

مختصر

المحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من

العلماء من عباده

يحقوا الطبع بحقوقهم

المحامي

في التفت

الحمد لله على ما

منه

بحقوة الطبع محفوظ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله
وعلى آله واصحابه اجمعين

اما بعد فقد عثرت ذات يوم على بعض ورقيات فيها شيء مما جرى
للمحاميين في ايام حكم المرحوم محمد علي باشا وكنت اذ ذلك اشتغل بالمحاماة
عن بعض مصالح الحكومة في قلم قضايا الداخلية فأتيجت رغبتي من ذلك
الحين الى جمع ما يتعلق بهذه الطائفة من الاحكام وكان الطريق متعباً الا
انني ما زلت اواصل البحث فيه حتى وصلت الى بعض المراد
رأيت اثناء البحث والتنقيب أن أجعل هذا الكتاب حلياً لتاريخ
صناعة المحاماة في جميع البلدان لالين حقيقتها وأشرح أفكار الامم فيها وما
اعترفت لها به من الحقوق وما اقتضته منها من الواجبات ولما كان بيان
حالتها في الامة المصرية متعذراً في الزمن الاول أي قبل انشاء المحاكم الاهلية
كان من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن وبه يمكن الوصول الى
معرفة شأن المحاماة فيه . ولذلك طلبت الاذن من نظارة الداخلية بالبحث عنه في
محفوزات الدفترخانة المصرية فتفضلت به وقضيت فسمّاً كبيراً من اجازتي في
الماء ماضي في تصفح تلك الدفاتر والاوراق واستنساخ ما اختص بهذا البحث

وكنت قد جمعت كتباً كثيرة مما أُلّف في تاريخ هذه الصناعة وها
انا انشر نتيجة البحاثي في مقدمة واربعة ابواب وخاتمة
المقدمة في بيان تاريخ المحاماة قديماً والباب الاول في بيان نظامها عند
الامم المتقدمة كلها والباب الثاني في بيانها في الامة المصرية من عهد
المرحوم محمد علي باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية وفيه مختصر تاريخ القضاء
وتأسيس الحكومة المصرية وتشكيل دواوينها ومصالحها من سنة ١٢٢٥ هجرية
والباب الثالث في بيان نظامها من عهد تشكيل تلك المحاكم الى الآن وفيه شرح
اللائحة المعمول بها الآن شرحاً وافياً والباب الرابع في عموميات ترجع الى
بيان علاقة المحاماة بالقضاء ورابطة المحامين بالقضاء وما يتعلق بذلك من الحقوق
والواجبات وكيفية اداء صناعة المحاماة من مرافعات ومحرمات وذكوات واستشارة
وتحكيم ونقل اقوال المؤلفين والعلوم التي تلزم معرفتها والخاتمة في بيان
اخلاق المحامي وبلي ذلك ملحقات اثبت فيها قانون السياسة واثبات
المنتخبات والقانون الهمايوني وأهم اللوائح والاوامر المتعلقة باختصاص المحاكم
وكيفية سيرها مما جاء ذكره بالباب الثاني

ولا يطمعن القارئ في ان يري كل ذلك مبسوطاً بشرح كبير فالبحث
جديد عندنا وانا اكون قد ادبت الواجب اذا كنت ارشدت بكتابي هذا
الى طرق النظر فيه والاكتار منه والله اسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيراً
مصر في ١٢ صفر سنة ١٣١٨ - ١٠ نونه سنة ١٩٠٠

احمد فتحي

زغلول

مقدمة

الحماية عند الامم القديمة

حق الدفاع قديم ووجد منذ وجدت الخصومة وهي من لوازم الاجتماع ولا بد فيها من الهجوم والدفاع وقد يختلط الامر على طالب احدهما فيركن الى من ياتئنه في حقوقه وهذا يرشده برأيه ويسمل لنصرتة ويدفع عنه مخاصمة . وقد وجد عند جميع الامم في جميع الازمان رجال تضلموا من القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بابداء المشورة لهم او بالدفاع عنهم امام القضاء وقد وجد هو ايضاً مع وجود الامم تبعاً لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم الاجتماع

اما كيفيته فكان الناس في مبدأ الانسانية يتقاضون بانفسهم مستعينين احياناً باهلهم واصدقائهم فكان الخصم منهم يحاط باهل وده وقرباه وكلهم يدافعون عنه ثم تقدم الحال بتقدم الاجتماع وارتقاء النظام فيه

كان لليهود في زمن موسى عليه السلام رجال يشتغلون امام القضاء فيما يشبه الحماية اليوم وأخص ما كانوا يعملونه حل المشكلات التي تظهر بين الافراد من المسائل القانونية وكانوا في عملهم هذا غير مأجورين ممن يعملون لمصلحته لانهم كانوا يأخذون جعلاً من بيت المال . وكانوا يعتبرون كأنهم من رجال القضاء وهم الذين كان ينتخب من بينهم القضاة وكذلك وجد عند الكلدانيين واهل بابل والفرس والمصريين رجال من اهل العلم والذكاء يرجع

الناس اليهم في المشورة ويستعينون بعلومهم في خصوماتهم وكان اولئك العقلاء
يبدون المشورة وينصحون الناس علناً . وظل الامر كذلك حتى اخترع
المصريون فن الكتابة فحجروا من بعده على اولئك الرجال ان يترافعوا في
الخصومات الا بالكتابة وعلّة هذا الحجر خوفهم من ان المتكلم يحتلب الباب
القضاة بحسن منطقته وسلامة صوته وهيئة القائه وبما كان يذرفه البعض من
الدموع تحيلاً وبما اعتادوه من الاشارات التي تحرك العواطف في قلب
المخاطب والسامعين . ولما كان الاختراع حديثاً وكان كل الناس غير قادرين
على الكتابة وجب اذن في طاعة ذلك الامر ان يستعين من لا يعرف الكتابة
بغيره ممن تعلمها . فهذا هو اصل الحمامة وهو طبيعي كما ترى في الانسان
انتقل هذا الفن من المصريين الى اليونانيين وليس من بلد نبغ فيه
العدد العديد من الفلاسفة والحكماء والمشرعين والخطباء والكتاب والعلماء في
كل علم مثل بلاد اليونان فقد اعجب اهل ذاك الزمان بحكومتهم وقوانينها
التي وضعها (سيكرويس) و (دراكون) و (سولون) لمدينة (اثينا) ثم
(لوکورج) لاقليم (لقدمونيا) و (بيكودور) لمدينة (متينيا) و (رالوس)
لمدينة (لوكرية) و (منوس) لجزيرة (كريد)
كانت تلك الشرائع على جانب من الكمال والعدل حتى ان حكومة
الجمهورية الرومانية ارسلت الى بلاد اليونان وفوداً لينقلوا اليها تلك الشرائع
لتستنير باصولها في وضع قوانينها
وكانت القصاحة مهمة عند الأمم ففنى بها اليونان وصارت فناً من
الفنون ذا قواعد واصول تنال بالتلقي

واول من أدخل فن البلاغة في صناعة المحاماة هو (يريكليس) احد
 خطباء (اينا) ومن زمنه جرت المادة بان يستعين الخصوم امام محكمة تلك
 المدينة العظمى وامام بقية محاكم البلاد الاخرى ببعض مشاهير الخطباء ليؤيدوا
 حججهم في ادعائهم ودفاعهم . وبدأ هؤلاء الخطباء عملهم بالقاء الخطب بانفسهم
 امام المحاكم . هكذا كان يفعل (تيمستوكل) و (يريكليس) و (ارستين)
 واول من كتب مرافعة للخصم ودفعها اليه ليتلوها بنفسه على القضاة
 هو (انطينون) وتبعه في ذلك (ليزياس) و (ايزوكرات) و (ديموستين)
 ول هؤلاء ايضاً خطب كانوا يلقونها بانفسهم وقد اشتهر الاخيران منهم شهرة
 فائقة الا انهما لم ينجوا من الملام على ما اقترفاه في مهنتهما فكثيراً ما حوكم
 (ايزوكرات) لمخالفة القوانين لكونه كان يشير على موكله فيما يكتبه اليهم
 باستعمال طرق ووسائل من شأنها اخذ الخصوم غيلة . وكان من وراء ذلك
 ان امتنع عن الاشتغال بهذا الفن . اما (ديموستين) فانهم لاموه لانه
 كتب دفاعين عن خصمين في قضية واحدة

ومن امتاز بحسن العمل (استين) فانه خصص نفسه للدفاع عن
 المتهمين ظلاماً فكان يكتب دفاعه ويمطيه للمتهم ليقرأه على القضاة

ووضع (دراكون) و (سيلون) قوانين لتنظيم حرفة الدفاع امام المحاكم
 منها ما يتعلق بالشروط الواجب اجتماعها فيمن يشتغل بهذا الفن وكانوا
 يسمون بالخطباء

كان يشترط في الخطيب ان يكون حرّاً لذلك منع الرقيق من الدفاع
 عن غيره لان درجته المذنبه كانت احط من ان يشتغل بهذه الصناعة الشريرة

وان لا يكون مردولاً ساقط الشرف ومن هؤلاء من لم يحترم والديه
ومن أبى الدفاع عن الوطن او قبول وظيفة عمومية ومن أتمر بتجارة
تخالف الآداب وتشين الاعتبار ومن شاهده الناس في اماكن الفحش
والفجور ومن عاش عيشة التأتق فبدد ما ورثه عن آباءه ومن كان اميناً
على اموال الحكومة الا اذا قدم حساباً يعلم منه انه لم يبق في ذمته شيء
من المال

وكذلك منعت النساء عن الحمامة لما ينبغي لنوعهن من الحشمة والوقار
وكانت حظيرة مقام الحمامين ودائرة المحكمة ككلها معدودة من
الاماكن المقدسة فاذا حان وقت الاشتغال رش المكان بالماء المطهر اشارة
الى انه يجب ان لا يجري فيه من الاعمال ولا يتكلم فيه من الاقوال الا ما
كان طاهراً تقياً

وكان معتقدا الخطباء ان وظيفتهم منحصرة في خدمة المدالة ورفع منار الحق
ومع ذلك كان بعضهم يستخدم الحيلة للفوز على خصمه كما فعل
(ابييريد) فانه كان يدافع عن امرأة حسناء اسمها (قريني) متهمه بالتعدي
على الآلهة وشاهد من القضاة تحزناً للقضاء عليها فدفعها امامهم واماط
القناع عن وجهها وجعل يناجيهم بجمل الخنان وعبارات الاسترحام فيهرم
جمالها وأثر فيهم قول الخطيب فبرؤها

لذلك صدر بعد هذه الحادثة قانون قضى على الخطباء (الحمامين)
ان لا يتخذوا المقدمات في دفاعهم وان يمتنعوا عن كل قول من شأنه
استجلاب الرفق او إثارة الغضب كما قضى على القضاة ان لا ينظروا الى

المتهم اذا حاول استعطفهم وطلب الرحمة في القضاء . ثم جرت العادة بان يصبح صائح وقت افتتاح الجلسة على المحامين يذكركم بهذه النصوص حتى لا يستخدم احدهم تلك الوسيلة لينال الفوز في خصومة باطلا . وكان من اثر هذا القانون فتور عزائم الخطباء وانحطاط فن الخطابة

ونحنى بعضهم نحو الاطالة والاسهاب فصدر قانون يحدد زمان مرافعة كل خطيب وجعلت مدته الكبرى ثلاث ساعات واتخذت في قاعة الجلسة ساعات مائة للملاحظة ذلك

وكان من المأمور به ان لا يخرج المحامون عن جادة الكمال والتواضع ولا يسموا عند القضاة ليمهدوا طريق النجاح وان لا يخطبوا في المسئلة الواحدة مرتين وان يتمتعوا عن الشاتم ومرّ الكلام وان لا يضربوا الارض بارجلهم في خطابهم وان لا يشوشوا على القضاة وهم يتداولون وان ينسحبوا من الجلسة بالهدوء والسكينة وان لا يجمعوا الناس حولهم . ومن خالف منهم هذه الاوامر والنواهي كان عقابه التفرغ وكانوا غير مأجورين على عملهم وانما كانوا يكافأون بارتقاء الوظائف في الحكومة

وأول من أخذ اجراً من موكله هو (انطينيون) وتبعه الباقيون غير ان مبدأهم في عملهم لم يتغير وهو نيل الشرف وخدمة العدالة ومساعدة صاحب الحق على أخذه

ولما جذب حب المال بعض اولئك الخطباء وصار الكسب ضالتهم عابهم قرناؤهم ولامعهم الناس لوماً شديداً .

لا ينب عن الرومانيين منذ عهدهم الاول ان العدالة كيان الدولة وان

القضاء أم أركان العمران في الامم ولذلك اختار (رومولوس) وهو اول ملوك الرومان عدداً من الاشراف وشكل منهم مجلس الاعيان وجعل الباقيين من امثالهم في العلم والاختبار قواماً على مصالح الطبقة الثانية في الامة . فانقسم الناس الى فريقين . فريق المتبوعين ومنهم اعضاء المجلس وفريق التابعين . وكان التابع يحترم متبوعه كما يحترم الولد اباه والعبد سيده والعتيق معتقه . وحددت واجبات كل فريق بالنسبة الى الفريق الثاني فلم تقتصر نسبة المتبوع الى تابعه على ما عليه الآن نسبة المحامي الى موكله . بل كانت اوسع مجالاً واكثرهما . فكان يجب على المتبوع ان يعين تابعه في جميع اموره ويستخدم في مساعدته ما أتيح له من العزة والجاه وما لديه من العلم والمال وهو الذي يرشده في معاملاته عند الحاجة ويقوم بالدفاع عنه امام القضاء . وكان التابع مقدماً في المعونة عند المتبوع على الاقارب ولذلك وجب على المتبوع أن يدافع عن تابعه ضد من وان يشهد عليهم لا عليه . ومن الجرائم اهمال المتبوع مصلحة تابعه

وكان للمتبوع شغف بحفظ اتباعه والاكثر منهم وتركهم لورثته لان كثرتهم كانت تعد من علامات الشرف والفخر

وكذلك كان يجب على التابع أن يحافظ على شرف المتبوع في كل زمان ومكان وان يبرهن له دائماً على اهتمامه بمصالحه وغيرته على منافعه وحفظ ضياعه قياماً بواجب شكره لاطلباً للاجر ولا سداً للحاجة . وكان يجب على الاتباع ان يمدوا المتبوع بالاموال في زواج بناته وفداء ابنائه اذا اسرهم العدو ودفع الترامات المحكوم بها عليه وقضاء ديونه اذا مست الضرورة . وكانوا يرافقونه الى المحاكم وفي المجتمعات العمومية ويتكاثفون حوله كالخشم والاختدان

وكان من واجباتهم بعضهم لبعض أن لا يقيم أحدهم على الآخر دعوى
وان لا يشهد عليه وان لا يسئل عملاً يضرب بمصلحته أبداً

كان الرومانيون في مبدأ أمرهم منصرفين الى تأييد ملكهم الجديد
فكان الحرب شغلهم الشاغل ولم يلتفتوا الى القوانين ولوازمها بالطبيعة الا
قليلاً . لكنهم ما لبثوا ان طردوا الملوك وأقاموا الجمهورية وتوسعوا في القنح
وأرسلوا الرسل الى بلاد اليونان ليأتمروا بنظاماتها وشرائنها وأقامت الامة
تشيد أيضاً من ذلك ما احتاجت اليه بواسطة المجالس النيابية وهناك عظم
بها شأن القضاء وان للناس ما يجب له من العناية والاهتمام فاشتغلوا بالقانون
ودرسوا أصوله وتبينوا قواعده ومبادئه واستوضحوا طريقه ومبانيه وصار
الخصوم لا يكتفون بمتبوعيه في الدفاع عنهم والذود عن حقوقهم بل طلبوا
المزيد واستخدموا نوابغ القوم في القانون استظهاراً بفضلهم وانتصاراً بما
أوتوا من العلم والرفان . ولم يمض الا القليل حتى أخذ المتشرعون بنصاية
الدفاع وترقت الخطابة فانزوت بجانبها طرق المتبوع القطارية الساذجة
وحلت الفصاحة محل القول الذي لا ترتيب فيه . فانحاز اليهم جمهور الامة
وقصدهم الامراء في خصوماتهم بل الوزراء بل الملوك واتخذوهم أعمواناً لهم في
التقاضي

كان المتبوع يدافع عن تابعه بالقول والكتابة وكان يشترط في المدافع
ان يكون من ذري الهمم العالية والعقول النيرة ولذلك أمر (رومولوس)
أن لا ينتخب المتبوع الا من الطبقة الرفيعة في الامة الذين يرجع اليهم على
مدى الزمن في أن يتولوا النيابة عن الامة في المجلس أو يجلسوا على منصة

القضاء . وسرى هذا النظام من حكمه الى حكم الجمهورية فنقل ^{الشيء} ~~الشيء~~ القواين المعروفة عندها بالالواح الاتى عشر واستمر مرعياً مدة خمسة أجيال ومضى زمان الجمهورية كله والحمامة هي السلم الذي يرقى الرجل منه الى أرفع المناصب فما كان مجلس الاعيان والامة ذاتها ينتخبان أحداً لتلك المناصب الا من المحامين . هكذا ارتفع (كاتون) الاكبر من كرسي الحمامة الى كرسي القضاء وانتقل فيه من رتبة الى أرفع منها حتى عين قنصلاً وتم له النصر على أعداء الجمهورية فتعين مسيطراً عاماً في الامة وهو مقام فوق مقام الملوك من حيث القوة والسلطان ونفوذ الكلمة . هكذا ارتفع (سيرون) وكان يعد زينة الحمامة في رومه وبهجتها فارتقى الى مقام القنصلية ثم سما على سابقه فدعاه قومه أبا الوطن وأمير البلاغة . ويعجز الباحث عن احصاء عدد الولاة والحكام والقناصل والسيطرين الذين أهدتهم الحمامة الى الامة تحت حكم الجمهورية . ومن المدهشات ان أولئك العظماء لم يلجوا بقوة جواهرهم وعظمة صولتهم التي كانت تندك لها الممالك والبلدان عن الحمامة بل كانوا يأتون الى حظيرتها ويروحون نفوسهم باستعمال حرقهم الاولى حتى لقد يتعذر الوصول الى معرفة اسى الشرفين شرف اولئك العظماء باستمرارهم على حضور جلسات الحمامة أم شرف الحمامة باستمرار وجود أولئك العظماء فيها

كان (جول سيزار) ممن ازدانت بهم الحمامة وهو الذي أخضع الامم

كلها لسلطانه

ولما تغيرت الحكومة الجمهورية استبد الملوك بالوظائف واصبح

التعيين فيها راجعاً الى الصنعة لا الى الاستحقاق فنثير شأن الحمامة وقمرت
 همه المترافين وصار المتبوع لا يحضر الى المحاكم الا قليلاً . غير ان رجال الطبقة
 الثانية اقبلوا على المحاكم واهتموا بالحمامة حتى صار منهم من يتوكل عن اهل
 الطبقة الاولى ممن كان يفخر قبل ذلك بكونه له من التابعين . ونشأ من
 هذا الانقلاب سقوط البلاغة من اوج عظمتها واندثار اسم الخطباء ثم
 اطلق اسم اقوكاتو على المترافين واصله باللاتينية (ادقوكاتي) ومعناه
 الرجل الذي يتولى الدفاع عن الخصوم . الا انه مع هذا التغير واختلاط
 الطبقة الدنيا بالطبقة العليا في المرافعة عن الخصوم امام المحاكم لم تقعد الحمامة
 شيئاً من مزاياها العالية بل ظل شرفها رفيع الجانب لان الشرف كان
 عندهم موجوداً في الصناعة ذاتها لاني علو منزلة القائمين بها . ودخول اهل
 الطبقة الثانية في الحمامة لم يمنع القياصرة والملوك من تشريفها بحضرتهم
 ليعتبروا على ادارة شؤون العدالة في البلاد . وكانوا يدخلون ابنائهم بين
 رجالها ويأتون بهم يوم القبول في موكب حافل ومنهم من كان يعطي العطايا
 ليجعل ذكر ذلك خالداً

كان العناء ممنوعين من الاحتراف بالحمامة حتى حكم الامبراطور
 (اسكندر سفير) فأبيح لهم ذلك بشرط أن يكونوا متضلعين من علوم الادب
 ومن الخطأ ان يعزى اليه الخط من شأن تلك الصناعة فان ذلك لا ينطبق
 على عاداته التي اشتهر بها وهي طلبه اعادة بعض المرافعات الشهيرة الماضية
 ليتلذذ بسماعها من جديد . كذلك أمر الامبراطور (كوستانس) ان لا
 ينتخب للولايات الا من المحامين وأصدر (فالنتينيان) و (فالنس)

قانوناً صرح فيه بأن من ارتقى أرفع مناصب الدولة لا تختط درجته بالاستئصال في الحمامة وان شرف الذي يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف الذي يجلس للفصل بينهم

وحدد (هونوريوس) و (تيودوس) عدد الحمامين في كل مقاطعة وأمر أن لا ينتخب الحمامون عن الخزينة العمومية الا منهم ومتى قضى الواحد مدة انتخابه عين في وظيفة سامية وأصبح معدوداً في مصاف اعضاء شورى الدولة ولعل ذلك هو سبب اشتراط الامبراطور (ليون) فيمن يحترف بالحمامة ان يكون شريف النفس . وان يمنع منها كل وغدٍ دنيء . ومن أشهر القوانين عند الرومانيين في هذا الموضوع القانون الذي أصدره هذا الملك والملك (انطيموس) فسياً فيه بين الحمامين ورجال الجيش ومعلوم ان رجال الجيش كانوا اكبر القوم وأعزهم جاهاً وأرفعهم شأنًا والذي حمل هذين الملكتين على الجهر بهذه المساواة هو ما صرحا به في قانونهما من انه لا فرق بين الذين يحمون دمار الدولة بحمد المرفعات وبين الذين يذودون عن حقوقها بألسنتهم وأقلامهم ويحملون من فصاحتهم مانعاً يمنع الجوائح من تخريب البيوت وتفريق المائلات ويمدون يدهم لمساعدة من حاق به الظلم وقعد به حاله عن طلب حقه المسلوب واسترداد ماله المنهوب . وأمر الملك (انسطاس) أن ينم على كل حمامٍ يعتزل الصناعة طلباً للراحة بلقب من ألقاب الشرفاء (كلاريسيم) مكافأة له على سابق خدمته

ثم اشترطوا في الحمامي أن يكون سنه سبع عشرة سنة

وان يكون درس علم الحقوق خمس سنين

وان يؤدي امتحاناً امام محاكم الجمة التي يريد الاقامة فيها أو امام
محامي المدينة

وكانوا يسألون عن سيرته علناً بحضرة الاهالي وعن طبقته وعن كفاءته
ويجب أن يشهد له بهذه الكفاءة المتخرجون العظام (الحائزون شهادة
الدكتورية) في علم الحقوق

ومنع الامبراطوران (تيودوز) و (فالنتينيان) أهل سماريه واليهود
والوثنيين وأهل البدع من الاشتغال بالوظائف والحرف المدنية ومنها المحاماة
وأوجب الامبراطوران (ليون) و (انطيموس) أن يكون الطالب كاتوليكيًا
وان يعاقب من يخالف هذا النص ويصدر الامر بقبول غير الكاتوليكي في
المحاماة . وحرموا دخول قاعة المحاماة على من لحقت به ذلة . ومنعوا من
الاحتراف بها كل أجير في الحرب والصم والعمي الا أنهم أجازوا تولي الاعمي
القضاء . وسبب منه من المحاماة ما جرى لاحدم في احدى الجلسات فانه
استمر في مرافقته وكان القضاء قد قاموا من الجلسة وكان يباح للنساء أن
يدافعن عن غيرهن لكن ظهر من بعضهن خروج عن حدود الآداب
والكمال وكانت تترافع عن نفسها فنحن جميعاً من المرافقة ثم خفف المنع
وسمح لهن أن يدافعن عن أنفسهن

وكان آباء الشبان الذين يريدون الاحتراف بالمحاماة يرافقونهم أول مرة
الى مكان الاجتماع في موكب حافل ويقدمونهم الى مجلس الاعيان فيقررم
من زمرة شبان المحاماة ليحضروا جلسات المحاكم ويتمرنوا على الاعمال الى
أن يأتي الزمن الذي يجوز لهم أن يترافعوا فيه عن الخصوم

وكان يشترط على كل محام وكل قاضٍ أن يحلف عند سماع كل خصومة يميناً على أنه يقول الحق

ولما كان عدد المحامين محدوداً وجب أن لا يقبل أحد الا اذا خلى محل وكانوا يفضلون أبناء المحامين على غيرهم ممن قبلوا للتمرين على الاعمال وأباحوا أولاً للخصوم اختيار المدافعين ثم أمر الامبراطرة (فالنتينيان) و(فالنس) و(جراسيان) أن يتولى القضاة تعيين المحامي لكل خصم بحسب خصومته وعد الخصم الذي يسمى في منع محام معين عن خصمه مبطلاً في خصومته وكان يباح لكل خصم أن يوكل عنه من المحامين واحداً أو اثنين الى أربعة ثم الى اثني عشر غير أن الذي كان يتولى الكلام واحد دون البقية وهؤلاء كانوا يجلسون في الجلسة ليمينوه بنصائحهم

وكان يباح لكل خصم أن يستصحب الى الجلسة عشرة أشخاص فكثر لينهدهوا له بحسن السيرة وحيد الصفات غير انها عادة قبيحة ما لبثت ان أبطلت

وكان من عادة الخطباء في مبدأ الامر أن يستمينوا في مبدأ مرافعتهم بأسماء الآلهة ثم تنوسي ذلك على توالي الازمان

ومنع المحامون من الشتائم وتقرير خصومهم والتعاطيل لاطالة زمن الفصل في الخصومة

وكان اذا قام المحامي بما عليه حق التيام أعلن القضاة له أرتياحهم ومدحوه في الجلسة التي ترفع فيها أو بعدها كما كانوا يظهرون احتقارهم لمن ثقل في القول واستعمل التقرير وجرح عاطفة الحياء

وكان الناس يعرضون به في كل نادٍ ويطلقون عليه من الاسماء ما يقيد
معنى السخرية والاستهزاء

وكانت المهمة بلا أجر في الاصل . ثم اعتاد الخصوم أن يقدموا الى
الحامين بمص الهدايا وافرط بعضهم في افعائها فتنت لكن بغير حكم على
من يخالف الامر بالمنع . لذلك استمرت المادة وازداد طمع بعض الحامين
فتجدد المنع وقرر العقاب ثم تحددت قيمة الاتاب الى مبلغ معين لكن
بعض الحامين كان يقبض المبلغ قبل العمل ثم يهدد موكله بترك الدعوى
أو ينقذه مبلغاً آخر . لذلك تقرر في نهاية الامر أنه لا يجوز للمحامي أخذ
المبلغ الا بعد الفصل في الخصومة ودام ذلك الى زمن (جوستيان) الشهير
فرفع ذلك القيد وحرم على المحامي أن يطلب مبلغاً غير الذي حصل الاتفاق
عليه بينه وبين موكله

ومما هو جدير بالذكر ان التاريخ لم يأتنا بخبر يفيد انهم طردوا بعض
الحامين من حرفته لخيانة أو غش موكله . ومنهم من فضل الموت على مخالفة
مقتضيات الذمة والاعتبار :

لما قتل الملك (كراكلا) أخاه طلب من المحامي الشهير (باپنيان) ان يقوم
بمدحه امام الامة فأبى فهدده بالقتل فضله على تمجيد ظالم أثيم ومات
شهيد طهارة الذمة وصدق المزيمة

ومن ذلك الحين أخذت المحاماة في البلاد الغربية تتبع أحوال الامم
فتضعف باختلال الحكومات وتقدم بانتظامها الى أن وصلت الى ما هي
عليه الآن على اختلاف في الترتيب بحسب حالة كل أمة الا انها في جميعها

صارت حرفة لازمة ومهنة شريفة محكومة بقوانين كلها تشف عن اعتبار أهلها وعلو منزلتهم

بمحتسا كثيراً عن الحمامة في الشرق فلم نجد لها تاريخاً ولا ذكراً في الكتب الا بعض شذرات فكاهية لا يمكن أن نستخلص منها شأن تلك الحرفة وما كان للقوم فيها من الاعتناء أو الاهمال . وغاية ما يمكننا أن نقوله بوجه الاجمال انها كانت حرفة حقيرة لا يعتد الناس فيها ما نعتده اليوم من النفع قال علاء الدين الكندي

ما وكلاء الحكم ان خاصوا الا شياطين أولو باس
قوم غدا شرم قاضلا عنهم فباعوه على الناس
ولم تكن لهم طائفة معروفة ولا جامعة مخصوصة ولم يعرفوا بنير هذا الاسم وكلاء الحكم

ولما كانت الاحكام في البلاد الاسلامية صادرة عن الشريعة الاسلامية الفراء وجب أن نرجع اليها لنعرف ما قرره العلماء في وكلاء الحكم يشترط أهل مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة في وكيل الخصومة ما يشترط في الوكيل بوجه العموم . والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة . قال تعالى (فابشروا أحكم بورقكم) ووكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء أضيحة . وعليه الاجماع

والتوكيل اقامة الغير مقام نفسه ترفهاً أو عجزاً . في تصرف جائز معلوم ممن يملكه . ويشترط في الموكل أن يكون اهلاً للتصرف فيما يوكل فيه بنفسه لنفسه . وفي الوكيل ان يكون عاقلاً . ولا يشترط فيه البلوغ والحرية

والحقوق عندهم نوعان . حق الله . وحق العبد . وحق الله نوعان . نوع منه تكون الدعوى شرطاً فيه كحد القذف وحد السرقة . فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في الاثبات سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً . ونوع منه لم تكن الدعوى فيه شرطاً كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في اثباته ولا في استبقائه

وأما حقوق العباد فلي نوعين . نوع لا يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل بآثباته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وأما التوكيل باستبقاء القصاص فإن كان الموكل وهو المولى حاضراً جاز . وإن كان غائباً لا يجوز . ونوع يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالديون والاعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصومة في اثبات الدين والمين وسائر الحقوق

ولا يصح التوكيل في المباحات كالاختطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن والتكدي . وليس للوكالة لفظ مخصوص بل كل عبارة تدل عليها جائزة

ولان ثبت وكالة الوكيل الا اذا حصلت امام القاضي وكان هذا يعرف الموكل اسماً ونسباً او بالشهادة في احوال مخصوصة . والتوكيل بالخصومة يلزم وان لم يرض الخصم على المفتي به وهو الجاري العمل به الآن . وهو جائز للمدعي والمدعى عليه سواء

وتنقضي الوكالة بزل الوكيل الوكيل . وبزل الوكيل نفسه بشروط واحوال معينة بشرط العلم . فان عزله ولم يخبره جاز عليه عمله . وبنيهاية الموكل فيه . ويموت احدهما وجنونه مذابحاً . وباقتراق احد الشريكين . وبعجز الموكل

عن أداء بدل الكتابة . وبتصرف الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً يسجز الوكيل عن التصرف معه

والقاعدة المهمة التي يلاحظونها في قبول الوكالة وعدم قبولها وفي جواز عزل الوكيل وعدم جوازه هي سرعة الفصل في الخصومات ومنع اللجج فيها . وليس للوكيل اقرار الابتصريح . وليس له يمين عن موكله . وليس له القبض عنه^(١)

وأجاز مذهب الامام مالك رضي الله عنه الوكالة في الدعوى . واختلفوا في الصينة . فذهب جماعة الى انها تمد ناقصة اذا سقط منها ذكر الاقرار على الموكل او الانكار عنه والالزام بتكليفها . وقال بعضهم بل يجوز في المدافعة دون الاقرار والانكار . وقال آخرون بجوازها على شرط حضور الموكل مع الوكيل ليقر او ينكر عند الحاجة^(٢) . وليس للحاكم رد الوكالة بل يجب عليه سماع الخاصة من الوكيل^(٣) لكن له ان يبعد الوكيل ولا يقبل له وكالة اذا ظهر منه عنده لد وتشييب في خصومة . وسببه انه لا يجوز ادخال اللدد على المسلمين . ولا يقبل من خصم ان يوكل عنه ابتداء ان كان غرضه من التوكيل هو الاضرار بخصمه . وليس له ان يوكل الا وكيلاً واحداً ما لم يرض خصمه بأكثر . وليس له ان يوكل ان قاعد خصمه عند الحاكم ثلاث مرات منعاً للتطويل . واذا سكت الوكيل

(١) قرة العيون اعملاء الدين بن طابدين جزؤ اول صحيفة ٢٤٩ وما بعدها
و ٣٣٦ وما بعدها والفتاوي الهندية جزء ثالث صحيفة ٥٦٠ وما بعدها و ٦١٥ وما بعدها
والفتاوي الحانية جزء ثالث صحيفة ٢ وما بعدها (٢) تبصرة الحكم لابن فرحون
صحيفة ١٢٣ وما بعدها (٣) ابن فرحون

عن العمل في الخصومة سنتين وكان للموكل حاضراً سأل القاضي ان كان
 باقياً على وكراته. وان كان غائباً فالوكيل على وكراته. ورأى بعضهم مدة السنتين
 طويلة فقال يكتفي بستة اشهر. وعلى كل حال فانه على وكراته اذا نشب
 الخصومة واتصل الخصام معها طال المدا

وللموكل عزل الوكيل لكن يشترط في ذلك ان لا يكون الوكيل قد
 أنشب الخصومة. فان كان الوكيل قد نازع الخصم وجالسه عند الحاكم ثلاث
 مرات فاكثرت لم يكن له عزله. ومع ذلك يجوز العزل بعد نشوب الخصومة
 وبعد المجالسة اذا ظهر من الوكيل غش او تدخيل في خصومته وميل مع
 الخصم. واذا تعلق بالوكالة حق للغير او للوكيل نفسه من غير جهة المعاوضة
 فلا يمكن الموكل من عزله

واختلفوا في خصم دعي امام الحاكم وطلب ان يوكل عنه غيره. فقال
 بعضهم ليس له ان يوكل قبل ان يجيب على الدعوى. والصحيح ان له
 التوكيل قبل ذلك

لا يجوز للرجل ان يوكل أباه عنه في الخصومة لان ذلك استهانة للاب
 واذا وقع التوكيل عند حاكم وصرح الموكل في التوكيل باسم الحاكم لم
 يكن له التكلم عند حاكم غيره

واذا مات الموكل لم يكن للوكيل ان يخاصم الا ان يشرف على تمام
 الخصومة فله ان يتمها وليس للورثة حيثئذ عزله عنها

والوكالة جائزة بموض وبغير عوض. فان كانت بموض فهي اجارة تلزمها
 بالعقد ولا يكون لواحد منهما التخلي

واختلف في الجعل على الخصومة على انه ان فلع فله كذا والا فلا شيء له . والصحيح انه جائز . وكره الامام مالك رضي الله عنه الجعل على الخصومة على انه لا يأخذ الا باذراك الحق . وسببه انها على الشر والمجادلة ولانها قد تطول ولا ينجز غرض الجاعل فيذهب عمل الوكيل مجاناً ولا تجوز الوكالة عن المتهم بدعوى الباطل ولا المجادلة عنه . ويجب على الحاكم أن يقيم وكيلاً عن المجلس والمسجد والحجة ليدفع عنه والوكلاء على ثلاثة أضرب . وكيل مفوض اليه . ووصي . فعلى هذين العهدة واليمين . ووكيل غير مفوض اليه فعليه العهدة الا إن اخبر انها لغيره . فان اخبر بذلك فلا عهدة عليه ولا يمين . ونحاسون وسامسة . فهو لاء لا عهدة عليهم ولا يمين^(١)

ويظهر ان سيرة وكلاء الحكم لا تزال سيئة في أذهان القوم زماناً طويلاً أن لم تقل الى زماننا هذا حتى انهم كانوا يدعون بالمزورين

الباب الأول

الحمامة في الزمن الحاضر

كانت الحمامة من زمن غير بعيد مجهولة في كثير من الممالك الغربية خصوصاً في سويسره واقليم (ايا تزيل) وتركيا . لكنها صارت مألوفة في هذا المصر عند جميع ائمة الدنيا لآلة لا تخلو من الاحترام والتبجيل . وهي في الاعم

(١) شرح منح الجليل على مختصر خليل جزء ثالث صحيفة ٣٥١ وما بعدها

الشرقية اقل اعتباراً وأضعف ظهوراً تابعة في ذلك لدرجة الحضارة وقوة التمسك بالقانون. وليس بخاف حال العدالة في الشرق بوجه العموم. فلا يزال كثير من المصالح والمنافع موكولاً لقول الموظف ورأيه. كما ان درجة المعارف منقطعة فيها. ومن الواضح أن نابي الخطابة وقصحاء المنطق يندرون في البلاد التي على هذا المثال. فيقدر انحطاط الامة في المدنية والمعارف تحط الوظائف الفنية وتقل الحرف الادبية. ولهذا كان المحترفون بالحمامة في بلاد الصين هم المنتشرون والبالغون. وكانت حرقهم من أخس الحرف وأدناها ومن توكل منهم في قضية عاطلة حق عليه العذاب الاليم

لكن نقول بوجه العموم انه لم يبق بلد من البلاد المتعدنة الا عرف قدر الحمامة فأجلها. ولا قانون من القوانين الا لاحظ وجودها وبين حقيقتها وأوضح الروابط التي تجمع بينها وبين القضاء من جهة وبينها وبين المتخاصمين من جهة أخرى. فحدد واجباتها. وعين ما لها من الحقوق. وقد ثبتت في عوائد الامة وصارت من ضروريات الاجتماع فيها ولهذا كان الاعتناء بشأنها من أزم واجبات كل حكومة حتى يحصل منها أعظم حظ من النفع وينتفي ما يتبعها من الضرر

وحالة الحمامة ليست واحدة في كل بلد بل تختلف كثيراً في شروط السخول فيها. وفي حقوق المحامين وواجباتهم. وفي استحقاقهم للاتباع وطرق المطالبة بها. وفي كيفية تأليف طائفتهم. وفي استقلالها بالنسبة الى الحكومة عموماً والى القضاء خصوصاً. وفي العقوبات التأديبية وطرق الحكم بها. وفي التبعة التي يتحملها المحامي من العمل بحرفته

وتشارك الأمم في منع النساء عن الاحتراف بالحمامة الا الولايات المتحدة بأمريكا . وكذلك لا يحترف بها في كل بلد الا الوطنيون ما عدا جمهورية أرجنتين والبلاد التي اكتتفتها أحوال مخصوصة كالدولة المليية وبعض اقاليم سويسرة ومصر . ويكفي في الاحتراف بها نوال الشهادة الابتدائية في علم الحقوق (ليسانسيه) . وفي بلاد البلجيك وغيرها يجب ان يكون الطالب حائزاً للشهادة الثانية (الدكتورية) . وتبعة المحامي أدوية محضة في بعض القوانين . ومالية او تستدعي العقوبة في غيرها . ومن الأمم من يمنعه من المطالبة بأجرة اتعابه . والغالب الإباحة والاستحقاق . ومنها من يجعله خاضعاً للحكومة . وبعضها تطلق له السبيل كيف شاء وتبنيماً للفائدة نشرح بالإيجاز شأن الحمامة في كل بلد من البلاد التي توجد فيها

فصل الأول

الحمامة عند الأمم الغربية

﴿ الحمامة في ألمانيا ﴾

كان لكل مملكة من الممالك التي تتكون منها الدولة الألمانية نظام مخصوص للحمامة الى سنة ١٨٧٩ ثم صدر قانون بتنسيق هذه الطائفة على مثال واحد في جميع تلك الممالك

ويجمع المحامي في ألمانيا بين صناعتي الكتابة والمرافعة . فهو وكيل عن الخصم في جميع أدوار القضية كما هو عندنا في مصر . بخلافه في فرنسا فإنه لا يكتب شيئاً من أوراق الدعوى ولا يمضيها بل وظيفته المرافعة في الجلسات . وللأعمال الكتابية وكيل مخصوص يسمى عندنا (أقوويه)

ولا بد للخصوم في القضايا المدنية من الاستعانة بالمحامي . والطائفة حرة لا ارتباط لها بالحكومة . فلا يعد المحامون من الموظفين كما في بعض الممالك . فلا يجب عليهم ما وجب على الموظف كما ان اختصاصهما ليس واحداً . ولكل انسان ان يحترف بالمحاماة على شرط أن يكون حائراً لما يؤمله لها . والامتحان مفوض الى نظارة الخفانية وهي تصدر قراراً بقبول الطالب أو رفض طلبه . وليس للسلطة القضائية تدخل بعد ذلك في الطائفة بأي وجه من الوجوه . كما ان عدد المحامين امام كل محكمة غير محدود

أما شروط الاحتراف بالمحاماة فهي بينها شروط التوظيف في القضاء . فن صرح تعيينه قاضياً جاز قبوله محامياً . ويجب للتوظيف في القضاء أن يؤدي الانسان امتحانين . الاول بعد الدرس ثلاث سنين في احدى مدارس الحقوق بشرط أن يكون قضى نصف هذه المدة على الاقل في مدرسة المانية . والثاني بعد الاقامة ثلاث سنين ثانية عند احد المحامين أو في النيابة العمومية . ولكل مملكة من الممالك الالمانية الحق في زيادة مدة الدرس والاقامة . كما انه يجوز الترخيص بان تقضي سنة على الاكثر من سني الاقامة بجهة الادارة . ومتى وفي الطالب بذلك جاز قبوله محامياً . فان قبل في احدى الممالك لا يعد مقبولاً عند البقية الا اذا اشتركت أكثر من واحدة

في محكمة واحدة فالقبول في احدها يعد قبولاً في الجميع . ويصدر القرار بالقبول في بروسيا من نظارة الحماية وفي كل ولاية من السلطة القضائية العليا القائمة مقام تلك النظارة بعد أخذ رأي مجلس المحاماة

ويرفض الطلب لاسباب مينة في القانون . وهي نوعان . الزامية .

واختيارية . فيرفض وجوباً في ست احوال

أولاً اذا فقدت اهلية التوظيف بالوظائف العمومية بسبب حكم جنائي

ثانياً اذا كان الطالب محامياً سبق طرده من الطائفة

ثالثاً اذا فقد حق التصرف في امواله لافلاسه او للحجر عليه

رابعاً الاحتراف بحرفة لا تليق بشرف المحاماة أو لا يصح الجمع بينهما

خامساً سوء السيرة بدرجة ترى دائرة المحاماة انها كافية لطرد من

يكون محامياً

سادساً الماهة الجسمية أو العقلية التي تمنع من القيام بواجبات الصناعة

ورأي دائرة المحاماة في الاحوال الثلاثة الاخيرة الزامي يجب العمل به

وللطالب ان يتظلم من رأي دائرة المحاماة امام الجهة المختصة بالتأديب

التابع هو اليها

وأما الاحوال التي يجوز فيها رفض الطلب أو قبوله فهي

أولاً اذا مضى ثلاث سنين من تاريخ تأدية الامتحان الثاني ولم يقدم

الطلب أو لم يدخل الطالب في احدى وظائف الحكومة

ثانياً

اذا كان حكم عليه جنائياً بحكم يستوجب عدم اهليته للتوظيف موف

وانقضت مدة العقوبة . هــ، لم تكن المدة انتهت فالرفض واجب

ثالثاً اذا كان الطالب قد زاول عمل المحاماة وحكم عليه تأديباً في السنتين الاخيرتين بالتوبيخ أو الغرامة الى مائة وخمسين مارك ويؤجل النظر في الطلب اذا كان الطالب متهماً بجمحة تستوجب عقوبة عدم التوظيف في الوظائف العمومية الى ان ينتهي التحقيق . ويجب تعيين المحكمة التي يقبل الطالب في المحاماة امامها لان الدخول في الحرنة من حيث هو لا يخلو لمن قبل طلبه ان يتراجع امام جميع المحاكم . ويجوز قبوله امام عدة محاكم بحسب الاحوال . والقبول امام محكمة عليا يخلو حق المرافعة امام المحاكم التابعة لها . ولا يجوز رفض طلب الاقامة امام محكمة معينة الا لسببين . الاول اذا كان الطالب من اقارب احد القضاة أو من اصهاره من المصعب الى ما لانهاية او الى الدرجة الثانية ان لم يكن من المصعب . والرفض اختياري اذ الغرض منه منع سوء الظن بالقضاء . وثانياً اذا كان الطالب متهماً في قضية تأديبية في المحكمة المقبول امامها . او اذا كان قد حكم عليه في السنتين الاخيرتين بالتوبيخ او بالغرامة الى مائة وخمسين مارك على الاكثر . وهذا الرفض اختياري ايضاً

ويجب ذكر سبب الرفض أياً كان في القرار الذي يصدر به . فاذا صدر القرار بالقبول وجب على المحامي قبل مباشرة صناعته ان يحلف يمينا في جلسة علنية امام المحكمة المقبول فيها . والنرض منه في لاسياسي . وأن يختار له محلاً في مركز المحكمة والا شطب اسمه . فان كان مقبولاً أمام محاكم متعددة وجب عليه اقامة نائب عنه امام التي لم يكن ساكناً في مركزها . ولا يجوز له أن يتيب عن مكتبه أكثر من أسبوع الا اذا أقام

غيره مقامه وخطر رئيس المحكمة . ثم يجب عليه أن يقيد اسمه في اللوحة

في الطرد وفي الاقطاع عن العمل

يطرد المحامي وجوباً في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يتخذ سكناً في مركز المحكمة حسب القانون في ظرف

الثلاثة أشهر التالية لاختاره بقرار القبول

ثانياً اذا ترك العمل الذي اختاره

ثالثاً اذا ظهر بعد قبوله سبب من الاسباب التي كانت ينبغي عليها عدم

قبول الطلب

رابعاً اذا قبل المحامي امام محكمة غير المقيم بمركزها ومضى شهر ولم

يعين نائباً عنه أمام تلك المحكمة

ويطرد جوازاً في حالتين

الاولى اذا حكم عليه من الحاكم بحكم يحرمه من ادارة شؤون نفسه

الثانية اذا حكم عليه جنائياً أو تأديبياً بحكم يستلزم حرمانه من الوظائف

العمومية لمدة قد انتهت

والطرد يصدر بقرار من الجهة المختصة باصدار قرار القبول . واذا تقرر

ذلك لموت المحامي أو تركه الحرفة باختياره أو للحكم عليه جنائياً أو تأديبياً

بما يستلزم منعه من صناعته يمحى الاسم من اللوحة ويعلن عن ذلك في

الجريدة الرسمية

في حقوق الحماية

تختلف هذه الحقوق باختلاف عمل المحامي أي باعتباره مترافقاً فقط

او مترافماً ووكيلاً^(١) فبصفته مترافساً فقط يجوز أن يعطي رأيه وان يترافع في جميع المسائل التي تعرض عليه سواء كانت القضية المتعلقة بها من اختصاص المحكمة المقرر امامها او من اختصاص اي محكمة أخرى . وأن يعطي رأيه ويترافع ويتوكل في جميع القضايا التي لم ينص القانون على وجوب وجود الوكيل فيها . فاذا كانت الدعوى من هذا القبيل لزم أن يكون مقبولاً في التوكيلات أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ومن حقوقه استرداد ما يدفعه بالنيابة عن موكله من مصاريف الدعوى . وأخذ قيمة اتعابه بحسب انواع القضايا وما تستلزمه من الاعمال . ولهم في هذا قانون عمومي مخصوص . ومنها انه يجوز له طلب اتعابه مقدماً . وأن يخاصم موكله اذا لم يؤدها اليه بعد أداء العمل

واجبات المحاماة

يجب على المحامي أن يراعي الصدق والامانة في جميع اعماله . وان يلاحظ مقتضيات الشرف في الطرق التي يختارها . وأن يكون سيره خارجاً عن صناعته ملائماً لما وجب لها من المكانة والاعتبار . وأن يستنبذ غيره اذا احتاج الى النية أكثر من أسبوع . وأن يخبر باسم النائب رئيس المحكمة ومنها وجوب قيامه بما يحول عليه من القضايا . اما غيرها فهو حر في القبول وعدمه . انما يجب عليه في حالة الرفض ان يبين سببه بلا ايهال والا حكم عليه بالقرامة

ويجب عليه الرفض في ثلاثة احوال . الاولى اذا طلب للمدافعة عن

(١) الوكيل هو الذي ينوب عن احد الاخصام في جميع اعمال القضية الكتابية

خصم عمل على ما يخالف التزامه . الثاني اذا كان ساعد خصم الطالب في القضية ذاتها ولو باعمال غير قضائية والاعواق جنائياً بمقتضى المادة ٣٥٦ من قانون العقوبات . الثالث اذا كان نظر القضية المروضة عليه بصفة قاض . ويجب عليه قبول القضايا التي تكلفها اليه المحكمة التابع اليها بمقتضى قانون المرافعات او القانون الاساسي . وتحال القضايا المدنية على المحامين اذا كان احد الاخصام معافى من الرسوم وفي حالة طلب من حكم عليه بالحجر لتخلل في القوى العقلية الطعن في هذا الحكم . وفي حالة ما اذا رفض التقييم على مجبور عليه لجنون او اسراف ان يقيم الدعوى بطلب فك الحجر هذا هو ما نص عنه في قانون المرافعات . ويوجب القانون الاساسي

تعيين محام في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يجد الخصم من يتوكل عنه في قضيته
ثانياً اذا أعفى خصم من الرسوم واحتاج للمحامي في مسألة خارجة عن دائرة القضاء ورأت المحكمة موجياً لقبول طلبه
وأما القضايا الجنائية فالمحكمة تحيلها على المحامين ويجب عليهم قبولها

بلا استثناء

ومن الواجبات رد أوراق الموكل اليه بعد انقضاء الدعوى كما يجب على الموكل اداء ما يكون باقياً من الاتعاب . فان لم يؤده جاز للمحامي أن لا يسلم اليه تلك الاوراق بل يبقيا عنده رهناً على ذلك ومن واجباته حفظ اوراق الدعوى عنده زمناً معيناً اقله الى أن

تنتهي الدعوى

ثم يجب عليه أن يقبل المتخرجين من مدرسة الحقوق ممن يريدون
الاقامة بمكتبه المدة القانونية . وان يعطيهم التعاليم اللازمة . ويسهل لهم
التدرب على الاعمال وذلك بشروط مخصوصة
في نظام الطائفة

يقضي القانون بان جميع المحامين المقبولين في دائرة اختصاص كل
محكمة من محاكم الاقاليم العليا يكونون هيئة مخصوصة تسمى دائرة المحاماة
وتلك المحاكم هي ثمان وعشرون في الدولة كلها فعدد الدوائر ايضاً ثمان
وعشرون . ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالانتخاب . وعليها مراقب
يرجع اليه ايضاً في استئناف احكام تلك اللجنة . وهو يحكم فيها بمقتضى
قوانين المملكة التابع اليها

في دائرة المحامين

لكل دائرة لجنة ادارية تتشكل من تسعة اعضاء الى خمسة عشر
ينتخبون لمدة اربع سنين . ويعاد انتخاب النصف في كل سنتين . وللدائرة
اختصاصات متنوعة ادارية ونظامية . وهي التي تضع لائحتها الداخلية كما
انها هي التي تضع اللائحة للجنة الادارة . وتنتخب الاعضاء الثلاث الذين
ينوبون عنها في محكمة الاستئناف التأديبية عند الحاجة

وتنظر في وسائل الحصول على النقود اللازمة للصرف في مصلحتها
فتمين قيمة ما يكتب به كل واحد من رجالها . وتنظر في الحسابات التي
تقدمها لجنة الادارة وتقرر الميزانية . وهي معتبرة كشخص مدني فلها ان
تحتوز ثروة وان تترافع امام المحاكم بواسطة نائب عنها . ومن حقوقها وحقوق

اللجنة ايضاً ان ترفع الى نظارة الحماية تقارير بما يمين لها من الملاحظات أو ما ترى ابداءه من الرغبات في مصلحة العدالة او في مصلحتها الخصوصية

في لجنة الادارة

يفتخب اعضاء اللجنة على الكيفية المتقدم ذكرها وتشر نتيجة الانتخاب في جريدة الدولة الرسمية . وجميع أفراد الدائرة يصح انتخابهم إلا من حكمت المحاكم بجرماته من ادارة شؤونه الخصوصية . ومن اقيمت عليه دعوى تأديبية او جنائية لامر يستوجب الحكم عليه بدم أهليه للوظائف الاميرية . ومن حكم عليه بالتوبيخ أو بالفرامة اكثر من مائة وخمسين مارك في الخمس سنين الماضية

ومتى انتخب أحدهم وجب عليه القبول لان اداء العمل في اللجنة من الواجبات الفنية وان كانت هذه الوظائف أدية بدون مقابل . ولا يقبل من أحد عذر الامن تجاوز الخامسة والستين من عمره . ومن كان عضواً مدة أربع سنين . ويشترط في قبول العذر أن يقدم قبل القبول اما اذا حصل القبول فالتنحي متعذر

وتنتخب اللجنة من بين اعضاءها رئيساً لها ونائب رئيس وكتب سر ونائباً عنه . وتجتمع في مقر المحكمة العليا التابعة لها

ومن واجباتها ادارة شؤون طائفتها اي (دائرتها) والسعي في المصالحات . ولما اختصاص تأديبي واداري، بخلاف الاختصاص التأديبي القانوني . كما لها رأي استشاري واشترك في تأديب أفراد الطائفة

في السورى التأديبية

من أجل بواجباته من المحامين وجب تأديبه

وحق التأديب موكول الى مجلس من خمسة اعضاء بينهم رئيس اللجنة ونائبه وثلاثة يعينون بالانتخاب بمقرها ويسمى هذا المجلس محكمة الشرف اشارة الى انها شكلت لتدود عن حوض المحاماة بعقاب المذنب او بتقي الشبه عنه فيما نسب اليه . ويقوم النائب الاعلى وهو رئيس نيابة المحكمة العليا بوظيفة المدعي العمومي . ويعين رئيس المحكمة أحد المستشارين لاجراء التحقيق . ويختار رئيس اللجنة أحد المحامين الذين ليسوا من اعضائها ليقوم بوظيفة كاتب الجلسة

والمقوبات التأديبية هي . الانذار . والتوبيخ . والغرامة الى ثلاثة آلاف مارك خزينة الطائفة . ثم الطرد

وتعتبر تلك المحكمة التأديبية محكمة قضائية . فهي تسمع الشهود بعد تحليفهم اليمين . فان تخلفوا عن الحضور او كتموا الشهادة عوقبوا امام المحكمة المختصة التابعين لها ببقية الشهود امام الحاكم الاخرى

ورفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف التأديبية . وتشكل هذه المحكمة من رئيس محكمة الامبراطورية العظمى (محكمة النقض والابرار) الاول . وثلاثة من مستشاريها . وثلاثة من اعضاء لجنة ادارة المحامين تنتخبهم الدائرة الموجودة في اختصاص تلك المحكمة في كل سنة . ومن النائب العمومي للامبراطورية بصحة مدع عمومي . وقد نص القانون على الاحوال والوقائع التي تستلزم التأديب . ومما ينبغي ملاحظته ان المحامين امام

محكمة الامبراطورية العظمى لا يجوز لهم أن يقيدوا أسماءهم أمام محكمة أخرى وقبولهم لا يحصل الا بقرار من رئيسها

﴿ المحاماة في جمهورية ارجنتين ﴾

كان يجب على طالب الدخول في المحاماة أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة الثانية في الحقوق (الدكتورية) فإذا نالها وقبل في المحاماة صار صاحب الحق الوحيد في ادارة كل قضية لها مساس بالمحاكم . أعني أنه لا بد من المحامي في كل دعوى ثم صار الاعتراف بتلك الحرفة الآن أسهل من قبل . فالיום يجوز لجميع طبقات الامة أن يكونوا محامين حتى انه ليجد بينهم من المولدين . وكذلك يجوز للأجانب الدخول فيها على شرط الشهادة من مدارس الحكومة أو من مدارس حكوماتهم . الا انه يجب عليهم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحاناً في فروع القوانين التي تدرس في مدرسة الجمهورية . وتحصل المرافعات بالكتابة أمام المحاكم الابتدائية على الدوام . وأما الخطابة فانها لا تستعمل الا أمام الاستئناف والمجلس الاعلى (النقض والابرار) . وعلى المحامي أن يمضي اقواله الختامية والاوراق الاخرى المتعلقة بالمرافعات . ويجوز له أن يتفق مع موكله على الاتعاب . فان لم يتفقا أو حصل نزاع بعد الاتفاق رفع الامر الى القاضي فيحكم فيه بوجه الاستعجال باعتباره قضية جزئية . ويجوز استئناف ذلك الحكم

﴿ المحاماة في اوستوريا هنكاري ﴾

هي بلاد النمسا وبلاد المجر . وهما تحت سيادة حاكم واحد فرنسوا جوزيف

امبراطور النمسا وملك المجر . ولهما قانون أساسي الا ان كل واحدة منهم مستقلة في بعض الشؤون

المحاماة في النمسا

كان عدد المحامين فيها محدوداً الى أن صدر قانون ٦ يولييه سنة ١٨٦٨ حيث صارت المحاماة حرة لمن يريد الدخول فيها متى اجتمعت فيه الشروط اللازمة . وصارت طائفة ينوب عنها مجلس له رئيس يعين بالانتخاب . وقد ابطال هذا القانون طريقة تعيين المحامين بمعرفة الحكومة وانتقل هذا الحق الى المجلس كما عهد التأديب اليه

ويجب على الطالب أن يكون حائزاً للشهادة الثانية (الدكتورية) وأن يقيم في مكتب احد المحامين سبع سنين يقضي واحدة منها في التدريب على الاعمال القضائية . وثلاثة حتى ينال شهادة (الدكتورية) من مجلس المحاماة وهي غير الشهادة الدراسية الاولى . والثلاثة الباقية في اعمال المحاماة أو في المحاكم . وبعد ذلك يؤدي الامتحان الفني . فان جازه طلب من المجلس ادراج اسمه في جدول المحامين . ويجوز التظلم من قرار الرفض أمام الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المحامين المدرجة اسماءهم في الجدول . ويستأنف حكمها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والغرامة الى مائة فلورينو (٢٥٠ فرنك) . والتوبيخ بالكتابة أمام هيئة المجلس . والحرمان الموقت من حق الانتخاب والنيابة في المجلس . والتوقيف عن العمل . والطراد . وتصدر الاحكام بهذه العقوبات من المجلس . ويستأنف الحكم أمام الجمعية العمومية .

فاذا كان الحكم بالاقاف أو الطرد جاز التظلم من حكم الجمعية اليومية الى النقض والابرار

ويعد المحامي الذي يساعد خصم موكله في قضية بالكتابة أو القول أو بأي طريقة كانت خائفاً في الوكالة ويقاب بعقوبة مخصوصة نصت عليها المادة ١٠٢ من قانون العقوبات . وقد صدر قانون آخر سنة ١٨٨٥ يقضي بزيادة سنة على مدة التمرن في الاعمال القضائية فجعلها سنتين . وقد اعترض المحامون في هذه الايام على زيادة عددهم كثيراً وطلبوا تحديده . كما انهم يشكون من تعيد مجلسهم في رفض الطلبات . وأرسلوا بذلك عرائض الى الحكومة ومجلس النواب . ووضع لمنع شكواهم مشروع قانون لم يقرر نهائياً حتى الآن

المحاماة في بلاد المجر

هي حرة في تلك البلاد فالعدد غير محدود . وكل عام له أن يترافع امام جميع المحاكم بلا استثناء . ويجب أن يحوز الطالب شهادة (الدكتورية) في علم الحقوق من احدى المدارس . وأن يكون مجرباً . وأن يكون اسمه مقيداً في احدى دوائر المحاماة . وأن يكون أقام بمكتب أحد عشر ثلاث سنين . وبعد ذلك يؤدي امتحاناً مخصوصاً لينال شهادة أخرى يقال لها شهادة (الدكتورية) في المحاماة . وتعطى هذه الشهادة من لجنة (بودابست) في بلاد المجر الاصلية ومن لجنة (ماريوس) في بلاد الترنسوال . وتؤلف هاتان اللجستان من اعضاء ينتخب نصفهم ناظر الحقانية . وينتخب النصف الثاني من دائرتي المحاماة في هاتين المدينتين . فان حاز الشهادة قدم طلبه

الى المجلس فيقرر بما يراه

والمحامين نواب عنهم يقومون مقامهم في الاعمال بتوكيل خاص مع تصديق المجلس . ولهذا يجب أن يكون اسم النائب مقيداً في جداول المجلس ويحدد ناظر الحفائية عدد دوائر المحاماة ومحل اقامة كل منها . ولا

يجوز أن يقل عدد أفراد الدائرة عن ثلاثين

وتختص الدوائر بالنظر في اصلاح شؤون المحاماة . وتدير المال اللازم . وتعين الاكتابات على أفرادها . والسهر على ما يوجب اعلاء شأنها . ومنع ما يمحط بقدرها . وعرض ما تراه نافعا من التعديلات لمصلحة القضاء في البلاد ولكل دائرة لجنة يبين اعضاؤها بالانتخاب . وتركب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وكاتب سر وأمين صندوق ومدع عمومي وثمانية اعضاء وأربعة نواب . ويزاد عدد اعضاء اللجنة (بودابست) أربعة كما يزداد اثنان على النواب . ومدة الانتخاب ثلاث سنين . وبحكمة التأديب تتألف من خمسة اعضاء الذين انتخبوا أولاً . ومن اختصاصها تأديب المحامين ونوابهم . وتستأنف أحكامها أمام النقض والابرار

والمقومات التأديبية هي . التوبيخ بالكتابة . والغرامة من خمسين الى خمسمائة فلورينو . والتوقيف مدة سنة . والطرده من المحاماة وتزول صفة المحاماة بالتنازل . وفقد الحقوق الوطنية . وبحكم جنائي أو تأديبي

ويجوز للمحامي أن يرفض أي دعوي تعرض عليه كما يجوز له التنحي عن التوكيل بعد القبول . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يخبر موكله قبل

ذلك بثلاثين يوماً . فاذا انتهت الدعوى على يده وجب أن يرد الى موكله جميع أوراقه . وليس له أن يبقها رهناً على ما يكون مستحقاً له من الاتاب . فان انقطعت الوكالة قبل انتهاء الدعوى لاي سبب من الاسباب وجب عليه في ظرف الثلاثة أشهر التالية أن يقدم حساباً عن الاتاب التي أخذها ويرد ما زاد عن الاستحقاق . ودفأته تعد مبدأً دليل بالكتابة في صالحه يجوز تميمه باليمين على شرط أن تكون منتظمة مستوفاة للشروط القانونية . ولا يجوز للمحامي أن يشهد في الدعاوي الموكولة اليه

ويجوز له أن يتفق مع موكله على قيمة أتابه . ولا يصح الاتفاق الا بالكتابة . ويجب عليه أن يكون معه توكيل من موكله

ومما يجب الالتفات اليه أن مجرد صدور التوكيل للمحامي يخوله الحق في قبض حقوق موكله . واداء ديونه . وطلب اليمين وردها . وتوكيل غيره عنه . وكل هذا من غير نص مخصوص . فان أراد أحدهم أن لا يجمل لموكله بمض هذه الصفات وجب النص عنه في التوكيل

والمحامي مسؤول عن يوكله الا اذا كانت الانابة معلومة للموكل مقبولة منه فلا يرجع عند الحاجة الاضد النائب فقط

ويماقب بمقوبة الجنح المحامي الذي يفشي سراً وصل اليه بسبب حرفته الا اذا كانت الاباحة من مقتضيات اداء الواجب . أو كانت بناء على استجواب السلطة الحاكمة . أو في شهادة

ويماقب بتلك المقوبة مني يعمل في دعوى واحدة لخصمين . ومن يترك موكله لينوب عن خصمه . ومن يقبل رشوة من خصم موكله . فان

حصل ذلك في دعوى جنائية شدد المقاب بحسب أهمية التهمة وعلى مقتضى الاحوال

وللمحاكم أن تقضي على المحامي بفرامة من عشر الى مائة فلورينو اذا خرج عن حد النظام واللباقة في الدفاع . أو استعمل ألفاظاً مخدشة . ولجملات الإدلة أن تقضي عليه بهذه العقوبة ان ارتكب المخالفات المذكورة اثناء تأدية عمله امامها . ويسلم مبلغ الفرامة الى دائرة المحامين لتستعملها في أمر خيري كنص المادة ١٠٦ من قانون المحاماة

وقد نص القانون على الاحوال التي يجوز فيها توقيف المحامي عن حرفته وهي : اذا كان محبوساً احتياطاً . واذا أقيمت عليه دعوى بارتكابه جنحة من مستلزمات عقوبتها القانونية الغزل من الوظيفة . واذا اتهم بجنحة ناشئة عن الشره في الكسب . واذا حكم عليه لارتكاب احدى الجنحتين المذكورتين قبل أن يصير الحكم اتمامياً . واذا اقيمت عليه دعوى او صدر عليه حكم جنائي في تهمة يرى المجلس انه يجب الحكم عليه بالايقاف من أجلها . واذا حكم عليه من المجلس تأديبياً بالطرده فاستأنف الحكم . واذا أفلس ويجوز لذي الشأن والمدعي العمومي أمام مجلس التأديب وللنيابة العمومية استئناف الاحكام الصادرة بالايقاف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها

﴿ المحاماة في بلجيكا ﴾

نظامها ووحقوقها وواجباتها كما هي في فرنسا وسيأتي الكلام عليها . انما تشترط بلجيكا الشهادة الثانية (الدكتورية) بخلاف فرنسا فانها تكتفي بالشهادة

الاولى (ليسانسيه) . ويجوز للحكومة في بلجيكا ان تتجاوز للاجانب فتقبلهم
 بالشهادة الاولى . ولم يقبل مجلس النواب سنة ١٨٧٤ مشروعاً يبيع حرفة
 المحاماة لمن أراد كما انه رفض أن يضرب عليهم رسوم الباطنطة سنة ١٨٧٧
 ﴿ المحاماة في بوسنه وهرسك ﴾

للحكومة وحدها الحق في تعيين المحامين وفي بيان الجهة التي يوجد
 فيها المحامي وتقدير عددهم أمام كل محكمة
 ويشترط في الطالب أن يكون بوسنياً او نمساوياً او مجرياً وان يأخذ
 رخصة بذلك . وان يكون محلاً للثقة والائتمان . وان يؤدي امتحاناً شفاهاً
 وكتابة في احدى البلاد الثلاثة
 وللمحامي حقوق وعليه واجبات اعنى القانون بتحديداتها تحديداً محكماً .
 ومن لوازمه أن يحلف يميناً في ظرف الثلاثة اشهر التالية لتعيينه
 ويحكم عليه ناديباً بالتوقيع بالكتابة . والغرامة من خمسين الى الف
 فلورينو . وبالعزل من وظيفته . وقد بين القانون الافعال التي تستلزم الحكم
 عليه من مجلس التأديب

﴿ المحاماة في البرازيل ﴾

تنقسم الى نوعين . مدافع يترافع عن الخصم في الجلسات . ووكيل
 يقوم مقامه في الاعمال الكتابية
 ويشترط في المحامي ان يكون متخرجاً من احدى مدارس الحكومة .
 فان كان متخرجاً من مدرسة اجنبية وجب ان يؤدي امتحاناً في البرازيل .
 وان يأخذ رخصة من احد رؤساء محاكم الاستئناف بجواز مرافقته عن

الخصوم ومن لم يكن حائزاً لهذه الشروط لا يجوز له ان يتراخ الامام المحاكم التي لم يستوف فيها عدد المحامين المقرر في القانون . لان العدد عندم محدوداً . ويشترط ايضاً ان يبرز الطالب شهادة تدل على انه رشيد واخرى بحسن السيرة . ويعلن عن الامتحان قبل حصوله بثمانية ايام . ويحصل في جلسة علانية امام رئيس المحكمة المذكورة . وهو الذي ينتخب الاسئلة التي توجه الى الطالب وتوضع في مظاريف ينتهي الطالب منها العدد اللازم قبل اجراء الامتحان بنصف ساعة . ثم يحصل الامتحان شفاهاً وبالكتابة

وفي البرازيل درجة صغيرة في المحاماة يقال لها درجة (المترشحين) يأخذها الطالب بامتحان في قانون المرافعات يؤديه امام قضاة المراكز على النحو الذي تقدم بيانه . ثم تصدر له الرخصة لسنتين او اربع سنين . ويجوز تجديدها اذا شهد القاضي المركزي شهادة حسنة للطالب

ويوجد خلاف في البرازيل من حيث قبول الاجاب في المحاماة . ولا تزال الطائفة غير مقرر قانوناً . وللمحامين جمعيات مصرح بها من الادارة . كما ان لهم لباساً مخصوصاً . وبعض الامتيازات امام المحاكم . وقد قدم مشروع مطول الى مجلس النواب سنة ١٨٨٠ من نظارة الحقانية تكفل بنظام المحاماة على مثال البلاد الاخرى ولكنه لم يقرر حتى الآن

﴿ المحاماة في كندا ﴾

يؤلف المحامون في تلك البلاد طائفة قانونية تنقسم الى ستة اقسام . ويجوز ان يزداد عدد المحامين في كل قسم فيصير طائفة مخصوصة تتألف من جميع المحامين القاطنين في دائرة اختصاصه . وكل طائفة تعتبر شخصاً

مدنياً له جميع حقوق الجمعيات المدنية المقررة في القانون . الا انه لا يجوز لها أن تقتني من العقار الا ما لا تزيد قيمته على خمسين ألف قرش . وترفع القضايا عليها في شخص رئيسها او كاتب السر بورقة تكليف تملن اليه في مكتب الطائفة وجوباً . واذا اجتمع عدد كبير أمام محكمة من محاكم المراكز جاز لهم أن يؤلفوا فرعاً تابعاً لقسمه اذا طلب ذلك الثلثان منهم . ويرخص لهم بذلك من قبل المجلس العمومي . ولكل فرع لجنة ادارة لها جميع اختصاصات القسم الا التأديب

وتتألف من الاقسام او الطوائف كلها طائفة عمومية لها حق التشريع فيما يصون شرف المحاماة ويبللي مكاتها . وفي تقرير طرق امتحان الطالبين . ومراقبة انتظام الجداول . ولكل قسم أن يضع من اللوائح ما يراه مفيداً لصالح افراده على شرط عدم مخالفة لوائح الطائفة العمومية . وينوب عن هذه مجلس عمومي في الادارة . وتتألف مجلس كل قسم من رئيس ومأمور تقود وامين صندوق وكاتب سر واعضاء يختلف عددهم من ثلاثة الى ثمانية . وله الحكم بالعقوبات التأديبية وهي . الانذار والتوبيخ . ومحكم بهما على من يرتكب امراً يخالف النظام او يحط بقدر المحاماة او احترف بحرفة او صناعة لا تلائم مقامها . ثم التوقيف لمدة يقدرها المجلس . ثم الطرد . ويلاحظ المجلس العمومي امتحان الطالبين

ويشترط في القبول ان يقدم الطالب شهادة تدل على انه تربى تربية حرة . وان يؤدي امتحاناً في مسائل مخصوصة . وان يكون بلغ الحادية والعشرين من عمره . وان يكون ثابتاً على العمل بمكتب احد المحامين خمس

سنتين بدون انقطاع بشرط الدرس والمطالعة . ويجوز جعل المدة اربع سنين لمن درس الحقوق مدة سنتين في احدى المدارس او ثلاث سنين لمن درس ثلاث سنين ونال الشهادة . فان وفي الطالب بالشرط الاول وجاز الامتحان في المسائل المخصوصة فقط صدر قرار من رئيس الطائفة بقبوله تلميذاً عند احد المحامين . ومتى وفي بها كلها تقرر محامياً امام جميع المحاكم . وعليه قبل البدء في العمل ان يحلف اليمين القانونية

ويمنع المحامي عن العمل ويعتبر كل عمل يصدر منه ملغى اذا حكم عليه من احدى المحاكم لارتكابه جريمة اليمين الكاذبة . او تلقين الشهود على ما يخالف الحقيقة . او غير ذلك مما هو منصوص في المواد (٩٣) الى (٩٨) من الفصل الثالث والمشرين من القانون . ثانياً اذا كان اسمه غير مقيد في لوحة المحامين العمومية . ثالثاً اذا كان موقوفاً بقرار من محكمة التسم التابع له او من مجلسه او من المجلس العمومي

ويحرر اللوحة العمومية كل سنة كاتب سر المجلس العمومي . وكل شكوى في حق احد المحامين تقدم الى القسم التابع له وهو يحققها . ومن خصائص المجلس العمومي ان يحضر تقارير سنوية باحكام المحاكم ويبقي نسخة منها في محفوظاته

وللمحامي الحق في اجرة اتعابه الفنية . ومن هذه الاتعاب الانتقال والتفرغ للعمل . والآراء سواء ابداءها بالكتابة او شفاهاً . والاطلاع على المستندات والاوراق . والمصاريف المحكوم بها لاحد الخصمين او للدعوى . وهي تنتج فائدة من يوم صدور الحكم بها

وحق التفتين في قيمة الاتساب خاص بالمجلس العمومي بشرط الاقرار على ذلك من رئيس مجلس الملكة ورئيس المجلس الاعلى . ولا يسري العمل به الا بتصديق المندوب العالي في ذلك المجلس

﴿ الحاماة في بلاد شيلي ﴾

عرف قانون تلك البلاد المحامي بأنه شخص خولته السلطة القضائية حق الدفاع عن حقوق احد المتخاصمين . وشروط الاعتراف هي . اولاً . بلوغ الحادية والعشرين . ثانياً . حيازة الشهادة الاولى (ليسانسيه) من مدرسة الحقوق والعلوم السياسية في شيلي . ثالثاً . عدم الحكم بقوة بدنية وعدم الاتهام حالاً بجرمة تستلزمها الا اذا كانت الجريمة مما يضر بامن الحكومة . وهو استثناء غريب في يابه لان التعدي على امن الحكومة من الجرائم التي تدفعلية . ولعلمهم ارادوا بذلك ان يبرهنوا على مقدار احترامهم للافكار السياسية وانها لا تؤثر في معارف الشخص ولا تقدر في امانته من حيث الاعمال اليومية . رابعاً . ان يؤدي امتحاناً امام المحكمة العليا حيث يصدر امر رئيسها بالقبول . وعلى المحامي ان يحلف يميناً بأنه يؤدي واجباته بالصدق والامانة

ويعتبر المحامي وكيلًا عن صاحب الدعوى فتسري عليه احكام الوكالة كما نص عليها في القانون المدني الا في امر واحد وهو ان وكالة المحامي لا تنقضي بوفاة الموكل

ويشتغل الحامون بحرقهم امام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا . اما المحاكم الابتدائية فليس بضروري ان يترافع فيها الخصوم بواسطة المحامي

الا اذا رأى القاضي ضرورة لاحدكم في توكيل محام عنه ضمانه في نظام سير الدعوى وتسهيلاً للحكم فيها . وعلى المحامين ان يدافعوا في قضايا الفقراء مجاناً

ويجوز تعيين المحامين نيابة عن القضاة الفائسين حتى يعودوا . فيكونوا قضاة يحكمون كثيرهم ولهذا لا يسري عليهم واجب المدافعة عن الفقراء ما داموا في تلك النيابة . وكذلك لا يلزم المحامي بالمدافعة عن فقير امام المحاكم الابتدائية او الجزئية لعدم ضرورة المحاماة فيها

﴿ المحاماة في اسبانيا ﴾

هي ذات شأن رفيع في تلك البلاد حيث يجمع بينها وبين حرفة التوكيل . ومن الواجب قانوناً على الخصوم أن يمينوا لهم وكلاء بنير استثناء الا امام قاضي الصلح او في الدعاوي التي تكون قيمتها زهيدة جداً . والمحامون محتكرون لحرفة الوكالة فلا ينوب عن الخصوم غيرهم . ويعين المحامي لجنة مخصوصة ينتخبها اعضاء الطائفة في وقت معين . ومتى تقرر قبوله جاز له أن يترافع أمام جميع المحاكم

ولهم أتعاب هي ما يتفقون عليها مع موكلهم . وليس للمحاكم أن تعير من تلك العقود بزيادة عليها أو تقص فيها . والمحامي أن يطلب تنفيذها من المحاكم . واذا تخاصم محام مع موكله على الاتعاب ورفضت الدعوى الى المحكمة صدق المحامي يمينه . ومجلس المحاماة يختص دون سواه بما يطراً بين المحامي والموكل من المشاكل فيقضي فيها قضاءً باتاً

﴿ الحماية في الولايات المتحدة بأمريكا ﴾

معلوم ان الولايات المتحدة مؤلفة من عشر ولايات كما يدل عليه اسمها . ولكل ولاية قوانين داخلية غير قوانين البقية . وكلها تجتمع تحت قانون عمومي واحد . والحماية تتبع تلك القوانين الخصوصية . فهي في هذه الولاية طائفة مقررّة في القانون . وفي تلك جمعية ادبية حرة حائرة لا كبر المزايا كما في ولاية (نيورك) وهي عاصمة الدولة

وعلى العموم للمحامين في كل ولاية مجلس من حقوقه النظر في قبول الطالبين ورفضهم بحسب الشروط والاهلية التي يقررها . وبهذه الوساطة توصلوا الى تطهير الحاكم من وكلاء الاشغال الذين يعرفون سير الدعاوي ويضرون كثيراً بالمتخاصمين . وكثرة عدد اولئك الوكلاء او (المرضاخجية) جاءت من ان القانون يسمح لكل واحد ان يتراعى بنفسه في خصومته وان يستنيب عنه غيره بصفة متكلم لا بصفة محام . وتمتاز بلاد (كاليفورني) بكونها تبيع المرافعة للنساء . كما ان النساء في الولايات المتحدة على العموم يشتغلن بحرف كثيرة مما يختص به الرجال في البلاد الاخرى . ومنهن موظفات في المصالح حتى في النظارات العمومية . ولذلك يوجد رأي ينتشر في الولايات المتحدة وفي امريكا باسرها ومقتضاه استحقاق النساء للاعتراف بالحرف القضائية . ولهذا صدر قانون في الولايات المتحدة في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٩ بجواز قبول الحماية من المرأة أمام مجلس الدولة الاعلى اذا توافقت أمام المحكمة العالية في ولايتها ثلاث سنين وشهدت تلك المحكمة بكفائها وجدارتها وقد يوجد المحامي بمزمل عن الوكيل المنوط بتحرير الاوراق والتوقيع

عليها بالنيابة عن الموكل . الا ان الغالب ان الواحد يجمع بين الصناعتين حتى ان نصوص القانون تجمع بينهما في حكم واحد . والتغليب مارقة الوكيل لانها الام في الواقع . ولا تزال الجرائد والمجلات العلمية تنشر النبد والرسائل في وجوب فصلها تماماً

ولمجلس المحاماة في (نيورك) الحق في قبول الطالبين ورفضهم . وتوقيع العقود على من استحقها منهم . وهو معتبر كشخص مدني له حق الملك في منعمة الطائفة . الا انه يسوغ للحكومة متى شئت بنص صريح في القانون ان تزرع عنه هذه الصنة

فال قانون سنة ١٨٧١ (النرض من جمعية المحامين تمكين شرف المارقة واعلاء شأنها . والمساودة في خدمة العدالة . وحفظ الروابط الردية بين أفراد المحاماة) . والطائفة في ناك المدينة رئيس ووكيلان وكتايب سر وامين صندوق ولجنة ادارية مؤلفة من واحد وعشرين عضواً

ويجب على الطالب أن يقدم طلبه الى لجنة مخصوصة تسمى لجنة قبول الطلبات . وهو لا يصل الى ذلك الا اذا قدمه اليها اثنان من المحامين المدرجة اسماؤهم في جدول الجمعية مع البيانات والمدرجات اللازمة . فان رفض قبول الطلب انتهى الامر . وان تقرر قبوله وجب عرضه على الجمعية العمومية وهي التي تقرر بقبول الطالب في المحاماة او عدم قبوله

وحق التأديب خاص بمجلس الادارة . وقراره يستأنف أمام الجمعية العمومية . ولا يصح قرار الطرد الا اذا كان صادراً من ثلثي اعضاء الجمعية . ويجوز توقيف المحامي عن العمل اذا اخل بواجباته قبل موكله أو اذا ساء

سيره مع أقرانه

﴿ الحاماة في بريطانيا العظمى ﴾

لكل ذي شأن أن يباشر قضيته وأن يترافع بنفسه فيها . الا ان الاستعانة بالحامي عمومية في تلك البلاد كما جرت العادة باستعمال الوكلاء المنوطين بالاعمال الكتابية

وتنقسم الحاماة في انكلترة الى أربعة أقسام وجدت من زمن غير قريب ولا تزال على ما هي عليه حتى الآن . وكل قسم يتألف من عدد معلوم من المتشرعين . وقد قامت هذه الجمعيات الاربعة في انكلترة مقام مدارس الحقوق . فان هذه لا توجد في تلك البلاد على النحو المهود عند الدول الاخرى

ويجب على عاين الدخول في الحاماة أن يكون قد أقام مدة معينة يزاوِل العمل . ولم اجنابات دورة يجب على الطالب الحضور فيها وعرضي ورقة يقال لها ورقة الحضور

وقد اجتمعت الاقسام الاربعة سنة ١٨٦٣ وقرروا عليهم على اتفاق أنشأوا به خمسة كراسي لتدريس القانون . وكل قسم ينتدب اثنين من اعضائه للتدريس مدة سنتين . فاذا درس الواحد ثلاث سنين جاز له أن يقدم طلبه للدخول في الحاماة وينتدب في تقديم الطلب أن يكون على يد أحد المقبولين . ثم يباقي في لوحات كل قسم مدة خمسة عشر يوماً . فمن كان لديه معلومات أوله اعتراض على الطالب قدمه الى مجلس الزمعة الرابع له . فان كان الطالب متقدماً الى ذلك المجلس نفر فيه . وان كان مقدماً الى غيره احاله اليه مع

ما يصله من المعلومات والمعارضات . فإذا انقضت مدة الخمسة عشر يوماً ولم تقدم معارضات في الطلب من أحد وكان الطالب قد أدى الامتحان اللازم يقرر قبوله محامياً أمام جميع المحاكم . ولكن يشترط في قبول الدفاع منه أمام بعض درجات القضاء العاليه أن يكون مصحوباً بإحد المحامين الاقدمين . وليس له في الاتساب الاجزاء يسير . ومتى مضى على قبوله اربع عشر سنة ونال نصيباً من الشهرة تقرر قبوله استاذاً . وجلس التأديب يمين بالانتخاب . وليس لعدد أعضائه حد معين . فيختفون من عشرين الى مائة عضو . ويدخل فيه بطريق المادة نائب الملكة وهو موظف قضائي يشبه النائب العمومي في بعض اختصاصاته أحياناً . والمحامون الذين يقبلون بمستشاري الملكة وموظفون أيضاً

ويجتمع الاساتذة في أوقات معلومة ليتداولوا في شؤون القسم الذي هم منه . وفي صالح المحاماة . وهم ينوبون عنه في الاحتفالات العمومية . وفي قضاء أشغاله مع المصالح العمومية . وجهات الادارة . والحقانية . والبلاط الملوكي . ومنهم يتألف مجلس قبول الطالبين ورفضهم . وهم أعضاء مجلس التأديب . والعقوبات التأديبية عندهم هي : التوبيخ في جلسة سرية . والتوبيخ في جلسة علنية . والتوقيف . والطراد

ولا يستأنف الحكم الا في حالة الطرد . فيجوز التظلم منه بالتماس يقدم الى مجلس مخصوص ينقذ من قضاة انكثره تحت اسم مجلس الدائلة . وقد نشرت الاقسام الاربعة بالاتحاد سنة ١٨٧٢ نظاماً في ترتيب طائفة المحاماة في ايرلنده كالمحاماة في انكثره . ولا يجب على طالب المحاماة في الاولى أن

يكون أقام مدة التدريب على الاعمال في الثانية

﴿ المحاماة في اليونان ﴾

يجمع المحامي بين وظيفتي الدفاع والتوكيل في الاعمال الكتابية. ولهذا فالمحامون يعينون بأمر الملك . ويجوز لهم أن يترافعوا أمام جميع المحاكم في القضايا الجنائية والتجارية . أما القضايا المدنية فانهم لا يترافعون فيها الا أمام المحكمة المعينين لديها . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا رئيس ولا مجلس . بل كل يعمل على شاكلته

﴿ المحاماة في ايطاليا ﴾

يفرق قانون ايطاليا بين المحامي أي المترافع والوكيل أي المختص بالاعمال التحريرية . ولكنه يميز الجمع بين الحرفتين . إنما لا يجوز في هذه الحالة ان يأخذ صاحبها الاتعاب احدهما بحسب نوع العمل على كيفية مقررة ويجب في الاحتراف باحدى الصناعتين أن يكون الاسم مقيداً في اللوحة المخصصة بها فن أراد الدخول فيها وجب أن يحصل على ادراج اسمه في اللوحتين . ويوجد في كل محكمة من محاكم الاستئناف أو من محاكم الجنح لوحة مخصوصة مندرجة فيها أسماء المحامين المقبولين أمامها . والاقدمية بينهم تعتبر بحسب تواريخ القيد فيها . ويشترط في قيد الاسم في لوحة المحامين العاملين . أولاً تقديم شهادة بدم الحكم على الطالب بقوة تستوجب الطرد من المحاماة . ثانياً حيازة الشهادة الاولى في علم التانوف من مدارس الدولة . فان كانت من مدارس أجنبية وجب التأشير عليها بالاعتماد من احدى مدارس الدولة . ثالثاً الاقامة مدة سنتين بعد نيل هذه

الشهادة بمكتب أحد المحامين بشرط الحضور في الجلسات المدنية والجنائية .
 رابعاً الامتحان علماً وعملاً أمام لجنة تمين في كل سنة وتؤلف من أحد
 أعضاء محكمة الاستئناف ينتخبه رئيسها . ومن أحد أعضاء النيابة ينتخبه
 النائب العمومي . ومن رئيس مجلس المحاماة . واثنين من أعضائه ينتخبهما
 المجلس . والامتحان اما شفاهي او كتابي . فالشفاهي هو تكليف الطالب
 بتطبيق القواعد العمومية ونصوص القانون على المسائل التي تختارها لجنة
 الامتحان . والكتابي هو أن يعطي الطالب رأيه بالكتابة أو يشرح كذلك
 ما يدعوه اليه من المسائل رئيس اللجنة

ويجوز للأشخاص الآتي يانهم أن يقيدوا أسماءهم في لوحة المحامين .
 أولاً القضاة السابقون اذا كانوا أقاموا سنتين في الوظيفة على الأقل . ثانياً
 مدرسو القوانين والمرشحات لوظائف التدريس في مدارس الحكومة
 الكلية بعد خمس سنين من التحاقهم . ثالثاً الوكلاء (المكلفون بالاعمال
 التحريرية) الحائزون لشهاد الدراسة الاولى اذا اشتغلوا بمقرتهم ست سنين
 ولم يوقفوا عن العمل ولم يحكم عليهم بالطرده ولم تصدر عليهم احكام جنائية
 ويقدم طلب قيد الاسم في اللوحة الى رئيس مجلس الجمعية الذي
 يسكن الطالب في دائرة اختصاصها مصحوباً بالاوراق الدالة على استكمال
 الشروط السابقة . وقرار المجلس يقبل الطعن امام محكمة الاستئناف . ويرفع
 الاستئناف من النيابة في حالة القبول ان رأت انه غير مطابق للقانون . ومن
 الطالب في حالة الرفض ان ظن اجحافاً .

ولا يصح الجمع بين حرفة المحاماة والتوثيق في العقود والسندات .

والسوسة . والحوالة بالعمولة . وأي وظيفة عمومية أي أميرية ذات راتب
 الا وظيفة التدريس في علم الحقوق . وكتابة سر محاكم التجارة او مجالس
 البلديات اذا كان عدد السكان لا يزيد على عشرة آلاف . ويدخل في مدرسي
 علم الحقوق مدرسو العلوم السياسية والاخلاق والتاريخ والحكمة (الفلسفة)
 حقوق المحامين وواجباتهم

لكل من كان اسمه مقيداً في لوحة المحامين ان يتراجع امام جميع
 المحاكم الابتدائية والاستئنافية . ولا يتراجع امام محكمة النقض والابرار الا
 من ترفع خمس سنين امام محاكم الاستئناف والمحاكم المدنية ومحاكم
 الجنح ومدرسو القوانين في المدارس العالية . وعليهم المحاماة عن الفقراء مجاناً
 ولكل جمعية مجلس من خصائصه . أولاً . السهر على شرف جمعيتهم
 والذود عن استقلالها . ثانياً . تأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات
 والخروج عن الواجبات اثناء تأدية وظائفهم . ثالثاً . ان يتدخل اذا دعي في
 حسم الخلاف الذي يحصل بين المحامين وموكليهم او بين المحامين انفسهم
 خصوصاً في مسائل الرسوم والالتاب . فان لم ينحسم النزاع اعطى رايه في
 المسئلة متى طلب منه ذلك . رابعاً . ان يراجع حساب امين الصندوق في
 كل سنة عن مصروفات السنة السابقة وايراداتها . ويقرر مصروفات السنة
 القابلة ويقرر توزيعها على المحامين بشرط التصديق عليه من الجمعية

والمقوبات التأديبية التي يحكم بها مجلس المحاماة هي : الانذار .
 والتوبيخ . والتوقيف لمدة لا تزيد على ستة اشهر . والطرده . وبحكم المجلس
 بالطرده من تلقاء نفسه او بناء على طلب النيابة العمومية في حالة الجمع بين

الحمامة ووظيفة أخرى تنافيا او في حالة الحكم على المحامي جنائيا ببقوة أكبر من عقوبة الحبس او ببقوة منه عن اعمال حرفته في الجمليات العمومية

هي نوعان . اعتيادية . واستثنائية . فالاعتيادية تنظر في تجديد اعضاء المجلس والتصديق على حساب السنة الماضية وميزانية السنة المقبلة . واما الجمليات العمومية الاستثنائية فتجتمع بناء على طلب رئيس المجلس او المجلس نفسه كلما دعت الضرورة للمداولة فيما يمس صنة الحمامة . وقد وضعت الحكومة سنة ١٨٧٤ قانونا يبين واجبات المحامين وحقوقهم في القضايا الجنائية بنوع خاص

﴿ الحمامة في بيرو والمك يك ﴾

ليست الحمامة حرة في تلك البلاد كما ينبغي فيحكم عليهم بالفرامة حتى لكونهم أبقوا الاوراق عندهم زمنا طويلا . ومما يستلون عليه الاستئناف أو المعارضة او اي طريق طعن في الاحكام في غير محله . والاعمال الباطلة لنقص في تحررها . ويحكم عليهم بالفرامة ايضا ان ارتكنوا على نص غير موجود . ويجب عليهم الاتفاق مع موكلهم على الاتعاب والا فلا يأخذ الواحد منهم في السنة الا خمسمائة فرنك . ويستقلون بالمرافعة والتوكيل . ولذلك هم تحت سلطة المحاكم

﴿ الحمامة في رومانيا ﴾

انتقلت رومانيا قوانين فرنسا بالنسبة لطائفة المحامين ولم تحدث فيها سوى تغيير خفيف

﴿ الحمامة في روسيا ﴾

الحامون في المملكة الروسية صنفان . محلف . وأولئك يمتازون بكونهم طائفة ذات امتيازات معينة . وغير محلف . وهم يقبلون امام بعض المحاكم في مقابلة رسوم يدفعونها في كل سنة

الحامي المحلف

وجه امتياز هذا النوع هو كونه يجمع بين المرافعة والتوكيل . ويشترط في قبول الطالب . أولاً . أن يكون روسيا . ثانياً . أن يكون بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة . ثالثاً . أن يكون حسن الاخلاق مستقيم السيرة رابعا . أن يكون حضر دروس القانون في احدى المدارس او انه يؤدي امتحاناً في القوانين . خامساً . أن يكون توظف خمس سنين في وظيفة من شأنها تدريب صاحبها على الاعمال القضائية . او انه يكون مرشحاً لوظائف القضاء او يكون متدرجاً على الاعمال عند احد المحامين

ويسمى الحامي المحلف امام احدى محاكم الاستئناف . ولهذا يجب عليه ان يتخذ موطنه في دائرة اختصاص المحكمة المعين امامها . ومتى كمل عددهم عشرين امام محكمة واحدة صاروا طائفة معتبرة لها مجلس يمين بالانتخاب . ويختلف عدد اعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب كثرة افراد الطائفة وقتهم . ومن اختصاص هذا المجلس ان ينظر في طلبات الدخول في الحمامة . وفي الشكاوي التي تقدم في حق المحامين . وهو الذي يبين الترتيب المتبع في المرافعة عن الفقراء مجاناً . ويقدر الاتعاب عند التنازع فيها . ويضرب على كل فرد حصته الواجب أدائها في كل سنة لصندوق الطائفة . ومن اختصاصه توقيع

العقوبات التأديبية . فيحكم بنير استئناف بالانذار . او التوبيخ . وقضي مع جواز الاستئناف بالانقاف مدة سنة على الأكثر . وبالطرد من المحاماة . وباحالة المحامي على محكمة الجنايات في بعض الاحوال المهمة . ولا يقبل الاستئناف عن حكم التوقيف الا اذا زادت مدته عن خمسة عشر يوماً . ويجب اخطار النيابة العمومية بالدعوى المقامة على المحامي فان لها الحق في الاستئناف ان رأت العقوبة أخف مما تظن . واذا لم يبلغ عدد المحامين عشرين في دائرة اختصاص احدى المحاكم الاستئنافية تقوم احدى محاكم المراكز مقام المجلس في جميع اختصاصاته

ومتى قدم المرید طلبه الى المجلس وقرر قبوله كتب اسمه في لوحة المحامين وصار له الحق ان يتراجع امام محكمة الاستئناف المقبول امامها وامام جميع المحاكم التابعة لها . وذلك بعد ان يحلف يمينا في احدى جلساتها او امام احدى المحاكم الابتدائية . ومع ذلك يجوز للمحامي ان يتراجع امام اي محكمة كانت ولولم يقبل امامها اذا طلب ذلك موكله على شرط ان يكون خاضعا لنظام التأديب أمام مجلس الطائفة الموجودة في دائرة اختصاص تلك المحكمة ويتحمل مراقبتها مدة وجوده عندها

والنصوص في جميع الاحوال أن يتراضوا بانفسهم . وان يقدموا ما شاؤا من الاوراق بواسطة من يشاؤون من غير الاستعانة بالمحامي وذلك في المدن التي يقل عددهم فيها . والا فالاستعانة بهم واجبة اللهم الا اذا اعتاض الخصم عنهم بابيه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى ويحصل التوكيل في القضايا المدنية بالكتابة . او باعلان الموكل في

الجلسة . او بأمر من مجلس المحاماة بناء على طلب أحد الخصمين . او بأمر رئيس المحكمة . ويدافعون عن المتهمين بناء على رغبة هؤلاء . او بناء على امر يصدر من الرئيس ولايسوغ التخلي عن المحاماة في حالة قرار المجلس او امر الرئيس الابعذر مقبول

ومن الواجب ان يكون الاتفاق على الاتعاب كتابة . وفي كل ثلاث سنين يحضر ناظر الحفانية لائحة ببيان التقدير الذي يدفع من الاخصام للمحامين بعد ان يأخذ رأي مجالس المحاماة ومحاكم الاستئناف وقدم المشروع ثم يصدر به الامر السامي ليرجع اليه عند التقاضي . ولا يجوز للمحامي أن يتوكل ضد أبيه وأمه وزوجه وولده وأخيه وأخته وعمه وعمته وخاله وخالته وأبناء عمه وأبناء عمته . وليس لهم أن يترافعوا عن الخصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم حفظ اسرار مهنهم . وهم يسألون عما يلحق موكلهم من الضرر بسبب اهمالهم او خطائهم المحامي غير المحلف

لا يقبل بهذه الصفة الا من كان يده شهادة من جمعية قضاة الصلح او احدى المحاكم المركزية او احدى محاكم الاستئناف . وتلك الشهادة تحول لصاحبها ان ينوب عن الذي يستدعيه امام المحكمة التي اعطتها اليه . ومع هذا اذا طلب الموكل ان المحامي يترافع في قضيته الى النهاية اوجب لذلك ولاحه . والى الشهادة المذكورة يجب تقديم الطلب الى احدى المحاكم مرفقاً بالاوراق الدالة على حسن السير والجنسية والعمر ودرجة التعليم . وعلى المحكمة المقدم اليها الطلب ان تختبر الطالب في القوانين الا اذا كان يده

شهادة من احدى المدارس تدل على كفاءته . او من احدى المحاكم
 المساوية للمحكمة المقدم اليها الطالب او الازرع منها بأنه مقبول امامها . ثم
 تتحرى المحكمة احوال الطالب ولها ان ترفض طلبه . فان قبلته وجب اخطار
 نظارة الحفانية واعلان اسم المقبول في جريدة المديرية . وعلى من يقبل بهذه
 الصفة أن يدفع في كل سنة اربعين (روبل) ان كانت شهادته من جمعية قضاء
 الصلح . وخمسا وسبعين ان كانت من المحاكم الابتدائية او الاستئنافية .
 ويجوز ان يحصل الطالب على جملة شهادات من محاكم مختلفة بشرط دفع
 المقرر . والمحكمة التي اعطته الشهادة حق مراقبته وعقوبته بالتوقيف او
 الطرد . فان لم يقبل طلبه او حكم عليه بالتوقيف او الطرد جاز الاستئناف
 في ظرف اسبوعين أمام المحكمة العليا بالنظر الى المحكمة التي رفضت الطالب
 او اصدرت حكم العقوبة

ويجوز أن يترافع أمام قضاء الصلح من لم يكن بيده شهادة الا انه لا
 يؤذن له بالمرافعة أكثر من ثلاث مرات في السنة وفي دائرة اختصاص واحد
 في المحاكمات في بلاد الدانيمرك والسويد والنرويج وايسلنده

يجمع الواحد في هذه البلاد بين صناعتي المرافعة والتوكيل . ويتقسم
 المحامون الى ثلاثة أقسام . الاول . المحامون امام محكمة النقض والابرار
 ولهم حق المرافعة امام جميع المحاكم . والثاني . المحامون امام محاكم
 الاستئناف وهم يترافعون امام المحكمة المقبولين لديها وامام جميع المحاكم
 الابتدائية . والثالث المحامون امام المحاكم الابتدائية ولا يترافعون الا امامها
 والمحاماة مباحة في بلاد (السويد) يحترف بها من يشاء من غير قيد

المحاماة في بلاد الدانمرك والسويد والنرويج وايسلند (٥٧)

ولا شروط . وللمحاكم أن تمتنع عن الاعتراف بها من لاتراء أهلاً لها .
ويجوز للمتهم في مسائل الجنائيات أن يتخذ له محامياً . الا ان وظيفة
هذا تقتصر على مراقبة سير الدعوى دون المرافعة . اذ لا يترافع الا المتهم
نفسه . وبالجملة فالمحامون في تلك البلاد نواب اعتياديون فلا طائفة تجمعهم
ولا مجلس ينوب عنهم

والسير في القضايا كتابي فقط من غير مرافعة . والجلسات غير علنية .
ومع هذا يجوز للخصوم أنفسهم أن يقدموا أوجه دفاعهم بالمشافهة
والقسس ممنوعون من الاعتراف بالمحاماة

وقد صدر قانون في سنة ١٨٨١ يبيح علانية الجلسات أمام المحاكم
الابتدائية دون غيرها

واللخصوم في بلاد (نرويج) أن يستعينوا بالمحاماة في القضايا المدنية
الاعتيادية أمام جميع المحاكم . ويجوز لهم أمام محاكم الدرجة الاولى أن
يستنيبوا عنهم أقاربهم او اصهارهم او خدامهم أو أي شخص آخر له فائدة
في الدعوى . والتصريح بالاشتغال بحرفة المحاماة من خصائص ناظر
الحقانية . وشروطها الرشد وهو بلوغ الحادية والعشرين . وحسن السير .
والامتحان في القانون . ويشترط في القبول أمام الاستئناف أن يكون
جاز الامتحان بدرجة أعلى . وأن يكون اشتغل بحرفته مدة سنة أمام
محكمة ابتدائية . فان أراد القبول أمام التتص والابرار وجب عليه فضلاً
عما ذكر أن يكون قضى ثلاث سنين في احدى الرغائف الآتية . قاض في
المحاكم . محام أمام الاستئناف . مدرس في المدرسة العليا . كاتب سر

ذلك . وفي اقليم (صان غالي) محامون عموميون يمينون لمدة ثلاث سنين
ويسينهم مجلس شورى حكومة الاقليم . ووظيفتهم الدفاع في القضايا الجنائية
عن المتهمين الذين لم يمينوا من يدافع عنهم . ول هؤلاء المحامين أن يقدموا
طلبات الى أودة الاتهام قبل صدور أمرها بالاحالة كما تقدم النيابة العمومية
طلباتها . فاذا أحيل المتهم تبعوه أمام المحكمة ليدافعوا عنه . ولا يقبل المحامون
في بعض الاقليم امام قضاة المصالحات

ومع تقدم تلك البلاد في المدنية وتمتعها بأحسن ما خص الله به الامم
من راحة داخلية وامن خارجي ورفع احوال السياسة عن عائقها كان اقليم
(ايا تريل) الى سنة ١٨٨٠ لا يعرف الحمامة ولا يعهد المحامي . وفي ذلك
العام صدر قانون ينحول للخصوم حق اقامة غيرهم عنهم في الدعاوي . ويسمون
النائب وكيلاً او مستشاراً . ويجب فيه ان يكون أهلاً للتخاصم امام الحاكم .
وأن يكون وطنياً . وهي شروط عامة مبهمة يصح معها ان يقال بان ذلك
الاقليم لا يزال بعيداً عن الحمامة . الا انه قد فتح الباب لوجودها

والمحاميين في اقليم (فريبورج) مجلس تأديب يؤلف من رئيس اعلى
محكمة فيه بصفة رئيس . واثنين من اعضائها تنتخبها جميعتها العمومية . ومن
قاضيين ابتدائيين . ومن اثنين من المحامين بانتخاب اخوانهم . ولا تبدل
الاعضاء الا كل اربع سنين . وتقدم الشكوى الى الرئيس بالكتابة فيانها الى
المشكوفه ليرد عليها كتابة ان شاء . ثم يعلن الخصمان يوم الجلسة . ويجب
عليهما الحضور شخصياً أمام المجلس بدون وكيل ولا محام . وبحكم المجلس
حكماً انتهائياً بالايحاط (تنبيه المتهم الى انه خالف النظام وحمله على مراعاته)

والتوبيخ . والتوقيف لمدة اقلها شهران وأكثرها سنة . وفي حالة المود لا يحكم بأقل من التوقيف . ويجوز ان تضاعف المدة الى ستين . ويجب نشر احكام التوقيف ويجوز نشر غيرها . وتوجد الحاماة في اقليم (جنيفه) او (جنوه) ويشترط ان يكون الطالب من رعية السويس . حاثراً لحقوقه المدنية والسياسية . وحاثراً لشهادة الدراسة الاولى او الثانية في الحقوق من مدرسة (جنوه) او من احدى مدارس سويسره الكلية . او يكون قضى ثمان سنين قاضياً او كاتباً في محكمة . فان لم يكن مع الطالب شهادة جاز قبوله ان اثبت ان له المأماً بأعمال الحاماة . وأدى امتحاناً في القوانين . وان كانت الشهادة من مدرسة اجنية سقط الشرط الاول ووجب الثاني وهو الامتحان

ويحلف المحامون ميمناً تقيد اسماؤهم على اثر ادائه في لوحة المحامين وتشر في جميع المجالس بمعرفة النيابة العمومية . وعليهم الحاماة عن الفقراء مجاناً في المسائل المدنية والجناية بناء على امر رئيس المحكمة الالندر شرعي مقبول . ويثبت توكيل المحامي عن احد الخصوم بورقة عرفية أو بمجرد وجود المستندات بين يديه . وللقاضي أن لا يطلب منه توكيلاً ولا ما يدل عليه غير قوله عند الضرورة

ويمنع من الدخول في الحاماة من أفلس او حكم عليه في جنائية او جنحة تمس الاستقامة والشرف

ويراقب المحامين مجلس يتألف من تسعة عشر عضو . ورئيسه رئيس مجلس النقص والابرار . واعضاؤه رئيس محكمة الاستئناف . والنائب العمومي

ورئيسا المحكمتين التجارية والمدنية . واحد قضاة الصلح يعين بالقرعة . وخمسة
اعضاء من مجلس يقال له المجلس الكبير . وخمسة من اعضاء مجلس شورى
الحكومة . وثلاثة ينتخبهم المحامون . وبحكم بالتوبيخ . والتوقيف الى سنة .
والطرد . بحكم ظاهر الاسباب بعد سماع اقوال المتهم او بعد اعلانه اعلاناً
صحيحاً وان لم يحضر . ولا يتم حكم التوقيف او الطرد الا باغلبية الثلثين من جميع
الاعضاء . ولا ينفذ الا بتصديق مجلس شورى الحكومة

أما الامتحان فيحصل أمام هذا المجلس بعينه
وللخصوم في كل حال ان يترافعوا بانفسهم . وفي القضايا الجنائية
يجوز ان يستنيبوا عنهم قريباً او صديقاً

وتباح المرافعة في اقليم (نيوشاتل) لمن يريد امام الحاكم الا محكمة
الاقليم العليا فانه لا يترافع فيها الا اناس مخصوصون هم المقبون بالمحامين .
ويشترط في القبول التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . وبلوغ الحادية والعشرين
على الاقل . وشهادة الدراسة في الحقوق من مدرسة الاقليم . او أداء
الامتحان فيها أمام لجنة مخصوصة . وقضاء ستة اشهر على الاقل للتمرين في
مكتب احد المحامين . ثم يترافع الطالب أمام المحكمة العليا في قضية لتقرر
بعد ذلك ان كان يليق ان يدرج اسمه في لوحة المحامين . وتلك المحكمة
هي محل تأديبهم فتوقضهم او تطردهم . كذلك يحكم عليهم بالطرد من مجلس
شورى الاقليم ان حكم عليهم في جنحة تمس بالشرف

ويشترط للاحتراف بالمحاماة في اقليم (قالي) ان يكون الطالب لازم
احد دروس التمانون مدة سنتين . وان يؤدي امتحاناً علمياً وعملياً امام لجنة

مخصوصة تعين من قبل نظارة المحاماة . وان يكون تمرن سنة واحدة على الاقل في مكتب احد المحامين . وان يكون من أهل الاقليم . ويجوز لمجلس الحكومة ان يصرح لغيرهم بالرافعة . ويحصل الامتحان في المواد المقررة للدراسة في المدارس . ومع ذلك يكتفي بأصول القوانين الرومانية . ولا تجب معرفة حقوق الامم ولا التدبير المدني المعبر عنه بالاقتصاد السياسي . ولا تاريخ القوانين . ولا القوانين الاجنبية . ولا قوانين الاقليم المتاخمة . واظن السبب في ذلك عدم وجود مدرسة للقوانين في ذلك الاقليم . ويرجع في التأديب الى نظارة المحاماة وتقدر أجرة المحاماة كما يأتي :

فرنك

- ٥ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الاعتيادية
- ٥ المرافعة امام رئيس المحكمة
- ١٠ المرافعة امام محكمة المركز (محكمة ابتدائية)
- ٣٠ الى ٧٠ امام محكمة الاقليم (استئناف)
- ٦ الى ٢٤ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الادارية
- ١ استشارة شفاهية
- ٥ استشارة بالكتابة

ولا يجوز للمحامين ان يشتروا حقوقاً متازعاً فيها
ومن شواذ القوانين في ذلك الاقليم ان حُرِّمَ مطالبة المحامين
بالتعويض الناشيء عن قصيرهم في حرقهم لا يسقط بمضي المدة مهما طالت

وعليهم رسوم الباطنة وهي تختلف من عشرين فرنك الى مائة

﴿ المحاماة في الدولة العلية ﴾

لم تكن المحاماة معروفة ولا اسم المحامي معروفا في المملكة العثمانية الى سنة ١٨٧٦ . وفي ذلك العام صدر قانون يختص بالمحاماة فوضع لها نظاماً تنقسم بمقتضاه الى ثلاثة اقسام . الاول . يترافع امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . والثاني يترافع امام المحاكم الاستئنافية والابتدائية . والثالث يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . والمحاماة اختيارية اي ان القانون لا يلزم المتخاصمين بالاستعانة بها حتى في المسائل الجنائية

ولما كانت المحاكم كثيرة الانواع في الدولة العلية وجب التفريق بين المحامين أمام المحاكم العثمانية المحضة وبين الذين يترافعون أمام محاكم القنصليات أو أمام المحاكم المختلطة . كذلك نظام المحاماة قاصر على المحاكم المدنية اذ هي حرة أمام المحاكم التجارية . وتركب المحاكم المختلطة من ثلاثة قضاة عثمانيين واثنين من الاجانب . ولا يترافع أمامها عن غيره الا من صرح له بذلك او كان قريباً او تابياً لاحد المتخاصمين او ذا منفعة في الدعوى . ويصدر التصريح من لجنة مشكلة لهذا الغرض . ويجب أن يكون الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية من مدرسة القسطنطينية أو من مدرسة أجنبية . وفي هذه الحالة الاخيرة يجب الامتحان . وأن يكون سنه واحداً وعشرين سنة . وان يكون حسن السير . مرضي السمعة . وان لا يكون موظفاً عمومياً . وعلى كل محام أن يجدد التصريح في شهر مارس من كل سنة والا سقط حقه في الاشتغال بمهنته . ومن توفرت فيه هذه الشروط كان له

الحق أن يترافع أمام جميع المحاكم . فإن لم يكن بيد الطالب شهادة جاز قبوله بعد اداء امتحان مخصوص . وقبلون في احد الاقسام الثلاثة السابق بيانها ومن كان قاضياً بغير شهادة وتحلى عن وظيفته جاز له أن يشتغل بالمحاماة في أحد الاقسام المذكورة على حسب الوظيفة التي كان فيها . ويجمع المحامي بين المرافعة والتوكيل ولذلك يجب عليه اثبات وكالته بالكتابة وتقديم سندها للمحكمة . ولموكله حق التمييز عليه ان وقع منه غش . وقد ياقب جنائياً والمحامي حق حبس الاوراق وما يقبضه من النقود عن موكله حتى تؤدي له الاتعاب

ومن واجباته أن يحفظ صورة من كل ورقة يحررها في القضية . وأن يكون عنده دفتر مؤشر عليه من الحكومة لحسابه مع موكله . وللإتعاب تعريفة مخصوصة لا يجوز منع زيادة على ما تقرر فيها الا اذا زادت قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش . ولا يرجع الى التعريفة الا اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين . ويباح التعاقد بين المحامي وموكله على جزء من الدعوى في مقابلة الاتعاب بحيث لا يزيد على عشرين في المائة . واذا حصل صلح في القضية لا يستحق المحامي أتعاباً أكثر مما هو مقرر في اللائحة

ويتألف مجلس التأديب من رئيس ووكيل واربعة أعضاء كلهم من المحامين المنتخبين من الطائفة . ويتجدد نصفه في كل سنة . ومن شؤونه انه واسطة بين الحكومة والمحامين في كل ما يتعلق باداء حرقهم . وأن يوفق بينهم فيما يختلفون فيه . واف يعين من يترافع عن الفقراء مجاناً . وأن يباقيهم على عدم مراعاة النظام كما وضعته لائحته

وللمحاماة بعض التداخل في أعمال الموثقين وسيبه طريقة تنفيذ الاحكام في الدولة العلية وهي وجوب صدور امر التنفيذ من الادارة بعد صدور الاحكام من المحاكم

﴿ المحاماة في فرنسا ﴾

تفرق الجمهورية الفرنسية بين حرفتي المرافعات والتوكيلات . فخرقة التوكيلات محتكرة لطائفة مخصوصة . والمرافعات مخصوصة بطائفة أخرى ويوجد ايضاً في فرنسا صنف من المحامين يعبر عنه بالمحامي المستشار وهو انما يعطي رأيه كتابة في المسائل التي تعرض عليه ولا يترافع . والقسم الاعظم من هذا الصنف هم اساتذة الحقوق في المدارس ومنهم من يربح المال الطائل من الاستشارة مثل مسيو (ليون كان) أستاذنا في القوانين الرومانية بمدرسة باريس فانه ربح سنة ١٨٨٦ مائة وخمسين الف فرنك خمسون الفا منها في استشارة واحدة . وأغلب المسائل التي تعرض عليه تجارية والمحاماة طائفة ذات امتيازات كثيرة في فرنسا . ولها جمعيات ومجالس ونظامات شتى تختلف عن بعضها أحياناً بحسب المدن الموجودة فيها . ويسمى محامياً من بلغ تسع عشرة سنة . ونال الشهادة الاولى في الحقوق . وكان فرنسائياً . وحلف يميناً امام محكمة استئنافية . ولا يترافع الا اذا قضى مدة معينة عند احد المحامين وكتب اسمه في اللوحة

مدة التمرين

في باريس يقدم من يرغب الإقامة للتمرين عند أحد المحامين طلباً

بذلك الى رئيس مجلس الطائفة مرفقاً بالاوراق التي تدل على سنه وشهادته
 وانه حلف اليمين . ويضيف اليها ما يثبت أن له مسكناً في باريس . وأنه
 يقطنه بأثاث من عنده او انه يعيش مع عائلته لكن بمسكن خاص به
 وانه ليس بحالة تمنع من الاحتراف بالحاماة كما سيأتي ايضاحه فيما بعد
 ويعرض هذا الطلب على المجلس فيعين احد اعضائه لاستطلاع حالة الطالب
 ويبلغ هذا عن اسم ذلك العضو فتجب عليه زيارته وتقديم ما يطلبه من
 الايضاحات . ثم يقدم العضو المندوب تقريراً بما يراه . ويصدر قرار المجلس
 بعد النظر فيه . ويستأنف قراره امام محكمة الاستئناف في حالة الرفض
 ولن رفض طلبه حق تجديده ان تحصل على مستندات جديدة . والمدة
 اللازمة هي ثلاث سنين لا يجوز التخلي عن العمل فيها أكثر من ثلاثة اشهر
 متتابعة الا لمرض او سبب قهري . والاضاعت المدة الماضية ووجب البدء
 من جديد . ومن شوهده فيه تكاسل عن العمل جاز تمديد مدته . ويمضي
 الطالب مدة الاقامة في حضور جلسات المحاكم وجلسات نادي المحامين
 والقيام بما يحول عليه من الاعمال

ولا يجوز لمن كان قاضياً ان يكون محامياً الا اذا قضى المدة القانونية
 لثلاثين ولو بلغ خمسين سنة في القضاء . غير انه ان كانت المدة ابتدأت ثم
 تعين قاضياً قبل ان يتمها حسب له الماضي واكمله بعد انفصاله . وان كان قضى
 المدة بتمامها وجب قبوله محامياً متى شاء . ولا تزال هذه المسئلة موضع خلاف
 بين العلماء والمحاكم ومجلس المحامين . وليس لمن تحت التمرين ان يتنصب
 الا باذن من المجلس بعد تقديم الاعذار التي تحملها على طلبه . واما حقوقه

وامتيازاته فهي بينها ما منح للمحامين المندرجة اسماؤهم في اللوحة . فله المرافعة والاستشارة وغير ذلك من اعمال المحاماة الاتداخله في حالة التماس اعادة النظر^(١) وفي حالة الصلح بين اثنين لم يبلغ احدهما الرشد^(٢) ومع ذلك لا يجوز لمن لم يبلغ اثنتين وعشرين سنة من الذين تحت التمرين ان يترافع في قضية الا اذا شهد له اثنان من المحامين بانه مواظب على حضور الجلسات منذ سنتين . وان يكون مؤشراً على تلك الشهادة من المجلس . ولكن يجري العمل عادة على خلاف هذا النص تسامحاً . ولا يقوم من هم تحت التمرين مقام احد القضاة في غيته

كتابة الاسم في اللوحة

اللوحة هي الكشف الذي تقيد فيه اسماء المحامين . ويتبع في ذلك الاقدمية دون سواها . وفي كل سنة يعين رئيس الطائفة لجنة من خمسة اعضاء هو منهم مع كاتب السر ليجددوا اللوحة فيضيفون اليها من تقرر قبوله ويحذفون منها من سقط اسمه لموت او وظيفة او حكم تأديبي او استعفاء وهكذا . ومن خصائص هذه اللجنة ان تسأل الذين مضى عليهم خمس سنين في التمرين عن السبب الذي اوجب تأخيرهم في كتابة اسمائهم في اللوحة ثم تقدم تقررأ بأعمالها الى المجلس فيقررها بعد الفصل فيما يكون قد عرض لها من المشكلات

(١) يجب في التماس اعادة النظر ان يحصل الملتبس على رأي ثلاثة من المحامين يقولون بصواب الطلب (٢) كذلك يجب ان يشهد عدد معين من المحامين بأن الصلح غير مجحف بأحدهما

وحذف الاسم من اللوحة نوعان . اغفال . وطرده . والاول يقع اذا كان السبب استغفاء او وظيفة او عدم الاستمرار على السكنى بالمدينة او عدم أداء الرسوم السنوية . والثاني يقع بسبب حكم تأديبي لاخلال بالواجب او لجناية . ومع هذا فتأخر الاغفال او الطرد واحدة من حيث منع المحامي عن العمل . ولا فرق بينهما غير ان أحد السيدين مدين . ولمن أغفل اسمه أن يطلب اعادته ان اثبت ان السبب المبني عليه ليس صحيحاً

ويجب لادراج الاسم في اللوحة أمام الاستئناف أن يقدم الطالب شهادة بأنه قضى مدة التمرين كما ينبغي او ان اسمه مندرج في لوحة محكمة استئناف أخرى . وشهادة بأنه شريف النفس طاهر السمعة . وان له مسكناً في الجهة التي يريد الاشتغال بحرفة فيها . وان لا يكون بحالة تمنع الجمع بينها وبين الحمامة . وليس لمن قضى المدة حق مكتسب في ادراج اسمه في اللوحة بل المجلس حر في ذلك . وتعتبر الاقدمية بتاريخ طلب الترخيص بالاقامة تحت التمرين لا بتاريخ ادراج الاسم حقيقة في اللوحة . فان انقطعت مدة التمرين ثم اكملت قرر المجلس تاريخ الاقدمية . ومن كان محامياً فاقطع عن الحرفة ثم طلب العودة اليها قيد اسمه وصارت اقدميته من يوم طلبه الجديد

مزايا الاقدمية

مزاياها ثلاثة . الاولى وجوب الاجتماع للمشورة او التحكيم او الخطابة في مهمة عند الاقدم الا اذا وجد بين الحاضرين رئيس المجلس او رئيس سابق في الاجتماع فيكون الاجتماع عنده حتماً . والثانية اذا غاب أحد القضاة

وقت انعقاد الجلسة قام مقامه أقدم المحامين الموجودين حالاً في المحكمة .
والثالثة اذا تساوت الاصوات في الانتخاب بين اثنين فالأفضلية للأقدم منها
في الوظائف والحرف التي لا يصح الجمع بينها وبين المحاماة
سبب عدم الجمع نوعان . مطلق . ومؤقت . فالأول يمنع من المحاماة
أبداً . والثاني يمنع منها مؤقتاً

فيمنع من المحاماة أبداً كل من سبق له الاحتراف بالسمنة . ومن
كان خادماً عند سمسار . ولم يحصل الاستثناء واحد بالنسبة لسمسار انتخب
في مجلس النواب وتعين نائباً عمومياً فلما عزل قبل محامياً . ومن كان معاوذاً
في البوليس لان في تلك الوظائف على ما بها من الرفعة وما يليق لها من
الاحترام بعض عادات لا تلائم صفة المحامي . ومن كان من الاشخاص
الذين يقال لهم (مقبولون) أمام محاكم التجارة وهم أشبه بالسمنة . وكل من
شارك مقبولا منهم . ومن كان محضراً اذ المحضرون لهم طائفة مخصوصة
تشبه طائفة السمنة . ومع ذلك حكم بأنه ان لم يقيم دليل على فساد خلق
من كان محضراً لا يصح منعه عن المحاماة متى وفي شروطها
والنساء لا يقبلن في المحاماة

ولا يجمع في آن واحد بين المحاماة والوظائف القضائية . لكن يجوز
لنائب القاضي أن يكون محامياً بشرط أن لا يكون له راتب من الحكومة^(١) .
ولا يجمع بينها وبين التوظيف في المصالح الاميرية كالمديرين ووكلائهم

(١) نائب القاضي عندهم يقوم مقام القاضي عند غيابه فقط ويكون اولاً بغير
مرتب ثم يصير له مرتب زهيد وهي وظيفة ترشيح للقضاء

ومأموري المراكز والباشكتاب ورؤساء الاقلام في الدواوين والمصالح والنظارات ومستخدميها ومن هم تحت التمرين في اقلها . ولا يجمع بينها وبين المحاماة أمام النقض والابرار ولا بينها وبين التدريس على العموم الا مدرسي علم الحقوق . ولا يجمع بينها وبين الجندية ولا بين الرهينة . ولا يجمع بينها وبين أي حرفة تستلزم الوكالة أو الحساب مثل مدير شركة من الشركات ومندوب لجان شركة السكك الحديدية ومدير صندوق التوفير ومدير النفيسة ومأمور تصفية الشركة . وبالجملة لا يجمع بين المحاماة وبين حرفة تقتضي استغراق وقت المحامي فلا تدع له مجالاً للاشتغال بالقضايا كما ينبغي

حقوق المحامين ووظائفهم

قال (كارو) ليس من وظيفة عدا وظيفة القضاء أشرف من المحاماة وهذه المزية هي المقابل لانتساب المحترف بها والصفات التي يمتاز بها عن غيره وقد قرر (باسكيه) انه بعد البحث الطويل في أصول فرنسا لم يعثر على عائلة عظيمة الشأن في تاريخ سياسة الامة الا كان لها منشأ بين المحاماة أما وظيفة المحامي فتتصرف في الدفاع عن الخصوم فهو يترافع ويكتب ويشير واسكل محام أدرج اسمه في لوحة محكمة الاستئناف الحق في أن يترافع أمام جميع محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وأمام المحاكم الادارية ولجان التعليم العمومية والمجالس البحرية ومجالس التأديب والمجالس العسكرية وامام المحكمين . لكن لا يترافع أمام مجلس النقض والابرار ومجلس شورى الحكومة ومجلس حسابات الحكومة الا محامون مخصوصون . وللخصوص ان يترافعوا بانفسهم . ويترافع المحامي قائماً منطى الرأس ولكنه يكشف

رأسه عند ابداء الطلبات وعند تلاوة أي ورقة من أوراق القضية . وقد سعى بعض المحاكم في إلزامهم بالرافعة مكشوفي الرؤوس فلم تنفذ كلمتهم وأصل تغطية الرأس في المرافعة ناشيء من عادة قديمة اعتادها رؤساء الجلسات وهي قولهم للمحامي عند أول خطابته (غط رأسك أيها المحامي) قال مسيو (دويان) وهو من مشاهيرهم ومن أشهر النواب المومنين (ليس المراد بهذه الجملة اظهار الخناوة بالمحامي وجعله في سعة بكشف رأسه ولكن معناها كن حراً في الدفاع أيها المحامي)

ويجب لصحة شكل العريضة المقدمة بالتماس إعادة النظر في القضايا المدنية ان يفتي بصوابه ثلاثة محامين يكونون قضاة عشر سنين في الحرفة ويشترط ذلك ايضاً في صحة الصلح بين الوصي واجنبي في أموال القاصر . وفي صحة الصلح بين قرية وأحد الاهالي في المسائل العقارية . وفي القضايا المختصة بالساكر الذائنين

ومن امتيازاته حرية الدفاع فله أن لا يترافع حتى في القضايا التي يكون أفتى فيها بدون ان يحمل على ابداء سبب الا في قضايا الفقراء فلا بد له من تقديم عذر مقبول في الامتناع . ولا يعطي المحامي وصلاً بالأوراق التي يستلمها كما انه لا يأخذ وصلاً بها اذا سلمها . ذلك لانه شريف لا يليق بمقامه ان يكذب في المعاملة ولكونه ليس مكلفاً بالأعمال الكتابية وانما يترتب هذا الواجب في الاستلام والتسليم على الوكلاء . ومتى قال المحامي انه سلم ورقة كذا الى فلان فهو مصدق ولا يمين عليه . اذ المحامي الذي يكذب في قوله يكذب في يمينه فقوله ويمينه سيار . وله حرية المقابلة مع موكله المسجون

وان يتلقى منه اوراقه بدون واسطة . وان يرسل اليه خطابات في السجن كما يشاء بدون ان يطلع أحد عليها . والمحامي الذي تقع له اهانة اثناء مرافسته من زميله المترافع عن خصم موكله او من ذلك الخصم يجوز له أن يقيم دعوى فرعية في الحال يطلب بها تعويضاً عن تلك الاهانة . وينظر في هذه الدعوى كأنها متفرعة عن القضية الاصلية . ولهم الحق في الاتعاب وقد جرت العادة ان الموكل يقدم للمحامي أتعابه من تلقاء نفسه . وليس للمحامي أن يطلبها شفاهاً ولا بخطاب . كما انه لا يجوز له الامتناع عن المرافعة لعدم دفع شيء منها . وتوجه المحامي عند موكله لطلب الاتعاب يمد اخلاقاً بقواعد اللياقة ويعاقب عليه بالانذار ومع هذا قد عابوا هذه القواعد لكونها تبعد عن الحاماة من هو جدير بالمحافظة عليها وتدني منها من لا هم لهم الا التحصيل والاجتهاد في ستر سيئاتهم ولذلك يتسامح المجلس كثيراً ولا يتدخل الا اذا ظهر الطلب وأدى الى القات الذهن . وللمحامي أن يطلب الاتفاق مقدماً على الاتعاب ان كانت القضية أمام محكمة غير القاطن بدائرة اختصاصها ولا يطلب من المحامي وصل بانه استلم الاتعاب لكن العادة انه يرسل خطاباً بوصولها . ويمنع المحامي من استكتاب سند أو صك بأتعابه كما انه لا يجوز له التعاقد على نصيب في الدعوى . ومما يخالف شرف الحاماة ان يتفق المحامي مع موكله على مبلغ قليل ان خسر الدعوى وكبير ان كسبها . ويمنع المحامي ايضاً من قبول أتعاب في قضايا المرافعة حتى لو ألح الموكل في قبولها وليس له أن يجبس الاوراق بعد الدعوى على أتعابه . لكن لهم مع ذلك أن يطلبوا أتعابهم امام المحاكم . ومن لم يعمل عملاً في الدعوى وجب عليه

رد ما أخذه . ولا يسقط حق طلب الاتعاب الا بمضي ثلاثين سنة

واجباتهم

أول واجب على المحامي ان يكون صادقاً أميناً مستقيماً . وليس المقصود بهذه الصفات ما يجب وجوده في جميع الناس بل المراد منها تحلي المحامي بمكارم اخلاق وامتناعه عن أمور كثيرة لا يحرمها القانون ولا تحظرها الآداب على غيره ولكنها فيه تجرح الحاسات وتخل بالثقة التي عليها مدار اعماله وبها تصان الحقوق الموكولة اليه . فيطلب منه الاخلاص الصادق في العمل ومنه اقتحام المخاوف في سبيل الدفاع عن التبعاً اليه كما يطلب الاعتدال فلا يطمح نظره الى ما لا تحمله حالة موكله من الاتعاب . ومن واجباته الاشتغال فعلاً بحرفته . ومن اقتطع عنها او لم يزاولها الا حيناً بعد حين مقتصراً على وضع امضائه في ورقة او تقديم عريضة فلا يعد مشتغلاً بحرفته ويشطب اسمه من اللوحة . ومنها صيانة السر الذي وصل اليه بسبب حرفته . ومنها اختيار القضايا فلا يقدم الى المحاكم الا ما يراه حقاً وصواباً . ولهذا يجب عليه ان يترك الدعوى اذا انخدع بظاهرها ثم رآها بعد التأمل فاسدة . لكن يلزمه ان يلاحظ في التخلي منفعة موكله فلا يتخلى في وقت يضر به . ومنها انه يترافع في قضايا الفقراء مجاناً الا بسبب مقبول . وان يرد الاوراق التي سلمت اليه . وان لا يسمى خلف المتقاضين ليجرم اليه بأي واسطة كانت بل يتركهم يطلبون معونته ان ارادوا . وان لا يتوكل لاحد في اشغاله . وان لا يشتغل في التجارة . وان لا يتعامل في (البورصة) التجارية . وان لا يشتري قضايا او حقوقاً فيها النزاع . وان يطلع زميله على كل ورقة يرتكن

عليها في الدعوى من نفسه اختياراً في الوقت المناسب . وان لا يفاجئه بسند او ورقة ولو لم يكن لها تأثير في الدعوى . وان لا يستنسخ غير عامله الخصوصي في أخذ صورة منها . وان لا يطلع عليها أحداً من الخارج . وان يردها بأسرع ما يمكن مع تمام المحافظة عليها

ومن الواجبات الادبية انهم يترافعون ويكتبون بالايجاز وان لا يقطع الواحد منهم مقال رفيقه . وان يقرأ الاوراق من غير اغفال جزء منها او اهمال بعضها . وان لا يستمر في قذف خصوم موكله . وان لا يترافع في قضية باطله أبداً . وان يوجهوا قولهم الى المحكمة بتمامها ولا يختصوا بها الرئيس وان يكون في خطابهم ألقاظ الحشمة والوقار من جهة المحكمة مع أخذ حريتهم في الدفاع . وان لا يمتثلوا بما امتازوا به من المعارف والاختصاصات ومن الواجبات القانونية ان تدفع الرسوم السنوية الى الحكومة (باطنطه) والذين يدفعونها هم المندرجة اسماؤهم في اللوحة دون الذين تحت التمرين

مجلس المحامة

يوجد دائرة محاماة امام كل محكمة تقريباً خصوصاً محاكم الاستئناف ولكل دائرة مجلس يسمى مجلس التأديب او مجلس الدائرة ورئيس يعين بالانتخاب من الجمعية العمومية لدائرته بالاغلبية المطلقة . والافضلية للسن او الاقدمية اذا تساوت الاصوات . لكن لا يشترط عدد معين من الاعضاء في الجمعية العمومية بل المقصود من يحضرها . ويجدد الانتخاب في كل سنة . ويجوز انتخاب الرئيس السابق نفسه مراراً . ومن اختصاصاته التراس على مجلس التأديب وعلى الجمعية العمومية . والحق في عقدها له . وان

يشتغل بجميع مصالح الدائرة . وقضي في المسائل التأديبية الطعينة . وله ان يبين في المسائل التي يراها معضلة لجائاً مخصوصة للنظر فيها وتقديم التقرير عنها

مجلس التأديب

هو مجلس الحاماة او مجلس الدائرة . ويتركب من خمسة أعضاء اذا كان عدد المحامين الموجودين في الدائرة اقل من ثلاثين فان زاد العدد على ذلك الى خمسين يكون عدد الاعضاء سبعة . ويكون تسعة ان كان العدد من خمسين الى مائة . وخمسة عشر ان كان العدد من مائة فما فوق . ويتألف مجلس باريس من واحد وعشرين عضواً . فاذا لم يوجد في الدائرة أكثر من خمسة محامين مندرجة اسماؤهم في اللوحة تقوم المحكمة الابتدائية مقام مجلس التأديب . وينتخب اعضاء المجلس من الجمعية العمومية في الحصة عشريوماً الاولى من شهر اغسطس . ولا يشترك المحامون الذين تحت التمرين في الانتخاب . ولا يجوز انتخاب احد المحامين عضواً في المجلس الا اذا مضى على وجود اسمه في اللوحة عشر سنين بغير انقطاع في باريس وخمس سنين في الارياف . وان وقع خلاف في صحة الانتخاب رفع امره الى محكمة الاستئناف

ولكل مجلس رئيس هو الرئيس العمومي وكاتب سر وامين صندوق ويجوز ان يكون له امين محفوظات وامين مكتبة ومساعدون لهم عند الاقتضاء بحسب الاهمية

ويختص مجلس التأديب بامور كثيرة . فهو ينظر في الاسباب التي تقتضي عدم الجمع بين حرفة المحاماة وحرفة اخرى . وفي جميع ما يتعلق بمدة التمرين

وادراج الاسم في اللوحة . وفي مصلحة المحاماة عموماً ومصلحة كل فرد خصوصاً وحقوقه وواجباته . وإدارة شؤون أملاك الطائفة فأنها شخص مدني له أن يمتلك ويتعامل . واختصاصاته التأديبية هي النظر في الشكاوي التي تقدم في حق المحامين من النائب العمومي أو القضاة أو المحامين أو الاهالي . وله أن يرفع الدعوى على احد المحامين من تلقاء نفسه اذا ظهر له من اعماله ما يستدعي محاكمته . ولكل محام أمين في عمله وظن الاهانة تدبياً أن يرفع أمره الى مجلس التأديب ويطلب تحقيق ما نسب اليه . ويشمل التأديب جميع المحامين سواء كانوا تحت التمرين أو من المندرجة اسماؤهم في اللوحة . الا ان قراراته لا يجوز الطعن فيها ان كانت صادرة ضد الذين تحت التمرين بخلاف المحامين المندرجة اسماؤهم في الجدول فان لهم حق الاستئناف . كذلك يجوز للنيابة العمومية أن تستأنف الاحكام الصادرة على هؤلاء دون التي تصدر على أولئك

والعقوبات التأديبية هي : الانذار . والتوبيخ . والتوقيف الى سنة على الاكثر . والطرده . ويزاد بالنسبة للذين تحت التمرين تجديد مدة التمرين والحرمات

وللمحاكم الاستئنافية وللنائب العمومي حق مراقبة المحاماة . ولجميع المحاكم الحق في توقيع العقوبات التأديبية عليهم لما يأتونه من المخالفات في جلساتها وكل طعن من المحامي في المرافعة او نتائج آخر الاتوال موجه ضد الدين او نظام الحكومة او قوانينها او مصالحها يجر على صاحبه احدى العقوبات التأديبية السابق بيانها . وكذلك للمحاكم معاقبتهم على ما يقرّفونه من

التمدي عليها ولو خارج الجلسة كما لو ندد رئيسهم مثلاً بمحكمة في مجلس المحاماة او في جمعيتها العمومية . وتقام الدعوى بناء على طلب النيابة العمومية وكل فل يستحق التأديب يقع من مجلس المحاماة يعاقب من ارتكبه تأديباً أمام المحكمة المختصة لكيلا يكون المجلس خصماً وحكماً . وللمحاكم ان تحرر المحاضر وترسلها الى مجلس التأديب ان شاءت بما يقع من المحامين في الجلسات . وقد يقع من المحامي مخالفة تنس بنظام الجلسة يستحق لاجلها الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عنها في قانون المرافعات . فاذا حكم عليه بذلك جاز ايضاً ان يحكم عليه تأديباً بسبب الفعل نفسه . كما ان المحامي الذي يحكم ببراءته جنائياً لا يتخلص بذلك من الدعوى التأديبية . وفي مقابل ذلك كان لمجلس المحاماة ان يأخذ بناصر المحامين فيما يقع لهم من الاهانة من قبل المحاكم او النيابة . فان تعدى احد القضاة على محام بما يخرج عن حقه جازت شكواه الى محل الاختصاص . كما ان للمجلس الحق اذا تعدى احد النواب على محام او نسب له أموراً تخل بالشرف ان يطلب مع مراعاة الادب والاحترام من ذلك النائب ايضاحاً عن صحة البلاغ وعن غرضه من تلك التهمة التي وجهها الى المحامي او المعنى الذي اراده بالالفاظ التي فاه بها في حقه وعن الوقائع التي ألتجأته الى الطعن في المحامي . فان لم يجبه جاز له ان يطلب وساطة النائب العمومي في الايضاحات التي يريدھا . لكن يجب عليه ان لا يترض للحكم على ذلك النائب ولا ان يصف سيره معه . ويلحق بذلك قرار المجلس بتمنع المحامين من المرافعة امام القاضي القلاني لكونه شافه اعدم بالفاظ مخلة . فان فعل ذلك كان قراره باطلاً ومحكمة الاستئناف ان تحكم بالنائه

كما يلنى حكم التأديب الصادر على محام لمخالفته مثل ذلك القرار . كذلك يعتبر ملنى كل قرار يقرره المجلس ويكون من ورائه التقيب على اعمال القضاة او التعريض بسيرهم مع المحامين ولو كان القضاة يستحقون الملامة من الجهة المختصة . لان في هذا اخلاقاً بما يجب على المحاماة من الاحترام والتعظيم للقضاء . ويلنى ايضاً كل قرار يمنع المحامين من استمرار الملاقاة الرسمية بينهم وبين النيابة العمومية حتى يتالوا ما يطلبون . واذا ترفع احدى بخطاب او قدم كتابة تحتوي على قذف او سب جاز للقضاة تحذيره ويجوز ان توفقه المحكمة الى ستة اشهر . فان عاد كان الايقاف من سنة الى خمس سنين . ولا يفرق في السب او التعدي ان كانا موجّهين الى القضاة او غيرهم

المحامون أمام شورى الحكومة والنقض والابرام

لا يترافع أمام محكمة النقض والابرام وامام مجلس شورى الحكومة الا محامون معينون . واول المجلسين معروف بكونه المنظم للقضاء الحافظ على القوانين ترفع اليه المشكلات في المسائل المدنية ومسائل الجنائيات على اختلاف انواعها . واما مجلس شورى الحكومة فهو أشبه شيء بمحكمة النقض والابرام بالنظر الى المحاكم الادارية . فاليه يرجع في تفسير الاعمال الادارية والقصل في مبادئ القوانين والوائح والمنشورات المتعلقة بها . وهذه الاختصاصات هي التي أوجبت أن يكون أمامها من المحامين أناس مخصوصون

ولا يزيد عدد المحامين امام محكمة النقض والابرام ومجلس شورى الحكومة عن ستين محامياً . واقبولهم شروط مخصوصة وهي : أولاً

يصدر بتعيين المحامي منهم امر من رئيس الجمهورية. ثانياً. يجب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . ثالثاً . أن يكون محامياً مقررأ امام احدى محاكم الاستئناف منذ ثلاث سنين كاملة . وقد جرت المادة بان لا ينتخب لهذه الوظيفة الا من اعضاء نادٍ مخصوص مؤلف من كتاب سر المحامين امام المحكمتين تحت مراقبتها . رابعاً . ان يقدمه احد المحامين المقررين امام المحكمتين . خامساً . ان يجوز امتحاناً في مواد معينة أهمها طرق المرافعات امام المحكمتين واختصاصاتها . ثم تعطى له قضية من المرفوعة أمام احدهما وعمل ثمانية أيام يقدم فيها تقريراً عن رأيه في الدعوى وما يوجد فيها من المسائل . وتعين جلسة لتلاوته بحضوره ويقوم بشرح الآراء المودعة فيها . ويجب في الحال على الاعتراضات التي يوجهها اليه اعضاء لجنة الامتحان . سادساً . ان يحلف يميناً امام المحكمتين . سابعاً ان يدفع تأمينا قدره سبعة آلاف فرنك ولا يمكنه التراجع امام مجلس شورى الحكومة الا اذا قدم صك دفع التأمين . ثامناً . ان توافق محكمة النقض والابرار على قبوله عند ما يقدمه احد المقررين فيها

ويجمع المحامي المذكورين التوكيل والرافعة ولذلك يكون هو الوكيل في الاعمال الكتابية ايضاً عن صاحب الدعوى . ويؤتون طائفة مخصوصة بنظام ممتاز ولهم مجلس من تسعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنين برئاسة عاشر ينتخب ايضاً بالاغلبية المطلقة ويتجدد الثلث في كل سنة ولا تجوز اعادة انتخاب من انقضت مدته الا بعد سنة تسمى سنة الخلو وينتخب المجلس من اعضائه كاتب سر وامين صندوق . ولا تصح مداولاته

الآ من ستة أعضاء على الأقل . فان تساوت الاصوات رجح جانب الرئيس واختصاصات هذا المجلس هي الاختصاصات الممنوحة لمجلس التأديب السابق شرحاً مع بعض زيادات اقتضتها حالته الخصوصية مثل كونه يمين في كل أسبوع من يترافع في قضايا المحكوم عليهم بالاعدام

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها تخالف تلك وهي : الايقاف والتوبيخ البسيط أي مجرد ذكر ذلك في القرار . والتوبيخ العلني وهو توبيخ المحامي من الرئيس أمام المجلس . والمنع من الدخول في محل اجتماعهم . فان كان الفعل يستحق التوقيف وجب ان يزداد من المحامين على المجلس تسعة بمدد اعضائه . ويكون تعيينهم بالقرعة . ويجب ان يحضر الثلثان في الجلسة . واذا حكم بالتوقيف وجب ايداع القرار في قلم الكتاب ليجري النائب العمومي فيه ما يراه . فان كان الفعل يستوجب عقوبة أكبر اقتصر المجلس على ابداء رأيه فقط ثم يرضه على محكمة النقض والابرام ان كان الفعل متعلقاً بصفة المحامي أمامها أو على ناظر الحفاية ان كان متعلقاً بصفته محامياً أمام مجلس شورى الحكومة . ولا استئناف لاحكام مجلس التأديب ولا يجوز العطن في قرارات المحكمتين ولا يزل المحامي الا بحكم يتبع بأمر من رئيس الجمهورية

وللمحامين أمام محكمة النقض والابرام ومجلس شورى الحكومة جميع الامتيازات التي للمحامين . والقواعد الموضوعة هناك متبعة هنا . فاذا وجد عدد من هؤلاء وهؤلاء كانت الافضلية للاقدم من أي فريق كان ويعتبر المحامي منهم مكلفاً باجراء العمل في الدعوى متى قدمت اليه مستنداتها . ويجب عليهم رد المستندات بعد استلامها . ويسقط الحق في

مطالبتهم بها بعد مضي خمس سنين من يوم استردادها من قلم الكتاب وتحملون تبعة الهفوات التي تقع منهم في أثناء عملهم . مثلاً يجوز ان يطلب الموكل من وكيله تعويضاً اذا قدم عريضة باطلة شكلاً او نسي ان يذكر أمراً مهماً أو خالف نصاً من نصوص القانون . وقد جرت عادة النقض والابرام بان يلزم المحامي بالمصاريف عند ما يكون قراره مبنياً على سبب مثل ما تقدم . ولهم الحق في اتابهم . وهم يقدرونها بحملة بحسب أهمية الدعوى ويجوز ان يطلبوها امام المحاكم . ويسقط حقهم فيها بمضي خمس سنين من تاريخ الحكم في الدعوى . ومع ذلك قرر مجلس طائفتهم منهم من المطالبة بأتابهم والا كان ذلك مخالفاً لشرفهم ولا يسمح لهم باقامة دعوى الا اذا كانوا صرفوا مصاريف جسيمة في القضية من عند انفسهم . ولا يمكن الحكم عليهم الا من المحكمتين التابعين لهما . ولهم دون غيرهم حق المرافعة أمامها . والاستعانة بهم واجبة امام النقض والابرام في المسائل المدنية وفي الجنح والمخالفات ولكنها اختيارية في الجنايات . ويستثنى من المسائل المدنية المسائل المتعلقة بالانتخابات ومسائل املاك الحكومة اذ يجوز امضاء العريضة من المدير . والسبب في ذلك ان التخاصم فيها مختص بالمدير والنيابة مكلفة بالمرافعة وباجراء جميع الاعمال المتعلقة بها نيابة عن الحكومة ومن امتيازاتهم انه لا يجوز لغيرهم من المحامين ان يوقع على عريضة مقدمة للحكومة او احدى النظارات او المصالح التابعة لها . ولهم دون سواهم حق الدخول في الاقلام او طلب عمل الاجراءات اتاماً للطلب المقدم ولا يترافع غيرهم أمام محكمة الخلاف الذي يقع في الاختصاص . ولهم الحق

في أن يترافعوا أمام المحاكم جميعها الا ان تقاليد مجلسهم تحظر عليهم ذلك
الا اذا استأذنوا فيه مقدماً ورخص لهم . وهم الذين يحررون الاستشارات
القانونية أمام جميع المحاكم عادة

ويدفع المحامي اثنين وعشرين فرنكاً ونصفاً رسوم محضر حلف اليمين
ولا يحرر استشاراته الا على ورق متموغ . ويدفع (الباطنطة) وهي تقدر بخمسة
عشر في المائة من قيمة اجرة مسكن المحامي

فصل ثانى

الوكلاء عند الأمم الغربية

قدمنا في اثناء شرح نظام المحاماة انها تنقسم الى قسمين . مرافعة
وتوكيل وان جميع الممالك لا تعرف هذا التقسيم بل بعضها لا يفرق بين
العملين . ولذلك رأينا ان تتم الفائدة ببيان نظام الوكلاء ايضاً لتعلم واجباته وحقوقه
والشروط الواجب توفرها فيه عند القبول . وهي بانضمامها الى واجبات المترافع
وحقوقه والشروط اللازمة فيه تكون المحامي الذي يجمع بين الحرفتين كما هو
عندنا ويسهل حينئذ على القارئ ايجاد النسبة بين المحامي عندنا وبين
المحامي والوكيل او المحامي فقط في البلاد الاجنبية وهي الغاية المقصودة
من هذا الكتاب

فالبلاد التي لا تفرق بين الصناعتين هي . المانيا . واستوريا . واليونان
ورومانيا . والبلاد الاسكندنافية . وسويسره . وتركيا . وقازو بلا . ومصر

وتوجد صناعة التوكيل فقط في بقية البلاد . وتمتاز إيطاليا عن القسمين
بكونها أوجدت الصناعتين منفصلتين ثم أباحت للشخص الواحد أن يحترف
بهما ان وفي شروطهما

وسرف الوكيل بانه شبه موظف أميري من عمال القضاء يختص دون
سواه بالنيابة عن المتخاصمين امام المحاكم

ولوجوده عند الامم التي اختارته سيئات . الاول . انه يهم الهيئة
الاجتماعية ان تكون احكام القضاء مرضية . وان لا يضيع احد الخصمين
حقه بمخاصمته فيه بنفسه مع انه كان يكسبه لو فوض الامر الى من هو
أدرى بمقارعة الخصوم ومكافحة المترافعين . والسبب الثاني ان اوراق
المرافعات تطن ويحصل تداولها مع المستندات بسرعة وسهولة بين وكيلين
في بلد واحد اكثر مما يكون بين الخصوم الذين يسكنون بلاداً متفرقة
ويترب على هذه السهولة نقص في المصاريف

أما السبب الاول فهو مقبول . واما الثاني فالعمل لا يؤيده لان
المصاريف أكثر في اعمال الوكلاء منها في اعمال الخصوم انفسهم اذ هم يأخذون
جلاً زائداً على الاصل اي مصاريف المحضرين . لكننا مع موافقتنا على
السبب الاول لانوافق على فصل الصناعتين من بعضهما لانه يوجب التشتت
ويستدعي طولة العمل . على ان المؤلف عند البلاد التي تفرق بينهما ان
صاحب الدعوى يتفق مع الوكيل ويسلم اليه اوراقه ثم الوكيل يباشر رفع
الدعوى ويختار المحامي الذي يترافع فيها . وهو الذي يتفق معه على قيمة الاتعاب
وهو الذي يحصلها ويوصلها اليه . وهذا هو السبب في ظهور المحامين عندهم

بمظهر الترفع والاستخفاف بالدرم وغض الطرف عن المطالبة . وقد صار من المقرر عندهم ان اول هم للمحامي بعد قبوله البحث عن وكيل يتودد اليه ويكتب اسمه في مكتبه ليكون له بذلك مصدر عمل وطريق كسب . فليس كل محام يمين من كل وكيل بل لكل وكيل عامون لا ينتخب الا منهم ونحن نرى الاصح في جمع الصناعتين لانه اضمن للعمل واصكبر صيانة للحقوق واخصر طريقاً واقل مصرفاً

الوكلاء في فرنسا

يدين الوكيل بأمر من رئيس الجمهورية متى اجتمعت فيه الشروط الآتية
اولاً . ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة كاملة . ثانياً . أن يكون متمتلاً بحقوقه المدنية والسياسية . وثبت له هذه الصفة بشهادة من شيخ البلد . ثالثاً . أن يكون وفي بواجب الخدمة العسكرية أو لم تعد واجبة عليه رابعاً . شهادة الاهلية من احدى مدارس الحقوق ان لم يكن الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية (ليسانسيه او بكالوريا) . خامساً . أن يكون تمرن على العمل في احد مكاتب الوكلاء خمس سنين . وتختص المدة الى ثلاث سنين بالنسبة لمن حاز الشهادة القانونية (ليسانسيه) والى ستين بالنسبة لمن نال شهادة (الدكتورية) ومع ذلك فالحس سنين لازمة في باريس على كل حال . سادساً . شهادة بحسن السلوك من لجنة التأديب . سابغاً . أن يتقدم الطالب بواسطة أحد الوكلاء المقررين أو بواسطة ورثته أو من لهم حقوق في تركته . ولا يصح تقديم الورثة للطالب الا اذا لم يكن خلو مورثهم ناشئاً عن العزل . فان كان ناشئاً عنه فبواسطة المحكمة التي يريد الطالب ان

يشتمل امامها . ثامناً . شهادة حسن سلوك ثانية من شيخ البلد . تاسعاً مواثمة المحكمة الاستئنافية او الابتدائية . عاشراً . تقرير من رئيس النيابة وتقديم الاوراق الى ناظر الحفائية بواسطة النائب العمومي مصحوبة برأيه الحادي عشر . صدور أمر عال من رئيس الجمهورية بالتعيين يبلغه ناظر الحفائية الى النائب العمومي أو الى رئيس النيابة على حسب المحكمة التي حصل التعيين امامها . الثاني عشر . دفع التأمين وحلف اليمين

في صفة الوكلاء

ليس الوكيل موظفاً أميرياً وان كان معيناً بأمر من رئيس الحكومة وانما هو شبه موظف لانه لا ينوب عن الحكومة في عمل من الاعمال بمقتضى وكالته . ولم يفوض اليه قسم ولو صغيراً من السلطة العمومية . ولا يشتمل في حرفته المصلحة الخصوصية . وينتج من هذا ان الوكيل لا يعامل معاملة الموظف خصوصاً في المسائل الجنائية

ولا يجوز أن يكون الوكيل موظفاً قضائياً اللهم الا نائب قاض او محامياً أي متراففاً . أو موثقاً . أو محضراً . أو كاتباً الا موقفاً ان غاب الكاتب الاصلي بشرط أن لا تنتظر المحكمة في القضايا الموكل هو عن أربابها . او صرفاً . أو عضواً في مجلس المديرية . أو شاغلاً لاحدى الوظائف الادارية ذات المرتب وعلى الاخص وظيفة معاوني البوليس . أو تاجراً . أو قريباً أو نسبياً لاحد قضاة المحكمة التي يريد العمل امامها

والوكالة حرفة محتكرة لمن تعين فيها فلا يجوز لغيرهم أن يتداخل في أعمالها وهي عبارة عن النيابة عن الخصوم أمام القضاء . والنيابة تشمل

حق التحرير وحق تقديم آخر الاقوال وهي المبرر عنها بالتأنيج . فاما التحرير فهو جميع الاعمال الكتابية المتعلقة بالدعوى من تحقيق وتقديم عرائض وطلبات واعلان اوراق الى آخر ما تحتاجه القضية من الاوراق المكتوبة مع مراعاة نص القانون حتى تصبح الدعوى تامة صالحة للفصل فيها . واما التأنيج فهي الاوراق التي تقدم مشتملة على ملخص طلبات الخصوم ويجب أن ينوب عن كل خصم وكيل مخصوص . لكن يجوز أن ينوب الوكيل الواحد عن خصوم عديدين اذا لم تختلف المصلحة بينهم والوكلاء طرق في مخاصمة من يتدخل بغير حق في حرقهم . منها الحق في دعوى التمويض على المتعدي ان نشأ ضرر عن فعله . ومنها عقوبة المتعدي بمقتضى المادتين ٢٥٨ و ٢٥٩ عقوبات المختصين بمقاب من يتدخل في وظيفة أميرية أو يلبس لباساً اختصت به فئة دون غيرها من قبل الحكومة ومنها انه يجوز لجمعية الوكلاء أن يقيموا الدعوى على المتعدي ليحكم عليه بفرامة من مائتي فرنك الى خمسمائة . ومن خمسمائة الى الف في حالة المودة . وتسمى الجريمة (جنحة التحرير الممنوع) وحق الاختكار يسري على كل فرقة من فرق الوكلاء . فلا حق لوكلاء أمام محاكم الاستئناف أن يتدخلوا في أعمال اخوانهم المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ولا لهؤلاء أن يتخطوا محكمتهم . حتى لو حكمت محكمة الاستئناف بإجراء تحقيق تكميلي في قضية وانتدبت لذلك احد قضاة المحكمة الابتدائية فالذي ينوب عن الخصوم أمام هذا القاضي هم الوكلاء المقررون أمام محكمتهم دون غيرهم . كما انه لا يجوز لوكيل أمام محكمة أن يشتغل بمجرفته أمام محكمة أخرى

ويجوز للوكلاء أن يترافوا في الاحوال الآتية . أولاً . اذا امتنع المحامي عن المرافعة في الدعوى أو كان غائباً أمام جلسة أخرى أو غير حاضر في المحكمة لأي سبب من الاسباب . ثانياً . اذا كانت المرافعة في مسائل فرعية تختص بأعمال المرافعات أو بطلبات فرعية من شأنها أن تحكم فيها المحكمة بوجه السرعة . رابعاً . اذا تقرر ان عدد المحامين المقررين أمام محكمة ليس كافياً للمرافعة في جميع القضايا التي تقدم اليها . واعلان ذلك من خصائص محكمة الاستئناف فهي تصدر قرارها في شهر أكتوبر من كل سنة بيان المحاكم التي يجوز للوكلاء أن يترافوا أمامها نظراً لقلة عدد المحامين . ويبنى هذا القرار على طلب النائب العمومي بمد أخذ رأي المحكمة الابتدائية التي يجب عليها أن تبين اسبابه على كل حال . ويجب التصديق على هذا القرار من ناظر الحماية

وأما في المسائل الجنائية فالوكلاء حق المرافعة مطلقاً أمام المحاكم المقبولين فيها وامام مجلس الجنايات ان لم يكن يعقد جلساته في محكمة الاستئناف فان كان ذلك فالوكلاء امام الاستئناف هم الذين ينوبون او يترافعون وحدهم عن المتهمين . وليس لنير الوكلاء ان ينوب عن متهم بل متى أراد هذا او وجب عليه ان يمين له وكيلًا فليتنخبه من المقررين في امتيازات الوكلاء

أهم امتياز منحه القانون للوكلاء هو احتكارهم لحرقهم كما قدمنا . ويزاد عليه ان لهم الحق في التلقب بلقب الاستاذ . ومكانهم في الجلسات بجانب مكان المحامين على عزلة من بقية الناس . ويجلسون وقت مرافعة المحامين

عن موكلهم الا وقت تلاوة طلباتهم الختامية كما انهم يقفون كلما أرادوا الكلام لكن يجب عليهم أن يكشفوا رؤوسهم في هذه الحالة بخلاف المحامين وكذلك يكشفونها ان ترفعوا . ومن حقوقهم انهم يعينون خلفهم في حرقهم وينتقل هذا الحق بوفاتهم الى ورثتهم الا اذا كان خروجهم منها بطريق العزل فلا حق لهم في تسمية البديل . وينوبون مناب القضاة ان لم يوجد من نواب القضاة ولا من المحامين من يقوم بذلك وكذلك ينوبون مناب النيابة عند الضرورة ويجوز تعيينهم في القضاء وفي النيابة بعد عشر سنين من دخولهم في الحرفة . ولكل وكيل أن يشتكي من القذف الذي يقع على طائفته في واجبات الوكلاء

لما كان من الواجب على الخصوم أن يتخذوا لهم وكلاء في دعاويهم وجب على الوكلاء أن لا يمتنعوا عن التوكيل لمن يطلب . ولا يسوغ للوكيل أن يمتنع عن قبول التوكيل الا في احوال مخصوصة كما لو كان الطالب غير جائز قانوناً أو كانت الدعوى موجهة ضد أحد اقارب الوكيل ذوي الرحم وفيما عدا هذه الاحوال الاستثنائية لا يجوز لهم الرفض ولا ان يحولوا الطالب على غيرهم . انما اذا لم يدفع الموكل مقدم اتعاب الوكيل او كان مفلساً جاز رفض التوكيل اذ الوكلاء ليسوا ملزمين باداء متفضى صناعتهم بدون مقابل الا في حالة المعافاة من الرسوم . وفي هذه الحالة الاخيرة لا يستحق الوكيل سوى ما صرفه من يده حقيقة فيطلبه من لجنة الوكلاء فاذا كانت الوكالة قانونية أي ان الوكيل ملزم بقبولها بمتفضى القانون جاز للخصم ان يعلن لمن لزمته أوراق المرافعات من غير بحث في كونه قبل الوكالة أم لا . لكن لهذا

الوكيل في مثل هذه الحالة أن يتمتع عن اجراء أي عمل في القضية قبل الحصول على مقدم الاتاب بشرط اعلان موكله بذلك . ويجب على الوكيل أن يقيد الدعوى في الجدول الممد لقيد القضايا قبل اليوم المحدد لها بأربع وعشرين ساعة على الاقل فان خالف حوكم تأديبياً . ومتى ظهرت الدعوى في الجدول المخصوص بقضايا المرافعة وجب عليه أن يعلن نتائج أقواله الختامية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وأن يقدمها الى الكاتب يوم المرافعة قبل كل عمل يأتيه في الجلسة موقماً عليها منه ومبيناً فيها نوع القضية ونتمتها في الجدول وتاريخ الجلسة والدائرة التي هي مقدمة اليها . ولا تقبل منه المرافعة أو أي طلب من الطلبات قبل ذلك فان غير في طلباته أو رغب عنها الى غيرها لزمه هذا الواجب بينه . ويجب على الوكيل أن يقدم النتائج التي يطلبها موكله ولو لم تكن على أساس متين الا اذا كانت مخالفة لنص صريح في القانون أو يناقضها اوراق في الدعوى غير مطعون في صحتها . ويجب عليه أن يتمتع عن كل عمل يقصد به المكيدة والاعتات ليس الا فان خالف حقت عليه الغرامة والتعويض والتوقيف احياناً . ولا يجوز له أن يعلن بعضاً من ورقة دون البقية ولا ان يطلب أجرة على الاوراق التي لم يعلنها ولا أن يعلن في ورق غير متوغل

دفاتر الوكلاء

يجب أن يكون لكل وكيل دفتر مندر الصحائف وممضي من رئيس المحكمة التابع لها أو من القاضي الذي يمينه لذلك يكتب فيه جميع المبالغ التي يأخذها من موكله على التوالي بدون ترك بياض بينها وبراغي في ذلك توارىخ

استلامها . وعليه أن يقدم هذا الدفتر كلما طلبه منه وكيله او كلما ادعى هو بمصاريف . فان لم يقدم دفتره او تبين انه غير منتظم وجب رفض طلباته لافرق بين أن تكون هذه الطلبات موجهة ضد الموكل أو ضد الخصم الذي أزم بالمصاريف . ويعتبر الدفتر حجة على الوكيل بالمبالغ المذكور فيه انه قبضها . ويحتج بهذا الدليل موكله وخصمه الذي أزمه الحكم بالمصاريف لكن الوكيل لا يحتج به عليهما فيما يدعيه بأقواله من حقوقه

ويجب على كل وكيل أن يكون عنده دفتر منتظم لقيد القضايا واسماء أربابها

فيما يمنع منه الوكيل

يمنع الوكيل من ابتياع الحقوق والقضايا التي من اختصاص محكمته والحقوق المذكورة هي المتنازع فيها فعلاً او التي فيها صعوبات يخشى أن يلتجأ في تذليلها الى المحكمة . فان خالف كان عقده باطلاً ويحكم عليه بالفرامة وللنيابة العمومية في الجلسة فقط ان تطلب من المحكمة الحكم بإبطال المقد ولو لم يطلبه أحد الخصوم . ويمنع كذلك من المزايدة ومن شراء ما يباع في محكمته لا لنفسه ولا لبعض اشخاص معينين في القانون منهم القضاة والمحجوز عليهم في المبيع والاشخاص المشهور عسرهم والا كان العمل لاغياً وعوقب الوكيل بالفرامة . لكن لا يمتد هذا المنع الى المنقولات الا ما ألحق منها بالمعار . ويجوز الحكم عليه ايضاً بالتعويض ان اشترى لشخص مشهور بالاعسار

واجبات أخرى

يجب أن يكون للكلاء مسكن في دائرة المحكمة المقررين أمامها . ولا يجوز لهم أن يشتلوا في مدينتين . وكل ورقة تحرر في غير المدينة التي بها المحكمة تكون باطلة الا في حالة الانتقال او مراقبة اهل الخبرة او مباشرة تحقيق في غير مركز المحكمة . ويجب عليهم أن يرتدوا لباسهم الرسمي كلما أدوا عملاً من اعمال وظيفتهم سواء كان امام الجلسة او في النيابة او في الجلسات الخصوصية أي جلسات التحقيق وما شابهها . وعليهم ان يكملوا الضمان كلما نقص شيء منه لصرفه في غرامة او تعويض حكم به عليهم والا اوقفوا عن العمل . وان يوفوا بيمينهم فيسلكون سبيل الزمة والامانة . وان لا يتوكلوا الا في القضايا التي يرونها صواباً الا اذا كانت محولة عليهم . وان يبادروا الى انجاز ما يتوكلون فيه . ولكي يجتنبوا التأخير يجب عليهم ان يرسلوا الاوراق الى المحامين في زمن يسع الاستعداد للمرافعة . وعليهم ان يمتنعوا في محركاتهم عن العبارات التي لا تليق بوقار القضاة ومقتضى احترامهم . وان يجتنبوا الفاظ الشتم والسباب في حق اخوانهم وموكليهم . ومن يحرق ورقة يظن فيها على احد القضاة ولو لم يمضها الا . وكله يحكم عليه بالتعويض ومصاريف طبع الحكم ونشره . ومن يتعد على أحد القضاة بالقدح في حقه ولو في ردهة المحكمة العمومية يحكم عليه من محكمته بالايقاف . ويجوز للمحكمة أن تمنع الوكيل عن التداخل في المناقشة اذا حضر الخصوم بانفسهم ورأت استجوابهم شخصياً

في لجنة الوكلاء

للوكلاء في دائرة كل محكمة لجنة تتألف من احد عشر عضواً ان كانوا مائة او يزيدون ومن تسعة ان كانوا خمسين فأكثر ومن سبعة ان كان عددهم ثلاثين الى خمسين ومن خمسة ان كان عشرين الى ثلاثين ومن اربعة ان .
 نقص عن العشرين . ويختب الأعضاء في جمعية عمومية تنعقد من جميع الوكلاء بمركز المحكمة في اول يوم من شهر سبتمبر . ويحصل الاقتراع سراً بالكتابة ويجب ان تتوفر الاغلبية المطلقة . وقد جرت العادة في باريس بان اللجنة القائمة بالعمل وقت الانتخاب ترشح عدداً من اللاتنين لمهام الاعمال وتعرضه على الجمعية العمومية وهذه لا تخرج في الغالب عن هذا الترشيح كما ألقوا ايضاً ان أكبر الوكلاء سناً يكون عضواً في اللجنة بغير انتخاب ولا تجديد في كل سنة . وتشتط الاقدمية بين الوكلاء المشتنان بحرقهم . ويحصل تجديد النصف او الثلث في كل سنة بحيث لا يملك الوكيل عضواً في اللجنة أكثر من ثلاث سنين . وللنيابة حق مراقبة هذا التجديد . ولا تجوز اعادة انتخاب احد الأعضاء الا بعد سنة من تاريخ خروجه . واذا استعفى احدهم او توفي وجب عقد الجمعية العمومية لقبول الاستعفاء واختيار بدل الذي سقطت عضويته . فان كان عدد الوكلاء في دائرة احدى المحاكم لا يزيد على اللازم لتشكيل اللجنة فلا انتخاب ولا تجديد بل تتألف اللجنة من اولئك الوكلاء على الدوام . كذلك اذا كان عددهم خمسة فلا معنى للتجديد بل الوكيل الخامس يدخل حتماً بدل العضو الذي خرج . ويجوز للنيابة العمومية ولذوي الشأن ان يطعنوا في صحة الانتخابات وانها جاءت على خلاف

القانون . وقدم الطعن الى ناظر الحاقية فهو القاضي المختص بالفصل فيه

في نظام اللجنة الداخلي

ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم رئيساً ومأمور اشغال وكاتم اسرار ومقرراً^(١) بالاغلبية المطلقة سراً بالكتابة . وتجدد الانتخاب في كل سنة ويجوز ابقاء الموظفين السابقين . فان لم ينل احد المقترع عليهم أغلبية مطلقة اعيد الانتخاب وان كانت النتيجة واحدة عين الاكبر سنأ الا اذا كان قد أمضى سنتين في الوظيفة الحاصل عليها الاقتراع فان الافضلية تعطى لمن يليه ومن المقرر ان وظيفة عضوية اللجنة واجبة على من انتخب لها فلا يجوز له رفضها او الاستغفاء منها الا بناء على اسباب يقرر قبولها من الجمعية العمومية فان رفضت واصر الوكيل على ابائه القبول او استرداد الاستقالة جازت محاكمته في مجلس التأديب

في درجة اعتبار لجنة الوكلاء واختصاصاتها

تعتبر هذه اللجنة جمعية خصوصية لا رسمية والفرق عندم بين هاتين التسميتين يظهر بالاخص في التعدي على هذه الجمعية . فان كانت خصوصية كان عقاب القاذف لها من خمسة ايام الى ستة اشهر ومن خمسة وعشرين فرنكاً الى العين ويجوز الحكم بأحدهما . وان كانت رسمية كان العقاب من ثمانية ايام الى ستة ومن مائة فرنك الى ثلاثة آلاف او بأحدهما . وبمحاكم قاذف الاولى أمام محكمة الجنح واما محاكمة قاذف الثانية فمن اختصاص محكمة الجنايات

واخص اختصاصات اللجنة نيابتها عن الوكلاء جميعاً في دائرة محكمتها في كل امر يهمهم النظر فيه من جلب منفعة او دفع مضرة فهي التي تدير صندوق النقود العمومي . وتخاصم عند الضرورة امام المحاكم . ومن اختصاصاتها المحافظة على النظام بين الوكلاء في كل ما يختصون عليه خصوصاً في تبادل الاوراق وايداعها او حجزها والتوكل في بعض القضايا وفي الشكاوي التي تقدم من الاهالي في حقهم . واذا كان الخلاف حاصلاً بين وكيلين جاز حضورهما أمام اللجنة من تلقاء انفسهما او بخطاب يعضيه المشتكي ويرسله كاتب السر الى المدعى عليه مع حفظ صورة منه او باعلان يحفظ اصله عنده . ويجب بيان سبب الحضور في الطلب على كل حال وان يوقع الرئيس على الطلب وان يكون الحضور لميعاد خمسة ايام على الاقل . وتبدي اللجنة رأياها في الخلاف الذي لم يتمكن من حسمه بالصلح بين الوكلاء المتخاصمين وفي المنازعات المتعلقة بالانساب وفي الشكاوي المقدمة من احد الوكلاء في حق احد الاهالي . ويجوز لها ان تبين احد الاعضاء ليطلع على الاوراق ويعطي الرأي بالنيابة عنها . ولها الحق في البحث عن الاشخاص الذين يتدخلون بغير حق في اشغال التوكيل . ومن اختصاصاتها اعطاء شهادات حسن السلوك والاهلية للذين يريدون الاحتراف بالوكالة . ومنها ادارة الصندوق العمومي وجمع المال اللازم له من الاعضاء حسب المقرر وتحضير الميزانية ويقدم لها كاتب السر تقريراً في كل ثلاثة اشهر عن الإيرادات والمصروفات

٥

فتقر عليها

هذه هي الاختصاصات العمومية ولكل موظف من موظفي لجنة

الوكلاء اختصاصات يمتاز بها عن البقية

فيختص الرئيس بمحفظ نظام اللجنة في جلساتها . ويطلب عقدها في اوقات غير اعتيادية بحسب ما يراه او بناء على طلب عضوين منها . ويتأس على جلساتها . ورأيه راجح في حالة الانقسام . ويعين من ينوب في الجلسات عن النائب من اعضائها . ويوزع المصاريف اللازمة على جميع الاعضاء . ويعين الوكلاء الذين يتوكلون في قضايا المعافاة من الرسوم . ويتدخل في كل امر من اختصاص اللجنة ان تنظر فيه . ويوقع على محاضر الجلسات مع كاتب السر وعلى طلبات الحضور والمراسلات . وله الخطابة عن اللجنة او عن جمعية الوكلاء كلها عند الحاجة . ولا يتحصل الوكيل على رسم اعلانات بيع العقار بالمزاد الجبري الا اذا تحصل على شهادة منه بانه راجع الصور وتحقق من عددها

ويقوم المأمور في اللجنة مقام النيابة في المحكمة فيطلب التحقيق ضد الوكلاء ان قصروا كما يطلب توقيع العقاب عليهم . ويؤخذ رأيه في جميع المداولات وتجب المداولة في جميع طلباته . وله كالتيسر الحق في استدعاء الاعضاء للاجتماع اذا رأى ذلك ضرورياً . وعليه تنفيذ قراراتها وامضاء طلبات المتهمين امامها . ويتدخل في كل امر قرره اللجنة

ويختص المقرر بجمع الاستدلالات ضد الوكلاء المتهمين بالتقصير ويقدم الى اللجنة تقريراً بما يراه فهو بمثابة قاضي التحقيق . وعليه عرض الصلح على المتخاصمين وامين الصندوق يقبض التهود ويعصرها حسب الاوامر . ويقدم حساباً في كل ثلاثة اشهر . وكاتب السر يحرر محاضر الجلسات ويحفظ

اوراقها ويمطي صور الاوراق او الشهادات المأمور بها او التي يوجبها القانون ويستغل بقية الاعضاء فيما يحال عليهم من الاعمال في تأديب الوكلاء

يختص تأديب الوكلاء بلجنتهم وبالمحاكم التابعين لها وبناظر الحفانية فلبنة الوكلاء مختصة بتأديبهم على ما يقع منهم من التقصير في وظائفهم الا ان ذلك لا يمنع المحاكم من محاكمتهم على الافعال نفسها . فيجوز اذن أن يحكم تأديباً على الوكيل من اللجنة ومن المحكمة التابع لها . والعقوبات التأديبية التي يحكم بها اللجنة هي : الايقاف . والتوبيخ البسيط وهو يحصل بمجرد الحكم به والتوبيخ مع اللوم وهو يحصل بتوجيه من الرئيس الى الوكيل نفسه في اللجنة حال انعقادها . والمنع من الدخول في عضوية اللجنة لمدة اكثرها ستة اشهر . فاذا استحق القفل المسند الى الوكيل عقوبة الايقاف عن العمل اقتضت اللجنة على ابداء رأيها ثم تعرض الدعوى على المحكمة المختصة وهي التي تقضي بهذه العقوبة في اودة مشورتها . وليس للجنة حق في ابداء هذا الرأي من تلقاء نفسها الا اذا كان عدد الوكلاء المقررين أمام المحكمة يزيد على عدد اعضاء اللجنة ثلاث مرات فان نقص عن ذلك فلا رأي الا اذا طلبته المحكمة . وفي الحالة الاولى يجب أن تندب اللجنة من الوكلاء عدداً يزيد بواحد على عدد اعضائها ويمطي الرأي من الجميع بواسطة الاقتراع السري ولا يعتبر صحيحاً الا اذا حضر ثلث المدعويين في الجلسة . وتقام الدعوى على الوكيل امام اللجنة بناء على طلب أولي الشأن أو من تلقاء نفس اللجنة بواسطة المأمور . ولهذا فانه لا يحضر المداولات ولا يشترك في الاحكام وانما

هو الذي يجري التحقيقات كما تقدم يئانه . وتصدر الاحكام من اللجنة بشرط أن يحضر الجلسة ثلث اعضائها بعد سماع اقوال المتهم والمنشكي ويموز لهما ان يستنبا عنهما . فان حكمت اللجنة في مسألة فرعية كالاختصاص ونحوه وجب ان يصدق على قرارها من المحكمة التابعة اليها . وفي حالة اعطاء الرأي بان التهمة تستحق عقوبة التوقيف يوضع القرار في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه الى رئيس النيابة لكي يأمر بما يراه من حيث السير الواجب . فان تمدت اللجنة اختصاصها وحكمت بعقوبة غير المصرح لها بالحكم فيه جاز الطعن على قرارها امام محكمة النقض والابرام . واذا امتنع احد الوكلاء عن الحضور امام اللجنة لتحقيق ما اسند اليه جاز للمحكمة ان تأمر بايقافه عن العمل حتى يطيع أوامر اللجنة وينقاد الى طلباتها واما اختصاص المحاكم في تأديب الوكلاء فانه نوعان . ما يحكم به الدائرة التي وقعت المخالفة في جلستها وهي المخالفات التي تحصل في الجلسات . وما يحكم به المحكمة في اودة مشورتها مركبة من جميع الدوائر . والعقوبات التأديبية التي يحكم بها هي المقدمة ويزاد عليها الايقاف . وتجاوز المعارضة او الاستئناف ضد الاحكام الصادرة من دائرة واحدة . اما الاحكام الصادرة من اودة المشورة اي من جميع الدوائر فلا يطعن فيها الا امام النقض والابرام لعدم الاختصاص أو لتطرف في استعمال السلطة . ويجب على النائب العمومي أن يرفع القرار الصادر من هيئة المحكمة جميعها الى ناظر الحفانية لكي يحيلها على النقض والابرام او يستصدر امر التزل على حسب الاحوال . ولناظر الحفانية ان ينظر في الدعاوي التأديبية التي تصدر فيها قرارات فقط أي التي

لا تصدر فيها أحكام علنية فيحكم فيها بما يراه . وتلك الدعاوي هي التي يحكم فيها المحاكم في أودة مشورتها أما التي يحكم فيها الدائرة المختصة لوقوع المخالفة في جلساتها فحكمها حكم بقية القضايا من حيث طرق الطعن والتظلم . ويجوز لناظر الحفانية ان يطلب من رئيس الحكومة اقالة الوكيل مما حكم به عليه تأديباً

في الصندوق العمومي

لكل طائفة من طوائف الوكلاء صندوق عمومي تجتمع فيه النقود من اعضاء الطائفة لينفق منها في صوالح الجميع وليس لهذا الاحتياط موجب قانوني وانما النظام والضرورة هما القاضيان به . والنقود التي تدخل في هذا الصندوق تحصل من الوكلاء كما يأتي

ستيم فرنك

- ٢ عن كل قضية جزئية تقيد في قائمة الدعاوي^(١)
- ٣ عن كل قضية كلية تقيد فيها . ويدفع المبلغ الى كاتب المحكمة وهو يوصله الى لجنة الوكلاء

٥٠ الى ١ عن كل عريضة تقدم للمحكمة ويصدر عليها امر بتعيين احد المحضرين او تصريح بالمعارضة وغير ذلك على حسب الاحوال ويدفع هذا المبلغ الى عامل اللجنة بعد التأشير منه على العريضة بذلك

ستيم فرنك

١٠ عن كل بيع رسمي في المحكمة . ويدفع الى كاتب المحكمة
وهو يدفعه الى اللجنة

٢ عن تخليص العقار المباع من الرهن الواقع عليه
٣٠ . عن كل ورقة من اوراق الدعوى المقدمة من الوكيل الى
للجنة لتقدر له اتعابه فيها

ويصرف من الصندوق العمومي مرتب الكتبة المعينين في اللجنة وما
يلزمها من النفقات . وعلى المقعد من الوكلاء . ومن ليس له قدرة على الكسب
والاشتراك في الاكتابات ذات المنفعة العمومية

﴿ الوكلاء في البلجيك ﴾

لا يختلف نظام الوكلاء في بلاد البلجيك عن نظامها في فرنسا الا ان
افكار البلجيكيين غير متمسكة به ولذلك تقدم مشروع الى مجلس النواب
يقضي بالنائه

﴿ الوكلاء في البرازيل ﴾

للوكلاء فيها طائفة غير طائفة المحامين وشروط القبول ليست واحدة
فيهما . فالقاعدة في قبول المحامين أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة القانونية
كما قدمنا الا في ظروف استثنائية يجوز للمحاكم فيها أن تقبل من لم يكن
حائزاً لها عند الضرورة . ولكن يكفي في قبول الوكيل أن يؤدي امتحاناً
أمام المحكمة التي يريد أن يتقرر امامها . وموضوع هذا الامتحان قواعد
المرافعات العملية . وكثيراً ما يؤدي المحامي اعمال المرافعات الكتابية والسبب

في ذلك ان الوكلاء ليسوا طائفة ممتازة ذات اختصاص مقصور عليها

❖ الوكلاء في بلاد شيلي ❖

للوكلاء في هذه البلاد نظام واسع . فهم يحسبون من الموظفين ويسنون بأمر من رئيس الجمهورية بناء على طلب محكمة الاستئناف التي يريد الطالب ان يتقرر في دائرة اختصاصها . ويشترط في الطالب أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة . وان يكون متمتاً بحق الانتخاب . وأن يكون ذا اهلية للوظيفة . وقبل مباشرة العمل يخلف يميناً أمام محكمة الاستئناف على أن يؤدي وظيفته بالصدق والامانة

والمقد الذي يحصل بين الوكيل والموكل يعتبر عقد وكالة تسري عليه قواعد الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني . ويجب ان يحصل الاتفاق بمقد رسمي او بكتابة صادرة من الموكل بعد الاذن من رئيس كتاب المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ويجب على الوكيل أن يراعي في عمله واجبات الوكالة العمومية . وان يحضر بنفسه كل يوم الى رئيس كتاب المحاكم ليمرض عليه ما أجراه في القضايا التي عنده . وان يخبر بذلك ايضاً المحامي الذي اناطه بالمرافعة . وان يدافع عن الفقراء مجاناً

ولا تنقضي الوكالة بموت الموكل بل يستمر الوكيل عاملاً بها حتى تنتهي

بأحد الاسباب الاخرى

ويأخذ الوكيل أتمابه من الموكل بمقتضى لائحة مخصوصة صادرة من الحكومة . ويجب على المصوم ان يحضروا بانفسهم او بواسطة وكيل رسمي عنهم أمام محكمة النقص والابرار والمحاكم الاستئنافية . ولهم ان

يستثنى منهم من يشاؤون أمام المحاكم الأخرى . ويجوز لهذه المحاكم أن تلزمهم بتوكيل وكلاء رسميين إذا رأت من صالح الدعاوى ما يدعو لذلك

﴿ الوكلاء في بلاد كوستاريكا ﴾

نظامهم في تلك البلاد أشد تضييقاً على المتخصصين فلا يدعى أحد ولا يدافع أحد أمام المحاكم إلا بوكيل رسمي ما عدا الزوج عن زوجته والولد عن أبيه وحبيه وعكسه والآخر عن أخيه . ويجب أن يكون التوكيل بعقد رسمي وللموكل أن يزل وكيله في أي وقت شاء بشرط تعيين غيره . فإن لم يعين البديل واستمر الوكيل الأصلي على العمل وصدرت أحكام كان ذلك كله صحيحاً جائزاً على الموكل . ولا تصح وكالة الأب عن ولده ومن تقدم ذكرهم ممن استثناهم القانون إلا إذا حصل النص صراحة في عقد الوكالة بأن الموكل يقبل كل عمل يعله وكيله ويرضى بما يصدر من الأحكام

﴿ الوكلاء في الولايات المتحدة ﴾

لكل شخص تابع لحكومة الولايات المتحدة أن يحترف بالوكالة بعد أن يؤدي امتحاناً مخصوصاً أمام المحكمة العالية أو لجنة تعيينها لذلك . وقد رخصت حكومة تلك البلاد من زمن غير بعيد للنساء أن يحتفرن أيضاً بهذه الحرفة ويجب على الوكيل أن يعمل بحسن نية . وأن يكون صادقاً في ضله مع الموكل والقضاة . وأن يعتني بالقضايا ويهتم بإنجاحها مع الاستقامة والأمانة وأن يخبر موكله بسير الدعوى . وأن يكتم السر الذي أودع إليه بصفته وكيلًا

(١) هي جمهورية من أمريكا الوسطى ومعنى الاسم الشاطئ النقي وعدد سكانها

فيها . لكن يجب عليه ان لا يكتفه عن المحكمة ان طلبته شاهداً عليه ويلزم بالتعويض ان أخل بواجباته او قصر فيها . فان أخل بنظام حرفته عوقب وجاز طرده . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا هم يحتكرون حرقهم بل الخصوم احرار في اختيار من يوكلونه في قضاياهم وأن يترافعوا فيها بانفسهم ﴿ الوكلاء في انكلترة ﴾

للوكلاء فيها نظام مخصوص بشروط معينة تقرب من الواجبة في حرفة المحاماة ولكن قوانين تلك البلاد لا توجب معوتهم على المترافعين . الا ان من أراد ان يستنيب عنه غيره وجب ان يختاره من الوكلاء المقررين . وليس للوكيل حق في المرافعة بنفسه أمام المحاكم العليا . و يترافعون أمام بقية المحاكم . وكثيراً ما يؤدون اعمال الموثقين والمحضرين . ويطلبهم المتخاصمون غالباً اذ يندر ان صاحب الدعوى يعرف طارق المحاكمات كما ينبغي . وقلما يعرف الناس المحامين بل جميع اشغالهم مع الوكلاء وهم الذين يسيئون المحامين و يوجهونهم في القضايا . وكانت أتعاب الوكيل تقدر بحسب طول المحررات من غير نظر الى موضوع القضية وما يستلزمه من الاعمال ولا الى جسامه الحقوق المتنازع فيها فجر ذلك الى التطرف منهم في الكتابة حتى كان القضاة يملون من مطالعة الاوراق وشكا المتخاصمون من هذه المعاملة وصدر في سنة ١٨٨١ قانون يبين قيمة الاتعاب على حسب أهمية القضايا وحالة المتخاصمين والمحكمة المختصة والاجراءات التي حصلت فيها من الوكيل والمسؤولية التي كانت ملقاة على يمانه بسببها . والوكيل ان يتفق مع موكله قبل نظر الدعوى او بعده او في اثناء ذلك على مبلغ معين او كمية في كل مائة

من قينة الدعوى او مرتب يومي او شهري بحسب الاحوال . فاذا وجد هذا الاتفاق كان شريعة المتعاقدين ووجب اجراؤه على كل منها . ولا يجوز للوكيل ان يتقاضى مع موكله في الاتعاب الا بعد مضي شهر من تاريخ اعلانه بقائمة تلك الاتعاب . ويجوز للقضاة ان يأذنوه باقامة الدعوى قبل مضي هذه المدة ان كان الموكل على شفا جرف الافلاس او على أهبة الخروج من البلاد الانكليزية او انه يوجد في حالة من الاحوال التي يخشى على الدين من أجلها . واذا اتفق الوكيل مع الموكل أن يحضر مكانه أمام المحكمة المسماة عندم بالجلس المالى جاز احضار الوكيل بالقوة ان تأخر . وان اخطأ في عمله عد خطاه خروجاً عن طاعة المجلس او احتقاراً لكرامته ويماقب كانه اقرف تلك الافعال . وقد يصل المقاب الى الطرد من الحرفة وهو مسؤول عن اعماله أمام موكله حتى انه ليكاف باثبات انه جرى فيها على مقتضى الامانة والاعتناء

﴿ الوكلاء في ايطاليا ﴾

قدمنا عند الكلام على المحامين ان الحرفتين ممتازتين عن بعضهما ويجوز الجمع بينهما لمن توفرت فيه شروط الصناعتين . والفرق بين شروط الاهلية ان المحامي يجب ان يحوز شهادة لا تعطى الا بعد اربع سنين دراسية وتضاهي شهادة (الدكتورية) في فرنسا . ولكنه يكفي للوكيل أن يكون حائزاً لشهادة (ليسانسيه) أي الشهادة الاولى وليس للمحترف بالحرفتين أن يأخذ أتعاباً الا باعتبار واحد . والاتعاب مقدرة في لائحة مخصوصة ويحكم بها القاضي مع المصاريف على الخصم الذي يخسر الدعوى . ويجب حتماً ان

يكون لكل خصم وكيل أمام المحاكم العليا وهي غير المحاكم الابتدائية ~~والتي~~ ولا يجوز للوكيل أن يرفض الوكالة إلا لسبب قانوني . وله أن يستيب عنه غيره من الوكلاء المقررين تحت مسؤوليته ولا يجوز للوكيل أن يحجز أوراق موكله حتى يدفع له الاتاب لكن يجوز أن لا يرخص القاضي للموكل بسحب أوراقه إلا بعد أن يكتب سنداً بالدين الذي عليه للوكيل

الوكلاء في البلاد الواطية

التوكيل احتكار في تلك البلاد وواجب على المتخاصمين . ويشترط في الوكيل أن يكون حائزاً لشهادة القوانين الثانية (الدكتورية) ولكل من نال هذه الشهادة الحق في أن يكتب اسمه في لوحة الوكلاء وأن يترافع أمام جميع المحاكم بدون إذن أو قرار مخصوص . والمحامون يترافعون في القضايا إن شاء المتخاصمون وفي هذه الحالة يجب أن الوكيل هو الذي يقدم النتائج ويقرر طلبات الموكل

وأتاب الوكيل على الخصم الذي خسر الدعوى . إلا أنه لا يكاف بأتاب المحاماة أن اتخذ الوكيل أو الخصم محامياً . وما زاد عن ذلك فكل خصم يتحمل ما صرف . وأتاب الوكيل المترافع كاتاب المحامي فقط أعني أن صفة المحامي هي المقدمة عندهم . وقدر الاتاب والمصاريف قاضي الموضوع عقب الحكم في الدعوى مباشرة . ولذلك يجب على الوكلاء أو المحامين أن يقدموا بعد المرافعة أو بعد طلبات النيابة العمومية (هي ترفع في القضايا المدنية أيضاً) كشفاً ببيان الاتاب والمصاريف والا كان الفصل في ذلك بحسب ما يراه وبدون التفات إلى ما يوجد عند الطالب من

الاوراق . وتنتهي الوكالة أمام محكمة الاستئناف اذ لا وكيل أمام محكمة النقض والابرار وقد لاحظ الشارع في ذلك ضرورة تسهيل المرافعات وجعلها بسيطة

وكل محكمة تؤدب الوكلاء المقررين أمامها

• الوكلاء في روسيا •

يشترط في الوكيل أن يكون روسياً بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة ذا سير حميد وسيرة مرضية وأن يكون حائزاً لشهادة الدراسة في القوانين أو انه يؤدي امتحاناً مخصوصاً فيها أمام لجنة معينة لذلك أو يكون قد امضى خمس سنين موظفاً في وظيفة في المحاكم تستلزم العلم بأحكام المرافعات او كان مترشحاً لوظيفة القضاء او تعلم الصناعة عند أحد الوكلاء . ويقرر الوكيل أمام احدى محاكم الاستئناف وعليه أن يتخذ له محلاً في دائرة اختصاصها

وللوكلاء طائفة معدودة فاذا بلغ عددهم عشرين أمام احدى المحاكم عينوا لهم لجنة أي مجلساً بالانتخاب ويختلف عدد أعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب عدد الوكلاء انفسهم . والمجلس هو الذي ينظر في طلبات الاحتراف وفي الشكاوي التي تقدم في حق أفراد الطائفة . ويقرر الترتيب الذي يجب العمل به في قضايا الفقراء . ويقدر الاتعاب عند التنازع . ويخصص النفقات على الطائفة . ويحكم تأديبياً على المقصرين بالانذار أو التوبيخ أو الايقاف الى سنة أو الطرد من الحرفة أو الاحالة على محكمة الجنايات في الاحوال الاستثنائية . ويستأنف الحكم بغير الانذار والتوبيخ والاقاف لمدة أقل من خمسة عشر يوماً أمام محكمة الاستئناف . وتخطر النيابة عن كل

دعوى تأديبية ولها حق الاستئناف ان رأت ان الحكم خفيفاً . فان لم يوجد مجلس للوكلاء في احدى دوائر محكمة استئنافية رجعت هذه الاختصاصات الى المحاكم الابتدائية . وقبل الطالب تلميذاً عند أحد الوكلاء اذا رضي هذا وعند طلب التقرير يقدم ما يثبت استيفاء الشروط المتقدم ذكرها . ومتى قبل الواحد منهم بحلف يميناً أمام احدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف وله أن يترافع أمام جميع المحاكم التابعة لها فاذا رضي موكله انه ينوب عنه في جميع أدوار القضية جاز له ذلك ولو أدى الى انه يستعمل حرفته في دائرة اختصاص محكمة أخرى . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يكون خاصاً لنظام مجلس الوكلاء الذي يوجد في دائرته . وليست الوكالة واجبة على الخصوم غير ان من يريد التوكيل يجب عليه ان يستنب من المقررين الا اذا كان وكيله اباه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى . هذا اذا كان عدد الوكلاء المقررين في دائرة المحكمة كثيراً كافياً والا فخصوم أحرار في اختيار وكلائهم ان لم يترافقوا بانفسهم . ويستغل الوكلاء في حرقهم ولهم حق المرافعة في القضايا المدنية والجنائية . والوكالة في القضايا المدنية تحصل بناء على توكيل من الموكل او اعلانه ذلك في الجلسة او أمام مجلس الوكلاء أو رئيس المحكمة بناء على طلبه . وفي القضايا الجنائية يحصل التوكيل من المتهم أو المجلس أو رئيس المحكمة . والمحامي الذي يعينه الرئيس أو المجلس لا يجوز له عدم القبول الا لاسباب يقبلها من عينه . ويسوغ للوكيل أن يتفق مع الموكل على الاتهاب ولا بد من الكتابة . فان لم يتفقا أو لم يكتبتا يرجع في تقديرها الى تعريفة مخصوصة تقرر بأمر عال كل ثلاث سنين بناء على آراء

عجلس الوكلاء ومحاكم الاستئناف . وتختص هذه الترفقة ببيان الاتساب التي يجب على المحكوم عليه أن يدفعها الى المحكوم له والتي يجب على الموكل توكيله ان لم يكتبها . ولا يجوز للوكلاء أن يشتروا الحقوق المتنازع فيها ولا ان يشتغلوا بحرقهم ضد والديهم ولا اولادهم ولا أزواجهم ولا اخوتهم ولا اخواتهم ولا أعمامهم وعماتهم ولا بني هؤلاء على عمود النسب ولأن يتوكلوا عن خصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم أن يكتبوا ما أودع اليهم من الاسرار وهم مسؤولون لموكليهم عن هفواتهم في اعمالهم

﴿ الوكلاء في الدانمرك والسويد ﴾

يشترط فيهم ان يكونوا عالمين بالمرافعات امام المحاكم الاعتيادية اي غير الاستثنائية وان يكونوا من ذوي السيرة الحميدة . وتبينهم نظارة الحفانية ولكنهم لا يعتبرون من الموظفين . وتختص وظائفهم في الاعمال الكتابية في بلاد السويد يشتغلون باعمال المرافعات ما يجب تحريره منها في المحاكم او خارجاً عنها . واما في الدانمرك فيقتصر عملهم على الاعمال التي تحرر اوراقها امام المحاكم . وهم ليسوا محتكرين لحرقهم على الاطلاق بل يجوز للخصوم ان يستنيبوا عنهم من يشاؤون من اقرارهم وخدمهم ومن له ادنى مزية في الدعوى . ولهم ان يحضروا بانفسهم . ولا يلتزم الوكيل بابرار توكيله امام المحكمة بل هو مصدق بقوله ويأقب جنائياً على قصيره كما يسأل عنه مدنياً امام موكله . كذلك يعاقب جنائياً من يتداخل في اعمال حرقهم بغير مسوغ قانوني . ويجوز لهم ان يستنيبوا غيرهم في الدعاوي الموكلين فيها . واتعابهم تقدر بحسب الاتفاق مع موكليهم فان حصل

تراجع رفع الى المحكمة المختصة بالطرق الاعتيادية

﴿ الوكلاء في سويسرا ﴾

لا يوجد الوكلاء في جميع اقاليم سويسرا بل بعضها يجيز وجودهم وبعضها لا يتعرض اليه ويترك الخصوم احراراً ان شاؤوا تراضوا بانفسهم وان شاؤوا اناؤوا عنهم من يريدون . وتختلف نظامات الوكلاء بحسب الاقليم الموجودين فيه . ففي اقليم (ارجوفيا) تناط مراقبتهم بالمحكمة العليا ولا يتوكلون في القضايا التي تكون قيمتها مائتي فرنك فادون ذلك ولا في القضايا التي من اختصاص قاضي المصالحات . ومنهم فريق يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . وليس لهم من الاتساب الا ما قرره اللائحة الموضوعية لذلك . وفي اقليم آخر يجب على الخصوم ان يترافوا بانفسهم في القضايا التي لا تريد قيمتها على خمسمائة فرنك ولا يستنيبوا عنهم الا فيما زاد على ذلك او اذا كانوا لا يعرفون اللغة الالمانية . وفي اقليم ثالث شأن الوكلاء شأن المحامين غير انه لا يترافع الوكيل امام المحكمة العليا الا اذا كانت القضية له ذاتياً . وهكذا لكل اقليم نظام يختلف عن نظام الاقليم الثاني

فصل ثالث

خلاصة ما تقدم

هذا هو حال المحامات بنوعها المرافعات والتوكيلات ومنه يتبين

للقارىء ان ليس من جامعة بين قوانينها وان لكل بلد قواعد تمتاز بها عن
الآخرى تابعة في ذلك عوائد قومها وحاجاتهم وطرق معيشتهم وغير ذلك
من الاحوال . وبقين ايضاً ان القوانين الوضعية تتغير كما تتغير هيئات
الانسان فتتفق كلها في كونها نظاماً مرعي الاجراء وتقترب في اسبابها
وشروطها وشدها وسهولتها واطلاقها وتقيدها . وقد ينكشف من مجموعها
ان كل محظور مباح وكل مباح ممنوع وكلها موافقة لبلادها ملائمة لطباع
اممها . كذلك يؤخذ من هذا البيان ان صلاحية القانون في البلاد موقوفة
على موافقته لحاجات اهلها فاذا تولته يد غير عالة بتلك الحاجات تولاه
الاعوجاج واتى بالضرر من حيث اراد واضمه الفائدة . ويتضح ايضاً انه
لا ينبغي العطن على واضع القانون ان كان اجنياً بل يجب توجيه المطاعن
الى نفس ذلك القانون والاجتهاد في اقتناع واضعه بأنه مخالف لمبادئ الامة
منافى لضرورياتها حتى يبين له سبيل الرشد فينصرف الى ما هو الاولى
او يكون حقيقاً باللام

اما البلاد التي لم نذكر شيئاً عن الوكلاء فيها فلا تعرف هذا النظام ولم
يرد في قوانينها نصوص تتعلق به وهي تجمع بين وظيفتي المرافعة والتوكيل
ولقد اصبحت المحامات في هذه الايام من اكبر نظمات الامم واصبح
اهلها من اعظم طبقات الفضل والادب . لهم جمعيات ومؤسسات يتبادلون
فيها الآراء ويخوضون غمار المباحث والفرص منها كلها واحد هو ترقية
شأن تلك الصناعة واحكام نظامها .

رأيت ذات يوم امام جناب مستشار الحاقية الحالي رسالة صغيرة

عنوانها المحاماة في انكلتره فاستأذنته في استيماها وعلم انني اشتغل بتأليف هذا الكتاب فتمفضل بها وزاد تطفلاً فاخبرني بان عنده ثمان عشرة رسالة في المحاماة لدى ثمان عشرة امة وكتاباً باعمال مؤتمر المحاماة العام في بلاد البلجيك سنة ١٨٩٧ ووعدني باعاري ذلك كله فشكرت واثنت . وفي اليوم الثاني دفع اليّ تلك الرسائل والكتاب وجريدة فيها اسماء جميع الذين اجابوا الدعوة لذلك المؤتمر فأفادتي كل الافادة واستعنت بها فيما كتبت عن المحاماة في تلك البلاد . وكان حضرته النائب عن طائفة المحاماة الانكليزية في ذلك المؤتمر وشهد اعماله وقدم له مذكرة ثمينة سنائي على ترجمتها افادة للقراء وقياماً بواجب شكره واعترافاً بفضلته وحسن مجاملته ولكي تتم الفائدة رأينا ان نختتم هذا الباب يذكر شيء عن ذلك المؤتمر واعماله

استشر اهل المحاماة بحاجة تعميم مبادئها ونشر فضائلها وایجاد رابطة الجمع بين افرادها في اقطار المسكونة وتوحيد العمل باحكامها العامة . ولاجل ذلك قام مسيو (دوميرس) المحامي الشهير في مدينة (اثرس) من اعمال البلجيك سنة ١٨٧٩ وأشار بوجوب عقد مؤتمر عام للمحاماة يشترك فيه نواب عن طوائفها في جميع الامم . فتلق نادي المحامين في تلك البلاد هذا الرأي بالسرور واشتغل به ولما اجتمعت جمعيتهم العمومية في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥ قررت وجوب الدعوة اليه وحددت لاجتماع المؤتمر صيف سنة ١٨٩٧ وبناء على هذا القرار تشكلت لجنة عهد اليها النظر في ايجاد المعدات والوسائل المؤدية الى تنفيذه تحت رئاسة مسيو (جول لوجون) رئيس جمعية المحامين في البلجيك والرئيس السابق لطائفة المحامين أمام محكمة

النقض والابرار وكان ناظرًا للحقانية وهو الآن عضو في مجلس الاعيان ووكالة مسيو (اوسكار لانديان) رئيس طائفة المحامين أمام محكمة استئناف (بروكل) وعضوية ستة عشر من مشاهير المحامين ومن كاتب سر واربعة كتاب مساعدين وكلهم من المحامين . ثم انتخبت هذه اللجنة لجنة فرعية مؤلفة من مسيو (لوجون) و (لانديان) و (بيكار) و (برون) و (لويز فرنك) و (شوانفلد) لمباشرة التنفيذ . وكان من اعمال تلك اللجنة الترقية أنها وضعت جملة مسائل للبحث فيها ارسلتها الى جميع قضاة الباجيك والمحامين ومعلمي القوانين فيها والى مشاهير المحامين في الخارج والجميات المشتغلة بعلم الشرائع ومدارس الحقوق والجرائد القانونية وتلك المسائل هي الآتية

القسم الاول

المحكمة عند جميع الامم

وفيه

نظامها الحالي

(١) ما هي القوانين والوامر واللوائح والقرارات والمادات الجاري العمل بها الآن في حرفة المحاماة عندكم مع بيان موضوعها وتاريخها وارسال نسخة منها فان لم يكن هناك قانون مكتوب فاهي المادات المعروفة — ما هو نظام المحاماة عندكم بالاختصار

النظامات الخصوصية أي التي لا تدخل للحكومة فيها .

(٢) هل عندكم نظامات خصوصية أو شركات من اعمال الافراد

بلاد دخل للحكومة فيها مثل الجمعيات او الشركات أو المكتبات (كتبخانات) المومية المخصوصة للمحامين أو المدارس أو المساعدات أو المرافعة مجاناً عن الفقراء او الاحداث او حماية الذين حكم عليهم او المشردين وهكذا مع بيان نظامها بالاختصار

انتخاب القضاة

(٣) هل ينتخب القضاة عندهم دائماً او أحياناً من المحامين وما هي الشروط التي تؤهل المحامي لان يكون قاضياً
الاصلاحات المطلوبة

(٤) هل تحت نظر الحكومة مشروعات تتعلق بادخال اصلاح على نظام المحاماة عندهم وما موضوعها
(٥) هل تعلمون ان هناك سعيًا في ادخال اصلاحات على ذلك النظام عندهم مما اشتغل به الناس ويحتمل قبوله من جانب الحكومة وما موضوعها

الكتب

(٦) ما هو احسن الكتب التي اتمت في المحاماة الموجودة في بلدكم وما هو احسن كتاب ترونه اشمل لنظامها من الجهة العملية

القسم الثاني

التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

(٧) ما هو نظام تعليم تلك الصناعة عندهم وهل يجب لمن طلب الاشتغال بالمحاماة ان يؤدي امتحاناً وما موضوعها وهل هي قاصرة على

المعلومات القانونية او تتناول ايضاً علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة وما هو زمن الدرس لتحصيل تلك العلوم

(٨) هل يجب على الناشئ في المحاماة عندكم ان يقضي مدة تجربة معلومة وما هو نظام تلك التجربة ومدتها وما هي النتائج التي تترتب عليها
(٩) هل يوجد عندكم مشروعات تتعلق بادخال بعض الاصلاحات على نظام تعليم صناعة المحامين الحالي سواء كانت موضوعة من قبل تحت نظر الحكومة او لا يزال الرأي العام يشغل بها وهل لكم في هذا الموضوع قد على ذلك النظام وهل لديكم اصلاح يميلون اليه

القسم الثالث

مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة

(١٠). هل من رايكم ان تقوم الحكومة (السلطة التشريعية او الادارية او غيرهما) بتنظيم صناعة المحاماة وسن القوانين والوائح اللازمة لها او انها تكون حرة لا دخل للحكومة فيها فان كان الثاني فما هو النظام الذي تبنتونه . ما هو عدد المحامين المقبولين امام محكماتكم الاستئنافية والابتدائية في مدنكم الشهيرة وهل تقرر امر يتعلق بتحديد عددهم او شرع في ذلك

(١١) هل من رايكم ان تنقسم صناعة الدفاع عن الخصوم امام القضاء الى خصوصيات ترجع كل واحدة منها الى طائفة قائمة بذاتها كالمحاماة القاصرة على الكلام امام القضاء والوكالة وطائفة المقبولين امام المحاكم

التجارية والتفريق بين المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والمقبولين أمام المحاكم العليا وهكذا وان الاولى ان يجمع الواحد بين تلك الصفات كلها (١٢) ما هي الصناعات التي لا ترون الجمع بينها وبين المحاماة كالوظائف الادارية والقضائية والحرف الخصوصية

القسم الرابع

الملاقئ بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم

(١٣) هل ترون من الممكن ايجاد نظام مستمر يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون حراً ويكون من شأنه ايجاد رابطة بين طوائف البلاد المختلفة وبعضها او بين الافراد وما هو النظام الذي تشيرون به على اعتبار انه صادر من الحكومة او من الافراد

(١٤) هل ترون من الواجب ان يكون الغرض من النظام توصيل المعلومات المختصة بالقوانين الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسألة منظورة أمام المحاكم . والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في بلده . وعقد المؤتمرات والجمعيات من المحامين . والضيافة المتبادلة بينهم . ونشر مجلة سنوية عن صناعة المحاماة في جميع البلاد . وترتيب طريقة لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات في بلاد اجنبية مع اهل تلك البلاد

(١٥) هل من رايكم ان يسمح لحام بالمرافعة أمام محاكم غير بلده احياناً وهل ذلك مقبول عندكم الآن وعلى اي شرط وما هي الشروط التي ترون وجوبها في ذلك

القسم التكميلي

(١٦) هل ترون من المسائل المتعلقة بحرفة الحمامة ما يحسن عرضه

على المؤتمر غير التي سبق بيانها

فلما وصلت تلك المسائل الى البلاد المختلفة بادر من ارسلت اليه
بارسال الرد عليها فوردت الرسائل من اثنين وعشرين بلداً منها (المانيا) و
(انكلترة) و (اوستوريا) و (بلجيكا) و (بلغاريا) و (الدانمرك) و (السويد
والنرويج) و (اسبانيا) و (الولايات المتحدة باميركا) و (فرنسا) و
(اليونان) و (هنكاري) و (ايطاليا) و (اليابان) و (امارة لوكسمبورج)
و (تركيا) وقد نشرت تلك الاجوبة في رسائل صغيرة كل واحدة عن بلدها
وهي مستوفاة جميع ما طلب

اعمال المؤتمر

اتخبت اللجنة التنفيذية ثلاث مسائل من الست عشرة التي ذكرناها
لتكون موضوع بحث المؤتمر اما الباقي فبقي ليختار منه على التوالي ما يعرض
على المؤتمرات المستقبلية

والمسائل الثلاثة الآتية تشمل ثمانية موضوعات وهذا بيانها

اولاً

الانظامات الخصوصية التي لا دخل للحكومة فيها

وفيه

(١) جمعيات المحامين وشركائهم — جمعيات احداث الحمامة —

مكتبات عمومية خاصة بصناعة الحمامة — تنظيم التعليم والمساعدة بين اربابها

(٢) نظام لمساعدة الفقراء أو الاطفال عجائاً أمام الحاكم وتسهيل طرق العيش على المحكوم عليهم والمشردين - النسبة بين المحاماة وبين تلك النظمات

ثانياً

التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

وفيه

(٣) الامتحانات - ما يجب الامتحان فيه -- هل ينبغي ان تكون العلوم المتحن فيها قاصرة على العلوم القانونية او يجب ان تتناول علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة - ما هو الزمن الكافي لتحصيل تلك المعارف (٤) مدة التجربة - كيف ينبغي ان يكون نظامها - كم تكون المدة - ما الذي يترتب عليها

ثالثاً

العلائق بين طوائف المحاماة وبين المحامين

(٥) ايجاد نظام مستمر (يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون خراً لا دخل لها فيه) لايجاد الروابط بين طوائف المحاماة المقررة رسمياً في جميع البلاد او بين افراد المحامين

(٦) موضوع هذا النظام كايصال المعلومات المتعلقة بقوانين البلاد الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسئلة منظورة أمام المحاكم والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في

للمدة وعقد المؤتمرات والمجتمعات والضيافة المتبادلة

(٧) إيجاد نظام لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات أمام محاكم

بلد اجنبية

(٨) قبول المحامين في المرافعة أمام محاكم بلد اجنبية احياناً وبيان

الشروط الواجب استيفاؤها في ذلك

واضيف الى هذه المباحث بحث تاسع موضوعه النظر في عقد

مؤتمر جديد

اجتماع المؤتمر

في يوم الاحد الموافق اول اغسطس سنة ١٨٩٧ اجتمع مندوبو المحاماة

في جميع الممالك المشار اليها بمدينة (بروكسل) عاصمة البلجيك وتبذلت

الخطب بين الرئيس وبعض الاعضاء وتعارف المجتمعون ببعضهم وطافوا في

اماكن محل الاجتماع وزاروا مستودع اوراق سراي الحقانية وغير ذلك

وفي اليوم الثاني أعلن افتتاح المؤتمر رسمياً في قاعة محكمة الجنائيات الكبرى

بسراي المحاكم بحضور جميع اعضائه وعددهم يبلغ المائتين

وقد حضر الحلقة على الخصوص من تأتي اسماؤهم

مسيو. برجرم ناظر الحقانية وهو رئيس المؤتمر الشرف

مسيو چول جيوري احد وزراء الدولة

مسيو جون لوجون احد وزراء الدولة

مسيو مونسيه رئيس اول محكمة استئناف بروكسل

مسيو دولوكور رئيس المحكمة المذكورة

مسيو وان مورسل رئيس المحكمة الابتدائية

مسيو دي كينرن وكيلها

مسيو ويلمبر رئيس نيابة بروكسل

ومن شاهد الحفلة حضرة نجيب بك غالي نجل صاحب السعادة بطرس غالي باشا ناظر خارجيتنا المصرية بصفته من وكلاء النائب العمومي أمام المحاكم المختلطة بمصر

وبعد تبادل الخطابات كان انتخاب لجنة الادارة ثم اقتنحت المناقشات في المسئلة الاولى وابدى كل واحد ما لديه من الابحاث وقرر مبدئياً :

وجوب السعي في ايجاد نواد للمحاماة وجمعيات عامة وشركات وان مساعدة الفقراء والاطفال وتسهيل طرق العيش على المحكوم عليهم والمتشردين من واجبات المحاماة لتتلق ذلك بها فقد اتفقوا على ان قولهم (لا ينبغي ان يكون المحامي الاحمياً)

ثم انفضت الجلسة وخرجوا الى زيارة ناظر الحفانية حيث كان بمعيته كبار رجال القضاء والادارة في البلجيك

اليوم الثالث

تناقشوا في التعليم المتعلق بصناعة المحاماة فقرروا : وجوب تعليم من يريد الاشتغال بالمحاماة تعليماً يوافق شرف الصناعة ويقوي النزعة ويؤيد الانانية ويوجد في المرء الشهامة والذرة . وان لا يقتصر في ذلك على المعارف القانونية بل لابد معها من معارف اخرى يحتاج اليها في جعل علم القانون موصلاً الى الفرض المقصود منه . ووجوب التجربة مدة من الزمان ونبغي

ان تعقد النوادي والمجتمعات العلمية وان يقرر الامتحانات بواسطة لجنة الطائفة وان تلك اللجنة تراقب سير الاحداث وحركاتهم حتى اذا اتموا مدة التجربة كانوا جديرين حقيقة باسم الصناعة التي اختاروها

اليوم الرابع

تقرر فيه : وجوب استمرار المؤتمر في عقد في كل حين مدة . وانه ينبغي ايجاد جمعية عامة لمساعدة الاقراء مجاناً . وان المؤتمر الجديد يعقد بعد سنتين وان لجنة المؤتمر الحالي تستمر على سبيلها في ايجاد الروابط بين محاي جميع الامم حتى تتوصل الى تأليف جمعية عمومية منهم ثم انقضى المؤتمر

وكنت احب الاسهاب في بيان اعمال هذا المؤتمر وان آتي بجميع الشروح التي خاض الاعضاء فيها وعلقوها على المسائل التي كانت محلاً لاجتاههم ولكنها طويلة لا يحتملها حجم هذا الكتاب

غير انه من المفيد ان اذكر مذكرة مسيو ماركوم مكليث وهو مستشار الحماية الجديد فانه هو كاتب الرد على الاسئلة بالنيابة عن طائفة المحامين في بلاد الانكليز مع رصيف له اسمه (ليسل سكوت) وهو الذي ندب ليكون عضواً في المؤتمر لانها جاءت بيان ما تتفق فيه الامم وما تقترب بالنظر الى حرفة المحاماة فكأنها تلخيص لما قدمناه من ذكر المحاماة في تلك الامم كلها

جاء في كتاب أعمال المؤتمر ما يأتي :

(ان طول المناقشات في المؤتمر لم يكن في الحسبان ولذلك لم يتسن)

لجناب المسيو ملكولم مكيلريث تلاوة مذكرة مفيدة وضمها في بيان الترق
بين طائفة الحمامة في بلاد الانكايز وطوائفها في فرنسا والبلجيكا فقرر
المؤتمر ضم تلك المذكرة الى كتاب اعماله وهي هذه

« يا حضرة الرئيس

« ويا ايها السادة

« لقد كنت متردداً وجلأ من ان اقوم بينكم لا تلو عليكم بعض »
« الكلمات واراني مدعياً ان اطلت القول على هذا المؤتمر الذي اجتمع »
« فيه عظماء القوم ونواب الحمامة من كل بلد لما انا عليه من ضعف »
« المكانة ولانه ليس في وسمي ان افيدكم في امر عظيم . غير ان نداء »
« جمعية الحمامة البلجيكية الذي ابلغته الينا قد جعل كل واحد مديناً بعمل »
« يأتيه او قول يبيده تأييداً لروح الاخاء بين طوائف الحمامة في الامم »
« المختلفة وتوكيداً لليل الى هذه الصناعة الذي هو قوامها كلها بدليل »
« هذا المؤتمر . ولذلك فاني ابدي بعض ملاحظات في موضوع اراه لا »
« يخرج عن دائرة ابجائكم

« لقد سبقتي حضرة زميلي (كراكاتوب) الى بيان طريقة تعليم »
« القوانين في بلادنا وهو اقدر على ذلك البيان لما له من المكانة الرفيعة »
« بين طائفتنا ولانه عضو في لجنة التعليم القضائي عندنا منذ سنين أما أنا »
« فلست مختصاً بموضوع مما تدور عليه ابجائكم ولهذا فكرت مدة في »
« اختيار الموضوع الذي يجب عرضه على مسامع حضراتكم . ولما كنت »
« أميل على الدوام الى الاشتغال بقوانين الامم المختلفة لا قابل بينها وبين »

« بعضها أكثر من ميلي الى غير ذلك حولت نظري الى هذا السيل لعلني
« أقدم لحضراتكم شيئاً مفيداً »

« لقد استفدنا من مباحث هذا الصباح الاسباب التي تدعو الى
« إيجاد روابط مستمرة بين جميع الحمامين في جميع الامم وان بينهم جهات
« اتفاق عديدة وهو ما لا شبهة فيه . لكنني أرى ان من الواجب على من
« أراد انشاء نظام يجمع بين طوائف الحمامة في جميع البلاد استقراء جهات
« الاختلاف كلها ومعرفة شأن الحمامة في كل بلد بذاتها . على اني لم اقصده
« ببيان بعض هذه الاختلافات تجسيمها والمبالغة فيها بل أريد تسهيل
« السيل على اللجنة التي يناط بها السعي في توثيق عرى التآلف بين
« طوائف الحمامة كلها . والآن اشرع مستأذناً في بيان جهات الاقتراح
« بين الطائفتين في باريس ولندره وقد أخذت الحمامة في فرنسا لانها هي
« التي أعرفها كما ينبغي بعد معرفتي بالحمامة في بلادي »

« الواقع ان جهات الاختلاف قليلة فاننا قرأنا تلك الرسائل التي
« تفضل بانسائها حضرات المجتمعين في هذا المؤتمر فأيناها غاية في الافادة
« وجلبا ان لم تقل كلها مؤلفة تأليفاً حسناً اجابة لنداء حضرات من نحن
« اليوم ضيوفهم فقد حوت معلومات مهمة تتعلق بالحمامة في معظم البلاد
« الاور وباوية . والذي يستوقف القارئ في تلك الرسائل هو الشبه الكلي
« الموجود بين المبادئ التي أسست عليها تلك الطوائف فكل منها نظام
« سير وتهذيب واحد لا يختلف الا في المرتبة والتنسيق والتعميم . وكلها ترى
« تقديم المحامي الى القضاء لطلب اجرة من ايراً لشرف مهنته . والمحامي في »

« جميع البلاد في حلٍّ مما يصدر منه من المطاعن اثناء مرافسته فلا تقام »
 « عليه دعوى القذف الا قليلاً عند البعض . ولجميع الطوائف استقلال »
 « خاص هو قوام الصناعة وحفاظ مكائنها ومنه جاءت بعض المبادئ »
 « التي جعلتها في مأمن من تصدي السلطة الادارية أو القضائية على حقوقها »
 « وامتيازاتها . وكل طائفة تقول بعدم جواز الجمع بين صناعة الحمامة »
 « ومهنة التجارة أيا كان نوعها . وطلب الشهرة واعلام الناس بالاحتراف »
 « بالحمامة بواسطة النشر في الجرائد او الاعلانات ممنوع او ممقوت مقتاً »
 « كبيراً . وعلى العموم ليس للنساء في اوروبا أن تحترف بصناعتنا . وجهات »
 « الاتفاق كثيرة ليس من واجبي سردها على حضراتكم فكلكم يعلمها »
 « مثلي ان لم أقل أحسن مني وقد وقتم عليها من مطالدة الرسائل الجليلة »
 « التي أشرت اليها . بل الذي أتوخاه بيان جهات الاقتراح المهمة التي توجد »
 « بين الحمامة في انكثره وفي اوروبا من حيث نظار الناس اليها وأترك غير »
 « المهم منها لانها كثيرة وكلها ترجع الى التفضيل وجهات الاقتراح نوحان »

« الاول الوكالة »

« الثاني حقيقة وظيفة المحامي »

« ولنبدأ بالوكالة فنقول »

« من القواعد الاساسية للمحاماة في فرنسا وعلى ما أظن في بلجيكا »
 « ايضاً انه لا يسوغ للمحامي أن يكون وكيلاً لشخص في أي أمر كان »
 « كما قاله لحضراتكم حضرة رئيس طائفة باريس قبل الآن وكما نستدل »
 « عليه بقول مسيو (كريسون) في كتابه (عادات المحاماة وقواعدها »

« المطبوع في باريس سنة ١٨٨٨ (جزء اول صحيفة ٩٠) ما يأتي (تقتضي »
 « الوكالة وجوب تقديم الحساب فن شأنها جعل الوكيل ضامناً وجعل »
 « أعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى اختصاصه والتفاضي منه أمام »
 « المحاكم وتلك الواجبات تنافي صفة المحامي وشرف صناعته واستقلاله في »
 « عمله فان خضع اليها صار كالسمسار وقد حظر القانون على السماسرة كما »
 « كان ذلك مقرراً في المادة من قبل أن يحترفوا بالمحاماة وجعلهم تابعين »
 « في اعمالهم الى قضاء المحاكم التجارية . وعليه يبين ان الوكالة لا تجوز »
 « للمحامي ابدأً فن قبل وكالة فقد تخلى عن صناعة المحاماة . تلك قاعدة »
 « يراد بها الدفاع عن حوزة المحاماة سواء كان موضوع الوكالة عظيماً أو »
 « حقيراً) اهـ

« وهذه المبادئ هي التي أيدها مسيو (سينار) في تقريره على قرار »
 « رئيس لجنة تأديب المحامين الباريسية الرقيم ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٣ حيث »
 « قال (تتحصر وظيفة المحامي في مساعدة من لجأوا اليه وتكون المساعدة »
 « بالنصح والارشاد أو بالمدافعة عنهم بالقلم واللسان لكن لا يجوز له أن »
 « يكون وكيلاً عنهم في عمله وقوله وقلبه وطلباته امام القضاء) كذلك »
 « جاء في رسالة حضرة رصيفنا مسيو (ليون فيليار) التي وضعها بمناسبة »
 « اجتماع هذا المؤتمر صحيفة ٢٥ ما يأتي : (اكبر شيء منع المحامي منه أن »
 « يكون وكيلاً مطلقاً أي في الخصومة أو خارجاً عنها)

« ولهذا القاعدة نتائج أهمها اثنتان . الاولى . ان المحامي ليس داخلاً »
 « في الخصومة بوجه ما وليس له كما قال مسيو (فيليار) تأثير على الدعوى »

« الا من جهة رأيه الذي يبيده فيها . انما الذي يظهر في الخصومة هو »
 « الوكيل الذي يختاره صاحبها فهو الذي يتماقد وهو الذي يتخاصم وهو »
 « الذي تلقى على عاتقه المسؤولية التي لا يجوز ان يرجع فيها الى المحامي) يتج »
 « من هذا انه لا يسوغ للمحامي ان يصطلح بالنيابة عن صاحب الدعوى »
 « الذي يتراجع لاجله . وانه لو فعل ذلك يرتكب خطأ يستحق التأديب »
 « عليه ولا يكون عمله ملزماً لصاحب الدعوى اذا لم يميزه . والثانية . »
 « انه لا يجوز للمحامي في غير الخصومات أن يشتغل بعمل من شأنه أنه »
 « يوجد بينه وبين غيره نسبة وكيل وموكل . فلا يجوز في فرنسا للمحامي »
 « ان يكون عضواً في مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو المحاصة أو »
 « التضامن ولا ان يكون عاملاً بالعمولة ويظهر ان في البلجيك خلقاً على »
 « ذلك بين محكمة النقض والابرام وبين مجلس ادارة الطائفة فالاول يبيع »
 « للمحامين تلك الاعمال المختصة بالشركات والثاني يحظرها عليهم حظراً »
 « كلياً . ولهذا المبدأ أحكام أخرى غير ان المهم ما ذكرنا . لكن ليس »
 « عندنا في بلاد الانكاز ايها السادة شيء مما ذكر فلم يقل احد بان المحامي »
 « لا يكون وكيلاً ولا بان وظيفته تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظيفة الوكيل »
 « ولا أذهب الى القول بان الوظيفتين قريبتان من بعضهما جداً بل أرى »
 « ان لتلك الوكالة على فرض وجودها حكماً مخصوصاً لانها لا تشبه الوكالة »
 « الاعتيادية . قال الورد (أبشير) في قضية أقيمت أمام محكمة الاستئناف »
 « بانكأثره متعلقة بهذا الموضوع ما يأتي (ان الموضوع الذي نبحث فيه »
 « يقتضي معرفة النسبة الكائنة بين المحامي ومن هو نائب عنه وقد قالوا »

« في بعض الاحيان انها نسبة الوكالة اما انا فلا اوافق وما وافقت قط على »
« هذا الرأي الذي يدعو الى الخطأ في الاحكام » وقال أحد القضاة وهو «
« اللورد (جوستيس) الذي توفي الآن بمناسبة القضية عنها (بحث الناس »
« من زمن (شيف جوستيس) ومن قبله في معرفة النسبة بين المحامي »
« ومستتبه وترددوا في اعتباره وكيلاً غير انه اذا سلم اعتباره وكيلاً فلا »
« بد من التسليم بانها وكالة من نوع مخصوص فللمحامي سلطة خاصة به »
« ليس هنا محل البحث عن منشأها وحدودها) . ثبت من هذا انهم مع »
« انكارهم في انكثرت ان المحامي وكيل كبقية الوكلاء وتحرزم من اطلاق »
« لفظ الوكيل عليه لا ينفون عنه تلك الصفة من جميع وجوهها ولا »
« يحظرون عليه بعض الاعمال التي ينوب فيها عن الذي ندبه مما يقتضى »
« حتماً وجود علاقة بينهما تشبه علاقة الوكيل مع الموكل شهاً جزئياً أو »
« كلياً . لاننا اذا بحثنا في حالة المحامي الانكليزي القانونية وجدناه اهلاً »
« لتلك الاعمال التي تحظرها القوانين الاورباوية بلة عدم جواز الجمع بينها »
« وبين صناعة المحاماة . فله شأن في الخصومة أي شأن . هو الذي »
« يوجهها كما يشاء وهو الذي يحركها كما يرى وله الصلح عن اتابه على كل »
« شيء الا اذا صرح مستتبه بعدم الجواز . وقد كان موضوع القضية »
« السابق ذكرها أن المحامي اصطلاح مع خصم موكله على مبلغ من النقود »
« يدفعه الموكل لذلك الخصم ويسترد ايضاً طعنه عليه بما يندش الشرف »
« والاعتبار فلما تم الصلح انكر الموكل وهو المدعى عليه اذنه للمحامي عنه »
« باجرائه وأنه استشاره فيه . وشهد نائب ذلك المدعى عليه (هو الذي »

« يتولى الاعمال الكتابية كالوكيل المعروف في فرنسا) أنه لم يفوض اليه »
 « في التوكيل اجراء الصلح مع الخصم عند الاقتضاء وبانه رغب الى »
 « المحامي أن ينتظر حضوره ليأخذ رأيه فيه ومع ذلك رفضت محكمة الملكة »
 « الابتدائية طلب الداء الصلح وأيد الاستئناف حكمها وقال القاضي »
 « الابتدائي في حكمه بعد تصريحه بعدم صلاحية اسم الوكيل للمحامي كما »
 « قدمناه ما يأتي (ومهما كان الحال فان المستشار لا يكون محامياً عن »
 « انسان الا بارادته وكما لا يجوز له ان ينصب نفسه من نفسه محامياً عنه »
 « لا يجوز له ان يستمر في وظيفته اذا عزله المستشار اما اذا طلب هذا »
 « منه ان يكون محامياً عنه فانه بذلك قد خوله صفة زائدة على الاستشارة »
 « اذ يكون قد دل خصمه على ان ذلك المستشار يقوم مقامه فيما تقتضيه »
 « وظيفته عادة وعليه تبعة اعماله ما دامت النيابة قائمة بحيث انه لو أقاله »
 « سرّاً لما نفذ حكم الاقالة فيما يجريه المحامي من الاعمال بالنيابة عنه لبقاء »
 « الصفة ظاهرة امام الناس . نعم ان هذه النسبة لا تتيح للمحامي ان يعمل »
 « عملاً لا تقتضيه المحاماة بذاتها ولا ان يتصف بصفة غيرها الا ان »
 « واجب المحامي هو ارشاد داعيه خارج الجلسة والقيام مقامه فيها وما »
 « دامت صفته موجودة فله اجراء كل شيء يراه من منفعة داعيه بلا قيد »
 « ولا حد) اهـ »

« وعلى هذا فجال المحامي الانكليزي اوسع بكثير من مجال المحامي »
 « الفرنسي والبلجيكي وسيله ان نظام الوكلاء على ما هو معروف في »
 « البلدين الاخيرين غير موجود في انكلترة »

« كذلك لا مانع يمنع المحامين في بلاد الانكليزان يكونوا مديرين »
« لاحدى الشركات وفضلاً يوجد كثير من المحامين يديرون مصالح »
« شركات كثيرة بل من أولئك المديرين من له وظيفة مستشار الملكة »
« (محام) وما من أحد عندنا يرى في ذلك مغايرة لشرف صناعة المحاماة »
« أو خطأ من مكاتها بل انهم في انكثره لا يدركون معنى هذه النازيرة »
« على ما هو معروف في بقية أوروبا لان كل عمل يأتيه المحامي خارجاً »
« عن صناعته لا يتعلق بنظام الطائفة ولا وجه للمراقبة عليه اللهم الا ما كان »
« جنائياً أو يخالف مقتضى الصدق والامانة . وعلى كل حال فليست مهتمة »
« بتفضيل احد المذهبين بل غايي بيان الفرق في البلدين . وقبل أن »
« أنتقل من هذا البحث أريد التنبيه على أمر ربما أوجب تشويشاً في »
« الذهن ولنرجع الى ما قاله مسيو (كريسون) في كتابه الذي ذكرته من »
« قبل بالنظر الى الوكالة وهو (تقتضي الوكالة تقديم الحساب ومن شأنها »
« جعل الوكيل مسؤولاً وجعل اعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى »
« اختصاصه والتفاضي معه أمام المحاكم وتلك الواجبات تناقض صفة »
« المحامي وشرف صناعته واستقلاله في عمله) وقد رأيتم حضراتكم ان »
« المحامي الانكليزي وكيل على نوع ما عن الذي ندبه للدفاع عنه وعلى »
« كل حال رأيته حراً أن يأتي من الاعمال ما يحظر على غيره من صفاته »
« غير الانكليز لعدم امكان التوفيق بين تلك الاعمال وقاعدة (لا يجوز »
« للمحامي أن يكون وكيلاً) ولكن لا يحملن ذلك بعضهم على فهم انه »
« يجب على المحامي الانكليزي ان يقدم لموكله حساباً أو أن عليه تبة مهما »

« كانت في عمله أو انه يباح النظار والتنقيب فيه لتبر سلطة التأديب الخاضع »
« لها او انه يخاضع أو يتقاضى معه أمام المحاكم فاني أوكد لحضراتكم انه »
« لا يوجد في الدنيا طائفة محامين تحافظ على استقلال ابنائها التام فلا »
« يستلون مدنياً او جنائياً على أي عمل كان ما دام داخلاً في دائرة صناعتهم »
« أكثر من طائفتهم في البلاد الانكليزية . فالحمي الانكليزي وكيل عن »
« الذي ندبه على الكيفية التي شرحناها وهو مطلق اليد في جميع اعماله »
« على حسب ما يراه في منفعة موكله وهو مع ذلك خلو من كل مسؤولية »
« قضائية تلحقه من وراء ما ذكر في مقابلة عدم جواز اختصاصه موكله »
« لنوال اجرة أمام القضاء . ثم جرت المادة في فرنسا وبلجيكا انه لا »
« يسمح للمحامي طلب اجرة قضائياً غير انه اذا أقام الخصومة سمع له »
« قانوناً (راجع حكم محكمة برينيان اول نوفمبر سنة ٩٥ وحكم استئناف »
« (مونيليه) المؤيد له في ٤ يناير سنة ١٨٩٦) أما عندنا فالخصومة غير »
« مقبولة من المحامي أصلاً والمحاكم تحكم بذلك من تلقاء نفسها وقول »
« القضاء في احكامه انه لوجاز للمحامي أن يطلب من المحاكم اجرة ضد »
« موكله لجاز الزامه بتعويض اذا أهمل في أداء وظيفته . وذلك غير مقبول »
« في رأينا وان سعى بعضهم في تقديم مشروعات تباع ما ذكر . وبخال »
« لي ان في مذهب فرنسا وبلجيكا تناقضاً لانه يسمح للمحامي ان يتقاضى »
« على اجرة ومع ذلك يقول بانه غير مسؤول في عمله . واخلاصة ان عدم »
« هذه الاباحة عندنا هو السبب في اعطاء المحامي الانكليزي تلك السلطة »
« الواسعة حتى شملت الصلح وغيره والموكل ان لا يدفع اجرة اليه وليس »

« هناك ما يلجئ على الأداء وفي هذا منظم لتلك السلطة الكبيرة التي
 « منحت للمحامين نم يوجد عندنا بين المحامي والموكل واسطة هو النائب
 « وهو المسؤول عن اجرة المحاماة الا ان النتيجة واحدة اذ ليس للمحامي
 « ان يطلبها من النائب كما منع من طلبها من الموكل . على أن شكوى
 « الموكلين من الصلح الذي يجريه المحامون عنهم نادرة وما قامت خصومة
 « من هذا القليل الاوجاهت يبرهان جديد على حكمة المحامين وبعد نظرهم
 « في الخصومات التي عهد بها اليهم

« أقامت احدى السيدات دعوى على رجل وطلبت منه مبلغاً وافراً
 « من النقود لكونه أخل بوعده ان يتزوجها فاصطلح المحامي مع ذلك
 « الرجل على الف جنيه تأخذه السيدة فشكت الامر الى محكمة الاستئناف
 « في (لوندرة) وقالت ان هذا الصلح حصل على خلاف ما أمرت به
 « المحامي . وبناء على طلبها اعيد النظر في الدعوى وكانت النتيجة رفضها
 « والزام تلك اللدعية بالمصاريف . ولست أدري ان كانت قد انتصت
 « لنفسها من المحامي بالطريقة التي اشرنا اليها (عدم دفع الاجرة) غير انه
 « يخال لي أن المحامي خرج مرتاحاً على كل حال من عمل أتاها واثبتت
 « الحوادث انه كان فيه مصيباً

« ولتكم الآن على القسم الثاني ولن أطيل القول فيه
 « أكبر فرق يوجد في اعتبار حقيقة المحاماة بين البلاد الانكليزية
 « وبين فرنسا والبلجيك أن الناس في هاتين البلدين يرون في المحاماة معنى
 « سياسياً أو انها من الوظائف العامة على الاقل أما كون اهل البلجيك

« يرون فيها معنى سياسياً بلا شك فذلك لانهم يوجبون على المحامي (يمين «
 « الولاء والخضوع لنظام الامة البلجيكية وقوانينها) ولكن هذا الاعتبار «
 « أقل ظهوراً الآن في فرنسا عما كان عليه من قبل لان قانون سنة ١٨٤٨ «
 « النفي اليمين الذي كان يجب على المحامي ان يحلفه (بان يكون موالياً «
 « للملك وخاضعاً لنظام المملكة) ولا أعلم ان ذلك اليمين أعيد ثانياً . غير «
 « انه من المحقق ان الفرنسيين كالبليجيين يعتبرون المحاماة وظيفة عامة «
 « ودليله على قولهم (صلاحية المحامين للقيام بوظيفة القضاء اذا غاب احد «
 « القضاء او اعضاء النيابة ولاشترط رأيه في بعض المسائل العمومية كالتي «
 « تختص بالقصر والتماس اعادة النظر)

« وأتم نتيجة تأتي من هذا الاعتبار في فرنسا أنه لا يجوز الاجاب «
 « الاحتراف بالمحاماة لاي سبب كان ولم أجد في رسالة البليجيك قولاً يتعلق «
 « بهذا الموضوع ولكن قيل لي انه لا مانع من احتراف الاجاب فيها «
 « بالمحاماة على شرط أداء اليمين التي ذكرتها . واني لا أدرك كيف يمكن «
 « الجمع بين صفة الاجنبي ويمين الولاء والطاعة لقوانين بلد أجنبية عنه . ولست «
 « أجد أممي انكليزياً واحداً يحلف على ولائه لملك البليجيك ويطلب بعد «
 « ذلك أن يعتبر من الانكليز وان يعطى ما يتبع هذه الصفة من الحقوق «
 « والامتيازات . وعلى كل حال فتمنع الاجاب من الاحتراف بالمحاماة ليس «
 « خاصاً بفرنسا بل ذلك حاصل في روسيا واوستوريا وهنكاريا وصربيا «
 « وغيرها أما نحن فليس عندنا شيء من ذلك ولم يفكر احد في اعتبار «
 « المحاماة وظيفة عمومية على ما هي من علو المنزلة والاعتبار عند الجميع . ثم «

« لا يجوز للمحامي في بلاد الانكليز أن يقوم مقام قاض الا بأمر خاصي »
 « من الملكة وفي الاحوال الجنائية . وليس عندنا نيابة بوجه الموم »
 « وخصوصاً في المسائل المدنية والتجارية ولهذا فالحمامة حرة عندنا للاجانب »
 « والوطنين سواء ما اجتمعت شروطها . وبالقفل يوجد في طائفتنا فرنسيون »
 « وبلجيكيون والمانيون بل وصينيون وفي هذا موافقة منا لمبدأ حرية »
 « التبادل الذي نجري عليه . ولست أريد بهذا أن أندد بمذهب البلاد »
 « الاخرى ولكننا نحن الانكليز نرى فيه نقصاً في التبادل يؤسف عليه اذ »
 « نرى من الاجحاف أنه يسوغ للفرنساوي بمجرد التحاقه باحدى فرق »
 « القانون عندنا ان يصير محامياً يكتب اسمه في لوحتنا وينال منزلة »
 « الاحتراف بالحمامة في بلده وفي بلدنا وبياشر اعمال صناعته متى شاء عندنا »
 « ويتمتع بما فيها من الامتيازات مع انه لا يجوز للانكليزي معها كان وان »
 « نال شهادة القانون العالية أن يكتب اسمه في لوحة المحامين بفرنسا ولو »
 « تحت التجربة والاختبار »

« ومهما كان الامر فتلك هي الحالة الحاضرة عندنا وهي ايضاً حالة »
 « (ايطاليا) حيث لا يمنع الاجانب فيها من الاحتراف بالحمامة متى استوفوا »
 « شروطها . ولا يمكن اصلاح ذلك الا باتفاقات دولية فاذا استلقت »
 « المؤتمر الانظار الى هذه الحال وامثالها في سعيه وراء ايجاد نظام عام »
 « يقرب بين طوائف الحمامة في جميع البلدان فانه يفيد فائدة كبرى »
 « ومن المحقق انه يصعب جداً قبول الاجانب في الحمامة (بفرنسا) »
 « والحال ما قدمنا وان كانوا مقبولين في ايطاليا وفي (انكلترا) ولم يشتر احد »

« فيهما بضرر من ذلك أبداً . غير انه من السهل قبول امر وسط كأن »
 « يسمح لحائزي الشهادات القانونية الفرنسية أن يقضوا مدة التجربة »
 « ويلبسوا الرداء المخصوص ويترافسوا أمام المحاكم بدون أن يكون لهم حق »
 « كتابة اسمائهم في اللوحة ولا أن يقوموا مقام القضاة ورجال النيابة في »
 « غيبتهم . على أي أنما أدل على طريق التوفيق الذي ينبغي لمثل اجتماعنا »
 « الدولي ان يدخل منه فيما أرى »

« أيها السادة . لقد اتهمت قولي وعسى أن لا أكون اتبعت مسامعكم »
 « هذا ويوجد اختلاف ايضاً بيننا وبين الكثير من الطوائف الاخرى فليس »
 « عندنا مدة يقضيها الطالب في التجربة كما انها غير موجودة في (اسبانيا) »
 « و (هولانده) وليس عندنا نظام الوكلاء كما هو موجود (فرنسا) و (ايطاليا) »
 « لانهم عندنا انما يعملون اجراءات المرافعات لكي تصل القضايا الى »
 « المحامين بطريقة منتظمة ولكنهم غير محتكرين لتلك الاعمال والنبواب »
 « عندنا شأن مخصوص ممتاز عن اعمال المحامين لا كما هو الحال في (فرنسا) »
 « و (بلجيكا) ولا كما هو الحال في (المانيا) و (اوستوريا) و (هولانده) »
 « و (روسيا) و (سويسرا) و (الولايات المتحدة بامريكا) حيث يجمع »
 « الواحد بين الصفتين . وأذكر ايضاً طبقات المحامين عندنا ففهم مستشارو »
 « الملكة والمستشارون الذين لهم امتياز مخصوص في التشريعات وهؤلاء »
 « عبارة عن عظماء الطائفة واشرافها ومنهم المحامون الاعتياديون وهم أشبه »
 « بالطبقة البائدة في الامة الآن هذه الاختلافات راجعة الى أمور ثانوية »
 « تتعلق بالتفصيلات ولن أراد ان يقف عليها بأكثر من ذلك ان يراجع »

« الرسالة الحثيرة التي كتبتها لهذا المؤتمر على طائفة المحاماة في انكلترا »
 « بمساعدة حضرة رصيفي موسيو (سكوت) بمدينة (ليثربول) فقد »
 « عينا ببعض المقارنة بين طائفتنا والطوائف الاخرى وأظن حسناً فعلنا »
 « لان المقارنة هي الرأي الاول الذي حدا بهذا المؤتمر الى الاجتماع والذي »
 « لا بد أن يكون علة اجتماع كل مؤتمر موضوع بحثه الشرع والقانون »
 « أيها السادة »

« ان في اجتماع أولي الافكار من البلاد المنفرقة ولو قليلاً من الزمان »
 « ليجثوا في أمر خطير اهتم به كل واحد منهم فوائد لا تتكرر اذ لا بد فيه »
 « من ظهور بارقة لا تلبث ان تكون نبراساً يضيء صناعتنا الشريفة »
 « فتخلص وتصفو »

« نعم لا انكر ان كل الناس لا يميلون الى الاشتغال بمقارنة الشرائع »
 « والقوانين في الامم ولست انكر ايضاً ما لهذا الاشتغال من الاخطار »
 « اذا لم تستعمل فيه الاناة والتدقيق وحسن الترتيب غير اني ارى ايها »
 « السادة ان احتكام تلك الاخطار أولى من بقاء كل واحد على اعتقاده بان »
 « الكمال متوفر في بلده وانه لا شيء يستفاد منه عند الاجنبي كما هو شأن »
 « الكثير من الناس حتى في هذه الايام . وقد ذكرتني هذه الحالة بذلك »
 « الرجل الذي أجاد (مولير) في وصفه حيث قال (يظن ان المدح لا »
 « يليق بفكر رفيع . وان العلم انما يكون بالقدح في كل شيء . وان »
 « الاعجاب بالاشياء والضحك لا يحسنانه الا بالبله . وانه متى ندد المرء »
 « بكل عمل يأتيه اهل زمانه قد ارتفع فوق جميع الناس . تراه يضم ذراعيه »

« الى صدره ويرفع في نظره وينظر بين الاشفاق والتأسي الى كل قول »
 « يصدر من غيره »

« ولا شك عندنا في انه لا يوجد لمثل هذا الشعور صدى في مؤتمر »
 « لبي الدعوة اليه افاضل القوم من كل صوب حيث اتحدت رغائبهم على »
 « تبادل القوائد باستقراء كل واحد منهم أحوال مجاوريه حتى يتوصل بذلك »
 « الى اصلاح شؤونه في بلده عند الاقتضاء »

« وفي الختام ارجو اني بدلاتي على بعض جهات الاختلاف التي »
 « حسبها تعيق الوصول الى الغرض الذي اجتمعتم من اجله وهو توحيد »
 « طوائف المحامين وجعلها في كل بلد نظيرها في البلد الاخرى لا آكون قد »
 « خرجت عن جادتكم أو خالفت مرماكم لان ذلك لم يكن من غايي »
 « وما قصدت الا التنييه على حقيقة الصعوبات التي تقوم امامنا قبل ان »
 « نبحث عن الوسائل التي تساعدنا على اجتيازها فلا يتيسر لامرء ان يعرف »
 « اتحاد الالحان في فن الموسيقى الا اذا عرف ما شذ منها ولا يتمكن المصور »
 « من استعمال الالوان الزاهية الا بعد ان يقرنها بالداكنة . وكذلك الحال »
 « في العلوم الطبيعية حيث لا يتوصل المشتغل بها الى تقسيم النباتات الى »
 « فصيلات ممتازة عن بعضها الا بعد ان يكون عرف اختلاف بعضها عن »
 « البعض الآخر على التحقيق . وري الحكماء انه لا يتأتى للانسان ان »
 « يقف على حقيقة امر الا اذا ميزه عن غيره بما تشابه معه »

« هذه ايها الرصفاء الاعزاء هي الوجهة التي قصدتها فيما كتبت ولم »
 « يبقَ عندي من القول الا ما اشكر به حضراتكم على ما تفضلتم به من »

« الاصفاء التي والاً ما أعرب به عما قام بنا جميعاً فيما اعتقد من الاعجاب »
 « بالاعمال المفيدة في علم القانون التي قام بها اخواننا طائفة المحامين »
 « البلجيكية والخدمة الجليلة التي اادوها للمحكمة قاطبة باهتمامهم في عقد »
 « هذا المؤتمر »

الامضا

ملكولم مكيلريث

محام متشرع ومتخرج في علم الحقوق

من مدرسة باريس

هذا ولست أريد ان انتقل من هذا الباب الى غيره قبل ان اذكر طرفاً من احوال بعض أفراد المحكمة في البلاد الاجنبية وكيف ان فيهم من تكبر همته كلما عظم واجب القيام بها ولو ان لي من الوقت ما يسمح بالكثير لقلت ولكنني اقتصر على ذكر مرافقه واحدة لموسيو (لاشو) المحامي الفرنسي الشهير في قضية جنائية من أفظع القضايا فهي كافية في الدلالة على حرية ضماير اولئك القوم وكيف انهم يفهمون واجبهم وكيف يؤدونه رغماً عن كل مانع ومهما كانت الاحوال والقضية طويلة أكتفينا بتلخيصها وهي :

في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٦٩ اكتشف رجال الشرطة على خفرة بضواحي مدينة باريس مدفون فيها امرأة حلى بلغ حملها الشهر السابع وخمسة اطفال اكبرهم لا يتجاوز الثالثة عشرة من عمره وجميع الجثث مشوهة الخلقة تبدو على اجسامها علامات الجرم والتمثيل . وقد عم الهلع جميع سكان البلاد الفرنسية بل تولى القزع أهل المسكونة ممن وصل اليهم خبر هذه الحادثة الفظيعة . وظل

رجال البوليس يبحثون على القاتل بنير جدوى ولا يهتمون الى معرفة تلك الجثث الى ان حان الوقت واعاتهم الصدفة وعرفوا القاتل والمقتول ذلك ان عائلة نزلت باحد نزل النرباء ثم غابت منه قبل اكتشاف الحادثة يومين واصبح صاحب النزل في شغل شاغل من طول غيبتها . فلما علم خبر ذلك الاكتشاف ذهب كميده ليرى ماذا وجدوا ولم يكده ينظر الى تلك الجثث حتى صاح مذعوراً بانها جثث تلك العائلة التي اقلته غيبتها وذكر ان المرأة هي السيدة (كينك) جاءت باولادها الخمس اربعة ذكور وابنة عمرها ستان ونصف الى باريس حيث استدعاها زوجها كما عرفته هي يوم ان نزلت بمحله . وانه جاءه منذ ايام سائح باسم (حنا كينك) واقام عنده بضعة ايام ثم خرج قبل حضور العائلة بساعات ولم يعد بعد ذلك . ثم اتصل برجال الشرطة ان رجلاً من مدينة (بروليكس) اسمه (كينك) تيب منها مع نجله الاكبر المسمى (جوستاف) وان الناس في ضنون من غيابه وظن رجال الشرطة ان بين غيبة الرجل وابنه وغيبة المرأة واولادها علاقة وانه ربما كان الرجلان اثمين في جريمة المرأة وبقية الاولاد فوجوا ابحاثهم الى ذلك اولاً . وبينما هم يجدون في البحث شرقاً وغرباً ولا يجدون شيئاً لمطلبهم ساق الحظ في مدينة (الهافر) أحدهم فراه امر احد العملة وكان اجنبياً عن البلدة ومال نحوه ليسأله عن حاله فكان من وراء محادثته معه أن قويت عنده الشبهات في سيره وهم بالقبض عليه قرر من بين يديه وهو يطارده الى ان وصل الى المرفأ فالتقى بنفسه في الماء طالباً النجاة من الترق . غير انه تصادف والصدفة ام العجائب ان رئيس النطاسين كان حاضراً فانهدر

في الماء وراءه وانتشله من تحت إحدى المراكب والقاء على البر منفضياً عليه وقد وجدوا في ملابسه اوراقاً ذات قيمة وسندات مالية مملوكة (لحنا كينك) رئيس تلك العائلة التعيسة . ولما أطلق من غشيته قال ان اسمه (ترويمان) وانه اشترك في قتل عائلة (كينك) وسرى في الناس اعتقاد عام بانه لا بد له من شركاء اذ ليس من المسلم عادة ان رجلاً واحداً يأتي هذه القطائع الشنعاء بمفرده . وذهب (ترويمان) في اول الامر الى اب الرجل وابنه شريكان له في الجناية . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى اكتشفت الشرطة على جثة (جوستاف كينك) في حفرة قريبة من الحفرة الاولى وقال (ترويمان) ان اياه لا بد ان يكون هو الذي قتله حذراً من ان يوشي به اذا عثرت الحكومة على اثرهما . ثم انتهى به الامر فاقر انه قاتل الرجل وابنه والمرأة واولادها وانه قتل الرجل بالسم وانه هو الذي جهز السم بنفسه وان قتله للرجل كان في بلاد (الانزاس والورين) وقال ان له مع ذلك شركاء قد حفظ اسماءهم في دفتر صغير واره في ناحية دل عليها ولكنه ابي ان يذكر تلك الاسماء . وأبان ان غرضه من هذا الجرم الاستيلاء على قسم من أموال مقتوليه ليربح ثروة طائلة بواسطة ذلك المال . ولم تنتج الابحاث الا اكتشاف جثة (حنا كينك) واما الدقتر فلم يثر عليه وظهر لرجال التحقيق ان لا شريك لترويمان في الجريمة وانصرفوا عن البحث عنهم غير ان رسائل كثيرة كانت ترد عليه في سجنه تهدده بالانتقام من عائلته ان أفشى السر وأباح بأسماء شركائه

كان ترويمان قوي الجلس في التحقيق ثابت الجنان أمام المحققين

يقص افطع الوقائع ويحكي أشنع الافعال التي اقترعها يدها كأنه يحكي تاريخاً عن غيره . وقد جاءه قبل الجلسة بأيام قلائل خبر وفاة أخت له وان والدته مريضة تكاد تموت حزناً ووجداً فتأثر كثيراً وهو عجيب لأنه يصعب التسليم بأن رجلاً يستبقي في نفسه ذرة من حب العائلة ويقتل عائلة من أب وأم وكبير ورضيع ولا تتنبه شفقة ولا يرجعه خان . ومن أغرب اطواره أنه لما سمع هذين الخبرين المكدرين تناول القلم وكتب الى مسيو (كلود) رئيس الشرطة ما يأتي

١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٩

مسيو كلود

(أطلب منك اليوم تنفيذ وعدك اليّ وهو ان تساعد عائتي على الخروج من البلاد الفرنسية . وقد اخبرت اليوم ب وفاة اختي وفي ظني انك تقوم بوعدك حيث انكم وجدتم جثة (حنا كك) في المكان الذي اشرت لكم عليه)

ولا تسأل عن حقد الناس وامتلائهم بالفيظ من هذا القاتل . وكان النصب يستولي على السكان كلما تقدم التحقيق في اكتشافاته ثم اشتد الامر وقام الناس جماعاً . يطلبون رأس الاثيم . ومنهم من رأى الاعداد عقاباً يسيراً وطلب اختراع عقوبة أشد ايلاماً واكبر تأثيراً وبعضهم ذهب الى عدم التصديق بمفصلات تلك الواقعة وعزاها الى حكومة الامبراطور طلباً للخروج من مضيقها السياسي وقالوا يستحيل ان شاباً مثل (تريمان) يكون هو الذي أتى بتلك الفعال . ومع هذا فالجرعة صحيحة والقاتل (تريمان) لا

شك فيه . وقد صار الناس يستبطنون العدالة ويرمون رجالها بالاهمال
ويصيحون الاعدام الاعدام وأصدر كل واحد حكمه قبل المحاكمة وقضى
الامر فيما بينهم وياتوا موقنين بما حكموا

ومن المعلوم أن هذه الحالة العمومية التي استولت على الناس وفضاعة
الجرم وصحة اسناده الى (تريمان) وما دل عليه بنفسه من الحجج والبراهين
كل هذا كان من شأنه أن يجعل الدفاع عنه مستحيلاً وكان لابد في هذه
الاحوال المرجحة من وجود مدافع كبرت منه الهمة وعظمت فيه الشهامة
حتى يتمكن من مغالبة نفسه ومن التغلب على رأي الامة بتماها فيقف موقف
الحمامة عن ذلك الرجل الذي ملأ القلوب حزناً وغضباً . وكان (تريمان) نفسه
شاعراً بمصيره ولذلك كتب الى موسيو (لاشو) ليدافع عنه يوم التقاضي
وكان هذا الاختيار من موجبات الزيادة في مقت الناس لذلك القاتل . وخطر
بالبال أن موسيو لاشرو هو أشهر المحامين في عصره وأعلام مقاماً أن يقبل
الدفاع عن قتال الاطفال وسلاب الاموال على ذلك المنوال . غير ان المحامي
أجاب الدعوة من فوره وما لبث ان تقاطرت عليه الجموع يثنونه عن عزمه
وتوالت عليه الرسائل غير ممضاة بالتهديد والوعيد وقد جاء في احداها (انه
يجب على موسيو لاشو ان يتذكر ان الله رزقه قريباً بابتة فلا حق له أن
يتراجع عن خطأف ارواح البنات) أما الرجل فلم يقبل رجاء ولم يخف وعيداً
ولم يسمع غير نداء الواجب فثبت على عزمه وجاء يوم التقاضي الى موقف
الدفاع كمادته هائئ البال مطمئن الحركات لا يبدو عليه الا علام
الاشتغال بما فرضه اتقانون وأملأه عليه حب القيام بالواجبات فكان حائلاً

بين القضاة وبين زجيرة الجماهير المتكاثفة وساعد المحكمة على اصدار حكمها كميليق بوقار وحشمة واعتبار بمد ان استوفى الدفاع حقه وبان العدل واشتهر احتشد في سراي المحكمة يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ اناس لا يحصى عددهم كلهم يريدون رؤية ذلك الوحش ووضوا صفوفاً متتابعة مبكرين ينتظرون فتح الابواب . ومنهم من دفع مالا كثيراً ليتقدم على من سبقه في القرب من الباب . ولم يكن الدخول مباحاً الا لمن بيده تذكرة من رئيس المحكمة ويقال ان عدد الطلبات التي تقدمت اليه اربى على ثلاثة آلاف فصمت قاعة الجلسة ولم يبق موضع في أي ناحية الا أقام به احد المتفرجين فكنت تشاهد الرؤس مطلة من النوافذ في كل الجهات . وجلس خلف القضاة كثير من ذوي الوجاهة والاعتبار بينهم سفراء الدانيمرك والروسيا واسبانيا وغيرهم . ثم جيء بالمتهم فهاج الحاضرون وعلت الضوضاء وقاموا على الاقدام لينظروا اليه وقلت المحاسنة فصار البعيد يدفع القريب ليتمكن من الرؤية وعانى الحجاب ورجال الشرطة من المشاق في اسكلتهم عناء كبيراً

أما ترويمان فكان شاباً صغيراً لا يتجاوز العشرين من عمره . نلوح عليه البساطة والاتضاع . لا بالطويل ولا بالقصير . نحيف الجسم . متخمش الحركات كالمثأنت . وفي ظهره انحناء . طويل اليدين . داخل البطن مرتخي الاكتاف مما يدل على القوة . قاعع البياض . غليظ الشنة العليا . مفتوح القم قليلاً وفي الغالب اذا تكلم بانت منه اسنان بيضاء ناصعة لكنها كبيرة الحجم ظاهرة البروز فلا تكاد شفته السفلى تغطي ما خلفها . وكان منظر

هذه الاسنان التحتية شنيعاً يمطي صورة وحشية مبشعة . أما نظره فكان غير ثابت بل سريع التحول كالمهارب لكنه يدل على الخذل والخديعة . وله قبضة يد ضخمة لا تناسب جسمه الضئيل . عريضة الكف جداً . غليظة الاصابع يبعد الابهام منها عن البقية بمداً عظيماً على طول يكاد يبلغ نصف السلامة الثانية من السبابة . وبالجملة فان يده كانت غريبة في ذاتها فلاهي يد ذي بطالة ولا يد عامل أكثر من استعمالها . وكان مرآها قبيحاً

فلما سكن من في الجلسة دخل القضاة يتقدمهم الرئيس . وترجع النائب الموموي بنفسه في مجلس النيابة فزادت الجلسة بحضوره احتمالاً . وكان بجانبه احد الافوكاتية العموميين بصفة مساعد له في ادارة اعماله بالجلسة

ولما اخذ الجميع مجالسهم قام الكاتب وتلى ورقة اتهام مطولة جاءت على شرح وقائع الدعوى بناية الوضوح والاسهاب . وابانت أن جث القتلى وجدت ملقاة بمضها فوق بعض في حفرة يبلغ عمقها ثلاثة امتار ولم يكدر رمادها يبرد تماماً . ويرى من هيئتها ان الدافن داسها بالاقدام ليخفضها عن سطح الارض . وقد ضرب التاتل المرأة ضربة عاتية بسكين كبير في رقبته من الخلف فماتت من فورها . غير انه لم يكتف بالاعداد وطونها ثلاثين طعنة في جميع اجزاء الجسم . وكان قتل الرلدين الصغيرين بتلك الطريقة عينها واما الثلاثة الباقون فانهم لاقوا الخوف بألة ثقيلة حادة . وفي رقبة اثنين منهم آثار تدل على مبادئ الخنق باليدين . وقد شجت رؤوسهما . وغاصت العظام في الانخاخ . وشوهت الوجوه . واقتلعت الاعين . وشقت الجباه بألة قاطعة كالقدم . وشقت بطن الطفلة الصغيرة فخرجت منها الاحشاء . ثم

وجدوا السكين على مقربة من الحفرة مكسورة قطعتين من فظاعة الاستعمال وقساوة القتال كما وجدوا فأساً ومجرفة وهي الآلات الثلاثة التي استعملت في القتل والحفر ورد التراب على الرمم . وقد علت كيف ضبط المتهم وما وجدوه معه من اوراق رب العائلة التي اعدتها

وسيرة المتهم انه ابن رجل يسمى (تريماني) كان مديراً لشركة آلات بخارية في بلده . ورياء ابوه في الصناعة ولكنه كان مع ذكائه قليل الميل الى العمل . فكوراً يحب العزلة ويرغب في المال الكثير . وقد اتفق ان اباه باع آلة الى (حنا كنك) في (روبكس) وافقذ ابنه هذا لتركيها فتعرف بعائلة المشتري وكانت من العائلات المتبرة ذات اليسار . وكان الوفاق محكماً بين الزوجين الا في مسألة واحدة هي انه كانت لارجل ملك صغير في (الازراس) يريد الزيادة فيه عليه يسكنه يوماً من الايام وكانت زوجته تشبه عن عزمه . فلما رأى (تريماني) ميل الرجل مال اليه وكثر تردده على منزله وكان يخاطله ويحادثه دون الزوجة والاولاد حتى ملك له ويمكن عنده عزم شراء الملك في (الازراس) واتفقا على السر اليها وكتب (حنا كنك) بخطه ورقة ببيان خطة السر والاياب وجدها المحققون بين اوراق المتهم . ثم سافر هذا اولاً في الثامن عشر من شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ ووصل في ثالثه في اليوم الحادي والعشرين وكتب الى حنا كنك خطاباً يخبره بانه اتخذ جميع الاستعدادات اللازمة وانه ينتظر وصوله في يوم معلوم . ومما قاله في خطابه (عليك ان تكون في عفاق تام مع زوجتك وقل لها ان لا تنام ليلة الثاني من شهر سبتمبر بين الساعة العاشرة والحادية عشرة لاننا سنعود

الى روبكس في ذلك الحين) وكأله أراد بذكر هذه الجملة هدوبال الزوجين ومنع الشبهات . وفي الرابع والعشرين من شهر اغسطس خرج (حنا كك) من بلدته قاصداً صديقه في مدينة (جوبولير) ولم يكن احد يعلم بما تم الاتفاق عليه بين الصديقين بل قال لاهله انه ذاهب الى (الالزاس) حيث استدعته الاشغال وانه سيعرج على (جوبولير) لزيارة أخته وأنه سيعود قريباً . ثم أخذ معه يسيراً من المال واستصحب سندات كثيرة ايضاً كي يأخذ ما يشاء بواسطتها من البيوتات المالية التي له علاقات معها . ووصل الى (جوبولير) حيث كان ترممان في انتظاره قبل الظهر بساعة واحدة وقضيا زمناً يسيراً في تلك المدينة ولم يمد احد يراها

كانت زوجة (كك) تتلف على زوجها وتنتظر عودته من يوم الى آخر . وفي السابع والعشرين من الشهر المذكور وصلها كتاب بامضاءه ومعه سند على احد بيوت (روبكس) المالية ببلغ قدره خمسة آلاف وخمسمائة فرنك ورجوها زوجها ان تقبض القيمة وترسلها اليه بمدينة (جوبولير) على يد مصلحة البريد قطعت كما اشار الخطاب بعد معاناة كثيرة مع ذلك البيت المالي وكتبت اليه تخبره بما كان . وظن ابنه انه عند عمته فبحث اليه ايضاً خطاباً يسأله عن حاله ويخبره بان والدته ارسلت اليه المال الذي طلبه . أما خطاب (حنا كك) لزوجته فكان من يد ترممان . فلما وصل خطاب الزوجة الى الوسطة استلمه هو وأخذ وصل التتود وطلبها من عامل البريد فراه شاباً والمبلغ عظيم فأبى ان يسلمه اليه فادعى انه (حنا كك) ابن حنا كك المعروف ولما طلب منه العامل توكيلاً غاب يسيراً وعاد بتوكيل بامضاء

(حنا كك) مكتوب على ورق متنوع فأصر العامل على عدم التسليم الا اذا كان التوكيل مسجلاً وأتى حامله بتصديق على امضاء الموكل . ثم علم أن (لحنا كك) اختاً في المدينة فأرسل في طلبها وعاد (تريمان) بالتوكيل من غير تسجيل ولا تصديق وقال للعامل انه عرض ما طلب منه على أهل المعرفة فأكدوا له انه تكليف بما لا يزم وقالت السيدة بعدم وجود ولد لاختها باسم (حنا كك) فقال (تريمان) ان اسمه (أميل حنا كك) وأصرت هي على انكاره فانصرف (تريمان) وهو يدانه سيحضر مع والده . غير انه رأى المسمى مضراً فرحل عن المدينة الى باريس مباشرة ومنها الى مدينة (ليل) حيث وصلها في الساعة الرابعة من صبيحة اليوم الرابع من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ وركب عربة اوصلته الى (روبكس) فقصده منزل صاحبه وأخبر زوجته أن (حنا كك) سافر الى باريس لقضاء مهمة تتعلق باشغاله ولكنه ان يقبض المبلغ من مصلحة البريد فلم يقبل العامل تسليمه اليه ولما كان زوجها لا يتمكن من العودة قريباً الى (جوبولير) رجاء أن يأتي اليها ويبلغها أن زوجها يطلب من ابنه الأكبر (جوستاف) أن يتوجه الى تلك المدينة ليقبض المبلغ وبرز اليها خطاباً ادعى انه كتبه باملاء الزوج وعليه امضاؤه وهذا نصه

عائتي العزيزة

(الآن اكشف لكم عن حقيقة امرنا . قد كنت كلت (تريمان) أن يستلم الخطابات من البريد لانه لا يسعني ان اعود من باريس الآن لاسباب يوضحها اليكم (تريمان) بأكثر مما لو كتبت . ومن الواجب ان تحضروا جميعاً الى باريس لقضاء يومين او ثلاثة أيام لان (تريمان) وهبني نصف مليون

من المال ولي رغبة شديدة في الحصول عليه . واني اكتبك يا بني (جوستاف) أن تسافر أولاً الى (جوبويلر) لتأخذ النقود من البوستة بمقتضى التوكيل الذي ارسله اليك غير انه يلزمك ان تصدق عليه من رئيس البلد قبل سفرك . وقد أرسلت اليك ايضاً سنداً بخمسمائة فرنك لعلكم تحتاجون الى نقود في سفركم هذا على اني قد اوصيت (تريمان) بما يجب ان تفعلوه فاتبوا اشارته (الامضا)

حنّا كنك

وبعد ان حادثهم ملياً في السفر وما يجب عمله قبل راجعاً فودعته العائلة كلها وداعاً كاله ود وصفاً وذهب الى باريس واقام باحد التزل وتسمى باسم (حنّا كنك) وكتب في الخامس من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ كتاباً الى الزوجة يخبرها بمقامه ويكرر طلب حضور العائلة الى باريس ويقول (أما اشغالنا تجارية على ما يرام) وقد رايها سيرزوجها فسارت به بعض المعارف ولم تخف عنها ما يخامرها من الريبة في الامر وكانت في شك من أن زوجها لا يكتب لها بيده غير انها كانت على ثقة تامة من صدق (تريمان) فجرت في اعمالها كما حكم القضاء

فرح (جوستاف كنك) بأمر ابيه فلي الدعوة وسافر في السادس من سبتمبر حيث وصل (جوبويلر) في السابع منه ونزل على عمته فهدأ بالها لما اخبرها بوجود ابيه في باريس ثم كتب الى والدته يعلمها بوصوله كما كتب الى ابيه في باريس . وكتب (تريمان) في اليوم الثامن خطابين من باريس احدهما الى (جوستاف) في (جوبويلر) والثاني الى الزوجة في (رويكس)

وامضاهما باسم (حنا كنك) وقال في الاول (متى استلمت النقود فاحضر الى باريس والقطار يقوم في الساعة العاشرة ونصف صباحاً وسأنتظرك على المحطة غير اني انتظر ان تبث اليّ تلفرافاً بقيامك وانا مقيم في نزل كذا ولعلي أراك يا ولدي قريباً) وقال في الثاني لزوجته (زوجتي العزيزة لم ابطل ان اكتب الي (جوستاف) فاذا حضرتم اجمعين ايتوني بجميع اوراقنا ويحسن ان تركبوا الوابور الذي ينادر (روبكس) في الساعة الثانية ونصف بعد الظهر فتصلون الى باريس في الساعة العاشرة وانا اكون في انتظاركم وذلك اولى من حضوركم في النهار لانني سأذهب الى (فونتينبلو) ولا اعود منها الا في الساعة التاسعة مساءً ولا تنسي الاوراق واني في شوق الى اللقاء) ثم زاد على الجواب حاشية يؤكد فيها على الحضور مساء لاني النهار) واحضروا يوم السبت)

غير ان (جوستاف) لم يتمكن من استلام النقود وكتب الي (حنا كنك) في باريس يخبره باختلال الترتيب فأسرع (تريمان) وكتب لتفرايين اليه والى والدته بتأجيل السفر وأنفذ اليهما الخطابين الآتي نصهما

ولدي العزيز

(لا تحضر بغير النقود وقد كتبت الي والدتك ان تعجل بالتصديق على التوكيل من رئيس البلد فاذا ما استلمت النقود أيتسا ولن تحضر والدتك الا بعد حضورك لاني كتبت اليها ان تؤجل سفرها حتى تكون عدت اليّ وأكتب لتفرافاً يوم قيامك لانتظرك في المحطة ولا تخبر احداً باسم صديقي والدك حنا كنك

زوجتي العزيزة

(اذا وصلت خطابي هذا فاذهبي من فورك الى رئيس البلد للتصديق على التوكيل وابشي به الى جوستاف في (جو بولير) ولا تحضري مساء يوم السبت فاني اريد ان نكون كلنا مجتمعين بل لا تحضري الا اذا كتبت اليك) وقد زاد قلق الزوجة اذ مضى عليها خمسة عشر يوماً تأتيا الخطابات فيها باسم زوجها لكن بغير خطه فاملت على ابنها الثاني (اميل) خطاباً اعربت فيه عما ألم بها واجابها (ترممان) يطنها بخطاب مؤرخ في الثاني عشر من سبتمبر سنة ١٨٦٩ قال فيه (لا تخافي علي فاشغلنا على ما يرام غير اني سقطت على يدي فلا استطيع تناول القلم احياناً والحالة في تحسن ولي امل ان الالم يزول تماماً بعد يومين او ثلاثة فاستعدي للحضور الى باريس واركي واپور الساعة الثانية ونصف فساكون في انتظارك . وان لم تكن اشغالي قد انتهت بشت اليك بتلغراف وعندها تحضرين يوم الجمعة وعلى كل حال لا تركبي الا في واپور الساعة الثانية ونصف لاني اريد ان اكون على تمام الراحة حيث تكونين عندي . وان كنت ارسلت التوكيل الى (جوستاف) يوم الاحد فانه يحضر الينا مساء يوم الثلاثاء فاستعدوا وكونوا فرحين لقد صرنا اغنياء وانا اقبلكم اجمعين)

وظل (جوستاف) ينتظر التوكيل ظاناً انه يصله حيث يقيم فلما نشر كتب يطلبه فارسل اليه ترممان بامضاء (حنا كنك) تلذرافاً يخبره بوجوده في (جو بولير) بمصلحة البريد ثم كتب الى الزوجة يقول (هلا كتبت الى جوستاف تخبريه اين يوجد التوكيل حتى يتمكن من استلام النقود . استعدو

الى الحضور في باريس متى حضر وسأبت اليكم بتلغراف لتحضروا جميعاً في يوم واحد وكان بودي ان استدعيكم اليوم غير اني لا اريد ان يضع التوكيل ولا ضرر من التأخير يوماً لأن غرضي ان نجتمع كلنا (الامضا حنا كنك

وقد ذهب جوستاف الى البريد واخذ التوكيل ولكن عامل البريد لم يقبل ان يسلمه المبلغ لانه رأى التوكيل مسجلاً بدون تصديق على الامضاء فلما رأى جوستاف ذلك سئم المقام وخالف ما لديه من التعليمات وعزم على السفر الى باريس وكتب التلغراف الآتي (حنا كنك ينزل سكة حديد الشمال في باريس

سأحضر غداً بوابور الساعة الخامسة والدقيقة العشرين صباحاً)

رأى ترويمان ان حسابه اختل وخاف ان يحضر الولد بالنهار الا ان القدر محتوم فلم يدرك جوستاف الوابور ولم يحضر الى باريس الا يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٩ في الساعة العاشرة من المساء وقد تأخرت عشرة ساعة ومع هذا وجد ترويمان في انتظاره فذهب به الى المنزل وطلب منه ان يكتب الى والدته الخطاب الآتي فكتبه بخط مضطرب دلالة على السرعة الزائدة وهو

١٧ سبتمبر

(أتمت الساعة الى باريس فمليكم ان تحضروا اليها فتقوموا من روكس بوابور الساعة اثنين بعد الظهر من يوم الاحد الى (ليل) ومنها بوابور الساعة

اربعة وثمان عشرة دقيقة في الدرجة الثانية واستحضروا جميع الاوراق
الامضا جوستاف

ثم خرج تريممان وجوستاف وانقضى الليل وعاد تريممان وحده ولم يعد
احد يرى الفلام

وفي الليلة الثانية حضرت العائلة وقادها تريممان حيث تلقى المنية وفعل
بها كما فعل به وقضى الليل خارج المنزل وعاد في الصباح فبدل ملابسه
وسافر الى (هافر) وكان من امره ما تقدم

وقد اعترف اخيراً بأنه هو القاتل الوحيد وأنه تحايل على حنا كك
فأوهمه انه وجد له مكاناً يليق لاقامة معمل عظيم وذهب به الى بطن
الوادي وناولوه زجاجة نبيذ خلطه بسم زعاف فلما شربه خر صريعاً. ثم قامت
عليه الادلة من كل مكان ولم يدع التحقيق حركة من حركاته ولا لحظة من
اوقاته الا اثبتوا. وشهد عليه اثنان وستون شاهداً اثبتوا جميع الوقائع وفيهم
بائع آلات القتل وخادم المنزل واصحاب الملاهي ومبتاعوا المصوغات
وهكذا وهكذا

واقامت عليه النيابة الدعوى على الوجه الآتى
اولاً انه في شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ قتل (حنا كك) باقليم (هوران)

بالسم
ثانياً انه في ذلك الزمن سرق مبلغاً من النقود وساعة وسلسلة واوراقاً
اضراراً بورثة حنا كك

ثالثاً انه في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ قتل بيجمة (بنان) جوستاف كك

عمداً مع سبق الاصرار بقصد تحضير او تسهيل أو إتمام السرقة الآتية رابعاً انه في ذلك الزمن وفي ذلك المكان سرق نقوداً وساعة وسلسلة واشياء اخر اضراراً بورثة جوستاف كنك المذكور

خامساً انه في ذلك الزمن بعينه قتل (هورتانس جوليت يوسف روسل) زوجة كنك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى جنابات القتل الميئة بعد وهي قتل (اميل لويز) و (هنري) و (يوسف) و (شيل لويز) و (الفريد لويز) و (ماريه هورتانس كنك) بقصد تحضير أو تسهيل أو إتمام السرقة الآتية

سادساً انه في الزمن نفسه سرق نقوداً وأوراقاً واشياء أخر إضراراً بورثة زوجة كنك المذكورة

سابعاً انه في الزمن بعينه قتل (اميل لويز) عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك وهنري كنك ويوسف واشيل كنك والفريد كنك وماريه هورتانس كنك

ثامناً انه في الزمن بعينه قتل (هنري يوسف كنك) عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كنك وأميل ويوسف اشيل والفريد وماريه كنك

تاسعاً انه في الزمن بعينه قتل يوسف اشيل لويز كنك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك وأميل وهنري والفريد وماريه

عاشراً انه في الزمن بعينه قتل الفريد لويز كنك عمداً مع سبق الاصرار

وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كك وكاميل وهنري ويوسف وماريه

حادي عشر انه في الزمن بينه قتل ماريه هورتانس كك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كك وكاميل وهنري ويوسف والفريد كك

ثاني عشر انه في سنة ١٨٦٩ ارتكب جنابة التزوير في الاوراق التجارية بكونه صنع بنفسه او بواسطة غيره وصلاً مؤرخاً في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٦٩ من مدينة (جوبيلير) بمبلغ قدره ٥٥٠٠ فرنك يدفع من صندوق التجارة في (روبكس) على الحساب الجاري وامضاء بنفسه او بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة . وصنع في ٤ سبتمبر سنة ١٨٦٩ وصلاً آخر بمخمسائة فرنك يدفع من الصندوق المذكور على الحساب الجاري أيضاً وامضاء بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة . وصنع بنفسه او بواسطة غيره في ٣ سبتمبر سنة ١٨٦٩ بمدينة باريس توكيلاً الى جوستاف كك وامضاء بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة

الثالث عشر انه في الزمن بينه استعمل تلك الاوراق المزورة وهو عالم بتزويرها

وهذه جنايات وجنح معاقب عليها بالمواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٦٤ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٤٠١ من قانون العقوبات

ويبد سماع شهود الاثبات وشهود النفي قدم النائب العمومي طلباته

في مرافعة من أفصح ما يكون . وتلاه موسيو (لاشو) فدافع عن التهم مدافعة فاقت الوصف وبهرت عقول الحاضرين قال في مطلبها

« حضرات القضاة وحضرات المدول »

« طلب مني ترمي ان ادافع عنه فجئت أؤدي هذا الواجب بين »
 « يديكم ولست بضاقل عما قام باولئك الذين لا يعرفون من القانون شيئاً »
 « من الدهشة والاستغراب فمن الناس من يرى ان من الجرائم ما »
 « ما اشتدت شناعته وعظمت فظاعته حتى انه يستحيل ان يتوجه الفكر »
 « الى طلب التخفيف عن مرتكبيها . اولئك قوم في رأيهم مخطئون لانهم »
 « مندفعون بدافع النفيظ والامتياز الصادرين عن رقة المواطف والحنان »
 « مغلطوا بين العدالة وبين النضب والانتقام ونسوا أن انسياقهم بامل »
 « تلك الشهوة القوية وشدة انعطافهم نحو الذين جنى الجناة على ارواحهم »
 « عبارة عن الدعوة الى ارتكاب جريمة اكبر شناعة من التي هاجت »
 « ضمائرهم وأعظم خطراً في الهيئة الاجتماعية (أريد تضحية القانون) أما أنا »
 « فخالقهم في معرفة واجبات الدفاع لان الشارع أراد أن يكون لكل »
 « متهمهما كانت جريمته نصير من قول الصدق ولقظ الحق يوقف »
 « ثورة الجمهور ويحول بينه وبين تأثيراته فانها تكون في أقصى درجات »
 « الشدة ان كان سيبها الميل والحنان ولذلك يخشى منها أن تغطي نور »
 « الحق وتقصم صوت العدالة »

« ايها السادة ان القانون ثبت الجش رزين الضمير لا يتأثر بشيء »
 « حتى لو كان عطفاً واشفاقاً . يقول ان الحق لا يتحص الا بين الاتهام »

« والدفاع علماً منه بأنه لا بد في كل جريمة من زمن يجب فيه طرح »
 « مناظر الجناية والتباعد عن مكان ارتكابها اذ ليس كل الحق من »
 « جانب المصاب يل لا بد من الالتفات ايضاً الى الاثيم . فن واجبات »
 « القضاء ان يتعرف المجرم وطبيعته وأمياله وعقله وحالته النفسية . لهذا »
 « كله قال للمحامي كن في موقف الدفاع وانطق بما يملكه عليك الوجدان »
 « هذه هي اول كلمة تقدمت مرافتي على لسان حضرة الرئيس حيث قال »
 « مخاطبني (ليكن كل ما تقوله عن المتهم راجعاً الى وجدانك الذاتي) ذلك »
 « ان القانون قد وكل حقوق الدفاع وحرية الى عمدة المحاماة وشرفها »
 « وهكذا نراه وفق بين حقوق الهيئة الاجتماعية المقدسة وحقوق الدفاع »
 « التي لا تقل عنها احتراماً فتحقوا ايها السادة باننا انما جئنا امامكم طوعاً »
 « لاشارة شرف حرفتنا واننا من الصادقين في بحثنا امامكم عن الحقيقة كما »
 « ندرها »

« سادتي »

« اذا كانت المحاماة لازمة في القضايا فهذه القضية اولها . »
 « المجرم فظيع والحد على جانبيه عظيم . واحوال الزمان والمكان غضي . »
 « وكل من في الوجود وما في الوجود يطلب صرامة القانون . ووظيفة »
 « الدفاع في هذا المقام حمايتكم أن تجربوا مع ذلك السيل المنهر وقد »
 « حاقم انكم لا تقرطون في مصالح الامة ولا في مصالح المتهم ووعدهم أن »
 « تكونوا مطمئنين وان تطلبوا الحق غير ناظرين الى حركات الجموع »
 « وضوضاء المتعضين وجهرتهم بانكم لن تقولوا الا بما تملكه عليكم ضمائركم »

« حينما تغردون في حجر تكلم فارجوكم رجاء لا رجاء بعده أن تتسلحوا »
 « من الشجاعة بما تسكتون به ثورة الضير تبتصروا وتسموا »
 « سادتي ساجد منكم عن الحق كما أرى ولست مقتنياً اثر المتهم »
 « في دفاعه . فلا تظنوا أنني جئت في هذا المكان لأعيد على مسامحكم »
 « ما قاله بنفسه . ان كان هذا فقد ظننتم سوءاً بجهتي وأرادا من أخس »
 « المهن ان كانت عبارة عن قتل كل شيء دافع به المتهم عن نفسه خطأ »
 « كان أو صواباً . ليهداً بالكم ايها السادة فما أتيت أمامكم الا للدافع »
 « عن المتهم كما أعتقد وبالكيفية التي أراها واجبة . فقد عاشرته وسألته »
 « وخاطبني وحكمت في جريمته قبل ان آتي للدفاع عنه . ولست صاحب »
 « الفصل في القضاء انما انا رجل لي رأي جئت لأبديه وأرى من الواجب »
 « علي في هذه الظروف المرحجة ان أشافوكم بما أعتقد في هذه الدعوى »
 « لي زمام الدفاع في هذا المقام وانا صاحبه ولست صدق المتهم . »
 « أنا رجل من ذوي الصدق أقول ما أعتقد قولاً صحيحاً صادقاً فأسمعوا »
 « ما أريد ان أقول واسمعوا لي ان أدخل باب المناقشة »

ثم جعل يتراجع فأتى على سيرة المتهم وكيف تربى والى أي عمل كان
 يميل وجعل وجهة الدناغ إقامة البرهان على ان المتهم لم يغرد بالجريمة بل له
 شركاء وانه لذلك لا يستحق عقوبة الاعدام

ومن اللطف ما في هذه المرافعة ان موسيو (لاشو) لم يتكرر عملاً
 واحداً مما أثبتته التحقيقات ولم يصنفه المتهم بما ليس فيه وأحسن من هذا كله
 ذكره القتل بكل تبجيل وتكريم قال « ذهب المتهم الى (روبكس) واختلط

« بمائة (كنك) وهي من أعظم المائلات سيرة واسوأها مآلاً . وكأني ،
 « بكم كنتم تنتظرون مني أن أفوق سهام المطلاع والملاح الى حنا كنك ،
 « وزوجته واولادها النساء . كلا فأنما احتراي لتلك العائلة لا يقل عن ،
 « احترام حضرة النائب العمومي لها . وفي الواقع تلك عائلة نشأت غير ،
 « مسرعة في ظهورها وقد بارك الله لها كما بارك فيها كأن القدر قضى لها ،
 « بأكمل الزايا قبل ان يقضي عليها با كبر البلايا . كان الرجل وزوجته ،
 « من الصناعات وعاشا مقتصدين في حالة نظام فلم ووصلا بمجدهما الى ،
 « اكتساب ما ليس بالقليل فجمعا مائة الف فرنك . ولا تسل عن حنان ،
 « الوالدين على الابناء وحثت ولا حرج عن بر الاولاد بالآباء . وحيث ،
 « اني تدرجت الى هذا المكان فاسمحوا لي أن أقف هنية بجانب اولئك ،
 « المساكين الذين قتلوا لاقدم لهم خالص احتراي وأعظم دلائل ميلي ،
 « وانعطائي » اهـ

ثم انتقل الى دفاعه وأخذ يخوض في الموضوع بلسان فصيح وقول تلذ
 له الاسماع حتى استرعى القلوب وخبب الاذهان وقال في الختام
 « وأنا أرجو أن لا تحكموا على المتهم بالاعدام فان الحياة هينة ،
 « لديه كما أعله وكما لا تجهلون من واقعة هاجر لما أراد أن يقتل نفسه ،
 « اغراقاً وكان الله نجاه من الفرق ليقف هذا الموقف بين يديكم غير انه لم ،
 « يرد ان يموت مرتين . الى هنا أمسك عن الكلام فقد اتممت هذا ،
 « الواجب الثقيل الذي قبلته كما هو الواجب . وأدبته بالصدق والامانة ،
 « وقلت لكم كيف اتني كنت أفهم الحق في هذه الدعوى . ودافعت »

« عن المتهم دفاع العقل . وأعلنت أنني قضيتُ في الدعوى قبل الدفاع عن »
 « المتهم وأنا أصرح بأنني اعتبره مجرمًا كبيرًا . غير أنه لم يكن بمفرده بل »
 « كان معه آخرون . وقد أديت واجبي من غير تأثر من الخارج ولا »
 « تطويل في العمل . أديته في حضرة العدالة ولا نصير لي إلا ما اتزعتهُ »
 « من وجداني . وأنا موقن بأنكم مثلي لا تتأثرون بالعوامل الخارجية ولي »
 « رجاء في ضمائركم وفطنتكم . واجلس خلواً من ثقل ذلك اليأس العظيم »
 « الذي ادخله في ذهني ختام ما قاله حضرة النائب العدوي اهـ »

وقد حكم على المتهم بالاعدام

كذا فلتكن شجاعة الضمائر وسمو الافكار وهكذا تصان الحقوق

وتؤدى الواجبات

الباب الثاني

من الحمامة في البلاد المصرية :-

بحسب كثير في مخرجات الدفترخانه المصرية فلم نفد على شيء يتعلق بالحمامة في مصر قبل تولية المرحوم محمد علي باشا ولهذا فانا لا نتكلم عليها الا من تاريخ حكمه اما قبله فلم يكن في البلاد نظام للقضاء وكانت المحاكم الشرعية هي مرجع الفصل في الخصومات التي كانت تعرض عليها وقد علمت نظام الوكلاء امامها

وليس بخاف ان المرحوم محمد علي باشا تولى حكم البلاد المصرية سنة ١٢٢٠ هجرية بعد ان انتهت الحوادث المختلفة التي انتهت بحكم المالك فكان من ثم الحاكم الجديد أن يبدأ بوضع قواعد حكومة البلاد وترتيب مصالحها وتنظيم اداراتها العمومية وهكذا فلـ مؤسس المائلة الخديوية كما هو مقرر في كتب التاريخ

والذي يهمننا من تلك المنظمات كلها هو نظام القضاء لان الحمامة تابعة له ولم يكن بالبلاد مجالس او محاكم نتزع من قوانينها شأن الحمامة لهذا رأينا من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن حتى اذا تبينت حالة الامة ووضحت حقوق الرعية وواجباتها بالنظر الى حكومة ذلك الزمن امكننا ان نستخرج منها حالة الحمامة التي كانت تقوم بالدفاع عن تلك الحقوق والواجبات

وللاحظنا اننا حافظنا على ما قلنا من الاوامر والقوانين من جهة الرسم والتراكيب ليكون ذلك مشخصاً للزمان واهله وينقسم تاريخ المحاماة من ايام المرحوم محمد علي باشا الى يومنا هذا ثلاثة اقسام . الاول لنهاية حكم المرحوم سيد باشا سنة ١٢٧٩ هجرية والثاني من مبدأ حكم المرحوم اسماعيل باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية والثالث زمن هذه المحاكم . فاما القسمان الاولان فهما موضوع الفصلين الآتين . واما الثالث فهو موضوع الباب الثالث من هذا الكتاب

الفصل الأول

في القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا

لما تبوأ المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر كانت قاعاً منقسماً من كل نظام خالية من كل قانون كما قدمنا وكانت ارادة المتغلبين هي التي يرجع اليها في عظيم الامور وصغيرها . وقد رأى انه لا يمكنه سياسة الامة التي صار اميراً لها وحاكماً عليها بنفسه فمضى الى تشكيل ديوان سماه (ديوان الوالي) سنة ١٢٢٠ اختصه اولاً بضبط المدينة وربطها والقصل في المشاكل بين الاهالي والاجانب سواء . وعين فيه عالماً من كل مذهب من المذاهب الاربع بصفة مجلس لنظر مسائل المواريت والوصياء والجنايات الكبيرة وهذا الديوان هو الذي وضع نظمات البلاد الاولى وسن الاوضاع الابتدائية وبعد بضع سنين اختار له اسم (الديوان الخديوي) وجعل له حق النظر في

جميع المسائل من كلي وجزئي وعرضها عليه ليصدر اوامره فيها بما يشاء . ثم صار هذا الديوان يعظم سنة فسنة ويتجزأ الى اقسام مختلفة حتى صار (اقلاماً) متعددة اختص كل (قلم) منها بعمل مستقل . هذا للتجارة . وذلك للمعارف وثالث للزراعة وهكذا . وكان له رئيس اسمه (كتخدا بك) وهو بعد ان عظم امر ذلك الديوان كان في اشرافه على جميع اعمال تلك (الاقلام) اشبه شيء برئيس الوزراء في الحكومات الحاضرة

وفي سنة ١٢٣٤ خصص بعض رجال هذا الديوان لنظر المسائل المتعلقة بالحكومة واطلق عليهم اسم (مجلس الشورى)

وفي سنة ١٢٥٣ سمي الديوان الخديوي (الشورى) ثم اطلق عليه عنوان (شورى المعاونة) الى سنة ١٢٥٨ قيل له (المية السنية)

وكان في الاسكندرية ديوان آخر يسمى ايضاً ديوان خديوى الاسكندرية وهو شبيه بديوان مصر في اختصاصاته وترتيبه

واول ما توجهت اليه عناية الوالي تنظيم المسائل التجارية والمسائل المالية ففي ١٢ شعبان سنة ١٢٣٥ اصدر امر الى كتخدا بك هذه ترجمته (قد صار منظوري شفتكم والتذكرة طيها الواردين بشأن القرار المعطي منكم ومن الخواجات يحتمى والخواجه ديروني وترجمانا الخواجه باغوص وبطروس ورشتوا وشريكه جفتو وبجانني والخواجه يوجنتي والخواجه لاوراتوري التجار بشأن تخصيص محل للمداولة والمذاكرة فيما يتعلق بامور التجارة وما يتعلق بخزائنا ايضاً وانه قد استنسب لدينا ذلك فلاجل المبادرة بالاجرى على هذا الوجه اصدرت امرى لكم)

ولم نثر لهذا المجلس على لائحة او قانون كذلك لم تقف لمجلس المشورة المذكور على لائحة او قانون في مبدأ تشكيكه . وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٤٠ اصدر الوالي امراً الى كتبخدا بك يبين فيه كيفية نظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها وسماه (المجلس المالي الملكي) وهذه ترجمة الامر المشار اليه

(جميع مسائل الحكومة اللازم تنظيم واجراها المتعلقة بالمصالح المصرية ليس جارى الحكم فيها منا مباشرة بل على حسب الاصول المقررة عندنا جارى احوالها على المجلس وكل مسئلة يجرى المجلس تسويتها هي بائحاد من في المجلس وعلى حسب حسن اجتهاد كل منهم حتى ان يصير مقبولا للامضا منا ومن جميع نظارنا وحكامنا ويجرى تنفيذه بنا عليه وحسب الايجاب لا بد ولازب وفرض وواجب عليك انه حسب الاصول كل مسئلة منه او غير منه اللازم المداولة فيها تحيلها لاهل المجلس لحل عقدها وقتق ورقها حصرا وقصرا ولا تبدى كلمة ما من طرفك قبل انتهاء الجلسة ولاجل ان تنشط كل من يتكلم فيها وتزعم السماع وتمعلي الوقت الكافي لذلك واذا ازم التكلم عند انتهاء الجلسة فلا تنسب الكلام لك بل مخاطبا من اصاب رأيه وتقول له رأيي يوافق رأيك احسنت في تديرك احسنت في تقريرك ومما هو لازم ايضا بيان ما هو مبهم من لسانه وتوضيح ما هو مجمل من فقه حتى ان لا يحصل لهتمته فتور ولاجتهاده وهن وقصور يعطال كل مسئلة كما يجب وزيد في بذل مجهوده ويجب ان يكونوا اثنا المداولة مطلق الصراح والحرية نوعا ليمتتي لهم ما يستجونه من ابحاثهم بدون ادنا تحاشي ومبالاة

اذ ان معاملتهم بهذه الكيفية تزيد اهتمامهم في امان النظر فيما هو محول عليهم وقت المذاكره ويطون الى المسالة الجاري مذاكرتها الصورة التي تقضيها وهذه الصورة تجري امضاها منهم انما يتحدوا في كيفية الاهتدى لهم ومعرفة واعطائها وهذا الاتحاد هو المطلوب وحيث سيكون الاتحاد دستور العمل بينهم يكون حكم المجلس على ما هو المرام واصولنا يكون قد نال محله فتحصل بذلك اثره المقصوده ولا يذهب سدى اتعاب احد والحصول على الثمرة المقصوده فيه زيادة الثقة بالمجلس وتأثير عظيم ورفعة بشأن اربابه ووصول ارائهم الى مركز الصواب واستحسانها عند العقلا فلتنظر الان فيما اذا كان يحصل منهم تعدى حدودهم مع معاملتك لهم لهذه الدرجة بالحكم فتنتج فم النصيحة ونلقى الاتفاظ المناسبة للحاله بالحق فتقول يا اخواني يا زملاي هذا المجلس محال عليكم ومذاكرة المسائل الموجودة به منوط بكم واني مامور لا تواجد بينكم واتحد معكم وكما يجب على لا انكمم والتم السكوت بوجودكم واني معزور ومضطر أن اقول لكم تكلموا حيث ان المسئلة من تعلقات المجلس فاذا كنتم تتكلموا حسب الماموريه وتؤدوا فريضة المداولة تكونوا قد سمعتم كلامي واديتم اشغالا حسنه واذا لم تؤدوا مقضيات المجلس وحق النعمه فاني احرر لصاحب المجلس واطلعه على الحال يجب ان تعلموا ذلك ولا تلوموا احد وبهذه المقالات تمنعهم وتحصل لتنفيذ هذا الامور فاذا قبلوا نصيحتكم وادركوا كتبها فيها والا اذا نهزوعا فلهربا تخبرونا كتابة ونههونا عنها حتى نجد لها طريقة التنفيذ لكيلا تضيع ايماننا التي تكبدناها الان بل ندرك الناية

المطلوبة تنظر ثمارها والمراد ان ما صار يئانه هو اقدم قاعدتنا والاساس الاعظم لحكومتنا يجب احترامها ولو قد سبق قيل لك عن هذه اللازمه وصار تقيسها مرارا ولم تعنى لها وتجرى مفعولها فيجب بعدئذ ان تجروها وهذا الشيء التي سميناها اصول واتبعنا جميعنا فاتبعوه ايضا فنحن ساعين في حفظ هذا الاصول من كل عارضه موجب لايقافه اتم ايضا احفظوه ولا تلمسوه حتى لا تتكبدوا الندامه (١)

جرى المجلس المالى الملكى على هذه اللائحه وصار ينظر في جميع احوال الملكة الى سنة ١٢٤٥

وفي ٢١ ربيع اول من السنة المذكورة اصدر قراراً ببيان مدد العقوبات التي يحكم بها على الجناة هذا نصه

(سبق المجاوبه بالمجلس بشأن تخصيص المدد اللازمه لارباب الجناح والجنبايات والآن تقرر بالمجلس المنعقد للنظر في ذلك وكنية الاحكام على سائر القضايا بانواعها بالمجلس وتقرر ما هو اتى ان كل من يثبت عليه الاختلاس من مشايخ القرى يحكم عليه من سنه الى اربع سنين كامله بالامان ويكون هذا على حسب جسامه ماده الاختلاس وكذلك ما يتوقع من كبار ونظار ومحافظين الحكومه ان توقع منهم هذا الامر ينقئ الى ابو قير من ستة شهور الى سنه وذلك على حسب جسامه وخذه ماده الاعتلاس هذا وهذا بعد تحصيل ما اختلسه وهكذا من تجارى بتزيف المعاله ومن تجارى على قتل النفس ولم يثبت عليه وكذلك قطاع الغارق يكون الحكم على

هؤلاء بأرسالهم الى اللومان مدة الحياه وكذلك الاقباط والصيارف الذين
 دأبهم سرقة واغتلاس الاموال الميريه الجارى الحكم عند ثبوت ذلك عليهم
 بالاعدام يصير توقيع الحكم عليهم من الآن بأرسالهم الى اللومان لغاية مدة
 خمسة سنوات مع تحصيل ما يكون ثبت عليه من الاغتلاس وعند عجزه
 بتادية ما اغتلسه يكون الحكم عليه باللومان مدة حياته وهكذا يكون الاجرا
 في حق كبار موظفي الاقباط وان كبار مشايخ القرى ومشايخ الحصص
 المسؤولين عن اعمال البلاد الجارى توقيع الاحكام عليهم عند حصول جنحه
 او جنايه باللومان فبدلاً عن ارسالهم الى اللومان يصير توقيع الاحكام على حسب
 درجة الجنحه والجنايه بالضرب من ثلثاية كراباج الى خمساية كراباج وان
 هؤلاء من موظفي الحكومة فعند ثبوت مواد الاغتلاس عليهم يكون توقيع
 الاحكام عليهم بالزبل وباللومان مثل مأموري ونظار الاقسام وان افراد
 الناس الذين يتجاروا بالسرقة سواء كان ثبت او لم تثبت بالبراهين القطعية
 ومنحصره فيه التهمه فيحكم (المجلس الملكى العالى) بعد استوفاء التحقيقات
 اللازمه على حسب ما يترأى له وان تلك المواد عند ظهورها يكون تحقيقها
 مبدئياً بمعرفة حكام ومأموري الجهات التى تحدث فيها ثم تقدم التقارير الى
 المجلس المذكور هذا ما تقرر بالمجلس ونشره لسائر محافظي ونظار دواوين
 ومأموري عموم الاقاليم لاتباع الاجراء بمقتضاه (١)

وفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ صدر قانون اشبه بلائحة داخلية وطرق
 مرافعات ومداولات مختصرة امام المجلس المذكور وسمى هذا القانون

(١) دفتر قيد خلاصات ديوان خديوي سنة ١٢٤٥ نمرة ٧٦٠ بحيفة واحد

(ترتيب مجلس احكام ملكية)^(١) وفيه تقرر تعيين موعد لحضور اعضاء المجلس واشير الى استعمال الروية والاستقلال في نظر المسائل ويان كيفية مطالعة الاوراق وواجبات الكتبة والمعاونين ومعاملة الاعضاء لبعضهم وحقوق الرئيس في مراقبة الموظفين

بقي هذا المجلس الى سنة ١٢٥٣ واتسعت اختصاصاته حتى صار يرجع اليه في كل امر

وفي خلال هذه الفترة انشئت مجالس ودواوين بالقاهرة وغيرها في سنة ١٢٤٦ انشئ مجلس (شورى الجهادية) لنظر القضايا المتعلقة بالمسكرة وملاحظة المشتروات والمصروفات وكان له رأي في ترقية الضباط وكانت قراراته لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من المجلس الملكي .

وفي تلك السنة ايضا انشئ مجلس في الاسكندرية لنظر جميع الدعاوى وكانت مضابطه (احكامه) ترسل الى الديوان الخديوي للتصديق عليها فان رأى فيها ما يوجب اعادة النظر احالها على المجلس العالي الملكي

وفي سنة ١٢٤٧ انشئ مجلس نظيره في دمياط ومجلس في جده الى ان صارت تابعة للباب العالي عند صدور فرمان الامتياز^(٢)

وكانت ادارة اموال الحكومة كلها راجعة الى قلم في الديوان الخديوي ففي سنة ١٢٣٧ استقل وصار ديواناً قائماً بذاته واختص بمحصر ايرادات الحكومة ومصروفاتها والنظر في مسائل الموازين والمكائيل وسعي

(١) هذا القانون موجود باللغة التركية في قلم تركي الدفترخانة نمرة ٢٤٩ وله ترجمة بالعربية نقلناها راجع ماحق نمرة ١ صحيفة ٢ ملحقات

(٢) دفتر مضابط ديوان خديوي سني ١٢٤٦ و ١٢٤٧ نمرة ٧٧٩

(الخزينة المصرية) او (الخزينة) الى سنة ١٢٧١ وهو الذي صار (نظارة المالية) المالية

وانشئ قلم المدارس في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٥٠ ثم انفصل عن الديوان الخديوي سنة ١٢٥١ ونيط به النظر في فتح المدارس وتنظيم طرق التربية والتعليم مدنية وعسكرية ثم الرسالة المصرية في البلاد الاجنبية وفي ١٠ ربيع اول سنة ١٢٧١ أصدر المرحوم سعيد باشا أمراً بالفائه كما النى غيره من المجالس والمصالح والنى جميع المدارس الا مدرستين حريتين الاولى بمصر والثانية بالاسكندرية ودام ديوان المدارس ملنى عشر سنين تقريباً حتى أعيد سنة ١٢٨٠

وانفصل ديوان الابنية عن الديوان الخديوي سنة ١٢٤٥ وكان من خصائصه النظر في مباني الحكومة من القاوريات والمامل والدواوين وغيرها وهو الذي صار تلك النظارة العظيمة (نظارة الاشغال العمومية)

وفي سنة ١٢٤٢ انشئ ديوان الصحة والكورنيتات

وفي سنة ١٢٢٥ صارت محافظات الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والعريش مصالح كلية ذات ادارات كاملة مستقلة

وفي سنة ١٢٢٩ تم ترتيب ديوان البحرية

وفي سنة ١٢٣٨ أسس ديوان الجهادية الى سنة ١٢٠٠ سمى (نظارة الحرية)

وكانت البلاد محكومة في الاقاليم بواسطة الكشاف بنير نظام ولا قانون بل كان الحكام يسرون على مقتضى اهوائهم ومن المسائل ما كانوا

يطلبون الرأي فيه من الديوان الخديوي فيأمرهم بما كان يتخذ قاعدة في العمل كما ان المجلس الملكي كان يصدر قرارات بما ين له في المسائل التي تستوقف التفاته وقد اطلعنا على شيء كثير من ذلك منشور بين صفحات الدفاتر والاوراق ورأينا انه يتعذر الجمع بين تلك القشور القانونية وبعضها وانها لا تكون مجموعاً يستفيد منه المطالع فائدة في مطلبنا

والذي يمكننا استنتاجه من تلاوة تلك الاوامر والقرارات هو ان الحكومة التي كانت تدير شؤون البلاد في ذلك الزمن كانت مهتمة بامرين عظيمين . منع اختلاس اموال الحكومة . ومطاردة اللصوص وقطاع الطريق . وكانت الشدة بالذمة منهاها في عقوبة الاولين كما يؤخذ من قرار المجلس الملكي المتقدم ذكره

وكان المرحوم محمد علي باشا يشغل بجزئيات الامور وكلياتها ويصدر الاوامر المختلفة فيها وكانت له عناية مخصوصة بالمسائل الصناعية والتجارية واليك مثالا مما ذكرنا

ترجمة امر تاريخه ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٣٤

(قد صار معلومي مضمون شفتكم الوارده المشتمله على ساير الامور والاحوال وختام مذاكرتكم بشأن ما تقرر من الاموال على مصالح الانوال التي هي من الامور المهمة بالاتحاد منكم مع كاتب ديواننا وعلى بك ناظر الانوال والمعلم غالى بأودة سعادة كتخدائنا (ايا ولدي) ان ساير اشعار واشارتكم نظرا للاحوال البشرية في عمله ولكن من جهة المقام والمرتبه شتان لان علو الشأن هو بـكـينيه غريبه لا يراعى عند رؤية الامور والمصالح

فاللزام النظار لما فيه صالح المصلحة وكثيرا ما نصحتكم لاجل مراعاة ذلك وللان لم ارى منكم اثر كما أمولى وهذا اوجب الحيرة وان الالتفات لتسوية المصالح موجب لانواع الخير والسعادة اولا من مراعاة الطيعة الشخصية فلي كل يلزم ان تتخذ خطة التروي مع ارباب المصالح بكمال الروية وصرف الهمة لما فيه الصالح (يا ولدي) ^(١)

واما الشدة في كل ما يتعلق بالضرائب والاموال فكانت فوق المتعار ومن امثالها ما وقع الى المعلم غالى وكان من القرين عند المرحوم محمد علي باشا فانه قدم تقريراً برأيه في تقدير الضرائب وابان تسر تحصيلها فغضب الوالي عليه غضباً شديداً وامر المرحوم ابراهيم باشا بقتله واليك صورة الامر المذكور

(مضمون امر صادر الى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٣٧ يشير به ورود افادته والتقارير مرفوقها من محمد افندى كاتب ديوانه والمعلم غالى بخصوص ترتيب الردة على النخيل وانه بالتأمل لتقرير المعلم غالى تين من قوله الانحراف والمطلعه وعدم امكانه تحصيل الردة على حسب الترتيب الذي عمل بمعرفة كنتخدا بك على نخيل نواحى الجيزة وقلوب وعدم تحصيل شيء من فردة البيوت يقصد بذلك تعطيل الاشغال وانهم فيما تقدم حضر اطرافه محمد افندى ولدى مزاتحة مسئله عليه قال لم انى كنت اعدك انسان وان هذا الكلام ليس من كلامك بل من كلام المعلم غالى فقال نعم وان اللازم هو رعاية ما فيه نجاح المصالح وحصر الافكار على هذه الغاية وما دام لم

(١) دتقيد الاوامر سنة ١٢٣٤ نمرة ٣ صحيفة ٤٤ وكان المخاطب هو المرحوم ابراهيم باشا

يودعى تحويل المعلم غالى عن افكاره فئند وصول أمره اليه يحضر المذكور بطرفه ان امكن عدوله عن خطته فيها والا يتم أمره وعرض الكيفية لطرفه^(١)

ويظهر ان القتلة كانت فظيعة وان بعض القلوب انحلمت من مشاهدتها كما يدل عليه الخطاب الالى

(مضمون امر للمشار اليه في ١٧ شعبان سنة ١٢٣٧

يشير به انه علم من افادته حصول رعب شديد الى محمد افندى كاتب ديوانه عند اعدام المعلم غالى بحسب مقتضيات المصلحة وانه لم يتمكن المذكور من جمع حواسه للان من شدة الرعب ويشير به احضار المذكور بطرفه بلطف ولين وتلقينه النصائح الموثرة حتى يسكن روعه والثغاة لاشغاله^(٢) واما ديوان الداخلية فلم يؤسس الا سنة ١٢٧٣ وكانت جميع المجالس تحت سيطرته والغاه المرحوم سعيد باشا في شهر شوال سنة ١٢٧٦ وبقي ملهى اربع سنين وفي شهر محرم سنة ١٢٨٢ اعيد ثانيا وهو الآن (نظارة الداخلية) ومن هنا يبين لك السبب في تنازع الادارة والقضاء فالادارة هي صاحبة اليد العليا على القضاء من يوم ان ولدت ومن شب على شيء شاب عليه

واقدم المصالح في البلاد ديوان الرزناجه وديوان الضربخانه وكانت هذه المصالح والدواوين والاقلام كلها تحى الرقاب امام كئخذ

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

بك او مامور الديوان الخديوى او (الافندى) القاب تلقب بها ذلك الرئيس الذي كان يعطى ويمنع ويحتض ويرفع ويفعل ما يشاء ويهوى كان النظام جديداً وكان الذين عهد اليهم اجراؤه في البلاد من الذين استظهروا على حكامها السابقين من الممالك وهم لم يتعلموا علماً ولم يدرسوا فناً ولم يسوسوا أمماً من قبل فظن كل رئيس ان رئاسته امتياز اختص هو به وان جميع مزايا الحكم انما تنحصر في راحة الحاكم وتقلبه على بساط السؤدد والهناء وان المحكومين خدام وهبوا لطاعته والعمل على حسب ارادته فاستبدت الاحكام بالرعية واهملوا الواجب واشتغلوا بانفسهم يطلبون لذائذها ويكثر من اسباب نعيمها فبنوا الدور الفخيمة وشيدوا القصور العالية وملكوا الاقطاعات الفسيحة وامتلات ايديهم فضة وذهباً يثرونها بنير حساب

هنالك اعتلت الاحكام وتهدم بناء النظام وكان صاحبه لا يزال حياً قوياً وهو لم يحصل من غرضه شيئاً الا قليلاً ورأى انه كلما وضع نظاماً عبث به تلك الايدي الخسنة الجاهلة ومدت اذاها الى كل ناحية وفشت الرشوة بل استلاب الاموال قهراً وعم المسف في الرعية فاراد ان يجعل سداً يقي الناس من تلك الجرائم المهلكة ووضع قانوناً عاماً للبلاد كلها سماه قانون السياسة تنامه ظهر في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ احاط فيه بجميع الشؤون التي وصل علمها اليه وجعل لكل مصلحة حداً وأقام أمام كل مطمع سداً الا انه كان سداً من الكلام والكلام لا يؤثر كثيراً فيمن لا يعرف سوى حد الحسام

رأى واضع هذا القانون ان ترتيب المجالس اوجب ضياع الحقوق وان صفائر الامور اهملت احتجاجاً بالاشتغال بكبارها وان المسائل الكلية اخفقت لانصراف الحكام عنها باشتغال كل واحد منهم بمصلحة غيره وان المصالح استبدت في اعمالها واصبحت مراقبتها صعبة لا تجدي حكماً على المجالس بالاعداد وقضى على استقلال المصالح بالابادة ونظم للبلاد كلها ادارة جديدة وحصر السلطة في سبعة دواوين سماها دواوين العموم وبين اوضاعها واختصاص كل منها وجعلها كلها تصدع باوامر كتحدا بك واشارته

واستعمل واضع قانون سنة ١٢٥٣ بمقدمة طويلة ابان فيها السبب الذي حمله على وضعه وهي احسن ما يكون لوصف حالة البلاد وحكامها ورجال المصالح واحكامها لذلك تأتي عليها بحروفها

بسم الله الرحمن الرحيم

« لما كانت المصالح الميرية باعثة للمآخر والنيوضات العلية لزم كل »
 « من المستخدمين بها الملتزمين طيب فيضها ان يكون سؤا ل امور مصلحته »
 « المستخدم فيها راجعاً عليه وطيبها وردبها ملزوما منه ولديه لكون الزمه »
 « بهذه الامور الخيرية والاصول المرضيه موجبا جلب النافع والتوايد الكثيرة »
 « ومستوجبا لصيانة وحفظ المصالح الميرية من التعطيلات التزيرة فازمه لآمر »
 « لتنظيم لآئحة لكل شئ من الخيرات فاتحة ووجب على كل من ارباب »
 « المصالح ادارة ما دو متائق به على موجبا وزمه ادا ما دو مطلوب »
 « منه على اسلوبها واذا اوقته الامور البشريه في طور ركبت المنير »
 « الى تلك الاوايج الباهرة بجازى بما يكون نديبا له وعبرة لغيره وبه يحصل »

طرق ترويح المصالح ويتوصل الى مسالك القرايح وعلى كل حال ينبغي «
 ترتيب سياسة نامة خلاف تلك اللوايح تكون للخير تامه و يقتضى «
 تركيب قانون عمومى يجمع من اللوايح والسياساتنامة وعند وجوده ينجل «
 لاجرا حكمه مشوره خاصه وحيث هذا شئ لازم اجراء قد سطرت «
 عنه مواد ادناه

« ان الممالك المختلفه الكائنه باوربا موجود لكل منها قوانين منفردة «
 بحسب طبيعة واخلاق ودرجة ترتيب اهاليها وجارى اجرا حكم امورهم «
 الملكيه على مقتضاها غير انه لما كان عدم توافق قانون مملكه الى اخر «
 شيا معلوما صار اجرا اى قانون من قوانين الممالك المذكوره بعينه في «
 هذه الاقاليم شيا معدوما وحيث ان الحكومات التى على الاستقلاله «
 والجمهوريه وغيرها اساس اصولها واحد فاذا صار رعاية تلك الاصول «
 بهذا الطرف ايضا لابد ان ينتج منها حسن سلوك المصالح الخيره مع «
 القوايد الكثيره انما الجارى ان حينما يصير المرام بتبديل اصول ملكيه «
 تكون جاريه بمملكه او لا يلزم تحقيق محذوراتها ثانيا وجود اسباب «
 تكون موجبه لازاتها وبالموازنه عنها يصير اظهار مضرتها ومنفعتها وعند «
 تحقيق منافعتها يطى صورة اليها كما يوافقها فاذا اقتضى لتوضيح المحذورات «
 المشهوره اليوم فهي اولاعدم انكار حسن تمشيه المصالح بالجميعه شئ «
 من المفهوم بحيث ان امور مهمه الممالك الداخلة في حسن نظامها صاير «
 النظر اليها بجمعيه ارباب الوقوف وبمخسب الايجاب صار ايضا ترتيب «
 مجالس مختاتبة بالحكومات المصريه ولكن ما هم مشغولين فقط بمذاكره «

« ومداولة الامور المهمة اللازم لها ابذال المعه بل يتناكرون ايضا على »
 « المصالح المتعاده والمطلوبات المقتنه لم يلزم لها المداولة فهذا صارت »
 « المصالح الخيرية بمقدرة التاخيرات الرديه كذلك انه لما كان واجبا على »
 « كل من العبيد ان كان صغيرا او كبيرا ان يكون مسئولا عن المصلحه »
 « المامور بها فاتكأ وارتكانا على المجالس ما صار منهم السعى والغيره بحسن »
 « تشهيل الماموريه بل يخلصون انفسهم عن المشغولييه بقولهم انا قد »
 « اعرضنا للمجلس كل شيء بوقته واجرينا العمل بموجب خلاصه صدرت »
 « الينا وارباب المجلس ايضا بسبب صرف اذهانهم للمصالح المهمه على ما »
 « ينبغي فلم تكن لهم اوقات يرون المصالح الصغيره التي ترد كثيره ولاجل »
 « عدم تراكمها يربطونها على اى حاله كانت وبمدها حينما يظهر مضره »
 « من قرارهم فلاجل الا يصيروا معاتين بسبب ان رؤيه الدعوى بالثاني »
 « عائد على انفسهم صار منهم اعراض على المصلحه بصورة اخرى وكذلك »
 « ارباب المصالح كونهم متداخلين بالمجالس فن الملحوظات انهم يحتجون »
 « سقامه بعضهم بمضا ومن المعلوم ان تلك المجالس مملؤة بجملة اشخاص »
 « من كتاب ومعاونين وكشافين ومقيدين ومبيضين وخلاصيه ومترجمين »
 « بماهيات كلييه تنصرف اليهم بالازوم »

« ولما كانت كافة ايرادات مملكه ترد لديوان واحد ومنه تعطى »
 « المبالغ المقتضيه ومقتن صرفها الى الدواوين حكم الاصول الجاريه »
 « بالمالك السائره وصار تجربتها انها موجبه لاضبط والصيانه وعلى الخصوص »
 « ان مركز امور الخزينه التي صار تفريقها بالضروره ما هو على سياق »

« واحد فبعد مناظرة المبالغ المرتب تحصيلها سنوى بمعرفة نظار دواوين »
« العموم ومفهومية كيتها وملاحظة امر تزيد او تنقص المصاريف كما »
« يوافق فلا يمكن ان يرض ذلك للاعتاب واذا لم تصر موازنة الايراد »
« والمصرف فمن المعلوم انه تحصل مضايقة من جهة صرف المرتبات اللازمة »
« حيث يعطى القرار عن المصاريف التي ليست ضرورية بالدواوين المذكورة »
« ومن ذلك لم تقابل الايراد على المصاريف حين مرور اوقات كثيرة »
« وتحصل مضرة عليه ولما كان من الاصول المرمية ان تكون كافة المصالح »
« المتعلقة بالامور الداخلية تكون تابعة الى ديوان مخصوص والامر والنهي »
« يصدر من مركز واحد والمصالح جميعا تنظر ايضا على سياق واحد »
« فالامور الداخلية ليس لها مركز واحد حكم المشروح بسبب اصدار »
« خلاصات واوامر البعض من ديوان خديوى مصر ومأمور ديوان »
« داورى اسكندرية والبعض من ساير عموم الدواوين الميرية وعلى الخصوص »
« من المجالس المختلفة الى حكاهم وارباب المصالح بالاقاليم والى نظار المصالح »
« الداخلية الموجودة بالمحروسة وبسبب عدم توافق قرار ديوان لقرار ديوان اخر »
« في اكثر الاحيان لم تدور رؤية المصالح على سياق واحد وعلى هذا لم »
« يمكن اجرا المعاملة في حق المأمورين وهذا مما يوجب تعطيل للمصالح »
« وزيادة على ذلك ان مصلحة الابنية بالمحروسة مأمورها ليس تابعة لديوان »
« مخصوص بل بسبب توارد الاوامر اليه من جميع الدواوين وطلبه في »
« المهمات وسائر اللوازم من تلك الدواوين المختلفة فكأنه صار تابعا »
« للجميع وحاصل تعطيل في اكثر البنائيات بنا على جسامتها وتكثيرها »

« وعدم تشميل لوازمها ومهماتا ومن هذا كله تنشأ جملة خسارات ومضرات »
 « مع ان اللازم ان تكون تلك المصلحة تابعة لديوان عموم وعدم وقوع »
 « التلقيات منها مثل ساير الدواوين شي من اللازم اعنى كلما اعطى قرار »
 « من دواوين العموم عن شي يورد الى الديوان الذى تكون تابعة له »
 « ويصير تدارك الاشيا باوقاتها من محل وجودها »

« ايضا لما كانت الاصول الجارية بجميع الممالك ان دواوين العموم »
 « يقدموا حساباتهم باواخر السنه الى ديوان تفتيش الحسابات مع الاوامر »
 « والرجوع والسندات ويصير به مناظرة دفاتر الشطب واليوميه بالدقه »
 « الكليه والمراجعه على السندات والاوامر والرجع حكم الاصول المرعيه »
 « وبعد تحقيق حقيقه ضبط وعدم ضبط الحسابات يجرى تسليم الدفاتر »
 « مع كافة السندات الى الدفترخانه فالديوان المذكور صاير تقديم جامعه »
 « اليه فقط باخر السنه وهكذا ترسل كشوفات ودفاتر اجماليه الى ديوان »
 « المعاونه شهرى والدفاتر الحاويه اصل المفردات ترسل الى الدفترخانه »
 « بغير تحقيق فلهذا لم يكن الوقوف على الحقيقه ان كانت الحسابات »
 « مضبوطه وخاليه عن السقامه املا »

« وايضا بالتوجه مع ديوان تفتيش الحسابات الى الدواوين في »
 « بعض الاوقات لاجل المناظره والملاحظه لم يعلم ان كانت الحسابات »
 « بالضبط الشافي والسندات موجوده وموافقة للاصول المرغوبه املا »
 « فوالحالة هذه يلزم رفع المجعالس الموجوده اليوم واجرا الاصول »
 « الاتى شرحها ادناه حيث ان ازالة المحذورات المشروحه اعلاه فقط »

تمكن من رعاية الاصول المربوطة التي هي اساس للحكومات جميعها ،
« وصاير اجراها » اهـ

اما الدواوين السبع فهي

اولها

الديوان الخديوي

وام اختصاصاته (ضبط وربط مدينة القاهرة والفصل في خصوصيات
سكانها والنظر في المسائل المتعلقة بمرتبات الموظفين وغيرهم في اي جهة كانوا
وصار مأمور هذا الديوان هو الرئيس الاعلى لمصلحة الابنية وفروعها
وللمخبر الملكي والكيلار العامر وتوابعه والسلخانة والقوافل وديوان المواشي
وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعاتها والاستباليات والرزنامة العامة وبيت المال
والاوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطره ومهمات واشغال
المحودية وخزينة الامتعة وادارة الضربخانة المعمورة ومادة الاحتساب
والبوستات ومجلس التجار ومجلس تجار اوربا وخازن الخزينة الخديوية) وهي
التي تقدم اليها حسابات هذه المصالح كلها وكان اليه ايضاً مرجع الرئاسة
(على مجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الدعاوي والمرضخالات وامور
الاحكام في مدينة الاسكندرية)

ثانيها

دواوين كافة الارادات

وهي قيمان الاول ديوان ايرادات ويختص بحسابات (كافة
مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان)

الثاني (ديوان ايرادات عموم ايرادات اسكندرية والمصالح التي كانت موجودة بايرادات المحروسة والكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجملة الموجودة بالخزينة وقت صدور هذا القانون)

ولهذين الديوانين مفتشون سوا مفتشى الاقاليم وظيفتهم التتقيب على المصالح واضيفت ورشة الترميمات التي كانت موجودة بالشورى الملكية الى احد هذين القسمين

ثالثها

ديوان الجهادية

واليه يرجع النظر في (نظام وادارة المساكر البرية وتعليمهم وتعليماتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والقشلات وعجلات الخيام والقلع واسبتياليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارود خانات وتعلقاتها واشوان تعيينات العسكرية مع المخازن وبالجملة كافة مصالح العسكرية الجهادية)

رابعها

ديوان البحر

وفيه (كفيات ادارة ونظام وتعليمات وتعلمات الدوتما مع ضبط وربط حركاتها والترسانه والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدوتما والاسبتياليات البحرية مع خدمات الصحة)

خامسها

ديوان المدارس

وكان يشرف على (مدارس المبتديان والتجهيزية والخصوصية وعلى

الكتابخانات ومخازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنائع والتقناطر
الخيرية ومطبعة بولاق والوقائع المصرية وعلى مصلحة الامور الهندسية
وادارة المينوس والاصطبلات الكبرى التي كانت بشبرا
والنيت ادارة الدرسخانة ووزع (كبار السن) من طلابها على المصالح
والاقاليم واما (الصغار) فأدخلوا في المدارس المذكورة
سادسها

ديوان الامور الافرنكية وللتجارة المصرية

وينظر في (المسائل المتعلقة بمعاملة الاهالي والاجانب في التجارة وفي
بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح الإيرادات بالمحمية
القاهرة)
سابعها

ديوان القاوريات

وكان يتسلط (على كرخانة الطرايش بفوه وكافة القابريات الكائنة
بالاقاليم والمهروسة)

هذه هي المصالح الكبرى التي ترجع اليها جميع مصالح الحكومة
المصرية وقد تقرر ايجاد جمعية عمومية اسمها (المشورة) تجتمع مرة واحدة في
السنه من مديري هذه الدواوين العمومية ومن (الذوات) الذين بينهم الوالي
لتنظر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت قراراتها تعرض على الوالي
لصيدراوامره بما يراه فيها . وكان على كل ديوان عموم ان يقدم اليه ايضاً
في يوم الخميس من كل اسبوع تقريراً مختصراً عن احوال ديوانه وان يقدم
كشفاً شهرياً بحساباته الى تفتيش الحسابات

ومن ذلك العهد أمرت المصالح ان تقدم كل سنة ميزانية عن إيراداتها ومصرفها

وشكل مجلس آخر سمي للشورى الخصوصية (هنا اصل المجلس الخصوصي) يتألف (من ذوات مقدار الكافي يصير انتخابهم من العبيد الذين مجربين الاطوار واصحاب قلبيه ولياقه ومفهوميه لدى ولي الامر حكم الجاري بمالك اوروبا)^(١) واختص المجلس المذكور

اولاً (بصرف الاذهان الى الدقيق والحقايق التي حوتها المصالح الصادرة من الاعتبار والوارد من الخراج ويللوازنه على المنافع والمضرات يصير اعراض مالها على الاعتبار)

ثانياً (لدى مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تتقدم للاعتاب من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يمرض للاعتاب المواد المدرجة بها)
ثالثاً (ينظر في الاحكام الواجب توقيعهما على الموظفين وعلى الخصوص ماموري الدواوين السبع)

رابعا (بالنظر في الامور النافعة والمشروعات المفيدة ويتقدم تقارير عنها) وكان عدد أعضاء الشورى سبعة ولم يسمى رئيساً^(٢)
هذا هو النظام الاساسي الذي وضعه المرحوم محمد علي باشا سنة ١٢٥٣
لبلاد المصرية ويقيم فصولان احتويا على اربعين بنداً وفصل ثالث اشتمل على واحد وعشرين باباً وهذا القسم الاخير هو الذي سمي (سياستنامه)

(١) ملحق نمرة ٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ماحقات (٢) ملحق نمرة

٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ماحقات

وقد اشتملت هذه الفصول الثلاث على نصوص مختلفة تتعلق بجميع المصالح العمومية وسير الحكام والموظفين

واول واجب فرض على المديرين والنظار في الاقسام ورؤساء الدواوين والمصالح هو (تحصيل الاموال وباقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة ري الاصناف في زمن النيل وتخصيرها وزراعة الصبني واقتاد النير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطا كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقة في دعاوي المظلومين باي نوع كان ولا ينظرون لاحد بعين النرض ولا يراعون خاطره وملاحظتهم الاشوان والمخازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قائمين بوفاء خدمتهم والاخذ والعطا بينهم في الكيل والوزن بالاستقامة وتكملتهم الشروط المتعلقة بخدمتهم ام لا)^(١)

ومما جاء به ايضا نهي للموظفين من استخدام الاهالي في اطيانهم ولا استعمال ماشيتهم بالقهر عنهم والمشايخ من ظلم الفلاحين وبيان كيفية تحصيل الضرائب والاموال واخراج الانقار للسخرة واتخاب الكتبة والعمال وطرق بيع المصالح الميرية للمتزمين وبيع المتاجر بالاشوان ومشتري لوازم الحكومة والدواوين وتوريد المواد الاولية للمعامل والمصانع وتحصيل التأخرات ورصد حسابات المصالح في الدفاتر وقيد المحررات ومراجعة مستندات القروع وواجبات الباشكتاب وتوقيعاتهم على المحررات ومحاسبة من يفصل عن وظيفته منهم

وتوزيع الاعمال على الكتاب واستعمال المحررات وملاحظة لائحة صيارف
الخزن ومعاملة الموظفين في مرتباتهم ورفع المتأخرات وانتقا القباينة وروساء
الراكب وواجبات المفتشين وتسمير المحلات وترميمها واختصاصات وكلا
المديريات وكيفية زيادة المال والمحافظة على المواشي التابعة للمصالح وغير ذلك^(١)
ثم يلي هذا بيان العقوبات التي يعاقب بها الموظفون اذا اختلسوا اموال
الحكومة او اخذوا من مال الاهالي ظلماً او ارتكبوا الرشوة او غيروا في
الدفاتر والاوراق او اضرروا بالميري او باحد الاهالي في منفعة المرفوعة اليهم
ومن اشترى شيئاً من الخارج مع وجوده في المخازن لنفع البائع او تلف ما
اوتمن عليه من الالات والادوات او اهمل في البحث عن احوال التجار
الذين تباع اليهم المتاجر او استعمل دراهم الميري او اخذ او اعطى شيئاً من
التقود زيادة على الاستحقاق او اتجر بنير ما ملك من الغلة والحاصلات او
اغضى عن الاخبار عن يرتكب عملاً من ذلك او اقترى الكذب على
الغير في شكواه او خالف مضمون اللوائح ومنطوق الاوامر او تداخل في
غير شؤون وظيفته او اهمل المصالح الموكولة اليه وهكذا
وتتبعاً للفائدة اضفنا هذا القانون برمته الى الملحقات لمراجعته ومعرفة
مفصلاته^(٢) خبره

الى هذا العهد لم يكن للبلاد قانون وضعي عام يرجع اليه في المعاملات
بل كان يرجع كثيراً الى احكام الشريعة الفراء كما كان يرجع في احوال غير

(١) بند ثاني وما بعده فصل ثاني، ملحق نمرة ٢ بحجفة ٩ وما بعدها ملحقات

(٢) قانون تشكيل الدواوين وقانون السياسة تأمة ملحق نمرة ٢

الاشخاص في الحكم ورأيه كذلك كانت المجالس الموجودة التي مر ذكرها
والحائزين لجان الموظفين بمعنى انه كان لكل عضو من اعضائها وظيفة في
حسن الظن بالحكومة غير عضوية ذلك المجلس

قانون حديبه الى على هذا المنوال الى سنة ١٢٥٨

يتجنب عن سنة رأى حاكم البلاد ان نظام مجلس شورى المعاونة غير كاف
قوانين الجهاد بناءه يملكون اعمالهم الخصوصية للاشتغال فيه او يتكون قضاياه
ان هذه الجمعية لفرغهم لاعمال وظائفهم واحس بوجوب تشكيل مجلس
حسن بك الماثة عمل في غيره من المصالح فاصدر في ٣ محرم سنة ١٢٥٨
الزمن وعند ٨ في المعاونة بتشكيل مجلس يسمى (مجلس الجمعية الحفانية) او
حاشية ٢٠) وبين اختصاصه و اشار بترتيب لائحة لاعماله وهذا نصه

لكل مصلحة لوم ان في كل حكمومه يسن قوانين لاجل ضبط وربط
علينا ايضا ان نطواق (المستخدمين والعسكريه بالنسبه لكل مصلحة
يوجد عندنا ١١ فيها ولا يخفى انه جارى العمل بالمقوبات المقرره في هذا
تنظر جميع القصص ب سوء اعمال كل منهم وعند توقيع العقاب اذا كان يصير
قرره على المجرم بدون ادنى غرض (بدون مثقال ذره من
الاحقية) (١) وسين الانصاف والمدالة فلا يبقى هناك ادنى

وكان هتفك لرجل وبديهي ان تأثير العقوبة المقرره قد يكون عظيم ولذا
ووجب ان يكتم كثيرا لهذا في اوربا حتى انه عند توقيع العقاب يحقوا
واثنان من ضبته المجرم والعقوبة التي يستحقها لدرجة ان الرجل المتهم لم يبق
ويقبل العقوبة المذكوره بقلب مستريح (بطيب نفس)

وفوق ذلك فان العقوبة المتوقعة تكون عارية الطعن وسيد عن الانتقاد وان اولاد واصدقا ووالدين واقارب المحكوم عليه يتجنبون من تلطيف ومدافعة ما وقع منه على ملا الناس وحيث ان الاورويين هم رجال قد دبروا اشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورين الاقتداء بهم (تقليد هم) وحيث من منذ زمن كشت افكر بان اجدكم نفر محققين من الذين يكونوا خالين من الاغراض ومتصفون بالنمى والاستقامة واشكل جمعية مما كه مثل ذلك وبما ان الحالة تقضى ان اتسب ايضا في انحاء هذه المديريات مده من الزمن لانجاز اشغالها وترتيبها طبق المرام ولذا لست نازلا الى مصر كما هو ظاهر فعلي قد اقضى ان نحرر لسعادتكم تشكيل الجمعية المذكورة وحيث ان الواو حسن بك من اعضا الشورة ذات نية ومستقيم الاطوار قد استسبنا ان يكون ريسا للذوات الذين سيترب منهم الجمعية التى ستشكل في محل مخصوص داخل معاونة الشورى وتسمى جمعية الحقانية وفي هذه الجمعية ينظر الجرائيل المتعلقة بقانون العقوبات والعقوبات المقررة لساكر البريه والبحريه والمستخدمين الملكيين من الدواوين التابعين لها واذا كان احد يقدم عريضه فيها يقول ان قضيتى لم تنظر بين العداله . ويطلب تحقيقها كما يجب فلي احد اعضا هذه الجمعية ان يذهب ويمجري تحقيق وتدقيق القضية ويمثل عنها جرنال والحاصل بما ان جميع الاحكام السياسيه ستنظر في هذه الجمعية ويلزم الحكم فيها وبد العلم بما تقدم لدى نجاتكم تستعملون وتستفهمون من المترجم بك عما هو جارى في اوروا بشأن ذلك نخرجوا افتتاح الجمعية الحقانية ويلزم ان يكون ترتيب اعضاها من

الاشخاص الذين يكونون ممن يفهموا المصالح وممن اشتهروا بالعدالة
والخائزين لرب الميرلوا والميرالاي ومن الضباط البريه والبحريه المكتسبين
حسن الظن وحيث من مبادي قوانين الدول المعظمه ان عند مباشرة اي
قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لاجل تربية العالم وفيما بعد
يتجنب عن الشده تدريجا كلما تهذبت اخلاق الناس ولمناسبة عدم توحيد
قوانين الجهاديه البريه والبحريه فيما مضى فيحكم فيها كما هو مصرح بهذا وبما
ان هذه الجمعيه هي ايضا من ترتيباتنا المستجده (الابتدائيه) يصير تقييم
حسن بك الموى اليه باتخاذ الشده نوعا في احكام القوازين المالكيه لحين من
الزمن وعند انتها الترتيب يفادنا وبذا لزم تحريره

حاشية حيث ان في البلاد المتظمه محاكم (قانوني) مخصوصه
لكل مصلحة البريه بخلاف والبحريه بخلاف والمملكه بخلاف وكان يجب
علينا ايضا ان نشكل جمعيات حقانيه لكل مصلحة مثاهم ولكن حيث لا
يوجد عندنا الان رجال لتشكيل الجمعيات المتفرقه فلذا يجب ان هذه الجمعيه
تنظر جميع القوانين الان وعند (وسمت الوقت) نكون قد تمحصنا على رجال
ذو عدالة ونعرفكم عن الجمعيات المتفرقه ومجلات تشكيلها والاعلوميه لزم
التحشية^(١)

وكان هذا المجلس يتألف من رئيس وستة اعضاء يتخبون من الذوات
ووجب ان يكون اثنان منهم من ذوات الجهاديه واثنان من ذوات البحريه
واثنان من ضباط المملكه وان يكون الكل غير موخلف في احد الدواوين

وان لا يكلف احد منهم بعمل خارج عن اختصاص المجلس
ثم الحق به عدد من الضباط العسكريين والملكيين لتحقيق الدعاوي
التي يطلب اربابها تحقيقها

واختص المجلس المذكور بنظر جميع القضايا المتعلقة بالمسكينة او
بالاهالي وتقدم اليه كل دعوى من الديوان الذي يدخل تحت سلطته اولو
الشأن فيها بعد ان يكون حققها وحرر تقريراً برأيه فيها وباعادة النظر في
القضايا التي يأمر ولي النعم بنظرها ثانياً وينظر التهم الموجهة الى كبار
الموظفين واعاظم المستخدمين وبالفصل في تنازع الاختصاص بين المديرين
ووكلاء المديرات. وفي اللائحة يان لاجراءات متنوعة وطرق شتى^(١)

وقد كان تشكيل هذا المجلس اول خطوة في طريق تقدم الافكار
القضائية وتأسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات ليس الا فانه لم يمض
ستان حتى امر الوالي بمقد جمعية عمومية في سراي رأس التين بالاسكندرية
لتنظر في تشكيل مجلس لتجار الاسكندرية وسن لائحة خصوصية له
فصدت بالامر وقدمت المشروع الى جمعية عمومية ثانية فمدلته وشحته
وصدر الامر العالي بما قرره وكان اول اجتماع لها في ٢٢ ج سنة ١٢٦١

اما المجلس فيتألف من اثني عشر عضواً رئيس ومعاون بمنى وكيل
وباشكاتب وكاتب آخر يعرف العربية والاطالمانية وثمانية من عمد انتجار
خمسة وطنيون وثلاثة اوروبيون يكون تعيينهم بالانتخاب وكان التجار الثمان
يجددون في كل ستة اشهر فيخرج اربعة في كل ثلاثة اشهر بطريق القرعة

(١) ماحق غرة ٣ صحيفة ٢٧ ماحقات مجد اللائحة بيه

وفي نهاية الثلاثة الأشهر الثانية ينتخب بدل الاربعة الباقين وهكذا مع ملاحظة ان كل عضو جديد يكون من طائفة المصروف السلف واختص المجلس المذكور بنظر القضايا التجارية بين الاهالي والاوروبيين وبين الاهالي مع بعضهم البعض

غير انه ما كان يسوغ للناس ان يرفعوا خصوماتهم الى المجلس مباشرة بل كان الواجب ان صاحب الشأن يقدم عريضة بظلامته الى مدير الديوان الداوري فاذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس امر بذلك على العريضة وسلمت لصاحبها ليذهب بها الى رئيس المجلس

وكان التظلم من أحكام المجلس يرفع الى ولي التمس وكانت القضايا تنقسم من هذه الجهة الى قسمين عادية وهذه ما كان يجوز التظلم من الحكم الصادر فيها وجسيمة وهذه كانت تراجع بالديوان الداوري واذا رأى ان الحكم قابل للتقض احاله على مجلس تجاري يتألف من غير التجار الذين حكموا الحكم المطعون فيه ومتى صدر قرار المجلس الجديد عرضه على الاعتبار لتصدر الارادة العلية بما يترأى^(١)

وأهم شيء يستوقف الفكر في هذه اللائحة أنها نصت على جواز التوكيل في احوال معينة فهذه اول مرة رأينا فيها الحكومة المصرية تشتغل بالتوكيل أمام المجالس ولا غرابة فان النظام يحجر بعضه بعضاً وما كان يتأتى الكلام على وكيل أمام حاكم لا قانون له واليك ما جاء في البند السادس من اللائحة (وتقام الدعوى على ما سلفه شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون

(١) راجع اللائحة بتمامها مع حق نمرة ٤ صحيفة ٣١. ملحقات تحت عنوان (ترتيب مجالس التجار)

التداعي بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل
احد من لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المجلس بسبب
عذر ثابت من كافة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ
التوكيل عند ذلك يمكن كلا منها ان يقيم وكيلاً عنه على حسب ما يوافق
الاصول

لكننا لم نمثر على نظام لاولئك الوكلاء ولا على بيان الشروط التي كان
يجب ان تتوفر فيهم ولا الاعذار التي كانت تبيح التوكيل
وفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ صدر منشور من الديوان الخديوي بترتيب
مجلس تجاري بمصر على مثال مجلس الاسكندرية وقرر سريان اللائحة
المذكورة على المجلسين

وفي هذا المنشور بعض احكام تتعلق بالسماحة ترجع كلها الى اقامة
شيخ عليهم وأربة وكلاء كان يقال لهم مختارون وان ذلك الشيخ يبحث هو
ومختاروه عن احوال السماحة ويقيد من تثبت اهليته وحسن سيرته في دفتر
مخصوص بواسطة كاتب يبين له

وفيه ايضا تكليف للمجلس بسن لائحة مخصوصة لاعمال السماحة
ونظام طائفتهم

وفي سنة ٧٢ تخابر قناصل الدول مع الحكومة في ايجاد مجلس
استئناف في المسائل التجارية وتم الاتفاق على ذلك وعملت لائحة صدر
باعتمادها امر عال تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠ هذه صورته
(قد عرض الينا ما اشتملت عليه افادتكم رقيه ٢٣ ج سنة ٧٢ نمرة

١٦٢ وما انطوت عليه الافاده المحرره على راي جناب قونسولوس الانكليز وقونسولوس النمسا وقونسولوس فرانس وقونسولوس ساردوا وقونسولوس اسبانيا وقونسولوس اليونان وقونسولوس سويد وقونسولوس اميريك وقونسولوس اسبانيا عما استنسب بطرفهم وانحطت عليه اراؤهم في شان اجرا الدعاوى بمجلس التجار وقد انتخبوا ثلاثة اشخاص من الاوروبيين كما انه صار انتخاب ثلاثة من عمد تجار ابنا العرب لروية القضايا بالمجلس وجارى ادارة المجلس الان على اصوله الجارية ومرغوب الاجرا حسبما بالنسخه التي قدموها وهي حسب الجارى من قبل الان ضم اليه اباحة الابلو بعد اجرا مفعول خلاصة المجلس على من يريد رفع دعواه بعد تادية ما هو محكوم عليه به وبفضل امانه وان الذى يقبل تظلمه انما يكون فيما تجاوز مبلغه خمسة آلاف قرش ومحدد ميعاد لقبول التظلم وكيفية مجلس الابلو الذى ييّد روية القضية يكون مركبا من اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومه يصير انتخابهما بمعرفة ديوان المحافظة واثنين افرنك يصير انتخابهم بمعرفة قنصل المحروسه ويكون انتخابهم في كل سنه مره وباتحادهم معكم يصير فحص الخلاصه التي يصير مناقضتها والحكم عنها وان المده المحدده لرفع الدعوى ثمانية ايام من تاريخ ارسال الخلاصه ويعين اثني عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضه لاجل المجاوبه عن المناقضه المذكوره وترغبوا الاستيذان عن الاجرا كما بالنسخه المذكوره وحيث ان روية القضية التي يتظلم من حكم عليه فيها دفعه اخرى بعد انفاذ حكم الخلاصه على الوجه المبدي ذكره لا يخرج الحق عن حقيقته فقد وافق ارادتنا اجرا العمل على هذا المنوال واصدرنا امرنا هذا اليكم لكي يعتمد اجرا ذلك على

وجها ذكر كما وافق ارادتنا^(١)

واللائحة المذكورة تشمل بعض تغيير في نظام مجلس التجار الابتدائي كما تشمل بيان اختصاص مجلس الابلو

وامم ما فيها ان احكام المجالس الابتدائية تكون نهائية اذا لم ترد قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش فاذا زادت القيمة على ذلك جاز الاستئناف وان يرفع طلب الاستئناف من رعايا الحكومة مباشرة الى المحافظة اما اذا كان طالب الاستئناف اجنياً وجب رفع طلبه الى قنصله وهو يلزمه الى المحافظة وانه لا يجوز الاستئناف الا اذا دفع طالبه ما حكم به عليه ابتداءً ليودع في الخزينة على سبيل الامانة^(٢)

وكانت هذه اللائحة وقتية ثم كلف مجلس الاحكام بوضع لائحة وافية بالنقض المقصود فاصدرها في ٩ ج سنة ١٢٧٣ وهي تحتم تقديم الدعاوى بالكتابة وتقوض النظر في الاستعجال وعدمه الى الرئيس وكذلك اتخاذ الاجراءات التحفظية ثم بيان موجبات رد القضاة عن الحكم لقراءة او مصاهرة او خصومة او سبق نصيحة في الدعوى او سبق توكيل . وفيها نص على تشكيل مجلس ابلو مخصوص غير السابق وفيها منع لتوسيط الافوكاتية في رؤية الدعاوى بمجلس التجار ولكن ينوب للخصوم ان يستيخوا عنهم وكلاء خصوصيين في الدعوى

وهذه اللائحة هي التي اشتهرت عند المشتغلين بالمحاكم والاحكام باسم (لائحة

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ٧٢ بحيفة ١١٥ (٢) ملحق نمرة ٥ تحت عنوان

(ترتيب القناصل) بحيفة ٤٣ ماحقات

الاربين بند^(١)

وكانت خلاصات مجالس التجار تقدم الى ديوان خديوي لاعتمادها منه الى سنة ١٢٧٦ صدر امر عال تاريخه ٢٤ شعبان بتقديم تلك الخلاصات الى المحافظة

وكانت الرسوم تدفع بعد انتهاء الدعوى ففي ١٠ القعدة سنة ١٢٧٦ اصدرت محافظة الاسكندرية امراً الى مجلسها بوجوب تحصيل الرسوم مقدماً ومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة الثماني واجب الاجراء في الديار المصرية كما نص عن ذلك في البند الاربين من اللائحة المذكورة فاذا لم يوجد به نص وجب تطبيق القانون الفرنسي فيما لا يكون مخالفاً لنصوص اللائحة

وفي ٢٩ صفر سنة ٧٨ اصدر شريف باشا لائحة ببعض اجراءات تتعلق بالمجالس التجارية واخص ما فيها تحديد مواعيد انتخاب الاعضاء وبيان كيفية تعيين المنتخبين والمتنخبين وتعيين مفتش عام لمراقبة اعمال تلك المجالس ونشر ملخصات احكامها باللغة الفرنسية^(٢)

ومما تجب ملاحظته ان احكام مجلس تجار الاسكندرية كانت تستأنف امام مجلس استئناف مصر والعكس بالعكس

اخذت مصالح البلاد ومنافع الاهالي تعظم وتشعب وكلما عظمت كثرت اعمال الحكومة والاحكام لذلك اصدر الخديوي امراً بوجوب

(١) ملحق نمرة ٦ صحيفة ٤٥ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٧ صحيفة ٥٢ ملحقات

تشكيل ثلاثة مجالس جديدة سمي الاول المجلس الخصوصي والثاني المجلس العمومي والثالث مجلس جمعية الاسكندرية وبعد ايام قلائل قدمت له لائحة بنظام تلك المجالس واعمالها فصدر امره في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ الى كتخدا باشا باعتمادها ووجوب تنفيذها

اما المجلس الخصوصي فانه كان ينظر في عظام الامور الكلية وسن اللوائح واعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها
 واول رئيس له كان المرحوم ابراهيم باشا نجل ولي النعم واعضاؤه كتخدا باشا واحمد باشا يكن وحسن بك رئيس جمعية الحقانية وبرهان بك وهو اعلى مجلس من بين المجالس وهو الذي كان في ايامه قائماً مقام السلطة التشريعية الكبرى . ولكنه لم يمكث كثيراً فانه التى بامر تاريخه ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ لوفاته رئيسه المرحوم ابراهيم باشا ثم اعيد ثانياً سنة ١٢٦٥ كما سيجي بيانه

واما المجلس العمومي ويقال له الجمعية العمومية بالمالية فكان يتألف من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوي ومدير المدارس ومدير الحسابات ومفتش القابريقات ومفتش الشفالك ورؤساء اقسام دواوين الحكومة وكان يعقد جلساته مرتين في الاسبوع على الاقل ويختص بنظر المسائل العمومية المهمة ثم يرسل قراره فيها الى المجلس الخصوصي فاذا وافق عليه عرضه على ولي النعم وصدر الامر العالي بتنفيذه

واما الجمعية العمومية بالاسكندرية فتؤلف من ناظر ديون دؤري بالاسكندرية ومدير ديوان البحرية ومدير التجار ومأمور الضبطية وناظر

الترسانة ووكيل الدوتما واختصاصها كاختصاص المجلس العمومي بالمالية الا
انها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة اليه فكانت ترسل اليه قراراتها ليبيدي رأيه
فيها ثم يرسلها الى المجلس الخصوصي^(١)

وفي ٢٢ صفر و ٨ الحجة سنة ١٢٦٣ وضع المجلس العمومي لائحة
وقراراً لأعماله^(٢)

وفي ٤ ربيع اول سنة ١٢٦٥ صدر امر بتشكيل مجلس سمي (مجلس
المسكينة) وسنت له لائحة مخصوصة اعتمدها الامر المشار اليه^(٣)

وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ سميت جمعية الحقانية (مجلس الاحكام)
وهو ذلك المجلس الذي صار له الشأوالاول وكان درجة ثالثة في المخصوصات
ولا يزال ذكره حاضراً في الازهان حتى الآن^(٤) وتألف هذا المجلس من
تسعة اعضاء من الكبراء ومن عالمين احدهما حنفي والثاني شافعي وعملت له
لائحة تشتمل على اثني عشر بنداً ومحصلها وجوب انعقاد المجلس كل يوم
لينظر في الشؤون والمصالح التي تعرض عليه من دواوين العموم وقروعهما
واصدار (خلاصات) برأيه فيها يرسلها الى ديوان كتحدا ليصدر امره لجهاتها
بالتنفيذ وان يختص ايضاً بنظر المسائل التي اعتادت الدواوين العمومية على
استشارة المعية فيها الا ما استثنى وان القضايا التي كانت تنظر بمجلس جمعية

(١) ملحق نمرة ٨ صحيفة ٥٦ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٩ صحيفة ٥٩ ملحقات

(٣) ملحق نمرة ١٠ صحيفة ٦٠ ملحقات

(٤) ملحق نمرة ١١ صحيفة ٦٣ ملحقات

يفصل فيها بمعرفة جهاتها انما يحاط مجلس الاحكام علماً بنتائجها وان يرسل اليه بكل لائحة او نظام او ترتيب يرى لزوم اجرائه لا بداء رأيه فيه وعرضه بعد ذلك على المجلس الخصوصي صاحب الكلمة النهائية

واهم شيء في هذه اللائحة احالة الخصومات الجزئية على جهاتها في الاقاليم وكان المأمورون والمديرون وبالجملة رؤساء المصالح هم الذين يحكمون فيها وهنا مقدمة انشاء المجالس في المديرية لتنظيم الحكم وتوحيد جوات القضاء كما سيأتي وبالجملة صارت المسائل كلها من اختصاص مجلس الاحكام ما عدا العظام التي اخص بها المجلس الخصوصي

ولما كان وجود المجلس العمومي بالمالية وجمعية الاسكندرية العمومية ومجلس الاحكام مرتبطاً بالمجلس الخصوصي فكرت الحكومة في اعادة هذا المجلس الاخير فأعادته بلائحة جديدة صدر الامر العالي باعتمادها في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٦٥^(١) وكان رئيسه هذه المرة كتنخدا باشا وهو اكبر موظف في الحكومة واعضاؤه كلهم من اعظم الذوات والعلماء واخص بنظر المسائل الكلية العامة وسن اللوائح والقوانين وتقرير الترتيبات والنظامات العمومية وتولية رؤساء المصالح الكبرى والدواوين وقام هو ومجلس الاحكام مقام سلطة التشريع في البلاد كما كانت جمعية احيائية من قبل واصبحت قراراته او امر ونصوصاً يرجع اليها وتجب طاعتها على جميع مصالح الحكومة وفروعها

الى هذا الزمن لم يكن في البلاد مجالس قضائية لفض الخصومات بين

(١) ماحق نمرة ١٢ صحيفة ٦٧ ماحقات

الاهالي غير التي سبق بيانها اما الدعاوى فانها كانت ترفع الى المديرين
والاحكام وكانوا يحكمون فيها بالتطبيق لنصوص الاوامر والمنشورات التي
كانت تصدر من مجلس الاحكام والمجلس الخصوصي ولكنها كانت من
محتكرات الكتاب ومدخرات السجلات يحرم اخراجها ويمنع الناس من
العلم بها منعا كلياً غير ان الحكومة كانت تشعر بوجوب ايجاد المجالس
المنظمة للنظر في قضايا العباد وجعلت تفكر في ابراز هذا الواجب الى سنة
١٢٦٨ فوضع المجلس العمومي قراراً بتشكيل مجالس في الاقاليم وسن لها
لائحة صدر بها امر عال في ١٣ شوال من السنة المذكورة وكانت خمسة

مجالس طنطا ومخمس (برؤية كافة الدعاوى والمنازعات التي بين اهالي
مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة)

ومجلس سمند ينظر في (الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية
والقليوبية)

ومجلس القشن (لمديريات الجيزة والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم)
ومجلس جرجا (لمديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا)

والخامس مجلس الخرطوم وكان الوحيد في تلك الاصقاع
وكان كل مجلس يتألف من رئيس واربعه اعضاء واربعه كتاب الا
مجلس سمند فانه كان يتألف من رئيس وعضوين

وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بعنوان مفتين احدهما حنفي
والآخر شافعي

كذلك قرر ان (يصير انتخاب تفرين من مشايخ البلاد وتعيينهم

أعضاء بالمتابعة)

ووضعت لتلك المجالس لائحة ببيان أيام انعقاد الجلسات وإيجاد صندوق على الباب للمراض و (حك اختام باسماء المجالس) واحالة (كافة جرائيل القضايا التي كانت تنظر بالمديريات اليها) و(خلو ارباب المجلس من الاغراض سواء كان فيما يختص للميرى او الاهالي) والحق في احضار المديرين او الموظفين امامها عند الاقتضاء ووضع المشروعات (كلما لاح من المواد التي تكون فيها تقدم وفوائد للاهالي او في مواد القلاحة واعطاء القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام) و (حرية ارباب المجلس التامة في ابداء رأيهم)

وفي آخر اللائحة وعد بسن قاعدة (للمجالس المذكورة في رؤية الدعاوى سواء كان جزئي او كلي لسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعدة يكون سير المجالس على مقتضى ما تدون بنود هذه اللائحة) ' ' وكان تنفيذ (الخلاصات) يرجع الى (ديوان الكتخدا لصدور امر التنفيذ)

مضى ثلاث سنين على هذا النظام وكان المجلس الخصوصي ومجلس الاحكام يصدران اللوائح ولسان القوانين الى ان جاءت سنة ١٢٧١ وهي السنة التي انعكس فيها طالع القضاء وغضب الامير على المجالس فصارت تمايل بين الالف والابدال والاعادة والتعديل زمناً غير قصير ففي ١٦ الحجة سنة ١٢٧١ رأى الخديوي وجوب الفاء مجلس الاحكام

والعلة مجهولة لم تقف عليها فاصدر امراً بذلك الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق نصه (سيصير لنو مجلس الاحكام في غاية الشهر الجاري وقد اقتضت ارادتنا رؤية الدعاوى والمصالح التي كانت جاري احالتها على المجلس المذكور بمعرفتكم وعرض ما يلزم العرض عنها لعارفنا فلزم اصداره لكم اشعاراً بما ذكر) ^(١)

الا ان اسم (مجلس الاحكام) كان أخذ على ما يظهر مأخذاً كبيراً من نفوس القوم والمتظلمين الى وظائف الراحة والتنعيم وكل وظائف الحكومة في ذلك الزمان كانت راحة ونسيماً فلم يحجب زماناً طويلاً واصدر الخديوي الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق امراً بتاربخ غرة ربيع الاول سنة ١٢٧٣ هذه صورته (كما هو في احاطة علم سعادتك انه سيصير فتح المجلس المزمع افتتاحه مجدداً بهذه الدقة واحيل رئاسته لعهدة سعادتك وان جل المقصود من ترتيب وتشكيل هذا المجلس هو تسهيل وتشليل الامور والدعاوى الواقعة ومواد احقاق الحق بالتطبيق للقانون والمدالة وكمال الحقاينة فلاجل تشهير ساعد الجد في سرعة رؤية وتسوية تلك المواد تحت نظارة وهمة سعادتك لزم الاشعار) ^(٢)

وارفق بهذا الخطاب كشف باسماء الاعضاء وكانوا عشرين عضواً منهم احد عشر عضواً من الاهالي وتسعة اعضاء من النوات ووضعت له لائحة لا تخرج عن معنى لائحة مجالس الاقاليم الا في الامر بوجوب معاملة

(١) دفتر قيد الايامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

(٢) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

ارباب الدعاوى بالرفق واللين واحترام الاعضاء بعضهم بعضاً وحق الرئيس في توبيخ من يخرج منهم عن حد (اللياقة) ^(١)

وفي ١١ ربيع آخر سنة ١٢٧٣ صدر امر عال باحالة النظر في مصروفات

جميع الدواوين وايراداتها على مجلس الاحكام فكان هو الذي يقررها وكان المرتب لمصروفات هذا المجلس في الشهر ٢٢٧٩٣١ ولوحظ اجراء تعديل في عماله فاصدر المجلس الخصوصي قراراً بذلك اعنده امر عال بتاريخ ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٤ وكان من نتيجة ذلك التعديل تخفيض ذلك المرتب الى ١٥ ٢١٣٢٨٨ فكان مرتب الرئيس ١٢٥٠٠ وله مصاريف يقال لها في ذلك الزمن بدل تعيين مقدارها ٢٩٦٦ وكانت ماهية بقية الاعضاء ٣٥ ١٥٠٩ منها خمسة آلاف مرتب و ٣٥ ١٥٠٩ بدل تعيين ما عدا ثلاثة من الدوات فان مرتبهم كان مثل مرتب الرئيس

وقد جعل اعضاؤه خمسة عشر بما فيهم الرئيس وعين له اربعة معاونين ورتب له خمسة اقلام هي (قلم مضبطة) وعمله تحرير المضابط و (قلم مترجمين) لترجمة الاوراق من اللغات المختلفة الى بعضها واخصها التركي و (قلم تركي) للمخاطبات التركية و (قلم عرضحالات) لقيد العرائض وعرض ملخصاتها و (قلم غربي) ثم ثلاث ورش هي (ورشة الدواوين) للمخابرات بين المجلس ودواوين العموم و (ورشة قلمي) و (ورشة بحري) للمحركات بين المجلس وبين المديرية ويتبع ذلك كله كاتبان للتحقيق واثنان من العلماء وامام للصلاة و اذون للمقود و (مذكورين خرس) و (الحجاب وفراشون) و (مطابخية)

(١) راجع اسماء اعضاء المجلس ملحق نمرة ١٤ بحيفة ٧٦ ملحقات

وكاتب العلماء وآخر لتحريرات النمر وتسديد دفاتر القلم العربي وثالث للسجلات ومحافظ اوراق القلم^(١)

لم يمض أكثر من عامين على تشكيل هذا المجلس العظيم حتى عاد الخديوي فنفر منه وغضب عليه والسبب في ذلك انه كان يوجد فيه قضية مقامة على اهالي الدجلون بمديرية الغربية فتمنى الى الخديوي ان رجال المجلس ارتكبوا الرشوة فيها فاصدر امراً بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ بمرارة الى رئيس المجلس بالنائه وهذه صورته

(بموجب الايجاب قد اقتضت ارادتنا لغو مجلس مصر واسكندرية الذين هما تحت رئاسة كل من صفر باشا وموسى بك مع مجلس الاحكام ايضاً وان القضايا التي لم انتهت الى الآن يصير احالتها على المحافظات لاجراء ما يلزم فيها وان القضايا التي حكم فيها مع دفاتر المجالس المذكورة يصير تسليمها الى الدفترخانه وان كان هناك قضايا مواد قتل يعمل عنها كشف ويصير تقديمه لطرفنا للنظر فيها وانه صار اخطار صفر باشا وموسى بك في تاريخه بما ذكر ولاجل ان يكون ذلك في معلوميتكم لزم الاشعار)^(٢)

الغى المجلس ولكن مركزه كان مكيناً في النظام العام فلم يك الا قليلاً حتى أعيد مرة ثالثة

ففي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ صدر امر عال الى كتحدا باشا وهذه صورته

(١) راجع الترتيب ملحق بمررة ١٥ وهو يشمل بيان مرتب كل واحد من الموظفين واسماهم كما قرر في ذلك الزمان صحيفة ٧٧ ملحقات

(٢) دفتر قيد الاوامر بمررة ٥١٨ صحيفة ٢٥

(قد وافق ارادتنا تعيين شريف باشا فاخر ديوان خارجية سابق لرئاسة مجلس الاحكام المزمع تشكيله وانه قد صدر امرنا للمولى اليه فيتاريخه فلاجل قيد المرتب المخصوص لرتبة المولى اليه بدفاتر المالية لزم الاشعار) وفي هذه المرة لم توضع له لوائح مخصوصة بل قرب العهد به جعل الحكومة تعيده كما كان من سنة مضت

ومن ذلك التاريخ استقر مجلس الاحكام ولم ينل سوء في وجوده حتى جاءت المحاكم الالهية سنة ١٨٨٤ فسلخت منه نصف سلطته وقصرته على قضايا الوجه القبلي الذي لم يشمله نظامها الى سنة ١٨٨٩ حيث تم الناء جميع النظام القديم وتولى مجلس الاحكام فلم يعد له اثر الا في الدفاتر والاوراق كثر نزوح الزريين الى بلاد مصر واشتبكت منافعهم بمنافع اهلها ومن اشتباك المنافع تولدت الخصومات وتحدث المشاكل وكانت المحافظات والضيطات تنظر في ذلك الا ان تعددها وعدم قرغ رجال الادارة اليها جعل الحكومة تشعر بوجوب تشكيل مجلس خصوصي للفصل فيها

وقد أنشئ هذا المجلس سنة ٧٨ باسم مجلس (قومسيون مصر) او (مجلس القومسيون) ووضعت له لائحة بيان اختصاصاته وكيفية المرافعة امامه وطريقة استئناف احكامه وسميت (قانون رؤية الدعاوى بمجلس قومسيون مصر)^(١)

وكان ذلك المجلس يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين وعضو اوروباوي وآخر للاروام وعضو اسراييلي وعضو ارمني ومختص

بنظر (الدعاوى المقامة على بعض الرعايا المحلية بخصوص مواد سياسية) اي مدينة وكانت مدته قاصرة على انجاز القضايا المقدمة لمحافظة مصر لثانية شهر ديسمبر سنة ١٨٦١ الموافق ٢٩ جراد آخر سنة ١٢٧٨ ولم يذكر في قانونه شيء عن الدعاوى التي تحدث بعد ذلك التاريخ لكن يظهر انها صارت تهدم اليه بدليل استمرار وجوده زمناً غير قصير

وكانت القضايا تقدم بتقرير تعطى نسخة منه الى المدعى عليه فيجب عليها ايضاً بتقرير تسلم منه نسخة الى المدعى وهذا يرد على خصمه فيرد عليه مرة ثانية ثم يحدد المجلس يوماً للرافعة بمواجهة الخصوم وكان للقنصليات ان ترسل مندوباً من قبلها لحضور الجلسات . اما القوانين التي كان يعمل بها امام ذلك المجلس فهي (الشرايع والقوانين المعدول بها في الدولة العليا مع اعتبار الاصول المرعية بالقطر المصري) ويجب على الخصم ان كان مقياً خارجاً عن مدينة القاهرة ان يقيم بها الى ان تنتهي خصومته او يستنيب عنه وكيلأ (مستوفياً لجميع الشروط يتصرف عنه ايقوم مقامه ايام ارباب مجلس القومسيون في كل كلية وجزئية)

ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالمقاربل كان النظر فيها خاصاً بالمحاكم الشرعية

وكانت احكامه تستأنف امام مجلس الاحكام وتنفذ (بمعرفة الجهة المتسلطة على الشخص المحكوم عليه)

كانت سنة ١٢٧٦ سنة شؤم على المجالس والدواوين فيها التي المرحوم سعيد باشا مجلس الاحكام وديوان الداخلية كما تقدم وفيها التي مجالس الاقاليم

وعهد بأعمالها الى المديرات والمحافظات واصبحت البلاد فوضى والمتقاضون بنير قاض يحكم بينهم في شؤونهم المختلفة فلما أعيد مجلس الاحكام مست الحاجة الى تشكيل مجالس في الاقاليم الا انه لم يرَ احادها كما كانت بل اقتصر منها على مجلسين احدهما بطنطا وينظر في خصومات اهالي الوجه البحري كله والثاني في اسيوط لدعاوى الوجه القبلي بأكمله فاجتمعت لذلك جمعية عمومية بمجلس الاحكام من اعضائه ومن الدوات الذين انتخبهم الحكومة ووضعت لائحة بذلك وصدر الامر العالي باعتمادها في ١٢ محرم سنة ١٢٧٩^(١)

وكان العمل يجري بمقتضى القانون الهمايوني ولائحة الاطيان وقانون الماش الذين اصدرها سعيد باشا وغير ذلك من اللوائح^(٢) واحالت المديرات على كل مجلس ما كان لديها من القضايا وصار المجلسان يحكما فيهما بصفة ابتدائية وكان مجلس الاحكام هو محل الاستئناف وعلى كل حال كان التنفيذ موقوفاً على تصديق المعية السنية

وامم ما في هذا القانون هو (استعاض الضرب بالحبس)^(٣) على ان الضرب لم يبطل الا في السنين الاخيرة ايام حكم المرحوم توفيق باشا لان اوامر المدل كانت كثيرة في ذلك الزمان ولكن المفسد

(١) ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٤ ملحقات

(٢) بند اول ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٥ ملحقات

(٣) بند خامس ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٦ ملحقات

والخلط في الاحكام واعتصام حقوق الانام كان حليف حكام هاتيك الايام الى هنا تم الدور الاول للقضاء قبل تشكيل المحاكم الاهلية وهو دور اضطراب دائمي وهتلات مستمرة لا يتأتى للباحث ان يقف معها على ما كان للناس فيه من الحقوق وما كان عليهم من الواجبات على النحو الذي ينبغي

وقبل الانتقال الى الفصل الثاني تأتي هنا على ذكر القوانين التي سنها الولاة من عهد محمد علي باشا الى حكم اسماعيل باشا

جاء محمد علي باشا الى مصر سنة ١٢١٦ هجرية الموافقة لسنة ١٧٩٩ مسيحية وكانت مصر في قبضة المماليك الذين تمردوا على الدولة العثمانية وعاثوا الفساد في ارض مصر كلها وساموا اهلها ضروب الحيف والاعتساف فلم يمض اربع سنوات حتى تقلب محمد علي باشا على المردة وولاه الباب العالي والياً على مصر سنة ١٢٢٠ (٩ يولية سنة ١٨٠٥)

واول امر التفت اليه تمكين دعائم سلطته وقطع دابر مزاحمة فزل اعوانهم وولى انصاره مكاثرهم وكلمهم من الاغوات والسناجق رؤساء الفرق العسكرية وحلت حكومته محل حكومتهم ثم جمل يفكر في نظام البلاد واستثمارها وما كان للبلد قانون ولا نظام كما ان الادارة كانت تقتل من يد مفتصب الى يد متقلب ولا حاكم الا المرفعات

وقد رأى محمد علي باشا ان البلد زراعية فلا تقوم لها قائمة الا بالزراعة وكانت مهمة يهرب منها الاهالي ولا يشتغل بها الكبراء فوجه همه الى تحسينها وعمل على توسيع نطاقها كما اعتنى بالتجارة في حاصلاتها وأنشئ المعامل

والمصانع في جميع الجهات

وكان يجري في تنظيماته ونأسيساته على حسب ما يمن له ويشير عليه به رجاله الذين كانت له ثقة بهم فجعل يصدر الاوامر المتفرقة في الشؤون المختلفة وينسخ هذا بذاك طوعاً لحكم الضرورة واخذاً بالاصلح للعرض الذي توخاه الى سنة ١٢٤٥ هـ فيها وضع قانوناً عاماً لضبط احوال الزراعة سماه (قانون القلاح) ونشر في شعبان من السنة المذكورة

ومحصل هذا القانون بيان احكام الاغتصاب وتقل الحدود واستعمال ماشية الغير بغير رضاه وسرقة القواكه والخضر والبطيخ والفلل والدجاج والمز والضان والسرفه من المنازل واحكام المهملين في الحرث والزرع والذين يتأخرون عن اشغال الترع والجسور والذين لا يدفعون المال عند طلبه او يمتنعون عن ارسال انفار الجمادية ومن يظلم الاهالي من المشايخ في الاموال ومن لم يجب طلب المشد (الرسول) ومن يحمي (ممولاً) لجأ اليه هرباً مما عليه والعرب الذين يسرحون ماشيتهم في ارض النير والذين يخفون احد الفلاحين عندهم وفيه احواله المسائل المتعلقة بالاعراض على الشرع واحكام من يكسر الدواقي ومن يحرق الاجران ومن يكذب على الحكام والشيخ الذي يهرب من بلده عند قدوم الحاكم اليها ومن يضرب الحكام والحاكم الذي يضرب الناس زيادة عن القدر المحدود وعقوبة اهالي البلاد التي تنوء الى العصيان واحكام مشايخ البلاد الذين ينتصبون المذارى ومن يذبح اناث الحيوانات او ذكورها قبل ان تبلغ الثالثة من عمرها ومن يختص نفسه من المشايخ بالجديد من الاطيان ومن يخفي اللصوص عنده وهكذا وهكذا

وأما العقوبات فالضرب بالكرباج من عشر الى خمسة والعنف الى
فيزاوغلي والليمان والقتل وكانت العقوبة تقع على فاعل الجرم وعلى شيخه
أحياناً وعليهما وعلى القائم أحياناً

وفي شهر ربيع آخر سنة ١٢٥٣ صدر قانون (السياسة الملكية) وهو
قانون السياسة عامة الذي سبق لنا ذكره وهو يتعلق بالموظفين على الخصوص
وبيان واجباتهم وعقوبة من يخل بها منهم

وفي شهر الحجة سنة ١٢٥٨ نشر (قانون عمليات الجسور) وهو يتعلق
بوظائف المهندسين والاعمال المتعلقة بالترع والجسور واخراج انقار السخرة
وغير ذلك وام ما في هذا القانون منع المديرين عن التداخل في اعمال الري
والاقتصار على مساعدة المهندسين فيما يطلبونه منهم من الانقار والمهمات
وفي ربيع آخر سنة ١٢٦٠ نشر قانون يسمى (سياسة اللاتحة) وفيه
احكام من يتأخر في انجاز اعماله وعقوبة المصالح التي تتأخر عن اجابة غيرها
فيما طلبته منها والاحكام الذين لا يفصلون في الدعاوى المختصين هم بنظرها
وكله على التقريب خاص بالموظفين وواجباتهم

ويتلو هذه القوانين احكام جمعة كانت تهدرها (الجمعية الحفائية) والمجلس
الخصوصي وديوان المالية تحت اسم (بنود) في احوال مختلفة وكلها نشرت
بين سنتي ١٢٥٩ و ١٢٦٠

هذا عدا اللوائح والقوانين المختصة بالمجالس والدواوين مما مر ذكره
ولما كثرت القوانين وتعددت (البنود) واصبح الالام بها متعسراً
عمدت الحكومة الى توحيدها وجمع شتاتها فاقترعت منها قانوناً عاماً اطلق

عليه اسم (قانون الانتخابات) اشارة الى اصوله التي اخذ منها واستمدحت من منه الى القانون المأخوذ عنه وقانون الانتخابات منشور بأكمله في الملحقات^(١) لانه احسن مصدر يؤثر عنه تاريخ البلاد في ذلك الحين ودرجة احترام الحقوق وما كانت عليه الامة من المدنية او المحمية وما كانت الحكومة تعالج به امراض زمانها وتسد به حاجة الوقت الذي وجدت فيه وكانت الدولة العلية سنت في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ قانوناً عاماً اسمه (قانون نامه السلطاني) صدر به (خط همايوني شريف) مؤسساً على ثلاث قواعد سميت ثلاث مواد وهي مادة الامن على النفس ومادة الامن على المال ومادة الامن على الرض ونشر ذلك القانون الى جميع الايالات والولايات والاقاليم

ولما كانت مصر صاحبة نوع من الاستقلال وان لم تخرج عن الاحكام العامة التي كانت تصدر من سلاطين آل عثمان جعل لها نظام مخصوص تقررت فيه انواع العقوبات وهو القانون المعروف امام المجالس الملقاة باسم (القانون الهمايوني)^(٢)

ولهذا القانون ذيل هو الذي يرد ذكره كثيراً في احكام تلك الايام ومحرراتها يشتمل على بيان اوصاف الموظفين واعمال ماموري الضبطيات وحكام الشرع الشريف واختصاصات مجالسه ونظام الزراعة واختصاص المديرين وموظفي الاقاليم ونظام الاوقاف ونظام الابنية وغير ذلك وقد اكتفينا بنشر القانون الهمايوني اما الذيل فهو طويل لا يحتمله حجم هذا الكتاب

(١) ملحق نمرة ١٨ صحيفة ١٠٠ ملحقات (٢) ملحق نمرة ١٩ صحيفة ١٥٦ ملحقات

وهو منشور في قاموس الادارة والقضاء مؤلفه حضرة فيليب افندي جلاذ
تحت كلمة (تركيا مصر)

غير ان التاريخ الذي سقناه عن القضاء في مصر يبين لنا ان الحكومة
المصرية لم تجر على هذا القانون من يوم صدوره ولكنها اتخذته اساساً
يركن اليه وجعلت تسن هي ما عن لها من اللوائح والقوانين والنصوص التي
اقتضتها المصلحة الموكولة اليها مما شرحناه من قبل

ومن سنة ١٢٧١ صار القانون الهمايني دستوراً مرعي الاجراء وزاد
اعتباره من يوم تشكيل المجالس الملغاة في اواخر سنة ١٢٧٩ فان احكامها
كانت تصدر بالتطبيق اليه

والذي يستوقف الفكر من مطالعة هذه القوانين خلوها من ذكر
المسائل المدنية الا ما جاء بطريق العرض وكلها ترجع الى العقوبات والتأديب
والامور العامة كالطرق والجسور والترع والقابريات (المعامل) والحدود
الذي تدور عليه واحد هو تأييد سلطة الحكومة وتمكين اوامرها في القلوب
وعلة ذلك ما ألم بالبلاد من القوضى وما انتابها من الجوائح التي الحقت
الفقر باهلها وابتدت عنهم وسائل الترية والتعليم فصاروا همجاً وصار الحاكم
لا يفكر في حكمهم بتير القهر والاجبار وسن مثل تلك القوانين التي ما كانت
تعرف للحصول على طاعة الناس سيلاً غير ايلام الاجسام بالكرباج لافرق
في ذلك بين صغير وكبير وحاكم ومحكوم

كذلك نلاحظ ان الحاكم الذي كان موكلاً في توقيع العقوبات على
اهلها كان غير معين في الاوامر والقوانين الا نادراً ولهذا صار كل حاكم ستر

نفسه منفذاً للقوانين صادعاً بأمرها يضرب الناس ولا خوف عليه ولا رقيب وكانت الاطيان تعتبر ملكاً خاصاً للحكومة تهبها من تشاء وتمنعها من تشاء الى سنة ١٢٧٤ صدرت تلك اللائحة الشديدة المسماة (لائحة الاطيان) او (اللائحة السعيدية) او (لائحة الاطيان السعيدية) وهي حاضرة في خاطر كل مشغل بالقانون وستبقى حاضرة ايضاً في الازهان زمناً مديداً

فصل ثانٍ

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية

علمنا مما تقدم ان الايدي كانت تغالوت الى القضاء في اواخر حكم المرحوم سعيد باشا وانه صار يتقلب بين الالغاء والانشاء ولما كانت احوال البلاد لاتسمح بالصبر على قفل ابواب المحاكم امامها وكان مجلس الاحكام قد أعيد مرة ثالثة بعد الغائه سنة ١٢٧٦ وكان وجوده مرتبطاً بوجود المجالس في الاقاليم اراد المرحوم اسماعيل باشا ان يبدأ حكمه بانالة الرعية مبتغها من هذه الجهة فبادر باصدار امره الى مجلس الاحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ بمرة ٣١ بتشكيل مجالس الاقاليم كما يأتي

محافظه مصر			
د السويس	}	ويدخل في اختصاصه	مجلس مصر
قسم اول جيزة			
مديرية القليوبية	}	»	مجلس بنها
د المنوفية			
مديرية الشرقية	}	»	مجلس المنصورة
د الدقهلية			
مديرية الغربية	}	»	مجلس طنطا
د البحيرة			
محافظه الاسكندرية			مجلس الاسكندرية
مديرية بني سويف			
قسم ثاني جيزة	}	»	مجلس بني سويف
مديرية الفيوم			
د بني مزار	}	»	مجلس اسيوط
مديرية المنيا			
د اسيوط	}	»	مجلس اسنا
د جرجا			
مديرية اسنا	}	»	مجلس دمياط
د القصير			
محافظه دمياط			

وفي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٩ أصدر امراً بتشكيل مجلس في القاهرة سمي (مجلس ضبطية مصر) او (مجلس الضبطية)^(١) وفي ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ صدر امر آخر بتشكيل مجلس على مثاله في الاسكندرية^(٢) وكان هذان المجلسان تابعين الى ضبطتي المدينتين وتمت ملاحظتهما ثم بان بعد سير من تشكيلهما ان نسبتهما الى الضبطية غير صواب لذلك أصدر الخديوي في ١٠ شعبان سنة ١٢٨١ نمرة ٦ امراً بناء على قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٧ رجب سنة ٨١ نمرة ٢٠ بسنهما عنهما وجعلهما مستقلين وسما (مجالس بلدية ابتدائية) وجعل مجلس مصر ومجلس الاسكندرية مجلسي استئناف والنفي مجلس دمياط ومجلس القومسيوت وصار مجلس الاحكام (مجلس عالي) لمراجعة الاحكام وتطبيقها على القوانين وجدد (مجلسين تجاري احدهم للاقليم البحرية يكون مركزه في بندر طنطا والثاني للاقليم القبلية يكون مركزه في بندر اسيوط وانشئ مجلس استئناف تجاري باسكندرية لينظر في الدعاوي التي يقتضي الحال لاستئنافها بمجالس تجار مصر واسكندرية واسيوط وطنطا على حسب اصول الابلو)^(٣)

وفي ٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ صدر امر الى مجلس الاحكام نمرة ١٦ بتشكيل المجالس كلها على ترتيب جديد بناء على ما قرره المجلس الخصوصي وهذا نصه بالحرف الواحد

(صار منظوري هذا الترتيب الذي جرى اعماله بمعرفتكم عن المجالس

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٧٩ نمرة ٢٢٤١ صحيفة ٣٠

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٨٠ نمرة ٢٢٤٢ صحيفة ١٥

(٣) دفتر جزء اول صادر قلبي قبلي الدواوين بالاحكام سنة ١٢٨١ صحيفة ١٨٤

المحلية والاستئنافات ومجلس الاحكام وبيان الخدمه اللازم تعيينها به على
الكيفية المفصله به وقد بلغ مقدار الذي ترتب شهري مائتين وخمسة وثمانين
الف وتسماية وثلاثين غرش بالاقل عن الذي ربطه مجلس النواب شهري
الف وستة قروش وحيث وافق ارادتنا هذا الترتيب وتنفيذه اصدرنا امرنا
هذا اليكم بذلك لتعمدوا اجري مقتضاه حسبما تملقت به ارادتنا

مجلس القلوية ينظر قضايا المديرية ومحافظة السويس ويقدم قضاياها الى مجلس استئناف مصر
 مجلس الشرقية « « « الاسماعيلية « « « بحري
 مجلس الدقهلية « « « ويقدم قضاياها الى مجلس استئناف بحري
 مجلس دمياط « « « المحافظة ومحافظة بورسعيد ويقدم قضاياها الى مجلس استئناف مصر
 مجلس البحيرة « « « المديرية ومحافظة رشيد « « « اسكندرية
 مجلس الغربية « « « ويقدم قضاياها الى مجلس استئناف بحري

[illegible]

				مجلس استئناف مجري	وينظر في قضايا التوفيق والدقهلية والشرقية والغربية
"	"	"	"	بي سوفي	بي سوفي والنوم والمنا
"	"	"	"	جرجا	اسيوط وجرجا وقنا واسنا
"	"	"	"	اكندرية	اكندرية والبحيرة
"	"	"	"	مهـر	مصر والحجة والقليوبية ودمياط

مرتبات عمال المجالس المذكورة

عدد	في الابتدائيات	
١	رئيس	٢٠٠٠
١	معاون	٠٦٠٠
١	مفتي النصف على المجالس والنصف على المديريات	٠٦٠٠
١	باشكاتب	١٠٠٠
٢	كاتب قضايا	١٢٠٠
٢	مقيدين ومبيضين	٠٧٠٠
٤	مقدمين وفراشين وبواين	٠٤٢٥

مرتبات الاستئنافات

الرئيس في استئنافات بحري وبني سويف وجرجا	٤٠٠٠
الوكيل « « « « «	٢٠٠٠
الرئيس « « مصر واسكندرية	٦٠٠٠
{ والاعضاء فيهما ما بين ٤٠٠ و ٢٠٠٠ لكل فرد منهم ومرتب المعاون في استئناف مصر ١٠٠٠ و ٨٠٠ في استئناف اسكندرية	

ولم يحدث بعد ذلك من التقلبات القضائية الا شيء يسير لا يستحق الذكر مثل جعل مجلس الجيزة والقلوبية مجلساً واحداً وتقل استئناف جرجا الى اسيوط

ولم يسن مع ذلك قانون لهذه المجالس على كثرتها بل استمر العمل جارياً بمقتضى القوانين التي اشار الى وجوب اتباعها المرحوم سعيد باشا ومما تجب ملاحظته انه كان يوجد في كل مديرية وكل محافظة قلم يسمى (قلم الدعاوي) او (قلم القضايا) وكانت وظيفته تحقيق المسائل الجنائية بأنواعها الثلاث وحفظ ما يرى وجوب حفظه وتقديم ما يستحق النظر فيه الى المجالس وكانت يباشر التحقيق تحت رعاية المدير ولهذا الكلمة العليا

ومن عهد تشكيل هذه المجالس صار القانون الهمايوني دستوراً صحيحاً مرعي الاجراء في الاحكام الجنائية

وفي سنة ١٢٨٠ أنشئ ديوان الحفانية وأحيلت ادارة اعمال المجالس اليه فصار هو الذي ينظر في حاجاتها ويقضي في المسائل الادارية المتعلقة بها ويرشدها الى طريق الصواب في الاحكام بتعليماته ويهتم في رفع يد الادارة عنها ويستخلص استقلالها من ضبط حكام الاقاليم وكانت ينجح في جهاده تارة وتحمط مساعيه تارة اخرى

ثم صار ديوان الحفانية سلطة تشريعية يسن اللوائح للمجالس ويضع القوانين راجعاً في اغلب فتاويه الى القولين الفرنسيين والفرنساوية واشهر هذه المنشورات لائحة عمومية نشرت للمجالس كلها في اربعين

بنداً باسم (تعليمات المحاماة) بعد تشكيل المجالس المركزية سنة ١٢٨٨ واشتملت على قواعد في الاختصاص واصلول المحاكمات وهذه هي اللائحة التي اشتهرت بين المشتغلين بالقانون تحت اسم لائحة الاربعين بنداً^(١) وام ما تقرر في تلك اللائحة هو ايجاب المرافعة الشفاهية بعد تقديم التقارير في القضايا المدنية على ان المرافعة لم تشتهر بين المتقاضين ولم يعمل بها الا في مدينة القاهرة ومجالس التجار واما المجالس الاخرى فظلت سائرة على موجب ما كان معهوداً لديها قبل تلك اللائحة

ومع وجود هذه المجالس كان نظار الاقسام وحكام الاخطاط ينظرون في كثير من الدعاوي ويقضون في بعضها ويحيلون البعض الآخر الى المدير فكانت الادارة والقضاء في يد حاكم واحد وكانت نتيجة ذلك اعتلال الاحوال وتعب الناس تعباً شديداً

ولما فتح مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ رغب الى الحكومة في تشكيل مجالس بالاخطاط والقرى لنظر القضايا الصغيرة فاجابت سؤله وصدر الامر العالي لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ جماد سنة ١٢٨٨ نمرة ١٢٧٢ بتنفيذ ما قرره مجلس الشورى واعتماد اللائحة التي اعدت لذلك وسيت تلك المجالس الجديدة (المجالس المركزية)

وقد تنفذ الامر ورتب في كل بلد مجلسان احدهما (لامور الادارة) يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني (لرؤية الدعاوي) يسمى مجلس دعاوي

(١) هنا هو الصواب خلافاً لما ذكرناه في صحيفة ١٨٩ عند الكلام على لائحة

البلد وعين لكل بلد شيخان سمي احدهما رئيس المشيخة وهو رئيس المجلس الاول وسمي الثاني رئيس الدعاوى وهو رئيس المجلس الثاني وكان مع كل واحد منهما اثنان من المزارعين بصفة عضوين يبنان بالانتخاب على طريقة مينة في اللائحة

واختص مجلس ادارة المشيخة (بملاحظة انتظام الاضحية وعمارية المساجد بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب وملاحظة قيد المولودين والتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلديات ويت وقيد من يستجد توطنه فيها وتزيل من ينتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجندري وسائر المواد الصحية) وغير ذلك كما هو مشروح في القسم الثاني من اللائحة

واختص مجلس دعاوى البلد (بالمواد المينة ادناه وما يماثلها من الانواع العادية الجزئية التي ينتهي الامر فيها بتكدير الحقوق او بالتعزير او بالحبس لمدة اربعة وعشرين ساعة او بالجزا النقدي بدل الحبس من خمسة قروش لمدة خمسة وعشرين غرضاً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضاً ان ينظر المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخصصين في فصل حدود غيط او ري او شركة مواشي او شركة زراعة على المادة المتبرة بين الاهالي وبعضها او اجرة حرق

١ دعوى من يتشكى من شيخ حصته اذا اراد اخذه في المليات زيادة
عن دوره

١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرشاً ديوانياً ويكون السارق
خلى السوابق

١ دعاوى بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزآت التي تدون
بهذا البند

١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مضاربة بالآلات

وينظر ايضاً في (الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالى
وبعضها في البلد فقط) ليصلح بين الخصوم معها كان مقدار المدعى به فاذا
تم الصلح اقره واثبت في دفتر مخصوص واذا لم يتم وجب ان لا ينظر الا في
الخصومات التي لا تزيد على خمسمائة قرش واما غير ذلك فيكتب به مذكرة
ويرسلها الى مجلس دعاوى المركز

وتستأف احكام مجلس دعاوى البلد امام مجلس دعاوى المركز في
ظرف خمسة عشر يوماً من (تاريخ تقيمه بالحكم)

وانشئ في كل مركز مجلس سمي مجلس الدعاوى المركزية يرأسه
موظف رسمي ينتخب بالامتحان من اعيان البلاد وعمدها ومعه اربعة
اعضاء منهم كذلك ولهم اربعة نواب يقومون مقامهم ان غابوا ويختص
مجلس دعاوى المركز بنظر (الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد
المينة في بند ٣٤ من وظائف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى

الواردة ببنء ١٦ بهذا التي تكون داخله حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالمجلس لء خمسة ايام او بالتجريم الذي هو الجزاء التقءى بءل المجلس لء مائة قرش بحسب حالة الدعوى وسال المحكوم عليه وله ايضا ان ينظر في المواد العاءية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين وان ما يكون من الدعاءى الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بنء ١٦ و ١٧ الآتي ذكرهما بهذا)

وينظر في الدعاءى للمتلفة بالحقوق ان لم تزد قية المدعى به على القين وخسامة قرش فان زاءت ارسلها الى المديرية وهذه ترسلها الى المجلس المحلي المختص بها

واما في الجنائيات فلا ينظر الا فيما لا تزيد عقوبته على حبس خمسة ايام او غرامة مائة قرش وعليه ان يمرر عاضر بالوقائع التي لا يختص بنظرها ويرسلها الى المديرية لتقدمها الى المجلس المحلي

وامم شيء نستلفت نظر القراء اليه في هذه اللائحة هو جمع السلطين الشرعية والمءنية في مجلس واحد للحكم في بمض القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية او التي كانت من اختصاصها في ذلك الحين

باء في المادة ١٨ من القسم الثاني من الفصل الثاني من اللائحة ما نصه (اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في أمور موارىث او نخل او سواقي او خصومات تتعلق بالمعار تسمع الدعوى فيه بالمجلس بمحضور قاضي الشرع للوجود بالمركز)

وكان للمجالس المركزية اختصاصات عمومية كملاحظة الاوقاف وحصر

ايراداتها ومصرفاتها وهما ربة المكاتب الاهلية) وغير ذلك وكانت احكام تلك المجالس تستأف امام المجالس المحلية في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان (تقريره بالحكم)

وتشتمل اللائحة على نصوص أخرى تختص بالضبطيات والمديريات من جهة الادارة لا حاجة لنا ببيانها ومع هذا فقد نشرناها كلها في الملحق^(١)

وفي ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ رأت الحكومة وجوب توسيع اختصاص هذه المجالس الجديدة فاصدرت لائحة جعلتها ذيلًا لللائحة السابقة فصار من اختصاص المجالس المركزية ان تحكم في القضايا الجنائية التي تبلغ عقوبة فاعليها خمسة عشر يوماً وفي القضايا الحقوقية لناية خمسة عشر الف قرش وبقي استئناف القضايا التي منع لها النظر فيها اولا امام المجالس المحلية وصار الاستئناف في الاختصاص الجديد يرفع امام المجالس الاستئنافية ثم امام مجلس الاحكام^(٢)

كثرت تعليمات الختانية ومنشوراتها ولم يتمكن ذلك الديوان الجديد من رد هجمات الادارة عن القضاء ومع ذلك تأصلت معرفة الحقوق والواجبات في نفوس الناس فرأت الحكومة من اوجب واجباتها سن قانون مصري عام ووضع نظام جديد لترتيب المجالس وكانت الامة متشوفة الى ذلك فرحة به كما يؤخذ من العبارة الآتية قلاً عن جريدة الوقائع المصرية الصادرة

(١) ملحق نمرة ٢٠ صحيفة ١٧٩ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٢١ صحيفة ٢٠٢ ملحقات

بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٩٨ (٤ يناير سنة ١٨٨١) بمرة ١٠٠٣

محضر اصلاح قوانين المجالس المحلية

أقبلت علينا بشار الأصلاح اذ ورد إلينا من مقام رسمي ان قوانين اصلاح المجالس المحلية قد قرب انهاءها وان العمل بموجبها سينشر فيه عما قريب ولا ريب ان هذا يكون من اعظم الاصلاحات التي أسستها هيئة الحكومة الخاضعة فان احتلال القوانين واجالها وابهامها ونقصها مما يؤدي لضياع الحقوق وامتداد يد التمدي ويوجب تعطيل الاعمال وكثرة الارتباك فلذا تمكنت الحدود وتبنت وجوه الاعمال وقف كل احد على ما رسم به القانون سارت الاعمال على الاستقامة وقوى الضبط وقل الخلط والخطب خصوصاً اذا اقتضت القوانين وصارت في ايدي العامة والخاصة يتداولونها ويدركون مغزى ما كتب بها وقد كان الناس في حرج وضيق صدر من نشأت القوانين واللوائح والتعليقات وعدم وجود قاعدة ثابتة وقانون واحد يقف عليه كل شخص حتى لا يكون امد يد القصة قدرة على محاولته

وهذه نظارة الخفائية اصدرت هذا المنشور للمراكر المحلية تخبرهم ان ترتيب القوانين قد انصرف على التمام فتصجلوا بتهاء القضايا الموجودة قبل صدور القوانين كيلا يكون العمل اذ ذاك على نوعين وهذا هو نصه

(حيث ان الاهتمام حاصل والاعتناء زائد من طرف الحكومة السنية في تنظيم لوائح جديدة لتحسين سير واجراآت المجالس المحلية وترتيبها ووضع قوانين لتطبيق الاحكام عليها ومن المأمول ان يتم ذلك قريباً بحون الله تعالى ومن الضروري بذل كل مجهود في الحصول على انتهاء القضايا المتأخرة حتى انه عند صدور القوانين الجديدة يصير تطبيق احكامها على قضايا جديدة (لان احكام القوانين لا تؤثر على ما مضى) كما لا يخفى ولو وجدت قضايا متأخرة فليكن الحكم فيها بالتطبيق للقوانين واللوائح الجاري العمل بموجبها الآن ويترتب من هذا ارتباك العمل وان يكون السير في القضايا على نوعين وفي هذا ما ينبغي عن الاجتناع من حيثية تنوع العمل وعدم الانتظام على الوجه المطلوب فيناء على هذا وعلى ما نهده في همة حضرتكم وحضرات الاعضاء وما تؤمل حصوله من زيادة الاجتهاد من باقي مستخدمي المجلس نرجو اجراء كل الطرق

المنحنة لسرعة الحكم في القضايا الموجودة حتى لا يتأخر منها شيء ويكون سير جميع الاشغال مطاباً للقانون والقرائن الجديدة عند وضعها وقاية مأمولنا ان نرى نتائج هذا المحرر قد تمت بالإجابة)

وقد انجزت الحكومة لائحة ترتيب المجالس ونشرتها في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٨ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١) وكان لافرق بينها وبين لائحة ترتيب المحاكم الحالية في شيء من قواعدهما الكلية واحكامهما العامة وكيفية تنظيم المجالس وبيان اختصاصاتها

لكن ما كادت الحكومة تفرغ من وضع بقية القوانين حتى قامت الثورة وذهبت بكل ما كان وكل ما قرب ان يكون من الاصلاح والنظام الى ان تمت المحاكم الاهلية الحاضرة

وتعباً للقائدة نذكر بالاختصار كيفية العمل امام المجالس للملغاة ليعرف القارئ طرق الخاصات في ذلك الزمن

القضايا الجنائية

متى قلمت الشكوى ممن وقت عليه الجريمة الى الجهة المختصة وهي المديرية او المحافظة او احد فروع الادارة يحصل الشروع في التحقيق بمحضر يقال له (مذاكرة) وليس للتحقيق قواعد مخصوصة من حيث المواعيد في استجواب المتهمين او حبسهم او الافراج عنهم او التضييق عليهم فاذا انتهى هذا الدور وكان في الغالب يأخذ زمناً طويلاً لا يحسب مقتضيات الاحوال ولا مستلزمات الدعوى ترسل الاوراق الى المجلس الابتدائي بعد ان يحرر قلم التحقيق (قلم الدعاوي) ملخصاً بما اشتمل عليه التحقيق ويبدي رأيه في

ثبوت التهمة وعدمها ويسمى ذلك المخلص (نتيجة) وهذه صورة منها
قلناها من احدى القضايا بغير اختيار مع المحافظة على الرسم في الكتابة ايضا

نتيجة

قلم ضبط الوقائع حول على قلم الطاوى اوراق بتأشير في ١٨ محرم سنة ٣٠١ من
تلاوتها تين ورود شرح من مديرية القليوبية الضبطية في ١٧ الله المرقوم نمرة ٣٤٦
بنا على ما ورد له من مامور ضبطية بنا في ١٥ منه نمرة ٥٦٧ ومعه شخص اسمه
حسن فرج ورشمه فضه وورقين بمضمون ان شخص يدعى قوسه شنوده قدم شقه
لحضرة مامور ضبطية بنا يوري بها انه حلالا كان موجود بذكاته حضر له حسن فرج
المبدي ذكره ومعه رشمه فضه لاجل بيعها اليه ولكون الرشمه المذكورة لم تكن من مقامه
وربما ان يكون سارقا فقد اجرى ضبطه واحضره الضبطية اي لضبطية بنا ولدى سؤاله
ليفيد عن اسمه ولقبه وبلده وصناعته وكيفية حصوله على الرشمه المحكى عنها واسباب
حضره لبنا وسرف من فيها فاجاب بان اسمه كما ذكره وبلده سكندرية وصناعته
عربي ولم يكن له اهليه خلاف والده المدعو حسن فرج الفرائض بمحطة سكندرية
واته بالنسبة لاصابته بداء التشويش قد تبرأ منه والده وطرده من سكندرية فخرج منها
وتوجه الى مصر في يوم الجمعة الماضي من تاريخ اجابته الواضحة في ١٥ محرم سنة ٣٠١
بقصد السعي على معايشه فبحال مروره في الطريق جهة الجوارب ببولااق تقابل معه
ولد سوداني صغير وصحبته حمار وعليه رشمه فضه فقد عمل كل الطرق التي بها سرق
تلك الرشمه من الحمار بدون استئذان المبد بذلك وبعدها خرج من مصر بقصد التوجه
على سكندرية وبوصوله الى بنا قد مكث بها يومين بطرف الشيخ ابو نوار مع الشحاتين
وفي يوم تاريخ اجابته كان قاصد بيعها فاجرى ضبطه بها قوسه الصانع واحضره لضبطية
بنا ومع تورية الرشمه الى قوسه المذكور وطلب منه الايضاح عما تساويه من الثمن
بالمعملة الصاغ وعن اوصافها فواضح انها رشمه فضه اتسلك عيار ثمانين وقدر وزنها ١٣٠
درهم مائة وثلاثين وتساوى من الثمن ٢٠ ٢٧٧ — سعر الدرهم الواحد سبعين فضة
صاغ ويرام اجري اللانز عن كل ما ذكر بمعرفة الضبطية وفي ١٨ م سنة ٣٠١ تأشير
من حضرة ناظر قلم الطاوى بسجن حسن فراج المذكور واخيرا استقر ان يصير اياه

لضبطية قسم بولاق للإرشاد عن الموقع الذي سرق فيه الرشمة وبعدها عاد للسجن كما
توضح ولما كتب من الضبطية لقسم بولاق وارسل له بمن يدمى حسن فرج لأرشاده
عن الموقع الذي سرق فيه الرشمة والوقوف على السوءاتي المذكور وتابع من وعن
الرشمة المذكورة هي تلاق من فقد ورد شرحه في ١٩ محرم سنة ٣٠١ غرة ٢٩٥٨
ومعه المذكور على أنه لم حصل الاستدلال على ما ذكره وعلى ذلك جرى سجنه في
التاريخ المذكور وبمحل العبادة على مسجونين الضبطية بمعرفة حكم بلشيا فقد وجد مع
حسن فرج لطخ غطاطية في الصنف والشرح وتورى من حضرة الحكيم عن ارساله
الاستتاليه وقد كان وارسل لها بلفاده في ٢١ محرم سنة ٣٠١ غرة وفي ٢٥ منه تأثر من
سعادة اليك وكيل الضبطية بأن من حيث الرشمة القضا المحكي عنها لم يظهر لها مدعي
ومع اجعل السارق لها من هنا لقسم بولاق للبحث عن صاحبها فما وجد فيجري اضافتها
بالامانات عهدة صراف الضبطية تحت صدور حكم المجلس وباللهو يجري تقديم القضية
اليه وقد جرى اضافتها عهدة صراف الضبطية بلذن وارد اليومية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣
ثم لما كتب لضبطية سكندرية من هنا في ١٨ م سنة ٣٠١ غرة ٣٦٧ بالتحرري عن
سوابقه والكشف عنه من سجلاتها واقادة الضبطية في ٢١ منه ورد شرحها غرة ٣٤٣
بنا على ما ظهر الى المذكور من انه كان تجارى على سرقة ساعه ذهب وكتيك ذهب
وكتيه ذهب وساعه فضة الجميع تلاق الحواجه ولم هوتسون الانكليزي المهندس بالسكة
الحديد قيمتهم مبلغ ١١٩٥ تمرفه واشترك معه شخص آخر يسمى عبد الرزاق محمد
في السرقة المذكورة وحكم عليهما باللبان مدة اربعة شهور بمقتضى مضبطه من مجلس
استئناف بمصر في ٢٨ ر سنة ٩٥ غرة ٣٣١ بشرح الباخله لضبطية سكندرية في ١١
م سنة ٩٦ غرة ٤ وبالتحرري عن سوابق المذكور لضبطية هنا فلم يظهر له سوابق
والحكيم اصبح اوصافه وان عمره ٢٤ سنة قريبا وبعد ذلك تأثر بانه من حيث ان
هذه الماده استوفت وحسن فرج المدعى عليه بالاستتاليه الآن لياه وان لهذا وكون
المذكور فقير يلاف من ثمن المضبطه ويجري تقديم القضية الى المجلس هذا نتيجة ما

امضا

احد الكتاب

امضا

رئيس القلم

في الاوراق

وقد عرضت هذه النتيجة على مأمور الضبطية فوقم عليها الإشارة الآتية

ان من التحقيقات الواردة بهذه النتيجة تبين حصول ضبط المدعو حسن فرج بواسطة قوسه شنوده الصالح بندر بنا برشمه فضه حلالا كان قاصد ميسما اليه حسن فرج المذكور اورى بانه كان مارا من جهة الجوابر بيولاقي وتصادف بتلام سوداني قايد حارويه الرشمه المحكي عنها وقد عمل كل الطرق وتحصل على سرقتها واخذها وتوجه بها الى بنا ولما شرع في ميسما الى قوسه شنوده قد ضبطه بها واوصله لضبطية تلك الجهة وبوزن وتبين الرشمه المذكوره قد وجدت ١٣٠ درهم بسعر الدرهم الواحد قرش واحد وثلاثون فضه ساغ $\frac{٢٢٧}{٢}$ ولما تحرر لضبطية قسم يولاقي وبث لما بحسن فرج المذكور لارشاده عن الموقع الذي تجارى على سرقة الرشمه فيه فوردت افادتها بعدم الاستدلال على صاحبها ولذا قد جرى اضافتها بالاماتات ولاقيام حسن فرج المحكي عنه على السرقة كاعتزافه بكيفية ما توضح صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بضبطية سكندرية الموضع عنها بالنتيجة وبمعرفة المجلس يجري ما يراه

مأمور ضبطية

٨ صفر سنة ١٣٠١

(ختم) مصر

ويرى المطلع على هذه النتيجة انها احتوت على شرح وقائع الدعوى من يوم حصول السرقة الى يوم تحرير تلك النتيجة مع التفصيل الكلى والبيان الواضح واشتملت ايضا على رأي مأمور الضبطية في ادانة المتهم ووجوب التشديد في عقابه وهي تمثل قضية سارت على حسب ما يجب ولكن ما كانت كل قضية تجري هذا الجرى ولا يعمل في انجازها هذا التجميل فقد تلقينا ايام افتتاح المحاكم الاهلية الجديدة في الوجه القبلي ما كان موجودا من القضايا بالمجالس اللغاة واقلام الدعاوى في المديريات ورأينا ان كثيرا منها مكث حوالى الثلاثين سنة في ايدي المحققين او بين المحققين والمجلس الابتدائي واليك بعض تلك القضايا القديمة التي ذكرناها

المحكمة في البلاد المصرية (٢٢٣)

في تقريرنا سنة ١٨٨٩ للثائب العمومي عن اعمال نيابة محكمة اسبوط وهي من القضايا التي كنا ورثناها عن اقسام الدعاوى والمجالس للملغاة وحفظنا اوراقها لتتقدم العهد عليها

المدة التي مكثها الدعوى في التحقيق	موضوع التهمة	تاريخ حصول الواقعة
سنة		سنة
٢٩	فزع على مشايخ البلاد	١٢٧٨ عريّة
٢٨	قطع جسر الدور	١٢٧٩ «
٢٨	سرق اشيا من منزل ابراهيم افندي بسيوني	١٢٧٩ «
٢٩	التشكي في حق طنطاوي علي	١٣٧٨ «
٢٧	تداعي في حق كاتب زراعة بني حسين	١٢٨٠ «
٢٦	قتل يوسف دردير	١٢٨١ «
٢٢	اصابة ابراهيم خليفه بسيار ناري	١٢٨٥ «
٢٢	قتل اسماعيل بن موسى اسماعيل	١٢٨٥ «
١٨	تأخير عن التوجه مع الانقار بالعملية	١٢٨٩ «
٢٢	تردد الاشقياء في منزله	١٢٨٥ «

وهذا قليل من كثير

ولما تم تحرير النتيجة على ما تقدم بيانه ارفقت بمذكرة التحقيق وبقية اوراق الدعوى وارسلت الى المجلس بالاقتادة الآتية صورتها

مجلس ابتدائي مصر رئيسي عزتوا اقدم

الاوراق مرفوعة يشتملوا ما جرت به التحقيقات فبإداة ضبط حسن فرج من اهالي سكندرية ينذر بها حالما كان قاصد مسيح رشمة فضة لآخر يسى قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر واعترافه بسرقتها بالكيفية الواضحه بهم وقد عملت عن ذلك النتيجة اللازمه وعطى عليها آخر الاقوال منا ولم يحصل عن المضبطه لعلم ظهور مدعي بالرشمة وقرر المدعي عليه ولهذا لزم تحريره لحضرتكم والاوراق عدد ٧ بحافظه مبعوثين طيه لتتظر فيهم بالمجلس واحرى المستانم مع المعلوميه بان حسن فرج المذكور سجن من اجل ذلك بالضبطه في ١٨ محرم سنة ١٣٠١ ولكونه وجد به لطيخ في الصفن والشرج وتورى من حضرة حكيمباشي الضبطه عن لزوم ارساله الاستتاليه قد بحث لما باقاده في ٢١ منه وللان لم يحضر منها وبودته يجري اعادته للسجن كما كان ويصير اخطار المجلس عن ذلك ١٣ ص سنة ١٣٠١ مامور ضبطية

دعوى (حتم) مصر

ويوجد على هذه الافادة تأشير بنير امضاء في الجهة اليسرى صورته (ورد في ١٥ صفر سنة ٣٠١) وعلى يمين هذا التأشير اسم هو (حسن احمد افندي)

ويظهر انه كان لكل قضية قاض يقرأها ولذلك رأينا افادة يقال لها في عرفهم (بوصله) موقفاً عليها بحتم متعوش فيه اسم (يوسف صدقي) بامضاء اعضا (مجلس ابتدائي مصر) مرسله الى (الاستتاليه) وهذه صورتها بوصله

من المجلس الى الاستتاليه

تؤمل اخذ آخر اقوال حسن فرج فبإداة ضبطه ينذر بها حالما كان قاصد مسيح رشمة فضة لآخر يسى قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر المرسول من الضبطيه للاستتاليه في ٢١ محرم سنة ١٣٠١ لما لجته اذا كان يستطيع ذلك وبعد التصديق على اجابته عن يلزم ترسل لنا عتيد رافقه في يوم الاحد ١٦ ص سنة ١٣٠١ حسن احمد

بجاء الرد شرحاً على تلك البوصلة في اليوم الثاني يفيد أن حسن احمد
ارسل الى الضبطية في اليوم المذكور
وفي يوم ١٩ صفر سنة ١٣٠١ استحضر ووجه اليه في ورقة على حثها
سؤال هذه صورته

مذاكرة آخر اقوال

سؤال الى حسن فرج
فيد عن آخر اقوالك فبادة ضبطك بندر بها حال ما كنت قاصد مع رشمة فضه
الى قوسه شنوده الصايغ في ١٩ س سنة ١٣٠١
جوابه

اني ما سرقت الرشمة ولكن وجبتها ملقيه بجهة الجوارير ببوراق واخفتها ولما
توجهت بها الى بها وادرت ميمها الى قوسه شنوده صار ضبطي بها وهذا آخر اقوالي
١٩ صفر سنة ١٣٠١ حسن فرج

وياسفل هذا الجواب سطر مكتوب فيه

تجواب من حسن فرج عيني به وجد الرشمة ملقيه بالارض ولما اراد ميمها الى
قوسه شنوده صار ضبطه بها في تاريخه يوسف صدقي
بعد ذلك اقطعت الوصلة بين المتهم وقضائه وتهدمت القضية الى المجلس
تحكم فيها في ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ ويسى الحكم مضبطة وهذه صورتها

ورقة مضبطة خالية عن وضع مبلغ ثمنها

عشرين قرش

ضبطية مصر ارسلت للمجلس اوراق بواقده رقم ١٣ من سنة ١٣٠١ نمرة ١٨٥٥
نين منهم انه بتاريخ ١٥ م سنة تاريخه توجه الى قوسه شنوده الصايغ بندر بها شخص

ومعه رشمة فضة (وبعد ذلك صاغ الكاتب جميع ما كتب في النتيجة التي ارسلت من الضبطية) ولما وصل الى رأي الضبطية استأنف الكلام من اول السطر فقال

وسادة مأمور الضبطية قال ملخصا انه لاقدام حسن فرج على السرقة كاعترافه صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بضبطية سكندرية وانه بمعرفة المجلس يجري ما يراه ثم اتبع ذلك بقوله وعليها وردت الاوراق للمجلس بافادة الضبطية البادي ذكرها واوضحت بها عدم تحصيل ثمن الثمن لعدم مدعي برشمه وقرر المدعي عليه وانه سجن في ١٨ م سنة ٣٠١ ولكونه عيان قد ارسل للاستتاليه في ٢١ منه وانه بعد عودته منها يعاد للسجن ولاضاح ابحاث المذكور الاستتاليه للضبطية في ١٧ من سنة ٣٠١ قد طلب منها بالمجلس وباخذ آخر اقواله به اجب بان ما سرق الرشمة ولكن وجدها ملقيه بالارض بجهة الجوارير ببولاق واخذها ولما توجه الى بنسها واراد ييما الى قوسه شنوده صار ضبطه بها وبعد ذلك اعيد المذكور للضبطية تأتيا وبلى ذلك امضات الكتبة حسن احمد علي ابوالنصر سليمان حموده

القرار عن ذلك

تليت هذه القضية بمجلسه يوم الاحد ٢٣ من سنة ٣٠١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ وروى انه من حيث ثبت على حسن فرج باعترافه تجاريه على سرقة رشمة فضة من حمار كان قائدا له غلام سوداني صغير بجهة الجوارير ببولاق وقد صار ضبطها معه حينما كان قاصدا بيها بندير بنسها لشخص صانع ولم يدر ظهور صاحب لما قد صار اضافتها بامانات الضبطية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ بعد ان جرى وزنها وتمينها بمبلغ ٢٠ مائتين سبعة وعشرون غرش وعشرين فضة صاغ فلها ولما ظهر لحسن فرج المذكور من سابقة تجاريه على السرقة قد حكم بارساله الى ليان سكندرية مدة اربعة شهور تطبيقا للعاده الحاديه عشر من فصل ثالث ينصم له مدة سجنه ومن جهة الرشمة فالضبطية تجري الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لما يجري اللازم عنها بمعرفة الضبطية ايضا حسب الجارى في امثالها

(ختم المجلس)

وبعد صدور هذه المضبطة تحررت افادة من رئيس المجلس الابتدائي

الى محافظة مصر هذه صورتها بعد الديباجة

قد نظر المجلس مادة تجاري حسن فرج على سرقة رشه فضه وضبطه بها حينما كان قاصد ميها ينذر بنها الواردة لنا بإقادة الضبطيه الرقيمه ١٣ من سنة ٣٠١ نمرة ١٨٥٥ وحكم فيها بتاريخ ٣٣ ديسمبر سنة ٨٣ بإرسال حسن فرج المذكور الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور تخصم له مدة سجنه ومن جهة الرشيه فالضبطيه مجرى الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلّم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجرى اللازم عنها بمعرفة الضبطيه ايضا حسب المجارى في امثالها وحيث ان حسن فرج مسجون بالضبطيه من تاريخ ١٨ محرم سنة ٣٠١ من اجلهذه المساده فلزم تحريره لسعادتك فومل التذيه باعلامه بهذا الحكم واخذ اجابته واجابته من ذلك اللطرف للمجلس الاستئناف مع اعتبار سجنه على ذمة المجلس المتنى عنه بما ان اوراق ومضبطة القضية ارسلا اليه في تاريخه اقدم تحريرا في غرة راسنة ١٣٠١

فلما وصلت الاوراق الى مجلس الاستئناف بإقادة المجلس الابتدائي المذكورة كتب رئيس ذلك المجلس الى محافظة مصر شرحاً عليها صورته

علم من اقادة مجلس مصر هذه الرقيمه ٢ راسنة ٣٠١ نمرة ٥٤٩ الواردة معها اوراق قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشه فضه وضبطه بها حينما كان قاصد ييها ينذر بها انه كتب منه للمحافظة باعلامه حكمه الى حسن فرج المذكور واخذ قوله عنه وتقدمه لهذا اللطرف وحيث مقتضى الاجرا كذلك واخذ اخر قوله واعطا قول المحافظة في القضية بما تراه وورود الاقادة فاقضى شرحه لسعادتك واوراقها من طيه عدد ١٢٠ بمحافظه بامل الاجرا كذلك واعتبار سجنه على ذمة المحافظة ما دامت القضية موجودة فيها اقدم

بمحت المحافظة عن حسن فرج في السجن فطلعت انه في المستشفى .

فارسلت الى ناظره المحرر الآتية صورته

استبالية مصر ناظري عزتوا اقدم

قد نظر بمجلس مصر قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشه فضه وضبط بها

حظا كان قاصد ميعا يندر بها وحكم فيها بمجلزاته بارساله الى لبنان سكندريه مدة اربعة شهور تخضع له مدة سجنه ومن جهة الرشمة فيصير الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحبها يجري للالزام عنها حسب الجارى في امثالها وحيث يطلب حسن فرج من السجن لاجل اعلانه بالحكم واخذ اخر اقواله فتورى عن سبق اجابته للاسبالية في ١٤ راسنة ١٣٠١ فلها انقضى تحريره لغزكم عنيد رافقه محمد اتدى توفيق الماوين تؤمل التذيه باعلان المحكوم عليه بالحكم واخذ جوابه بالقبول وعدمه مع اخذ اخر قوله حسب طلب الاستئناف بما ورد منه بخره ٣١ ويضاد لاجرا للالزام

توجه الماوين بهذا المحرر الى (الاسبالية) فقدم اليه حسن فرج فسأله شفاهاً عن المطلوب واجاب كتابة في ورقة قائمة بذاتها هذه صورتها

الاجابة المعليه من حسن فرج

قد فهمت ما توضح باقادة محافظة مصر الواردة للاسبالية رقم ٢١ راسنة ١٣٠١ المرغوب بها قومي بمحكم مجلس الاستئناف (في الحقيقة مجلس ابتدائي) القاضي بارسالي الى لبنان سكندريه مدة اربعة شهور تخضع لي منها مدة سجنى وهذا الارتكاب لسرقة الرشمة الفضه ومقتضى اعلاني بهذا الحكم واخذ اخر اقوالي وقبولي بالحكم من عدمه فاني قد قبلت هذا الحكم ولا يكن لي معارضه فيه ولا عندي اقوال خلاف ما ابديته وهذا جوابي في ٢٤ راسنة ١٣٠١

اجابة حسن فرج المسطره بحاليه هي عنيدي في ٢٤ راسنة ٣٠١ ختم
ماوين محافظة

مصر

ثم اعادت (الاسبالية) الى المحافظة محررها مع الاجابة بشرح هذه

صورته

بمقتضى ما توضح باقادة المحافظة هذه نمرة ٧٩ قد اخذت الاجابة من حسن فرج بمحضور محمد توفيق من معاوين المحافظة ولزم شرحه لسماذكم بالافادة وطيه المذاكره اقدم

واما المحافظة فلها ابدت رأيها بالكتابة على نفس المضبطة هكذا

تليت هذه المضبطة ولسبقو اسطاقول عنده المادة من الضبطية فلا يكون لنا اقوال نبديها الآن خلاف ما سبق ابداء اولاً وبمعرفة مجلس الاستئناف يجرى ما يراه

محافظ مصر

واما مجلس الاستئناف فانه لم يحكم في القضية لالنائنه يوم تشكلت المحاكم الاهلية الحالية فانقلت القضية منه الى محكمة الاستئناف وهي حكمت بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي مصر

ويرى القارئ من عرض سير هذه الدعوى كيف كانت تجري التحقيقات اولاً بمعرفة الادارة ثم تقدم النتيجة وهي عبارة عن ورقة الاتهام للمروفة الآن في القضايا الجنائية والفرق بينهما المدم والخصوص وحبذا لو ان النيابة تبدي طلباتها بورقة الاتهام في الجنب كما تفعل في الجنائيات على ان ورقة الاتهام صارت اليوم معطلة النفع في الغالب لدم الاعتناء بتحريرها والاقصاء فيها على يسير من كثير كان يجب شرحه فيها كذلك يبين ان الضبطية كانت قائمة مقام النيابة المصومية امام المجلس الابتدائي والمحافظة امام مجلس الاستئناف ويبين كيف كانت تسير المخاطبات بين جهات الادارة والقضاء مع التكرار الملل والتطويل المخل

المسائل المدنية

تفتح الدعوى بورقة تسمى تقريراً اولياً بعنوان رئيس المجلس المختص يبين فيها المدعي دعواه ويطلب الحكم بالحق الذي يدعيه ويجب ان يكون التقرير المذكور محرراً على ورق من ورق التمغة المخصوص لذلك وقدم على نسخ بقدر عدد المدعى عليهم ويزيد واحدة تحفظ بالمجلس وهذه صورة تقرير منها

قرار للمحاكم والمجالس والهيئات
تتمة ثلاثة غروش

٣

قرار اول مقدم لمجلس طنطا من محمد نصير عمر من ناحية ابو النز بمركز تلا
متوفيه ضد عمي ابراهيم محمد عمر من الناحية المذكورة

تبدي لعدالة المجلس ان والدي نصير عمر كان مع عمي ابراهيم محمد عمر المذكور
بمئات واحد ويمتلكوا ٩ فدان اطيان خراجية بالناحية بلدنا ومحققين باسماهم هم
الاثنين كل منهما بحق النصف وكانا بمئات واحد ولا رشدية عمي فالاطيان مكلفه باسمه
ثم توفي والدي المذكور عني وفضلت مع عمي المذكور بمئات واحد لحد الآن والآن
رغبت انفصالي منه واستوليا على ما تركه والدي لي من اطيان وغيره فن طمع نفسه
يرغب ان يعطيني ٣ فدان ويحجز من استحقاقي فدان ونصف وحيث العدالة تقضي
باعطى كل ذي حق حقه قد التزمت بإيضاح مختصر تظلمي بتقريرى هذا مسترحا من
عدل المجلس الزام عمي ابراهيم محمد عمر المذكور بتسليمي ٤ فدان ونصف ومحابته
على ريسها من تاريخ وفات والدي لحد يوم التسليم لي وقد حررت هذا التقرير على نسختين
هؤوره واحده لاعلان عمي المذكور باحداها ومربوط الفدان الواحد مدة عشر سنوات

محمد نصير

١٦ محرم سنة ٩٩

١٦٢٠

(ختم) عصر

فلما وصل هذا التقرير الى المجلس عرض على الرئيس فأمر بإعلانه هكذا

نظر هذا ونظن هذه النسخة الى ابراهيم محمد عصر المحاوبة عنها بمصاد ثمانية
اليوم من تاريخ الاعلان ١٨ محرم سنة ٩٩ ريس مجلس

(ختم) طنطا

طبق الاصل الموجود بالمجلس محمد بدوي (عبد الرحيم) محل ختم المجلس

ثم ترفق النسخة المذكورة بافادة من رئيس المجلس الى المديرية
لاعلائها ومن المديرية الى المركز الى شيخ البلد فاذا اعطى الجواب أرسل

الى المجلس بالطريقة عينها ويعلن الرد الى المدعي فيجيب عليه بتقرير ثان
يعلن الى المدعي عليه ليطن رده الى المدعي ثم يحرر هذا تقريراً ثالثاً وبعد
ان يجيب المدعي عليه عنه يحدد المجلس يوماً لنظر الدعوى ثم ينظرها سواء
حضر الخصمان او لا ويحكم فيها حكماً بما يراه ويسمى الحكم (مضبطة)
كما تقدم بيانه في المسائل الجنائية

وكان لا بد من استوفاء التقارير الثلاثة والرد عليها ولو لم يكن لاحد
الخصمين كلام جديد يديه كما تراه من التقرير الآتي

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين
ثمة ثلاثة قروش

٣

مجلس استئناف بحري رئيسي عزتوا قدم

ما قاله جناب الخواجه الياس عيسى وكيل اسماعيل ابو سنه من نشر بتقريره
علم وحيث انه لم يرى بتقريره ما يلزمه الرد عنه فلم يجد انا الآخر بتقريره ما اجاب
عنه وحيث صار اللازم منه ومنا اتمام التحريات وتحديد الجلسة فلما قد حرره في
نسختين صوره واحده للاعلان والحفظ حسب الاصول اقدم ٣ راسنة ١٣٠٠

عن محمد ابو سن
كاتبه الفقير السيد
مصطفى الجدي

نظر هذا بالمجلس ويعلن الى الخواجه الياس عيسى بطعنا وكيل اسماعيل ابو سن
ليجابه عنه بمصاد ثمانية ايام من تاريخ الاعلان ٦ راسنة ١٣٠٠ ختم المجلس
وقد يتفق ان الخضم الواجب عليه الرد لا يجيب في الميساد القانوني
ففي هذه الحالة يجوز لخصمه ان يطلب الحكم في الدعوى بدون انتظار

جواب خصمه وقدم بذلك تقريراً وسمى طلبه هذا (قتل باب المرافعة)
واليك صورته

تقرير للمحاكم والمجالس والقوانين
تمت ثلاثة قروش

٣

مرفوع من دعوى المجلس عن موكلتي محمد ابراهيم ومحمد زيدان المهازوي
من طنطا ضد طاهر محمد شريدم ومحمد اخيه من قبا تبع مركز الجفيرة فريه
بمخصوص احيان وقدم في التقرير الثاني متمدة ثلاثة شهور وكسور وبعلائهم لوكيل
الحكم من تلك المدع لا كان يجاب عنهم وقيل انه توجه بلاد الشام وحيث يجوز لي
قاتونا قتل باب المرافعة التحريرية على نفس الاخصام اقضى عرضه ثلاثة نسخ صورته
واحدة لاعلان طاهر محمد شريدم ومحمد اخيه باتيهم وحفظ ذلك بالمجلس مع تحديد
اقرب جلسته لسامع الحكم عليهم بتفاد طلبات موكلتي اقدم ٧ راسنة ٣٠٠

(ختم) محمد سليم

نظر هذا وتعلن منه نسخه الى طاهر محمد شريدم من قبا للعلم بما فيها وحضوره
بجلسة يوم السبت ٤ الحجة سنة ٣٠٠ القعدة سنة ١٣٠٠ رئيس دائره ثانية

(ختم) بمجلس طنطا

هذا طبق الاصل سيد حمدي محل ختم المجلس

وبعد المرافعة يصدر الحكم اى الخلاصة او المضبطة ولم تأت
بصورة من ذلك اكتفاء بما بيناه في المسائل الجنائية لانه لا فرق بين
المضبطين الا في الموضوع اما الشكل والترتيب والاضاع فكلاهما واحدة

ملاحظات عمومية على ما تقدم

يُلم بما تقدم ان القضاء في مصر أيام المرحوم محمد علي باشا ومن خلفه من الولاة كان في مهد طفولته وان الحقوق كانت لا تقين للناس الا بحفوة بظلمات كثيفة تحجب بينها وبين المدركات وأن الواجبات كانت كثيرة متنوعة بنير حد تطف عنده ولا يبان تستثير به النفوس التي فرضت هي عليها

لذلك كانت حياة المجالس موقوفة على مجرد الوشاية وكان يكفي لائلافها برمتها كلمة سيئة من عظيم

وهنا نذكر السبب في غضب سعيد باشا على المجالس سنة ١٢٧١ بعد ان علمناه بطريق الصدفة من احد عظمائنا وسعاده لا يزال شاغلاً لمركز خطير قال (كنت معاوناً بمديرية الروضة اي الزرية والمنوفية معاً وكان صاحب الدولة رياض باشا وكيلها وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا ففي صبيحة يوم من الايام جاء المرحوم سعيد باشا من مصر مبكراً على قطاره الخاص ولم يكن احد يعلم بحيته لانه كان يعتمد مباشرة المصالح كثيراً وذهب من فوره الى المجلس فلم يجد احداً من عماله حاضراً فامر صاحب الدولة رياض باشا باقتال ابوابه وتسميرها وتخذ الامر لساعته وجاء عمال المجلس واحداً بعد الآخر حتى اجتمعوا جميعاً وعلّموا من البواب حقيقة الخبر فاسترحموا من ولي النعم المفوف كان جوابه التناء المجالس كلها وتشكيل مجلس في كل مديرية من المدير والوكيل والباشماون واثنين من العدد

الحكم في جميع الدعاوي^(١)

وكان اختصاصها غير معروف بالضبط لان جهة الادارة كانت ترى لنفسها وحدها حق السيطرة العامة والنظر في مصالح الناس صغيرها وكبيرها سواء تعلقت بالمعاملات الخصوصية او ارتبطت بالمنفعة العمومية

فن الادلة على اضطراب اختصاص المجالس في ذلك الزمان ما يأتي
مات رئيس صندل في السويس وتزاحم الملاحون على وظيفته فرأت الحكومة ان الامر جلل وان الموضوع جسيم لا يسبر غوره الا كبار رجال القضاء وأحالت المزاehين على مجلس الاحكام فصدر قراره كما يأتي

من حيث الصندل المذكور كان مرتب فيه رئيس براني بمائة شهري ١٥٠ قرش والآن المطلوب فيه تبايع مائة شهري تسعين قرش كما المرتب الى صندل نمرة ١ وفي هذا وفر عن المرتب اولا وقد شهد في حق محمد ضيف المذكور انه اهلا لادارة هذا الصندل وانه مستحق ترتيب التسعين قرش اليه فيصير ترتيبه للملعيه المذكورة وللأجرى على هذا الوجه يتحرر لجناب مدير الامرايه والسكك الحديدية كما استقر عليه رأى المجلس حضرة الاقدي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا
رئيس مجلس^(٢)

ومنها انه انهم على اعدام باطيان فرأى بعضها فاسداً وطلب استبداله بصالح ورأت الحكومة ان الامر خطير وان في الموضوع اشكالا لا يحل عقده الا مجلس الاحكام فعرضت الامر عليه واليك ما استقر الرأي لديه

قرار صورته حضرة مدير الخيزه والطفيح ارسل الى المجلس افاده رقيقه ٥ ر سنة ٢٧١ نمرة ٨١ ومعها شفه ومذاكرة ومن تلاوتهم تبين بانهم على حضرة قوله

(١) راجع صحيفة ١٩٥

(٢) راجع دفتر احكام مصرية صحيفة ٢٣ نمرة ٥٢ دفتر خاتمة

صالح بك بمحمية فدان اباديه وتحددوا حضرته طبق الامر الرقم ٢٧ ب سنة ١٢٦٥
نمرة ١٧٢ قد تعرض الموصى اليه كتحضاني في ماه جا سنة ٢٦٨ على انه من ضمن
التبائة فدان المهدده اليه بتاحية ابو صير نحو مائة وخمسين فدان رمال وفساد غير
قابلين للزراعة ولما ان تحرر لمديرية الحيزه بما اقتضى وردة اقادتها المقدم ذكرها قيد
بان التاحيه المذكوره بها سبعة وعشرين فدان وثلاثي ورج ونصف تيراط اباديه
صالحه وكان مزعم اشهارها بالزاد كطاعته محفوظ شيان من التاحيه فبالدوله عن ذلك
رؤي بانه من كون المهدد الى اليك الموصى اليه من هذه التاحيه ثمانية فدان اباديه
ومتشكى عن انه من ضمنهم مائة وخمسين فدان فساد ويرغب اعطاه البذل من الابداده
الصالحه اليه ولا وجد بالتاحيه خلاف السبعه وعشرين فدان المذكوره ومتى كان الامر
كما توضع وانه لا مانع بالمديرية من اعطى الافدنه المذكوره بدل الفساد السالف بمحديه
لحضرته فيتحرر لحضرة مدير الجزه باعطي حضرة اليك السبعه وعشرين فدان وكسور
المذكوره من اصل الفساد المتشكى باستبداله ويصرف النظر عن تزولهم بالزيادة ما دام
مقتضى استبدال الفساد من الابداده الصالحه وهذا ما وافق واستقر عليه رأى المجلس
قبلي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا
ريس المجلس

ومنها ان نظام البريد كان اعتل فرأت الحكومة انه لا يصلحه الا
مجلس الاحكام ورأى هذا المجلس انه يجب لانفاذ الامر اشتراك المديرين
معه فدعاهم اليه وانعقدت جمعية حافلة منهم ومن جميع اعضاءه وتداول
الكل في هذا الامر العام وكانت نتيجة مداولاتهم ان الذي يجب اناعلته
بتحضير نظام عام لمصلحة البريد في جميع انحاء القطر انما هو (سامي باشي
المعية السنية) اخرجوا قراراً بذلك وافضوا حتى اذا قدم ذلك الرجل مشروعه
عادوا كلهم الى الاجتماع بسراي مجلس الاحكام وصدقوا على ما راه من غير

تبدیل ولا تعديل . ولولا ان النظام طويل والقرار اطول لادرجناها برمتها^(١)
ومنها ان رجلاً حکم علیه بالحبس لجریمه استوجبتہ ورفعت من وظیفته
وبعد ان وفى عقوبته واقام زمناً مرفوتاً عاد یطلب خدمة فی الحكومة
فاحالت طلبه هذا الى المجلس وهذا قراره

ولدى المذاکره فی ذلک بالمجلس نظر بانه من حیث المذكور ولوانه کان ارسل الى
اللیان فی سنة ٢٥٨ بموجب خلاصه من الحقیایه لکن تبین ان من بعدها اعرض الى
التوری یتلسم خدامه باحدى الجهات وعلى الاعراض صار الاستعلام من الحقیایه
وعطیة منها الاقاده بان الحكم الصادر لم یحکم به عدم استخدامه ومن بعد ذلک استخدم
بديوان داوري اسکندريه وبعده جهات أخر وأخر خدمته بشکاتب ديوان الاوقاف
وفي کل تلك المدة التي تقارب الضرة سنوات لم یحصل الرکن على سبوق توجهوا الیان
كما وان الاقاده التي وردت رأساً من المالیه من سنة ٢٦٩ مع ان استخدامه بالاوقاف
بعدة واستخدمه فی تلك الجهات معلوم بالمساليه ولا صارت المخاطبه الا فی تلك التاریخ
فناسبة ما نظر من سبوق الاعراض فیہ عنه کان مستخدماً بالبری ولا صار معاملته كما
الاشخاص المذكور عنهم بالقرار وعلى ای حال صار حرمانه من الخدامه مدة تقارب
الستین وقد سبق حصول العفو العمومي رؤى انه لا یس من التصريح له بالاستخدام
وبعد من ضمن الدين دخلوا فی العفو العمومي وللأجرى على هذا الوجه یحرم للعالمیه
لیكون معلوما بها ویشر الى الجهات منها جراحة استخدامه هذا ما استقر علیه رأى
المجلس حضرة الاقدي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا
رئيس المجلس^(٢)

وكانت المجالس تحکم بما تراه وتوقع من العقوبات ما تحتاره من غیر
ان یكون لها فی احکامها مرشد غیر ارادتها

من ذلک ان رجلاً اتهم بانه توسط بین ذی شأن وموظف فی رشوة

(١) راجع دفتر قید مجالس الاحکام المصریة بحیفة ٧٧ نمرة ٢٢ دفتر خاتمة

(٢) راجع دفتر قید قرارات مجلس احکام مصریة نمرة ١٤٠ دفتر خاتمة

ولما بلغ عنهم لم تثبت التهمة عليهم ثبوتاً صحيحاً ومع ذلك رأى مجلس الاحكام ان ياقبهم كما يأتي

وبالمدولة في ذلك رؤى انه ادبا لم وعبرة لخلانهم ومنع التجارى على ما يماثل ذلك فيصير طرد وتبجد الشيخ عبد الباقي المذكور من الخدامه المبريه والدهشوري يرفع من مختارة الطاعه والشيخ حسانين مصطفي من كونه ليس مستخدم بالميري فلا يصير ادخله في الخدامه بالمصالح المبريه في القابل والاشتين جنه يجري محصاهم منه ومن الدهشوري ويردوا خزينة بيت المال تطبيقاً للماده الثامنه والثامنه من فصل ذلك وان تجرر لضبطه باجرى ما ذكر والنشر والاعلافت عن المذكورين هذا ما استقر عليه رأى المجلس^(١) مير محمد توفيق مير احمد مناع مير احمد مير حسن شعير مير حسن كامل شيخ علي محمد سيد محمد سيد احمد وكيل المجلس رئيس مجلس رافعي سادات سادات سيد علي بكري مصر

وكان الرجل يتهم بالجريمة فيحبس الايام الطويلة ثم بعد ذلك يحكم عليه بالضرب بالكراباج عدداً يقرره المجلس كما يشاء ويهوى

من ذلك ما كتبه الاحكام الى محافظة رشيد في ٢٣ ب سنة ٦٥ لقد تلية بالجلس مخاطبة حضرتكم هذه المأرخة ١٥ الحاضر نمره ٧ بخصوص مادة ما سرته محمد ابو ابراهيم وهو بمولد الاستاذ الدسوقي والمدولة عنه رؤى من كون المبلغ المسروق جزؤي عباده عن اثنين واربعون غرض وردة الاشيا اصاحبها والنفر المذكور مسجون من وقتها للآن فيضرب عن كل قرش كراباج ويخرج عنه^(٢) وكان اكبر المجالس يرتبك في اصتر المسائل فيطلب معونة الخلدوي بذاته فيها مع صراحة القانون ووضوح النص بدليل ما يأتي

قرار صورته حضرة ريس مجلس ثاني قبلي ارسل افاده الى المجلس رقم ١٨ ص

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية نمره ١٥ دفترخانة

(٢) راجع دفتر مجلس احكام مصرية محبفه ٤٢ نمره ٥٢ دفترخانة

سنة ٢٧١ نمره ٤١ على اعراض مقدم له من باشكاتب المجلس طرفه ينهي فيه ان ماهيات باشكاتب المجلس المقررة بمقتضى الترتيب فهي الف غرش شهري وان المقيد له فقط بسبعماية وخمسين غرش وتشكى من عدم مساواته باقراته مع ان الاشغال كثيرة وغلو اثمان الفلال والماكولات ويريد ترتيب ماهيه حسب المرتب لامثاله حيث لم يكن في ذلك زيادة ماهية وحضرة ريس المجلس صدق على ان باشكاتب المذكور من وقت حضوره وهو حاصل منه مزيد الاجتهاد في ابراج ومجاز الاشغال وقام بوقا اشغال وظيفته بحالة الاستقامة ولم يحصل منه ادنى تصور والمالية المرتبة لباشكاتب المجلس بموجب اللائحه فهي شهري ^{١٠٠٠} جـ حتى وكانت مقيدة الى باشكاتب الذي معين حال قنوح المجلس وكتاب المجلس مقيدة ماهياتهم بهذه الفيه وان باشكاتب المذكور مستحق قيده بهذه الماهيه حكم الترتيب حسب المقيد لامثاله وبلاقتضى لزم الحال للوقوف على كيفية قيد باشكاتب المذكور بهذه الماهيه مع ان باشكاتب الذي كان مرتب حال قنوح المجلس كانت ماهيته الف غرش وصار الكشف من قيودات مجالس الاحكام وتبين ان المجلس المشار عنه كان به باشكاتب بمساهية الف غرش حسب المرتب لباشكاتب المجلس ولا اقتضى الحال لرقته تعيين واحد باشكاتب بدله يدعى الشيخ محمد صالح ولناهي ان ماهيته كانت خمسمائة غرش فاستصوب ان يترتب له بسبعماية وخمسين غرش وصار الاجرى على هذا الوجه ولما ان الشيخ محمد المذكور تبين بعد ذلك باشكاتب مديرية عموم سيوط وجرجا وتعين بدله الى المجلس الشيخ حسن موسي المقيد به الآن صار قيده بسبعماية وخمسين غرش ولدى المذاكرة عن ذلك بالمجلس تراءى بانه من حيث ان بحسب لائحة ترتيب المجالس مرتب الى باشكاتب كل مجلس ماهيه شهري الف غرش وصار الاجرى على وجه ما ذكر وانما مجالس الفشن لما تبين له الشيخ محمد صالح قيد بسبعماية وخمسين غرش والموجود الآن مقيد بهذه الماهيه لكون شؤون الداله تقضي بالمساواة خصوصا وان حضرة ريس المجلس شهد في حقه بانه مستقيم في اشغاله وقام بوقا الاشغال وانه مستحق قيده بمساهية شهري ^{١٠٠٠} جـ كما امثاله باشكاتب المجلس الاخرين فهذا يرى موافقة قيد الشيخ حسن المذكور بتلك الماهيه كاقترانه لاجل زيادة الاجتهاد انما من كون مبلغ المائتين وخمسين غرش وان كان بحسب المرتب لامثاله لم يكن فيها زيادة لكن بنسبة سبق القيد بسبعماية وخمسين غرش يكون ردها الآن زياده والحالة هذه بالنسبة لهذا المجلس فيحضر لحضرة كاتب سعادة الحدودوي

الأكرم للعرض عن ذلك للاعتاب وما يتعلق الارادة عليه بإجراء يتبع الاجرى بموجبه
هذا ما استقر عليه رأى المجلس^(١) اعضا اعضا اعضا اعضا
اعضا اعضا اعضا اعضا ريس مجلس لم حضر لم حضر
سعادته غير حاضر

وكانت غناية الحكومة تكاد ان توجه كلها الى جباية الاموال واحتكار
موارد الكسب وجمع الثروة بين يديها^(٢)

لذلك كانت العقوبة للرشوة مسية عن الضرر الذي يلحق بمصلحة
الحكومة منها لا لانها تضر بمحقوق الناس^(٣)

وكانت الحكومة تتاجر بالمحصولات وتلزم الناس بشراء حاجاتهم من
عندها فان خالفوا عاقبتهم عقاباً بالياً^(٤)

وكان الكثير من مصالح الحكومة ذات الاراد حتى الحاكم الشرعية
يباع بالانترام فيتصرف المتزعمون فيها وفي الرعية على حسب ما يشاؤون^(٥)

واذا نظرت الى عقوبات الموظفين وجندتها مسية عن المسائل المالية
فكانت العقوبة تشدد او تخفف على حسب المال المحتلس وكلها كانت بالبيان^(٦)

وكان للحسوية والاتباء الى الكبراء تأثير قوي على القضاة في احكامهم
من ذلك ان بعضهم اتهم بالقتل فثبت عليه غير ان وراه عظيمًا كان

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية جزؤ اول صحيفة ٢ نمرة ٩٦ ودفتر خاتمة

(٢) راجع بند ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

(٣) راجع الباب الثالث فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٤) راجع الباب السادس فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٥) راجع بند سادس فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٦) راجع الباب الاول فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

يحميه فاكنتي المجلس بالإشارة الى رفته كما ترى في هذا القرار

بانه وان كان من شهادة الشهود يستدل على ان الناظر ضرب المتوفي بالضرب لا يوجب لوفاته لكن ثبت من اقوالهم ايضا بان صباح الضرب كان بقاية الصحة ولم يطره عليه المرض الا بعد ذلك والحكيم لم وجد به اثر ضرب واوضح ان موته هو بالاسهال وولى الدم غير جازم في دعواه ان موت اخيه بالمرض او الضرب والشرية لم اوجبت في ذلك شيء فاذا لا يقال عن وفات هذا نفر بسبب الضرب اتما حيث تبين ان هذا الناظر عديم الاداره اذ انه كان يمكنه ادارة المعصرة من غير الضرب الذي اوجب لحصول القتل والقتل واستصوب رفته من الابداءه وان يتحرر لصاحبها بزيب خلافه من ذوى الاخلاق المهذبة لاجل حسن الادارة فبالمداهله عن ذلك رؤي بانه حيث الامر كما ذكر فلا وجه لانتساب وفات المتوفي الى الناظر ويصرف النظر عن ذلك وتحرر لحضرة مدير اسبوط وجرجا الاقاده اللازمه بذلك اتما من حيث ان الناظر كان في امكان ادارة المعصرة على احسن طريقه اما بزجر الخدمه او يتوعد لهم بالضرب من غير اجري حتى لا يحصل اشكال الامر كما حصل وربما ان غيره يتجاروا على مثل هذه القفال فقد استصوب ان يتحرر لحضرة صاحب الابداءه بتعيين الناظر اللازم خلافه ويكتفى برفت المذكور ادبائه في هذه القضية وهذا كما وافق واستقر عليه رأى المجلس قبله

وكانت الدوائر الخصوصية ومصالح الزراعات ملاجي يحمي بها اولو البني واهل الفجور وقطاع الطرق وسلاب الارواح وكانت المجالس تمسك في احضارهم لتحقيق قضايام وتتوسل بكل الوسائل الى نظار الزراعات ومفتشها ووكلاء الدوائر ولا تلقى منهم الا الاجابة في الاوراق وعدم التنفيذ على كل حال

من ذلك قضية قتل اتم فيها اثنان احتيا بمحى تقتيش الزنكواون وتبادلت المجالس وذلك التفتيش بشأن تسليمها عشرة محمرات كانت

نتيجتها استملاء كلمته على المجالس واهداد دم القتل^(١)

وكانت القضايا ثلاثة أنواع . نوع يرجع الفصل فيه الى لجان يبينها الوالي بحسب ارادته وذلك النوع هو الذي يشمل قضايا كبار الموظفين وعظماء الرجال . ونوع تفصل فيه دواوين الحكومة وهو المشتل على قضايا صغار الموظفين . والثالث هو الذي يرجع النظر فيه الى المحكمة الشرعية^(٢)

ومع ذلك فان تمدي كل سلطة على الاخرى من الامور التي جرت بها العادة حتى ضاع التميز وتاه الناس الى اي حكم يتخاصمون . ومع ان العقوبات كانت في الصواب على وقائع غير محدودة فانهم زادوا الطين بلة وفرقوا بين صغار المجرمين وكبارهم ونوعوا العقوبات على حسب الدرجات ثم اتوا ما وضعوه من النصوص واجازوا للمأموري الحكومة استبدالها بالضرب بالكرباج من خمس وعشرين الى خمسين^(٣)

وكان الوالي يباشر جميع اعمال الامة ومصالح الافراد بذاته ويقضي في الجزئيات التافهة حتى كثرت اشغاله وضاق بها وقته واحتاج للمعين معه فيها^(٤)

وكان عمال الحكومة يسوسون الامة بمحض ارادتهم وعلى مقتضى اهوائهم اذ لا قانون يهدهم ولا حد يثبتهون اليه في قضائهم اللهم الا بعض

(١) قضية قتل سالم الجورى حى شيخ البلاطون بمديرية السرية سنة ١٢٦٥ عريه

(٢) راجع بند خمس ملحق نمرة ٣ صحيفة ٢٨ ملحقات

(٣) راجع الباب الثامن عشر فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٤) راجع بند ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

الوصايا العامة او النواهي المطلقة^(١)

وكانت وظائف الحكومة منحاً ينعم بها على من استحق المكافأة والاحسان لا لانه جدير بالعمل وذو دراية في تولي مصالح الناس ولكن لانه محسوب على زيد من الناس او لانه من الطنفة الاولى التي التفت حول لواء الحكومة الاولى او من اتباعهم او اتباع اتباعهم لذلك كان يعين غير الجدير مع معرفته كذلك وينقل من مصلحة الى اخرى على حسب رغبته او يعطى جانباً من الرزق ان كان لا فائدة فيه بالمره ووجب ان يكون من المتقاعدين^(٢)

وكان باب الشكوى من عمال الحكومة مقلداً في وجه المظلومين على التقريب اذ كان يجب على من تقدم اليه الشكوى ان يتحقق اولاً من حالة الشاكي لمعرفة ان كان من (المزورين) او من (ارباب النيات) قبل ان يسأل المشكوفيه وليس بخافٍ ما في هذه القيود الاولى من الاخذ على يد الفقير المظلوم ومساعدة الغني الظلوم ومن الغريب انه اذا تبين ان الشاكي من الصادقين وكان يشكو من مظالم متعددة او بوجوه كثيرة كانوا يختارون منها واحداً يحققونه على انفرادهم فاذا صح حقوا غيره والا فويل لذلك المسكين^(٣)

وكان استثمار كل رئيس في مصلحته بالنأ متناه حتى انهم ضربوا على

(١) راجع البند الاول وبند ٣ فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٢) راجع الباب العشرين فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٣) راجع بند ٢٨ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات

يد وكلاء المديرية ان يتصرفوا في امر مهم الا بتصريح رسمي بالكتابة تحفظ ورقته في سجلات المديرية بسطى من المدير^(١)
وكان المديرون هم اصحاب اليد العليا وذوي الكلمة النافذة في جميع الشؤون وانى يأمر^(٢)

هذه كانت الحال في الزمن الاول وهي لم تتغير كثيراً في عهد المرحوم اسماعيل باشا فان سلطة الادارة على القضاء كانت تامة والتنفيذ موكول الى الداخلية وهي كانت تقبل ما تشاء

كلنا يعلم ان المديرين كانوا يستخدمون رؤساء المجالس واعضاءها في العمليات ومباشرة جسور النيل ايام فيضانه وتحصيل الضرائب وغير ذلك وما عرفته بنفسى ان مدير الزرية سنة ١٢٩٢ غضب على مأمور مركز دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المركزية وهو المرحوم اخي شتاوى افندي زفول بالمجوم على يته واخراج جميع امتته والقبض على المأمور وما كان في طاقة احد اذ ذلك مخالفة امر المدير فصعد رئيس المجلس بالامر وانفذه على الوجه الذي امكنه به حفظ كرامة الرجل والحرب من سخط ذلك الجبار ومن آثار سيطرة المديرين على المجالس ما شاهدته بنفسى يوم توجنا الى اسبوط لافتتاح الحاكم الاهلية سنة ١٨٨٩ مما لو سمعته تليذ مدرسة الحقوق في هذه الايام لاضطربت حواسه ووطن ان في الكون انقلاباً. ذلك انه بعد اعلان الافتتاح رسمياً بقينا ننتظر مدة الثلاثين يوماً حتى نبداً في

(١) راجع بند ٢٩ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات

(٢) راجع بداول فصل ثاني صحيفة ٨ ملحقات

العمل وكان كل منا يشغل بما يلزم من بحث عن المنزل الخصوصي واعداد
 المحل الرسمي واستلام ميراث المجالس الملتاة وهو زكاتب بالية ملئت ندفاً
 من الورق المتفتت وصناديق مهشمة شحنت بقضايا معتقة وملفات تقادم
 عهدا فانطوت طياً جملها تذوب اذا حاولت نشرها وكنا كل يوم نجتمع
 تارة هنا وتارة هناك حتى ذات صباح كنت في دار المديرية جالساً بمحضرة
 المدير مع بعض الرصفاء واذا به امر القواص فاحضر له احد قضاة مجلس
 الاستئناف اللتى وهو ممن تقلوا الى محكمة اسبوط الجديدة وكنا جالسين
 على مصطبة فيسيحة يحول بينها وبين الطريق سور من خشب على ارتفاع
 مترين تقريباً فلما مر ذلك القاضي في الطريق امام السور استوقفه المدير
 وقال له يا فلان (اذهب الى اخوانك وقل لهم المدير يأمر باجتماعنا لنحكم
 فيما لدينا من القضايا وعليكم بالهمة والاجتهاد قبل ان يتبدى) الجماعه الجداد
 دول في شغلهم (قبل الامر ممثلاً وراح بعد ان ادى السلام بيد كادت
 تحف الثرى والتفت اليها المدير معجباً فخوراً ونظرت الى جبينه فاذا هو يزداد
 انفراجاً ولسان حاله يقول لنا انظروا كيف اعامل القضاة وهم اخوانكم
 ولاحظوا كيف يطاع امري وتلقى اشارتي وخدوا ما رأيتم مثلاً تستعدون
 به لتنفيذ رعايى وتسارعون لاجابة مطالبي ثم انطلق لسانه ببيارات التأفف
 من القوم الذين لا يفهمون واجباتهم يشير الى ذلك المسكين ويدخل في
 الاشارة من تسمى باسمه واتصف بصفاته . فنظر كل منا الى رفيقه استخفافاً
 وفلت له ان المدير معذور في تأفقه ممن لا يفهم ولعل الله قد شرح صدره
 واقر ناظره فساق اليه من لا يدعون لعدم الفهم مجالاً . فلم يظن ما اقول

لانه فرح وظن ان رئيس النيابة قد اتى اليه مقاليدها وعاد اليه فانظر قلم القضايا وشكر على الادب شكراً هو بينه تكرار الاعجاب وسوء التفاهم حيث قال (بارك الله فيكم فاتم اولادنا وعهدنا بكم حسن) اي بارك الله في امتالكم وانتم اولادنا فلا تخالفون امرنا وعهدنا بكم حسن اي تنسون واجباتكم وتفتنون الى رغائبنا اما انا فخدمت الله على ما اولى من مناضل ليس في اسكاته تب او عناء وكذلك كان حتى اتفنى وتولى الى حيث اراح واستراح

الى هنا امسك القلم عن الاستبطاء وسرد الوقائع التي تشخص في النفس حالة القضاء في مصر من سنة ١٢٣٥ الى سنة ١٣٠٠ هجرية وتدل القارىء على حالة البلاد ودرجة التعليم والاخلاق في ذلك الحين وكيفية معيشتهم وطريقة حكمهم وما هو المؤثر الاكبر والرادع القوي لاولي البني والفساد . ويعلم منها ايضاً نظام الحكومة ومعاملة الموظفين وكيف انهم كانوا يفضلون كل شيء من انواع العقوبات على الاتصال من الوظائف وهو دليل يرشدنا الى السبب في اننا لا نزال الى الآن نشاهد قوماً ادرهم الحرم وتولاهم ذهول الكبر وبلنوا المعاش الكامل من سنين طوال وهم لا يرضون ترك وظائفهم اعتقاداً بأنه لا شيء في الوجود احسن من رجل الحكومة

ومع كون تلك القوانين تدلنا على درجة غير رفيعة للامة تدلنا ايضاً على عناية الوالي (وكل شيء بحسب زمانه) بالامة وتجره وضع النصوص لما يوافق المصلحة ويحفظ اكبر المنافع . من ذلك ما يتعلق بالمرزوعات

والمحارث وغيرها من آلات الزراعة وما يتعلق بالماشية ومنها روابط الحكومة والمحكومين ومنها سير الادارة الداخلي والحث على انجاز الاعمال وغير ذلك مما يظهر فيه حسن المقصد وبإالة القصد

كانت ايام المنصور له محمد علي باشا كلها نظمات وتأسيسات نافعة للبلاد حتى انه لم يترك شيئاً الا وجعل له قاعدة يجري عليها حتى لاشعة للحجارة ويان مواقيهم والمخالفات التي تقع منهم وكيفية معاملتهم

ولو ان تلك القوانين اصاب متفدين بلنوا من حسن النية وكمال الاخلاص قليلاً مما كان عليه سيدهم لاصبحت مصر في زمن يسير تضارع الممالك الكبرى بأسواقها العامرة وصناعتها الرائجة ومعاملها الكثيرة النافعة بالعمال وزراعتها الخصبية وعلومها البانعة وفنونها النافعة مما بذره ذلك الروح الركي ويدده قوم القوا الكسل وانفقوا العمل ومالوا الى الجور والتعدي وهكذا اخذ الزرع ينبت لغير الزارعين والعلم ينتشر لكن في غير عقول المصريين والمزايا تقسم لكن على عدد معلوم حتى قهضت الاركان وهدمت المصانع ودكت المعامل وانحط القطر تحت اقدام افراد كانوا يقولون عنه (مصر جفلك لنا ولا بلانا من قبلنا فلننزود منه ما اشتيننا لان الله خلق المصريين خداماً لنا وليس لهم حق قبلنا)

كذلك لو ان حكام البلاد وموظفي الحكومة على اختلاف طبقاتهم قدروا البند الاخير من قانون الانتخابات حق قدره لانبثت فيهم رغبة اميرهم فانكبوا على درس احوال الامة وتبعوا سير حياتها المدنية والتفتوا الى ما احتاجت اليه في ترقية زراعتها وصناعتها وتجارتها وانماء ثروتها وتربية

افرادها وحافظوا على هذا الامر الكريم مصدره البعيد مرماه لما طوحت
 بها الطوائف واحضت بها المحن حتى تأخرت من حيث كان يجب التقدم
 واصبحت مضنة لبطون ملئت شرها. بل انهم ساموها الخسف ازماناً طوالاً
 ووالوها بالحيف والاستبداد حتى قضى الامر وفات الوقت ولم يبق في البلد
 من الناصر الحية ما يكفي لحفظ قوامه الذاتي فزال عن أولئك المحكام
 حكومتهم وصارت البلد لنيرهم واصبحوا فيها غير متمين الا بما جمعه من
 المال حلاً كان او حراماً

هذا ما وصلت اليه يدي من تاريخ القضاء اثناء بحثي عن المحاماة ولو
 كان لي من الوقت ما وسع الزيادة لاتيتم باكثر مما قلت ولجاء هذا
 الباب تاريخاً كاملاً للقضاء في مصر غير ان الوقت اعوزني من جهة
 وموضوع الكتاب اثنائي من جهة أخرى عن الاسهاب في هذا المطلب
 الجليل زيادة عما قدمت. وعسى ان اكون قد فتحت الباب وارشدت القراء
 الى ماخذ هذا التاريخ وان يكون عملي هذا فاتحة حسنة للمجتهدين الذين
 يميلون الى ابراز الحقائق التاريخية من مكنوناتها فلا يمضي زمن طويل حتى
 تكون المؤلفات في هذا الموضوع قد جمعت شوارده وبيئت للناس كيف
 كانوا يباسون وبأي حقوق كانوا يتمتعون وما هي الواجبات التي كانت
 تقرر عليهم في كل حين وعلى أي سنن كانت تقام بينهم الحدود

حالة الحمامة في تلك الاوقات

تبين مما قلتمناه ان الحمامة كما هي معروفة عندنا في هذه الايام لم تكن معهودة في تلك الازمان لان وجودها متوقف على وجود المحاكم المنتظمة الثابتة. الا ان اصلها لم يكن معدوماً بالرة فان حق الدفاع عن النفس والمال طبيعي يوجد مع الانسان ومتى وجدت الحكومة في بلد على اي نحو كان احتاج المحكومون الى معاملتها والرجوع اليها في قضاء مصالحهم واول ما بدأت الحمامة في مصر ظهرت بمظور تحرير عرائض الشكوى فكان الاهالي يطلبون من الذين يعرفون القراءة والكتابة ان يكتبوا لهم شكواهم وتولد من ذلك وجود طائفة ترتزق من هذا الباب وهي طائفة (المرضاحلية) وهم قوم اتخذوا لهم صناديق صغيرة يجلسون بها في فناء المصالح والدواوين ويسمعون من قصاصها شؤونهم فيكتبونها في اوراق تسمى (مرضاحلات) مقابل اجرة مطومة ثم يدفعونها الى اصحابها فيقدمونها الى المحاكم المختصة بالنظر فيها

ولما كانت المحاكم الشرعية هي وحدها الجهة القضائية المنظمة التي يرجع اليها كثيراً في فض الخصومات وكانت معرفة الشريعة النراء غير ميسورة لافراد الامة عمد قوم الى الاعتراف امامها بحرفة التوكيل ووجدت طائفة غصوصة استأثرت باقامة الخصومات لدى القضاء وكانوا يسونهم (وكلاء الدعاوى) لكنهم لم يكونوا قديماً ذا صفات ممتازة ولم تشترط فيهم اهلية غصوصة ولم يكن لهم قانون ياملون بموجبه لذلك دخل بينهم العارف

بواجبات الصناعة وغير العارف وانخرط في سلوكهم كثيرون ممن لا يعرفون
 الشرعية بل يطمون طرق الرجا والمحاباة قسدت اخلاق الطائفة وساعد
 على ذلك تسامح المحاكم وميلها الى التفریط فيما انزل الله وشرودها عن جادة
 المدالة الالهية التي جاء بها الكتاب واستحق (وكلاء العاوى) بذلك لقب
 (المزورين)

اولئك المزورون هم الذين عمت بلوهم وضاق للتخاصمون من سوء
 فالحم زمناً طويلاً حتى قبض الله للناس من يريهم من شرهم
 ويبيان ذلك ان احد العظماء ذهب الى المحكمة الشرعية الكبرى ذات
 يوم فهاجه ما شاهد من المعاملات التي لم ينزل بها شرع الله وخرج من فوره
 فشكى (المزورين) الى المرحوم محمد علي باشا وكان لشكواه رنة في ديوانه العالي
 فامر بتحقيقها ومعاينة من ثبت عليه جريمة ايداء عباد الله
 ولقد عثرنا على الشكوى وما تليها من التحقيقات والاوامر فرائها خير
 ممثل لحالة تلك الطائفة واوفى بياناً من كل شرح في الدلالة على درجة العرفان
 في ذلك الزمان ومقدار احترام المدالة واعتبار الحقوق في الامة وما كان للجهل
 ومراعاة الحواطر والالتواء من التأثير في جلب الحسنات ودفع المضرات
 تلك هي الوريقات التي اشرنا اليها في مطلع هذا الكتاب وهذا مكان
 عرضها على القراء

صورة الشكوى

في ضمن دعوته^١ توجهت الى المحكمة فتناهزت ما لا يتوهم للعقل ان يقع في

(١) يلاحظ اني حافظت على اللفظ كما حفظت على رسم الكتابة ليقف القارئ

على درجة اهل ذلك الزمان في الاملا والتحرير

بلاد الكفار من خصوص الزور الحاصل وصرا في غاية العجب من ان هذا الامور
تصدر في مملكة ولي التمس الذي شهر عدله في كل القرا وصار اوضح من الشمس ولكن
من حيث لا تطرق مسامحه الكريمة هذه الاحوال تجاسروا التحاس على فعل ما لا يرضي
الله ورسوله فواقة ان لم تسفوا المحروسه بازالة الزور منها والا يصح الغنى فيها فقير
لان الانسان اذا شاهد امور مثل ذلك فلا يأمن على نفسه ولا على ماله الله تعالى
يجري ازالة هذا التكر على يديكم ومن حيث ان هذا الامر قاحش وزاد وصاروا بعض
الناس يتخذونه سنه وابطالوا كارههم به لئلا ان تفيد سعادتهم بما هو حاصل بالمحروسه
وانهم يبصروا الحق بطل والباطل حق

فلما علم المرحوم محمد علي بهذه الشكوى اصدر امرا الى رئيس الديوان
الحديوى تاريخه ١٨ جمادى الاخره سنة ١٢٤٧ هذا نصه

قد صار معلونا مال الجواب الواصل اليكم طيه فيحتاج عند ما يصير معلومكم ذلك
حقوا ذلك وان كان نعيمه صحيح اضموا في تأديب المزورين وفيما بعد ايضا كونوا
متنبين في قطع دابرهم وانظروا طريقة في قطعهم واضطروهم اه

قال رئيس الديوان

وقد نظر الى الجواب المذكور ويمقتضى الامر الكرم صار السؤال من عنده
خبره وفيهم ذلك فاحضروا قوايم باسماهم وكيفية عملهم كما هو مشروع اذناه
السيد علي العليمي — اصله من اهالي الزريبه بولاية الشريه والآن تاجر بالقويه
وبواسطة بيحه وشراه له تردد بالمحكمة واذا كان لاحد دعوى غير
مواقه يتوجه الى منزله وفيهمه عن دعوة وهو يتوجه الى المحكمة وفيهم
عنها وحكم تمريره يتوجه صاحب الدعوى الى المحكمة يقرر عن
دعوة ويتم مقصوده وان السيد علي المذكور في هذا الآن رئيس من
كان سالك في هذه الطريقه وفيهم عن الجميع
عبد الله القباني — من اعوان السيد علي العليمي دكاه بين القصرين لم يتوجه الى
المحكمة وانما يعطى صورته الى الدواوى بمنزله وبواسطة كتاب المحكمة
يفضا لهم دعاويهم

احمد السكتي — من اهالي بني عدي واته ايضا من اعوان السيد علي صنعته بان

الدعوى التي تنهم له يوضعا في صورة ويجريها بوجه الحق

احمد ابو زيد — كذلك من اهالي بني عدي وكان عطار بالصناديق فاستبدل

العطار بالشطارة صنعته يتوكل ويشهد في الدعوى

محمد عبد النبي القباني — والده كان كاتب بالمحكمة وله شهره بالتزوير ومن حيث

قد نظر من والده ذلك فترك القباة واستبدلها بالشطارة فيتوكل ويشهد

في الدعوى

عبد الهادي العزبي — اصله خليلي رئيس اهل هذه الصنعة واته من مده صار له

التنية بعدم دخوله بالمحكمة واتقطع منها وانما من حيث انه عالم وذو

معرفة بالتزوير فارباب ذلك يراجموه ويسملوا صورته لاجراء تزويرهم

مازدا القسيس — له مقارنته في دعوى الاقباط مع بعضهم كذلك يقارن في الدعوى

الذي لهم مع سائر الملل ويتوكل ويشهد ويحضر بالمحكمة

محمد اغا الزرار — يتوكل ويشهد في الدعوى الزور وله علاقة في ورود الشهود

وخطره ممدود

علي مسعود الححاس — تاجر بالتحسين له علاقة بطريق التزوير ويجب التوكيل

بوجود الشهود

السيد علي البقلي — في السابق كان من طلبة العلم والآل بالقصر العيني واته ايضا

من اعوان السيد علي العليمي وفي كل ايله يتوجه الى منزله وفيهم

طريقة الدعوى لاجراء الزور

الشيخ يوسف البرندي — من الممدودين خاطرهم في الدعوى صنعته وعمله

التوصيل ووجود الشهاد

امين الدرقاوي — من اهل العلم لم يتوجه بالمحكمة بل اته وفيهم طرائق الدعوى

ومقيم بمنزل محمد العزبي

علي الزواري — من التجار واه رفيق امين الدرقاوي يتوجه بالمحكمة ويقضي

الاشغال المتعلقة بالمخاربه

ابن الحسين — تنصب على رواق المغايريه واته من الممدود خاطرهم في التوجه

الى المحكمة

الشيخ عبد العظيم — أيضا كان تصب امين قنوى الحنفية قالسموع عنه ياته لم له دقة
في الفتاوى الذي يطعها

هذه هي التحقيقات التي جرت في تلك الشكوى ويتبين منها انها امر
احالة اصدرة رئيس الديوان الحديوي وعرضه على (جتتمكان) الحديوي
حيث قال

بحسب عرض هذه القايمه على جناب ولي التم الاعظم صدر امره الكريم بان ابن
الحسين وعبد العظيم يستبدلوا باخرين وامين البرقاوي وعلي الزواري يرسلوا القرب
والباقي يرسلوا الى بلاد السودان ويعوجب الامر صار العمل
هكذا كانت الشكوى وكذلك وجب العقاب

وقد زاع خبر هذه الحادثة في مصر حتى ملأ الاسماع واتصل بشيخ
الجامع الازهر وكانت له عناية بابن الحسين فكتب الى المرحوم محمد علي باشا
استرحاماً هذا نصه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيدا محمد
 وآله وصحبه اجمعين اسأل الله الكريم دوام دولة اقدينا ولى النعم وان يحفظه حسنا
 منيعا للاسلام ويصلح بهت شأن الخواص والعوام بته وكرمه آمين وانتهى الى حضرته
 عليه ابي كنت رجلا ضعيفا فقواني وخامل التذكر فرفع شأنى وانه لما البسني خلعة
 الشرف في ديوانه العالي آسكد علي في الاهتمام بحال الجامع الازهر قامتلك امره
 الشريف وبذلت جهدي في ذلك وشرعت في جلب مصالحه ودفع مفاسده ومن جهة
 تلك المفاسد ان رجلا مغربيا من تجار المصاره اسمه سكون (كذا في الاصل) رقى
 مشيخة رواق المصاره وهي رتبة جليلة ولما كانت تولت لا تليق به ومخالفة لشروط
 المسطرة عندهم من قديم الزمان ومنها ان ليس لاحد حق في ان يبيع ويشترى خبرا
 من الرواق فقد رأيتا عزله لكنني لما كان راملا وفيه تصب استغنت على ما فعلت بمحضرة
 الاقدي مامور الديوان الحديوي فلما بلغته العزل حزب الاحزاب وجمع الجروع قاتفت
 عليه كل مفسد ومنافق وتبين لي بعد عزله ان في طرفه من مال الجرباه ست وخسين

كسبا فطالبته بهم فأخذ يراوغني ويخادعني فما قدرت على الاستخلاص بمحق عشرة أكياس منها إلا بعد جهد جهيد ثم امتنع من الدفع ولا ورد امر اقدينا المطاع بزل الشيخ محمد ابن الحسين عزله سرياً وشرعت بتولية شيخاً آخر فساد سكون لحاقته الاولى واقام على التكبر وانضم عليه كل مفسد كملّي خليفه الاسكندري فاته رجل كلما سمع هيمه طار اليها يبفلكه حتى قام بنصري الاقدي مامور الهديوان الحديوي حين بلغه العزل جزاء الله عني وعن خدمة اقدينا ولي التعم احسن الخير فاطفاً تار تلك الفتنة بهمت العلية وتولى المشيخة رجل آخر وانحسنت الفتنة بهمة مامور الهديوان الحديوي وبحسن تدبيره وان الشيخ السادات كان قد استولى بعض اتباعه على تركه المتوفى الى رحمة الله تعالى الشيخ عبد الرحمن الجبرتي وهو رجل عالم مشهور حين مرضه جمل الشيخ السادات وصيا على ولده فلما مات الشيخ نحى عنها الشيخ السادات وقدها بعض اتباعه ولما اقتضت المشيخة من استقاذ مال اليتيم من الهلاك ائت الشيخ محمد ابن الحسين وكلا عني في استخلاص مال اليتيم لامرين الاول ان هذه القضية محتاج الى كثرة التردد الى بيت القاضي ولا يليق لي ذلك الثاني اتي اعرف من ابن الحسين الشهامه والزماته والدياته دون غيره فأخذ يتردد الى المحكمة اياماً كثيرة حتى استخلص مال اليتيم وسلمه للقاضي حتى اشترى به اليتيم عقاراً فمد هنا من ذنوب ابن الحسين وعد من المزورين ولما كان الطمن في المذكور طمناً في لكونه من خواصي ومن اتباعي خشيت على نفسي من مكابد المفسدين وسي المبطلين وارسلت ابن الحسين الى ديوان اقدينا العالي ليقف بين يديه ويجادل عن نفسه لبراء ساحته ويغضف عرضه في حضرة ولي التعم ويظهر ان كان ابن الحسين مزوراً او غيره ويظهر المفسد من الصالح والحق من المبطل وارجو من حسن نظر اقدينا ولي التعم ان يجمع بين ابن الحسين وبين اخصامه يدبواته العالي حتى يتبين لاقدينا المزور من غيره ومن يسي في الارض فلان وان صدر اذن من حضرة اقدينا ولي التعم بقدومي الى الاسكندرية اسرعت في الامتثال فكان ذلك غاية الآمال لاقضي حق التجهة واحظى بمشاهدة حضرة العلية واقوم بوظيفة الفتا لحضرته بالثغر المرقوم كقياي بتلك الوظيفة بعد لقاء الدروس والله تعالى يرزق اقدينا النصر والفتح المين ويحمله ملجأ الفقراً البعيد منهم والقريب آمين فلما وصل هذا التقرير الى مسامع الحديوي اصدر امراً الى رئيس

الديوان بتحقيق ما جاء فيه قال ذلك الرئيس

وفيما بعد حضرة شيخ الجامع قدم تقرير لاعتاب ولى التعم وورد امر كريم مضمونه المتيف بانه صار معلوما مال هذا التقرير وقبل تاريخه السيد احمد المزني كذلك تظلم بخصوص علي الزواري ومن حيث انهم يبدعوا بذلك فيلزم الى التحقيق والوقوف على الحقيقه ينهى تجمعوا العلما والطرفين في الديوان لكي ينظر الى التزوير الذي أسند على ابن الحسين وحققوا دعوته وحرروا بصورة الواقعة جرنال وارسلوه لطرقاته
وقد نظر الى التقرير المقدم من حضرة الشيخ وفي ٢٨ ش سنة ١٢٤٧ انشد مجلس بديوان خدبوي بحضور حضرات العلما وذوات كرام

سؤال من حضرة وكيل الحرمين — يقضي ان لا يكون مغالطه في الجوابات ولا يكون كركبه في الكلام حتى يفهم المعنى ويقضي ان كل احدا يقرر تقريره لاجل ايضاح الحق وصدق عليه ناظر المدرسخانه

جواب حضرة الشيخ حسن القويضي — ان الذي شاع في البلد وانتشر بان ابن الحسين ممدود من المزورين وانه يرتاب العلما احياء وميتين ويلقبهم بالقباب السخريه لاجل التضاحك عليهم في المجالس وهذا يشعر بعدم الديانه فقد جاء في الحديث ساب الموقى كما بد وثن وغية العلما تقتضي التكفير في بعض المذاهب ومثل هذا لا يصلح ان يتولى المناصب ومن كان هذا شأنه فما دام مقيما في هذه البلده يقيم الفتن خصوصا مع اتصاله بشيخ الجامع وقد عادى الناس من اجله وما ذكر في الشيخ الذي عزل من قبله لا يعرف فيه الا انه رجل دين خير والديراهم الذي أنكرت عليه سبه انها عولة حواله على اهل دمنهور لياخذ بها فاشا قافلس الرجل المحال عليه والزم الشيخ محمد كون دفع الدراهم الذي أنكرت عليه بامر الديوان ودفع منها حتى لا يقي عنده الا تسعة وعشرون كبا قسطنط عليه بان يدفع كل شهر كبا واحد بتوافق بحم حضرة شيخ الجامع ولا نعرف له قادحا سوى ابن الحسين وشيخ الجامع وجميع الناس يشهدون بذلك وما قيل في حق الشيخ خليفه بانه مفسد فليس له اصل ولا يعرف له فساد

جواب حضرة الشيخ البكري — قالما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو الواقع بينه ولا شك فيه

جواب حضرة الشيخ السادات — انما قاله حضرة الاستاذ الشيخ القويسني فانه حق
جواب الشيخ الملاواني — ما قاله حضرة الشيخ القويسني هو الصواب وبالعدل به
يحصل الثواب لان امره واقعي لا شك فيه

جواب حضرة الشيخ الجوهري — ما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو صحيح وتنفيذه
على حضرة ولي التعم

جواب حضرة الشيخ محمد الثاني الحريري — ما قاله حضرة الشيخ فهو المشاع المشهور
بين الناس ويكفي صاحب هذا الوصف اشاعته عليه

جواب حضرة الشيخ علي الغلبان — ما قرره حضرة الشيخ القويسني فكاد ان ينقد
عليه الاجماع وتغلا به البقاع وهو لا شك فيه ولا يوجد من ينافيه واما
ما قيل انه لم يتوجه بيت القاضي الا في قضية سيدنا الشيخ الجبرتي رحمه
الله فقد تقدم له المراته توكل في القضايا بما فيه انه حضر بالديوان العالي
الحديوي وكلا وموكلته تشكت منه بمسمي وعحضرة العلامة الشيخ
الصاوي وغيره من الناس وانه اضربها واخذ منها مبلغا على رسم القاضي
وغيره وانه يتوجه مع محمد ابن الحسين الى حضرة الشيخ السادات
واخبره انه اخذ منها خمسة وسبعون خيره ودفعتها لادهم اقدي
كتتخذاي القاضي على سبيل الرشوة ليساعده المذكور في امره وهذا
الامر واضح عام يعلمه كثير من الحاضرين منهم حضرة الاستاذ
الشيخ الجوهري

سئل من حضرة الاستاذ الشيخ الجوهري فصدق على ذلك واتشيخ السادات
فهو كذلك صدق على ذلك

جواب حضرة الشيخ الملاواني — ان المشاع كان ابن الحسين وصكيلا عن الحرمه
المذكوره والشيخ يوسف الصاوي صدق على ذلك

فاجاب ابن الحسين بمسمع جميع الحاضرين بان هذا زورا وان اصاب من جميع
الحاضرين كل ما يعلمونه في يقولونه لجميع الحاضرين برؤا الشيخ علي الغلبان من ذلك
جواب الشيخ عبد الله القاضي شيخ رواق الصايدة — ما قاله حضرة الشيخ القويسني

صحيح ولولي الامر ان يتخذ احكامه على ما شاع واشهر ولا يلزمه
التثبت عن القضايا الجزئية بالينة والاشهاد بل يستمد على ما شاع
واشهر للمصلحة العامة

جواب الشيخ منصور مفتي السادة الحنفية — حيث ان حضرة الاستاذ الشيخ القويسي
شهد بما علم قينا فتشاهدته مقبولة وصدق على ذلك الشيخ مصطفى البتاني
جواب الشيخ احمد التميمي الحنفي — لا اقول الا الحق الذي ادين الله به واتي ان
كنت تكلمت بكلامي في ديوان الحديوي على مقتضى النص الذي
ادين الله به بشاع عني في المجالس وفي بيت القاضي وعند الخاس والعام
باتي مزور ومن علم في بشيء من التزوير من هؤلاء الاعيان
الحاضرين فالتجربة في ديوان اقدينا فما قاله شيخنا الاستاذ الشيخ
القويسي صحيح لا كلام فيه

جواب الشيخ علي خليفه الاسكندراني — ما قرره حضرة الشيخ القويسي صحيح ولا
شك فيه وليس هناك ما يناقضه وينافيه وكفى به حجة في دين الله
واصدق على ذلك

جواب الشيخ يوسف الصاوي المالكي — اقول بمحلا تاركا لتفصيل ان ابن الحسين
معروف بقبول الرشوة والبراطيل وانه من اهل الابطال ويمكن ان
اجت ذلك بالينة ولكن اخاف على بعض الناس من الاساآت وانه
ينتقذنا من الضرورات

جواب الشيخ ابراهيم الباجوري الشافعي — ما قاله شيخنا الشيخ القويسي فهو صحيح
مقبول وعلى ولي الامر المصل به

جواب الشيخ محمد الحبشي المالكي — الذي قرره الشيخ القويسي في الشيخ ابن الحسين
صحيح فما فعل به من الجزاء فهو الصواب لان رد المفاسد مقدم على
طلب المصالح

جواب الشيخ احمد السباعي المالكي — ما قاله حضرة الشيخ القويسي فهو صحيح
مجمع عليه

جواب الشيخ مصطفى الذهبي الشافعي — ما قاله استاذنا الشيخ القويسي فيجب على
ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ فتوح البجرمي الشافعي — ما قاله شيخنا القويسني قد شاع وانتشر ولبان
وظهر وسار به الخبر فيجب على ولي الامر تنفيذه سدا لباب الفساد
وقطعا لباب العناد وانه الموفق الى سبيل الرشاد

جواب الشيخ عمر الفرياني المالكي — ما قاله استيادنا الشيخ حسن القويسني فهو
صحیح وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ عثمان الشناوي المالكي — ما قاله الاستاذ شيخنا القويسني فهو صحيح لا
شك فيه وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب حضرة حسن اغا وكيل الحرمين — بان على موجب جواب حضرات العلما
يظهر بان عزل ابن الحسين في محله وان حضرة الاستاذ شيخ الجامع
قال قد عزلت نفسي من مشيخة الجامع الازهر وقام يريد الخروج من
المجلس هل ترى يناسب ذلك يقتضي السؤال من حضرته وان كان له
جواب في ذلك يقرره لان هذا محل مجلس ولا يلزم فيه كتمان حق
جواب حضرة شيخ الجامع — باتي صرت عاجزا عن القيام بمصالح الجامع الازهر والمجازر
لا يصلح ان يكون متأبطا لهذا المحل فلو جيت على ما اتا عليه تغيرت
احواله وارجو من مراحم اقدينا ولي التعم ان يجلسني من المتقاربين
الداعين له المتعشقين في ظل احسانه وفي الجامع الازهر من هو امثل
مني واحق بهذه المرتبة فيصلح له القيام بها واني التزمت ان بعد
نزولي اغلق باب داري علي فالرجو من حضرة الاقدي مامور
الديوان الحديوي ان يسلي طريق الراحة في بيتي وأفرض بمنزلة
الشيء المعلوم هنا ما ارجوا فينبغي المبادرة بتصيب شيخ غبري لان
شؤون رمضان كثيرة وانه ليس في طرفي من مال الوقف الا احدى
وتلاون نصفه فله حكم دفتر المباشر وانه اعلم

جواب وكيل الحرمين حسن اغا — بان هذا المجلس لم هو متعقد لاجل عزلكم بل
انه معقود لاجل ايضاح الحق فتحاج ان كان عندكم جواب في شأن
المشروع اساهم في الجزال وقصموا بان ما قيل في حقهم بخلاف
قرروا ما قصموا لاجل اظهار الحق من الباطل بموجب امر اقدينا
ولي التعم

جواب حضرة شيخ الجامع — وانما انا رجل نشأت على انفرادي فاحب الرجوع على عادي الاصليه

جواب وكيل الحرمين — بان الامر الصادر من جناب حضرة اخدينا ولي التمس به ليس بخصوص عزلكم وتنصيب بل انه بخصوص تحقيق دعوة ابن الحسين وعلي الزواري فبنا على ذلك لم لنا جواب بخصوص استدع حضرة الشيخ وانما من حيث ان ابن الحسين منهم فيحتاج يسأل ايضا من حضرات الحاضرين من العلما والتجار على حقيقة علي الزواري

جواب الشريف محمد عمر رئيس التجار — الذي بلغنا من اهالي بولاق ومن التجار بان علي الزواري له تداخل في العقارات وصدر عليه جعته فيحتاج ايضا السؤال من التجار الحاضرين بالجلس ومن اهالي بولاق

جواب السيد يوسف شرف — بان ما قاله الشريف عمر انا فانه صحيح وانه شهر في بولاق بانه يسى في البطوى وترك المنسارية ووضع يده على بعض عقارات تعلق بعض الناس بخبر طرقة ومن جملة ما صنعه بانه اخذ من تركه المرحوم محمد ابو سنه المغربي خمسة عشر مصبة زيت مع عشرة فوارخ مع سندات العقارات وسندات المتوفى ووضع يده عليهم الى هنا الآن وان اصحاب التركة يطالبوا في ذلك فلم يسلم لهم في حقهم وكذلك حينما حضر الى المحروسة رجل بحري محبته واحد يقال له جيمه الزواري اغرى على قتله ووضع يده على مناعه في بولاق واسكندرية ويدعى انه ابن عمه مع انه ليس كذلك وحين حصل للبحث على العقارات بالاسكندرية كتب وسيقة بان العقارات التي بالاسكندرية موقوفين على جاريه من عتقاء الزواري المتوفى وقيدتها بسجل القاضي من مده قريه

جواب السيد محمد لتواوي — بان ما قاله السيد يوسف شرف بخصوص محمد ابوتنه فانه صحيح واصدق على ذلك

جواب السيد علي صالح الجواهري — اشهد بان علي الزواري له شهره بسعيه في الزور والفساد

جواب الحاج عثمان جنبلاط — باني لم رأيت هذا الرجل ولا اعلم حقيقة

جواب السيد علي التجار — لم يكن لي اجتماع على المذكور بل اسمع من اهل بولاق
بانه على غير استقامه

جواب السيد محمد يوسف — كما قرر السيد علي التجار
جواب امين انا الأنبي لي — بان لي ثلاثون سنة في مصر لم اعلم حقيقة حاله وانما
اسمع من العالم بان على الزواري يتوجه المحكمه كثير ويوجد شهاده
زور وتملك عقارات الناس بدون حق

جواب الشيخ علي الثاني — ان ما كان من حيث توجه المذكور الى بيت القاضي
فكثير شهر واما من خصوص تكملة في دعوة عقار قاسم البرجي فانه
من نحو اربع سنين ادما انه حق احتة وانه وكيل عنها في استخلاصه
هو لها من قاسم المذكور وفي وقت تاريخه ادما انه حق جماعه ثلثين
ببلاد القرب وانه وكيل عنهم في استخلاصه لهم من تحت يد الواضمين
ايدبيهم وبمقتضى ذلك صار مناقضا مرتكباً للباطل وله شهره بشرف ذلك
من حيث ارتكاب المكروهات وعدم ابتعاده عن التمسك

قرر الاستاذ الشيخ الجوهري — ان علي الزواري رجل قبيح ودائماً يتعاطى الدعاوى
مع كونه ليد الخصام وهو معلوم مشهور قليل الدين

جواب الاستاذ الشيخ السادات — اتي سمعت من كثير من الناس بانه كذلك
جواب الشيخ علي الاسكندراني — اعلم عليه بانه باع بنه السيد عثمان البكري لاجة
اربعة اشهر وكتب الى غاية ربيع الثاني يكون دفع الف ومائتين
قرش ثم ضبط التمسك وجعله الى اول ربيع اول طلباً للاسترجال
بالدفع قبل وقته في شهرين ثم حصل الاعتراف منه بانه فعل ذلك
فكونه يزور في هذه القضية الجزئية فلا يبعد عليه اعظم من ذلك
وهذا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — ان لنا مده في مملكة اقدينا وقرر عن الحاج
علي الزواري المغربي انه رجل عنده عقار وبيع ويشترى من دواوين
المبري وخلافهم ويدفع مثل الناس وكون اتنا فهم فيه تزوير محقق
عليه لم نعلمه من سابق ولم نظهر لنا عليه سوابق ومن جهة توكيله في
بيت القاضي بخصوص عقار البرجي المغربي وزوجة اخيه هذه كانت

على يدنا بحضور الأستاذ المرحوم الشيخ المهدي وبقها كنا متوكلين
على اوجاق تونس واقامة الدعوى بحضور المرحوم بالحكمة ونحقق
ان العقار المذكور بموجب السجل المحفوظ على انه تعلق اهل القرب
وبسببها ارتقت يدنا من توكيل الاوجاق وبعد ذلك حضر توكيل
الى علي الزواري من القرب واقامة الدعوى في المحكمة ورجع بعض
من القارات المذكورة كانت تحت يد المرعشلي الى اهل القرب
بموجب حجة شرعية بيد الزواري وبقي له دعوه عقار مع السيد
يوسف شرف ولم تم بسبب سفره هنا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الواحد القاسمي — ما قاله الحاج عبد الرحمن فهو صحيح من كون ان
الحاج علي الزواري ياخذ وسطي في المحروسة وله عقارات بها وفي
الاسكندرية ولم له تزوير لا سابق ولا الآن

جواب السيد محمد المغربي — بان الحاج علي الزواري رجل تاجر اغنا تجار القناريه
وله عقار بمصر واسكندرية واضح يده عليهم من مدة طويلة وانه
موجود بالقرب رجل يقال له الحاج يوسف البرجي وامرأة تدعى
صعوده لهم عقار ببلاق وكلا فيهما الحاج علي الزواري بموجب توكيل
حضر له من القرب ائتمه في محكمة مصر القاهرة بموجب حجة شرعية
وحجج ايضا غيرها ناطقين بان القارات والدكاكين ببلاق ورشيد
بانهم تعلق الرجل والمرأة المذكورين فبعد ان ثبت توكيل الحاج
المذكور بالوجه الشرعي بحث عن عقار موكله فظهر ان بعضا من
العقار واضعين يديهم عليهم ناس منهم المرعشلي المهندس ببلاق ومنهم
السيد يوسف شرف ومنهم ورة المرحوم الشيخ المهدي اما المرعشلي
فان الحاج علي الزواري قدم في شاته عرضا للديوان الحديوي يطلبه
الى الترخ الشرف فتوجه بصحبتهما قواس الى المحكمة وعملت
الدعوى بوقها بالوجه الشرعي ورفعت يد واضح اليد وهو المرعشلي
المذكور واستلم منه الحاج علي الزواري وسارت لموكلته القاطنين
بالقرب وبسبب قدم عرضا للديوان الحديوي سيدنا فيه بطلب السيد
يوسف شرف ووارث الشيخ المهدي او وصييه الشيخ علي النلبان

فتوجهوا المذكورين للمحكمة بافراد كلاهما وطلبوا المهله من حضرة ملا اقندي قاضهم وبعده قدموا في الحاج على المذكور وقالوا عليه انه مزور والحاج ابن الحاج على لم هو مزور وانه من التجار وهنا الذي نعلمه والامر لمن له الامر

جواب السيد على صالح شيخ الجواهرجه — بان من خصوص ما قرره الحاج عبد الرحمن الطوير يلزم انه يقرر براءة على الزواري بشأنين اولا ان على الزواري منسوب الى السيد العربي الثاني ان دعوى على الزواري في عقار قاسم البرجي تقدم ان الحاج عبد الرحمن الطوير مدة ما كان وكيل الوراق ادعى على قاسم البرجي في حياته المره بعد المره ثم ثبت عليه شيء في هذا العقار فيلزم ان الحاج عبد الرحمن يحمل الحاج على الزواري محق في ذلك لاجل ان تكون دعواه في المدد السابقة على المحق واما من خصوص على الزواري لا يصح الاستشهاد فيه من طائفة المغاربة الذي هم رعية السيد العربي

جواب حضرة ناظر الديرسخاه — حيث ان الحاج علي الزواري متداخل في اشيا تعلق المرحوم محمد ابو سنه وان الموجود الى المرحوم ورثته لماذا لم يقدموا تقرير الى الديوان واستدعوا بحقهم لانه لو كان استدعوا كان يظهر لهم حقهم لان هذه دعوة ميراث واذا اهلوا اصحاب الميراث عن طلب حقهم فلا بد عن سبب لتأخيرهم يقتضي البحث عن ذلك بمعرفة التسرع حتى تظهر كيفية هذه الماده وعن تداخله في مال الناس بغير طريقه لانه نظرا لاختلاف التقارير فيهم في الطرفين اغراض فخصرات العلما حاضرين يقتضي السؤال منهم ايضا عن كيفية المذكور

جواب يوسف شرف عن سؤال حضرة ناظر الديرسخاه — من قبل عدم طلب الحقوق من الزواري قاتما ناس شعاف وكلما يثبوه يعرفهم ان شركهم في الاستحقاق حاضر قريب وثانيا عدم طلبهم لا يجذب تبطل حقهم

جواب حضرة الشيخ الملاواني — فاني لا اعلمه

جواب الشيخ احمد السباعي — فاني اسمع عنه الزور

جواب الشيخ محمد الحبشي — اسمع من القضاة وغيرهم بأنه يتعاملى الزور
 جواب الشيخ فتوح البجري — أتي سمعت من جمع كثير أنه كثير الزور والتقيح
 جواب الشيخ إبراهيم الباجوري — أتي لا اعرفه
 جواب الشيخ يوسف الصاوي — سمعت من الناس الكثيرين أنه من الاخسرين
 اعمالا في الزور وغيره

جواب الشيخ عبد الله القاضي — لولي الامر ان يادب من شاء على ما شاع منه وهذا
 قد شاع عنه

جواب الشيخ عثمان السقاري — سمعت من الناس أنه مزور ولا يترك شيء الا فعله
 من القبايح واجمع الائمة على ان بنية الجرح مقدمه على بنية التعديل
 بمعنى أنه اذا شهد رجلان في فسق رجل واخران بمدائه كانت البنية
 الشاهدة بفسقه هي المقدمة المعمول بها بمقتضى هذا تكون البنية
 الشاهدة بزور وقبح علي الزواري مقدمه على البنية الشاهدة بدم
 تزوره ويستحق لما فعل القصاص

جواب الشيخ علي النبلان — اصل التقرير المروض على سعادة الوزير الذي ترمب
 عليه ما قضته ايرادته من التأخر هو أنه رجل مزور يتكلم في الدعوى
 ويكثر المزورين ليت القاضي وهذا امر معلوم شهد بطله كل
 كبير وصغير

جواب شريف عمرازا — ان محمد المغربي الذي تامل وكيل اوجاق تونس وطرابلس
 ويختم حكاهم لا باس بذلك ولكن المذكور قاتع منزله ومعلق المده
 والكرايج وجاعل منزله كالديوان وهذا منابر اصول جناب ولي التم
 الاعظم وحتى بعض من الناس يلبسهم فراوى فهذا من السحب لكون
 ان هذا مخصوص بديوان خديوي فهذا امر عجيب مرادنا فهم
 رتبته ايش

جواب السيد محمد المغربي — باني وكيل علي وجاق طرابلس وتونس وقاس بمقتضى
 اوامر من ولاية تلك الجهات وعاليم فرمان كريم من سعادة اقدينا
 المعظم ايد الله ايام دوله مسجل بالديوان والمحكمة واتي اتماطا امور
 تلك الجهات على موجب فرمان اقدينا ولي التم وان ما قرره الشريف

عمر هذا ثمنه عن غرض وقصايه ينه وينتا وبين اخينا السيد
احمد ايضا واذا كان احدا من ناس تلك الجهة المتوكلين عليهم حصل
منا في حقهم ظلموه من ضرب او غيره فيحتاج المذكور يمرض امره
لسعادة والدنا مامور الديوان الخديوي ووقته اذا ثبت علينا شيء يبقى
الامر له

جواب السيد امين الأنبي لي — بان السيد محمد المغربي جاعل منزله حكومه وضرب
بالقلقه واذا كان لا تصدقوا اسألوا من حيراته

جواب السيد محمد سعيد المدني — بلنسا من بعض المغاربة بأنه ناهيم وواضع في
منزله فلقه وكراييج

جواب الحاج عثمان اغا جنبلاط — نحن ايضا بلنسا كذلك

جواب السيد يوسف شرف — اسدق على ذلك

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — في مدة توكيله هو لم فعل شيء غير لابق بل
كان متبع الاصول الجارية من قديم واما الذي متلبس به حضرة
السيد محمد المغربي لم رأينا غيره فعل مثله ويتاني الاصول الذي
اجراها اقدينا في باب الحكم

جواب الشيخ عثمان السناري — تقدم سمعا الشكوى فيه من كثير بسبب فعله

جواب الشيخ علي خليفه — بان جاء رجل يسمى احمد ابن يوسف واخبرني بأنه
رماه بالعدو والكراييج بمنزله

جواب الشيخ عمر — ما قاله الشيخ علي فهو صحيح

سئل من الشيخ عثمان السناري عن سبب ضربه المغاربة فقرر بان لم اعلم له سبب
بل افهم انه يضربهم

جواب الشيخ احمد الباعلي — اشتهر عن السيد محمد المغربي ذلك اشتهارا بينا

جواب الشريف عمر — بان لي في مصر نحو عن واحد وعشرون سنة ولي ايضا
خمس سنوات ونصف متولي مشيخة التجارة فتحتاج اذا كان من
حضرة العلماء او من التجار بالمجلس سمع فينا بان لنا قصايه مع احد
يقرر عنه بالجلس واما اذا كان ذلك لم هو فينا ما يحبه ان السيد محمد
المغربي بنسبنا لذلك فيلزم اظهار ذلك لاجل اعناحه بالمجلس

جواب الحاج عثمان جنبلط — بان الشريف عمر اذا الى هذا الآن لم نعلم له قصايه
مع احد وجيها مرتاحين وراشين عنه
جواب السيد محمد المغربي — من يوم تولته الى وقتنا هذا لم سمعنا احد تشكا منه
وجمع التجار والاصناف يتوا عنه خير لكون انه ينظر الى البطوى
بوجه الحق

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — باقي مصدق على جواب الحاج عثمان
جواب الحاج عبد الواحد — باقي مصدق على الحاج عثمان
جواب السيد يوسف شرف — آني مصدق على ذلك
جواب السيد علي الجواهري — آني مصدق على ذلك
جواب حضرات العلماء جيها — باننا لم سمعنا على الشريف عمر اذا الا كل خير
واته رجل صادق لا قصايه له لاحد بل يعامل الناس بما هو احسن
ويسى في قضايان بطوى العالم

جواب حضرة الشيخ الملاواتي — صحيح بان الشيخ منصور حينما تولى مفتي الحنفية
لبس في منزل السيد محمد المغربي فراحيه واعطاه طاقه هديه ايضا
لبس ابن الحسين فراحيه

جواب حضرة وكيل الحرمين — على تليس فراوى وخلق الى العلماء من امثال
السيد محمد المغربي جرت الماده من قديم اصلا
جواب حضرة الشيخ القويضي — بانه لم جرت بذلك ماده فقط التليس الى حضرة
الشيخ الكبير والشيخ السادات اكابر العلماء

جواب السيد محمد المغربي — ان الشريف عمر اذا لما توجه الى اسكندريه حصل
بينه وبين اخينا غرض فاذا اقتضت ارادة ولي التم تحقيق ذلك يسأل
اخينا السيد احمد عن ذلك واما قول السيد عمر اذا آني لبست الناس
فراوى لبس كذلك بل انه اعطيت لبعض علما فرحين جوخ على
سبيل التبرك فاذا كان هذا بعد خطأ فن الآن وصاعد لا اعطى
احد منهم شئ

جواب الشريف عمر — اسير طلمي بان في التقرير ذكر الفراوي غلطا وانهم فرحيات
جوخ واما قول السيد محمد بانه في قصايه مع اخيه السيد احمد فليس

له اصل بل ان في رجب سنة ١٢٤٣ توجهنا اسكندرية واجتمعت على السيد محمد المغربي يتنزل للشيخ اسماعيل احمد فلم حصل مني ولا منه كلام ابدا ولا يثني وينه لا اخذ ولا عطا واتما حيث اتى ملازموني باقي كلما انظروا واسمه اعرض عنه فالتزمت بان اعرض عنها سمته والراي في ذلك لحضرات ارباب المجلس

جواب حضرة وكيل الحرمين — حيث ان السيد محمد المغربي منكر الضرب فيحتاج صبر عليه التنبه من طرف الديوان بانه فيما بعد لا يفعل مثل ذلك وان كان مقتضي له التأديب يرسل الى ديوان خديوي بصورة جنحه لاجل تخفيفها بالديوان كذلك لم يلبس خلع الى احد لان التلبس لا يكون الا من الديوان وقد حصلت الاجوبة والاسته بخصوص ابن الحسين وعلي الزواري ايضا في تقرير حضرة الاستاذ الشيخ القويني مذكور كيفية السيد علي العليسي فبالنسبة محتاج السؤال عن قبضة الاثار المشروحين بالجرائد المقدم الى جناب اقدنيا ولي التمس المظلم

جواب حضرة الاستاذ الشيخ القويني — جميع المذكورين مطعون فيهم بالتزوير الا ان فيهم رجل ضعيف يقال له الشيخ يوسف البزدي يتوكل في طلاق امرأه او في برأتها او في دعوى صغيره ياخذ منها غرض او اثنين وهذا لفقره وصدق على ذلك الشيخ البكري والشيخ السادات والشيخ ابراهيم الملاواني والشيخ الجوهري والشيخ الثاني والشيخ منصور مفتي الحنفية والشيخ علي خليفه وباقي حضرات العلماء الحاضرين بالمجلس

جواب ناظر المدرس فقه — بان على موجب تقارير واجوبة حضرات العلماء والناظر الحاضرين بالمجلس بان المنقول في الاثار المنسوخ اسمهم في هذا الجرائد فقه في محله حكما انت عليه بموجب تقرير حضرة الشيخ القويني وصديق حضرات العلماء عليه بان الشيخ يوسف البزدي توجب العفو من امراهم اقدنيا فاطن كما قرر حضرة الاستاذ بان ذلك يكتب بالجرائد لاجل اعراضه الاعتبار الكريمة والامر لصاحب الامر

صدقوا على ذلك جميع المحضرين بالجلس			
الشيخ حسن الطاهر	الشيخ حسن القويضي	الشيخ الملاواتي	الشيخ محمد اقصي البكري
الشيخ الساري	الشيخ الجوهري	الشيخ احمد السباي	الشيخ منصور
الشيخ قحوج	الشيخ محمد الجبشي	الشيخ ابراهيم الباجوري	الشيخ يوسف الصاوي
الشيخ عثمان	الشيخ عبدالله القفاني	الشيخ علي النبلان	الشيخ علي خليفة
الشيخ الساني	الشيخ عمر الترياني	الشيخ مصطفى النجدي	الشيخ احمد التميمي
الشيخ محمد اقصي	حضرة وكيل الحرمين	شريف عمرفا	الحاج عثمان جيلاط
امين اقا الانبي لي	السيد محمد سعيد المدني	الحاج عبدالرحمن الطوير	السيد محمد المغربي
الحاج عبدالواحد الباسي	الحاج علي الجار	السيد علي الجواهرجي	السيد يوسف شرف
السيد محمد التواوي			

وقد عرض هذا التحقيق على الخديوي فاقره بنير تبديل ولا حاجة بنا الى إقنات ذهن القراء لما احوته هذه الواقعة من المضحكات المبكيات ففي تهمة التزوير يرفق امين القنوى لقلة علمه ويؤمر بدم الباس الخلع من يحسن بجبتين الى قفيرين من العلماء ويشار الى وقائع القتل فلا يلتفت اليها ويرى الرجل باستلاب حقوق الغير ونهب الاملاك فيعاقب بالثنييه عليه ان لا يضرب احداً بعد ذلك اليوم ولا الى ان هذا

التحقيق كان بعد الحكم بالمقاب وبعد التنفيذ

ولكنني استميره التفاتاً الى امر واحد هو ان المغاربة كانوا يساعد بعضهم بعضاً ويدافعون عن المتهم منهم حتى ادى ذلك الى عدم عقوبة السيد محمد المغربي والاكتفاء بالثنيه عليه. ولم تر من انتصر لابن الحسين مع شيخ الجامع من المصريين. فان زد بان ذلك لانه كان من المفسدين حقيقة رأينا بجانبه علي الزواري المغربي اشد فساداً واعظم اقذاراً في اهتمام الحقوق والتعدي على الاموال ومع ذلك انتصر له المغاربة حتى طلب السيد علي صالح عدم استشهادهم عليه لانهم رعية اي اتباع السيد المغربي رئيسهم. وكل هذا يشير الى الكلمة المجتمعة وحسب بني الجنس ومعاوتهم في الشدة بل في اشد اوقات الشدة. ولكن المصريين من خيار الناس لا ينهزم شأن اقدم ان وقع في مهواة الاتهام فهم يقولون ما يشاع عنه مما لم يتحققوه بانفسهم ولم يتبينوه بغير ما يقال او المسموع اجابة لنداء (النمة) واندفاعاً وراء صوت (الحق) غير مباليين بكلمة تفرقت وشمل انحلت روابطه وجامعة تقطعت اوصالها حتى كان لهم من وراء ذلك الحفظ الاكبر: شتات القلوب وقصور الهمم وانحطاط المزائم وفوات المرغوب وحلول المهوب واقه يتولى امره باحسانه ويكافئهم على صدقهم في اداء تلك الواجبات بما هم اهل من نتائجه وآثاره ومع هذا فان تجد بين تلك الوقائع تهمة مخصوصة ولاعيماً ميئاً يسند الى صاحبه بل الحقد والحسد هما الاساس في الاتهام والحسد والتخمين مسند الاحكام والاصفر الزمان نعم الوكيل عن الخصوص

فقد ذلك الحكم العظيم في اولئك (المزورين) ولكم لم يرجعوا عن

غيرهم ولم يعتبروا بما اصابهم من قبل وظلت الشكوى ترتفع من اعمالهم الى
مسامع الحاكم كما تدل عليه الارادة السنية الصادرة من المرحوم محمد علي
باشا لسماحة قاضي مصر بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٤٩ وهذه ترجمتها

ان من اتلس من لا حرفة له ولا مهنة سوى التذاعي الباطل على اخرين بقصد
جر منفعة شخصية او غرض قسائي واتهم يتوجهون الى المحكمة لاقامة الدعوى
بالكيفية المذكورة وحيث ان قاعدة السرعة الشريف تقضي باخذ رسوم المحكمة من
نفس الشخص الذي هو في شك مدعي عليه وان لم يثبت عليه حق ومن المعلوم ان
الاهتمام بتأديب هؤلاء المزورين وامثالهم هو من خصائص الشريعة الفراء كما هو راسخ
في شريف علم سحاكم لما في ذلك من عبرة الغير ومنهم من يجاسرهم على هذا الامر
الفصح فما بعد فبدلا من الحاق الضرر بالمدعي عليه المذكور من غير وجه يصير تحصيل
رسوم المحكمة من نفس اولئك المزورين عند حضورهم للمحكمة لاقامة دعوى باطله
بقصد اضرار الناس وكسر قلوبهم متى تبين ذلك لتالوا الاجر بما تبذلونه في تربية
وتأديب هؤلاء المزورين من حسن الملمه الذي هو مطلوب الخاص

(حاشية) انه من مده كان يفكر في كيفية الفصل في هذه الماده بنتيجة حسنة
ولكنه لم يوفق وعليه قد استمنا حضرة الشيخ حسن الطاهر شيخ الجامع الازهر عن
حكمه اسرع في ذلك وورد جوابه المرسل من طيه لالحلاع سحاكم عليه والاهتمام بتأديب
هذه المزورين علي وجه ما وضح باطله وان كان المزور من الجامع الازهر فيرسل
في حضرة الشيخ موسى ابيه ليحصل الرسوم المذكورة منه ويرسلها الى المحكمة

وما كان الزمن الذي تلى زمن صدور هذه الارادة زمن تغييرات
وتقلب كاتبة تنوسي (المزورون) ولم تعد نثر على ذكرهم من بعد في الدفاتر
ولا ورق التي تصفحناها

غير ان وجود مجلس كان من شأنه ان يساعد طائفة (المرضاحية) على
انمو والظهور فانتشروا في جميع الجهات وصاروا من لوازم الحياة القضائية

واول مرة ظهر فيها اسم الوكيل بصفة رسمية كان في سنة ١٢٦٢ لما صدرت لأئمة مجلس التجار اذ فيها قررت الحكومة جواز التوكيل على شروط معينة كما قدمنا^(١)

ولكنها مع ذلك لم تقرر شروطاً مخصوصة لقبولهم ولم تعترف لهم بمقوق معينة. على انها انما تسامت في قبولهم امام مجالس التجار دون غيرها والسبب فيه ان تلك المجالس كانت مختلطة وكان لا بد للاجانب من الاستعانة بالوكلاء فقرر جواز التوكيل لمن كان غائباً عن المجلس لمدى شرعي مقبول^(٢)

من ذلك الحين اخذ المرضحالون صيغة جديدة هي الاشتغال بالوكالة عن الخصوم وكانوا اذا أبيع لهم التوكيل يظهرون بانفسهم امام القضاء واذا منعوا عنه استتروا في منازلهم واداروا الخصومات باقلامهم فيدفنون ما يكتبون الى موكلهم ويجري هؤلاء طبقاً لما يشيرون به عليهم

هكذا ظهرت المحاماة في مصر واخذت تنتقل من المجالس التجارية الى المجالس المدنية حتى تمكنت عادة الاستعانة بها في المواعيد القضائية وصار الناس يولكون اهلها في قضاياهم والقضاة يقبلون الوكلاء في الاعمال حتى انتهى بهم الامر الى اقامة الدعاوى باسمهم واعلان الاوراق الى مكاتبتهم وكان المحامون اذا التيت المجالس يرجعون الى فناء المديرات ويتسبون رزقهم من تحرير العرائض فاذا أعيذ نقاء القضاء انفرج امامهم باب العمل وهكذا الى سنة ١٢٨٠ حيث انشأ المرحوم اسماعيل باشا المجالس الملغاة على

(١) راجع صحيفة ١٨٦

(٢) راجع بند ٦ ملحق نمرة ٤ صحيفة ٣١ ملحق

الكيفية التي تقدم بيانها في الفصل الثاني من هذا الباب . هنالك افشر
(وكلاء الاشغال) في كل ناحية وثبت قدم المحاماة وصارت تتقدم رويداً
رويداً بتقديم القضاء نفسه الى ان وصلت معه الى درجتها الحاضرة
وقد بحثت كثيراً عن لائحة او نصوص تتعلق ببيان شروط الحرفة
ونظامها وحقوقها وواجباتها في ذلك الزمن فلم اعثر على شيء من ذلك ولا
على ما يشير الى انها كانت خاضعة لنير ارادة القضاء ان شاؤا قبلوها وان
شاؤا اعرضوا عنها

وظيفة المحاماة امام المجالس اللغاة

يُعلم القراء مما يثناه في كيفية سير المجالس اللغاة ان وظيفة وكلاء الاشغال
امامها كانت قاصرة على تحرير التقارير الثلاث ولمدم وجود النصوص التي
ترشدكم الى السير على وتيرة واحدة في عمراتهم كان كل واحد منهم يخوض
نحواً مخصوصاً في عمراته ففهم من يخلط المدني بالجنائي ومنهم من يحتاج
الحيل والاكاذيب ويدعي غير ما ثبت في الاوراق ليرتبك الامر على خصمه
ويلبس الحق على القضاء فيتمكن من غايته بما لديه من الوسائل

ومع ضعف هذه الوظيفة من ذاتها كانت جهات الادارة تريد لها
ضعفاً على ضعف بما تقيمه في طريقها من العثرات اذ النرض من التقاضي
توالى الحقوق وكان تنفيذ الاحكام موكولاً الى جهات الادارة كما قدمنا وكم
من حكم البت الايام اوراقه قبل ان ينال المحكوم له حقه من ظالمه
من ذلك ان رجلاً اسمه احمد تايب من بلدة ارمنت سُرق له
جاموسان واتهم في السرقة رجلاً اسمه موسى عمر فحكم مجلس قنا على هذا

باليان وبدفع ثمن الجاموسين وكتب المجلس الى مديرية جرجا بتاريخ
غرة ج سنة ٩٩ نمرة ٩٧ بطلب تنفيذ هذا الحكم فامرت المديرية ناظر
قسم جرجا بذلك وجعل ناظر قسم جرجا يطلب من عمدة المحاسة ومشائخها
ارسال موسى عمر لتنفيذ تلك المضبطة وهم يتمسسون المنذر بعد المنذر في
ارساله حوالى تسع سنين الى ان ألغيت المجالس بالوجه القبلي وأنشئت
المحاكم الاهلية فجاءتنا تلك الدعوى واذا هي تحوي على ثلاث وستين
ورقة منها ثمانية وخمسون (علوم طلب) باستدعاء موسى عمر
ولولا ضيق المقام لنشرناها كلها ولكننا نذكر عدداً منها على سبيل التمثيل

عمد ومشايخ المحاسة

بمقتضا ورد من المديرية رقم ٢١ ن سنة ٩٩ نمرة ٦٥٣ اجرؤن تحصيل مبلغ
٤١ غرش من موسى عمر الذي كان مسجون نظير وجود احد الجلسات المسروقين
من احمد تايب من ارمت بطرفه قيمة اجرة زوله بوابور البحر درجه ثلث وارسال
المبلغ المذكور برفق شيخه موسى المرقوم ليجري اللازم انما لا يكون ذلك تأخير سوى
المسافة

حتم علي علوي

٢٨ ن سنة ٩٩

الافاده عن ذلك لقد فهمنا امر حضرتكم والحال انه من خصوص المبلغ المطلوب
من موسى عمر حسب وقت الطلب لم هو موجود بالناحية وعند وجوده يصير تحصيل
المبلغ منه وارساله طبق الامر من دون مخالفة
من عمد ومشايخ
حتم المحاسة

الى عمدة المحامة

المقصود حضور موسى عمر من بلدك ومعه مبلغ ١٤٠٠ غرش المحكوك به عليه في
قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمت حسبما صدر من المديرية نمرة
٧٠٢ بدون عطا افاضات موجهة لتأخير والا احضروا اتمه اطرقا حلا عايد راقعه بعد
التوكيل عنكم لاجرا اللازم محرم سنة ٣٠٢ ناظر قسم جرجا حتم

وردتنا هذه وصار معلوم والحال انه من خصوص موسى عمر لم موجود بالناحية
بهذا وعند وجوده يرسل الى حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه مشايخ المحاضرات
ختم

عمد ومشايخ المحاضرات

بوصوله حالا ارسلوا موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٤١ غرس قيمة ثمن المواشي
تطلق احمد تايب من ارميت واجرة تزوله بوابور البحر درجه ثابته اما يكون حضوره
ومعه المبلغ عنيد رافعه بدون اعطافادات جاسنة ٣٠٣ معاون تحصيل جرجا
ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال منخصوص موسى عمر توجه جهة قبلي مديرية
قنا على نفر من اقاربه ومطلوب في القرعة العسكرية وعند حضوره يرسل امام حضرتكم
ولاجل المعلوم نزم الافة مشايخ المحاضرات ختم

عمد ومشايخ المحاضرات

سبق تحري بالامر عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه اصال مبلغ ٤١ غرس
القبيل عن سابق تسديدها واللان لم كان ترسلوه فلزم تحريره بقضي بوصوله حالا سرعوا
بارساله عنيد رافعه بالايصال المذكور بشرط بنير تأخير مظهر قسم جرجا
ختم

٢٥ شعبان سنة ٣٠٠

ورد لنا هذا وصار معلوم والحال ان هو من مخصوص موسى عمر لم موجود بالناحية
وعند حضوره بالناحية ترسلوه بالايصال مه اطرف حضرتكم طبق الامر دون مخالفه
شيخ المحاضرات عمر على

عمد ومشيخ المحاضرات

بالامرار تحري لكم من اجل تحصيل مبلغ ١٤٤٠ غرس من موسى عمر من
بلدكم المحكوم عليه في قضيته بحجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارميت واجرة
تزوله بالبحر درجه ثابته ومع ذلك لحد الان لم ترسلوه وحيث ان تاخير تنفيذ الاحكام
منهي عنه فزعم تحريره اليكم لسرعة تحصيله وارساله على يد رافعه ماذا والا يحضر شيخه
لاجرا للازده مظهر قسم جرجا

ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال ان منخصوص موسى عمر فهو المذكور لم موجود

بالتاجيه بلدنا وها هو حاصل منا غاية الالتفات وعند وجوده يصير ارساله لطرف
حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه

مناشج الحجامة

حتم

عمدة ومناشج الحجامة

قد رأيته تحرر لكم عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ غرش
المحكوم بها عليه في قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارضت حسبما صدر
من المديرية نمرة ٧٠٢ ولحد الان لا كان ترسلوه ولا فهم السبب الموجب لعدم ارسال
فيلزم بوضوله حالا ياما يرسلوا المذكور ياما يحضر احدكم العمدة واهاليه بدون تأخير
بالنسبة لكونه قريب كما علم لنا من الاطلاعات الواردة بحتم العمدة المذكور والحذر من
المخالفة شوال سنة ٣٠١

ناظر قسم جرجا

حتم

ورد لنا هذه وصار معلوم وفهمناه حرقيا والحال من خصوص موسى عمر بالتاجيه
بلدنا وعند حضوره يرسل امام حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه من شيخ الحجامة
سليمان الزراع

عمد ومناشج الحجامة

كم وهو يتحرر لكم عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ غرش قيمة
ما حكم به عليه في قضية الجوساة المسروقين من احمد تايب وايصال مبلغ ٤١ غرش قيمة
احجرة وابور البحر المدعي سدادها وللان لم ترسلوه ولا فهم اسباب التأخير فلهذا نتحرر
يقضي بوضوله حالا سرعوا بارساله عند رافعه ويكفي تأخير واهمال ناظر قسم جرجا

حتم

٢٠ شوال سنة ٣٠٠

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه وصار الحال ان هو من خصوص موسى عمر المطلوب
فهو لم موجود بالتاجيه وقت تاريخه الا وقت تاريخ هذه توجه الوجه اتقيا لاجل زراعة
نادي وعند حضوره يجدر ارساله وايضا معه الايصال لطرف حضرتكم طبق الامر

مناشج الحجامة

عمر عبي حتم

عمدة ومناشج الحجامة

يكفي تأخير واهمال وحالا اسرعوا بارسال موسى عمر ومعه مبلغ ١٤٤١ غرش
عند رافعه سريعا ناظر قسم جرجا

راثة ٣٠٥

٣٥

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه والحال انه بمقتضى ومن خصوص موسى عمر فهو
ممنوعة لم موجود بالتاجيه وعند حضوره يشبه عليه بالتوجه لطرف حضرتكم
مشايخ المحاسنه ختم

شيخ غفرة المحاسنه

يلزم بوصوله احضر وحضر ملك موسى عمر من بلدهم بعد التوكيل عنكم
١٢ اكتوبر سنة ١٣٠٩

فاطر قسم جرجا

ختم

حضر لنا هذه وفهمناه حرفيا والحال ان منصوص موسى عمر فهو لم موجود
وقد تاريخه بل التوجه الوجه القبلي وقد ايرسنا له مخصوص لاجل حضوره وعند
حضوره نخبروه بطريقكم طبق الامر
شيخ غفر المحاسنه

ختم

درجة معارف الحمامة

كان كل من رأى في نفسه الجرأة والقدرة على رص الجمل وصف
الكلام يميل الى الحمامة فيتخذ له مكتباً ويتوكل من اصحاب الدعاوى
وقليل منهم كان يعرف بعض اللوائح والقوانين فيعلم منها محرراته اصاب بها
الفرس او 'خطاه' والصفة العامة فيهم هي الجهل باللغة العربية جهلاً كلياً
وستعمل ساليب في التحرير لا تخطر على بال احد من المشتغلين بالقوانين
في هذه الايام

فمن منتخبات محرراتهم التقرير الآتي

تقرير ثاني مقدمه جدالة مجلس الاحكام المصري من الواضع اسمه وحقه فيه
د.ه. براهيم عبي سوس من يرما تيج مركز محلة متوف غربية
رد تقرير ثاني المنقده من الياس عيسى الوكيل عن الشافعي غلوس ورقاه
بي لم يتكلم فيه بسوء مما يفتي عن موكلينه شيئاً مما حصل منه التمدي علي شخص

منهم فضلا عما قوه به في تقريره الاول الذي لم يخرج عن مناسبة ما قلوه في تقريراتهم السابقة التي بتلاوتهم بالمجلس استصوب توقيع الحكم على موكلينه فغاية ما تراء لنا من جنبه ان ما سطره بتقريره الاول مجرد شقشقه واما في تقريره الثاني فقد وقف به جواد الاقرى على شفا جرف فصار كباسط كفيه الى الماء ليبلغ قاه وما هو ببالته فولو ان تقريرى الاول كافى في الرد عليهم لما فيه من ادخاض حججهم القومية لكن لا يمنعنى الحال ان اقول اول واخر ما قول في هذه المادة ان عدم امتثالهم لاحكام المجلس وفرارهم من تنفيذ الاحكام عليهم دليلا على عدم سيرهم على نعت الاستقامة وهذا مما يوجب تضاعف الجزوات عليهم خصوصا على حضرة احداهم شيخ البلد الواجب عليه امتثال اوامر الحكومة كما وتكلمهم دواما في حق المجلس وجناب وكيالهم ايضا بلسان القضاة جنابه اكبر من احتيا وجرااتهم على ارتكاب مادة هذا التمدي بضربي وسلب امتني الواضحة بلنطق ناله ادهى وامر من السابقين وحيث عدم امتثالهم وتكلمهم في حق المجلس وجرااتهم على التمدي من حقوق الحكومة وبمعرقها تجري اللازم من نحو اخذها لحقوقها وتركه فسواء عندي هذا وذاك ولما حقوقي فالاشياء الصائمه مني بواسطة تمديهم لم ازل اتمس من عدالة المجلس الزامهم بها او قيمتها كما هي شئون العدالة ملزومية التمدي بتلفات من تعدى عليه بدون التفات لا قاول ليست تحت طائل كنهاده جناب الوكيل لموكلينه في اخر تقريره الاول الغير مسموعه سرعا ولا سياسة وارنكاته على عدم شهادة من عرفت عنهما لا يضرنى بسى لان كشف الحكم هو الشاهد العدل يركبه اقامتي بالاستتاليه تحت المطلة المده المحدده بتقريرى الاول حتى نادت محتي كما كانت والشاهد الثاني عدولي عنما سواهم لكونهم هم الفاعلين والشاهد الثالث تلواتهم في الاقوال وتجبرهم في الاستدلال على ضريق التخلص من هذه الخنايه التوهمين لمن انتقال القضاء من محاسن لآخر ربما ان تكون قوانين حكم اغلاس فبه تفاوت ولم يفتقروا ان قانون كافة المحاسن واحد ليس فيه اختلاف ولا تفاضل هذا ومن حيث ان بتلاوة التقابير لدى اريادات ارباب اغلاس سظهر الحق من لبطل تحييد لا لروم للاطلاه جففة التكرار وعلى اسيادنا ارباب اغلاس اجري مقتضى من نحو هاتني حقوقي حيث هذا قولى الحامي ٥ ثنى ٥ "تقريرين منى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٨

ابراهيم عي غوس

وهذا تقرير آخر

تقرير اول مقدم لمجلس ابتداء طنطا من السيد احمد الحولي من ناحية البتاوين
بمركز مليح بمديرية المتوفية

اقدم اتم مناسبة العظم المتوقع عليّ بسلطات الحاج محمد الجندي عمدة بلدنا
ولداومة قصدها لجهتي قصد بذلك استملاك احوالي واحتياجي وقرى ليقيم
الاطيان ملقي حسب عادته المألوف عليها كونه جاعل اهالي الحصة عموما عيدا لرق
عبوديته وعرضه للسلب والنهب ولما ائتكنا ظلمي فلق الحد عنهم قد ائبنى عليا ذكر
تأخيرى في العائن وسداد ما هو مطلوب منى للميرى ولما ان الحاج محمد المذكور نظر
له حالة احتياجي وقرى قد احضرني بدواره مرارا ودعاني لاختذ جانب من اطيانى
وما كنت ارتضي بذلك لوجه ما ان الاطيان المذكورة هي تعلق جميع ورة والدي
ومتروكة عنه اخيرا لعدم استغراقي في التأخيرات قد شرعت في رهن ثلاثة افدنه وكسور
من اطيان عموم العائن لاجل سداد ما هو مطلوب منها والرهن كان مزعم وقوعه لاحد
اهالي الناحية وعند ما بلغ الصمد المذكور ذلك قد اجرى الطرق المؤدية لتوقيف الرهن
مع خلافه ولواسطة توظيفه مامورا باحد مراكز المديرية قد ارسل اعوانه بطلي ووجودي
امله قد امر بضربي ودار على جسمي لميب كرايجه الى ان وصلته الدرجة لكوني
ارضت اليه اتقدر المذكور على مبلغ ست وستون جنيه افركي على مدة اقتداري على
السداد وانكنت اخذت تلك المبلغ منه او اقل منه فلا لزوم هنا لذلك بما ان ورقة
الرهن محررة بالعرق القهريه عني ومع اقتداري على تلك المبالغ اردت توصيله له كي
احصل على رد ضيائي اتي فتعيش منها انا وبقي الثوبه اصحابها فما كان قبل ذلك مني
ولولا بسوق ضرره من اخدمته لكان عاملي بسوق المعاملة ومن تعرضه لي من غير
وجه حق وتوقيفه في تسليمي لطيانى واخذ مبلغه قد عرض منى لداخليه دفعتين
واصدرة وامرها بتسليمي حتي وانذكر ما كان يسمع تلك الاوامر ولا يقع بالتنبهات
لداعي ارتكابه على غناه وسوق توفقه ومن بعد اطالت النزاع بيننا فهذا الصدد قد
انزمني بسداد امول الاطيان المذكورة مدة وضع يده ولاحتياجي الاطيان ما كنت
اخر عن اسداد حتى وانه مد سداد ما ضله منى من المبالغ والمصريح لي بوضع
سبب في الاطيان واحرى هكنا ما ينوف الاربعة الالم رجع عدل عن هذا الفرض ومنعني

عن السياخ في الاطيان واستحوذ على سبق ما اخذه منه من المبالغ وتركني خالي يزعم بذلك شدة وجودي في غاية الفقر لاستمرار احتياجي اليه مع ان اغتصاب الحقوق من ذوبها هذا امر ثلثه المداهة الدائرية خصوصا في عصرنا هذا الذي بزغت فيه شمس الحقيقة تحت سماء العدل والتوفيق واضاءت بنورها حتى اظهرت استبعاد المشايخ لاهالي حصصهم مثل ذاك الصمد الذي هو لحد الان متصور انه لم يزل الفقير مندرس والنفي مشتهر ولكنه قاطع وليقل ان زمن فطرته على اغتنام حقوق الخلق قد ولى وصار لا هناك سوى امتاله لتساخي اطيانى اذ اتى لم ارى اى وجه كان يمنع ذلك عني ما دمت مستعد لتأدية الرهن وان حكومتنا الان ما جملت الا لفصل الحقوق بين النفي والفقير وبنا علما ذكر الزمت بتقديم هذا التقرير للمجلس في ثلاثة نسخ سورة واحدة لاعلان الحاج محمد الجندى المذكور باحدهم لاجل ان يجاب عنها في الميعاد المحدد ومن بعد حفظ التاتيه بالمجلس ترسل الثالث الى مديرية التوفيق لعلها بما محدست عنه اتقا وعمقتها تجري اعمال الطرق المؤدية للحجز على الاطيان المذكورة لحين صدور حكم المجلس بما يراه فيه الماده كما وان مربوط الاطيان المذكورة التى قدرها ٣ افده وكسور باعتبار عشرة سنوات كل فدان سنوى ١٦٠ غرش هو مبلغ ٥٠٦٠ غرش وهذا تقريرى وبكل احترام امضيه واحتمه اقدم ٦ رمضان سنة ٢٩٧ السيد احمد الخوئي
 حتم من البتاون

ومنهم من كان يلجأ الى مدح القضاة كقوله (اعرض لاسيادي ارباب هيئة المجلس وحضرة ريسه الشهم الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم ولا تدخل عليهم زخرفة القول غرورا) ومنهم من يأتي بالقماط لامننى لها كقوله (وهو انه بتاريخ اربعة الجاري صار اعلاني بواسطة ضبطية العموم بافاده صادرة من مجلس دعاوي البندر متضاها ملزوميتي بدفع مبلغ ١٠ ٦١٠ عمله دارجه الى الشيخ محمود بخاده زعماء انه باقى ضرفي 'يجار' متب تلقه مدة سنة كامله بغير ما اعلم كيفية المستندات ولاوجه التي ارتكبن عليها المجلس وواقع حكمه بهذه الصفة رجما بغير مراعية لمراجعة القوانين والمنشورات

مع انه وان كنت اجبت به بما فيه قطع كلما توصل به الطالب المرقوم لتمسكه
بالحال الهوا المردوده عليه التي لا طائل تحتها سوى عطلي ومصارفي الذي
تكبستها في هذا المقام وكان المامول انجاحي بما اثبتته من المستندات المعقوله
واختاب سعيه لاسكن لاجل تنوير هيئه هذه المسئله وبسطها جليا على
مسامع اسيادي ارباب المجلس اقول وانا في حالة الخضوع وبكل آداب انه
سابقا كنت استأجرت (٠٠٠٠) ")

وقول غيره (بتلاوة تقرير حنا مليكه وجد مستطيل المباره بدون ان
يأتي فيه بأدنى دليل يؤخذ منه صحة دعواه المتضمنه نظراً لقضيه الجنائيه
السابق التوضيح منا عنها بتقريرنا الاول سوى ما تكلم به حنا المذكور من
الخرافات بأبهاها الذوق وبعجا الطبع وغير معمول عليها شرعاً وسياسة من
نحو قوله ان الحجه الشرعيه (٠٠٠٠) ")

وليان قوة حجتهم في القوانين تأتي على تقرير فيه بحث قانوني وهو
بذاته يدل ايضاً على درجة ادبهم في الكتابة ومخاطبة القضاة

مجلس احكامه مصريه رئيسي سعادتلو اقدم حضرتلري

لما لن علم لموكلي عمر ابو سن من نسرت غريبه ان اني موكلي اسماعيل ابو سن
رفع دعوى مجلس طنطا لاستحقاقه كامل الميائنا ارتكتنا على اتكليف باسمه والمجلس
حكم له واحره موكلي هو وبقي اخوته المستحقين لاربعة وسبعين فدان منها واضمين
يدهم عاليا من مدد عن والدهم بمسندات بيدهم وقال باحقية كاملها مع انه لا يستحق

(١) تقرير مقدم مجلس مركز عمارة منوف من خليل ابو ليونه ضد الشيخ محمود

المنه في ١٩ ج سنة ١٣٠٠

(٢) تقرير صالح صالح ابو ناعم بتاريخ ٢٣ جماد اول سنة ١٢٩٩ ضد حنا مليكه

بتكليفه عن كرا ابو ناعم لجلده، طنطا

الا تسعة عشر فدان فقط الواضح يده عليها من حين الانفraz للان ولم يختصم فيها الا احد الاخوة محمد ابو سن فقط ورفضت عن احتصمه للاستئناف ولما اشيع لموكلي ذلك قدم المعارضة اللازمة للاستئناف المبسوط به الدعوى حالما علم ذلك وبعد ان تداولت التحريرات فيها قد اصدر خلاصته المرفوقة طيه يرفض المعارضة اركاننا على ان الدعوى سبق الحكم فيها بيوم جللة ١٤ ربيع اخر سنة ٣٠٠ وقال ان دستور المعارضة الصادر من المجلس رابعة سعادتك في ١٢ ج سنة ٩٩ قاضي بان النظر في المعارضة لا يكن الا بحال وجود القضية بالمجلس وحيث المنشور صريحه يخالف ما رآه الاستئناف وقد التبس عليه مفهومه بما ان صريحه يقضي قبول المعارضة من الشخص الثالث الخارج عن الخصومة متى كان يلحقه ضرر من الحكم الصادر وضررى ظاهر سوى كان في الحكم الصادر في الموضوع من الابتدائ او من حكم الانصراف الذي ارتكبن عليه لان حكم الانصراف لا خرج عن كونه الة للوصول للموضوع لتماذى الزمن ولكن لا يمس الموضوع عند عدم التمادي وانا قد قدمت المعارضة قبل الاعلان بحكم الانصراف المرتكن عليه قبل خروج مضطه من المجلس ولم يسبق لموكلي تداخل في الدعوى لا باصيل ولا بوكيل الا حال تقدم المعارضة وحيث ان تلك الدستور قد منحت قبول تداخلي في الدعوى ومحامائي عن حقوقى حق ولو كان تنفذ الحكم كما اشار بذلك المنشور ولا حق للاستئناف فيما رآه اقله يكون تلك المنشور قد علم حضرات القضاة كيفية السير في المعارضة يكون متى رؤ قبول المعارضة (اى) متى ثبت لديهم ضررى وعدم تداخلي في الدعوى لهم ان يحكموا بقبول المعارضة ويسيروا فيها على حداثها قيمه بنفسها دون تدخلها في الدعوى الاصلية (اى) تكون القضية الاصلية سايره بسيرها على ما هي عليه والمعارضة سايره على ما هي عليه ايضا وما يحكم به في المعارضة يحكموا عند القبول ما حكم به في القضية الاصلية ولو كان حكم فيها نهائيا لهذا والتباس الامر به على الاستئناف وصكون الاحكام هو محكمة التميز وله بهذه الحاله ان يرفض حكم الاستئناف ويحكم بقبول المعارضة حيث مثبتت في الدعوى اتى من ذوى الحقوق ومن ذوى الشأن ولحقنى ضرر ولا تداخل فيها فاقضى عرض هذا في ثلاثة نسخ صوره واحده لحفظ احدهم بالمجلس واعلان محمد ابو سن بتاحية نسرت غريبه واخوانه الياس عيسى بطمطا وكيل اسمعيد ابو سن باتيهم للمعجاوله وتحديد الجلسة وانجرى

المقتضى حسب الأصول من طيه قرار الاستئناف اقدم ١١ شعبان سنة ١٣٠٠
عن عمر ابوسن
الفقير السيد مصطفى الجدي
بطنا

ومن مستحبات محرواتهم التقرير الآتي

تقريراتي بمجلس ابتدائي طنطا ردا على احضاد عبد القادر الصواف ان التوقع من صدور الاذن لصراف ومشايخ الساجية بتقل تكليف المباني هذا شهر ولا يمكن اخذها لان لو طلب من الصراف والمشايخ وأنكروه فعل المديرية اظهاره من قيوداتها وبالحصول عليه بتضخ هو موسس على اي شيء فان يتظلم منه ما يوصل لحل وجود السند المعتل فيؤخذ وتحقق ما فيه بيد الانصاف ليتضح تصنع عبد القادر ويدية فيمنه الاقتضاه اما ما قاله بتقريره دونا عن ما اعلانهم برأته نفسه وبكتسه الحق دليلا على ظنه بان يتخلص من الاداته مع ان من انكاره وتأخير متولى المشاوى وجورجي سيف دهان عن المجاويه وتعرض عبد القادر بمفرده لهذا الصدد وتبينه شخص افواكتو بصفة وكيل الامر الذي لا قائدة له فيه دليلا على مساعيه في مضرتي وانتفاع من له مهم معامه وقد صح فيه المثل المشهور يكاد المراتب ان يقول خذني لهذا التجاري ولا يدري ان للعدل والانصاف قواعد بها يظهر الحق ويغنى الباطل فهذا التمس الحصول على ما صدر من المديرية بتقل التكليف واساسه يعني السند المعتل وشهوده وتحقيق الحاله بحسب ما تدعوه الأصول وتكلف من ارسل اليهم نسخ تقاريري الذي سلخوا عن المجاويه بالمجاويه عنهم لان سكوتهم يؤخذ منه الشاهد الاقوى للاطوى والاعحاد على مظلمتي وشوف باقتضاف وفضالة اسيادي ارباب المجلس تبرز الحقايا وتحصل على دفع الضرر وقد حررة هذا اربعة نسخ اقدمهم بحفظ بالمجلس والثانيه ترسل للمديرية اعجاب عنها بما هو مفيد في دفعها في خصوص قل التكليف والثالثه للصراف والمشايخ ليحضروا الاذن المنال عنه للاطلاع عليه والرابه الى عبد القادر لعله يهتدي الى سبل الرشاد ويترك وجوه الاجحاد هذا مع مطالبة جورجي ومتولى المذكورين بالمجاويه عما اعتلوا عنه وبكل خضوع وضمت اسمي وحتمي ٢٩ ج سنة ١٣٠٠ مندور ابوسعد

ختم من بنها

هذا شأنهم في القضايا المدنية أما في القضايا الجنائية فكانوا أقل ظهوراً فقد علمنا مما سبق ان التحقيق والقضاء كان بيد (القائمين) والمشايع وحكام الاخطاط ونظار الاقسام والمديرين والمفتشين والمحسنيين وغيرهم وكانت الواجبات والحقوق مختلطة ببعضها ولا حد للسلطات وقف عنده شأن كل حكومة ناشئة في بلاد فوضى . فكان وكلاء الاشغال اقرب فيها الى الحياة والاستملاء او التأثير بما يسر الله للمتهمين من اليسار ولا احتياج بعد ذلك الى فهم كثير ولا الى علم غزير بل كل عالم بطرق (التهميم) بالمعنى المخصوص وكل من كان له الملم بوسائل (التداخل) كان ينتظم في سلك الحمامة فيعيش ميسراً مرزوقاً

رجل من مديرية البحيرة ولد زراعاً وتربى بين الارض ونمرها حتى بلغ أشده واتفق ان احد اصهاره دعي للشهادة في قضية جنائية أثناء تحقيقها بمديرية النوفية فاسترد الشاهد مؤونته وتوجه حيث طلب فوصل الى شين والشمس تقرب وأخبر المدير بحضوره فامر بوضعه في السجن الى الصباح ثم نسيه المدير والقواس والمحقق والسجان وظل في ضلخته نحو السنتين واتفق أن صدر امر الحكومة بإرسال المسجونين الى السودان لعل اقتضته مصلحتها فسبق من كان فيها الى مصر وسجنوا بالطوبخانة في انتظار السفر ومنهم ذلك الشاهد المسكين وشق على صبره (علي عمر) امره فاستخار الله في الرحيل الى مصر حيث تزل على حضرة الاستاذ الأكبر الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وكانت وقتها يجلب العلم في الجامع الازهر فاقام عنده إياماً قدم في اثائها عريضة الى الداخلية فلما وصلت الى يد زهري

بك باشكاتها اذ ذاك مزقها ورجع علي عسر مغبوناً مقهوراً . وفي ذات يوم اصبح يقول لحضرة الاستاذ انه رأى في المنام ان خلاص صهره سيكون على يده وطلب منه ان يسمي لتلك قلابه لئلا ذلك الخلاص يكون بالمشورة واثار عليه ان يمرر عريضة كالسابق ويذهب حيث مركز الداخلية في درب الجنينة مكان محكمة الموسكي الحالية فاذا قدم الناظر وهو المغفور له توفيق باشا الخديوي السابق لما كان ولي العهد تراه على عربته وقدم عريضته لئلا الله يأخذ بنصره فاطاع علي عسر اشارة الاستاذ وحرر العريضة وبكر في اليوم التالي الى درب الجنينة فلما اقبل ناظر الداخلية صاح باعلى صوته (مظلوم يا افندينا) فلمر بعريضته وتلاها واستدعى ازهري بك فاشار بعدم الالتفات اليها لان الناس تمودوا (الخبص) في عرائضهم فلم يصنع اليه واحضر علي عسر امامه وتأكد الامر منه فقال له اذا لم يقين لافندينا ان قولي صحيح فليأمر بارسالي الى السودان مع صهري وهناك صدر امره بالاستسلام من مديرية المنوفية فورد الرد بعدم معرفة سبب سجن ذلك المظلوم وانه ليس من جناية عليه ولا ذنب له يستحق الحبس لاجله فامر بالافراج عنه واخذه علي عسر وتوجه به فرحاً الى بلده حيث لاقاه اهله بالتهليل والمزمار على جاري المائدة القديمة وانطلق خبره بين الناس (علي عسر جاب اليسير) واعتقد البسطاء وكلهم ذاك البسيط ان علي عسر من خول المحاماة ونسوا انه كان من خول النبط بالامس وصار كل ذي جريرة يسمي عنده فيأخذ منه ما تيسر وقتسه مناصفة مع المال وينجح في مسماه وانتهى هو نفسه ايضاً ان اعتقد في

نفسه الاقتدار على الحمامة فترك الزراعة واشتغل بالحمامة وغير ملبسه وارتدى الجبة والقمطان الى ان صار ذا يسار وتزوج امرأة ذات مال في القاهرة واشترى اطيافاً تسمح له بسمه الميش ثم توفي ناعم البال سعيد الحال . وهذا النبا الذي زويه عن حجة صادقة في النقل وهو حضرة الاستاذ نفسه يدلك على قدر الحمامة في الجنائيات قبل الآن بخمس عشرة سنة ولم تكن لنتهم في المحررات الجنائية ارق منها في المسائل المدنية على انه لم يكن لهم في الاولى عمل مستقل بل اتهم كانوا يصيغون اجابة المتهم في (المذاكرة) على حسب ما يفهمون منه اذا كان المتهم مطلق الصراح وانما كان يطلق صراح اهل اليسار دون الفقراء وفي بعض الاحيان كانوا يكتبون عرائض الاسترحام بطلب الافراج عن المسجونين واليك محرراً منها

مجلس ابتدائي طنطا عزتوليك

تقرير مقدمه الفقير احمد الجمال من المحلة الكبرى يوضح به لمسامكم الترفه عنا اصابه باطلاة مدة مكسه بالسجن بخصوص تهمة سرقة من احد الفاعلين اثبتت عليهم العمل وباباب ذلك ارتكبت ائتلاف كافي في عموم ما امتلكه من قنود وعفش منزلي واصبحتنا بحاله تستوجب التفات قلبكم الحنون

صكيفة الموضوع

هو ان شخص يدعى بشارة السنجاي من المحلة الكبرى انسرق منزله وبانبعث على الفاعل من محل اللزوم تظاهر على ان الفاعل هو مخدومه اندعو ميخائيل جاد باعجاده مع حسين المحوز ومحمد الحيان ونحيب العبد مخدومه الحاج محمد الاحتيار وسعد مخدوم الشيخ الششتاوي وعبد الرحمن البربري وابراهيم البربري ثم ان صار مضطعموه من انحصرفهم الشبه المضبوطة منهم ايضاً بعض من 'سرقة' اندعي بها بشارة المذکور وينا عليه صار ارسلهم عموما لسجن اندريه فاحصهم ابراهيم البربري تداعا على اتى كنت رقتهم وعلمتقضى دعواه صار القبض عليه وأمر بسجنه وبسؤلي عن الكيفية

تقدم من محضر من عدول يدل على ان في اليوم المحدود كنت بطرفهم ولا اعلم بذلك وهذا من من يثبت تزوير من ادعا عليا كدبا فيها النسب المطابقة للقوانين والمنشورات لم اكن محقوقا كي اعطب باطلا مدة سجنى يمثل هذا مع كون ان القاطنين المسبوت عليهم العمل يخرج عنهم صوما وانى انا البرى فهذا لا يرضى السدالة قط حصكون انه مخالف للنظام واطلاعه سيادتكم على نتيجة التحقيق بتضع لدى عدالتكم ما اوحتته حرفيا فبنا عليه اروم من عدالة المجلس صدور الامر الكريم بالافراج عني بالضمان حين صدور حكم المجلس المشار اليه فيما يتراى له بهذا وما انا وعيالي المتصاين المظلومين الذين اسبحوا بحمالة الفقر الشديد بهذا النسب الباطله ودعويه لسيادتكم ما داموا في قيد الحياه اقدم محررا في ٢٤ جاد اخر سنة ١٢٩٧ الوكيل عن التصايب

جرجس طازار

لكن لا لوم على المهامة من حيث لقتها فان لثة المجالس كانت اغلق واشد بدا عن الحرية البسيطة من لثتهم بكثير وكانت التحرير بباراة غامضة لا تفهم الا كما تفهم الاحاجي من الهبات التي يفخر بها من فتح الله عليه ورفعه في الانشاء مكانا عليا فكان اكبر الكتاب اعجمهم لسانا لان ادغام الكلام وتشويش العبارة والاعراب الى حد ان ينيب المقصود عن الافهام كانت من احسن ضروب التأثير عند القراء قضاء كانوا او خصوما وكان يقال عن صاحب هذه الموهبة (ذلك رجل يسعد العقدة فلا تحمل) واولئك هم (الزورون) في عرف الاتراك المصريين ولنضرب لذلك مثلاً يؤيد ما تقدم

لما تغير نظام جريدة الوقائع المصرية وصارت تصدر ثلاث مرات في كل اسبوع ثم في كل يوم منه اعطيت حق مراقبة المجالس في احكامها وصارت هذه ترسل اليها الاحكام فتشرها وتبدي عليها من الملاحظات ما

كان بين لها

فن الاحكام التي بث بها اليها مجلس استئناف بحري حكم حائل
محرروها فمعه فلم يدركوه ونشرت الوقائع الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة
١٨٨١ (١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٨) عدد ١٠٣٧ المجلة الآتي نصها

ملاحظات على الكتاب

من منذ ايام جرى قلم الصيحة بمداد حب النعمة على قرطاس المقصد الجليل فرقم
كلمات في الاثناء وبيان مراتبه وتفصيل المدوح منه وغير المدوح وتقسيم ارباب القلم
في ديوان المصرية وحتمها ببناء عمومي صادر عن سليم القلب وصميم الفؤاد
ولقد كانت الآمال ترسل في غياني باقلام الرجاء ان سيكون لتلك الكلمات عند
اهل الديار وقع جميل فتشغل عنها النفوس ويظهر لها اثر يذكر في طلم المحسوسات
فكنت لذلك كالواقف على اقدام الانتظار لانتهاز الفرصة في لقاء المحبوب يقلقه الضجر
وضنيه الاصطبار فاذا مضى اليوم الطويل ولم ار فيه من اثر يدل على توال المطلوب
رددت افئس الاسف ومنيبت النفس باليوم الثاني عشاء يسفر فجره عما يسكن الروح
ويدفع الوسواس شأن الحب يتطل بالاماني ويستند بتوارد الاليم ولسا طال لي المدى
وتطلوات الازمان على ما تطلعت به الآمال حبا بي حب انتفعه الى اعادة التصح
وترداد القول فيه فلعلني اجد قائدة ا تكرار فيجولو ما مر من الصبر والانتظار غير اني
ساحبل هذا الفعل قاصرا على القسم الاخير الا وهم الذين حسبوا انفسهم غريبه بين
ابناء الله العربيه على ما هم عليه من وفرة العدد وكثرة الاشتغال بمصالح البلاد ومنفع
البياد قاتم هم الذين عليهم مدار الاعمال ويتوقف على نجاحهم صلاح الاحوال فاقول
كثيرا ما وردت المراسلات بنوادر الوقائع ومهمات الحوادث متلفة الالفاظ غصنة
المماني محنة التركيب لا يتقدر انطالع على حل رموزها ولا يتمكن من فك طلسمها الا
بعد ان يجهد نفسه ويمن الفكرة ويدقق النظر ومع ذلك فلا يخلو الحال من الخطاء في
فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم ورقه في اسطر بينها وبين الشوى له بون جيد حتى كنهم
اصلح الله حالهم آلوا على انفسه ان لا يتقشوا في اوراقهم الا ما لا تصل اليه الافهام
ولا يقف على حقيقته الادراك وعصوا ذلك من جليل انزيا وجليل الاوصاف او كنهم

وهم في وسط ابنة اللغة العربية لم يرضوا لانفسهم هذه النسبة فصبروا الادلة واقاموا
 البراهين على انهم يراء منهم وليسوا من لحنهم في شيء
 وقد حيرت مادة كثير من هاته الطائفة من بدء وجودها بستمثال الفاظ فلققتها
 آذان الحلقف عن افواه السلف فسلقت بمخيلاتهم علوق الطلق في الجلود فلا كرورو
 الايلم يثيرها ولا تبدلواظواهر العلوم قترى مراسلاتهم الى هذا الوقت (الذي لم فيه
 بحر العلم ونفتت فيه اقلام الكتبة سحر البيان) خاصة بمفردات هذه الالفاظ واساليب
 تراكييم جارية على منوالها لا يخشون فيها مطلعا ولا يرحبون تأقدا ولا تدعوهم القيرة
 عند ما يطالعون رسائل سواهم المينة المقصود الواضحة العبارة السهلة المآخذ الى الاقلاع
 عما القوه او التبعاد عما اعتقوه بل لا تزال نطالع في خلال نماقهم (تلك الرجل)
 و (هذا المرأة) و (هؤلاء الشخص) و (منه ينضم) و (لذا وكون بما ذكر) و (من
 حيث ليس) و (وورد جوابكم والحال) و (ما تورى) و (سبقوا مخاطبه) و (التورية
 او الارباه منه) و (تحت الاحيه) و (كون من سابقه التحقيق) و (كون من ذا
 يتضح) و (كان جارى المشاجرة) و (اجرونا الصرف) و (بذلا هناك لزوم) و
 (اتاما من كون مذكورا بذلك) الى غير ذلك مما لا يمكن القلم ان يستوفى فيه الاحصاء
 وهنا اذا نظرت الى المفردات واما لو وجهنا النظر الى التراكييم لوجدنا البتداء بلا خبر
 والفعل بدون فاعل والشرط بغير جزاء لقولهم وهي من التوارد المستسريه (ورد
 امر سعادتك بالاستسلام عن فلان الذي سفته كنا ولما حضر فلان وسأناه عنه ان كان
 قابله ام لا ولزم شرحه بالافاده) والاستتاج من مقدمات تبان المقصود وجعل الشيء
 سببا لمنافسه والتأليف بين المختلفين والحكم عليهما معا بما لا يناسب الا الواحد منهما
 والفرقة بين المتجانسين الذين اذا حكم على احدهما باي الاحكام شمل ثانيهما رغما
 عن المفرقين وخطل موضوع المادة بسواء والحشو والتطويل بما لا يحتمله الكلام الى
 غير ذلك مما يوجب ركافة العبارة وقلاقة التركيب ان لم قل انه يحل بللمنى ويؤدي الى
 فهم غير المقصود

ويطلب على الفن ان هذا هو السبب الوحيد لاشكال غالب القضايا وتطويل الزمن
 فيها فاته ربما دعت الحال لقل اوراق مادة ما من ديوان الى سواء او قضت الضرورة
 بسرمان مخاطباتها فينتلق بين ديوانين فيفهم منها هذا ما لم يكن قصده ذلك فيعمل فيها على
 قدر ما يصل اليه ادراكه وهناك مختلف الاقوال ويكثر القيل والقال وقبع فيها الاشكال وتتجدد

الاستعلامات بما تطلبه الأحوال ومن هنا يحصل الالتباس ويطول الزمن بدون أن تحل مشاكلها أو تنتهي مسائلها فتنتقل المادة من البساطة الى التعقيد وتحول من السهولة الى الصعوبة والتعقيد بل ربما دخلت المادة بهذه الوساطة في باب تنوع المقاصد واختلاف الأغراض وجعلت بعد امتداد الزمن وتطيل ذوبها (عن الأعمال المماثلة) في زوايا الأهمال إذ لا يبعد أن أربلها يهون عليهم قوات الحقوق ولحوق الأضرار فيتركوها تلعب بها أيدي التقلات الى أن تقع في عطن صندوق فتقرب عن النظر وتبني من الأذهان وكان مثل هذا كثير الوقوع في غالب المواد بدون قرينة بين التي تختص بالأهلين بعضهم مع بعض أو التي تكون فيها مصلحة أميرية عمومية أو خصوصية وقد اثبتنا بعض القضايا على ما يفهم منها ثم صدر لنا من مصدرها الأول ما يفيد أننا لم ننتبهنا كما نواه الكاتب (ولم تدل عليه) أحرفه فاقبناه مع إشفاعه بتقديم المعذرة وطلب التوضيح فيما يرد إلينا من بعض المراسلات. هذا وقد ورد إلينا من مجلس الاستئناف بحري مرسلة اقتضت قضية حاولنا فهم المقصود منها فلم نقف عليه ولهذا رأينا أن ننتبهنا بنصها لتكون من الشواهد على ما قلناه ولئلا نتجاوز ما نواه مسطرها فحتاج الى إعادة التصحيح وهي هذه برسم حروفها

في لية الجمعة ٢٢ شبان سنة ٢٩٤ صار قتل شخص يدعى شبان نجم من كفر سعدون غريبه بالنيط تعلقه وورثاه حصروا شبيته في شخص يدعى يدعى أحمد شوره ولما أن المذكور لم يقر على ذلك والنسب سيد أحمد عبد الدائم رئيس المشيخة أغرى الورثة ومن سئلوا في القضية على تهمة وما قيل فيحقه بسبب مطاعته فيحق الرئيس المذكور مما أبداه من المصادات في ذلك قد أخذت الحكومة في أسباب القصاص والتدقيق في هذه المسئلة ولما تبين براءة أحمد الشوره المذكور وعدم صحة تهمة كونها بأغرى ذلك الممده وشبهة الممده المذكور بما حل بشبان نجم وما اتضح من بعد شخص يدعى أبو السعود إبراهيم من كفر أبو جندي تابع إسماعيل القار صهر سيد أحمد المذكور لية قتل شبان المذكور وما تورى بالتحريات التي جرت عن ذلك من أن قدده بمعرفة إبراهيم القار هو لعدم افتشاه شبان نجم الذي قتلوه ليلتها مراعاة خاطر سيد أحمد عبد الدائم بقصد نسبة قتله لأحمد الشوره انحكى عنه بسبب مطاعته فيحقه قد حكم من الاستئناف براءة أحمد المذكور ومجازاة سيد أحمد عبد الدائم بليان إسكندرية مدة سنة ونصف ثم ولشبهة إسماعيل القار في هذه المادة أيضا وعدم أجرى تحقيقات

ابتدأ به مع ولا معرفة المشتركين فيها خلاف سيد احمد عبد الهليم تنوه انه بصور
الضبطه للمديره تجري التحقيق اللازم عن ذلك بمعرفتها وتحيل اوراقه على جهة
الاختصاص ثم حكم على سيد بدوي الصراف بطرده من الخدمات الميري نظرا لتجاربه
على توضيح عمر ولد شعبان نجم الذي كان تهمة احمد الشورى بناء على قوله زياده عن
الوارد دفتر الصحة بنوع الموافقه لا اوراقه رؤس المشيخه فيخصوص الولد المذكور بقصد
تأييد احمد الشوره مع انه قاصد سجن ارباب وظايق التفاره بالمديره خمسة عشر
يوم نظرا لاهمالهم في ضبط الفاعل حال الواقعة وسجن نجم احد من سألوا في القضية
نظير اختلاف اقواله عشرة ايام واحد اقدي حر مأمور المركز سابق الذي حضر
واقعة القضية ونسب له فيها المساعد لسيد احمد عبد الهليم في مجبورية واغرى المسؤولين
على تهمة احمد الشوره تنوه عن استيفاء التحقيق مع بمعرفة المديره بالنظر لعدم
استيفاء واحالة اوراقه على جهة الاختصاص اه

وغير خفي ان مثل هذه الكتابه لا يستفيد منها قارئها غرض كاتبها بمجرد الاطلاع
عليها وامان النظر فيها بل لا بد له من وجود مسطرها مع لين ما قصده ويوضح
ما نواه ولا شبهة في انه يستحيل وجوده مع كل كتابة يسطرها وهذا مناقض لاصل
الفرض المطلوب من فن الكتابة والقراءة فان لم يكن الفرض منها في اصل الوضع الا
تسويل طرق التعلم والتعليم وامكان تواصل الافكار وقضاء الاوطار مع بعد الشقة
وتباين الاوطان واستفادة الغائب عن مكان الكاتب ما انطوت عليه سريره فاولقات
هذا الفرض باي واسطة في اي نوع كان من انواع الكتابة لا يستد به ولا يحسب من
قنها المطلوب اذ يلزم على فواته انه لا يمكن الافادة والاستفادة الا باجتماع المتحاطين في
نهار واحد وفي هذا تضيق بين وتضييع لكل انصالح المتبادلة بين بني نوع الانسان

ومن العجيب ان اناسا من هاته الطائفة يعتقدون انه لا يجتمع العلم باللغة العربية
وقنون الآداب مع المعرفة بلسايب الكتبة واصطلاحات الدواوين فكل من تعلم العلوم
واجهد نفسه في محصيل الفنون يتمتع عليه ان يكون من اوساط الكتبة فضلا عن
الماهرين وقالوا انه على قدر تقرب الشخص من العلوم والفنون يكون تباعده من
الانتظام في سلوكهم التعبد ولا يخفى ما في ذلك من التلو والاحجاف فان العلم بشيء
لا يتافى العلم بسواه بل ربما اعان عليه ولا سيما ان كان المعلومان من نوع واحد كما في
قنون الكتابة والانشاء ولكننا نلتبس لهذا الفرق منهم عنرا واضح اليان ذلك انهم

شبا مجردين عن العلوم والفنون وعلموا بعد فوات الزمن ان مجرد عنهما لا يد من نوع الانسان الا على سبيل المجاز فحاولوا ان لا يحلّ بهما احد من مشاركيهم في صناعتهم حرصا على ناموسهم من السقوط وحفظا لمزلتهم الرفيعة في العلوب فقاموا بوظيفة التنفير من الآداب محتجين بها منافرة لصناعة الكتبة التي عليها مدار التعيش في هذه البلاد على ان لا تطلب منهم ان تكون كتابتهم جارية على قوانين اللغة العربية او كافة لما تقتضيه الحال من الفصاحة والبلاغة او شاملة لما يؤثر في النفوس وسقلا من حال الى حال ولكننا نطلب منهم امرا سهلا لا يصعب نواله على قرب السهد بالكتابة والقراءة وهو ان تكون الكتابة سهلة المباشرة واضحة المقصود (وان كانت بالالفاظ العامية المألوفة) وان يكون موضوعها واحدا خالية من التعقيد والتطويل بما لا يحتاج اليه الكلام)

نعم انما نعرف لكثير منهم بانهم قد استقلوا عما وصل اليهم من المتقدمين واخذوا يجارون ابناء العلوم ويسبرون على طريقتهن في المراسلات والكتابات قرأنا رسائلهم (ومحرراتهم) وانشأناهم سهلة المباشرة صحيحة التركيب يفهم منها المقصود بدون تجشم مشقة ولا مقاساة عناء ولكنهم قليل من كثير

واني لعل يقين من ان هذه المصيبة تصادف قلوبا سليمة وسدورا خالية من الزهو والاعجاب فتقع لدى اربابها موقع القبول والاستحسان فيعملوا على ما رسمت به من البيان كما اني لا اجهل انها ستقع بين يدي اقوام ترفع نفوسهم عن النظر اليها وتضممر قلوبهم عند سماع ما تضمنته من النصائح فيفوتهم ما نطقت به من النوصظة والتذكير ولكننا لا يمتنا علمنا بذلك عن بدل التصح وتكرار القول فيه قاتا غير آيسين من رجوعهم يوما الى انفسهم فيعلموا ان جميع ما رفقنا من هذا القليل ليس الا خلاص عجة ومحض اخلاص اوجه علينا حب المنفعة العامة والزمتا به وظناطنا والله الهادي الى سواء سبيل

ثم اتبعت الوقائع هذه الجملة بالجملة الآتية

اوردنا في العدد الماضي القضية التي افتحت بها مراسلة مجلس سبأ بحري وابنتاها بحسبها ليطالع عليها اقراء ويجهدوا انفسهم في فهم ما نفوت عليه ثم يرجعوا بعد ذلك بدون قادة اذ لا يمكن ان يفهم منها شيء الا -زيادة فيها او نقصان منها او بوجود سطرها معها في كل مكان قرئت في اسطرها

واليوم تشر القضية التي احتضنت بها تلك المراسلة بحروفها ورسمها وثبتت بعدها ما يستفاد منها بعبارة طامية (ولعلها تكون الحافضة لما يماثل هذه المراسلات) وتطلب من حضرة هذا الكاتب ومن سواه من يرأسوننا ان يسجروا في كتاباتهم على هذا التوال السهل ولا يكلفوا القارئ المشقة الزائدة والسوء الشديد في فهم امر سهل ومعنى قليل وان يتلوا هذه النصيحة فيصرفوا من زمنهم الطويل وقتا يسيرا فيما يعود عليهم بحسن السيرة وعلى اعمالهم بالاصلاح وهذه هي القضية بتبصها ورسمها

(شخص يسما حبيب اقدي سلم مأمور مركز منيت سنود سابق ادعا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محررات مديرية العقليه بانه من تلاميذه في شياخة نوسا الفيط بعد ان حرر افادة برقت مشايخها بالنسبة لعدم انتظام حركتها قد حرر افاده أخرى بسوء المشايخ المذكورين لوظائفهم بالقول ان المكاتبات الجارية صدورها عن رأى الحكام مع كون ذلك بخلاف التحقيق فلما اتضح من ان محرر الافادات المحكى عنها هي رأي مدير وقتها ومختمه ايضا قد حكم بحرف النظر عن دعوى المدعى المذكور) اه وهذا هو ما يستفاد منها

ادعى حبيب اقدي سلم مأمور مركز منيت سنود سابقا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محررات مديرية العقليه انه كتب برقت مشايخ (نوسا الفيط) لعدم الانتظام فيها ثم كتب ثانيا بسوءهم الى وظائفهم واحتج ان ذلك كله بامر الحكام مع ان الامر ليس كذلك وقد ظهر بالتحقيق ان هذه المكاتبات كان موقعا عليها من مدير ذلك الوقت فلذلك حكم بحرف النظر عن هذه الدعوى

وعلى قدر درجة هذا القضاء وذاك النظام وجدت المهامة في ذلك العهد بنير نظام سوى مجرد الارادة ولا قانون الا رغبة الحاكم او القاضي وحسن عنايته بالوكيل

ويشترط عادة في المحامي ان يكون لين العريكة عظيم التحمل له دراية بالتداخل واجتذاب قلوب القضاة والحكام بالبذل والسخاء والتفنن في اساليب الهدايا ومنهم من كان يركن في نجاحه الى ما له من النفوذ والحظوة

لدى عظيم من المقرين وآخرون يتهزون فرصة مكانتهم الشخصية فيتخذون
اصفياء يرسلونهم الى الحاكم والمصالح في قضاء الاعمال وانجاز القضايا وقوم
يستخدمون السمايات فيرهبون الحاكم بما يلقونه من الخوف في قلبه وكانت
الظروف تساعد على ذلك وتدعو اليه

والآن يسهل علينا تلخيص حال الحمامة اى حق المدافعة عن النفس
والمال في كلمتين : من كان قوياً فله محام من قوته ومن كان غنياً فله وكيل من
ثروته والله يتولى الضيف والفقراء برحمته

نعم كانت الحاكم الشرعية موجودة ولكن اعمالها كانت على نحو ما
تشير اليه تلك الشكوى وما جرى فيها كما ان حالة البلاد وبواعت توطيد
الحكومة الجديدة فيها كانت من جهة اخرى تستلزم غير تلك الحاكم في
قرر الحقوق وفرض الواجبات والفصل في المنازعات فكان الامير بنفسه
يقضي ورؤساء الدواوين تقضي والسناجق والاغوات تقضي وكل موظف
حتى المحتسب حتى القواص يقضي

أقول القواص ولا يستعربن القارىء قولي هذا فاني عرفت أيام
كنت تلميذاً بمكتب مدينة رشيد الاهلي سنة ١٢٩٤ محافظاً كان له من
الصولة والسلطان ما لم يبله كثير من امثاله فكانت يجمع بين وظائف
(محافظ رشيد) و (ياور خديوي) و (لوا السواحل) و (مدير البحيرة)
وكان حرسه اقله اماً لا يعرف القراءة والكتابة وكان له رئيس حجاب اسمه
شاكر اغا اذا مشى في الاسواق ارتجت جوانبها واذا اتم بالسلا على
أحدهم اشراأت نحوه الاعناق واذكر اني سلمت يوماً عليه باشارة احد

وجاء البلد فكنت اعد نفسي بذلك من السعداء . فاذا تخاصم اثنان امام
 (سادة المحافظ) قال للمدعي عليه (راجل انت فيه الف قرش من
 شان دي) وقال للمدعي (هو مفيش الف قرش من شان انت) فيجيب
 المدعي لا (وحياء راس الباشه) فيغضب الباشا ويضيق صدره ويقول
 (جال شاكر اغا اتحي شوف ايه دول خباصين) فيخرج شاكر شاكرآ
 ويحبس من يشاء ويفر من يشاء وكان اغني من سيده واوسع يدآ وابهج
 ملبسآ وافصح دارآ واكثر رمادآ

وما عهدنا بشاكر اغا وذى المناصب الازبع ببعد فاظنك بما قبل
 ذلك الزمان وليس من ذكرنا الا بقية من بقية من اولئك الحكام
 ماذا كان يعمل الهامي امام ذلك المحافظ وما الذي كان يجدي الدافع
 في حضرة هذا القواص لا جرم ان الحق كان للاقوياء على الضعفاء كما
 كانت كالات الاتقياء مقدمة على ضروريات الفقراء.



البنابا

في الحاماة امام الحاكم الجديدة

تنقسم الحاكم الجديدة الى قسمين عظيمين هما الحاكم المختلطة
والحاكم الاهلية

اما الاولى فانها انشئت بعد مصادقة الدول باصر عال صدر في ٢٨
ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي ثلاث عااا ابتداية . محكمة مصر وتشمل دائرة
اختصاصها مدينة القاهرة وجميع مديريات الوجه القبلي ومديرية القليوبية
ومحكمة المنصورة ويدخل في اختصاصها مديريتا الدقهلية والشرقية ومحافظات
الاسماعيلية والسويس والعريش ودعياط وبور سميد وفيها مأمورية لتنظر
المخالفات والقضايا الجزئية . ومحكمة الاسكندرية واختصاصها مديريات
الغربية والمنوفية والبحيرة ومدينة الاسكندرية . ثم محكمة الاستئناف واحدة
مركزها مدينة الاسكندرية . وكان الاولى وجود محكمة الاستئناف في القاهرة
لأنها وسط بين طرفي البلاد لكن لما كانت الحاكم المختلطة تعتبر نفسها
اجنبية وكان قناصل الدول العموميون في مبدأ الامر مقيمين في الاسكندرية
لا في القاهرة (ولا تزال سفارة اليونان فيها حتى الآن) ارادت الحاكم المختلطة
ان تكون محكمة الاستئناف في تلك المدينة ايضا

وتنظر المحاكم للذكورة في الخصومات المدنية التي تقع بين الاجانب والوطنيين او بين الاجانب التابعين لدول مختلفة . واما اختصاصها الجنائي فتعصر على المخالفات وبعض الجرائم المختصة بالموقفين او التي تمس احكامها من جهات معينة

٥ المحامون امام المحاكم المختلطة

كانت الحاماة في اول نشأتها حرة على التعريب ليس لها من النظام الا قواعد اولية ولهذا دخل كثير في تلك الحرفة ممن لم يكن لهم المام بالقانون ولا بواجبات مهته . لكن وجد بجانبهم بعض افراد امتازوا بالعلم والبراية . ولكون الفئة الغالبة في قضاة تلك المحاكم هي الفئة الفرنسية والثليانية جرت المرافعات بهاتين الفئتين لا سيما الاولى وان كانت الفئة العربية مفرودة رسمياً بمقتضى لائحة الترتيب النظامية . ومن اجل هذا احتكر الافرنج حرفة الحاماة امام تلك المحاكم فلم يوجد بينهم من ابتداء الفئة العربية احد الى عهد قريب جداً ومن دخل منهم بعد ذلك فانه لا يزال تاباً لغيره من الاوروبيين فارأينا الى الآن صاحب مكتب مستقل امام المحاكم المختلطة . ثم يوجد من بين المحامين المقررين امام المحاكم الاهلية من يترافع بنفسه امام المحاكم المختلطة لكن ذلك بطريق العرض وفي النادر

وما تأصلت تلك المحاكم في البلاد عمدت محكمة الاستئناف وهي التي لها حق المراقبة التامة على النظام اتصالي المختلط باجمعه الى وضع نظام للمحامين فتررت لائحة ترتيب حرقهم وبيعت واجباتهم وحقوقهم وصدر

الامر باعتمادها في ٩ يونيه سنة ١٨٨٧

وتلك اللائحة تقتضي ان يكون الطالب لحرفة المحاماة حائراً لشهادة الدراسة الحقوقية . وذا سيرة حسنة . وقاطناً في مصر . وزاول صنعة خمس سنين امام احدى المحاكم الابتدائية . وهي الشروط اللازمة لأدراج الاسم في قائمة المحامين . وتحسب للطالب مدة اشتغاله في بلاده ولو قبل حيازة الشهادة او قبل توظيفه . ومدة توظيفه في القضاء . وكذلك الاشتغال بالتوكيلات او التوثيقات او اعمال اقالم كتاب المحاكم وما شابهها

وتؤلف لجنة القبول من وكيل المحكمة الاستئنافية او من يتدب عنه ومن قاضٍ تبينه الجمعية العمومية . ومن النائب العمومي او احد وكلائه ومن رئيس طائفة المحامين او من يقوم مقامه . ومن احد اعضاء مجلس الطائفة المذكورة . وليس في المحاكم الابتدائية لجنة من هذا القبيل لان الاستئناف يجمعها . ونجوز المعارضة في قرار اللجنة امام محكمة الاستئناف وفي كل سنة قضائية تنشر اسماء المحامين المقبولين واما كن اقامتهم في

الجرائد المدة لنشر الاعلانات القضائية

فاذا قبل الطلب ولم يكن للطالب مدة اشتغال سابقة وجب عليه ان يباشر اعمال مهنة امام المحاكم الابتدائية بشرط ان يقيم في مكتب احد المحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف وان يقدم بعد انقضاء مدة الاشتغال شهادة من استاذ به انه اقام تلك المدة المقررة كلواً مجدداً

ولا يجوز لهم ان يترافعوا امام المحاكم الابتدائية الا اذا كان الموكل حاضراً او كان بجانب المترافع عامٍ مقبول امام الاستئناف يأخذ المرافعة

على عهده بشرط ان يكون عمر المترافع احدى وعشرين سنة على الاقل ولا تكتب اسماؤهم في القائمة ولا يتبرون اعضاء في الطائفة الا اذا قضوا مدة الاستئصال وقررت اللجنة ادراج اسماؤهم . لكنهم يكونون في تلك للمدة خاضعين لنظام تأديب المحامين المقررين

فاذا كتب اسمه في القائمة صار له الحق في المرافعة بدون قيد امام المحاكم الابتدائية . ولا تجوز له المرافعة امام الاستئناف الا اذا قضى ثمان سنوات مستتلاً بحرفته في مصر او في الخارج منها الخمسة الاولى ومدة توظيفه في القضاء عند وجودها

ويجب على المحامين ان يؤدوا عملهم طبقاً للقانون بحمد واستقامة . ولهم ان يستعملوا في الدفاع جميع الطرق الا ما خالف وكالتهم وذمتهم والقانون وعليهم ان يتمتعوا في مرافعاتهم عن الشتام والتعريض الذي يجرح زميلهم او موكله وان لا يفسدوا له ما يخل بالشرف او السمعة اللهم الا اذا كان مرخصاً لهم في هذه الحالة الاخيرة من موكلهم بالكتابة . وان يتمتعوا عن الاستنتاجات التي لا فائدة فيها . وان يحترموا كل قاضي من القضاة الذين يشغلون امامهم . وان يكتبوا سر موكلهم الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون . وان يقوموا بالمرافعة عن الفقراء مجاناً . وان يتمتعوا عن المرافعة لخصم في قضية سبق انهم ابدوا فيها لخصمه رأياً او كانوا وكلاء عن هذا الاخير في دعوى مرتبطة بها . وان يمسك كل واحد منهم بما يليق لحيطة لحماة المتعظم فيها من الشرف والاعتبار . وعليهم ان يباشروا القضايا تحت ضمانهم مادام توكيلهم قائماً فيها . انما لهم ان يتنازلوا عن

التوكيل بشرط اعلان تنازلهم رسمياً الى اللوكلين والاستمرار بعد الاعلان على اداء الاعمال اربعة عشر يوماً حفظاً لحقوق هؤلاء من الاضرار . فان مزلوا فلا واجب عليهم مما ذكر . وعليهم ان يردوا الاوراق لموكليم بعد اتضاء وكالتهم . وان يؤثروا على التوكيل بما يفيد بطلانه الا اذا مضى خمس سنين من تاريخ اتضاء التوكيل . ولهم ان يستيدوا بعضهم عند اللانع تحت ضمان المستتب . فان اقطع احدهم اربعة اشهر وجب عليه اخطار محكمة الاستئناف بسبب اقطاعه لثلثه الى المحاكم الابتدائية . ولهم ان يتافقوا على اجرتهم مع موكليم . لكن لا يجوز لهم ان يجملوا اجرم جزءاً من موضوع الدعوى ولا كله بالاولى

ولا يجمع بين الحاماة ووظائف الحكومة ذات الرواتب الا مدرس في مدرسة الحقوق . ولا بينها وبين اي عمل لا يليق بشرف هيئة الحاماة والمحامين امام المحاكم المختلطة طائفة ومجلس طائفة . فاما الطائفة فهي عبارة عن مجموع المحامين المندرجة اسماؤهم ولها حقوق تعمل بمقتضاها في جمعية عمومية او بواسطة مجلسها . والى الطائفة ومجلسها ترجع المحافظة على شرف الحاماة واعتبارها وحقوقها والمراقبة على اداء واجباتها

وتختار الجمعية العمومية رئيس الطائفة من القبولين امام الاستئناف بشرط ان يكون استقل فلا بحرفته عشر سنين خمس منها امام محكمة الاستئناف المختلطة . ويكون الانتخاب باغلبية اصوات الموجودين المعلقة . وكذلك يكون انتخاب نائب الرئيس وعضاء المجلس . ويجب ان يكون ثلث الاعضاء المذكورين من المحامين المقيمين بالقاهرة بشرط ان لا يزيد

عديم على خمسة اعضاء

ومدة الانتخاب للجميع سنة . ويصح تجديد انتخابهم من بعدها
ولهم ان يستقيلوا . وعلى المجلس اخطار محكمة الاستئناف بنتيجة الانتخاب
ويعتبر الرئيس وثلثه عضوين في المجلس . وهو يصدر قراراته بالأغلبية
المطلقة . ورأي الرئيس مرجح عند التساوي

وتختص الجمعية العمومية بوضع لائحتها ولائحة المجلس . وتحديد عدد
اعضائه . وقرير الإيرادات والمصروفات . وتقدير قيمة الاشتراك
والاقرار على الحسابات . ولا تعتبر اللائحتان الا اذا صدقت عليها محكمة
الاستئناف

ومن اختصاصات المجلس الاشتراك في تحرير قائمة المحامين . وتنفيذ
قرارات الجمعية العمومية . وإدارة اعمال الطائفة . وجمع الاشتراكات
السوية . والمخابرة مع المصالح الاميرية والافراد الذين ليسوا من الطائفة
والتوسط بين المحامين وموكليهم عند الطلب لتسوية الاتعاب . والنظر فيما
يقع بين المحامين من الخلاف المتعلق بمهنتهم . وتوقيع الجزاءات التأديبية
وطلب عقد الجمعية العمومية . وابداء الرأي الذي تطلبه منه محكمة
الاستئناف في القوانين والوائح المطلوب سنها

والمجلس ان يكل تنفيذ بعض هذه الاختصاصات الى اعضاءه
المقيمين في مصر بالنظر للمحامين الموجودين بها

ويزول حق الاشتغال بالمحاماة في الاحوال الآتية . اولاً اذا اشتغل
المحامي بصناعة او وظيفة لا يصح الجمع بينها وبين المحاماة . فان زال هذا

السبب الطارئ جاز له الرجوع الى حرقته . ثانياً اذا ترك المحامي الإقامة في القنطر المصري وصارت اقامته الاعتيادية في بلد آخر . ثالثاً اذا حكم عليه بشطب اسمه من جدول المحامين

اما مراقبة سير المحامين وملاحظة أعمالهم فراجعة الى مجلس طائفتهم والى محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكل عام خالف واجبات مهنته أو ارتكب في أدلتها أو خارجاً عنها أموراً تخل بشرفه أو توجب اختصار طاقته يقاب بإحدى العقوبات التأديبية الآتية

أولاً الانذار وهو يصدر ممن لم يحق للمراقبة فهو جائز من محكمة الاستئناف أو إحدى المحاكم الابتدائية أو مجلس الطائفة

ثانياً التوبيخ

ثالثاً الإيقاف الموقت وليس له مدة معينة

رابعاً محو الاسم من الجدول

ولمحكمة الاستئناف وحدها حق الحكم بإحدى العقوبات الثلاث الاخيرة . وتقام الدعوى التأديبية بناء على أمر محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها أو بطلب أولي الشأن أو إحدى المحاكم الابتدائية أو مجلس طائفة المحامين أو النيابة العمومية . ولا تمنع العقوبة التأديبية من محاكمة المحامي جنائياً اذا وجد وجه لذلك . ثم انه يجب أن لا يحكم على متهم بعقوبة تأديبية الا بعد سماع أقواله أو تمكينه من الدفاع عن نفسه . وتكون جلسات محكمة الاستئناف في تأديب المحامين سرية . ويجب أن تذكر

في الأحكام الاسباب التي بنيت عليها . وتنفيذ الأحكام التأديبية يحصل بناء على طلب وكيل محكمة الاستئناف

هذا هو نظام المحكمة أمام المحاكم المختلطة بوجه الاجمال وهو وسط بين نظامها في اوروا وبين حالها أمام المحاكم الاهلية . وأهم شيء يلتفت اليه فيه هو رفع سلطة النيابة عن المحامين بقدر الامكان ولذلك لم يكن من حقها أن ترأب أعمالهم وان كان لها الحق في طلب محاكمتهم . وحق طلب المحاكمة قد يقتضي المراقبة ولكنه لا يستلزم حقها قطعاً . كذلك ليس في القانون ما يخلو النيابة حق الاشتراك في الحكم أو اقامة الدعوى بل ذلك خاص بالمحكمة كما اختص وكيلها بالتنفيذ دون النيابة العمومية

والسبب في هذا انهم يعتبرون النيابة طرفاً والمحكمة طرفاً آخر من حيث المساواة أمام المحكمة في مرافعاتهم فلا يملون الى اخضاع الثانية الى الاولى تماماً لانه ربما حدث بسبب ذلك تأثيرات تضر بالعدالة وتضيق من حرية دفاع المحامين . ومع ذلك فللنيابة أمام المحاكم المختلطة نوع من السيطرة على المحاماة أوجدته المادة واستلزمته طبيعة النظام وبث عليه حق النيابة في طلب اقامة الدعوى

ويجمع المحامي أمام المحاكم المختلطة بين حرفته ومهنة التوكيل كما هو الشأن أمام المحاكم الاهلية

﴿ الحملة امام المحاكم الاهلية ﴾

خلقت للمحاكم الاهلية المجالس المحلية الملقاة فورثت عنها حداً لا يحصى من الدعاوي القارعة والقضايا العاسدة والخصومات المحترقة وكثير منها اكل الزمان أوراها وفرق أدلته وبددت يد الهوى شمل الحق فيه^(١) وورثت عنها أم من ذلك رجالاً كانوا يشتغلون أمام تلك المجالس على النحو الذي شرحناه ولم يكن منهم من علم زمانهم وقانون مجالسهم الا ما كان متعلقاً بأرضاء الرؤساء ومواساة الكتاب والتلاعب بالقضايا والمماطلة في اداء الحقوق وإيجاد المعلوم اختراعاً واعدام الموجود كذباً وبهتاناً . فكان اكبرهم شهرةً وأوسمهم ثروةً وأعلام منزلةً من كثر درهمه وانكسر قلبه فينتد ولا يكتب . ويكسب ولا يتعب . ان واقعه القضاة سارت الدعوى وفق ما يريد وان رأى منهم عدولاً مال الى الصكائب فافروا ما في الجباب لتمطيل سير القضية شهوراً واعواماً والخسارة على كل حال تلحق بالموكلين ولم تقطن المحاكم الاهلية في حين نشأتها الى ان جسمها يصير عيلاً من تمرىض اولئك الوكلاء للقضايا التي تنظر امامها فتساهلت في قبولهم وأوسمت لهم باب السخول في المحاماة الجديدة فنشأ عن ذلك تأخر القضاء وانحطاط شأن المحامين

اما القوانين الاهلية فانها لم تحفل بالمحاماة في مبدأ الامر الا يسيراً وللمحاماة امام المحاكم الاهلية في الفترة الصغيرة التي مضت من يوم افتتاحها

الى هذا الحين أعني في مدى ست عشرة سنة ثلاثة أدوار . الدور الاول
يحتئ من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨ . والثاني من سنة ١٨٨٩ الى
سنة ١٨٩٣ . والثالث من سنة ١٨٩٣ الى هذا الحين

﴿ الدور الاول ﴾

لم يكن للحاماة في هذا الدور شأن ظاهر اذ القوانين لم تذكر عنها
شيئاً يؤثر فقد اقتصرت المادة ٧٤ من لائحة ترتيب المحاكم على اجازة
المرافعة بواسطة وكيل وقالت للمادة التي بعدها (٧٥)

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الاخام من ترى فيه عدم
الايقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائق

وهو اجمال في اجمال واطلاق في صورة تهيد . ولعل اللائحة ارادت
أن لا يخرج كثيراً عن القوانين السابقة عليها فاقصرت على بيان ان الحاماة
تابعة من حيث وجودها الاولي رأى المحاكم . ووضعت شروطاً عامة
وكلت النظر في استجاعتها الى القضاة وأهملت الحقوق والواجبات حتى
يكشفها المستقبل للشارع فيقررها

ثم قلنا لائحة الاجراءات الداخلية الصادر بها الامر العالي في ١٧ ربيع
الثاني سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) فزادت عليها بعض الاوضاع على
الوجه الآتي

أوجبت المادة (٥٠) من تلك اللائحة على الوكيل ان يقدم توكيله
الى كاتب المحكمة يوم المرافعة وقضت بان يكون التوكيل رسمياً أو مصدقاً
على صحة الامضاء الموضوعة على ورقته . وأوجبت المادة (٥١) أن يوقع

عليه بمحتم المصلحة أو الجمعية وامضاء رئيسها ان كان التوكيل عن مصلحة أميرية أو جمعية خيرية . وأوجبت المادة (٥٢) على الوكيل متى انتهت وكالته ان يرد لموكله (كافة الاوراق والسندات الاصلية بمجرد طلب ذلك منه) . واذا مضى خمس سنين من يوم انتهاء التوكيل فيظل الوجوب المذكور عملاً بنص المادة (٥٣) . وأجازت هذه المادة أيضاً للوكيل في حالة عدم دفع اجرة والمصاريف أن يأخذ صورة من الاوراق التي تكون سنداً له بمصاريف على موكله . ولا يلزم الوكيل ان يسلم لموكله الخطابات التي ارسلها اليه ولا السندات التي تبعت المصاريف التي دفعها من عنده ولم ترد اليه انما يلزمه اعطاء صور منها لموكله بمصاريف من طرفه اذا طلب ذلك . وبما جاءت به هذه اللائحة ما قرر في المادة (١٨) منها وهو انه اذا استبعدت دعوى من جدول القضايا بسبب قصير وكيل احد الخصوم جاز الحكم عليه برسوم اعادة قيدها وتعويض الخسارة التي تحصل لموكله بسبب التأخير ثم رأت محكمة الاستئناف انه يجب وضع قيود لقبول الوكلاء في المرافعة عن الخصوم قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٨٤ القواعد الآتية

يجب على من يرغب قبوله بصفة وكيل في المرافعة الاخضام

اولاً ان يرفق بطلبه شهادة تدل على حسن سيره واستقامت

ثانياً ان يقدم الشهادة المذكورة الى قلم النائب العمومي ليعطي رأيه بخصوص

سوايق الطالب

ثالثاً يعرض الطلب والشهادة على محكمة الاستئناف لقرر ما تراه في جديتها العمومية

والاشخاص الذين يصير قبولهم يجوز تعيينهم من تلقاء نفس المحاكم للدفاع عن

المتهمين في المسائل الجنائية طبقاً لنص المادة (٦١) من لائحة الاجراءات الداخلية
بالمحاكم الاهلية كما يجوز تعيينهم عن الاشخاص الذين يافون من الرسوم القضائية
رابياً بمرور جدول واحد تكتب فيه بلا تميز اسماء جميع الاشخاص الذين صار
قبولهم سواء كانوا حائزين للشهادة او لا

خامساً الوكلاء الذين يريدون المرافعة امام الاستئناف ولم يكونوا قادرين على استعمال
اللغة العربية يجب عليهم ان يترافقوا بواسطة شخص طرف باللغة المذكورة ويكون ذلك
بمضورهم بدون ان يملوا عليه مراضتهم او في غيبتهم بشرط تقديم توكيل متبر

سادساً للحصوم ان يستيخوا عنهم اي شخص ولو لم يكن اسمه مقيداً في الجدول
وفي هذه الحالة تسري على هؤلاء احكام الوجه السابق

سابعاً الاحكام السابقة لا تنير ما لحكمة الاستئناف من الحقوق في هذا الموضوع
ثامناً يجب تبليغ هذا القرار مع نسخة من الجدول الى المحاكم الابتدائية الاهلية
هذا حال المحاماة في الدور الاول . عليها أربعة واجبات وليس على
الموكل لها واجب واحد . والنصوص المتعلقة بها خاصة بصفة التوكيل
وتهديده . وبالفصل بين الوكيل والموكل بعد انتهاء الدعوى فيما يتعلق
بالاوراق . فقد نظروا في المحاماة الى ايجاد الوكالة بورقة التوكيل والى انتهائها
برد اوراق الموكل اليه وتركوا المراد من الوكالة وما يجب فيها على الطرفين
وكأنهم لاحظوا عدم الضرورة لتكفل القانون للدني بما يلزم في هذا الموضوع
بدون الثفات الى أن المحاماة وكالة من نوع مخصوص . فالقانون العام وان
سرت احكامه عليها لا يكفي للاحاطة بما يلزم لها من جميع الوجوه

وليلاحظ ان المشتغلين بالمحاماة في هذا الدور الاول كانوا يسمون
بالوكلاء وانه لاباحة الاحتراف بالمحاماة لمن شاء قريباً انساب على المحاكم
كل خالي من العمل وكثير ممن لفظهم الميش فلم ينالوه في مهنة اخرى

فاحترفوا بالمحاماة واستعروا على ما انساقوا اليه من جهل وسوء رغبة وعدم احترام ذم واستهانة بالحقوق وغير هذا مما تأباه المحاماة ويحل عنه مقامها والمحاكم في خلال هذا كله منصرفه عنهم حتى تأصلت في المحاماة عوائد سيئة واخلاق غير حميدة . واتصف بمجموع المحامين بما لا ينطبق على المكارم ولا يرتفع معه شأن طائفة أبداً

الدور الثاني

اظهر الزمن الذي مضى من عهد تشكيل المحاكم الاهلية الى سنة ١٨٨٨ وجوب الاعتناء بالمحاماة وانه يجب وضع حد لتركها في يد فريق من الناس لا يعرف ما هي ولا يجوز أن ينسب اليها فوضت الحكومة لائحة جديدة صدر الامر العالي باعتمادها في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨

ويمكن تقسيم ما اشتملت عليه هذه اللائحة الى سبعة أقسام وهي

أولاً

شروط المحاماة

(مواد ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠)

هي اربعة :

الاول ان يكون سن طالب الاحتراف بها واحداً وعشرين سنة على الأقل . ولم يذكر في اللائحة غاية للسنة التي لا تجوز المحاماة بعده
اشارة الى الاطلاق على انه اذا فرض تقديم طلب ممن بلغ من العمر حداً

لا يمكن منه من القيام بهما هذه المهمة فلجنة الامتحان النظر في امره ويجوز لها عدم قبوله

الثاني ان يكون حسن السير والسيرة . ويراد بهما امر واحد هو عدم اتصاف الطالب بما يوجب الازدراء والاحتقار من سوء معاملته أو عدم كرامة اخلاقه أو ميله الى الموبقات وارتكاب الدنيا مما يجعل النفس غير مرتاحة الى اتقانه على حقوق أحد الخصبين

ويثبت هذا الشرط بتقديم شهادة من اناس ذوي مكانة ثبتت لهم الشهرة الحسنة والصدق في القول ممن يعرفون الطالب ولا يجاملون بنير الحق . ولجنة الامتحان مطلقة النظر في اعتبار ما يقدم اليها من الشهادات دليلاً على استيفاء الشرط المذكور . كما انه ليس من مانع يمنع النيابة العمومية ان تتحرى من نفسها او بناء على تكليف اللجنة حالة الطالب وحسن سيرته الثالث ان لا يكون صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية من شأنها أن تخدش الشرف أو الاعتبار ويثبت ذلك بتقديم شهادة رسمية من قلم النيابة للقيم بدائرتها الطالب أو التي كان مقيماً بدائرتها ومن كل مصلحة سبقت له خدمتها . ولا يكفي بشهادة واحدة اذا ثبتت الإقامة بمجتمعات متعددة لجواز حصول الحكم من أحدها دون البقية . وليس كل حكم قضائي أو تأديبي مانعاً من القبول بل يجب أن يكون من شأنه خدش الشرف أو الاعتبار وهي صفة للحكم لم تنبئها القوانين ولم يأت النص عليها في لائحة أو أمر خصوصي وحيث يُلزِمنا تحديد هذه الصفة وفقاً لما تقتضيه المحاماة . فهي تستلزم حسن السير والسيرة وكمال الشرف والاعتبار وهذه

الصفات تنافي الكذب والنصب والتزوير والسرقة والقتل والاختلاس فكل حكم لجناية بالاشغال الشاقة أو السجن يكون مخدشاً للشرف والاعتبار وكل حكم في جنحة من الجنح التي تدخل تحت الاحوال المذكورة يكون كذلك . ولا تثبت هذه الصفة لاحكام المخالفات اللهم الا في السكر والريبة اذا تكررت وقوعها

الرابع ان يكون ذا كفاءة تامة في فن الحماية وهذا شرط مبهم موكل الى اللجنة تقريره . وتثبت هذه الكفاءة بقرار يصدر من لجنة مخصوصة يؤدي الطالب أمامها امتحاناً في القانون . وليس لهذا الامتحان شروط أو ضوابط مخصوصة بل ذلك متروك أيضاً الى نظر اللجنة

ثانياً

لجنة الامتحان

تؤلف لجنة مستديمة في محكمة الاستئناف من رئيسها وأحد قضائها والنائب العمومي أو من يختاره من وكلائه . ويكون في كل محكمة ابتدائية لجنة مستديمة أيضاً تؤلف من رئيس المحكمة وأحد قضائها ومن رئيس قلم النيابة العمومية فيها . ولم تجز اللائحة لرئيس النيابة أن يندب عنه من يشاء من وكلاء النيابة كما جاز ذلك للنائب العمومي . وليس المراد منه ان وجود الرئيس نفسه واجب بحيث يتعذر اجتماع اللجنة لنيته بل المراد ان يحضر اللجنة من يدير رئاسة النيابة . فان كان الرئيس حاضراً فوجوده واجب وان غاب جاز حضور الوكيل القائم بوظيفته جرياً على المساعدة العمومية في كل مصلحة من مصالح الحكومة من ان الوكيل يؤدي عمل الرئيس

في غيبته إلا إذا منع من ذلك بنص صريح
وتختص اللجنة بتحرير الجداول الشاملة لاسماء المحامين وبامتناعهم وتأديبهم

ثانياً

الجداول

يجب تحرير جدول في كل محكمة ابتدائية باسماء المحامين المقبولين امامها فقط . وتحرر لجنة الاستئناف جدولاً عمومياً باسماء المحامين المقبولين امام جميع المحاكم . فالحامون قسماً . مقبول امام الاستئناف فهو مقبول امام كل محكمة من المحاكم الابتدائية . ومقبول امام احدى المحاكم الابتدائية فلا يكون مقبولاً امام محكمة ابتدائية أخرى وذلك لان الاستئناف هو عموم لمحاكم الدرجة الاولى ولا تقاضل بين محكمة ابتدائية ونظيرتها ويجب نشر الجداول المذكورة كل سنة في الجرائد المدة للاعلانات القضائية وتتخذ كل محكمة لوحة مخصوصة لتعليق جدول محاميا . ومن قبل اسمه في اثناء السنة وجب النشر عنه بالطريقة المذكورة ايضاً . وفائدة الجداول ونشرها وعرضها في اللوحة اعلام اللاجئين الى القضاء باسماء المحامين واشهار اسماء هؤلاء تميزاً لهم عن غيرهم ومنعاً لتغير المقبول في محكمة ان يترافع امامها

رابحاً

الامتناع

من رد قيد اسمه في جدول المحامين وجب عليه ان يقدم طلباً بذلك الى رئيس النيابة او النائب العمومي مرفقاً بالاوراق اللازمة وهي التي تثبت استجابه الشروط اللازمة لقبوله وهو يقدمه الى اللجنة عند اجتماعها مرة

على الأقل كل شهرين . وبعد تحققها من اجتماع الشروط المفروضة تتمعن الطالب فيلقي اليه اعضاؤها ما يشاؤون من الاسئلة في القوائين ومتى احسن الاجابة أعلن بأنه صار مقبولاً وقيد اسمه في الجدول ونشر في الجرائد وبأشر حرقته من اليوم التالي لامتحانه بدون يمين او غيره . فاذا كان قبوله امام الاستئناف اخطرت عنه المحاكم الابتدائية . واذا قبل امام احدى هذه المحاكم اخطرت عنه المحاكم الجزئية التابعة لها

واذا اقرر رفض طلبه نفذ عليه ذلك امام جميع المحاكم سواء كان ذلك الرفض من لجنة الاستئناف او من احدى اللجان الابتدائية . وعدم المساواة في المعاملة ظاهر . لان القبول امام احدى المحاكم لا يقتضي القبول امام البقية فكان اللازم ان الرفض يقصر على محكمة دون سواها . الا ان هذا الحكم صواب لكونه يدل على عدم استجاء الشروط وهو أمر اذا ثبت لدى محكمة وجب احترامه لكيلا يكون الفرد الواحد مردولاً في محكمة ومحموداً في محكمة أخرى . وليس لمن رفض طلبه لعدم كفايته ان يقدمه ثانياً الا بعد مضي سنة من تاريخ القرار برفضه لكي يتمكن في هذه المدة من الدرس والاستفادة . اما اذا كان الرفض مبنياً على سبب آخر فهو بات لا يجوز منه تجديد ابدأ . ويستثنى من ذلك رغماً عن عموم اللفظ حالة الصغر . فاذا تقدم الطالب ممن لم يبلغ الحادية والعشرين ورفض جاز له ان يجده متى بلغ هذا السن . اما من ساءت سيرته او كان محكوماً عليه باحكام تخدش الشرف والاعتبار فهو ساقط . لدى حياته لا يجوز ان يسمح له بتجديد طلبه لانه تلطخ بفساد الاخلاق مدة فتره المار على الدوام

وقد يقبل الواحد امام المحاكم الاهلية بدون نظر الى تلك الشروط وبغير امتحان . وذلك اذا كان مقرراً امام المحاكم المختلطة وهو امتياز مخصوص ارادته الحكومة لاعتمادها أن المحامين المقبولين امام تلك المحاكم حائزون لجميع الشروط اللازمة فلم تطلب منهم شيئاً امام المحاكم الاهلية الا قبولهم لاحكام لامتها . والترض منه امكان تأديبهم عند اللزوم

والحكومة ان توكل عنها من نشاء للمرافعة في دعاويها فتى حضر مأمور من قبلها بما يجب نذبه لهذه المهمة وجب قبول المرافعة منه بلا شرط ولا قيد . وهو امتياز لا ندرى ان كان قرره في منعة الحكومة نفسها او في منعة من تريد تكليفهم بالمرافعة عنها امام المحاكم

خامساً

التأديب

تختص لجنة الامتحان في كل محكمة بتأديب المحامين المقبولين امامها او المقبولين امام جميع المحاكم وتقدم الدعوى التأديبية الى اللجنة من النيابة العمومية . ولم تبن اللائحة الافعال التي توجب اقامة هذه الدعوى بل اقتصرت على قولها (تأديب المحامين على ما يقتضونه لدى كل محكمة يكون من اختصاص اللجنة المشكلة فيها) وليس للافعال التي توجب التأديب حصر خاص بل تحد عادة بانها هي التي يترتب عليها الاخلال بواجبات المحاماة والخروج عن الضوابط العمومية لتلك الحرفة من مراعاة الشرف والجد في العمل وحسن المعاملة وهكذا

ويطلب المظنون به للمحاكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بانه على طلب النيابة العمومية

وتحصل المرافعة امام اللجنة من النيابة ومن المتهم . ثم يحكم اللجنة باحدى العقوبات الآتية على حسب الفعل الذي اوجب التأديب . أولاً — التوبيخ . ثانياً — التوقيف عن الاشتغال بالحرفة مدة لا تزيد عن ستة ثلثاً — نحو الاسم من الجدول

ولما كان من المييب وجود النيابة خصماً وحكماً في الدعوى فعلن الشارع لذلك في اللائحة الجديدة وجعل مأمورية النيابة قاصرة على اقامة الدعوى دون اشتراكها في الحكم

وبحوز استئناف احكام اللجان الابتدائية امام لجنة الاستئناف من النيابة العمومية ومن المحكوم عليه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم بمقتضى تقرير يقيد في دفتر مخصوص عند كاتب لجنة الاستئناف . ومتى حصل الاستئناف وجب ايقاف التنفيذ . ومتى صار الحكم انتهائياً نفذته النيابة العمومية على المحكوم عليه امام جميع المحاكم حتى لا يكون ممنوعاً في جهة ومطلق الصراح في جهة ثانية . ويصح ان ترفع الدعوى التأديبية والدعوى الجنائية مما اذا استلزم ذلك ما اقرره المحامي

سادساً

واجبات المحامين

يجب على المحامين ان يسيروا في حرقهم بمقتضى احكام القوانين مع مراعاة مقتضيات الشرف والاستقامة وعدم الخروج عن حد الآداب في

للمرافعات التحريرية او الشفاهية وان يدافعوا بلا عوض في القضايا التي تحال اليهم من المحاكم . وان لا يرافعوا ضد خصم كلفوا من قبله بالرافعة عنه او ابدوا له رأياً في القضية . وان يباشروا الاجراءات اللازمة للدعوى تحت مسئوليتهم مدة التوكيل . واذا تمسوا عن التوكيل وجب عليهم ان يستمروا على مباشرة تلك الاجراءات مدة خمسة عشر يوماً من يوم اعلان الموكل بتحييم عن التوكيل لكن اذا عزل الموكل الوكيل فلا يكون هذا مكلفاً بمباشرة تلك الاجراءات ويجب ان يكون الاعلان على يد محضر

ومتى انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله اوراقه ومستنداته الاصلية عند طلبها الا اذا لم تكن اجرتة قد دفعت اليه فله ان يأخذ على نفقة للموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في اجرتة . ثم هو لا يلزم بتسليم الاوراق التي حررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة اليه ولا المستندات التي تثبت مادفنه مقدماً من المصاريف من عنده ولم يرده موكله اليه . بل يجب عليه ان يعطي لموكله اذا طالب صور تلك الاوراق بشرط ان للموكل يدفع رسومها

سابعاً

الاجرة

للمحامين ان يعقدوا اشتراكات مع موكليهم على اجرتهم الا انه لا يسوغ لهم ان يشترطوا اخذ شيء من المتنازع فيه . وهما كانت الاجرة انفق عليها فانه يجوز للمحكمة تنزيها الى الحد اللائق بمقتضى المادة (٥١٤) من القانون المدني . فان لم ينفق لوكيل والموكل على الاجرة قدرتها المحكمة

باعتبار أهمية الدعوى وأصاب المحامي

تلك هي نصوص اللائحة آتيناها بالاختصار . وغاية ما اردنا من ذكرها هو الإشارة الى وجود نوع من التقدم في اعتبار الحاملة وان بقيت ناقصة من وجوه شتى . الا ان المحاكم لم تحسن العمل بمقتضى هذه اللائحة من حيث الامتنان . فكما تساهلت في الاول تساهلت في الثاني وكانت النتيجة ان اللائحة لم تؤثر في طائفة المحامين تأثيراً محسوساً بل انها لم تؤثر مطلقاً وامست حبراً على ورق بلا عمل

في الدور الثالث

وهو الاخير

ما كانت الحاملة كما شرحنا حالتها داعية لاطمئنان النفوس ورضا الهيئة الحاكمة والمحكومة وكثيراً ما علا صراخ الشكوى من اعمالها واليك ما كتبه عنها في تقريرى السنوي عن اعمال محكمة الاسكندرية لحضرة النائب العمومي بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٣

« غير خاف ما للدفاع عن المتخاصمين امام المحاكم من الاهمية »
 « فالحامون هم الوسطة بين القضاة وذوي الحقوق ولا شك في ان لهم »
 « دخلاً يجب الالتفات اليه في سير المحاكم واقناع الناس بمنافع القانون »
 « وحملهم على احترام واجباتهم باعظام شأن العدل وتمثيل الحق في غيبتهم »
 « بما يليق من التجلة ولذلك كان من الواجب الاعتناء بشأنهم وجعلهم على »
 « درجة يتمكنون فيها من القيام بواجباتهم الخطيرة واختيارهم ممن شهد »
 « لهم ماضيهم بما يضمن هذه الشروط من دقة في العمل وصدق في »

« القول وتزاهة في النفس ولكن يظهر ان الحوادث حالت بطبيعتها دون »
« الوصول الى هذه الغاية فلما حكم الالهية اقتضت حديقاً وكان يلزم لها »
« محامون وليس هناك نظام يختارون بمقتضاء وقوع الانتخاب على كثير »
« ممن تطلع الى هذه الصنعة الادبية وجاء فيهم بالطبع الطيب والردى ثم »
« جرى العمل معهم ومرت الايام عليهم فظهر كل بمظهره الحقيقي وتميز بما »
« فطر عليه من الصفات والاخلاق وكان الصالح منهم قليلاً . واستمر »
« الحال على هذا المنوال حتى صدرت لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ »
« (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) جاءت ببعض القوائد لاشتراطها اوصافاً »
« وقوداً تمنع غير ذي الالهية من الدخول في هذه الطائفة الا انها مع »
« ذلك لم تقب بالعرض المقصود فهي تشترط على من يطلب الاحتراف »
« بالمحاماة ان يكون سنه واحداً وعشرين سنة على الاقل وهو سن غير »
« كاف لان الحادية والعشرين عادة لا تؤهل صاحبها الى عمل عظيم »
« وبني ان تشترط الخامسة والعشرين بدلها . وتشترط الكفاءة التامة »
« في فن المحاماة وهو قيد مبهم لانه يشير الى المعارف اللازمة في المحاماة »
« ولكنه لم يبينها وليست في الواقع الا المعارف القانونية التي تطلب من »
« القاضي نفسه ولذلك جاءت لجانب الامتحان بغير للمتظر ودخل في »
« المحاماة غير من هو جدير بها . ولم تشترط معرفة اللغة العربية الصحيحة »
« أو معرفتها كالمعتاد مع معرفة اللغة الفرنسية بجانبها مع ان ذلك »
« ضروري جداً لان القانون موضوع بالفتين والذي لا يعرف احدهما »
« على ادائها يتمذر عليه فهم القانون كما وضع لانه لا يدرك حكم التراكيب »

« ولا يفقه معاني ترتيب الالفاظ كما ينبغي
 « هذا وطريقة التأديب غير وافية باللائم لأن الحاكم الابتدائية لا
 « تملك حرية افكارها في هذا الشأن وخضوعها لرأي لجنة الاستئناف
 « يذهب بقسم كبير من الفائدة المقصودة خصوصاً في التوبيخ والتوقيف
 « ومن رأينا ان يكون المحكم الابتدائي نافذاً بغير استئناف في هذين
 « النوعين وان يكون للجنة المحكمة الابتدائية عضو في لجنة الاستئناف
 « اذا حكم بحجوا الاسم وهناك طريقة ثالثة وهي تسميم الثانية . ثم اشتراط
 « ما أشرنا اليه في القبول وأحسن من ذلك اشتراط شهادة دراسية تدل
 « على ما تقدم

« كذلك ينبغي اشتراط ان يكون لكل محام مكتب مخصوص
 « ان لم يكن مشاركاً لغيره وان يكون له دفتر لحساب موكله وان يكون
 « بينه وبينهم شروط يستدل بها على ما حصل الاتفاق عليه بينه وبينهم
 « حتى لا يكون من داعية الى استشهاد شهود أو أدلة أخرى عند النزاع
 « ثم ان طريقة الاستسلام للنبذة عن يقدمون طلباً للامتحان غير
 « وافية بشيء من المقصود فيها لان النيابة تقتصر على ذكر اسم الطالب
 « مجرداً عن كل بيان يميزه ولهذا نرى الرد على هذه الاستعلامات سلباً
 « الا قليلاً والاولى ان يكلف الطالب بيان حياته من ايام درسه الى يوم
 « الطلب ليكون الطريق سهلاً في الوقوف على حقيقته . ٥١٠ »

وما زالت الشكوى مستمرة من المعاملة حتى اهتمت نقابة المحاماة
 بامرها وعمدت الى وضع لائحة كافية لحقوق المتخاصمين وضامنة لثبوت

المحكمة فصلت لائحة ٦ ربيع الأول سنة ١٣١١ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣) وبيّرتنا ان ملاحظتنا وقت لدى النظارة موقع القبول ونصت اللائحة على كثير منها كما عرضناه وعلى قليل منها مع بعض التغيير ولم يعمل الا طلب واحد وهو المتعلق بأخذ المكاتب والنفقات والوثائق

وتنقسم اللائحة المذكورة الى ثلاثة ابواب وخاتمتين : نص في الباب الاول منها على الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمقرهم . وفي الثاني على حقوقهم وواجباتهم . وفي الثالث على طرف الأدب الجائزة عليهم . وفي الخاتمة الاولى على أحكام وتبعية تختص بالمحامين المقررين امام المحاكم يوم صدور اللائحة . وفي الثانية على كيفية سريانها والناء ما تقدم من اللوائح والقوانين المتعلقة بالمحكمة

وستتبع في شرح هذه اللائحة ما جاء فيها من الترتيب

الفصل الأول

(وهو الباب الاول من اللائحة)

في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمقرهم

قالت المادة الاولى

لا يجوز لاحد ان يتصل بمقره المحكمة (افوكاتو) في المحاكم الاهلية الا اذا ادرج اسمه في جدول المحامين (الافوكاتية)

تت هذه المادة بلفظ جديد هو (افوكاتو) لم يكن مبهوداً من قبل

في قوانين المحاكم الالهية واللوائح والاوامر المختصة بالحامين وهو لفظ اعجمي
يميل الى اللغة التليانية ووجوده في قانون عربي غير مستحسن لما فيه من
الاشارة الى قعر اللغة العربية فلا توجد كلمة فيها تقابل تلك الكلمة الاعجمية
غير ان وجودها في اول مادة من مواد هذه اللائحة صادر عن فكر محمود
وذلك لان الحامي بالعربية هو (الافوكاتو) باللغة التليانية او (افوكا) باللغة
الفرنساوية وكانت الحكومة ترى ان لفظ (افوكا) شريف لا يليق بالحامين
امام المحاكم الالهية فأطلقت عليهم في لوائحها العربية اسم (وكيل دعاوى)
ثم اسم (محام) وفي الطبعة الفرنسية اسم (وكيل) فقط وقد علمت ان
رجال المحاكم المختلطة كانوا يارضون في اطلاق اسم (افوكا) على محامي
المحاكم الالهية كما عارضوا في الوسام الذي رسم سنة ٩٢ لقضاة المحاكم
الالهية واعضاء نيابتها وهذا وذاك بدعوى امتيازهم في القضاء فلا يليق أن
يتشبه بهم فيما جعلهم ممتازين عن بقية الهيآت الموجودة في الحكومة

الا ان نظارة الحفانية رأّت انها اشترطت في الحامي امام المحاكم الالهية
ما هو مطلوب في الحامي امام المحاكم المختلطة وانه لم يبق من باعث على
وجود فرق بين الطائفتين فبشرت في اللائحة الجديدة الفرنسية بلفظ
(افوكا) وعدت عن اللفظ السابق ثم حفظت في النسخة العربية كلمة
(الحامي) لانها هي المقابل الحقيقي واردتها بكلمة (افوكا) لتدل بذلك على
انها سوت بين الفريقين وان موجب التمييز وهو دعوى التأخر قد زال
وهو الثمنات يحمده فاعله عليه ويجدر بالحامين ان يحققوا هذه الثقة بجدد في
عملهم على ما تقتضيه قواعد صناعتهم

اشتدلت هذه المادة ادراج الاسم في جدول المحامين ليتمكن الطالب من الاشتغال بمقرته وهو شرط تيممي في الحقيقة لانه لا يتوفر الا بعد استيفاء شروط القبول نفسها وكان الاولى تأخيرها عنها

والجدول هو عبارة عن ورقة تكتب عليها في كل محكمة اسماء المحامين المقبولين امامها

ولا يدرج اسم احد في جدول المحامين الا اذا توفرت فيه الشروط المقررة في المادة الثانية وهي

اولا ان يكون حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمامه الدروس (ديبلوما) او شهادة من احدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة للنظر في طلبات قبول المحامين انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولا
ثانياً ان يكون حسن السمع والصيت
ثالثاً ان يكون مقياً في الفطر المصري

وقد وفي الشرط الاول بقيود كثيرة فان ايجاب الشهادة الدراسية في علم الحقوق يستلزم ان يكون الطالب عالماً باللغة العربية ولغة اجنبية غيرها اذا كان حائزاً لشهادة مدرسة الحقوق الخديوية. ولكن يرد علينا انه ربما كان حائزاً لشهادة مدرسة اجنبية ولا يعرف اللغة العربية ويكون ظاهر المادة ايضاً قبول محام امام المحكمة الاهلية لا يعرف لغتها الرسمية . الا ان هذا الرأي مردود لاشتراط المادة ان تقرر لجنة القبول بان تلك الشهادة الاجنبية مساوية لشهادة مدرسة الحقوق . ويدهي ان معرفة اللغة العربية شرط اعلي في المحاماة امام المحاكم الاهلية فلا يجوز للجنة ان تقرر المساواة الا اذا كانت الغالب عارفاً بها . وهذه هي المحكمة في التفرق بين

الشهادتين من حيث وجوب ذلك القرار . على ان ما تقوله انما هو رأينا وقد يجوز ان تميل اللجنة الى ضده فبقي البحث مفتوحاً

ولما كان العلم باللغة العربية من الزم شروط المحاماة امام المحاكم الاهلية رأيت الحكومة ان تنص على اشتراطه فصدر الامر العالي المؤرخ ٢٩ رمضان سنة ١٣١٥ (٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨) بتعديل الفقرة الاولى من المادة الثانية من اللائحة بالكيفية الآتية

ان يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على تمام الدروس او احدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة لتظر في طلبات قبول المحامين على انها تقوم مقام الشهادة المذكورة أولاً طبقاً لامرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ والقرار الصادر من ناطر المعارف العمومية بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٨٩٧ او يكون ادى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قاض او عضو نيابة بالمحاكم الاهلية ولم يكن حكم عليه بلبي عقوبة تمس بشرفه

اما الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ فهو المختص باعتبار (الدبلومات) والشهادات الدراسية التي تعطيها الحكومة المصرية دون سواها . والقاعدة التي وضعها هذا الامر هي انه لا يدخل من المصريين في خدمة الحكومة المصرية الا من كان حائزاً لشهادة من المدارس المصرية ثم استثنى من هذا الحكم من كان حائزاً لشهادة من مدرسة كلية اجنبية معتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها على شرط ان حامل تلك الشهادة يزدي (امتحاناً في اللغة العربية على مقتضى احكام لائحة اعطاء شهادة الدراسة الثانوية (بكالوريا) . فان لم يكن حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية المصرية او شهادة دراسية اجنبية معادلة لها وجب عليه (نأدية الامتحان في جميع

العلوم المقررة للحصول على تلك الشهادة) . وإن كانت الشهادة الاجنبية التي بيد الطالب شهادة من احدى مدارس الحقوق وجب عليه ايضاً ان يؤدي امتحاناً في موضوع القوانين المصرية بمدرسة الحقوق الخديوية في المواعيد المعتادة لامتحان تلامذتها على الكيفية والشروط التي يقررها ناظر المعارف العمومية بالاتحاد مع ناظر الحفانية . وقد اتفق الناظران على تلك الكيفية وهذه الشروط وأصدر ناظر المعارف قراراً ببيانها في ٨ صفر سنة ١٣١٥ (٨ يولية سنة ١٨٩٧ وهو ذلك القرار الذي اشار اليه التمديل الجديد والذي يتلخص من هذا القرار هو ما يأتي . كل صاحب شهادة قضائية صادرة من مدرسة اجنبية على مقتضى الامر العالي الرقيم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يريد اعتبارها معادلة للشهادة المصرية يجب عليه ان يؤدي امتحاناً بمدرسة الحقوق الخديوية في المواد الآتية

اولاً الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية)

ثانياً قانون المرافعات الاهلي

ثالثاً قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الاهلين

رابعاً القانون الاداري المصري

وعليه (ان يقدم طلبة لناظر مدرسة الحقوق على ورقة تمغة من فية الثلاثة قروس

قبل افتتاح الامتحانات السنوية بخمسة عسريوماً على الاقل)

وان يرفق به تذكرة ولادته وشهادة الدراسة الثانوية وشهادته القضائية

وقد علمنا كيف يمكنه ان يقدم شهادة الدراسة الثانوية . وفي القرار ايضاح

كيفية اجراء الامتحان ومقدار الرسم الذي يدفعه الطالب وغير ذلك مما

لا يدخل في بحثنا

فاذا نجح الطالب في اداء الامتحان تعطي اليه شهادة معادلة تسوغ له الدخول في الوظائف الاميرية وهذه الشهادة يعطيها مظهر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية

هكذا اصبحت معرفة اللغة العربية شرطاً واجباً على من يريد الاعتراف بالحاماة . وعلى اللجنة ان تنظر بين أوراق الطالب الحائز لشهادة اجنبية ان كانت شهادة (المعادلة) من بينها

هذا ولا ينبغي ان تلك الشروط كانت تحرم العدد الكثير من قضاة المحاكم واعضاء نيابتها من الاعتراف بالحاماة اذا خرجوا من وظائفهم لسبب غير مهين . فكنت اتخيل بعض القضاة جالساً يقضي بين الناس ويزن اقوال المحامين ويحكم على هذا بالاصابة وعلى ذلك بالخطاء وينتقب على اعمالهم فيقول قولاً لا مرد له هذا باطل وهذا صحيح وأراه اذا تمخلى عن وظيفته ليس اهلاً لان يكون محامياً يمرض آراءه بمجرد عرض على غيره ممن كان بالامس لهم قريباً فاشعر بان هذا التفريق لا يوجب التكريم ولا يقتضي حسن اعتقاد فريق في فريق خصوصاً اذا لوحظ ان جميع المحامين ليسوا من حائزي الشهادات بل هؤلاء قليلون الى الآن وكانت بعض اخوانى يرضون اليّ في رفع هذا المانع من امامهم لذلك قدمت مذكرة بما تقدم من الاسباب التي توجب المساواة فكانت سبباً في زيادة القسم الاخير من تعديل المادة الثانية السابق ذكره وهو قوله

او يكون ادى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قض وعضوية المحكمة الاحلية ولم يكن حكم عليه بامانة عقوبة تأديبية تمس بسرفه
وحينئذ فالذين يقبلون في الحاماة الآن قد ان . من حوزوا الشهادة

على الكيفية التي شرحناها . ومن كانوا قضاء او اعضاء نيابة مدة خمس سنين وتركوا الوظائف لسبب غير مهين ومنه علم الحكم عليهم بقوة تأديبية تمس بشرفهم

وعما وفي به الشرط الاول من شروط القبول في المحاماة اشتراط السن فان نوال الشهادة في علم الحقوق لا يتأتى قبل الحادية والعشرين عادة . والتألب ان يكون بده على ان في ايجاب التمرن اولاً امام المحاكم الجزئية ضماناً جديدة لمعرفة كفاءة المحامي كما سنيته

وبهذا الشرط زال عن هذه اللائحة ما كان موجياً للانتقاد على اللائحة السابقة وهو اطلاقاً معرفة فن المحاماة بغير قيد . فالشهادة برهان رسمي على الالمام بلم الحقوق وهي تقوم مقام الامتحان ولذلك الفته اللائحة الجديدة . لعدم موجبه

ويدخل تحت الشرط الثاني حسن الذكرى ومنها ان لا يكون صدر على الطالب حكم قضائي او تأديبي يخل بشرفه اذ حسن السمعة والصيت يقتضيان عدم نالوث صاحبهما بما يشين سيرته ولهذا اكنفت المادة الثانية بحسن السمعة والصيت تقادياً من التكرار

والشرط الثالث الاقامة بالقطر المصري وهو قيد قصد به في الحقيقة الايضاح لان نصوص اللائحة كلها تقتضيه فهي توجب التمرن سنة امام احدى المحاكم الجزئية قبل الاشتغال امام المحاكم الكلية وستين امام هذه قبل المرافعة في محكمة الاستئناف وذلك كله يستلزم الوجود في القطر المصري بلا شبهة . وليتها بدلت هذا الشرط بشرط الجنسية فاجبت ان

يكون الطالب مصرياً او عثمانياً جرياً على قوانين الامم المتمدنة لما في هذه الصفة من الضمانة المطلوبة في فن الحاماة كعرفة عوائد القوم والوقوف بمجرد الترية بينهم على كيفية ماملاتهم وطرق معاشرتهم ووسائل كسبهم مما يسهل فهم الخصومات وتفسير العقود المتداولة بينهم بخلاف الاجنبي لبعده عن ذلك واحتياجه الى زمن طويل للوقوف على هذه المعلومات الضرورية . ولعل النافع من ذلك وجود الاختلاط الكلي بين الاجانب والمصريين في هذه البلاد واختصاص المحاكم المختلطة بقسم عظيم من سلطة القضاء المصري فضلاً عن محاكم القنصليات ولزوم مراعاة الحامين الاجانب الذين يشتغلون امامها . وعلى كل حال فاللائحة الجديدة ارقى بكثير من سابقتها في هذا الباب وعادة القوانين ان تترقى فلي الحامين امام المحاكم الاهلية ان يبرهنوا على استحقاقهم عناية وحقوقاً اوسع من هذه الحقوق

وقد املت المادة اشتراط مكتب مخصوص للمحامي وايجاب الدفاتر والوثائق . والظاهر انها اعتبرت هذه الامور من المسائل الاولى التي ترك الى المحامي نفسه وهو خطأ اذ الواقع الآن انه ليس لكثير منهم محل عمل مخصوص غير بيته وعادة لا يكون فيه من يقوم مقامه في غيابه . ثم لدفتر ضرورة لمعرفة حساب ارباب القضاة لاننا نشاهد على الدوام شكاوي الموكلين من الوكلاء متعلقة بالرسوم ولا يرشد اليها لامراجعة الدورق وربما اسرق ذلك زمناً طويلاً . وكثيراً ما يحتاج المحامي في عده اداء ما بقي عنده لموكله بانه كان ترافع في قضية او قضا غير التي حصت الشكوى

بشأنها . فلو كان لكل قضية حساب مخصوص في دفتر مضبوط لكان في ذلك ضمان للموكلين

والشروط لازمة كذلك بين المحامي وموكله على ما اتفقا عليه من الاتاب وهو امر نراه من الزم اللوازم في صالح المحامين وارباب الخصومات على السواء . اما في صالح المحامين فلأن المحاكم قد جرت على التقدير في تقدير اتابهم ولا نرى سبباً لذلك الا ما ركز في ذهن القضاة من ان المحامي قد نال ارباً كبيراً من موكله يوم ان استلم منه الدعوى ونسوا ان طيبة البلاد واخلاق الناس تحول في غالب الاوقات بين المحامي وموكله في عقد تلك الشروط فيجري الامر بينهما على بركة الله ومتى انتهت الدعوى ابتداء الخصام على الاتاب الا قليلاً . ومن المحامين من يرى طلب الاتاب او ما بقي منها غير ملائم لكرامته لاحتياجه الى الاثبات وترضه الى انكار موكله الذي فرح بكسب الدعوى ونسي انه كسبها على يد رجل وجب عليه شكره باداء حقه المترتب في ذمته . وعدم تحرير الاتفاق هو الذي يشجع اصحاب الدعاوى على الانكار او الادعاء بالدفع . فوجود الكتابة يضمن ذلك كله . واما في مصلحة الموكلين فلانه يبين منها مقدار الاتاب المتفق عليها فاذا كان المحامي قد اثر على موكله ورفع قيمة الاتاب بما يزيد عن الحد اللازم امكن للقاضي ان يخفضها الى الحد الذي ينبغي . وفيها ضبط للمعاملات فيتعودون على الصدق ويقدمون على اداء الحقوق طوعاً وقولاً فيه حجة الحق والوقوف عند الوفا بالمقود وفي ذلك من تهذيب النفوس ما يكبر نفسه وتعلم فائدته

وعلى من يرغب قبوله بصفة عالم ان يقدم طلباً بذلك الى اللجنة المختصة بتقدير القبول وعدمه مشفوعاً بأوراقه التي تثبت توفر الشروط السابق بيانها فيه

وتوجد اللجنة المذكورة في محكمة الاستئناف خاصة . وهي مؤلفة من رئيسها والنائب العمومي او الافوكاتو العمومي واحد القضاة وتبينه الجمعية العمومية في كل سنة

في قرارات لجنة الاستئناف

لم تنص اللائحة الجديدة على ان لهذه اللجنة مياداً مميّناً تجتمع فيه كما كان ذلك في اللائحة التي قبلها وهو سهو من الواضع للزوم تحديد مواعيد الاجتماع اذ يجوز ان يبقى الطلب اشهرًا ولا تنظره اللجنة . ومتى اجتمع الاعضاء لزمهم النظر في الطلب من حيث اجتماع شروط القبول في مقدمه فلما الشهادات قد عرفت ما يقبل منها وما لا يقبل واما حسن السمعة والصيت فيثبت بما يقدمه الغائب من الشهادات التي تدل على استقامته وحسن اخلاقه مع معاشريه ومواطنيه وبما تحصل عليه النيابة العمومية من المعاومات الجائز لها في كل حال طلبها ممن يعرفها واما الاقامة في القطر المصري فتكفي فيها شهادة من ادارة الضبط المتوطن في دائرتها

ومتى ظهر للجنة ان جميع الشروط مستوفاة تقرر قبول الطالب وتأمّر بكتابة اسمه في الجدول وحينئذ يجوز له الاشتغال بمجرفته . وذا لم تتوفر فيه تلك الشروط كلها او بعضها قضى برفض طلبه (مادة ٤)

﴿ في تجديد الطلب بدم رفضه ﴾

ليس لمن رفضت لجنة الاستئناف قبوله لعدم استيفاء الشروط المنصوص عنها في المادة الثالثة ان يجدد طلبه اليها في جميع الاحوال بل ان كان الرفض مبنياً على سوء السمعة والصيت كان نهائياً بحيث يقفل باب المحاماة الى الابد في وجه الطالب لان سوء السيرة دليل على فساد الخلق ومن ساء خلقه لا ينبغي ان يحترف بصناعة مبناهها لتطهير النفس مما يشينها (مادة ٦) وان كان الرفض مبنياً على عدم كفاية الشهادة المقدمة من الطالب (اذا لم تكن من مدرسة الحقوق الخديوية) جاز له تجديد طلبه بشرط تقديم شهادة أخرى (مادة ٥)

ولا يجب اماله مدة معينة بل يجوز تجديد الطلب في اليوم التالي لرفضه ولجنة النظر في مساواة الشهادة الجديدة لشهادة مدرسة الحقوق ام لا وقد سكنت اللائحة عن الاقامة فلم تقض برفض الطلب ان لم يكن صاحبه مقيماً في القطر المصري . وذاهره عدم الاعتداد بهذا الشرط اي جواز القبول عند عدم توفره . ولكننا لانسلم بذلك لما فيه من عدم الفائدة اذ الغرض من القبول منفعة المحاماة والقضاء ولا يتأتى ذلك الا باشتغال الطالب وهو لا يكون مشغولاً بها مع البعد عن مركز العمل فيها

ولعل واضع اللائحة رأى ان تهد الطالب بالاقامة في القطر المصري كاف في قبول الطلب . لاشتراط الاشتغال ووجوب قضاء المحامي سنة . امام المحاكم الجزئية قبل ان تجوز له المرافعة امام المحاكم الابتدائية وستين امام هذه قبل جواز قبوله امام محكمة الاستئناف ولا يتأتى ذلك لمن لم يكن

مقيما في مصر بالضرورة

في الاشتغال بالحرفة بعد القبول به

متى تقرر قبول الطالب وجب بمقتضى المادة (٧) ان يبدأ بمباشرة مهنته امام المحاكم الجزئية مدة سنة كاملة ليتمكن الاشتغال بها بعد ذلك امام المحكمة الابتدائية ثم هو لا يقبل في المرافعة امام محكمة الاستئناف الا اذا قضى ستين مستغلا امام المحكمة الابتدائية

فاذا مضت السنة الاولى امام المحاكم الجزئية وطلب المحامي قبوله في المرافعة امام المحكمة الابتدائية وجب عليه ان يقدم طلبه الى اللجنة المختصة بذلك . وهي مؤلفة تحت رئاسة رئيس المحكمة من رئيس النيابة او من احد كلائه ومن احد قضاة المحكمة يمين في كل سنة بقرار من الجمعية العمومية والمحكمة المختصة لجنتها بالنظر في هذا الطلب هي التي يكون الطالب مقيما في دائرة اختصاصها فلا يجوز له ان يقدمه الى محكمة مصر مثلا ان كان مقيما في دائرة محكمة طنطا . وسيبى ارادة الشارع ان يكون قبوله مبنيا على اقتناع تام من اجتهاده في عمله . وسبل على رئيس المحكمة ورئيس النيابة والقاضي الذين تتألف منهم اللجنة ان يقفوا على ذلك متى كان الطالب مقيما في دائرة محكمتهم بخلاف ما اذا جاز نظر الطلب في محكمة اخرى

فان بدأ احدهم بالاشتغال في حرقه امام محكمة ثم انتقل الى دائرة محكمة غيرها في ناء السنة كان النفر في حله من خصائص لجنة المحكمة التي اطلال التوطن في دائرتها كما نصت عليه المادة (٨)

وقد سكنت المادة من احالة التي تتساوى فيها المدتان بان نظام هنا

سنة اشهر ومثلها امام محكمة أخرى فلم تبن اي المحكمتين تختص بالحكم في الطلب . والاولى ترجيح المحكمة التي قضى الطالب في دائرتها السنة اشهر الثانية مع الاستعلاء من المحكمة الاولى

اما اثبات الاشتغال فلا بالحرفة مدة السنة فانه يتوفر بتقديم كشف مشتمل على القضايا التي ترفع فيها الطالب مصدق عليه من قاضي الامور الجزئية او القضاة الجزئيين الذين يكون ادى موته امامهم طبقاً للمادة (١١) ويلحق بالاشتغال في الحرفة مدة سنة امام المحاكم الجزئية اقامة المدة بوظيفة قاض او عضو في النيابة او . علم للم الحقوق في احدى المدارس التي تقوم شهادتها مقام الشهادة التي تعطى من مدرسة الحقوق الخديوية . فان لم يكن قضى سنة كاملة جاز له الجمع بين ما قضاه في المحاماة وما قضاه في احدى الوظائف المذكورة (مادة ١٢)

وقد جاءت المادة بذكر العلم في احدى المدارس الاجنبية دون المعلم في مدرسة الحقوق الخديوية لالكون واضعها يريد منع معلم هذه من المزية التي ذكرها في جانب معلمي المدارس الاخرى اذ مدرسة الحقوق الخديوية هي الاصل وشهادتها هي القاعدة التي يقاس عليها غيرها من الشهادات فازية ثابتة لمعلمها من باب اولى ولعل هذا الاعتبار هو الذي جعل الشارع لا يذكرها في المادة المذكورة . ولا يقال انه نسبها فان ذلك بيد ايضاً لحضورها في الذهن عند ذكر مدارس الحقوق الاجنبية بالطبع فاذا رفع الطالب الى اللجنة المختصة وجب عليها ان لا تنظر الا في وجود الشروط المقررة في المادة السابقة او عدم وجودها (مادة ١٠) وظاهره انه

مضى تين للجنة ان الكشف الذي قدمه الطالب ببيان القضايا التي ترفع فيها يدل على انه اشتغل حقيقة بالحاماة مدة سنة ولم قبوله وجوباً . وقد يترض بأنه لا بد من استمرار حسن السمعة والصيت وهو احد شروط المادة الثانية لانه شرط عام يفقد المحامي بفقد صفته وحق الاشتغال بمهنته ولان حسن السلوك غير لازم على الدوام والعيب يحدث فزمن التحقيق من استقامة الطالب اي من استمراره عليها خصوصاً وان سنة التجربة هي اول عهده بالعالم الحقيقي وهناك محك الصفات والاخلاق . لكن هذا الاعتراض مردود لان المحامي وهو في زمن التجربة خاضع لنظام يضمن حسن سيرته فتم لم يقض عليه هذا النظام بما يخالف ذلك الشرط الذي ثبت له في اول الامر فلا محل للطعن فيه بعد ذلك

وما ذكر هنا يذكر بالنسبة لقبول الطالبين أمام محكمة الاستئناف غير ان مدة التجربة ستان بدل سنة واحدة يقضيها الطالب أمام احدى المحاكم الابتدائية ويكون الكشف المتقدم منه مصدقاً عليه من رئيسها وبحسب من مدة التجربة الزمن الذي قضاه الطالب في الاشتغال بالحاماة أمام المحاكم المختلطة (مادة ١٣) ولا داعي لشرح هذه المادة لظهور علة حكمها وهي المساواة بين المحكمتين الاهلية والمختلطة من حيث تدريب الحامين على اعمال حرقهم

غير ان هناك مسألة يجب البحث فيها وهي هل يشترط في حساب مدة الاشتغال بالحاماة أمام المحاكم المختلطة من مدة التجربة اللازمة لقبول أمام احدى المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف الاهلية ان يكون اسم طالب

الاستماع من هذا النص مقيداً في جدول المحامين بناء على قرار من لجنة محكمة الاستئناف الاهلية طبقاً للمادتين الاولى والثالثة من هذه اللائحة أولاً يشترط ذلك . ولنا في الاجابة على هذا السؤال طريقتان الاولى ان يؤخذ حكم المادة المذكورة على ظاهره فقطعها مطلق ليس فيه ما يوجب سبق قيد الاسم في جدول المحامين . وقد يضاف الى ذلك ان المحاكم المختلطة قانوناً تجري عليه في قبول المحامين امامها وهو يشترط قيد الاسم أولاً ثم الاشتغال بالحرفة مدة التجربة فلا موجب لتكرار قيد الاسم أمام المحكمتين والطريق الثاني وهو ما أراه صواباً انه يجب قيد الاسم أمام المحكمة الاهلية طبقاً للمادة الاولى من اللائحة والاوجب رفض الطلب مما طالت مدة الاستئصال أمام المحاكم المختلطة لان النظامين منفصلان عن بعضهما تمام الاتصال وقد علمتنا المحاكم المختلطة ان التمييز بينهما من الزم القروض حتى انها توقت في رأيها هذا الى عدم اعتبار احكام المحاكم الاهلية الصادرة بالتصل بين رجلين مصريين ليس بينهما اجنبي وان كان محجوزاً لديه . فلو لم يكن لنا من الادلة على رأينا هذا غير مقابلة النظر بالنظر لكني ومع ذلك فانا نجد في المقارنة بين اللائحة القديمة الصادرة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) وبين اللائحة الجديدة ما يؤيد رأينا : قالت المادة (٢٩) من لائحة سنة ١٣٠٦ (المحامون المقبولون أمام المحاكم المختلطة يقبلون لدى المحاكم الاهلية ايضاً بناء على طلبهم بدون توقف على امتحان او تحرر عنهم بشرط اتيادهم لاحكام هذه اللائحة) وقد جاء شارع سنة ١٣٠٦ بهذا النص استثناء لما قرره في المادة الاولى من لائحته وهو (عدم جواز

الاعتراف بحرفة المحاماة عن الاخصام في الدعاوى أمام المحاكم الاهلية
لاحد الا اذا كان اسمه مقيداً في جدول المحامين)

فلو لم يأت بهذا الاستثناء لما جاز قبول محامي المحاكم المختلطة أمام
المحاكم الاهلية . واذا رجعنا الى اللائحة المبددة رأينا نص المادة الاولى منها
كاملاً وهو هو نص المادة الاولى من لائحة سنة ١٣٠٦ . غير ان شارع
سنة ١٨٩٣ لم يجر على سنة سابقة في الاستثناء ولهذا جاءت المادة (١٣)
وهي التي نشرها قاصرة على التسوية بين الاشتغال أمام المحاكم الاهلية
وأمام المحاكم المختلطة ولم ترد على ذلك شيئاً بخلاف المادة (٢٩) من لائحة
سنة ١٣٠٦ فانها صرحت بعدم جواز التوقف على الامتحان وعدم جواز
التحري عن سيرة الطالب وسمته . ومن المعلوم ان الاستثناء لا يتوسع فيه
فوجب القول حينئذ بان ادراج الاسم في جدول المحامين أمام المحاكم
المختلطة لا يقوم مقام ادراجه في جدول المحامين أمام المحاكم الاهلية . على
ان رأينا هذا هو مذهب المحاكم المختلطة فانها رفضت قبول احد المحامين
لدى المحاكم الاهلية أمامها بحجة ان اسمه غير مندرج في جدول المحامين
المقررين عندها

قد يرضى ان اللجنة المقدم اليها الطلب ترى ان المدة التي قضاه
الطالب في الاشتغال بالمحاماة غير كافية ونه طلب غير مقبول من اجل
ذلك وهنا يلزم ان تعرف المدة التي يجوز تجديد الطلب بعدها وأجبت
المادة (١٤) بأنها سنة كاملة وهذا نصها

اذ رفض الطلب المقدم من احد المحامين قبوله في المرافعة مالم يحس المحاكم

الابتدائية او امام محكمة الاستئناف بناء على عدم كفاية مدة الاشتغال فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

وهو نص صريح لا ايهام فيه كما ترى غير ان ظاهره يزيد على مراد واضحه اذ لعدم كفاية مدة الاشتغال صورتان (الاولى) ان الطالب اشتغل مدة اقل من سنة او اقل من سنتين على حسب حال المحكمة التي يريد القبول امامها و (الثانية) انه مضى على ادراج اسمه في جدول المحامين ستة ايام المحاكم الجزئية او سنتان امام احدى المحاكم الكلية ولكنه لم يشتغل في تلك المدة أصلاً او اشتغل اشتغالا غير مجتهد فيه تراه اللجنة غير كافية في التجربة . وظاهر ان الحالة الاولى بسيطة وان الانتظار لمدة سنة ثانية مع ان الطالب قد يكون امضى سنة الاياما قلائل عقوبة صارمة لانرى ان الشارع قد ارادها (أولاً) لعدم وجود ما عساه ينسب الى الطالب من الاهمال او التقصير (ثانياً) لانه قد يكون ظن الزمن قد اقتضى لكونه خطأ في حسابه (ثالثاً) لعدم وجود محل للفش او التردد لان الامر واضح ينحصر في مقابلة تاريخين وهما تاريخ قيد الاسم وتاريخ تقديم الطلب ولهذا كله قول بان المادة لم يقصد بحكمها من تجل في تقديم طلبه ولكن يراد منها عقوبة من يسارع الى ادراج اسمه في جدول المحامين ولم يكن يسارع الى الاشتغال بحرفته مجدداً مجتهداً لان الغرض من مدة التجربة تدريب الملكات على مقتضيات الصناعة وبيان ان المشتغل يجها ويضمن الى الاشتغال بها وهما شرطان لازمان للنجاح فيها ومن غرض الشارع جعل رجالها جديرين بما للمحاماة من الفضل والمزايا فصيح ان يأخذ

على يد الممثل من اول الامر حتى يبدل عن البطالة الى العمل او ينل به
 اللال فيترك المكان لمن هو اولى به منه . وعلى هذا قول ان عقوبة المادة
 (١٤) خاصة بمن لا يكون اشتغل بالمحاماة شغلاً يبرهن به على انه مجتهد
 مجتهد فيه

وفي المادة عيب اذ جمت بين طالب القبول للمرافعة عن المصوم
 أمام المحكمة الابتدائية وبين طالب القبول أمام محكمة الاستئناف ووجه
 ان مدة التجربة في الحالة الاولى سنة واحدة وفي الثانية اثنتان وكان يكفي
 لعقوبة الاول ستة أشهر كي تكون العقوبة مناسبة لكن هكذا جاء النص
 وليس من الجائز ان يبدل عنه لمن عهد اليهم العمل بموجبه . ومع ذلك
 نخشى ان شدة العقوبة تميل بالاجان الى التساهل في قبول المقصرين ويضيع
 الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب مدة الاشتغال لتجربة أمام
 المحاكم الجزئية . لذلك تمنى تعديل النص على الوجه الذي يناه

فاذا رأت الاجنة ان جميع شروط القبول متوفرة في الطالب قررت
 قبوله والمادة ان رئيسها يخطر بكتاب

لم يكن في اصل المادة نص على جواز احتساب مدة التمرين باقلام
 المحاكم والنيابات من مدة التجربة في المحاماة كما اجازت ذلك لائحة المحامين
 امام المحاكم المختلطة ولعل واضعها التفت الى ان الغرض من اقامة متخرجي
 مدرسة الحقوق الخديوية باقلاء الكتاب في المحاكم هو التوصل الى وظيفة
 في النيابة او المحاكم لكن فاته ان كثيرين منهم لا يوفقون خصوصاً في

هذه الأيام وإن طال الزمن قللة الحاجة اليهم وقد نشأ عن ذلك ضياع وقتهم
 بغير جدوى وهذا النظر هو الذي حملني على أن اطلب من نظارة الحفائية
 مساواتهم بالموظفين في القضاء والنيابة من هذه الجهة حتى افاد السعي
 وصدر الامر العالي في ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ بأن يزداد على المادة الثانية
 عشرة النص الآتي

(وكذلك الحال بالنسبة للزمن الذي الحق فيه تحت التمرين بالحاكم
 الاشخاص الذين يبدع شهادة من مدرسة الحقوق الخديوية او من
 احدى مدارس اوروا دالة على اتمامهم الدروس في علم الحقوق ويكونون
 حائزين في هذه الحالة الاخيرة للشروط المقررة في المادة الاولى من امرنا
 الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) وأتيح لكثير من متخرجي مدرسة
 الحقوق الخديوية ولم يكونوا قضاة او من رجال النيابة او من المعلمين ان
 يحترفوا بالمحاماة

ومتي قرر الطالب امام محكمة صار مقبولا امام جميع المحاكم التي
 من درجتها والتي دونها (مادة ١٥) وهذا عدول عن الذي كان متبعاً قبل
 صدور هذه اللائحة اذ كان القبول امام محكمة لا يقبل امام غيرها الا
 الذين قررتهم محكمة الاستئناف فكان لهم حق المدافعة عن المحصوم أمام
 جميع المحاكم وعدول النص الجديد عن ذلك هو لعدم وجود السوغ في الحصر
 بعد صيرورة الشرط راجعاً أولاً وبالذات الى الشهادة الدراسية وابطال
 الامتحان الذي كان محلاً للصنعة او الاشفاق

بقي علينا في هذا الباب مادتان لم نشرحهما لعدم تعلقهما به في الحقيقة

اما المادة (١٦) فانها مرتبطة بالمادة (٤٦) وهناك تم قائمة الكلام عليها واما المادة (١٧) فترجع الى باب التأديب ولذلك فاننا نتكلم عليها في شرح الباب المذكور



الفصل الثاني

(وهو الباب الثاني من اللائحة)

فيما لمسلمين من الحقوق وما عليهم من الواجبات

جرى واضع اللائحة في هذا الباب على الاف والنشر المشوش قد عتونه بالحقوق والواجبات وكان الترتيب يقتضي بيان الحقوق اولاً ثم بيان الواجبات الا انه اختار العكس ولعل السبب في اختياره هذا كثرة الواجبات وقلة الحقوق كما ستراه

ولما كان لا بد لنا من الملاحظة على عدم إيفاء المحامين حقهم في بيان حقوقهم رأينا ان نجاري اللائحة في ترتيبها فنشرح الواجبات ثم تأتي على ذكر الحقوق وتبقي ذلك بالملاحظات التي يقتضيا الموضوع

١- الواجب الاول :-

اول واجب نص عليه هو ان يؤدي المحامي ما يكلف به مع الاستقامة
بمراعاة احكام القوانين (مادة ١٨)

الاستقامة

من أهم صفات الرجل ان يكون مستقيماً في جميع أعماله وأحواله وهو أشد احتياجاً الى الاستقامة اذا تقدم لثيابة عن الناس في أموالهم وأعراضهم ليدافع عنها . فالاستقامة من اخص الصفات المطلوبة في المحامين وهي أكبر ضمانه للناس في أعمالهم واليها ترجع الثقة بهم وأطمئنان ذوي الحقوق والضمضاء الى الاستعانة برأيهم وقولهم وفعلهم . والاستقامة في المحامي عبارة عن تمسكه بالقوانين واحترامه لاحكامها لانها ميزان العدل ولا استقامة الا بالعدل . وعن ملاحظة آداب الامة وعدم الخروج عليها والانصياع الى ما عليه الوجدان وتفضيه الذمة الطاهرة . ويدخل في هذا ملاحظة الشرف في الاحوال الخصوصية وبين الناس . والوفاء بالمهد في جميع الاحوال . والاحتفاظ على الاسرار التي تأتيه من جانب حرفته . وبذلك ترى ان الاستقامة هي دعامة الواجبات كلها وان ما نصت عليه اللائحة من الواجبات الاخرى التي مرجعها الشرف والعدل متفرعة عنها

الاستقامة في المعيشة الخصوصية

ينبغي للمحامي ان يكون غفيف النفس حسن المعاشرة بعيداً عن مواقع التهم وموارد الشبه في سيره الخاص . ولا يقال ان معيشة المرء الخصوصية متعلقة به دون غيره ولا سبيل لاحد ان يخوض فيها حيث ان ابوابها منغلقة على المنقيين والناقدين لان ذلك يصح تسليمه اذا كان السر مكتوماً لكن لا يجوز التسليم به ان خرج المحامي في المخالفة الى درجة

الظهور والانتشار . فاذا وقع منه ما يحط بقدره عياناً وارتكب من المفوات في سيره القاتلي ما يחדش شرفه ويوجب له الاختار وجب الاهتمام بامره واستمال ما يحفظ على صناعته مكائنها فانه يستحيل في هذه الحالة ان يميز بين الرجل وبين المحامي لان عمل الاول يشين شهرة الثاني بلا شبهة ولا ريب جاء في بعض احكام مجلس النقض والابرار ما يأتي (المحامون اتميف من المشرعين تجمع بينهم روابط الشرف خصصوا انفسهم تحت حماية القانون والقضاة المدافع عن مواطنهم فلا يكون منهم ولا يعيش معهم الا من احترم القانون ولم يلم عنه ما يشين صناعته الشريفة) والسبب في ان عمل الواحد يرجع بالاثر على الطائفة اجمعها انه واحد منها واسمه مشتق من اسمها وشأنه مستمد من شأنها فالمحامون اشبه بافراد عائلة واحدة كلهم متضامنون في شرف مهنتهم وهي لطيفة سرية التأثير فن خرج من افرادها عن جادة الاستقامة فقد اهانتها وحط من قدرها واتهمعت بذلك صلتها الادبية مع زملائه لانه لا يليق بالفضل ان يخالط الرذيلة وهنا سبب الطرد وعللة الانفصال . وقد جاء القانون مؤيداً لهذه المبادئ العالية فقال في المادة (٢٩) من اللائحة ما نصه (من اخل بوجباته من نصيين او خدش تريف طائفته او حط من قدره بسبب سيره في عمل حرفته او في غيرها) فلم يفرق بين عمل لوجبات لخصوصية وبين حط من مقامه الطائفة ولا بين ان يكون حط نتيجة السير في عمل من عمل الصناعة و ان يكون في عمل من الاعمال خارجة عن اختصاصية

على ان هذه النسبة موجودة ايضا في جميع النكس الذين لهم شأن

مخصوص نخمس بالذكر منهم القضاة والحكام على اختلاف طبقاتهم والمعلمين
وامثالهم فلا يكمل الرجل في وظيفته الا اذا حاز الكمال لنفسه ولا يحترم
عامل في عمله اذا احقره الناس خارجاً عنه. ألا ترى ان الانسان يحترم دائماً
من لم يعرفه اصلاً ثم هو يسقط من نظره ان عرف منه ما يوجب الاحترار
وما سبه الامثلة للكمال اولاً وزوال هذا الوم اخيراً

ومن هنا جاء ان الناس لا يحترمون عادة صديقهم في رسمياته كما
يحترمه الاجانب عند موالاته لانهم اعتادوا معه المزاح ورفع التكليف
وعهدوه في المجالس الخصوصية مواداً سموحاً تخطوا بين الحالمين ولعل لهم
عذراً فالطبع غلاب

وقد جاءت الاحكام مؤيدة لهذا الواجب ومنها ان حق التأديب لا
يقف الا حيث لا يظهر للناس اي عمل يخل بشرف المحامي يحط بقدرة
وان مهيئة المحامي الخصوصية لا تدخل تحت قد بشرط ان تبقى مستورة
عن عين الناس

وقد شددوا في وجوب مراعاة مقتضى الحشمة والوقار في الميثة
الخصوصية وعاقبوا على الخروج عن ذلك الواجب عقوبة صارمة فقالوا
بوجوب طرد المحامي من الحرفة ومواسه من قائمة الطائفة اذا كدر صفو
الراحة العمومية باعمال علنية تأباه الآداب

واذا جلس في القهاوي بحالة جلبت عليه انتقاد المارة
واذا تنزل في المآدب العامة فرافق من لا تليق به مخالطهم
واذا شكته زوجته امام القاضي وظهرت اوراق توجب الميب عليه

واذا حكم عليه في خصومة بناء على عمل لا يليق بالكرامة ولا يوافق مقتضى الصناعة

واذا عوقب بسبب فعل فاضح

واذا اقيمت عليه دعوى وثبت فيها انه أتى عملاً يخالف الشرف وان لم يحكم عليه

واذا سعى في امر يخالف الصدق او عرض على احد امراً يناير الحق

واذا سعى في نيل رتبة او نشان سعيّاً لا يتفق مع الكرامة

واذا سعى لنيره في نيل ذلك بطرق تخالف الاعتبار

واذا قبل ان يكون مديراً لشركة تجارية

واذا اسس شركة تجارية وان تمايل او اخفى اسمه ومنافعه فيها

واذا تمود الاقتراض بسندات تحت الاذن

واذا تمود الاستحصال على حوالات مالية على اوراق من هذا القبيل

واذا حكم عليه في مسئلة تجارية

واذا طلب في خصومة شخصية له من قاضي الامور المستعجلة مهلة

او ميعاداً

واذا بيع متاع يته قضاء

واذا استدان ديناً ليس ممتداً

واذا صرف بالاسراف مع عدم كسبه

واذا اخلت اعماله واضطربت اشغاله فصار محلاً لمشك والضنون

الصدق في المعاملات

ديون المحامي التي له او عليه ووقاؤه بمهده

صدق المعاملات للمحامي عبارة عن الوفاء بالوعد والقيام بما التزم به
لداثته فلا يليق بالمحامي ان يماطل او يتخذ سبيل المراوغة لان ذلك يدل على
قص فيه وذلك يخل بشرفه ويحط من منزلة الطائفة بتمامها
ومن هنا كان لرئيس قضايتهم ان ينذره بوجوب فض الشكوى منه منماً
لقليل والقال فيه مما يلحق بطائفته كلها كما انه يؤدّب اذا وعد باداء دين
ولم يفِ او أهمل القيام بواجب تحمله امام القاضي او انكر ما التزم به امام
المحكم او اخل بمهده ولو اعتذر بسوء حاله لان ذلك لا يليق به فعله ولا ان
يشير به على من يطلب نصيحته اللهم الا ما استسى . او اشتغل بالمضاريات
في الاسواق المالية (بورصة) أو لم يدفع أجرة يته أو اعتاد اقراض التهود
من اخوانه وأصحابه

﴿ الواجب الثاني ﴾

كتمان السر

جاء في المادة (٢٠)

يجب على المحامي ان يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها اتباعاً لما هو
مقرر في مادتي (٢٠٥ و ٢٠٦) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
كتمان السر من الواجبات العمومية اي انه مطلوب من كل انسان
افضى اليه غيره بسر من الاسرار . غير ان مخالفة هذا الواجب العام لا تستدعي
الا العقاب الادبي بمعنى ان الذي يخل به انما يكون مسؤولاً امام وجدانه

ومض غيره . لكن من الناس من له حرفة لا بد فيها من العلم بأسرار بعض اللاجئين اليه طلباً لمنافع صناعته فصار الافضا اليه بالسر امراً قهرياً نظراً لمقتضيات تلك الصناعة . ولا شك ان مجرد الخطر الادبي في افشاء الاسرار لا يكفي لاطمئنان خواطر الناس وأمنهم على الكثير من مصالحهم وروابطهم مع اهلهم ومواطنيهم وغيرهم على شرفهم ومكائهم فهذا وجب تدخل القانون ليؤكد ذلك الواجب ومنحه من سلطته القاهرة تأييداً تعطين عند النفوس وتسان المصالح وتؤدي الواجبات في الحرف النافعة كما ينبغي . وجاءت القوانين كلها ناطقة بقباب أولئك الذين علموا بواسطة صنعتهم او خدمتهم امراً ما أو توضيحات لذلك الامر فاخبروا بما علموا . قالت المادة (٢٨٤) من قانون العقوبات ما نصه

كل من كان من الأطباء او الحراطين او الاجزاجية او القوابل او غيرهم مودعاً اليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر خصوصي أو تمن عليه افشاءه في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبلغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر ويدفع غرامة من اربعمائة قرس ديواني الى التي قرنت

ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانوناً بافشاء امور مينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

فيشترط لتطبيق عقوبة هذه المادة ان يكون هناك سر . وان يفشي ذلك السر في غير المستثنيات المنصوص عنها في القانون . وان يكون الذي افشاءه قد أوتمن عليه لصنمته و وظيفته . واتسرح هذه الشروط ستيفاء

للموضوع

في السر

يؤخذ من عبارة المادة ان السر الذي يقاب على افشائه ليس هو الامر الذي يفهم عادة من ذلك اللفظ اعني كل امر يعرف بذلك بين الناس عادة بل كل امر يقوله صاحبه ويدل عليه انه سر لا يجب ان يفشى بدليل قول للمادة (سر خصوصي) أعني ان يشترط في العقوبة ان يكون الامر المنفي به سراً في اعتبار قائله وان ينفه على ذلك عند الانقضاء به ولكن لا نرى ذلك صواباً لان من الامور ما هي سرية بذاتها من دون التصريح بذلك وكتمانها واجب على كل حال . ولعل مراد للمادة من قولها (سر خصوصي) ما اختص بقائله اي ترجع تبعته عليه او ما اختص بالموضوع الذي يرضه على صاحب الصناعة أو الوظيفة ويؤيده ان هذا القيد (خصوصي) غير موجود في الطبعة الفرنسية . وربما يتراض بقول المادة (اوتمن عليه) لانه يفيد ان مجرد الاخبار بامر لا يفيد ان المخاطب قد اوتمن عليه فان افشاء فلا عقاب . الا ان الاعتراض مردود بطبيعة الحال فكتمان السر واجب عام بقطع النظر عن الاثمان فيه خاصة وهو مردود ايضاً اذا لوحظ ان المكلف بالكتمان شخص من صناعته او وظيفته الوقوف على اسرار الناس الذين يلجأون اليه فهو في الواقع مستودع اسرار لازم . ولزومه يقتضي التشديد في الواجب عليه حتى تركن الخواطر اليه ومن هنا اتفق الرأي الغالب على ان كتمان الاسرار المنصوص عنه في هذه المادة متعلق بالنظام المصري ولا يشترط في العقاب ان يكون افشاء السر الذي أفشى موجباً ضرراً لصاحبه اذ الواجب هو كتمان الامر من حيث

هو لا لانه يضر او لا يضر . وعطه ان الامر بذاته قد يكون مضراً
 يزيد دون عمر وقد يراه الذي اؤمن عليه سليم المابقة اذا أفضى وهو في
 الواقع غير ذلك بالنظر الى علاقات صاحبه بمن قله عنه او بالنظر الى
 ملاحظات خصوصية لم يكن الذي اؤمن عليه عالماً بها . فالإباحة ممنوعة
 على كل حال لمنع ما عساه يتأتى من الضرر الذي قد لا يخطر بالبال . ومن
 هنا أيضاً قالوا انه لا يلزم في المقاب أن يقصد المنفي اضرار النير بفعله لان
 المنع ليس مسيئاً عن الضرر كما تقدم بل ارادة الافشاء وتسمه كافيان

وبناء على ما تقدم نقول ان السر الذي امر القانون بكتمانها وعاقب
 على افشائه هو كل امر سري في عرف الناس او في اعتبار قائله . ولا
 يشترط فيه الاثمان لما تقدم بل مجرد الافاضة به وكونها حاصلة لذي حرفة
 أو وظيفة من شأنها حل الناس على الافاضة بأسرارهم لصاحبها كافٍ في
 المقاب . حتى ان الإباحة لا تجوز وان اشتهر الخبر وذاع ذلك السر من
 طريق آخر وهو معقول لان الاشاعة قد تكون كاذبة وقد تكون غير
 ذلك وهي على كل حال محل للشك والظنون ما دامت لا تخرج عن كونها
 اشاعة . لكن اذا اضيف اليها قول ذلك الذي أودع السر نفسه سميت
 صفتها وصدةها الناس في العادة وهو ضرر يجب ان يحرز منه . وإيضاً
 ليس للاشاعة حد معروف فقد تحصل بقول رجل او رجلين وقد تحصل
 بقول جريدة او بشر خطاب وقد تحصل بأكثر من ذلك ولأولى تركها
 كلها وعدم اعتبارها في جواز اباحة لأسرار

ثم السر المقصود من هذه المادة هو سر الافراد لا سر الدولة أو

الحكومة لأن كتمان هذا الأخير منصوص عليه في محل آخر هو الباب
الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات
بهذا جرى القضاء كما اتفق عليه جمهور العلماء

في الإباحة

اتسار السر ليس شرطاً في العقوبة على اباحته بل مجرد تعلقه الى
اجنبى ولو فرداً كافٍ في العقاب . ثم يشترط ان تكون الاباحة عمداً فلا
يعاقب من أباح خطأ او سهواً والعمد هنا عبارة عن قصد الاباحة لا عن
نية السوء بالغير كما تقدم خلافاً لرأى (فستان هيلي) فإنه يشترط نية
الاضرار بالغير في استحقاق العقاب وكان القضاء موافقاً لقوله في اول الامر
غير ان العلم فرق بعد ذلك بين عمد الجريمة وبين سببها . فالعمد هو مخالفة
القانون بفعل امر نهى عنه وعلم المخالف بذلك . والسبب هو الحصول على
ارضاء شهوة في النفس اياً كانت . ونية الاضرار بالغير راجعة الى السبب كما
لا يخفى وهذا هو الرأى الذي اصبح راجحاً وعمل به القضاء بعد المدول
عن مذهب (فستان هيلي) الذي لم يفتأ يفتأ . وانما يشترط في الاباحة ان
يكون السر المباح به أودع بالاختبار فلا يكون قائله ملجأ عند الافشاء به
لان القدي اعتبره الشارع هو الامن الموجود بين القائل والمخاطب . لكن
اذا أخذ السر قهراً فلا عقاب على افشائه بل العقاب على استعمال القهر
والاباحة من موجبات التشديد فيه

في صفة المبيع

يشترط لعقاب من يبيع السر الذي عرفه ان يكون من ذوى المن

أو الوظائف التي تجعل صاحبها محلاً لاسرار الناس . وقد نص القانون على نوعهم بقوله (الاطباء أو الجراحين أو الاجزائية أو القوابل أو غيرهم) وهو نص قسّيل لا يحصر لقوله (أو غيرهم) وقوله ايضاً (بمقتضى صناعته او وظيفته) فذكر الوظيفة مع كونه لم يذكر الموظف وهو دليل على ان المراد كل شخص اياً كان صار بمقتضى صناعته او وظيفته محلاً لافشاء الناس باسرارهم اليه . الا ان الدليل الاول أقوى لان الطبعة العربية لم تذكر الموظف خطأ والواقع ان له ذكراً في الطبعة الفرنسية التي هي الاصل حيث جاء فيها بعد الاطباء والجراحين (او غيرهم من ضباط الصحة) وهؤلاء هم الموظفون وهو من خلل الترجمة التي هي من خصائص الطبعة العربية بعد النص الذي اختصت به الطبعة الفرنسية

اما الذين كلفهم القانون بالمحافظة على الاسرار المودعة لديهم فهم الاطباء والجراحون وضم اليهم ضباط الصحة ثم الاجزائية والقوابل . وكذلك الافوكاتية (المحامون) والوكلاء بنص المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ويلحق بهم الموثقون والسامرة والقضاة وكتاب المحاكم ومستخدموا مصلحة البريد (البوستة والتلغرافات) والمحفرون ومستخدموا محلات الهواتف

في مسوغات الإباحة

رأى الشارع ان هذا الواجب العام وهو كتمان الاسرار قد يؤدي الى ضرر عام ويعطل اجراء العدالة بين الرعية ولذلك وفق بين التوجيين قابض لمن أودع له سر بمقتضى وظيفته وصناعته ان يخبر به ووضع لذلك قيوداً معينة . ونحن لا نتكلم عن ذلك لا فيما يختص بالخاصين

جاء في المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

كل من علم من الافوكاتية او الوكلاء او غيرهم بواسطة صنته او خدمته بامر ما او بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته او اعمال صنته ما لم يكن الفرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية او جنحة

وجاء في المادة ٧٠٦ من القانون المذكور

ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدمة ذكرهما اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

اما السبب في رفع الواجب عنهم ان كان الفرض من ابلاغ السر اليهم ارتكاب جنحة او جناية فظاهر لانهم انما احترقوا بحرقهم لخدمة الناس على مقتضى نظامات امتهم فليس من مقتضيات تلك الحرفة ان يستعملها الناس سبيلاً للاخلال بذلك النظام . وعليه فالحامي في حل من التبليغ لانه انما يقوم بواجب هو المساعدة على حفظ النظام وهو مع ذلك لم يخل بواجب آخر لان الكتمان ليس مأموراً به في هذه الحالة اذ السر لم يودع اليه بمقتضى صناعته . لكن يلاحظ ان الاباحة لا تجوز الا اذا كان غرض الشخص الذي اودع السر ارتكاب جناية او جنحة . اما اذا كان غرضه الاقضية بما لديه من الاسرار الى المحامي ليتمكن من الدفاع في تهمة يريد ان يتخلص منها او خصومة عرضت له فالسر مودع الى المحامي بمقتضى صناعته وهو معاقب ان اباحه

واما علة الاباحة امام المحاكم اذا طلب صاحب السر من المحامي ان يخبر به فضرورة اقامة العدل من جهة ورفع الواجب الخاص بصاحب

السر من جهة أخرى . ثم ان الترخيص بالإباحة لا يسوغها الا في الشهادة امام القضاء دون غيرها . فلورخص بالإباحة مطلقاً منعت ان حصلت في غير الشهادة كما هو المفهوم من المادة وهو الأرجح عندنا العلم الا اذا كان لصاحب السر منعة في اباحته وطلب ذلك من المودع اليه طلباً صريحاً بالكتابة والحلاصة انه يجب على المحامي ان يكتم السر في اثناء السمل وبمد تمامه فاذا أودع سراً أو اطلع على اوراق أو علم بوقائع بمقتضى صناعته أو بسببها وجب عليه ان لا يتوكل عنه ختم الشخص الذي تتعلق به تلك الوقائع لانه يخشى من تأثير علمه في الخصومة . حتى انه لا يجوز له ان يرفع لاحد الخصمين اللذين شاوراه في الدعوى

ولما كان حفظ السر لازماً ليطمئن اصحابه عليه وترتاح ضمائرهم الى الاقضية به لمن اضطرروا الى طلب موثقه وجب على المحامي ان يتمتع عن كل عمل يوجب الريبة منه في نفوس موكله . لذلك يجب عليه ان لا يختلط بنختم موكله . وان لا يكتب اليه أبداً . وان لا يحادثه حديثاً يوجب الاخلال بنعمة . وكاله في امانته . وان لا يشهد في الخصومة اذا سبق له ابداله النصح الى الطرفين . وعليه ان يكتم السر حتى ما سمعه اثناء الصلح أو اذا صار هو خصماً لموكله

ويلحق بهذا الواجب الواجب الذي اقتضته المادة ٢٧ من اللائحة بقولها

كل محام وكل من قبل احد الاخلاء في دعوى أو ابدى له رأياً فيه لا يجوز له ان يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى أو في دعوى أخرى مرتبطة بها وو كانت هذه المساعدة من قبل الشورى سواء انتهى التوكيل أو كان مستمراً

وهو أمر واضح لا يحتاج الى بيان أكثر مما تقدم

﴿ الواجب الثالث ﴾

الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات
المسيئة والالتهام بما يخذش الشرف

جاء في المادة ١٩ من اللائحة ما نصه

يجب على المحامين ان يمتنعوا عن سب الاخصام وذكر الامور الشخصية التي
تسيئهم واتهامهم بما يخذش شرفهم او سيئتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام
بشرط ان يكونوا ممثلين عنه دون غيرهم

من القضايا ما تخضع احوال تجعل المحامي في اخرج المواقف ولا بد له
من شجاعة واقدام حتى يؤدي واجب الدفاع حقه . ومنها ما يحتاج فيه الى
الطوض في مسائل دقيقة وتفاصيل قد تؤلم الخصوم . ولكنه في جميع تلك
المواقف المرجة لا ينبغي له ان يفسي كرامته الذاتية وكرامة الخصوم وكرامة
القضاء ولا ان يففل عن ان موادنة اللسان ورقة القول والتلطف في
التصريحات من اخص واجباته . لهذا جاءت المادة (١٩) من اللائحة مينة
لتلك الحدود فلو جيت على المحامي ان لا يسب خصم موكله وان لا يتعرض
الى ما يسيئه من الشخصيات وان لا يوجه اليه من التهم ما يسيئه . لكن لما
كان الدفاع قد يحتاج الى الاتهام احيانا اباحت المادة واشترطت ان يكون
المحامي هو المسؤول عنه دون سواء

ويؤخذ من احتراز المادة بقولها (ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا
الالتهام) ان السب والتعرض للشخصيات ممنوعان مطلقاً وهو واضح اذ

لا يتصور ان حالة دعوى معهما كانت تستدعي السباب او الاهانة بذكر الشخصيات . اما الاتهام فقد يكون من موجبات البيان وتوضيح الحقائق في الخصومة ولهذا ساع للمحامي تحت مسؤوليته

وما اهل ما قاله (موتسكيو) الشيرير في خطاب القاه سنة ١٧٢٥ على

مجلس (بورديو) بمناسبة المودة من العلة القضائية وهو

« ايها المحامون ان فيكم خيرة على حقوق . وكل فيكم ونحن نمدح ذلك »
 « منكم . لكن غيرتكم تكون جريمة اذا انتم ما يجب عليكم نحو خصومكم »
 « نعم انا اعرف ان واجب الدفاع قد يقضي عليكم بذكر سيئات خصومكم »
 « التي طوتها الايام الا ان في ذلك ضرراً لا يخفى ونحن لا نسمع لكم »
 « بذلك الا اذا قامت الضرورة على انكم كنتم اليه ملجئين . خذوا عنا »
 « هذه الحكمة واذكروها على الدوام : لا تقولوا الحق ابداً اذا لم يكن »
 « له من اثر غير الاضرار بفضلكم وكرامتكم فاشد تعاسة الحسن اذا »
 « كان في اكل لحم النير ميتاً . ولعلنا لا نتألم من امر ولا يكدر صفونا »
 « أكثر من تجاوز بعض الالسة حد الكمال في المقاتل . ان الذي تضحك »
 « الناس منه لا يفرحنا ولكننا نبكي دائماً على اولئك التمساء الذين يثان »
 « شرفهم وتتهك حرماهم بقوارص اللطاعن ومر الكلام . أليق ان »
 « يلحق الخزي وركب المار كل من يقرب من رحاب هذا المجلس »
 « المقدسة . يا لالاسف هل يخشى البعض ان تظهر العدالة خالية من كل »
 « عيب بيده عن الرذائل والمساوى . واي عمل يساء به الخصوم اكثر »
 « من اتحابهم وحرقتهم اذا خرجوا من الخصومة كاسيين وقد جعلت »

« حدة القول مذاق الدمل مرآء . ناشدتكم الذمة ما الذي يجيب به قوماً »
 « يقولون لنا (ايها القضاء انا آتينا للشول بين يديكم فكان حظنا ان رُمينا »
 « بالنقائص وألبسنا جلاليب الخاوي ولقد انكشفت لحكمم جراحنا فلم »
 « تضدوها وجلستم لتصفوننا من اسآت اصابنا بعيداً عنكم قتلنا من »
 « الاسائة املكم ما هو أعظم وأشد وقماً فلم توهوا ببنت شفة . وأنتم »
 « الذين كنا زراكم في مجلس قضائكم الهة الارض فسكم كأنكم اصنام »
 « من الخشب او الحجارة لا تنطقون . تقولون انكم ولستم القضاء لتحفظوا »
 « علينا أموالنا أجل وان شرفنا أعز عندنا من كل مال ولتحفظوا ارواحنا ثم »
 « وان الشرف أعز على النفوس منها . فان لم تستطيعوا ان تردوا عنا جراح »
 « خطيب اخذته حدة فدلونا على مجلس قضاء أعدل منكم واحفظ لحقوقنا »
 « وما الذي يدرينا انكم لم تقتسوا تلك اللذة البربرية التي طلبها خصومنا »
 « ولم تهرحوا بما اصابنا من البأس وما تولانا من الاضرار وان سكوتكم »
 « الذي نعده ضعفاً منكم هو في الحقيقة اثم قد ارتكبتموه عمداً واختياراً) »
 « ايها المحامون ليس لنا طاقة على احتمال مثل هذا القتب والتعنيف »
 « ولا نريد ان يقال انكم كنتم في ترك الواجب عليكم اسرع منا في »
 « استنهاضكم الى ادلة »

وما الطف اشارة (روسي) على يتسام في كتاب (الادلة) " صحيفة

(١) هو كتاب للحكيم المعروف بنام الانكليزي صاحب اصول الشرائع وضعه في الادلة في المسائل المدنية والجنائية وقد قربنا من الفراغ من ترجمته وسنعرضه على القراء قريباً ان شاء الله

(١٦٦) وما بعدها عند الكلام على علانية التحقيق والمحكمة واعتراض القائلين بوجوب جعلها سرية لأن الشهود يخشون من تريض الحامين بهم وتعليبهم عليهم حيث قال

« ونحن نعترف بأن الحامين يتجاوزون الحد أحياناً في أداء واجبهم »
 « بالنظر الى الشهود . وحاشا ان يكون من غرضي تعييد حرية الدفاع بأي »
 « قيد كان فلقد كنت عامياً وقبل التخلي عن الاشتغال بالحامة اتفق لي »
 « انني استعملت تلك الحرية كاملة في رد كذب الشهود خوفاً من ان »
 « ثلوث به جوانب المدالة وينت تناقضهم ودلت على ما في اقوالهم من »
 « التزيط او الافراط صمداً . ولكني كنت ارى انه على قدر جواز »
 « الدفاع يحرم التمدي اذ التمدي من الامور المنحلة عن درجة الحامة »
 « ومن الاسف ان بعضهم عندما يقصر عن تعييد الشهادة ويان سقوطها »
 « يرجع على الشاهد بما يحط من قدره ويسقط من اعتباره فيصله نارا »
 « حامية وقودها التخييلات الوهمية والشبهات التي لا دليل عليها وينسون »
 « انهم بذلك يلحقون الضرر برجل من الاخيار ادى واجبه لخدموا »
 « رجلاً من الاشرار خرج على القانون بجرمته وانهم يمتنون القضاة »
 « والمقل باستمالها في خدمة الاثيم ضد المستقيم حتى يتسنى لهم ان يقولوا »
 « لقد نجحنا المجرم بقوة البيان وفصاحة المنطق وذلاقة اللسان . لكن »
 « ذلك مجد لا يستقر زمناً طويلاً في الاذهان »

وجب حينئذ على المحامي ان يكون عذب المنطق حازماً في القول
 يصيب الحق بقوة البيان لاشتمالاً ولا سباً . حتي اذا اجازه الموكل بالكتابة

يجب عليه ان لا يوقع باسمه على المذكرة التي احتوت على تلك المطاعن
غير ان الاجابة تمحو العقاب ولكنها مع ذلك لا تبقي المحامي من
التأديب كما صرحت به للمادة (٢٨٢) من قانون العقوبات حيث قالت
احكام المدينين السابقين المتعلقة بالاعذار بامر كاذب لا يجري تطبيقها
علي ما يختص باقتراء احد على الآخر في اثناء المدافعة عن حقوه امام الحاكم شفهاً
او تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الا الدعوى على قاعه بصفة مدنية او تأديبية
وعلى كل حال فان هذه المبادئ لا تنطبق الا على السب او الاساءة
او الاتهام بامور متعلقة بالدعوى اما اذا كانت لا ترتبط بها فان المحامي
مستول عنها جنائياً وتأديبياً

هو الواجب الرابع

المدافعة عن المتهم مجاناً

اذا كلفت احدى المحاكم احد المحامين بالمرافعة عن شخص فقير
معا في الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما ينط به مجاناً (مادة ٢١)
هذا واجب شريف تميل اليه النفس الكريمة ويضرح به كل محام
يجب الخير للناس وليس من خير اكبر من معونة فقير اصابه الدهر
مرتين قهره واهتضام حقه

ويجب ان تكون المرافعة عن الفقير مجاناً اي بدون مقابل فلا يجوز
للمحامي ان يأخذ اتعاباً من الذي رافع عنه قبل انتهاء الدعوى او بعدها
ولا ان يقبل منه هدية بل لا يجوز له في رأي بعضهم ان يطلب التقدير

(١) اعني بذلك البعض محكمة الاسكندرية الاهلية

على خصم موكله الذي خسر الدعوى . ولكننا نخالف هذا الرأي وقول ان المحامي الذي يترافع مجاناً عن الفقير انما يتخدم ذلك الفقير لاختصاصه الذي تطلب عليه بقوته وماله فاذا خسر الخصم الدعوى فانما يخسرها بحق وعليه مصاريفها كلها ومن تلك المصاريف اجرة المحاماة وليس من سبب أو نص يقضي على المحامي بدم اخذها . وخطأ الرأي الذي نخالفه آت من اعتبار المحامي عندنا بالمعنى المعروف في بعض البلاد الاجنبية وهو كونه هناك نائباً في المرافعة دون غيرها من الاعمال التي تستلزمها القضايا وهي الاعمال الموكولة الى الطريق الثاني المسمى بالوكلاء . لكن المحامي عندنا يجمع بين الصفتين فهو وكيل بالمعنى الخاص ومحام بالمعنى الخاص في آن واحد وهو بصنفته الاخيرة لا يستحق ائماً من الحزينة كما ذهب اليه بعض النقابات في اوروا اما بصفته وكيلاً فانه يستحق الانعاب من غير شبهة . غير انها تكون قاصرة على ما صرفه من عنده في سبيل الدعوى من ثمن اوراق واجرة طريق وغير ذلك . ولم يقل احد ولم يأت قانون في اي بلد بدم استحقاقه لذلك بل كما ناطقة بوجوب رد ما صرفه اليه . والخلاف عندنا فيمن المسؤول عن تلك المصاريف ونحن نرى في الامر تفصيلاً يجب الالتفات اليه : فان كسب الفقير دعواه وجب الرجوع على الخصم الذي خسرها بمصاريف المحامي كما ترجع عليه الحكومة بمصاريفها . وان خسرها وجب على الحكومة ان تؤديها اليه . وقد لا يروق هذا الرأي في عين بعضهم ولكن تكليف المحامين بالمرافعة مجاناً على كل حال مع قيامهم بتمام التوكيل اجعاف لم يجره القانون

(١) زيد بالثقافة لجنة المحامين الناشئة عن الناطقة في كل بلد

ولا هو يطابق المدل من كل وجه . ومع ذلك فإن بعض النقابات تقضي بعدم جواز الطلب اصلاً وتقول ان ذلك يخالف لشرف الصناعة ويحصل التكليف بواسطة لجنة تؤلف في كل محكمة جزئية من قاضيا واحد اعضاء النيابة وفي كل محكمة كلية وفي محكمة الاستئناف من اثنين من القضاة واحد اعضاء قلم النائب العمومي

ولا يجوز للمحامي ان يتخلى عن المدافعة الا بمذر صحيح تقبله اللجنة التي صدر التكليف منها مادة (٣٣٥) . والحاصل في المحاكم ان المحامي يرد الفقير فيشكو الى رئيس المحكمة او القاضي الجزئي فيمين له غيره ولا تحصل بعد ذلك تحقيقات او اعمال أخرى وقد لا يتخلى المحامي عن الفقير الا في الجلسة والقضاة لا يحركون ساكناً ولا يطلبون من المحامي مراعاة واجبه كما ينبغي . هذا وقد كثرت شكاوى الفقراء من المحامين الذين يكلفون بالمدافعة عنهم لانهم يطلبون منهم نفوداً او يأخذون منهم سندات بمبالغ يتقاضونها عند الحكم لصالحهم في الدعوى وهو معيب بل ممنوع معاقب عليه وسنعود الى ذلك فيما بعد^{١١}

جزء الواجب الخامس

مباشرة الاعمال تحت ضمان المحامي وتنحية عن التوكيل

قالت المادة (٢٣)

يجب على المحامي ان يبلنر الاجراءات اللازمة المدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً ويجوز له مع ذلك ان يتخلى عن التوكيل بشرط ان يمان التحي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم

يكن مكلفاً بالدفاع في الدعوى مجازاً فلا يسوغ له التمسك إلا بسبب قرر على قبوله
الجهة التي أحالت عليه تلك الدعوى
أما القسم الأخير من المادة فقد تقدم الكلام عليه في الواجب الرابع
فلا تعود إليه

هذا الواجب الخامس من أهم الواجبات لأن فيه بيان النسبة بين
الحامي وموكله وكيفية السير في الدعوى وهو جوهر الصلعة
والقاعدة عند جميع الأمم التي فصلت بين وظيفتي الحامي والوكيل أن
الأول غير مسؤول عن أعماله اللهم إلا إذا ارتكب الخطأ وألحق الضرر بصاحب
القضية عمداً واختياراً. وسبب ذلك أنه ليس نائباً في الواقع ونفس الأمر
وأما النائب الحقيقي هو الوكيل . أما قانوننا فلم يفرق بين الصنعتين وهما
مجتمعتان في شخص واحد هو الحامي ولذلك فإن قواعد المسؤولية عندنا
ترجع إلى ما هو معروف عندنا بالنظر إلى الوكيل والحامي معاً
حقيقة النسبة بين الحامي وموكله

نسبة الحامي لصاحب الدعوى نسبة الوكيل لموكل فأحكام الوكالة
القانونية كلها منطبقة على الطرفين مع مراعاة الأحكام الخصوصية المنصوص
عنها في لائحة الحامين من نحو تقدير الأجرة وتسليم الأوراق وهكذا
والأحوال الخصوصية التي سنينها فيما يأتي

والتوكيل كما عرفه القانون المدني في المادة (٥١٢)

عقد به يؤذن بعمل نيابة الموكل وعلى ذمة ولايته لعقد لا يقيد بوكيل
قد يتضح التوكيل من اجراء اعدل موكل فيه
وهو نوعان توكيل بلا اجر وهو لأصل كما قضت به المادة (٥١٣)

من القانون المشار اليه وبأجر وهو الاستثناء ويجب ان يحصل باتفاق صريح بين الطرفين او ضمني يتضح من حالة الوكيل وتوكيل المحامي عن صاحب الدعوى باجرة على الدوام ولو لم يتفق عليها لان حالة المحامي تقتضي ذلك ولما جاءت به المادة (٢٥) من لائحة المحامين من بيان كيفية تقدير الاجرة مع عدم ذكر وجوبها من عدمه وفتج من ذلك ان الوكيل مسئول عن عمله فيجب عليه ان يتخذ كما ينبغي قالت المادة (٥٢١)

والوكيل مسئول عن قصيره الجسيم وعن عدم وقاه بالتوكيل باختياره وهو مسئول ايضاً عن قصيره اليسير اذا كان له اجرة متفق عليها ومثناه انه اذا لم يكن هناك اجرة متفق عليها فلا يسأل عن قصيره اليسير غير ان ذلك لا يمكن التسليم به لان الاجر اذا كان محققاً فالاتفاق عليه وعدمه لا يؤثران بشيء في المسؤولية عن التقصير كما يؤخذ من سياق المادة نفسها

لذلك صرحت المادة (٢٣) من اللائحة (بوجوب مباشرة الوكيل الاجراءات اللازمة للدعوى الموكلة فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً) ويجب على الوكيل ان لا يتعدى حدود التوكيل والاجاز الحكم عليه بالتعويض لموكله او لمن تعاقد معه ان نشأ عن فعله ضرر لاحدهما ثم ان التوكيل خاص وعام

والاول هو الذي ينص فيه على اجراءات معينة لا يجوز للوكيل ان يعمل غيرها ولكنه يجوز له ان يعمل جميع الاجراءات التي تعتبر تابعة او

متسمة للعمل الذي وكل فيه كما لو كلف صاحب الدعوى احد المحامين بالنيابة عنه في اجراء الصلح مع خصمه على شروط معينة والثاني هو الذي يصرح فيه بان الوكيل مأذون بالخاصة والمرافعة في الدعاوى التي ترفع من للوكل او عليه وهذا يقتضي التوكيل في جميع الاعمال التي تستلزمها حالة الخصومة

في اثبات التوكيل

قضت للمادة (٧٤) من قانون للمرافعات في المواد المدنية والتجارية بوجوب اثبات التوكيل واجازت ان يكون بورقة غير رسمية . ويؤخذ من هذا ان التوكيل لا يثبت بشهادة الشهود اللهم الا اذا كان موضوع الدعوى لا يزيد على الف قرش جرياً على القاعدة العمومية

وهنا احد جهات الاقتراح بين التوكيل من حيث هو عقد عام وبين توكيل المحامي في الخصومات لان الاول قد يثبت ضمناً . وهذا هو الذي يوجب الحاكم الى رفض مرافعة المحامي اذا لم يقدم التوكيل . ومن الكرامة ان لا يحمل المحامي سيلاً لطلبه منه ابداً فيحافظ على تقديمه من قبل في الدعوى

ويجب على المحامي ان يثبت بتوكيل خاص او بنص خاص في توكيل عام ان له الاقرار عن . وكاه او طلب لمبين او المدافعة في اصل الدعوى او تحكيم المحكمين او الصلح او بيع عقار أو ترك تأمين مع بقائه لدين او التبرع او ما يقتضيه كما نصت عليه المادة (٥١٦) من القانون المدني

فيما يترتب على التوكيل

يترتب على التوكيل ان يقوم المحامي مقام الموكل في جميع اعمال الدعوى وما تقتضيه من الاجراءات سواء كانت من قبيل الاوراق التي تتبادل بين الطرفين أو المرافعات امام المحاكم أو الاعمال اللازمة في اقليم الكتاب والتحقيقات وهكذا وان يعتبر محل المحامي محلاً للموكل بالنظر الى اعلان الاوراق المختصة بالدعوى

في التنحي عن التوكيل

هو حق من حقوق المحامي ذكر هنا لارتباطه بواجب الاستمرار على العمل بعد اعلان الاعتزال . والقاعدة العمومية انه لا يجوز للموكل ان يتنحي عن التوكيل في وقت غير لائق كما قضت به المادة ٥٢٢ من القانون المدني غير ان هذا القيد (في وقت غير لائق) ليس موجوداً في المادة (٢٣) من اللائحة لانها اجازت التنحي ولم تشترط الا اعلانه للموكل والاستمرار على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ ذلك الاعلان . ولعله بهذين القيدين استغنى عن قيد المادة (٥٢٢) المشار اليها لان في الاعلان تنبيهاً للموكل على نية الوكيل وفي الاستمرار على مباشرة الواجبات في الدعوى شهراً كاملاً فسحة تمكن ذلك الموكل من اختيار من يشاء

ومع ذلك فانه يجوز ان تتوفر هذه الشروط ويكون التنحي في وقت غير لائق اذ يتأتى ان تكون الخصومة وصلت الى حد يجعل اعتزال الوكيل مضراً بالدعوى كما لو كانت الدعوى كثيرة القروع وتعددت فيها الاجراءات ووصلت الى درجة يتعذر فيها على الوكيل الجديد ان يتال من المحكمة

وتما يمكنه من الاحاطة بها كما ينبغي . وقد يجوز ان يكون الضرر في الاعتزال بذاته نظراً لشخصية الوكيل والاحوال المخصوصة للدعوى . ففي مثل هذه الاحوال يكون الاعتزال في وقت غير لائق وموجباً ضرراً لصاحب الدعوى ويكون المحامي مسئولاً عنه . وعندى ان حسن الصناعة وكما أدبها قضيان بدم الاعتزال لمجرد البواعث التافهة وان لا يترك المحامي من التجأ اليه وطلب معونه الا اذا كان له عذر واضح مقبول

اما اذا كان مكاناً بالرافضة عن فقير معافى من الرسوم فارادته في التخلي لا تكفي ولا بد له من عذر قبله لجنة المرافعة التي احالت عليه الدعوى حتى يسوغ له الاعتزال وهو مع ذلك مكلف بالاستمرار على مباشرة الاجراءات مدة الشهر بل الى ان يتعين خاتمه ويستلم الاوراق منه . وقول الى ان يتعين الخلف ويستلم الاوراق لانه لا حيلة للفقير في احد الاردين وقره يشفع له في بقاء الوكيل الاصلي حتى ينوب عنه الوكيل الجديد "

هذا والمحامون يتزلون اشغال موكلهم كل يوم بنير اعلان ولا استمرار على مباشرة الدعوى ولا عرض للجنة المرافعة وكثيراً ما يطلبون رغباتهم في الجلسات عند طلب المرافعة منهم والمحاكم تفضل الجثون على فهمها ولما بها قد اصاب في هذه المادة لان ميل القاضي عن موكله يقال : بطبع من اهتمامه بالدعوى فتركها اولى من الاستمرار على مضض فيها

انما ينبغي للمحاكمة في هذه الاحوال ان تقسم في الجمل للمختصين حتى يبينوا اوتين لهم من يقوى بالمدة عنهم ون لا تسحب قضيع ثمرة

للقصودة من التوكيل

ومن المتفق ان يتخير المحامي احسن الطرق لينتقل عن موكله فلا يجعل من اسبابه ما عساه يؤثر على القصودة لانه انما قبل التوكيل حباً في العدل ورغبة في خدمة الحق وانتصاراً لمضوم الجانب على ظالمه . ولا يليق بمن كانت هذه صفاته وتلك اسباب اندفاعه الى العمل ان يشوه وجهها الكريم بما قد يطرأ عليه من الحوادث التي الجأته الى ترك العمل بموكلها لان حب العدل والميل الى الانصاف والحق لا يتأثران في النفس الزكية بما يدخلها من الغضب وما يستفزها من الشهوات بل صاحبها عادل في غضبه ومنصف في جفلة على كل حال . ومن الاسف ان بعض اصحاب تلك المهنة الشريفة عند ما تدعوم البواشع الى التخلي عن التوكيل يفسون هذه الاخلاق الفاضلة ويندفعون الى ذم صاحبهم والقذح في سيرته اندفاعهم الى تبرير مقاصدهم وتهديس حقوقه لو بقوا على التوكيل وقد يقصدون القضاة انفسهم ليرموا في مجالسهم من الكلمات ما يطلبون به الاضرار بموكلهم السابق ويتعمدون احباط مساعيه في خصوصته . وقد تأخذهم الذيرة والحسد ممن تولى بدمهم فيكون سعيهم موجهاً الى تده هو والحط من قدره لانه قبل ان يدافع عن رجل تزلت مطالبه وجار وتمدى وهكذا من الاقوال التي يسان عنها لسان حرا اتخذ صناعة المحاماة الحرة شعاراً يلبسه كلما احتضم الحق وسهماً يرمي به في صدور المكابرين ودرعاً لمن التجأ اليه ممن تعدى عليه ايها المحامون ان صناعتكم لمن اشرف الصناعات فلا تهينوها وان لباسكم لمن اطهر الثياب فلا تدنسوه ولا تتبعوا الهوى فيضلكم عن سبيل

الهدى وكونوا على النوام في أعمالكم متصفين
ويصدق ما تقدم على المسائل المدنية والمسائل الجنائية الا ان التبصر الزم
والترام التوكيل لوجب في الثانية لما عليه نظام الجنايات من لزوم السرعة ولما
يترتب على تغيير الوكيل من البعث بالادلة واضطراب التحقيقات وفوات
القوائد الكثيرة للمتهمين على ان هؤلاء هم في الغالب من النساء الفقراء
فالشفقة بهم اولى وواجبات الحماية بالنظر اليهم اسكن فهم في قيامهم بها
يؤدون اكبر الخدم ويخدمون اول المنافع في الامة

هو الواجب السادس

رد اوراق الموكل اليه بعد انتهاء التوكيل

جاء في المادة (٢٤)

اذا انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله كافة اوراقه ومستنداته الاصلية
حتى طلب منه ذلك واذا لم يدفع اليه اجرة جز له ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من
الاوراق التي ثبتت حقوقه في الاجرة ولا يكون على وكيل حل مزمناً بان يسلم لموكله
الاوراق التي حررها في السعى ولا ان يسلم اليه الخطبات المرسلة اليه منه ولا مستندات
المنطقة بما دفعه من عنده مقدماً ويؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه ان يعطى موكله
صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبناء على ضربه

الاوراق التي يأخذها المحامي من موكله ليقدها الى الحاكم سنداً له
في الدفاع عنه لا يخرج عن ملك موكله وعليه حفظها وصيانتها واستعمالها في
الترض الذي استلمها لاجله فاذا انتهى عمله وجب عليه ردها ولا يجوز له
حجزها لاي سبب كان

ولما كانت اجرة المحامي في الغالب منقسمة في قسمين مقدم ومؤخر

والاول يدفع قبل الشروع في العمل والثاني يشترط دفعه عادة عند العمل في الخصومة لقاعدة الموكل اعتاد الكثير من اصحاب الدعاوى ان لا يدفعوا للمؤخر وان كسبوا الدعوى . وقد تكون الاوراق في قلم الكتاب فيجهد صاحبها في الحصول عليها ويضربها من وجه الذي صدق في الدفاع عنه وربما لم يكن في يد المحامي مما يثبت له عمله ويبرهن على استحقاقه اجرته غير تلك الاوراق ولعلك صرحت المادة للمحامي ان يأخذ من تلك الاوراق صوراً مما ثبت به حقوقه في الاجرة

ولا يخلو الحال من ان تكون تلك الاوراق في المحكمة او في مكتب المحامي فان كانت في المحكمة كان اخذ الصور المذكورة بواسطة قلم الكتاب غير ان المحامي في هذه الحالة مضطر بمقتضى لائحة الرسوم ان يدفع رسوم تلك الصور من عنده مقدماً في مقابلة الرجوع بها على موكله وقد لا يفيد ذلك شيئاً . وان كانت في مكتبه فله طريقان اما ان يودعها في قلم الكتاب ليأخذ الصور التي تلزمه بواسطته وهو الاصول لمصلحته وإما ان يستسخ تلك الصور بواسطة كاتبه ولكنها لا تفيد الا اذا صدق عليها الموكل وربما تمذر الحصول على ذلك التصديق فلم يبق الا الوجه الاول

فان كان المحامي كتب اوراقاً في الدعوى وحفظ عنده اصولها ففي له وكذلك الخطابات التي ترد اليه من موكله مما يتعلق بدعواه ولا يجب عليه تسليمها اوردها لموكله . لكن قد يكون لهذا مصلحة منها وفي هذه الحالة يجب على المحامي ان يعطي اليه صوراً منها على نفقته هو اي الموكل ويكون استساخ الصور المذكورة بالطريقة المتقدمة والاولى الحصول عليها بواسطة

فلم الكتاب لانه اضمن لمصلحتها

وكذلك سندات الرسوم التي يكون المحامي دفعها عن موكله من عنده
لا تسلّم الى الموكل ان لم يدفع قيمتها وانما تسلّم اليه صورة منها . وعلى كل حال
ليس المحامي ملزماً بتسليم تلك الصور جميعها الا بناء على طلب يقدم من
الموكل الى المحامي نفسه او الى الحاكم

واما الحق في حجز الاوراق الاصلية للمحامي وان لا تسلّم الى موكله
الا صوراً منها فهو آت من القاعدة العمومية التي تخول كل دائن حبس العين
التي صار دائناً بسببها في يده حتى يأخذ دينه ممن وجب عليه

والخلاصة ان الاوراق التي تكون في يد المحامي تنقسم الى قسمين
المستندات الاصلية التي سلمت اليه من موكله . واوراق المرافعات التي حصلت
بفضل الوكيل كالاعلانات والانذارات والمحاضر والاحكام . فالاولى واجبة
التسليم والمحامي ان يأخذ صوراً منها . والثانية يجوز للمحامي حجزها وللموكل
ان يأخذ صوراً منها . واذا امتنع المحامي عن تسليم الاوراق المندرجة في
القسم الاول او عن تسليم صور من اوراق القسم الثاني جاز احكام عليه
لموكله بالتعويض اذا اثبت ان ضرراً اصابه من ذلك الامتناع . فلو كان
في الامر ما يقتضي التعميل واقتضت مصلحة الموكل ستلاء الاوراق حالاً
جاز طلب ذلك من قاضي الامور لوقتيّة بعد اعلان المحامي بواسطة عمه خبر
ولو الى اجل قصير

ومن الاوراق الواجب على المحامي ردها لموكله بعد انتهاء عمله سند
التوكيل لانه لم يعد له عمل يحريه بمقتضاه ولان بعده في يده قد يترتب

عليه ضرر للموكل وهذا الواجب منصوص عنه في المادة (٥٣١) من القانون المدني

ضمان الوكيل

وكالة المحامي عن صاحب الدعوى تقضي عليه بأن يقدم لموكله حساباً عن اجراءاته فيها والنقود التي صرفها من عنده او من التي اخذها منه والتي استلمها من خصمه وتدخل الاوراق في ذلك الحساب وهي اعيان ولذلك وجب ردها على النحو الذي تقدم بيانه. وليس لضمان المحامي احكام مخصوصة بل تتبع في ذلك القواعد العامة المتعلقة بالوكالة وبالضمان العام المنصوص عنه في المادة (١٥١) من القانون المدني

فالمحامي ضامن لموكله تعويض كل ضرر ينشأ عن خطائه او عن غشه او عن عدم تنفيذ مقتضى التوكيل . ومقتضى التوكيل هو مجموع الواجبات التي اتينا على بيانها . وعلى كل حال لا يلزم المحامي بالضمان اذا نصح بخصوصية لم تقدم فيها اللوم الا اذا ثبت ان ارشاده كان بطريق الفسح والخذاع . ولكنه يضمن اهماله في اجراءات المرافعات وعدم التفاته كما ينبغي او افراطه في الاكثار من الاوراق بنير عذر مقبول

ويضمن نتائج بطلان الاوراق التي يحرقها بناء على انها لم تستوف . جميع شرائطها القانونية لاهماله وعدم التفاته . ولا فرق في ذلك بين صدور تلك الاوراق من المحامي مباشرة وبين ان يكون كاتبه هو الذي باشر تحريرها واجراها

ويضمن نتائج سقوط الدعوى لاقطاع المرافعة لاهماله في التحرز منها

ويضمن نتائج اعتقاله الاجراءات التحفظية على مال موكله المطلوب من خصمه اذا كانت الوكالة توجب عليه ذلك صراحة لو ضناً
ويضمن نتائج اهماله في تجديد تسجيل الرهونات ما دامت الاوراق المتعلقة بها موجودة بين يديه

ويضمن نتائج استنراذه في عمل مني على اساس مخالف للقانون اذا اطلت الاجراءات بعد ذلك بناء على تلك المخالفة

لمن طلب الضمان

لا يجوز طلب الضمان من الوكيل الا للموكل نفسه او ورثته فليس لاجنبي ان يطلبه وان لحقه ضرر من الفعل الذي استوجبه. والسبب في ذلك ان علاقة المحامي مع موكله علاقة شخصية محضة ولها توجب بينهما من الروابط الخصوصية ما يجعل الواحد منهما دون غيره حكماً في الحقيقة على اعمال الثاني وليس المحامي مديناً بشئ لموكله قبل ان يرضي عليه به فلا يجوز لتغير موكله ان يخاصمه بوجه من الوجوه حتى يحكم عليه . وعلى كل حال فضمان المحامي لا يتعدى الضرر الذي يلحق موكله من فعله هو فلا يضمن ما عساه يترتب على خطأ غيره في الاوراق التي تكون لازمة في الدعوى وان كان تحريرها بناء على طلبه وارشاده كالو اشار بتحرير ورقة رسمية فخرها الموظف المكلف بتحريرها ممية وكالو اخطأ المحضر في الاعلان او الانذار او غيرها خطأ يوجب البطلان قانوناً

ثم ان مجرد الاهمال او الخطأ لا يكفي في طلب الضمان من المحامي بل لابد مع ذلك من حصول الضرر فضلاً لموكله فان اطلت اجراءات بنير

ضرر فلا ضمان. وكذلك لا يضمن المحامي اذا كان الضرر الذي لحق بموكله جاء من القاضي بان كان هو الذي اخطأ خطأ ظاهراً

في اعضاء التوكيل

اسباب انتهاء التوكيل هي:

اولاً انتهاء العمل المخصوص

ثانياً عزل الوكيل نفسه

وقد تقدم الكلام على هذين السببين في شرح المادتين الثالثة
والشرين والرابعة والشرين^(١)

ثالثاً عزل الموكل وكيله

رابعاً موت احدهما

وهما واردان في المادة (٥٧٩) من القانون المدني

خامساً الحجر على الوكيل او الموكل

سادساً افلاس احدهما

وهما سيان تقتضيها المبادئ العامة

في عزل المحامي

المحامي الذي يزول وكيله فيها الا انه يجب عليه ان يتحري اسباب العزل حتى لا يكون سبباً في رجوع المحامي عليه بالضمان . وذلك لان العزل يشتر بسوء ادارة المزيل عادة وهو يحيط من قدر المحامي كثيراً فان لم يكن له سبب واضح وجب احترام التوكيل اذ لاحق لذي الهوى ان

يبطل الوكيل ما شاء فيلحق باسمه من الأخطاط ما يجب التحرز منه
ومتى كان السبب وانحماً وجب يئانه لان في ذلك خدمة للناس كافة
اذ يطمون ان ذلك المحامي اخطأ في موضع كذا من التوكيل فيخططون من
الوقوع في مثل ما وقع فيه موكله

ولما كان مكتب المحامي هو للمحل المختار الذي تملن فيه الاوراق
القضائية وجب على من يزل وكيه ان يعلن خصمه بذلك وبالمحل الجديد
الذي اختاره وإلا صح اعلان الاوراق اليه في مكتب ذلك الوكيل الى ان
يبين بدله ويرفه خصمه بطريقة رسمية لوالى ستة اشهر من تاريخ الحكم
كما قضت به المادة (٤٠٤) من قانون المرافعات

ومن فوائد الاعلان ايضاً بطلان جميع المرافعات التي تحصل بعده فان
استمر الوكيل على عمله بعد عزله وقبل خصمه التقاضي معه بعد اعلانه بذلك
الزل كان العمل باطلاً حتى اذا حكم في الدعوى . ويشمل البطلان الحكم
لقيامه على عمل باطل وقد لا يؤثر عزل الوكيل في الدعوى بشي . ان حصل بعد
ان تمت المرافعة وقفل بابها واصبحت الخصومة بين يدي القضاة يتداولون
في الحكم فيها . وسببه ان موت احد الخصوم في هذه الحالة لا يؤثر على
الحكم بل هو صادر ويكون واجب التنفيذ على ورثته من بعده كما صرحت
به المادة (٢٩٧) من قانون المرافعات في لمواد المدنية والتجارية

وهنا ايضاً نرى رباب الخصومات يزنون وكلاءهم بصورة تشين
لحماية ولا يخبرون خصومهم بذلك للزل . وقد يتون في جلسة ويملنون
نهم عزل الوكيل ويحبسون التأجيل لبعضين من بقوة مقدمه . وربما عارض

المحامي صاحب الدعوى واشتد النزاع بينهما هذا يقول لست بوكيل وذلك
يجيب انما انا الوكيل . ومن المشاهد حضور وكيلين عن خصم واحد وكل
يدعي الاولوية والاستحقاق

ولست اعرف مشهداً اشد تأثيراً في النفس من هذا الموقف ولا عملاً
يحط من قدر المحاماة اعظم منه لانه يدل على ان المتصفين بذلك الوصف
لا يطلبون منه الا نوال الخطام وان كان زهيداً غافلين او متغافلين عن
موجبات الشرف وبواعث الكمال لا تستفهم عواطف الشمم ولا تفعل في
قلوبهم قواطع الكلام ولا يهتمون لما يفقدون به وسائل الاعتبار بل يحني
الواحد رأسه ويستسبل للاهانة ويطمئن لتقصير وكأنه يفرح بالتقصير ويحمد
الله على ان الحبس لم يصبه وانه خرج من الجلسة ورأسه بين كتفيه . ولقد
انجب لرجل يتخذ المدافع عن الناس مهنة لا يشتغل بغيرها وهو لا يدافع عن
نفسه . ويذود عن شرف الناس وشرفه يتلطف باقتدار النقائص كل يوم
ويقوى على الكلام في منافع الناس وحقه يدس بالاقدام . ويطلب من القضاة
احترام صوته وهو يخرج من جوف خلي عن موجبات الاحترام . ويذكر
خصمه بوجيبته وقد نسي وان واجب فرضته الانسانية على بنها وهو ان
يبدأ كل واحد بحترام ذاته

موت الوكيل او الموكل

وكذلك ينقضي الموكيل بموت احد المتعاقدين

غير انه يجب ان وفاة موكل لاخصمه حتى يقف سير الدعوى فان لم
يكن له من صحت عمم ترفعت مع الوكيل فهم لا اذا كان هذا الوكيل

الحكمة في البلاد المصرية (٣٦٩)

عالمًا بالوفاة فانه يكون فاشًا ولا تحمل الورثة نتيجة عمله . فان لحق بالحكم
منه ضرر فتبعته عليه

اما موت الوكيل فلا يحتاج فيه الى اعلان لانه هو بذاته اعلان
لخصم بالتقضاء وكالته

الحجر على الوكيل او للموكل

والافلاس

من المقرر ان التوكيل عقد لا يصدر الا عن ذي اهلية في التصرف
فان حجر على احد المتعاقدين انعدم شرط الاهلية فسقط التوكيل بالطبيعة
وكذلك الافلاس

وما قيل في الوفاة من حيث الاحتياطات الواجب اتخاذها يقال هنا

في حقوق الحامين

حقوق المحامي التي نصت عليها اللائحة اثنان . الاول حقه في الاجرة
والثاني حقه أو اختصاصه بلبس البش

الاجرة

جرت العادة ان يتم المحامي وموكله على الاجرة بمقد مخصوص . وقد
يحصل الاتفاق شفاهاً . وقد لا يحصل اتفاق بالمره
وعلى كل حال اي سواء حصل الاتفاق او لم يحصل ووقع بينهما نزاع
وجب رفع طلب الاجرة الى القاضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى امامه
وهو يقضي فيه . ولا يسجزه وجود عقد بالكتابة بتقدير الاجرة لان
مادة (٥١٤) من القانون المدني تقضي بان (الاتفاق على مقابل معين لا
يتمتع من انظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه) ولا
كان باب لاستصواب فيسجراً زاد وضم اللائحة هداية القاضي الى التقرب
في تقديره من عدد بقدر لا يمكن قتال في المادة الخامسة والمشرع

تقدير جرة محامي بمعرفة قاضي هي حصلت المرافعة في الدعوى امامه باعتبار
هبة دعوى بقيمة من ورسوم هي قصد فيه المحامي وما استلزمه من الناية مع
مرعة ثروة لاحد

ولاجرة تحب من واحد من اثنين الخصم الذي خسر الدعوى
ونوكلي . فمن ضيق من خصم الذي خسر الدعوى فلائه ملزم بالمصاريف
ومن ثوب مدب حادثة وقد جرى اتصافه في كل بلد على تقديرها في هذه
حد تقدير زهية ومن سبه خذاهم على ان المحامي يأخذ دائماً من

موكله اتابعه في الدعوى وان الخصم لا يجب عليه ان يؤدي قيمتها كلها لان قيمة كل شيء تختلف باختلاف الدين يهتمون له . وقد رضي المحامون بما جرى عليه القضاة وصار الحال عادة لا يستترها احد ولا يلتفت الى البحث فيها . ونحن كذلك لا نريد ان نطيل القول عنها اما لعدم فائدته او لان الاولى سد هذا الباب

واما طلب الاجرة من الموكل فهو المهم ولذلك يجب ان لا يقتصر القضاة على المحامين فيه . فان كان بين الطرفين اتفاق بالكتابة وجب احترامه اللهم الا اذا تبين ان المبلغ المتفق عليه يزيد عن الحد اللائق . فاذا لم يوجد عقد بينهما وجب على القاضي المطالب منه التقدير ان ينظر الى ما اشارت اليه المادة (٢٥) ويتخذ في التقدير سبيلاً لا اجحاف فيه على احد الفريقين ومتى قدرت الاتاب على هذا النحو جاز طلبها من الخصم الذي خسر الدعوى لان قيمتها ثابتة بحكم قضائي . غير ان في المسئلة نظراً من جهة وجوب اعلان امر التقدير الى ذلك الخصم حتى يعارض فيه ان رآه زائداً عن حد القيمة وحتى بذلك نتيجة اتحاد المحامي وموكله على الاضرار بمحقوقه . كما ان في المسئلة نظراً ايضاً اذا حصل التقدير بين المحامي وموكله بعد تقدير المصاريف بين الخصمين وكانت اتاب المحامي داخلة في هذا التقدير ونحن نكتفي بالاشارة الى هذه المسائل لان التوسع فيها خوض في نظريات خاصة والمحامون احق باستيعاب البحث فيه

لبس البنش

البنش هو نوب اسود فسبح كالمترجمة معقوق حو' لرقبة بشرط

عريض من القطيفة السوداء وله كنان طويلان من الجهة التحتية يرتديه المحامي كلما حضر جلسة من جلسات القضاء مرافعة كانت او تحقيقاً

وهو موجود عند جميع الامم ولكنه لا وجود له امام المحاكم الاهلية الا من عهد قريب ففي سنة ١٨٩٢ اجتمع لعيف من المحامين وشكلوا جمعية اشبه بطائفة وانتخبوا لهم لجنة واخترعوا ذلك الالباس ويلبسه المحامون امام محكمة الاستئناف والذين قيدت اسماءهم في الجدول طبقاً لشروط هذه اللائحة

اما المحامون الذين لم يقبلوا امام محكمة الاستئناف ولم يكونوا من حاملي الشهادة طبقاً لنصوص اللائحة المذكورة فعرومون من هذه المزية بنص صريح في المادة السادسة والاربعين وهي التي ألزمتهم بواجبات المحامين كلها وخولتهم ما لهم من الحقوق (ما عدا احكام المادة السابعة والمشرين) وليس هنا محل البحث في سلامة هذا الحرمان من النقد وانما الذي أريد للملاحظة عليه الآن هو ان هذا الفريق من المحامين خاضع لنظام مضطرب متناقض كما سأبينه في شرح الاحكام الوقعية هذا والمحامين حقوق أخرى كلها ادية تتعلق بمساواتهم مع بعضهم في الخصام وحررتهم في الدفاع وسيأتي الكلام عليها

﴿ فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة الحاماة ﴾

قالت المادة (٢٦)

لا يجوز الجمع بين حرفة الحاماة وبين ما يأتي
اولاً التوظيف بمرتبة في احدى مصالح الحكومة ما لم يكن بتوليفة معلم في

علم الحقوق

ثانياً الاشتغال في اي عمل يحط من قدر المحامي

معلوم ان للمحامي عندنا صفتين . كونه وكيلأً مباشر جميع اعمال

المرافعات . وكونه متكلاً يترافع في الجلسات

وهو بصفتيه لا يجوز له الجمع بين حرفته وبين وظيفة في احدى مصالح

الحكومة . وسبب المنع ظاهر لان اعمال الحرفتين متنافضة بل انها متضادة

في الغالب وواجب عليه ان يخص جميع اوقاته لخدمة مصالح موكله

ولان حرية الكلام لا تلائم واجب اتياد الموظف لاحكام وظيفته اذ ربما

عقل لسانه عن التصريح بما قد يضر به في وظيفته

الاشتغال في اي عمل يحط بقدر المحامي

هنا مجال فسيح لم يوضع له حدينه غير قول المادة (في اي عمل

يحط من قدر المحامي)

ولسهولة البيان نورد ما اتفقوا عليه سواء كان من المهن التي لا يجمع

بينها وبين الحاماة او كان مما ترفع عنه مهنة الحاماة نفسها وهو : لايجوز للمحامي

١ ان يكون تاجراً

٢ ان يكون رئيساً دينياً

٣ ان يكون خيراً امام الحاكم

٤ ان يكون صاحب جريدة او مديراً لها او محرراً فيها الا اذا كانت قضائية محضة

٥ ان يكون وكيلاً للديانة في التمثاليس وخطاً سبق تعيين بعضهم

٦ ان يكون مصفياً لشركة او لثركة

٧ ان يكون خادماً باجرة شهرية او سنوية لان الخدمة تقتضي الخضوع والالتقياد وهما لا يليقان بالمحامي ابداً

٨ ان يكون مديراً لمعمل صناعي

فن كان محامياً حظر عليه الاشتغال بشيء مما ذكر . ومن كان مشتغلاً بذلك لا يقبل في الحاماة الا اذا ترك مهنته الاولى

لكن من المهن ما اذا اشتغل به الرجل حال بينه وبين الحاماة الى

الابد وهي

٩ الاحتراف بالسمرسة

١٠ ان يكون كاتباً عند سمسار

١١ ان يكون معاوناً في البوليس

١٢ ان يكون سبق الحجز عليه

وقد اتينا على ذكر شيء من ذلك عند الكلام على المادة (٢) فليراجع^(١)



لفصل ثالث

(وهو الباب الثالث من اللائحة)

في تأديب الحامين

لتأديب الحامين على ما يقع منهم من المخفوات المتعلقة بأعمال مهتهم لجنة تسمى مجلس التأديب وهذا المجلس يؤلف في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة ومن قاضيين تعيينهما الجمعية العمومية في كل سنة . وفي محكمة الاستئناف يؤلف المجلس من رئيسها ومن اربعة قضاة تعيينهم كذلك الجمعية العمومية في كل سنة (مادة ٣١)

واول ما يلاحظه الانسان هنا حذف النيابة من عضوية هذا المجلس وهو صواب لانها في عهد اللائحة القديمة كانت خصماً يقيم الدعوى ويطلب معاقبة المتهم واقحامه في مجلس ليحكم خطأ كان طلبه أو صواباً . اما الآن فانها تقتصر على وظيفتها من طلب العقوبة كما هو شأنها . ويلاحظ ايضاً ان مجلس التأديب امام محكمة الاستئناف يؤلف من اربعة قضاة مع الرئيس بدل ان كان يؤلف من الرئيس واحد القضاة والنائب العمومي او من يقوم مقامه . وامام المحاكم الابتدائية من الرئيس واثنين من القضاة بعد ان كانت النيابة تحمل محل احد القاضيين . ولا شك في ان الضمانة الحالية اكبر وادعى الى حفظ كرامة المحاماة

وترفع الدعوى التأديبية من النيابة العمومية سواء كان من تلقاء نفسها

او بناء على طلب رئيس المحكمة (مادة ٣٢)

وقد كانت اللائحة القديمة ساكنة على هذا الموضوع واختصت النيابة العمومية في ذلك الحين باقامة دعاوى التأديب على المحامين . وكان رؤساء المحاكم لا يصلون الى اقامة الدعوى الا بتلك الوسطة . وقد وقع في بعض المحاكم خلف بين النيابة والمحكمة على وجوب اقامة الدعوى ضد بعض المحامين وكل رئيس كان يؤيد رأيه بحق المراقبة العامة فنمّا لهذا الخلاف جاء النص الجديد ببيان ذلك الحق المتنازع فيه فاقره للقرنين رئيس المحكمة والنيابة العمومية

وقد يخطر بالبال ان النيابة هي صاحبة الحق أولاً وبالذات وان رئيس المحكمة ليس له الا مجرد طلب اقامة الدعوى وهي اي النيابة تتصرف في طلبه هذا تصرفاً مطلقاً فعمله او تجري عليه الا ان هذا لم يد صحیحاً لما قدمناه في بيان سبب النص الجديد ولما جاء في المادة (٢٨) من التصريح بان (ملاحظة المحامين من خصائص رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومي ورؤساء النيابة العمومية) اذ لا معنى لهذه الملاحظة ان كانت النتيجة تصرف النيابة وحدها فيما يلاحظه رؤساء المحاكم

ويطلب المحامي الذي تقام عليه دعوى التأديب امام المجلس بمقتضى علم خبر بميعاد ثمانية ايام على الاقل (مادة ٣٤) . وهذا ايضا نص جديد لان النيابة قبل هذه اللائحة كانت تتصرف في طلب المحامي بالمعاقبة بكيفيات مختلفة وان كانت كلها اتخذت طريقاً واحداً وهو ارسال اعلان ككيفية

الاعلانات التي ترسل الى جميع المتهمين وهذا هو ما تجري عليه الآن وان كانت المادة صريحة في ان الاعلان يحصل بلم خبر ولعل السبب في ذلك ان المشتغل يطبع نموذجات الاوراق المختلفة - وهو واحد لا يفرقه احد من رجال القضاء - قد أهمل طبع نموذج لعم الخبر المذكور فترك ولم تلتفت النيابة الى طلب طبعه، غير انه لا ضرر من هذا النسيان فقد اعتاد المحامون على طلب حضور المتهم وعادة عرفت أولى من جديد غير مزروف وقول المادة (لا يجوز الحكم الخ) اشارة الى ان مجرد الطلب بخطاب مثلاً لا يصح ان تبني عليه الهاكمة فوجب اذن ان يشمل علم الخبر على ما يوقف المحامي على التهمة الموجهة اليه وان يكون له من الوقت ما يمكنه من المدافعة عن نفسه فيها

اما كيفية المرافعة والحكم فلا تختلف عن المألوف في جميع القضايا فالمحامي ان يترافع بنفسه أو ان يقيم وكيلاً عنه وان يقدم مذكرات بالكتابة الى مجلس التأديب

ويبدأ المجلس بسماع اقوال النيابة ثم يسمع الدفاع عن المحامي ثم يحكم واذا رأى موجياً لسماع شهادة الشهود أمر بها

وقد يلاحظ على قول المادة (٣٥) (وسماع اوجه الدفع التي يديها المحامي) انه هو الذي يجب ان ييدي اوجه دفاعه عن نفسه غير ان هذه الملاحظة بعيدة الاحتمال لان الشارع لم يرد ان يكون موقف المحامي امام مجلس التأديب أخرج من موقف المتهمين امام محاكم العقاب ولهؤلاء الاستماعة بمدافع بل معونة المدافع واجبة في الجنايات

في احكام التأديب

تصدر احكام التأديب من المجلس تارة في غيبة المتهم وتارة بعد حضوره
 فاذا لم يحضر المحامي يوم الجلسة المينة لنظر تهمة ولم يحضر من ينوب عنه
 جاز للمجلس بناء على طلب النيابة ان يحكم في غيبته . وفي هذه الحالة
 يجب على المجلس ان يتحقق من صحة الاعلان فان لم يكن الاعلان قانونياً
 وجب الحكم بطلانه او تأجيل الدعوى . ومع ذلك فان نظارة الحفانية
 اوسلت الى جميع المحاكم المنشور الآتي بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - ٤ رجب
 سنة ١٣١٧

« قد ظهر من الاطلاع على قضايا التأديب ان بعض المحاكم تبيع »
 « للمتهم ان يحضر محامي المدافعة عنه شفاهياً امام مجلس التأديب ولما كانت »
 « هذه المجالس ليست بمجالس قضائية حتى يصير المرافعة امامها بواسطة »
 « محامين فقد رؤي عدم الموافقة على قبول المرافعة من غير المتهم اما اذا »
 « اراد ان يقدم دفاعه بالكتابة فلا مانع من ان يستعين في تحريره بمن يريد »
 « فهل مرادها بمجالس التأديب ما هو مختص منها بمجالس المحاكم اعني »
 « الكتاب والمحضرين أم تريد كل مجلس يطلق عليه عنوان مجلس تأديب »
 « فتدخل في هذه التسمية مجالس تأديب المحامين »

والظاهر انها ارادت الاول دون الثاني ولذلك لا تزال مجالس تأديب
 المحامين تقبل من يدافع عن المتهم منهم امامها حتى يحصل الاعلان قانوناً
 لان النظر في صحة الاعلانات وعدمها من متعلقات النظام العمومي اذ لا تمد
 الحصومة مرفوعة امام قاضيا الا باعلان صاحب الشأن . وصحة الاعلان

شرط في قبوله . ونريد بصحته ان يكون مستجماً للشروط القانونية التي لا يصح اعلان بدونها كأن حصل الاعلان النيابة مع علم وجود ما يثبت ان البحث ادى الى انه ليس للمطلوب اعلانه محل معروف . وكما لو اعلن الرجل في بيت لم يبين في الاعلان انه ساكن فيه . وكما لو اعلن بالحضور ولم يبين يوم الجلسة . او اعلن بالحضور ليحاكم على تهمة لم تذكر في ورقة الاعلان وهكذا

اما الجلسة فعلية الا اذا اقتضى حسن الاخلاق والمحافظة على الآداب جعلها سرية (٤٢)

ويكون الحكم غائباً ايضاً اذا سبق حضور المحامي امام المجلس وطلب التأجيل مثلاً ثم غاب في جلسة المرافعة . ثم لا يوجد نص في اللائحة يقضي بذلك الا اننا نذهب اليه عملاً بقواعد قانون تحقيق الجنايات ولا تقبل العمل بقواعد قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لان اعمال مجلس التأديب اشبه باعمال المحاكم الجنائية منها باعمال المحاكم المدنية اذ مدار الامر فيهما واحد وهو العقاب

ومتى صدر الحكم وازادت النيابة تنفيذه وجب عليها ان تبدأ باعلانه الى المحكوم عليه

ولهذا ثلاثة ايام من تاريخ الاعلان يقدم معارضته فيها (مادة ٣٦)
وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها المجلس الذي اصدر الحكم (مادة ٣٧)

فاذا مضت مدة المعارضة وجب انتظار التنفيذ خمسة عشر يوماً وهو

الاجل الذي ضربته اللائحة مهلة يسوغ للمحكوم عليهم فيها ان يرفعوا
استئنافاً عن الحكم الذي صدر الى المجلس المشكل في محكمة الاستئناف
(مادة ٣٩)

وحق الاستئناف ممنوح لنيابة والمحكوم عليه (مادة ٣٨)

ففي الاحكام الحضورية بتدئء المدة من تاريخ صدور الحكم لا
فرق في ذلك بين النيابة العمومية والمحكوم عليه . وفي الاحكام النيابة
بتدئء مدة الخمسة عشر يوماً من تاريخ مضي ميعاد المعارضة كما تقدم
ويكون رفع الاستئناف بقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها
المجلس الذي اصدر الحكم

ومتى حرر هذا التقرير يسلم قلم الكتاب اوراق الدعوى الى قلم النيابة
العمومية وهو يرسلها الى النائب العمومي كي يقدمها لمجلس التأديب امام
محكمة الاستئناف

ومحكم مجلس التأديب الاستئنافي في القضايا بالشروط الواجب مراعاتها
امام المجالس الابتدائية من حيث الاعلان ومواعيد الحضور وكون الحكم
غائباً او حضورياً

وتجوز المعارضة في احكامه النيابة في المواعيد والشروط المطلوبة
امام المجالس الابتدائية

وهذان الحكمان يؤخذان ضمناً من مفهوم نصوص الباب الثالث
لانه لا يسلم ان تنغير طرق المرافعات امام المجلسين مع اتحاد وظيفتهما

في حكم المعارضة والاستئناف .

يترتب على الاستئناف توقيف التنفيذ الا اذا كان الحكم الابتدائي صادراً بمحو اسم المعامي فلا تجوز له المرافعة الا بعد حسم الاستئناف (مادة ٤٠)

وتقول ان المعارضة توقف التنفيذ من باب اولى لان الحكم النيابي في الواقع ونفس الامر حكم تهديدي والمعارضة تجعله كأنه لم يكن فوجب الايقاف . ولعل هذا النظر هو الذي جعل الشارع لا يهتم بذكر حكم المعارضة كما فعل بالنسبة الى الاستئناف

ومتى اصبح الحكم نهائياً صار واجب التنفيذ . وهو يحصل بواسطة المحضرين بناء على طلب النيابة العمومية

ونحن لاندرك لهذا الاستثناء المذكور في هذه المادة سبباً شرعياً . وكأن شدة الحكم جعلت الشارع يشدد في الاسراع بتنفيذه وهو تسرع غير محمود لانه بقدر شدة العقوبة يجب الاحتياط التام في تنفيذها فلا يعمل بالحكم الا بعد ان تكون طرق الطعن الاصلية قد انتهت . ولا معنى لتوقيف أثر حكم التوبيخ واجراء حكم المحول ساعته لان في ذلك عقوبة جديدة خصوصاً وان المعامي قد يكون بريئاً . فاذا منع عن العمل بحجته طول الزمن الذي يستلزمه النظر في استئناف الحكم الصادر عليه ثم برأه المجلس الاستئنافي فقد اضاع موارد كسبه كلها او بعضها وقلم افادته البراءة في استعادة ما اضاع . ولهذا نرى ان حكم المادة جاء قاسياً ومخالفاً لقواعد العدل الصحيح . ولهذا أيضاً نقول ان المعارضة توقف تنفيذ الحكم معها كانت العقوبة المحكوم بها لان

نص المادة (٤٠) خاص بالاستئناف ونحن نجري القسم الاول منه على الممارسة لانه قد اتى على القاعدة الاصولية العامة في جميع القوانين مدنية وجنائية اما القسم الثاني من ذلك النص فهو استثناء ولا يؤخذ بالاستثناء الا في الموضوع الذي شرع له

ومن آثار الاحكام انها تنفذ امام جميع المحاكم وعلّة ذلك التصميم واضحة لان المحامي الذي يقبل امام محكمة الاستئناف او احدى المحاكم الابتدائية يكون مقبولا امام جميع المحاكم الابتدائية (مادة ١٥)
في العقوبات التأديبية

العقوبات التأديبية ثلاث نصت عليها المادة ٣٠ وهي (اولاً) التوبيخ (ثانياً) التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة (ثالثاً) محو الاسم من الجدول

هذه هي العقوبات الاصلية في التأديب وقبل ان نفرد الكلام على كل واحدة منها نلاحظ انها ليست هي وحدها التي ياقب بها المحامون فالولاً رؤساء المحاكم ان ياقبوا للمحامين بالانذار

والانذار حق اعطته الفقرة الاخيرة من المادة (٢٩) من اللائحة لاولئك الرؤساء تأييداً لسلطتهم واظهاراً لحقهم في التأديب كانه نظرف النيابة في الاستمثار بحق اقامة الدعوى الى سنة ١٨٩٣ اجل شارع هذا العام يميل الى الافراط في اكبار سلطة الرؤساء

لكننا لا نرى هذا الحق من موجبات الاحترام ولا من مقتضيات النظام. فالمحامون احرار في حرقتهم وحررتهم لازمة لهم في القيام بواجباتهم

ولخضاعهم لمثل هذا التسلط تصغير لهم في اعيانهم وفي اعيان الناس وحط من كرامتهم بما لا يجمل الانسان محترماً عند نفسه أو في نظر غيره . خصوصاً وأنه حق مطلق بلا قيد ولا شرط ولا معارضة ولا استئناف بل الرئيس يتصرف فيه كيف يشاء وهنا يجمل بي الاعتراف بانني مع كمال الاتساح لا اعرف لرؤساء المحاكم هفوة واحدة باستعمال ذلك الحق بل كلهم اعرضوا عنه واهملوا استعماله ونعم ما فعلوا

ومع ذلك فليلاحظ ان لرئيس نقابة المحامين عند الامم الاخرى حق التنبيه والانذار في احوال مخصوصة على افراد الطائفة فلما فقدت الطائفة عندنا وضع الشارع ذلك الحق في يد الرؤساء . وعلى المحامين ان ارادوا التخلص . نه ان يكون لهم طائفة تحميهم

وثانياً يلحق ايضاً بالمعقوبات التأديبية ما نصت عليه المادة (١٧) من جواز منع المحامي الذي قبل امام المحاكم الجزئية من المرافعة مدة لا تزيد على ستة اشهر

ويحصل هذا المنع بمقتضى حكم يصدره القاضي الجزئي اذا ثبت له عدم خبرة المحامي بالمداومة عن الحقوق التي عهد اليه اقامة الحجج عنها وهو حق مقبول ومن المتعني ان يلتفت اليه قضاة المحاكم الجزئية ليشجعوا باستعماله عند الضرورة تلك الشبهة التي اذا دخلت من باب الحاماة تركت نفسها في الغالب الى تيار العادة فتنتقل من درجة الى درجة بحكم الزمان نعم لا ننكر على المجتهدين من افرادها اجتهادهم بل نحن بهم معجبون الا انهم لسوء الحظ قليلون

وللاحظ ان نص المادة (١٧) لم يأت بعقوبة حقيقة بل جاء بموعظة ينصح بها القاضي من يريد البدء في حرفة المحاماة حتى يهتم بها ويدقق النظر في الواجبات التي تليها عليه . ولذلك لم تقل جازت عقوبته بل قالت (سأغ منعه) تطلقاً وترفقاً . ولم تأت لهذا المنع بسبب يشين لان الخبرة لا تكتسب الا بالزمان فليعلم ان يتلقى الموعظة بقلب سليم ويسمى مجدداً في استكمال ما نقص من مدياته والاحسن ان يكون البادي في المحاماة من اليقظة والنشاط على جانب يحول بين القاضي وبين منعه عن العمل بحرفته الجديدة

على ان له من الاستئناف نصيراً يرد اليه ما فتر من مهمته ان كان الحكم الجزئي جاء مخالفاً لحقيقة الواقع
وانرجع الى بيان كل عقوبة من العقوبات الثلاث
التوبيخ

ليس لتوبيخ في الحقيقة اثر في الخارج غير الدلالة على ان الفعل الذي استوجبه فعل حميد يلام فاعله عليه ولهذا فان تلك العقوبة تعتبر منفذة بمجرد الحكم الاتهامي بها لان اعلان القضاة ان فلاناً حكم عليه بالتوبيخ هو بذاته توبيخ فعلي فهو تنفيذ لتلك العقوبة . وقد كان بعضهم يظن ان ذلك الحكم يقتضي اتهاار المحكوم عليه فيدعوه الرئيس ويخاطبه بالقضاة تشمه باحتقار المجلس لعله وبعضهم فعل ذلك لكن جرى العمل بعد هذا على الاكتفاء بنطق الحكم وهو الاولى
اما الاعلان الذي تسله النيابة للمحكوم عليه فانه لا غرض منه في

الواقع الاتمصيل المصاريف

التوقيف

الحكم بالتوقيف عن الاشتغال بالحرفة عبارة عن منع المحامي منماً كلياً من مزاوله اعمالها فليس له ان يترافع ولا ان يقبل توكيلاً عن صاحب خصومة ولا ان يقدم نتائج او مذكرات باسمه ولا ان يشتغل في مكتبه الا بالقضايا التي كانت فيه قبل صيرورة حكم التوقيف انتهائياً

لكن الواقع هو ان المحامي يشتغل بجميع اعمال حرفته في اثناء مدة عقوبته الا المرافعة امام الحاكم وتقديم النتائج والمذكرات باسمه فهو يقبل القضايا ويتوكل فيها ثم يستيب عنه غيره . ولذلك كانت عقوبة التوقيف عندنا ضئيفة التأثير لان النرض منها في الحقيقة غير حاصل . على انه يصعب التقيب في اعمال المحامي المحكوم عليه بالاقاف لمرفة ما اذا كان الحكم منفذاً تمام التنفيذ أم لا والمرجع في ذلك الى المتخصصين انفسهم لانهم المراقب الطبيعي في مثل هذه الاحوال

محو الاسم من الجدول

محو الاسم من الجدول هو اقصى العقوبات التأديبية ولا يحكم به الا على من ارتكب مخالفة لا يجوز معها ان يستمر محامياً . ومعنى محو الاسم من الجدول طرد المحامي من الحاماة فيسقط ما كان له من الحق في الدفاع عن الخصوم الى الابد كما تسقط عنه الواجبات الخاصة بتلك الصناعة ولم يعد له من حق في الاتصاف بانه (محام)

واختلفوا في أثر حكم المحو من حيث انه تجوز استشارة المحامي المحكوم

عليه بمحو اسمه او لا تجوز فقال بعضهم انها جائزة لان حكم المحو انما يفهم تلك الرابطة التي كانت تجمع بين المحكوم عليه وبين افراد طائفته وجعله غير معروف امام الحاكم والناس بتلك الصفة ولكنه اي الحكم المذكور لم يفرغ منه ما اتصف به من العلم والذكاء . والمشورة حرة يطلبها من يشاء ممن يشاء والمستشار ان يقدمها كما يشاء خصوصاً وانها لا تلزم المستشار بواجب ولا تقضي عليه بحق ولا تقيد به بأمر من الامور والانسان على نفسه بصيره وهذا هو الرأي الذي يميل اليه القضاء في الحاكم الاجنبية

وقال اخرون بشمول الحكم للمرافعة والمشورة لان المرافعة ليست وحدها وظيفة الحاماة بل تلك الصناعة تشمل ايضاً الكتابة والمشورة خصوصاً وان اللوائح تتكلم عن المرافعات الشفاهية والمذكرات الكتابية ولا يكون المحو تاماً الا اذا شمل المعلن والمشورة مندرجة تحت العمل الكتابي ونحن نرى هذا الرأي الاخير لان الحاماة حرفة ينالها الرجل بعد استيفاء شروطها كما تقدم بيانه ولتلك الحرفة روابط بمصالح الناس فاعلان الحاكم عن فلان بانه صار مقبولاً في فن الحاماة دعوة لهم الى ان ياتمّنوه على منافعهم ويرجعوا اليه في خصوماتهم ورضوا له باسرارهم ويستشيروه فيما أبهم عليهم كل هذه جهات عمل راجعة الى حرفة الحاماة التي اشتغل بها ذلك الرجل فالحكم بمحو الاسم من الجدول حكم باعدام تلك الصفة والقاء جميع الزايد التي هي من لوازمها وابطال كل عمل يأتيه الرء عادة لكونه متصفاً بها . ولا شبهة في ان المشورة انما تطلب عادة من الحامين فاستمرار الحامي الذي حكم عليه بمحو اسمه من الجدول على ابداء المشورة للناس في خصوماتهم

ودعائهم هو استمرار على العمل بما ينتج تحت اسم المحاماة . وذلك بعد خروجاً على الحكم وقصاً في تنفيذه . وعلى هذا فهو الاسم يقتضي ان يقتل المحكوم عليه مكتبه وشكر موظفيه على سابق خدمتهم ويسدل الستار على مكتبته القضائية كي لا يراجع كتبها الا اذا مست حاجته الخصوصية لذلك وان لا يتخذ علم القانون بعد هذا وسيلة للارتزاق

﴿ فصل في موجبات التأديب ﴾

لم تأت اللائحة ببيان مفصل للاحوال التي تستلزم التأديب ولم يكن يتأتى للشارع ان يأتي بمثل هذا البيان لأن التأديب هو الزجر على ما يقع مخالفاً لما تقتضيه محامد الصناعة ومنافياً للعرف الذي درج الناس عليه من الصدق في المعاملات وملاحظة الامانة في كل حال . والخروج عن هذا الطريق المستقيم طرق شتى واساليب لا تحصى فالطمع في حصرها طمع في حصر ما تلده الافكار المختلفة والمصالح المتنوعة والوقائع المتنوعة وهو محال فلذلك اقتصر الشارع على صيغة مجملة تدرج تحتها جميع المخالفات التي يصح اخذها على مرتكبها فقال في المادة (٢٩) ما نصه

من اخل بواجباته من المحامين او خدش شرف طائفة او حط من قدرها بسبب سيرة في اعمال حرقة او في غيرها مجازى بالعقوبات التأديبية
وقد سبق بيان تلك العقوبات

فاما مخالفة الواجبات فواضحة وتلك الواجبات هي التي نصت عليها اللائحة في المواد (١٨) وما بعدها وقد تقدم لنا شرح هذه الواجبات في الفصل الثاني فليراجع (١) . وكذلك جئنا هناك على بيان بعض الاحوال التي

تعتبر مخالفة جسيمة تقتضي عمو الاسم من الجدول . فبقى علينا ان نأتي على طرف من الاحوال الأخرى يائاً لما يندرج تحت تلك الصيغة الصومية التي نصت عليها اللائحة

وقبل ذلك نلاحظ ان القانون يشير الى شرف الطائفة وطوق قدرها وهذه الإشارة لبيان ان الحامين يكتون بالضرورة طائفة مخصوصة ولتلك الطائفة منزلة عمادها المكارم وقوامها السمة الطيبة وآثارها الاعمال الصالحة وان هذا الشرف وذلك الاعتبار امران كليان يجب على كل فرد من افراد الحامين ان يلاحظهما في اعماله الفنية وسيرته الخصوصية ولتلك قال (من خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته أو في غيرها يجازى)

وما اعظم هذا الاهتمام واكبر هذا الاستهاض لقوم يتصفون بالحمامة اذ يقرأون ان شارعهم فرض لهم طائفة خصها بالتكريم وعاملها بالاحترام والتوقير وأعلن غضبه على من يتهك حرمتها أو يخل بقدرها . انهم لو انصفوا انفسهم وطلبوا الكمال لبشوا عما لم شئت هذه الطائفة في السماء والارض وجابوا في طلبه الاقطار بالطول والعرض ليكملوها وينظموا عقدها المشور حتى تكون لهم شجرة تغار يتيؤون ظلال مجدها ويحنون مزار شرفها ويحتمون في حماها من طوارق الحداث

كان يحمل بي ان اترك شرح ذلك الشرف وبيان منزلة هذا القدر لقعد الطائفة في البلاد المصرية واذا قد الجوهر فلا عرض بالضرورة خير اني لست من الذين يثنيهم ببد الآمال وانا أرجو للمحامي مستقبل سعياداً

ولهذا اتبع الشرح بإيراد ما وعدت به من البيان
فما عد مخالفاً

إذا أنكر المحامي الحقيقة واستعمل الكذب ليؤيد مقاله

إذا حاول الاقتراض من موكله

إذا استردت زوجته متاعاً هو له

إذا استدان وظهر دينه وتبعه الدائنون

إذا اشترى متاعاً لبيمه ثانياً من غير أن يدفع ثمنه أولاً

إذا اشترى متاعاً ولم يدفع ثمنه وحاول التسويق بالموايد

إذا سكن منزلاً ولم يدفع أجرته

إذا سمع دعوى خصم ثم تركه وتوكل عن خصمه

إذا توسط بين اثنين في عمل من الاعمال المالية ولم يكن ذلك من

مقتضى مهته

إذا استخدمه البوليس في معرفة واقعة او قدم اليه هو ارشادات عن

وقائع ليست متعلقة بمهته

إذا اعد منزلاً مملوكاً له للإيجار بفرشه واثاثه كالفنادق وامثالها

إذا اخذ قهوداً ليتوصل بها الى اتمام عمل تجاري او غيره

إذا قبل في مكتبه احد رجال القضاء المكلفين بإثبات امر وسلمه

قهوداً نيابة عن موكله

إذا دل على نفسه بكتابة خارج منزله (لوحة)

إذا كتب بجانب اسمه وظيفة سابقة له

اذا كتب على ورق مخاطباته اسمه ومهنته وبيان المحكمة المقبول امامها
 اذا ترك على باب منزله لوحة تدل على وجود احد السامرة فيه
 اذا استعمل اسمه في الجرائد لترويج عمل تجاري
 اذا سعى في جلب ارباب الدعاوى ومخالفته تعظم اذا استعمل السامرة
 اذا سعى في نيل الوكالة عن مصلحة اميرية
 اذا اجتهد في ان يكون وكيلاً عن متهم كأن استمال عائلة ذلك
 المتهم او بسط اليها الرجاء او التشويق
 اذا كتب لمتهم يطلب منه ان يدافع عنه مجاناً
 اذا نظم طريقة دفاعه بطريقة يؤخذ منها انه يريد الجلبة والضوضاء
 اذا توكل في خصومة كان احد زملائه وكيلاً فيها واشتغل بها زمناً
 ولم يخبر قبل قبوله الوكالة ذلك الزميل
 اذا اشترط نصيباً في الدعوى
 اذا اخذ قيمة اتاابه من مبلغ قبضه عن موكله
 اذا اشترط ان له نصيباً معيناً من مجموع ما يحصله كمشرة في المائة
 اذا عينته المحكمة فطلب اجرة او قبلها من الذي ندب عنه او من
 الخزينة انما يجوز له ان يقبل هدية من الاشياء التافهة كي
 لا ينجبل موكله

اذا اخذ اجرة الحاماة التي قدرت مع المصاريف
 اذا طلب اجرته مع طلب تقدير الرسوم
 اذا اخل بواجبات الاحترام لمن هو اقدم منه وأبى ان يطلعه على الاوراق

إذا استرسل في الحدة حتى استنز زميله
 إذا وجه الى زميله اثناء المرافعة مطاعن شخصية او شتائم
 إذا نشر في جريدة من الجرائد كلاماً يمكن اعتباره تحريشاً بزميله
 إذا انتقد على زميله في المجالس انتقادات تسيئه وتفضله
 إذا لم يطلع خصمه على مذكرته
 إذا استعمل اثناء المرافعة اوراقاً تدل على سوء نية خصمه ولم يكن
 اطلع زميله عليها
 إذا قدم الى النيابة الصومية اوراقاً تشتمل على أكثر مما وعد بان
 يقدمه ولم يكن اطلع زميله عليها
 إذا قدم اوراقاً كان اتفق مع زميله على عدم تقديمها
 هذا قليل من كثير ومجالس التأديب هي التي تلاحظ شرف مهنة
 المحاماة ورفعة قدرها في تقدير الافعال التي تقام لاجلها قضايا التأديب
 وليلاحظ ان ما ذكرناه لا يمكن اتخاذه كله قاعدة عندنا في معاملة
 المحامين لانهم يجمعون بين حرفتي المرافعة والتوكيل فكثير من الاحوال
 الممنوعة هناك جائزة عندنا وعلى مجالس التأديب ان تفرق بين الاحوال
 وبعضها وان تراقب ان لا تكون حرفة التوكيل مميتة لحرفة المحاماة بتقلها
 على مهنة المرافعة

في الجمع بين عقوبتي التأديب وعناكم الجنايات
 قد يكون الفعل الواحد مستوجباً لمعقوبتين المعقوبة المنصوص عنها في
 القانون وعقوبة التأديب . وجمع المعقوبتين على رجل واحد لا يتأتى الا اذا

كان له صفتان يباقي في كل واحدة منهما باحدى العقوبتين المذكورتين
كالوعظين . وكذلك المحامون فان الواحد منهم اذا ارتكب مثلاً فحلاً
فاضحاً غللاً بالادب جازت عقوبته امام محاكم الجنائيات بمقتضى المادة (٢٥٦)
من قانون العقوبات . ثم ان صدور ذلك الفعل بينه عنه يوجب احتقاره
ويحط من شرف للمهنة التي انتسب اليها ولذلك جاز ايضاً محاكمته امام مجلس
التأديب . ومن الجرائم ما يصعب معه عدم توقيع العقوبة التأديبية على كل
حال كالتزوير والسرقة والنصب وافشاء الاسرار اذ لا يجوز ان يرتكب
انسان مثل هذه الافعال ويبقى في مهنته يدافع عن حقوق الناس واعراضهم
ولذلك جاء في المادة (٣٣) . (الدعوى التأديبية لا تمنع رفع دعوى جنائية
أو مدنية بسبب الفعل عينه) وليس المراد بقول المادة (دعوى جنائية) ان
يكون الفعل المسند الى المحامي جنائية بل يصح ان يكون جنحة أو مخالفة
لان وصف (جناية) مأخوذ هنا في معناه الاعم وهو ظاهر لان جريمة
التزوير مثلاً قد تكون جنحة وقد تكون جناية وسبب اعتبارها جناية
حصولها في احوال مخصوصة لكن طبيعة الفعل واحدة فلا يسلم ان تكون

دعوى التأديب مانعة من اقامة دعوى الجنحة

وكذلك لا تمنع الدعوى الجنائية اقامة دعوى التأديب بل قول انها
تقتضيها وجوباً لانه لا يليق ان يحكم على المحامي بالحبس في سرقة مثلاً
فيسجن ويبقى مع ذلك مشتتلاً بحرقته وهو في سجنه

بقي علينا ان نستلقت القراء الى مسألة واحدة وهي هل يجوز للمحاكم ان
تحكم حال انعقاد جلساتها بالعقوبات التأديبية على المحامين الذين يرتكبون مخالفة

تستوجبها ام لا يجوز . فان كان ذلك جائزاً فاهي المخالفات التي تقع تحت ذلك الجواز هل هي كل مخالفة ظهرت في الجلسة سواء حصل ارتكابها فيها ام لا

واذا جاز للمحاكم ان تحكم بالعقوبات التأديبية على المحامين جزاء ما يقع منهم من المخالفات في جلساتها اثناء انعقادها لزم بيان الجملة التي تستأنف امامها تلك الاحكام هل هي المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال او هي مجلس التآديب المشكل في محكمة الاستئناف في جميع الاحوال

هذا موضوع نكتفي بالاشارة اليه تاركين البحث فيه لمجالس التآديب وتقيف المحامين والمحاكم

﴿ احكام وقتية ﴾

صدرت هذه اللائحة وكان امام المحاكم عدد غير قليل من المحامين الذين قبلوا فيها على مقتضى اللائحة السابقة ولذلك احتاج الشارع الى بيان حقوقهم في اللائحة الجديدة واولئك المحامون كانوا ينقسمون الى قسمين . الاول المحامون المقبولون امام محكمة الاستئناف ولهم بذلك حق الاشتغال بمقرتهم امام جميع المحاكم الالهية . والثاني المحامون المقبولون امام المحاكم الابتدائية دون محكمة الاستئناف ومن هؤلاء من كان مقبولا امام محكمة واحدة ومنهم من كان مقبولا امام محكمتين فاکثر

وقد بينت اللائحة الجديدة حقوقهم وواجباتهم في المادة السادسة والاربعين التي نصها

الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة الاستئناف يتبرون كالمحامين الذين يقبلون امام المحكمة المذكورة بمقتضى امرنا هذا وتكتب اسماؤهم في جدول المحامين والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يبقى لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسري عليهم احكام هنا الامر فيما يتعلق بالمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والمشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف فاولاً سوت بينهم جميعاً وبين المحامين الذين يقبلون بناء على مانص فيها من حيث الحقوق والواجبات والتأديب . غير انها استثنت في التأديب نص المادة السابعة والمشرين وهي التي منحت قضاة المحاكم الجزئية حق

توقيف المحامي المقبول في المرافعة امام تلك المحاكم مدة معينة . وعلة هذا الاستثناء ظاهرة لان المحامين المقبولين قبل صدور اللائحة الجديدة لم يشترط عليهم أن يتنروا مدة معينة امام المحاكم الجزئية قبل ان يكون لهم حق المرافعة امام المحاكم الابتدائية الكلية

وثانياً قد اقرت كل محام مقبول امام محكمة على حقوقه التي اكتسبها فنحت الوكلاء المقبولين امام الاستئناف لقب (محام) وصرحت بإدراج اسمائهم في جدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة طبقاً لتصوصها واقرت كل من كان مقبولاً امام احدى المحاكم الابتدائية او امام محكمتين فاكتر على حقوقه امام المحكمة او المحاكم المقبول امامها

وثالثاً لم تمنح هذا الفريق الاخير لقب (محام) بل تركت له اسم (وكيل) كما كان ايام لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) ورأياً لم تسمح بتقييد اسماء هذا الفريق ايضاً في جدول المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية طبقاً للنظام الجديد بل اوجبت (ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكورين في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصاص امامها ويكون في كل محكمة من المحاكم الجزئية التابعة لها نسخة من هذا الكشف) ويلاحظ هنا انه لم يطلق عليهم في المادة اسم محامين ولم تسم القائمة التي نكتب باسمائهم جدولاً كما هو بالنسبة للقائمة التي تكتب في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية طبقاً للمادة السادسة عشرة المذكورة اما الجدول الذي نصت عليه هذه المادة الاخيرة وهي التي وعدنا بشرحها

في هذا المكان^(١) فهو الجدول الذي يكتب في محكمة الاستئناف ببيان اسماء جميع المحامين المقبولين امامها والذين تقرر ادراج اسمائهم فيه طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ وهو الجدول المنصوص عنه في المادة الرابعة ويوجد هذا الجدول ايضاً في جميع المحاكم الجزئية ويشتمل على بيان جهات اقامة كل محام ودرجة المحاكم المقبول في المرافعة امامها كما مر بيانه

وعلى هذا تكون القوائم الموجودة امام المحاكم هي الآتية
 أولاً جدول في محكمة الاستئناف يشتمل على اسماء جميع المحامين المقبولين امامها من عهد تشكيلها واسماء الذين تقرر بلجنتها ادراجهم في جدول المحامين للمرافعة امام المحاكم الجزئية
 ثانياً نسخة من هذا الجدول امام كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية
 ثالثاً جدول في كل محكمة كلية باسماء المحامين الذين كانوا مقبولين للمرافعة عن الخصوم امامها بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨
 الحكم الخامس من احكام المادة (٤٦)

خامساً ان لا يقبل احد من المحامين المقبولين امام محكمة او اكثر من المحاكم الابتدائية طبقاً للائحة القديمة امام غيرها من المحاكم الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا وافي الشروط المنصوص عليها في اللائحة الجديدة . وهي تنحصر في الشهادة الدراسية التي جاء ذكرها في المادة الثانية وقد كان لهذا الخطر وقع شديد في قلوب الفريقين الذين يصدق عليهم ايام

صدور اللائحة الجديدة فقدموا الشكاوي وارسلوا الوفود الى نظارة الحفانية يطلبون منها ان تمنحهم حق القبول امام محكمة الاستئناف اذا ادوا امتحاناً امام لجنتها كما كان ذلك جائزاً بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨ فلم يجب طلبهم بحال من الاحوال ولكنهم لم يثنوا عن الشكوى بل لا يزالون يطلبون منهم بعض الرغائب وقد اقتصروا منها الآن على طلب منحهم حق المرافعة امام جميع المحاكم الكلية والجزئية مستظهيرين في طلبهم هذا بما قرره اللائحة الجديدة من ان المحامي الذي يدرج اسمه في جدول المحامين يكون مقبولاً في المرافعة امام جميع المحاكم الجزئية والذي يقبل في المرافعة امام محكمة كلية له الحق في المرافعة امام المحاكم الكلية جميعها

والذين يقولون بعدم جواز طلبهم هذا يقولون رأيهم بان الغرض من وضع النظام الجديد اقامة حد يصون المحاماة من ان يحترف بها غير الجدير بها وقد دلت التجارب على ان طريقة الامتحان لم تأت بالغرض المقصود منها فدخل في المحاماة من لا يليق بها حتى امام محكمة الاستئناف وكان ذلك من اكبر البواعث على اهتمام الحكومة بسن اللائحة الجديدة . ولما لم يكن من القرض احتضام الحقوق المكتسبة صرح في المادة السادسة والاربعين ببقاء القديم على قدمه ولكن الشارع لم يرد ان يفتح باب محكمة الاستئناف وبقية المحاكم الابتدائية لغير المقبولين امامها الا اذا استجمعوا الشروط الواجبة في المحاماة . ويقولون ليس في هذا اجحاف بحق مكتسب وان كان فيه اضرار بعض الآمال والآمال ان كانت لغير مستحق فلا يبول عليها ولا تزال نظارة الحفانية مترددة في قبول الطلب وعدم قبوله

﴿ احكام ختامية ﴾

من القواعد الاساسية المعمومة ان القوانين يعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها الا اذا صرح فيها بما يخالف ذلك كما اقتضته المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وقد استعمل الشارع سنة ١٨٩٣ هذا الحق في المادة (٤٧) من لائحة المحامين فنص على وجوب العمل بمقتضاها بعد نشرها في الجريدة الرسمية بخمسة ايام . وليس لاستعمال هذا الاستثناء سبب غير ارادة الشارع التجيل بالقضاء على النظام السابق لشدة بغضه اياه نظراً لما نتج عنه من الاضرار

بقي علينا شرح المادة (٤٨) وهي الاخيرة ونصها

قد اتى الامر الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية وكذلك بعد لاغياً ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا

وللاحظ ان هذه اللائحة الجديدة مصدرة بقول الشارع

(بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ -

١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

(وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١ -

١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بتلك المحاكم

(وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ -

١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية

(وبناء على ما عرضه ناظر الحفائية ومواقفة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت)

والذي يفهم من هذه المقدمة ومن عبارة المادة (٤٨) (وكذلك يد لاغياً ولا يصل به كل نص يخالف لامرنا هذا) ان النصوص المتعلقة بالمحامين وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المذكورة في جميع الاوامر التي صدرت هذه الائمة بعد الاطلاع عليها وجميع النصوص الاخرى التي لم يذكر الاطلاع عليها صراحة ملغاة بلا استثناء

وليان صحة هذا الحكم يجب علينا ان نبحث عن كل نص من تلك النصوص ونفرد الكلام عليه

اما كون هذه الائمة الجديدة الت لائمة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فما لا شبهة فيه لان الالتمتين صدرتا بامر حال بناء على عرض ناظر الحفائية ومواقفة رأي مجلس النظار . قالالغاء شرعي نافذ وكذلك لا شبهة في ان نص المادة (٤٨) يصدق على كل نص من نصوص لائمة الاجراءات الداخلية بالحاكم الاهلية الصادر عليها الامر العالي بتاريخ ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ — ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ للسبب عينه ولما كانت لائمة الاجراءات الداخلية المذكورة مشتملة على نصوص

كثيرة وجب بيان ما شمله الالغاء وما بقي بعد ذلك

فالذي شمله الالغاء هو ما يأتي

النيت المادة (٥٢) من لائمة الاجراءات للاستعاضة عنها بالمادة (٢٤) من لائمة المحامين الجديدة وكذلك النيت المادة (٦١) لان جدول المحامين

صار رسياً وعليهم كلهم القيام بالمداخلة عن المتهمين بناء على تكليف المحكمة
 اما النصوص الاخرى فباقية على ما كانت عليه وهي المادة (١٢)
 الموضوع لبيان كيفية المرافعة و (١٣) الموضوع لبيان كيفية تقديم الطلبات
 والاقوال الختامية و (١٤) لجواز الامر بالكف عن المرافعة و (١٥) لشروط
 تقديم اوراق ومذكرات أخرى بعد انتهاء المرافعة و (١٨) لجواز الحكم على
 الوكيل برسوم اعادة الدعوى و (١٩) لجواز الحكم بالتضمينات الناشئة عن
 اهمال بعض الواجبات و (٥١) لوجوب تقديم التوكيل الى كاتب الجلسة وان
 يكون مصدقاً عليه و (٥٣) لسقوط حق الموكل في طلب اوراقه من
 الوكيل بعد انتهاء توكيله

احكام جميع هذه النصوص لا تزال نافذة حتى الان لانها لم تخالف
 نصاً مما جاءت به اللائحة الجديدة مخالفة صريحة او ضمنية

بقي علينا نصوص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المتعلقة بالمحامين
 وتلك النصوص هي المادة (٢٥) التي نصها (يجوز لكل محكمة ان لا تقبل
 في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام
 التوكيل بحسب اللائق) . وليس في اللائحة نص آخر يتعلق بالمحامين

والذي ينظر الى هذا النص وبلا حظ ما اقتضته اللائحة الجديدة من
 الشروط للاعتراف بمهنة المحاماة يحكم بلا تردد بانه يخالف تلك النصوص
 الجديدة لان ذلك الحق انما اعطي للمحاكم في مبدأ تشكيلها حيث كان
 وكلاء دعاوى يترافون بغير قانون ولا نظام واراد الشارع ان لا يكون الامر

مهملاً بالمرءة فاعطى هذا الحق للمحاكم سلاحاً تدفع به عن الحاماة من لم يكن جديراً بها ولا كفواً لقيام باعتبارها وعلى ما تقدم يصح القول بأن المادة (٢٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لم يبد لها حكم في الخارج لانها عطلت بما تلاها من القوانين المختصة بالحاماة

لكن يرد علينا اعتراض آخر وهو ان من القواعد الاساسية في مصر وجوب عرض كل مشروع امر حال ذي منفعة عامة على مجلس شورى القوانين وهو شرط اصلي في صحة العمل بمقتضى القوانين كما قضت به المادة الثامنة عشرة من القانون النظامي. ولائحة المحامين لم تعرض على ذلك المجلس وهي من القوانين المتعلقة بمصالح الامة العامة بلا شبهة فنصها (كل ماخالف هذا يبد لاغياً) نص لا يبول عليه ولا يزال حكم المادة (٢٥) من لائحة الترتيب نافذاً كما كان

ومع هذا فاننا نرى المسئلة حلاً وهو ان المادة (٢٥) وضمت حكماً اساسياً يؤخذ منه حق كل محكمة وهو حق الاشراف على المحترفين بالحاماة امامها ومنع من تراه منهم غير جدير بها ثم جاءت اللائحة وسنت الطريق التي يجب اتباعها في تنفيذ ذلك النص فلا مخالفة بينهما

الباب الرابع

عموميات

الفصل الأول

المقامة والقضاء

بعد الفراغ من بيان حقوق المحامين وواجباتهم وتوضيح ما للقضاء من السلطة في مراقبتهم وعقوبة من يحد منهم عن جادة الاستقامة نرى من تمام الفائدة بيان الروابط التي تجمع بين القرعين وتجعل القرع منهما لازماً ومتماً للثاني

اول ما يخطر على البال في هذا الموضوع هو ان الرابطة بين القرعين رابطة احترام من الجانبين بعضها لبعض فكما انه يجب على المحاماة ان تحترم القضاء وتزده مكانته وتحيطه بسور من التوقير والتعظيم في اعين المتخاصمين كذلك يجب على القضاء ان يحفظ كرامة المحامين ويكرم مشواهم على الدوام وتلطف في معاملتهم ويؤدي لهم ما يليق بهم وبه من التجلة والاحترام

المحامون واسطة بين القضاء والمتجشئين اليه ومن الضروريات للقضاء الاعتقاد بنزاهته وصدق نظره في الخصومات لان الناس اذا ظنوا به السوء وقعدوا الثقة فيه مالوا عنه وليس امامهم بعد طريق الحق الا سبيل الباطل ففسد

الاخلاق وتلتوي المصالح وتضيع الحقوق وتستعين القوي بالضعيف وتمرد
الغني على الفقير ويأفف الكبير من اداء واجب الصغير ويصدق المثل الثاني
الظلم اساس الحروب

ولناس في المحامين اعتقادات شتى اهمها انهم مفاتيح القضاة فان
كانت روابط الكمال منفكة بين القضاة وبين المحامين وضاع احترام القرع
بعضها لبعض وقرر القضاة من الحماية لجأفاها واحقرها واقصاها عمدت
الحماية الى الاخذ بئرها من القضاة وليس لها سبيل الى مجاراته فيما يفعل
لاستظهاره عليها بما خول من سلطة الحكم عليها فلا تجد امامها غير الخط
من قدره بين الناس والعمل على اضعاف تأثيره بنقد احكامه قدماً مشوباً
بالخذ والفضينة والقدح فيه قدحاً ممزوجاً بالنقض وحب الانتقام قسوة
سيرته وهو لا يشعر وقد يشعر وهو غير قادر على دفع الضرر لبعده عن
المجالس التي يؤكل لحمه فيها ولعدم تمكنه من دفع القول بالقول وطريق
المواخذة بالفعل غير مسلوكة في جميع الاحوال

اذا احس القضاة من المحامين هذه السيرة امتعضوا وجاشت في
صدورهم عوامل البغضاء والنضب على المحامين وصارت امارات هذا النفور
تبدو على وجه القضاة في مجالس الحكم ومجتمعات المدالة وجنحوا الى ما
يحيط من قدر ذلك الفريق المساعد الذي اصبح في مصاف الاعداء قاطعوا
على المحامين في مرافعتهم ولم يصنوا اليهم وحولوا الوجه عنهم وهدموا الى
اظهار قصصهم وتشهير امثالهم حتى يصبح المحامون في اعين الذين يستنيونهم
عنهم هزءا يسخرون منهم ويغفرون عنهم فيسقط اعتبارهم ويصنرون امام

انفسهم . وقد يكون احدهم معوزاً قدغضه الحاجة الى الحيلة المفقوتة وارثكاب
ما يشين مهنته ويذري بالقضاء . وجب اذن ان يعرف القضاء للمعاملة
مكاتها وان تعرف هي له منزله وان يعرف الاثنان انهما عضوان لازمان
للقيام بعمل واحد هو خدمة الحق ونشر راية العدالة في الامة . ولا يتم لهما
ذلك الا اذا رجع كل فريق منهما الى نفسه فحاسبها

يجب على القضاة في محاسبة انفسهم ان يملوا ان المحامين ليسوا
خصوماً في القضايا . وانه ليس للقضاة غاية غير العدل فلا يحولهم عن قبلته
بنفس المحامي . وان الاهتمام بالوقوف على صحيح القضايا وفاسدها اول واجب
على القضاة فلا تقترعهم عن الوصول اليه بتقصيره . وان الاصغاء الى المرافعة
شرط في فهم الخصومة وحق للمتخاصمين على قضائهم فلا ينصرفون عنه لسوء
منطق المتكلم او رداءة صوته . وان مجلسهم مجلس الانصاف فلا يفرقون
بين عام وعام بل يسوقون الحق على الاثنين ويسلكون في المعاملة سبيلاً
واحداً مع الخصمين

كان قدماء اليونان والرومان يشخصون العدالة بآلهة ذات معبد
فحت ابوابه للقاصدين لانها ملجأ الفقير ضد النفي وحماية الضيف من
القوي وملاذ المظلوم من الظالم وكانوا يستبرون القضاء رؤساء ذلك المعبد
وشيوخه وقولون انهم رسل العدالة المهيمنون على تنفيذ شرائعها الداعون
الى احترامها بما يوصلونه من خيراتها الى الناس وما يفشرونه من فوائدها
بين الامم وما يملكونه من الاحترام لمقامها السامي . وما اجمل ذلك الخيال
الذي كان يدل على درجة احترام أولئك القوم للقضاة

وقد بلغ تعظيم القضاة عند تلك الامم درجة رفيعة جعلت متشعري
الرومانيين يطلبون مثله لانفسهم لاشتراكهم مع القضاة في خدمة العدالة. قال
(اوليان) وهو من فضلاء المشرعين (نحن ايضا نستحق ان نسمى رسل
العدالة لاننا قصرنا انفسنا على خدمتها وقصرنا عملنا على البحث النافع لبيان
المنافع وتقرير الفاصل بين العدل والظلم وتوضيح المباح والمحظور ونحن بذلك
انما نخدم الحكمة الصحيحة وهي الحكمة العملية لاننا نضيق اوقاتنا في
التخييلات والبحث عن الامور التي لا فائدة فيها)

كل تلك التخييلات لا تخلص من الحقيقة على انه لا حاجة بنا الى استعمال
الصور والتشابه فالحق ان العدالة اول شيء تحتاج له الامم وهي عماد
المران وعليها مدار سعادة الانسان وهي التي يكون بها المرء آمناً على حياته
مطمئناً في امواله . وهذا الاطمئنان هو مرجع كل خير في العالم وسبب كل
نجاح في العمل ولولاه لتقطعت الروابط وتكسكت اللحمة وخارت الزواجر
وانحل عقد نظام الاجتماع

لا عدل الا بالقضاة ولا شك في انهم بقيامهم في ذلك المسند الرفيع
واشرافهم على تقسيم تلك النعم بين الناس يحق لهم ان يجلسوا في المقام الاول
بين الذين قاموا بخدمة بلادهم واشتغلوا لقائدهم ومن اقدس الواجبات
على الامم ان تقوم لهم بما يقابل نعمتهم من التجلة والاحترام

القضاة هم الذين يؤيدون حكم العدالة ويثبوت الامانة بين الناس
ويعينون لكل فرد الحد الفاصل بين واجباته وحقوقه من غير تمييز ولا ميل
وهم الذين لا تترعزع لهم قدم في الحق معها اصطكت الغايات واصطدمت

الاهواء وتراجعت الاحزاب . وهم الذين يتحمون اخطار القوة فينصرون
الضعيف على القوي ويقتلون الظلم ويوقفون بصاحبه ما يستحق من العقاب
اتى وجدوه وفي اي لباس وجدوه . وهم الذين يحافظون على آداب الامة
العامة فيضربون بسيف العدل كل من تعدى واتهك حرمتها

تلك وظيفة سامية ورتبة عالية لكنها تقتضي من الفضل والكمال ما
لا ينال بالسهولة ومن التبعة ما تتعلم له القلوب

ولا شك في انه لا يتأتى للقضاة مما سمت مدارككم وتوقدت
اذنانهم ومهما حازوا من العلم واكتسبوا من التجارب ان يقوموا بتلك الخدمة
الكبرى ويؤدوا حق تلك الوظيفة العظمى الا اذا ساعدتهم في واجبههم هذا
رجال تفقههم العلوم وهذبهم التجارب يصلون الليل بالنهار للبحث عن
حقائق الاشياء وتوضيح الوقائع وتبيان نسب الحوادث والنظر في القوانين
والشرائع وتبينة البراهين والادلة ونفي الشبه حتى تفتح جميع الابواب التي
يدخل منها الى الحقيقة والصواب

كما انه لا ريب في ان الناس يصلون السبيل اذا لم يكن لهم مرشدون
ماهرون يهدونهم الى كيفية الوقوف امام عرش العدالة . وأولئك المساعدون
والمرشدون هم المحامون . ان الحرب القضائية تفقد كمالها وتدمم ماوجب
فيها من الاستقامة والصدق اذا ادارتها الشهوات ودخل فيها المص
واستعملت لها طرق الشره بدل ان تكون بين قوم عرفوا طهارة الاخلاق
واشتهروا بالخلق والتبصر في الامور

من الناس من يأخذ الامور بالظواهر ويعيل الى التفرغ والتنديد

فيقولون ان تلك الحسومات وهذه المجادلات ليست الا وسيلة لتعقيد المسائل واطفاء نور الحقيقة لانهم يرون في كل قضية مدافماً لكل خصم وكل منهما يثبت ما يشي به الثاني فيضيع الحق او يخفى بين الاثنين . ويكررون ذلك اليوم بان الحاماة تدافع عن الحق والباطل سواء . ولكن هؤلاء قوم لم يفتتوا الى ان ذلك الذي يدهشهم في الحاماة موجود في جميع الجهات انظر الى منابر السياسة تجد خطباء الحكومة يحجون خطباء المعارضين وخطباء هؤلاء يدفون حججهم بمثلاً وكل فريق يطلب الحق لجانبه ويرمي الخصم بالظلم والعدوان . اقرأ الجرائد وصحف الاخبار بأخذك العجب من تباین مشاربها وتناقض مراميها واختلاف لهجتها فكل طائفة تنحوا نحواً مخصوصاً وتطلب غاية مخصوصة وتقيم الحجج والبراهين على انها صاحبة الحق وان خصمياتها بيدات عنه مبطلات . انظر في كل امر ترّ المشتغلين به يختلفون على طريق البحث فيه ويذهبون المذاهب المتباعدة ويؤيدون ما تضارب من الاقوال والافكار

هذا شأن الوجود وتلك علة الحياة وما سببه الا ان الحقيقة في ذاتها واحدة وطرق البحث فيها والتنقيب شتى وان لكل امره نظراً مخصوصاً في الامر الواحد وما بلغت قوة الادراك الانساني مبلغاً يمكن معه ان تصل في معرفة كل شيء الى حد البديهيات وان كل امره مطلق السراح في اسناد رأيه وتأييد حجته والحقيقة بنت البحث فمأرضة الافكار بالافكار ومقارعة البرهان بالبرهان ومقابلة الحجة بمثلاً ودفع الشبهة من كل جانب هو ذلك الحرب الذي اقتضته طبيعة الانسان وهو ذلك التحليل الذي تبرز

من خلاله الحقيقة خالية من الشوائب صافية من المائب . فانما تبدت في
بهلتها من مناطق الخطباء وسطور الكتاب خضع الكل لحكمها وبان كل
مكابرة لتقضائها

وبذلك اشتركت المحاماة مع القضاء في البحث عن الحقيقة فلامحامين
تهيئة معدتها وتبين مشخصاتها والقضاة اصدار اوامرها وتقرير آثارها
التاريخ يدلنا على انه ليس من بلد كان للناس فيه حق في استقلالهم
الناتي وفي التمتع باموالهم وصيانة اعراضهم وآدابهم واجتناء ثمره كدهم واتصا بهم
الا كان بجانب القضاة يوم يجلسون للفصل في الحصومات رجال شأنهم
الدفاع عن حقوق المتخاصمين ومد يد المساعدة بالقلم واللسان الى الضعفاء
والمظلومين وأولئك هم المحامون وقد وجدوا منذ وجد في الناس عدل وقاموا
من يوم ان نصب ميزان القضاء وجلس القضاة لتقرير العدالة بين الناس
فكان للفرقتين مقصد واحد وغاية واحدة هي خدمة الحق والعدالة وهذا
بلا شك رابط قوي يجمع بين الطائفتين ويوجب الالفة بين الصنفين
وكذلك كانت حياة المحاماة من حياة القضاة فوجب ان يشعر كل منهما
لصاحبه بما وجب عليه له وان يبادلا عواطف التبريل والاحترام

لا خير في محاماة يقف صاحبها في كل يوم ضارعا متوسلا الى قضاة
ليس لهم في قلبه ذرة من الاحترام . ويطلب منهم المدلل ثقافا وهو يتقد
انهم يبيدون عنه . وينادي ضمائر يظن فيها السوء والمدوان . وكذلك لا
خير في قضاء يضطر قاضيه الى ان يصنى لرجل سفلى في عينيه وانحط قدره
بين يديه ويسمح بحكم القانون اقوالا ينطق بها لسان يتلذذ من رجل

صاعت كرامته وسقطت رتبته وعدّه من الازدياء

وجد القضاء خدسة الاعم فالقضاة والمحامون خدس لامتهم وواجب على الخادم لخدمته الصدق والامانة وواجب على الخدم ان يتبادل بينهم الاحترام والالفة لان في تفرق القلوب فوات المرفوب من تحصيل السعادة ودفع المضرات . فيصفتهم خدماً لامتهم يجب عليهم ان يحسنوا معاملة بعضهم لبعض وان يتآثروا ولا يترفوا حتى يمكنهم بذلك اداء المطالب منهم لامتهم ويكونوا صادقين في خدمتهم . وكيف يترقون وقد تربى القضاء والمحامون في مدرسة واحدة وتعلوا الدرس على معلم واحد وصوبوا افكارهم الى مهنة واحدة هي الاشتغال بالقانون فهم اخوان في العلم واخوان في الفن واصحاب في العمل ومقصدهم واحد هو اجل المقاصد في هذا الوجود

القضاء ملجأ للمحاماة والمحاماة ملجأ للقضاء فقد صمدت الاعم التي ارتقع فيها شأن الطائفتين وكلت فيها مهتهما الى انتخاب قضائهما من بين المحامين وفي كل يوم ترى القضاء اذا تركوا وظائفهم ليتشغروا بالمحاميين فاليابان مسلوكان لناية واحدة هي الاشتغال بالقانون وهذا موجب للالفة وباعت على تبادل المحاسنة والوثام

اذا وضحت هذه الروابط كلها فلم يبق من حق للقضاة في ان يحتقروا المحامين ولا في ان يظهروا لهم احتقارهم باوضاع شتى كأن يقطعوا عليهم قولهم في الجلسات ولا يصنوا اليهم في اثبات مدعاهم بما سطر في القانون بل يأتفون من ذكره على لسانهم لاعتقادهم بانهم هم الذين احتكروا النظر فيه واختصوا بعلم اسرارهم وخوافيه وكأن يهملوا مذكراتهم ونتائجهم او

يقسموا المحامين الى اقسام يستفيدون في كل قسم منها اعتقاداً مخصوصاً
يجرون عليه في معاملاتهم وفي نظر القضايا التي يترافعون فيها
وينبغي ايضاً للمحامين ان يحترموا القضاة احتراماً حقيقياً فيمسكون
الستهم عن القدح فيهم كلما خسروا دعاويهم وان يجتهدوا في عملهم ويحكموا
هم في الخصومات قبل عرضها على الحاكم حتى لا تقوتهم وجهة الحق فيها
فيقدمونها ظاهرة الحجة واضحة البرهان ولا يدعون بعد ذلك عللاً فاشك
في صدقهم ولا للاعتقاد بانهم مهملون . وكذلك ينبغي لهم ان يحترم كل
واحد منهم زميله وان يفقهوا ان الالفة بينهم واتحاد كلمتهم على اعلاء شأن
طائفتهم من موجبات حل النير على احترامهم واعظامهم

والخلاصة ان اعمال المرء في الوجود هي التي توجب احترامه او
احتقاره عند مواطنيه واما الحرف فكلها متساوية ما دامت غايتها النفع
العام ووجهتها خدمة الامة والانسانية . وعسى ان يزول من الافكار ذلك
الوهم القبيح الذي كان قد تأصل فيها منذ زمان بيد بانه لا شرف الا في خدمة
الحكومة ولا فضل الا لدوي المناسب وان يقدر الناس الحياة الحقيقية
حق قدرها ويعقلوا ان طرق الازتراق كثيرة لا تنحصر في استمطاء راتب
زهيد بمن عظيم هو حرية العمل وانطلاق الهمة تضرب في كل واد فيه
نفع وتأتي كل عمل شريف يعود بالفوائد على صاحبها ويؤثر في ثروة الامة
وراحتها وان المهن الشريفة كثيرة المدد ووسائل الكسب المفضلة لا
تحصى فلا فرق بين تاجر امين يجمع تجارته بين امته ومن جاورها ويحلب
اليها من السلع ما تنسج على منواله فتكثر معاملها وتروج بضاعتها وينقل

اليها من اخلاق غيرها وافكارهم ما ينفعها في تقدمها وبين قاض يحكم بالعدل والانصاف . ولا بين صانع يثير عزائم الافراد بما يمد له من وسائل الحياة ويدعوم الى السعي وراء كل عمل مفيد فيحفظهم من سطوات الجوع ويحميهم من رذائل البطالة وبين حاكم ساهر على الامن العام وشرطي يطارد اللصوص والاشقياء . ولا بين عالم يث الفضائل في النفوس وبين الناس سبل الرشاد ويثيهم عن مفاسد الاخلاق ويدعوم الى الخير والفضيلة وبين مهندس يجلب لهم الماء لري الارض وانماء الزرع ودر الضرع وتحسين الاحوال . ولا بين محام يقاوم الاعتداء ويصد جيوش الباطل عن اهل الحق ويأخذ بيد البري انتصاراً للصدق ويشد عضد الفقير المظلوم ويقف في وجه من تسف واعتدى وبين ذي وظيفة يرعى الذم ويحفظ عهده لمن ولي عليه وينصف من نفسه فيأخذ للضعيف حقه من القوي . كلهم اشراف وكلهم فضلاء ولا امتياز لاحد منهم على نظيره الا بمقدار محافظته على الواجبات واستمساكه بعبوة الفضل ومطابقة وجدان الحق وسلامة القلب واللسان وكلهم عامل عملاً ممدوحاً وساع وراء منفعة لازمة في كل زمان . فان كان هذا هو الشأن في الوظائف والصنائع والمهن من حيث الفضل والمنفعة في كل منها لزم ان توفى كل جهة حقها وان لا يلتفت الى الموظف الا من حيث تتوفى فيه شروط الوظيفة باعتبار المقصود منها ولا الى المحامي الا من حيث كفايته واحكامه لعمله . وان لا تقبل في الحمامة الا من تبيأ لها ولا تنضب من المساواة لاننا في مقام طلب الفائدة التي تقصد لكل واحد منا ولسنا في مقام التفاخر والمباهاة . واذا اطلنا النظر في احوال الاجتماع

الانساني أبصرنا انه لا فضل للمرء الا ما كان من ذاته ولا شرف له الا ما رجع الى ملكة نفسية او عمل مرضي ولا بنف من الاعمال او عن زهو واعجاب واصبحنا يؤدي كل واحد منا ما وجب عليه غير آسف أو مغبون ويطلب حقه غير متكبر ولا مفتون

الفصل الثاني

كيف يؤدي المحامي مهنته

تشتمل اعمال المحاماة الى مرافعات ومذكرات وانذارات واستشارات وقد يكون حكماً . ولكل من هذه الاعمال روابط تقني ملاحظتها

المرافعات

للمرافعة عبارة عن خطاب يلقيه المحامي على القضاة تأييداً للدعوى وقد يتبعه رد على خصمه والمدعى عليه قد يخاطب ويرد في آن واحد

واساس المرافعة دقة البيان والمراد بها قوة الحجة ووضوح البرهان

لا تزويق العبارة وزلاقة اللسان

واخص صفاتها الوضوح والابحاز . اما الوضوح فشرط مهم في المرافعة لان السامعين ينساقون مع المتكلم عادة فان غاب عنهم مراده خلفاء المعنى او تعقيد العبارة كان حكمهم عليه . ولن يفيدهم بعد ذلك ما يسود اليه من التوضيح والتفسير لان بواذر الافكار هي التي تعلق بالآذان فلا تمحي منها تماماً ومن الواجب ان تؤثر المرافعة في نفس القاضي وان يكون لكل كلمة

منها وقع عنده لانها اذا فقدت هذه المزية انتفى الغرض المقصود منها واصبح استعمالها خيالاً باطلاً . ومن ركن الى الانحاض طمعاً في تأييد حجة فقد اتى الامر من غير باب وافتت نخسره . واما الاجاز فن اكبر اركان المرافعات فينبغي للمتكلم ان يكون في كلامه مع سامعيه كما يكون القارئ مع نفسه ان وجد منها فتوراً أو مللاً طوى الكتاب ليعود اليه متى انصلح فكره واذا مر بموضوع لايهتم له كر عليه مسرعاً ليصل الى الأم من الكتاب . وان يلتفت الى ان السامع ملزم بالاصغاء الى ما يلقى عليه من الكلام فلي المتكلم ان يجذب اليه وان لا يتعب بما لا فائدة فيه من سقط الكلام وحشوه بما يخرج عن موضوع الخطاب . ولحسن الاصغاء حد فاذا تجاوزته المتكلم تولد في السامع الملل وصار القول فضلة أحسن القائل أو أساء ومن الناس من لا يعتبر ان وكيله قام بواجب الدفاع عنه الا اذا اسهب في المقال واطال في شرح الوقائع الصغيرة واطنّب حيث يجب الاختصار لان الموكل يد كل شبهة دليلاً قاطعاً ولا يرضى الا اذا سمع وكيله يشرحها للقضاء شرحاً مستفيضاً . أولئك قوم مخطئون لا يدرون كيف تنجح الخصوم وقتنع القضاء . والمحامي الجدير بهذا الاسم الشريف هو الذي يرف قاضيه ودرجة عقله وعلمه فلا يدخل عليه الملل باطالة القول فيما يكتفى بالقليل منه ولا يطيل في تفسير ما هو مقرر لديه ولا يفيض في تكرار اللبائى التي اشتهرت عنه في احكامه بل يستعمل في مرافقته امامه ما يستوقف سمعه على حسب عادته وبالكيفية التي اظهر العمل ميله اليها ويستعمل في اقامة البرهان من المقدمات ما يعلم انه معترف بصحتها ويجعل قوله صادراً عن

المبادي التي لاشبهة لقاضيه فيها

والمرافعة موقهتان . فتارة تكون الدعوى ذات شأن تمحل بها الناس
فتمنع الجلسة بالجاهير لسماعها فاللهامي في هذا المقام مضطر الى ان يتكلم
للقضاة والحاضرين فينبغي له اذن ان يوشي عبارته ويحسن لفظه لكن
يجب عليه ان لا يفكك اجزاء الخطاب وان لا يجعله منصم الجمل بالاغراط
في الاعراب والتفاني في الاسهاب وان لا يذكر التافهة من الادلة لكونها
اشتملت على جمل يطيب سماعها لان ذلك من عيوب الكلام ومساوي
الخطباء . وتارة تكون القضية عادية وهو الغالب فالواجب على اللهامي هنا
ان يحيط بها كلها ويستجمع اشتاتها وينظر في جميع مراميها ويزن ادلتها
ويستحضر المطاعن عليها ويلاحظ في مرافعته ألقاظه ويراقب ممانيتها ويوزن
في شرح الوقائع مع تمام الوضوح ويوزع ما من شأنه التأثير من احوالها في
اجزاء المرافعة ويهمل ما ليس كذلك ويبدأ بالدليل هادئاً بلا تشديد ويغرس
في تأثيره على ذهن القضاة فان وجد انهم لم يخلوا به مرّ عليه مسرعاً الى
غيره وعاد اليه بصورة غير صورته الاولى واذا لاحظ على وجوههم اقبالاً
عليه تملق بدليله وفصل اركانه واحكم صيفته حتى يصل به الى حد البديهيات
ومتى احس منهم انهم ادركوا وصاروا به موقنين امسك عن الكلام
وتركهم يحكمون تحت تأثير ذلك الاعتقاد

لكل مقام مقال فان كنت تدافع عن رجل قدفد خصمه فترفع في
قولك واستخدم خلدته ما يليق برجل اشتهر بالاستقامة وعرف منه الناس
طهارة الاخلاق . واستعمل الالفة من القذف تحط من تأثيره واهزأ بخصمك

هزمك بما اقتراه

وان كنت في مقام الاستعطاف فادخل من باب الاستشفاق والحنان
 وخطب صفات الرحمة والاحسان واحذر من التسفل لانه يؤدي الى
 الامتهان واذا جرحت خصمك ولو سهواً ورأيت انهز سقتك وجعل يغتم
 ما فرط منك ويحسم خطاك فاسلك معه طريق الاستمثار بمقدار ما افراط
 في تعظيم هفوتك الصنرى واحكم نفسك ولا تنضب والى هجمات خصمك
 بوقار وسكون تمل اليك الافكار بعد ميلها عنك وتنجذب اليك القلوب
 بعد فقورها منك. وفي مثل هذه الخصومات يستحب التخنن في اساليب
 الخطاب مع الابتعاد عن سفاسف القول وعدم استعمال الجمل المطنطنة
 والالفاظ الضخمة والتشايه المفارقة وغير ذلك مما لا يتأثر به سامع عاقل اديب
 ان كانت وقائع دعواك ظاهرة واحوالها في الذهن حاضرة وانحصر
 الموضوع في بيان النص وتوضيح حكمه فلا تنطق بنير ما يلزم لعرض
 المبحث من الالفاظ ثم ترفق في استقفاة نظر القضاة الى رأيك فيه وكن
 وقوراً بلا تكلف وعالماً لا خطيئاً وقرر ولا تحرر وقل الصواب ولا تجعله
 كأنه ضالة يجب على القضاة ان يمشدوها واحذر من الظهور في كل ذلك
 بأنك بلغت الجبال طولاً واتيت بما لا يستطاع

المذكرات

كذلك تختلف المرافعات الكتابية وهي التي اصطلح العرف على
 تسميتها (نتائج او مذكرات) باختلاف القضايا وتنوع بتنوعها قد يكون
 الغرض منها احاطة الناس علماً بما اشتملت عليه قضية ذات شأن وقد جرت

عادة المحكمة بطبع هذه النتائج ونشرها بين المحامين عموماً ورجال القضاء خصوصاً . ولا يخلو الحال من احد امرين فاما ان تكون المرافعة حصلت سرّاً لسبب من الاسباب وحينئذ ينبغي ان تشتت النتيجة على بيان وقائع الدعوى بياناً وافياً وشرح جميع الادلة شرحاً كافياً . واما ان تكون المرافعة حصلت علانية فلا داعي حينئذ للاسهاب ولا موجب للاطناب بل يستحب الاختيار وحسن الایجاز والاختصار اذ يكون النرض من النتيجة في هذه الحالة تذكير القضاة باهم مباحث الدعوى ولان في تطويل الشرح قصراً في جانبهم كان الكاتب يري وجوب اعادة ما شافهم به كانه كتابة حتى لا يفسوه

ومن حسن الصناعة ان يلاحظ الكاتب المكتوب اليه وان لا ينيب عنه انه يعرض ما كتب على رجال تملوا وتهذبوا وقرعوا لامال وظيفتهم التي استغدت اوقاتهم كلها فن الحكمة ان يحفظ عليهم زمنهم وان لا يقدم اليهم من الوقائع الا على قدر الكفاية ولا من الادلة الا ما كان قاطعاً في الخصومة مع الاقتصاد في الالفاظ

ونبغي للمحامى ان يفرق بين القضاة وغيرهم من الناس فيكتب لا وئلك موجزاً وينشر على هؤلاء كما يشاء . ثم ان كانت النرض من النتيجة بيان بحث قانوني وجب افراغ الجهد في الايضاح ويجمل بالكاتب ان يأتي على اقوال العلماء وآراء الشراح واحكام المحاكم في ملحقات صغيرة وان يجمل لب النتيجة قاصراً على النرض من المبحث وقريره كي لا يتب القارئ بمطالمة ما قل من الاقوال اثناء

النظر في اصل الموضوع . وعليه ان يستعمل الاغنام عند تندر الاقتاع وان يحذر كل الحذر من العدول عما ذهب اليه اولاً لان ذلك يضيع اتعابه سدى . واما اذا كان الغرض من النتيجة شرح بعض الوقائع فيجب استعمال الخلق في حكايتها وان لا يذكر منها الا ما كان ظاهراً جلياً وان يترك ما من شأنه التشويش وتفريق المعاني والمناسبات . وعلى المحامي ان يبدأ حكايته بما يثير الرغبة فيها بلا تسف ولا قبح في الكلام . وليلاحظ استمرار الاقادة فلا يأتي بما عنده منها دفعة واحدة بل يجعلها تعظم كلما كتب وبذلك تكون قراءة الادلة موصلة للاقتناع بها ومفيدة للارتياح من طريقة سورها ومؤكدة للاطمئنان الى ما اخذته حكاية الوقائع في النفس من اليقين فلا يقف القارئ الا حيث يقف البيان

وليتذكر المحامي على الدوام ان المحامين في هذا كله هم اعوان العدالة وحلفاء الحق لا خدم للشهوات ولا تبع لاهواء الموكلين لانهم مدافعون في الخصومات وليسوا برسل البغضاء والاحقاد . ولا ينسوا عند تناول القلم انهم اسراء لمنافع الدعاوي فليطرحوا كل فائدة لا ترجع اليها ولا تملن بهم الحيلاء فيسترسلوا مع صرير القلم على القرطاس وينجروا وراء التخيلات . ولا يخافوا قوات المرغوب فان لهم في نجاح الدفاع عن الذين جلبوا اليهم فوزاً مديناً وهو اجل كل مرغوب . ولا يكونوا كالناشيء في الصناعة وقد قرأ نتيجة ليس فيها الا الادلة والحقائق الصحيحة فعرض على انامله بالنواجز وقال لقد ضاعت الفرصة فلوانني كنت صاحب القول في الدعوى لنت غفراً عظيماً لانها تقبل الاسهاب وجديرة بان يفرغ الانسان فيها حذقه ويظهر طمعه وينشر

على الناس ما اوتيهم من الفصاحة وبلاغة التحرير ولكنت الجمل الخصم بسرد واقعة كذا والزعم الحجة بحكاية كذا واتعقب سقطاته ولا ادع له باباً يحجني منه الا سدده عليه بما يحتمله المقام من الكلام فانهم اذا فعلوا ذلك فقد خرجوا عن قههم وتخطوا غايتهم التي يقصدونها وصارت ررقاتهم قصصاً لا نتائج اقوال تقدم من محامين يخدمون العدالة الى قضاة يحكمون بين الناس . وقد يكونون في عملهم هذا كالمصور الذي يزيد وشي الصورة في المواضع التي كان يجب عليه سترها عن الابصار . وفوق هذا تكون ايضا نتائجهم هذه خالية عن الكمال الذي هو حلية الحمامة مجردة عما تشتم منه رائحة حبة المدل التي تلوئ بصاحبها عن ذكر ما ييجرح الخواطر حتى ولا بسلاح قدمه الخصم اليه . وعلى كل حال فانه اذا كانت الكتابة على تلك الصفة مقبولة فهي قصة وان اشتملت على الاسامة فهي هجو وكلا الامرين عيب في الحمامة

ليس من المحرم على الحمامة ان تستخدم التقرير عند الضرورة او تذكر من الفكاهات ماله تأثير في الدعوى او تعطف بكلمة على بيان حال الخصم او تدل بجملة على مواقع النقص في فعله او ترمي بقول مؤلم لبيان غش كامن بل هذا مباح على شرط ان يكون النرض الاولى منه يسان الحق وخدمة الدعوى وعلى شرط ان يكون القول لا بساً على الدوام ثوب الكمال

الاستشارة

اخص ما يلزم فيها تحكيم العقل وحده واستعمال الروية والتوقي . وذلك لازم في الرأي وفي الاسباب التي يبنى عليها . وقد تؤدي الفتوى بكلمة او كلمتين

كما كان يعمل متشرعو الرومانيين وكما هو الشأن عند علماء الشريعة النراء وقد يكون الفرض من الاستثناء الحصول على قول واحد سلباً كان او ايجاباً وعمله ان كان للمقتي عالماً دانت لفضله الافهام. الا ان هذه الطريقة غير وافية بالقائدة اذ لا يجب ان تصدر الفتوى كوحى نزل من السماء بل ينبغي ان يضاف اليها بعض العلل والاسباب التي توضحها فان ذلك مفيد للخصوم ومؤد الى احترام الفتوى وقائتها لدى الناس. وايضاً فانها ماطلبت الا لتذاع بين ذوي الشأن ولتقدم الى القضاة مع النتيجة كأنها جزء منها فاذا تجردت عن الاسباب صنف تأثيرها وربما احترها من رآها

يجب ان تحرر الفتوى بأسلوب سهل بسيط خال من الاستمارة والتشبيه مجرد عن التشنيع . وان تكون عبارتها علمية لا ادبية. وان لا يمتاز بعض اجزائها عن بعض الا بزيادة الشرح والايجاز حسبما يقتضيه المقام اذا سئلت اى الطرق اولى بالاتباع في الخصومة فأشر الى ما يؤمن فيه السير منها. وكن في اشارتك موافقاً لقانون دون سواء. ونبه الى وسائل الحيطة ولا تهمل واحدة منها وان كثرت فاطمئنان المرء على عمل اتهم اكبر من جميع الاتعاب

اذا سئلت اى دفاع اصلح للدعوى فعليك باستعمال ذكائك واستخدام فصاحتك لبيان وجهة الصواب في الامر المطروح بين يديك بعد ان تتحقق من عدالته وان لا حرج فيه

اذا سئلت عن رأيك في اقامة الخصومة فاذكر في نفسك ما قد جربت منها وما حكم به القضاء في نظائرها ولا تنس ان قلب الاحكام

كثقل الایام وكن قبل ان تقى بوجوب الحسام متردداً على الدوام ولكن
احذر التردد ان سئلت صلحاً

اذا سئلت حجة في خصومة نشبت امام القضاة وبان لك عدلها فأت
بما تستطيع من اوجه البرهان واستنفد قدرتك باللسان وبالبيان

ان للافتاء في البلاد الاروباوية شأنًا كبيراً واهله من ذوي الاعتبار
الاسمي ين علماء القوانين . ومنهم من اقطع اليه وجله العمل في حياته
وفيه عديم من القوائد المادية ما يزيد على الحاجة فقد كنت اعرف ان
استاذي معلم القوانين الرومانية بمدرسة الحقوق في باريس وهو موسيو
(ليون كان) ينال منه في كل سنة مائة وخمسين الف فرنك وكنت اسمع من
زملائي الفرنسيين انه مبلغ ليس بعظيم في جانب ماير بمعه غيره من ذلك السيل
وقد كان الافتاء عندنا في قديم الزمان رفيع الجانب فزير المتهل ين
اهل الشريعة النراء ولا يزال له بعض الشأن في مصر الحاضر . غير انه بعد
ان كان اماماً يطلبه اهل الخصومات كما يطلبه اهل العلم انفسهم اصبح قاصراً
على ذوي الحاجات في الدعاوي . وهذا غير مايجرى عادة في البلاد الاروية
وغير الذي كان معروفاً عن السلف الصالح . ولذلك اسباب كثيرة يطول بنا
شرحها لو اردناه . لكننا نقول بوجه الاجمال ان تلك الاسباب ترجع كلها الى
ذلك التقيد الذي استولى على العقول والوقوف بالعلم عند حد لا يتخطاه
واستسلام العقول الى ما سطر في الكتب من المنقول كأنما شرع للمعاملات
وجد في بدء الكائنات ويجب ان يبقى كما وجد الى ابد الابدین . وليس
الامر في الشرع كذلك فان الضرورات تبيح المحظورات . ويحدث للناس

اقتضية بقدر ما يحدثون من الصبور . والمالم متغير . والمادات متحولة .
فالمعاملات متبدلة . وشرع لا يحكم على المعاملات بمقتضى منافع الامة في
زمانها ومكانها ولا يلاحظ مقتضى المادات التي اقتضتها المصالح الجديدة
شرع ابر . وشرعنا على غاية ما يرام . واف بال حاجات في كل زمان وكل
مكان (ما فرطنا في الكتاب من شيء)

ولعل من تلك الاسباب ايضاً الاقتصار في القنوى على السلب او
الايجاب بلا توضيح ولا تفسير . ولعل منها ايضاً تناقض الاقوال ونيل الحق
والبطل منها ما يهوى في جميع الاحوال

ولما الاستشارة بين المشتغلين بالقوانين فمدومة عندنا على التقريب اذ
قلما يسأل المحامي رفيقه او يلتمس القاضي رأياً من زميله او يتشاور اثنان في
امر ابرهم عليهما . والسرف في ذلك على ما ارى اكتفاء كل واحد بنفسه وظنه
انه بلغ النهاية في معرفة القانون وان كان ممن لا يحسنون العربية ولا يعرفون
كلمة من لغة اجنبية

واذا اتفق ان احدهم جاء مسترشداً في امر وجدته يلقي عليك سؤاله
على صورة يحاول بها اعلامك بان غرضه معروف له من قبل وانما غايته ازالة
ما قام به من الشك فيه وربما شعرت منه ايضاً بأنه غير مستعد لقبول اشارتك
ان خالفت مراده تغير النصيح عندنا ما ارضى لا ما وافق الحق والصواب
ومنهم من يسأل السؤال بسيطاً ثم يسمع جوابه منك الى آخره ويبيه ويخرج
به فرحاً بذلك عليه ضربات قلبه وتلمحه من اساور وجهه ولكنه بعد ذلك
يقول لك (نشوف) كأنه رجل يشفق عليك ولا يريد ان يرد قولك استبقاه

لمودتك او مراعاة لجانبك وواقه ما حمله على هذا الا الكبرياء والانفة من
شكرك على مشورتك والاعتراف بفضلك في نصيحتك . ومن الناس من
يسألك وهو لا يعرف من القانون حرفاً وليس من المشتغلين به فنجيبه بما
استطعت وكنت تكتفي من شكره بسكوته ولكنه يترضك بما سمعه عن
مثله وهذا نقص في الآداب وعيب في الخطاب وسيه الجمل ومبناه احتقار
العلم والعلماء

لا لوم على من جهل بل ان كان اللوم على الذي قضى الزمن الطويل
في الدرس والمطالعة حتى انتهى به حظه الى وظيفة تربع فيها او عمادة اندرج
بين رجالها ظن انه بلغ الذرى فطوى الكتاب وجفف الحابر وكسر الاقلام
واهمل اكبر الواجبات حتى افادته نفسه بدوام المطالعة . ولو ان كل واحد ممن
تلموا القانون الف رسالة في مبحث من مباحثه (والقليل هو الذي يسجز
عن ذلك) لاصبحت اصول القوانين منبثة فينا ومبادئ الحقوق مختلطة
بافكارنا ولخدموا بذلك امتهم وحكومتهم ولاستنارت عقول قعد بها
الجهل عن معرفة منافعها فضلت سواء السبيل . ولكل واحد في كسله حجة
يلتمسها . والكل يقولون متأقين آسفين : ما الحيلة في بلد لا يجب اهله
المطالعة ولا يميلون الى قراءة كتب العلوم . ثم ما فائدتي من ايجاد النفس
في الجمع والتأليف واقتاد القوى في النقل والتصنيف ولا مال احزره ولا جاه
ادركه . وبعضهم يقول اني لست ممن يبتني المال من هذا السبيل ولا ممن
يرغب في الضخار من طريق مثل هذا والناية ان اتقع بما اكتب ولكني
ارى الباب مسدوداً فالناس لا يقرأون ولا يحفلون بما يسيل في قاندهم فا

النسب والمناخ وغايته لا تنال

اولئك قوم يحسبون ان المرء يرغب فيما يجهله . ويشترطون في الذي يطلبون له الفائدة ان يكون عارفاً بها من قبل . ويتوهمون ان الامم التي صارت حية بدأت كذلك ونشأت منكبة على مطالعة الكتب متهافة على تعلم المعارف والعلوم . ولذلك يرون ان البدء في العمل غير مفيد . لكن تلك حجج لا نصيب لها من الحق والله يعلم ان الحول موجدتها والانصراف عن الخدمة العامة اصل فيها واعتقاد عدم الكسب او نوال الشهرة عطفاً

التحكيم

يحتاج الحكمي في التحكيم الى كمال الاستقامة واعمال الرواية وامعان النظر حتى يصيب حكمه كبد الحق . فان له في التحكيم صفتين : صفة الحكامة وصفة العنصرية . ولذلك يجب عليه ان يلاحظ ما تقدم جميعه وان يضيف اليه ما عرفه بالتجارب والاختبار

حكم المحكمين شرعية للمتخاصمين وللناس فيه ابحاث فيقدحون او يمدحون . فان كان الحكم محامياً لزمه ان لا يضع امام نظره غير الدعوى وان لا يفرق بين المتحاكين ولو كان مختاراً من احدهما . وان لا يمجس من الحكم على من اختاره اذا تبين ان الحق من جانب خصمه



لفصل الثالث

هو النقل

نقل اقوال العلماء والمؤلفين عادة قديمة اتخذها الخلف اعجاباً بآراء السلف وبالفوا فيها حتى كان الواحد منهم يحسب نفسه اضعف الكتاب ان لم يرجع في رأيه الى قول حكيم من القدماء او رأى من سلف من العلماء . بل انهم كانوا يخشون الاقضية بما يتكره عقولهم من الافكار الجديدة وما يطراً على خواطرهم من السوانح المفيدة حذراً من ازدراء القراء وهرباً من اعين المتقدين واستمرت هذه العادة زمناً طويلاً ثم اخذت في التناقص بتقدم المعارف وارتقاء المعلومات حتى وصلت الى ما هي عليه الآن . ومع هذا فان ذكر سقراط وارسطاليس وزورودست وابن سينا وابي قيراط والافخر وعبد الحميد وسحبان وغيرهم ممن تقدم عهدهم وطوت الايام معارفهم بالعلم الجديد لا يزال يأخذ من النفوس مأخذاً كبيراً

يجب على الخطيب او الكاتب ان لا يستعمل النقل في جميع الاحوال بل يختار مواقفه ويتحرى مكان الضرورة فيه . ويجب ان لا يكون الفرض من النقل الاعلام بسمة اطلاع الناقل . ويستحب ان يكون بالتلميح لا بتبليغ التصريح ليكون مقبولاً عند القراء او السامعين . ويشترط ان يكون فيه معنى أكد في تقرير مطلب الكاتب او الخطيب والامحج الناس وضاع اثره في النفوس خصوصاً اذا تمق فيه صاحبه بحيث لا يستطيع غيره من المتقول

اليهم ان يأتوا به فانه لا يبقى له في نظرهم من الاثر الا الاعتقاد بان صاحبه متفاهر يميل الى الاعجاب

النقل على ثلاثة انواع : حجة . واستشهاد . واستثناس
فاما نقل الحجة فهو الاستدلال في المبحث بنص يخضع الخصم لحكمه
وجوباً كما لو اردت اقناع رجل من اهل الكتاب فحججه بنص كتابه . وهذا
النوع ممدوح بل واجب خصوصاً اذا كان المنقول عنه هو القانون الذي يجب
على القاضي الحكم بمقتضاه

واما الاستشهاد فهو الرجوع الى قول مؤلف شهير وقد يكون لازماً في
اثبات رأي غير متفق عليه من المتناظرين . وعلى الناقل ان يتخير مرجعه
ويتفرس في درجة اعتقاد القضاة فيه . واحسن ما يرجع اليه هو رأي سبق
العمل به في القضاء . ومن هنا ينبغي تفضيل المفتي به على غيره والشائع
المشهور على القول المجبول . اذ مجرد الرأي لا يؤثر في المطلوب لسهولة نقضه
بمثله فان لم يجد الطالب مراده تماماً كان الاولى له عدم النقل كي لا يتخذ
الخصم حجة عليه

واما الاستثناس فهو الرجوع الى رأي في مبحث يشابه المبحث الحاضر
او يقرب منه او يشترك معه في المبدأ المبني عليه . وهنا يجب الاعتناء جداً
باختيار المنقول عنه . فان كان ممن اشتهر علمه وتمكن ذكره بين العلماء
والمؤلفين كان الاستثناس به مفيداً لان القاضي يتردد طويلاً قبل الاقدام
على مخالفة رأي رجل اجمع القوم على احترامه . وليس من القائدة ان يستأنس
بقول من لم يكن حائزاً لتلك المزايا

وقد جرت العادة بالخذر من قول المحاجة اذا كان مجرداً عن شاهد منقول او حجة مأثورة . وسبب هذا تصور ان المحامي مشتغل كل الاشتغال بمصلحة موكله فاذا قرر مبدأ دخل الشك فيه هل كان صحيحاً او مختصراً لصالح الدعوى . وان ابدى رأياً قبول بنيراطمئنان وظن فيه انه كان ينطق بصدق رأيه هذا لو دافع عن خصم موكله

نم من القضاة من توفر عليهم وسمت مداركهم واستنارت افكارهم فلا يحتاجون الى شاهد او حجة بل ينظرون الى القول منصرفين عن قائله ويأخذون به ان كان صواباً او يردونه ان بان لهم الخطأ فيه لامستكبرين ولا مستهزئين . غير ان كل القضاة ليسوا ذلك الرجل وكثير منهم لا قدرة له على استنباط الرأي بنفسه فتراه متردداً بين الاقوال المتناقضة لا يدري ايها الصحيح . لمثل هذا يفيد النقل حتى يخرج من حيرة المتردد وتفتي عنه هو اجس التشكيك بالركون الى قول غيره ويطمئن في احكامه . فاذا كان المنقول عنه من ذوي الاعتدال في الرأي معروفاً باجادة النظر حصلت الثمرة وتمت الفائدة

فالنقل افراط يجب التحرز منه . وقد يكون في الموضوع وفي المنقول عنه اما الافراط في جانب الموضوع فيحصل اذا كان المستشهد عليه واضحاً بذاته غير محتاج الى التأييد بقول النير . وقد قدمنا ان النقل انما يفيد لدفع التورم وازالة التردد فان لم يكن وهم ولا تردد فالنقل افراط واما الافراط من جهة المنقول عنه فهو اذا لم يخيرة الناقل لانه لا عبرة بقول كل مؤلف . وليس من الجائز الاعتماد على الرأي مهما كان لانه مسطور في

كتاب والا لما بقي مبحث بنير دليل من الجانبين . فلي الناقل ان يميز بين العلماء وان لا يتقل عن احدهم الا اذا وجد رأيه صائباً في الحقيقة وشعر بان له في القلوب منزلة يستمد عليها . وان يلاحظ بلد الدعوى والمحكمة التي تنظر فيها . ثم يسل في الاستشهاد على عادات ذلك البلد وقضاء تلك المحكمة لان نقله يكون آكد في الاقناع وادعى الى النجاح ولا كثار من النقل سيان

اولاً قد يبحث الانسان عن مسئلة في كتب شتى ثم لا يجد تمام ما يريد الا في واحد او اثنين ويصعب عليه ان تضع كتابه في قراءة تلك المؤلفات كلها وان يقصر نتيجة تبه على ذكر قول او قولين فيفضل ذكر الجميع لانها وان لم تعد في الدعوى الا انها تلم القارئ بان الكتاب بحث في تلك المؤلفات كلها وعرف ما احتوت عليه . وقد يخيل له ايضاً ان الذي اقتنه ربما لا يفتح القضية لتفاوت الافهام ولمدح علمه بالمؤلف الذي يميلون اليه فيفضل قل الكل لعله يكون فيهم من يرجح القضية رأيه

ثانياً قد يكون للباحث رأي مخصوص في موضوع بحثه ولكنه يرغب في ترجيحه استدلالاً باقوال المتقدمين ولذلك يتصفح الكتب والرسائل غير مكلف بمؤلفي زمن دون مؤلفي زمن آخر ثم يرجع الى الماديات ويعطف على ذكر شرائع الامم الاجنبية كانه يريد ان يقرر جميع المؤلفين ويخضع كل الماديات في خدمة رأيه وتأييد حجته فيكثر من القول حتى اذا فرغ منها استراح خاطره بنوال بنيته وهي الاكثر من الاستشهاد باقوال غيره غير ملتفت الى ما بها من الضعف او القوة ولا الى القرب من مقصوده او البعد

عنه وسواء ثبت رأيه هو بذلك النقل ام لا . وربما كانت عمله هذا مميّناً
للخصم على دحض حجته ورد برهانه . وهذان السببان رديشان لا يجديان
نفعاً وقد يحدّثان ضرراً عظيماً فلماذا يجب الامتناع عن مطاوعتهما
لا يستحب الاستئناس احياناً الا في حالة القنوى فالتسائل متردد يريد
الافتناع ورأي المسؤول يؤدي الى هذه الغاية عادة . لكنه اذا بين في فتواه
مطابقة رأيه لرأي مؤلف معروف او عالم مشهور بين القوم كانت استئناسه
موجباً لتصديق رأيه في نفس طالبيه . ومن الواجب ان لا يقتصر في الاستئناس
على قول الموافقين من العلماء بل ينبغي ان يضاف الى ذلك رأي المخالفين بياناً
للتقيض حتى يكون الاختيار مبنياً على تمام الاختبار فلا يندم طالب
القنوى اذا فوجئ بما لم يكن له في حسابان

ومع ذلك كله ينبغي للمحامي ان يديم الدرس في كتب الشراح والمؤلفين
وان لا يهمل الاطلاع على رسائل اهل زمانه واقوالهم التي ينشرونها ليزداد
علمه لا يفاخر الاقران لان طلب العلم للمفخرة مفسدة وحمل للاور على
غير المراد منها

المعلوم التي تازم معرفتها في المحاماة

على المحامي ان يتعلم اولاً شرائع البلاد التي يتخاصم الناس بمقتضاها
وهو شرط لا بد منه قد اوجبه جميع القوانين المتعلقة بهذه المهنة في جميع البلاد
والاحاطة بهذه القوانين لا تمكن الا اذا اقترن علمها بمعرفة الشرائع
التدريجية التي استنبط منها الشرع الجديد ليكون المحامي فقيهاً قادراً على توضيح
مراهم من المعاني عارفاً بكل احكام النصوص واسباب التفتين فلا يخفى

في تطبيقها على الحوادث التي تطلب فيها معونته
 ونبني له ان يكون عارفاً بتاريخ البلاد السياسي والقضائي ومبادئ
 اهلها واخلاقهم وطرق معاملاتهم وكيفيات معيشتهم . فبادراكها لا يتوقف
 في تفسير ما ربما ظننه غير العالم بها خروجاً عن المهود او مخالفاً لمقتضى الواقع
 وان يكون له الملم بقوانين البلاد الاجنبية لاسيما قوانين بلاد التزلاء الذين
 توطنوا ببلاده وصاروا من ذوي الاملاك فيها وخالفوه في معيشتهم اليومية
 واشتركوا معه في حياته الخصوصية والعسومية . وان يكون عارفاً بمبادئهم
 واخلاقهم في معاملاتهم ليقابل بين حالتهم وبين حالة امته ويتمكن من
 تقدير الروابط القانونية الموجودة بين الفريقين على الوجه الصحيح

ويجب ان يكون له بعض العلم بكليات الصنائع والفنون حتى لا يحتاج
 في كل ما تعلق بها الى مرشد في عمله وحتى لا يقف امام القضاة حائراً لا
 يدري ما الذي يجيب به خصمه اذا ساقه الدفاع الى الاستدلال بقواعد
 فن يجهله

ويجب عليه في مقدمة ذلك كله ان يكون عالماً تمام العلم بلغة البلاد
 التي لا بد منها في اداء الصناعة سواء كان مشتغلاً بحرفته امام الحاكم الاهلية
 او الحاكم المختلطة حتى يسهل عليه ان يخاطب موكله ولا يحتاج الى مترجم
 يضيع معه الوقت ويكون هو إمامه في تحصيل المعلومات من الاوراق
 واصحابها ولكي يميز معاني الالفاظ فلا يستعمل كلمة لمعنى الا اذا كانت تؤديه
 اذ ربما كان ذلك سبباً في فوات المراد

وكذلك ينبغي له ان يتعلم فن الخطابة اريد صناعة الاقتناع لا بلاغة

القول الذي يطرب الاسماع . فيليني ان يكون عالماً بطرف من علم المنطق
وعلم البديع والبيان والمعاني وغيرها وان يطالع كتب الخطباء ورسائل
الكتاب الذين اشتهروا بحسن المنطق وجمال التحرير وان يقرأ كتب الادب
كالخاضرات والمسامرات والقصص الجميلة ليكون مقتدراً على ترويح
افكار السامعين والقراء بما يتجمل به القول فتستلذه الاسماع

علم الادب لازم في بعض الاحوال حيث لا يفيد القانون ولا تجدي
النصوص وكان سيسرون يوجب على الخطيب معرفة الفنون الادبية
والرياضيات والرسم والتصوير والنقش والموسيقى وغير ذلك

لكن اذا جمل المحترف بالمهامة في البلاد المصرية قوانينها الاهلية
والمختلطة والشرائع الدينية التي سادت احكامها ولا تزال حتى الآن . ونسي
القانون الهلاني وذيله . وقانون المنتخب ولواحقه . ولوانح الادارة ونظاماتها
وما اتخذته من الاجراءات والقواعد التي تشمل بمقتضاها . وتاريخ البلاد . وطريقة
استنباط ما ولدته القوانين السابقة والادارة الماضية في الامة من الاخلاق
واستحدثته من المعاديات . وما ترتب على هذه الاخلاق من المعاملات وطرق
تبادل المنافع . وما كنا فيه وما نحن عليه من المنظمات السياسية . وما كان لنا
وما هو لنا من الحقوق والواجبات . والروابط بين الحاكم والمحكوم في الزمنين
صعبت عليه مهته وضاعت حرفته واختلط عليه الحق بالباطل واعتلت
المنافع التي يهدد بالدقاع عنها اليها

ثم اذا كان القانون غير موافق لاحوال البلاد . واذا تضاربت الاحكام
بالاحكام . واذا خالفت الاقضية مقتضى النظام . واذا علت النفوس بالاستهتار

بفصل الخصام . واذا قل احترام القضاة للمحامين وملوا من سماعهم اذا
اسهبوا وان احسنوا . واستكبروا الاخذ بمذهبهم استهزاء . وعدوا رأيهم قولاً
هراء . واذا سقط مقام القضاة في عين المحاماة . وضاع تبادل الالفة وحفظ
الكرامة وحسن المعاملة بين رجال الطائفتين . وجعل كل رفيقه . واذا أغفل
الناس علانية الجلسات وقيل الرقباء على كيفية اجراء المدالة . واذا عاف
المحاماة كل من تعلم او حسب انه تربى وتهذب وحام حول المصالح طالباً من
الكسل عيشاً ومبتغياً من ابتياع نفسه رزقاً يهدده فيه الوعيد حيناً بعد حين
واذا ضن علماء القوانين بنشرها . وهرب المتشرعون من بث اصول الشرائع
ونشر بذور القوانين في امتهم حتى نسوها . واذا جنح القضاء الى الایجاز في
احكامه والابهام في بيانه حتى صارت كالتائم والطلاسم
اذا كان هذا كله فيثبت العاقبة . وما هي الا تأخر المحاماة . وضف حمة
القضاة . وضياح الحقوق والواجبات . وجود العقول والملكات . ورواج
سوق الظلم والمدوان

❦ الخاتمة ❦

(اخلاق المحامي)

قال بعضهم ما رأيت واحداً أبعد عن المحاماة من رجل يدرس الشرع
ليتخذ به وسيلة في اقتناء المال استلاباً من الذين ساء حالهم فتخاصموا . ويتعلم
الفصاحة ليعرض ما وهبه الله منها على الضمضاء بارفع الايمان وقد تكون
مضرة خداعة . والواجب ان يكون هم المحامي طلب المعالي لا التماس المال

وما من شيء يدعو الى احترامه أكثر من ان يعرفه الناس ببيداً عن حب
النصار مجدداً في طلب الفخار . فما المحامي الارجل من اهل الخير قام يدافع
عن مواطنيه وقدم لهم جميل النصيح والارشاد

وفبقي المحامي ان يجمع بين مزيتين : حسن المنطق ودقة التحرير
من جهة . ومعرفة القانون من جهة أخرى . وان يتحلى بفضيلتين : حب
نصرة المظلوم . والاستهانة بظلم الظالم . فاليه يوكل الامر في المشكلات . وهو
الذي يرجى لحل المضلات . ويستودعه الناس اسرارهم فهو محتاج الى قههم
به واعتقادهم بصدقه وامانه فوجب عليه ان يكون خالص النصيح كتوماً
أميناً بعيداً عن التزير وأبعد عن الخيانة . وهذه صفات تقتضي ان يجمع
الرجل الى طو المدركة لطهارة الاحساس . وصفاء الضمير . وسلامة النية
والامانة في الاعمال . والتزهد عن التماص في الاقوال . والحفاظة على
مصالح من التجأ اليه في جميع الاحوال

من الناس من نصب نفسه للارشاد واستخدم الفصاحة في جلب
المنافع ودفع المظالم . ومنهم من حرك الاعم بقوة بيانه . وطوى الحكومات
تحت طي لسانه . واستعلى على المظالم بقوة جنانه . وأثر في المنظمات بقوم
حجته وبرهانه . أولئك هم الخطباء . والساسة الفضلاء . والكتاب الادباء
الذين بلغوا من التأثير على الافهام متناه . ولكهم ليسوا بمحاميين

يجب ان يزيد المحامي على ذلك فيهب نفسه وما اتاه الله من الهبات
وما أودع فيه من عظيم الملكات الى خير مواطنيه . والانكباب على درس
القانون ليعين للناس ما اختلفوا فيه . وان يرى السعادة في مد يد المساعدة

الى الفقراء . لا في طلب اعجاب الامراء . والتقرب من الحكام والكبراء .
وان لا يكون امام العظيم هاربا . ولا تافع من المسكين طالبا . بل يقوم
بوظيفته لكون ادائها واجبا عليه

يجب على الحامي ان يصنى الى جميع الناس لكن لا يجب عليه ان
يدافع عن جميع الناس . يجب عليه ان يميز بين الحق والباطل . ويرف
الصحيح من العاقل . ويجعل داره محكمة خصوصية تحكم في القضايا قبل ان
يتولاها . ومن الجرم ان يستمين بملكاته على مغالبة الحق . لان في ذلك
ميلا عن الواجب . والميل عن الواجب مجلبة الخزي وداعية الشنار . ومن
استباح المحظورات . واستحل المحرمات . في الوصول الى غاية من النيات
فهو عدو للمكرمات

اذا قبل الحامي الدعوى فذلك برهان على انه اعتقد سلامتها ورأى
انها تطابق العقل والقانون واحداث بهذا في نفس صاحبها املا في النجاح
فيجب عليه اذن ان يعتني بها كل الاعتناء وان لا يدع بابا من ابواب الكد
فيها الاطرقة حتى يكون وفي الذمة حقها وادى الواجب الذي فرضه على
نفسه بقبولها . ان فعل هذا فقد قويت همته وصحت عزيمته واقرن عمله
بالنجاح الا قليلا

ليعلم الحامون ان لهم خصوما . وان خصومهم هم اولئك الذين تمدوا
على الحقوق فاهتمضوها . وقعدوا عن الواجبات فلم يؤدوها . وتسلبوا في
ظلمهم بما اوتوا من مال او جاه او سلطان او بما احرزوه من مكر وتغرير
فينبغي للمحامين ان يحتمروا في محاربتهم الاموال . وان لا يخافوا الجاه

المعاملة

الشقاق . وان يستعملوا الحيطة والحذق لتكشف لهم خبايا
برار المدلسين والاعتيار . والا فهم تجار بيعهم وشراؤهم كلام

محامي ان يكون مع كونه صادقا اميناً . وناصراً للمعدل على
م يقطن الخيانة في اخيه المحامي فيضن بعرض اوراقه عليه ولا
امن امور يعرفه اليه

رجلون عرف كل منهما لصاحبه الامانة والولاء . فجعل سنده
اليه بالاستقامة والوفاء

ر فضل المحامي في المرافعات والتحرير بل فوق ذلك الفضل
ذات الين قبل استحكام الشقاق . وتسهيل الامر قبل شد
سم المشاكل في ابانها . وارجاع الولد لايه . والحاق الاخ
وحفظ المال على الجميع . وستر اعراضهم بحسن الصنيع
على الائتلاف . ونفي عوامل البغضاء والاختلاف

لمير . ودفع الضرر . وحماية القانون . ونصرة المظلوم . ونصح
اية الجاهل . وقول الحق . والنسك بالصدق . ومجاملة
يصون اللسان . والترفع عن الدنيا . واجادة درس القضايا
هذه صفات المحامي الصحيح

ملحقات

ملحق نمرة ١

ترتيب مجلس احكام ملكية

قانون نمرة ٢٤٩

قانون تركي مطبوع في سنة ١٢٤٩ ترجمته كالموضح بالبنود المشروحة ادناه صدر في
٢ صفر سنة ١٢٤٩

بند اول

ينبغي ان يتحدد ميعاد مخصوص لارباب المجلس العالي لايابهم وذهابهم وحسن
اوامتهم مع اعطى تقوية لمواظبتهم وان ميعاد حضورهم في ايام الصيف من الساعة
٩ الى الساعة ٩ تسعة ونصف وفي ايام الشتاء من الساعة تسعة ونصف لغاية عشرة
الذي يبولاق يتخصص لهم ميعاد لغاية عشرة وان لا يتجاوزوا عن المواعيد المعلومة
نا حصل تاخير من قبلهم فيجري درج اسباب العذر الضروري بمحضطة المجلس

بند ثاني

ان قراءة المصلحة^١ يصير السماع بالاذن القلبية ويكونوا مبرين عن الصيانة والحجاجة
وايضاً من الغرض والتفسيات ويمطى لها صورة مرضيه واذا كان احدا من ارباب
المجلس يريد يستغل المجلس لخاصي غرضه وتقصائيه ويقيم احد الدوات الذي يكون
مستقيم الاطوار استنادا لسيه في خلاص المذهب من باب التصاحب فاذا تظاهر ذلك
فلا يصير اغراض المين بل يصير الانطهاس من الغرض ويصير انصاحه اولاً بالمجلس
واغتافله وفي ثاني دفعه اذا حصل منه ذلك يجلس خمسة عشر يوم بمحل خدمته مع
قطع ماهية مدة حبسه واذا لم ينصح فيجلس شهر بلا ماهية وان لم ينته يصير فيه
الى ابو قير مدة سنة بلا ماهية عبرة لغيره وعند تمام مدة فيه يرتب له نصف ماهية
الحين يستخدم

بند ثالث

بحسب الضرورة اذا كان احدا من ارباب المجلس لم حضر فيازم يحمر تذكره
ويرسلها للمجلس ويوضح فيها عذره الذي منه عن الحضور وعند ذلك يصير ارسال

(١) المصلحة بمعنى المسئلة او الدعوى

معاون او حكيم لتحقيق ما اوضحه بخطابه فانما وجد بخلاف يصير ايقاظه في اول مرة وفي ثاني مرة بمجلس عشرة ايام وفي ثالث مرة بمجلس عشرين يوم في محل مصلحته ويصير قطع مالهية مدة سجنه

بند رابع

ان قراءة المصلحة بالمجلس اولا يصير قراءة اصلها ثم يصير قراءة الجوابات الذي تحرر بالمجلس ومن بعد القراءة يصير ملاحظة النفع والضرر وتعطى الصورة المقضية

بند خامس

ان القضايا الوقتية الذي تورد بالمجلس جسيم ومرهون نظرم حين الحتام فالتقضية التي لم يوجد لها وسع وقت لتظرها فلا ينبغي اعطى الجوابات فيها على بركة الله بل يصير ابقاها الى ثاني يوم

بند سادس

ينبغي ان ككتاب المجلس والمعاونين يطلبوا الساعه اثنين في ايام الصيف وفي ايام الشتاء الساعه ثلاثه ويستلموا الاوامر الواردة منطرف حضرة جناب داوري والواردات والاوراق الواردة من الجهات السايه ويصير تسليمهم الى الترجمة وايضاً ككتاب المجلس يجهز ما يقتضى قرايته بالمجلس حين استكمال المجلس

بند سابع

ان كاتب الخلاصات والتقييد والجرنالي وكشاف اقدسي وكاتب ومعاون وميض المجلس يحضروا بلبعاد المعلوم ويصير اخراج الخلاصات الوقتية ككنا يصير تقيض الخلاصات واخراج فهرست الاجاليات وتقيض ما يلزم تبيضه بلوقاته ولا يصير تأخير ولا التراخي ويوضع امضاهم بذيل الخلاصات والجرنالات بصحة تحريرهم وعند مقاباتهم فانما حصل سهواً قول مره يصير ايقاظه وفي ثاني مره بمجلس ثلاثة ايام وفي ثالث مره بمجلس عشرة ايام وفي رابع مره بمجلس شهر بلا معائن في محل استخدامه

بند ثامن

ينبغي ان ارباب المجلس من اي ذات كان من الكبير او الصغير ما دام دخلوا باب المجلس فجميعهم يكونوا بتمام جسم واحد واذا احدا اعطى جواب بمصلحه فالآخر لا يعارض له بقصد انه يصير تصديق رايه ويتفاوت الوقت بل بحسب المصلحة لا يصير مراعية الحواطر وكل من يبين راي صايبه بما يقتضى المصلحة وفي وقت المغرب يعطى

الاستراحة قدر نصف ساعه

البند التاسع وهو الخاتمة

اذا كان احدا من ارباب المجلس توجه لجهه بلا عنبر من دون اخباره للمجلس
قاول مره يصير ايقاظه بمعرفة المجلس وتأتي مره يعمل بالمجلس خمسة ايام بمحل خدمته
واذا لم يتبه فيصير معاملته حسبما توضح سابقاً وعلى هذا الوجه يصير دستور العمل
واحري هذا القانون وعلى لكل واحد نسخه من القانون المحكى عنه بيده للاجرى
بمقتضاها

وجد صورة هذا القانون لنسخه تركية عليها حتم مجلس طالي داوي تاريخها ٢٣
سفر سنة ١٢٤٩ ومذكور بمختام النسخه ان هذا صار تنظيم بمعرفة المجلس وصار
منظور الجنب العالي وصدرت اراده سنه بلجراه بالمجلس العالي وبالمجالس السايه



ملحق نمرة ٢

تشكيل الدواوين وقانون السياسة فامه

الفصل الاول

عن بيان الترتيبات الاساسيه

بند اول

لما كانت كافة امور الحكومة المصرية يلزم انها تكون منحصرة في ستة دواوين
عموم ومع تقسيم ديوان الاراد على جهتين يصير اعتبارها على سبعة دواوين عموم فيلزم
ان تكون امور احكام محروسة مصر وفصل ورؤية البطوي التي تورد عرضحالها
من الاقاليم في بعض المرتبات حسب الاقضا واصدار الاوامر عنهم تكون بالديوان
الحديوي كما في السابق ومصلحة الابنية وفروعها والنجز الملكي مع الكيلار العام
وتواجه والسلخات والقوافل وديوان المواشي وتعلقاته وترساة بولاق وفروعها
والاستبليات الملكية والترزله العامه وبيت المال والاقواق المصرية والتمرخات الملكية
وجبال المرمر وطره والار ومهمات واشغال المحموديه مع خزينة الامته وإدارة

الضريبة المعمورة ومادة الاحتساب بعد رفع المحاسب والبوستان ومجلس التجار ومجلس تجار أوروبا تصير احاطهم بهمة مدير الديوان التي عنه الذكر وحيث ان حسابات هذه المصالح قديما للخزينة الخديوية ضروري لخازنها ايضا يكون تحت امر المدير الموصى اليه كتاباً دواوين كافة الايرادات تكون تاجه الى ديوانين عموم يضمن عن كل منها ديوان ايرادات خلاف الايرادات الحاصلة من الزروعات وصاير بيعها بمعرفة ديوان التجار وتوريدا الى خزينة الديوان المذكور واما فروط الديوانين المذكورين فهي اولا حسابات كافة مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان كتاباً عموم ايرادات الاسكندرية والمصالح الموجودة الان بايرادات المحرسة مع الكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجله الموجوده بالخزينة وقت تاريخه قاما مفتشين الاقاليم فيكونوا مأمورين على امور تفتيش المصالح فقط وورشة الخدمات الموجودة الان بالشوري الملكي يصير قلبها الى احد الدواوين السابق ذكرهما حيث اتها مثل الايراد ثالثا نظم وادارة الساكر البريه وتعليمهم وتعلمتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والتشلات ومجلات الحياض والقلع واسبتاليات السكريه وخدمة محتهم وورش ومخازن المهمات الحريه والبارودخانات وتسلقاتها واشوان تينات السكريه مع الخايز والحاصل كافة مصالح السكريه الجهاديه تكون تاجه لديوان الجهاديه حكم الجاري الحاله هذه رابعا حكيقيات اداره و نظام وتعليمات وتعلمات الدولتا مع ضبط وربط حركاتها من كونها من الامور السكريه تكون بطرف سعادة مصطفى بلشا سر عسكرها والتماسه والمخازن والخزينة البحريه وتجهيز مهمات وماكولات وصاير لوازمات الدولتا والاسبتاليات البحريه مع خدمات الصحه تكون تاجه ديوان عموم يسمى ديوان البحر وادارة سائر مصالح المصروف الموجوده بالاسكندريه تكون تاجه ايضا الى الديوان المذكور ومجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الشاوي والرمحالات وامور الاحكام بالاسكندريه تكون بطرف مدير الديوان الخديوي خلاصا مدارس المبتدئين والتجهيزيه والحصويه والكتابخانات ومخازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنایع مع القناطر الحيريه ومطبعة بولاق والوقايح المصريه تكون تاجه ديوان عموم يسمى ديوان المدارس وحيث ان القوات المستخدمين بفروط الديوان المذكور يمكنهم اداره الاشغال والمصالح المحتاجه لمعارف وصنایع أوروبا حسب اللائق يلزم ابقا حساباتهم بالمديريات حكم الجاري بهذه

الأوقات غير ان الامور الهندسية مع ادارة زرائب المينوس والاصطبلات الكبرى الكثرة بحاجة شويها تصير احاطهم على عهدة مدير الديوان المرقوم ولما لزوم احالة المستغاة الملكية على ديوان المدارس ولو آه شيء من المعلوم لكن بمناسبة وجود المدارس اليوم قد صار عدم لزومها من المفهوم فينبغي اجالها وتوزيع تلاميذها الصغار على المدارس واعطا تلاميذها الكبار الى سائر المصالح سادسا ادارة التجاره المصريه والامور الافرنكيه وبيع محصولات المصريه يصير ابقاها بعهدة مدير الامور الافرنكيه وديوان التجاره المصريه حكم الجاري الان ولما كانت احالة مصالح الايرادات بالمحميه تحت ادارة احد مديرين دواوين الايرادات العموم من الاشياء الضرورية اقتضى ان يصير اعطا حساباتها الى ديوان التجاره المصريه والامور الافرنكيه بمنسبة قربه الى المصالح المذكوره ومنه يلزم توريد حسابات جميع الايرادات الى احد دواوين عموم الايرادات سادسا كرخانة الطربوش بغوه مع كافة الفابريكات الكاينه بالاقاليم والمحروسه يلزم انها تكون تابه الى ديوان يسمى ديوان الفاورقات وحيث ان من مقتضيات ذات المصلحة ان تكون حسابات جميع الايرادات منحصره بدواوينها وسيا ان تلك الفاورقات مثل الايرادات فكذلك يقتضي على الديوان المذكور انه يعطي حساباته الى احد دواوين الايرادات

البند الثاني

ان مديرين دواوين العموم يلزم ان يكونوا مسئولون وملزومون بالمصالح التابعة الى دواوينهم واذا وجد منهم حركات مغايره للقانون والاصول فلهي تحقيق دواوينهم حكم المشروع بالسياستامه يصير ترتيب الجزاء اللايق لهم

البند الثالث

ان النظار والمستخدمين بكافة المصالح يكونون مسئولين وملزومين بطيب وردى احوال المصالح التي مستخدمين بها كما هو شيء لازم ويصير التفتيش عليهم من طرف دواوين عمومهم دائما واذا وقعت منهم جنحه يصير تحقيق دواوينهم بحضور ارباب استشارة الديوان التابعين له حكم المحرر بالسياستامه ويجري ترتيب الجزاء المناسب اليهم طبق منطوقها

البند الرابع

ان المصالح المتنوعه يصير تقسيمها على ورش بكل دواوين عموم حسب اللزوم

بمناسبة جسامه الفروقات ويتعصب ناظر لكل ورشه ويكون لتظافر المذكورين ارباب استشاره بدواوينهم لاجل بللناكره بينهم يستشارون مع بعضهم بخصوص المصالح والامور اللازم رؤيتها

البند الخامس

انه يلزم مقاييسه عن مصاريف سنوية الدواوين العمومية واعراضها للاعتاب السنيه لكي عند صدور الامر بقرئب مبالغ يكون مقابله على المصاريف واعطائها من ديوان ايرادات بطلب مدير ديوان العموم المبالغ المرتبه الى الديوان الذي يكون تحت ادارته من ديوان الايرادات اولاً باول واما اذا كان لم توجد به دراهم على قدر الكفايه فيصير الاعراض عنها للاعتاب الطيه

البند السادس

انه يلزم على كل ديوان عموم تنظيم جرنال يكون مشتملا فقط على زبد المصالح التي صار رؤيتها وتقدمه للاعتاب يوم الخميس جمعي

البند السابع

يتخفي عقد مشوره بوقت معين تكون في السنه دفعه واحده بحضور مديرين الدواوين العمومية والقنوات الذين يسمون من لدن المراسم الطيه وبعد المذاكره بينهم عن الامور الجسيمة اللازم رؤيتها بالحكمه تصير المهمه منهم بتقديم صوره القرار الى الاعتاب الخديويه

البند الثامن

ان اجماليات الحسابات الشهري يلزم تقديمها الى الاعتاب الطيه من الدواوين العمومية حكم الجاري الان واما في اخر السنه فينبغي ان يصير تقديم حساباتهم الى ديوان تفتيش الحسابات مع كافة الاوامر والسندات لمراجعة تلك القاتر والسندات والاوامر وبالمراجعه عليهم يجري تحقيق حسابات حكمل ديوان ولدى ثبوت ضبط الحسابات وارسلها مع الاوامر والسندات الى القترخاته

البند التاسع

ان من المعلوم عدم اجراء ووقاه امور مملكه على ما ينبغي ما لم يصير وضع اساس مصالح الحكومه تحت اصول واعطاء العدل لحسن سلوكها واعطاء هذا الاعتدال حكم الاصول المنبره والعبره وادارة اصول الحكومه على سياق واحد وتميز طيب وردي

كافة المصالح واعطاء رابطة لحسن سلوكها فمن المفهوم انها من الامور المتوطه لولي الامر فقط واتما الواجب على ذمة الحاكم في درجات منسمة وجسيمه كما هو امر شهير اعنى على قدر ما يكون مدبرا ومجتهدا لم يكن له وقت لكسب وقوفه لحقيقه احوال مصالحه جيما فتبا على ذلك اقتضى الحال لترتيب شورى خاصه تكون مركبه من ذوات مقدار الكفاي يصير انتخابهم من السيد الذين يجريين الاطوار واحجاب قابليه ولياقه ومفهوميه لدي ولي الامر حكم الجاري بمالك اوروبا لكي اولا يصير صرف الازدهان بالشورى المذكوره الى الدقائق والحقائق التي حوتها المصالح الصادره من الاعتبار والوارده من الخارج وبلوازنه على المنافع والمضرات يصير اعراض ملحا للاعتاب ثانيا لدي مطالمة جرنالات زبد المصالح التي تنقدم للاعتاب من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتاب المواد المدرجه بها ثالثا الشورى المذكوره تكون ماموره لرؤية الشاوي حكم المسطر بالبند الثاني والثالث رابعا اربابها يكونون ماذنوين باعراض وتقديم ما يخطر ببالمهم من التدابير والترائب التي تكون مشتمله على منافع البلاد خلاصا الشورى المرقومه يلزم انها تكون مركبه من فائز مع ذوات بقدر عدد دواوين العموم

الفصل الثاني

عن بيان العملية

البند الاول

المديرين والنظار بكافة الاقسام والدواوين والمصالح يلزمهم المهمه في إنجاز ما هم منوطين به من تحصيل الاموال وباتي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة رى الاصناف في زمن التيل ونخضبرها وزراعة الصفي واقتاد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطاك كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف بدون غدر احد لا من كير ولا من صغير والنظر بالذقه في دعاوي المظلومين باي نوع كان ولا ينظرون لاحد بين الفرض ولا يراعون خاطره وملاحظتهم الاشوان والمخازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قائمين بوقا خدمتهم والاخذ والمطايينهم في الكيل والوزن بالاستقامه وتكملهم الشروط المتعلقه بخدمتهم ام لا

البند الثاني

كافة المستخدمين بالأقاليم الذين لهم زراعة بالقرى من الكبير الى الصغير ينبغي ان لا يستخدموا الفلاحين جبراً في اطيان زراعتهم لاجل ان لا يصير في ذلك تأخير لزراعة الفلاحين وايضاً لا يستخدمون احداً من الفلاحين بدون اجره ولا يأخذون مواشيه ولا آلات زراعته قهراً ولا لاجل منع الاشتباه ينبغي ان الحسمه بالاشوان لا يوردون محاصيل زراعتهم بالاشوان المستخدمين بها بل يوردها الي اشوان اخري

البند الثالث

مشايخ القرى لا يكون لهم سبيل على الفلاحين الا فيما يخص مطلوبات الميرى مثل تحصيل الاموال المطلوبه منهم لحجة الميرى والتحفظ على الجسور والزرع بمعرفة باشمهندسين وخضمة اراضي الصفي والشتوى وجميع لوازم الميرى بكل نوع كما يجب اعنى كافة مطلوبات الميرى تكون على دور القدان وطلب التفرات يكون على عدد الاقار الموجوده ومحصيل التقديم والاصناف يكون بحسب التقسيط بالسداه بدون عنر احد

البند الرابع

ينبغي ان سيلرف القرى المستخدمين اولاً يكونون مضمونين بمعرفة عمد الاهالي ومشايخ البلاد ثانياً يكونون متممين العمليه المطلوبه منهم ومكلفه الاطيان وجريده المال والفرده تكون مطابقة لزام الاطيان والفرده وغيرها ثالثاً يلزمهم الاعتماد في تحرير وتوزيع الاوراد على الفلاحين في اوقاتها مكتوباً بهم اصول الاموال المطلوبه منهم وكلاً وردوه من تقود واصناف وغلل وغيره خصماً ممن عليهم فيقيد لهم باورادهم بوقت بدون تأخير راجباً يقتضي ان كافة التقود التي يتعاطوها من الاموال يوردها حالاً بالخرينه المأمورين بتوريد التقود بها خامساً من كون ان مرتب مفتشين على عمليه سيلرف التوالحي فيكونوا ملتزمين بملاحظة عملياتهم واتمامها على الوجه اللازم

البند الخامس

كتاب الاشوان وبقاى الفروع الصغيره التسابه للمدبريات والدواوين ينبغي ان يكون انتخابهم لخدمته بمرنة المفتشين بواسطة اجتماع من يلزم حضورهم من الباشكتك

البند السادس

الانلام والمصالح المبريه التي بحسب الاقتضا يباعوا الي المتقزمين فينبغي ان قبل

نهاية مدة الملتزم الاول بشهرين يصير الشروع في بيع المصلحة فان كان ذلك بالمحروسة يرسل خبر الي الاسكندرية ودمياط وان كان ذلك بالجهتين المذكورتين فبالمثل يرسل خبر الي المحروسة ثم يصير احضار الملتزمين والذي يلزم حضورهم من النظار وغيرهم بطرف مديرين دواوين الايرادات ويصير جلب كشف مقدار مبيعها بالنسبة السابقة وتصير الزايده من جميع الراغبين وفي اتنا الزايده ينشئ انه اذا كان احد طالبا وراغبا في الزايده وله ضامن معتمد فلا يصير منه وحين تمام الزايده يرسل خبر من طرف المدير الي المحلات المختصة بموجب جواب على مقدار ما بلغ القلم المذكور واذا كان احد في الجهات له رغبة في زيادة القلم المذكور ويحضر خبره لحل المبيع ينظر فيه ويجرى تسليم ذلك القلم او المصلحة الي من وقف عليه اخر الزاد بالشروط المستوفية ببقا سبعة ايام من حتام مدته وتحرر شروط تامة بحتم المديرين المذكورين ونسخ صورتان واحده منهما تحفظ بمحل التحصيل والاخرى تحفظ تحت يد الملتزم واذا كان احد يريد الزايده بعد حتام الزاد ولو بيوم فلا يصير قبوله واذا كان توجد شروط تامة الاقلام والمقاطعات الموجودة غير موافقة للمصلحة فيصير اعمال شروط تامة تكون موجهة لعدم التصدي ومستوجهة بالضبط والتافع وبموجبهم تصير الزايده وتطلى الي الالتزام واذا كان الملتزم ياخذ شيئا زايده عن الشروط تامة فيجبرى جزاءه بموجب السياسة تامة

البند السابع

انه لا يخلو الامر بدواوين المبيعات من وجود اشيا مرغوبة واشيا بعض الاوقات غير مرغوبة فمعد حصول ذلك ينبغي تحميل الاشيا الغير مرغوبة على قدر ما يخص المايه في الاشيا المرغوبة ودفع ائمانه باوقات التسليم ولم يعطى شي بالمواعيد وان كان شي كثير فبداعي انه يلزم لتسليمه مدة اكبر يوم نظرا لكثرة الصنف فيعطى ميعاد عشرون يوما لاجل ان لا يتعوق دفع الثمن ولا يباع لاحد شي مرغوب بدون تحميل كذلك حين تسليم الاشيا التي صار مبيعها ووقت تحصيل ثمنها يلزم ان تصير معاملة التجار على نسق واحد ويكون الجميع بالمساواة واذا كان يصدر الي المدير امر بتزليل ائمان اشيا بحسب الاقتضا يقتضى انه يتوجه هو بنفسه الي المصلحة الموجودة بها الصنف المذكور ويجرى جرده بالضبط ويكونه ان كان بالوزن او بالمد يد يد ويثب على الناظر ويحجر التجار بان يكون المبيع من هذا الصنف بالثمن التاقص طبق الامر واما الاصناف التي تباع بالزاد فتكون باطلاع ناظر المصلحة والمدير ويحضر التجار الذين لهم اخذ وعطا في تلك الصنف والذين يرغبون ان ياخذوا

منه وتصير الزايدة بينهم الى ان يقف المزداد على واحد وبقى الخاضعون كيف يولون
فيحتسوا الجميع على قائمة المزداد ويصير تمهيرا ايضا من المدير وتاظر المصلحة وتحفظ
قان كان وقع ذلك بالمحروسة تحرر صورتها الى اسكندرية ودمياط ورشيد وتحرر خطابات
الى الجهات المذكورة لكي يوصلها بطرف كل منهم مع العينة يجمع ايضا التجار بطرفه
وتصير الزايدة بينهم ويجري كما جرى بالمحروسة ومن بعد حضور تلك القائمة للمحروسة
يباع الصنف الى من اعطى ثمن زياده ويؤخذ منه الثمن بوقت التسليم وعلى الوجه
المشروح يجري العمل بالاصناف التي تباع بالمزداد بالاسكندرية ودمياط ورشيد واذا كان
الذين راغبين الصنف المحدود سعره يتكاثروا ومدير المصلحة يعلم انه اذا زاد ثمن هذا
الصنف يصير منه بدون ضياع رغبته فيجلب التجار وتصير الزايدة في مقدار من
الصنف ويباع الى الطالبين بالثمن الذي بلغه بالمزداد حين ازدياد رغبته واما اذا كان
احد طار طريق يريد اشترى شي فلا يباع له شي حتى يحضر تذكرة اذن بذلك من
المدير الى تاظر المصلحة واذا كان يصير مع شي الى التجار لاجل البيع بمحلات
اخرى فيعطى تصرع بمجم المدير وتاظر البيع ببيان وزنه وعدده وتاريخ يوم بيعه
ويصير قيد التصريح المذكور بطرف المدير

البند الثامن

المشتريات التي لازمه الى مصالح الميري يكون مشتراها بمعرفة المديرين ويجري قضاها
على الاوجه الاتي ذكرها حينما يلزم مشتري صنف الى مصاحبه تحرر خطاب من تاظرها
الى مديره موضح به مقدار الصنف المطلوب ولاي شي لزومه ويكفي المصلحة لغاية اى
تاريخ والذي لا يدرك فيه تقدير المدة فيكون بوجه التخمين والتقريب وان كان الطالب
شيا وقتا يبين فيه لزومه لاى شي بالتوضيح وينبغي للتاظر والوكلا بالمصالح ان يلاحظوا
الاقوات المناسبة لمشتري اى صنف كان من المتداد لزومه واساس التشكيل منه في اوان
تكاثره ورخص اثمانه ويملكوا القرض في كل وقت موافق لمشتري اى صنف كان لزومي
للمصلحة لغاية الميري ويعرضوا عن الكيفية باوقاتها بدون تأخير وكذلك المديرين
يلزم ان يكونوا ملزومين بهذه الملاحظة حيث ان قضاها بايد للميري ما خلا الاصناف
اللازم جلبها من بحر بره الموضحة بعده فيورود تلك الخطابات الى المديرين موضحة
على الوجه المشروح ينظرون في صحة لزوم الصنف ومن بعد ما يتضح انه لازم جلبه
لمصلحته قان كان ذلك موجودا باى مصاحبه كانت من مصالح الميري يصبر اخذه منها

وان كان لم يوجد بمصالح الميرى ويلزم مشتراه من التجار فيقتضى ان يكون موجودا بطرفهم قوائم عن بيان عمد التجار الاقربك والعرب باسماء التجار الذين لهم اخذ وعطا في المتاجر وكذلك يقتضى ان يحضر قوائم جمى الى ديوان ككل مدير من ديوان الكمرك بيان البضائع الواردة للتجار اسم باسم الصنف ليكون بيان ذلك معلوما عندهم والذين يكون عندهم الصنف المذكور يصير جلبهم بطرف المدير بحيث يكون حضورهم في يوم واحد وايضا يصير جلب كشوفات بائعان الصنف المشتري من سابق للاستدلال والاعتماد عليهم وبحضورهم يطلب منهم عينات الصنف فالذين عندهم يكتبوا بخطهم انه عندهم ويحضروا العينات والذين يقولون ان تلك الصنف لم يوجد عندهم يكتبوا انه غير موجود عندهم ويحضر العينات وملاحظتها فان كانت موافقة للطلب من بعد الامتحان بمحل لزومه فيجربى التمين بمناسبه الصنف والوقت مع ملاحظة الائتمان السابقه والجاريه بالبلد وبين التجار وبعضها بالسكندريه ودمياط لاجل ان يعلم من ذلك الارجح للديوان ويكون ذلك بحضور من يلزم حضورهم من ارباب المصالح ومضى استوى التمن فيؤخذ من التاجر الذى سمح بالمبيع والتجار الذين لم يسمحوا بالمبيع بالتمن المقرر يوضعوا خطوطهم ليعلم انهم ما سمحوا بوقت المشتري ثم يخرج ككشف بمقدار اللازم من الصنف باثامه من بعد تنزيل السمسره المقرره للميرى مين به العينه بالطلول والعرض والسك بالخط والقطعه وما انبه ذلك مما هو لازم ويحتم عليه من المديرين ومن التجار الحاضرين ويرسل هذا الكشف مشروحا عليه الى الناظر مرفوقا مع العينه بصحبه مخصوص من المعاوين الذين بطرف المدير بحيث ان تكون العينه محفوظه معه اما داخل كيس محتوم عليه بالشمع الاحمر اعنى القابل للتمغه يدغم والقابل للحتم يحتم عليه والتبر قابل لهذا وهذا بوضع في كيس كما شرح او فى زجاج وقاية من تضررها وبوصولها الى ناظر المصلحه يجرى تسليمها بواقع العينه بحضور المعاوين المرسل من المدير وايضا على المعاوين المذكور ان يلاحظ تسليم مقدار الصنف بالكامل سواء كان بالوزن او بالمدد وكذلك الناظر يلزمه هذه الملاحظه نفسها وان كان شئ كثير ويلزم لتسليمه مدة اكم يوم تكون هذه الملاحظه منوطه بمدير او ناظر تلك المصلحه او معاوين يستنده بمعرفته ومن بعد التسليم يصير الاستسلام من المعاوين شرعا على كشف التمن الوارد من المدير فانما كان يعلم من مشروعات المعاوين ان التاجر المشتري منه عايه ذمه من الذمات القديمه فيعطى الى التاجر المذكور رجعة اصنافه خصا من ذمته

بالديوان الذي عليه ذمه فيصرف له الثمن هذا بوقته حكم شروط المشتري ولاجل ضبط المشتري على الوجه اللازم يلزم ان المديرين يرسلون كشوفات لبعضهم بأثمان الاصناف المشتراة بطرفهم كل خمسة عشر يوما مرة ثانيا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره نظرا لجسامتها وملاحظة اثمانها تكون ارجح حيث استبان ذلك من الكرتينات الواردة من بحر بره فلاجل الحصول على ورودها ينبغي ان تحرر كشوفات من المحلات اللازم بها اشيا جسيمة مثل حديد واخشاب وصلب ونحاس وكذا كان جسيم المقدار باعتبار لزوم سنة كاملة وترسل الي طرف المديرين ومن بعد ملاحظتهم لها يرسلوا صورتها من طرفهم لطرف مدير الامور الاقرب اليه ولما المشتروات التي من نوع الظهورات ولم تكن جسيمة فيصير جلبها بمعرفة سمسرة الاسواق وعندما يصير مشتراها يعطى السمسرة العايدة الي المبرى للسمسرة ومن حيث ان دواوين الفروع يحصل بها بعض مشتروات جزويه وقليله فلاجل عدم ضياع الوقت يلزم ان نظار الفروع يكونون ماذونين باشترا مشتروات لغاية الف غرض في الشهر

البند التاسع

تشغيل كافة الاصناف المتقضى تشغيلها بجميع جهات التشغيل يكون بواقع معدلاتها المتعمدة ودايم الاوقات تلاحظ المعدلات المذكورة من المفتشين وما دونهم وكما يصير ملاحظة شئ من نوع التوفير مع استقامة النى على اصوله فيعمل شئى فان كان موافقا ولا يوجب خلافا فيقبل ويجرى امره واما تشغيل الاشيا التي تكون بواقع تكليفها ولم يمكن الوقوف لها على معدل فنل هذه يلزم دقة ملاحظتها من المفتشين بالمعاينة ويطلبون عليها اهل الخبرة وان كان احد من اهل الصنعة يتعهد بتوفير شئ من باب صناعته ويكون خاليا من النفسانية وفيه لياقة اى مشهود له من ائس مستمدين من ارباب صناعته بذلك فلا يمنع من تعهده وتصير له المساعدة ومتى تين توفيره مع اتمان النى كما ينبغي للمرغوب ان كان للمبيع اول موافقة محل لزومه فيرتقى رتبة اعلا من رتبة الاولى وان كان المتعهد يظهر ان تعهده لا يخلو من النفسانية الا انه مشهود له بالصنعة المتعهد عنها فقط فيقتضى انه لا يترك كلامه بل يمتحن بشئى بشرط انه اذا لم يتم تعهده يكون ملازوما بالخسارة والشغاله الذين يتقنوا شغلهم طبق المطلوب فتؤخذ منهم الاشيا التي اشتغلوها ولم يحسب للاوساط المتعهد اجره ويصير صرف اجرة الشغاله المذكورة من طرف اصلاواتهم وان كان قبل منهم شل خلافة فيكون الذي قبل منهم هذا النى ملازوما

بالاجرة وان كانت اجرة تشغيل الصنف من بعد تاديتها لم تساوى اثماته فالملتزم بباقي الحساره العهد في تشغيل الصنف وبما ان هذا الباب متسع فيقتضى ان يكون مشمولا بدقة الملاحظة من المفتشين ومن كافة المستخدمين والاسطاوات وارباب الكار حتى يكون دائما مربوطا على اصول قويه وبغاية الاستقامه خصوصا مصاحبة المهمات وترساقه اسكندريه لانهم مصالح جسيمه واشغالهم متنوعه وبما ان من المعلوم ان كل من جهته مصلحة تشغيل فيهم حركات استقامتها فيقتضى ان كل من كان جهته تشغيل يرتب قانونا فواقعة اشغاله ويربطه على سلوكه ضمن باصول مستقيمه ومن بعد قبوله بيجري الحكم بموجبه

البند العاشر

الذممات القديمة ينبغي الاجتهاد في تحصيلها ودائم الاوقات ينظر في جريدة اسما الذين عليهم النعم ولا يترك شئ بدون طلب واذا كان موجود ذممات غير مقسطة فيصير الاهتمام في تحصيلها واذا لم يمكن تحصيلها مره واحده فيصير ربطها على قسيط مناسب وتحصيلها بموجبه واذا كان احد يتأخر عن دفع القسيط بوقته فيحصل من ضامنه واذا كان ايضا احد من الذين ربطت ذمماتهم على القسيط لم يمكنه احضار ضامن على انه يوفى قسيطه بداعي عدم اقتداره وتحقق وثبت انه لم يكن له قدره على تأدية قسيطه فيخفف قسيطه ويصير ربط دينه على قسيط جديد بالنظر لاقتداره وعند ذلك يعمل مقاييسه عن دينه يحصل في اكام سنه مع تحرير قائمه بيان كافة موجوداته والذي يرى اتفق وارجح الي الميري من تخفيف قسيطه واخذ موجوداته فيعرض عنه للاعتاب السنيه واما اذا كان يمكن تأدية دينه بالقسيط في مدة اقل من خمسة عشر سنه فيصير ربطه على قسيط نظرا لاقتداره من طرف مآور التحصيل بدون اعراض للاعتاب الكريمه

البند الحادى عشر

الكتابه مكافاة مصالح الميري تكون بدقارهم بطريقة الزنجير المقبوله والدقار تكون مجزءه وعجوبه ومنمره وعختوما على اوراقها ورقه والكتابه بالمره الهائره بدون ترك ورق ايض بين الكتابه وبعضها وتكون بغاية النظافه خاليه من القشط والخطه ولا يكون بها تكرار عليه اعنى متى كان اليان .وجودا يحل فيه الاكتفا فلا يتكرر وضعه في محل ثاني ولا يكون وجود دقار غير لازم ودقار الحسابات التي تقدم شهري من

دواوين الفروع الى دواوين العموم والى محل قبول حسابهم تكون بمقتضى مواعيدها المقررة ومقتطعة بقلم باشكاتب الجهة بها اسمه وختم مديرها او ناظرها ومصحوباً برقتها سندات المقررة تسليمها شهري وبآخر السنة يتقدم ارسال دفاتر حسابات دواوين العموم مع سنداتهما الى ديوان تفتيش الحسابات

البند الثاني عشر

من حيث ان كتاب اليوميات ملازمين بمراجعة الرجح التي تورد لهم محررين بقلم ريس الورش بقدر ما هو معين بالرجح فن بعد مراجعتهم يجري قيدهم بواقعهم ولا يلتزمون بحفظ سندات عندهم حيث ان كامل الرجح تحرر بقلم ريس الورش المذكورين فيلزم ان يصير حفظ الرجح المذكورة تحت يد ريس الورش

البند الثالث عشر

الدواوين الجسيمة المرتب بهم ريسا ورش كل ريس ورشة ملازماً بمراجعة وحفظ مستنداتها حين تسليمهم لحل لزومهم واما كتاب الخالي المرتين بالدواوين المذكورة فيكونون بناية الهمة والاجتهاد في تشييل الحسابات بلوقتها والاشغال اليومية باتها كل شئ بلوقته واما الدواوين الصغيرة المرتب بهم ريس واحد فقط فيكون هو الملازم بحفظ السندات وتسليمها كالاصول الجارية

البند الرابع عشر

كافة الرجح التي تحرر قبل ختمها عن هو منوط بختمها بلاخطها باشكاتب طرفه ومتى كانت في محلها يوضع اسمه عليها واذا كان لازم صرف قديده يكون عليه اشارة الصراف بقلم من هو منوط بالصرف كما هو مرتب بالعمليه ايضاً كون التحريرات معظمها متعلق بالحسابات والسندات فالذي يخص الحسابات والصرف يكون تحرر رد جوابها باشتراك الناظر مع الباشكاتب ومن بعد محررها يوضع الباشكاتب اسمه عليها والناظر بختمها والدواوين التي بها صرف بكثرة ينبغي ان يصير اجرا عملية ذلك على موجب الترتيب الذي صار بالخزينة الخديوية في سنة ١٢٤٥ الموجود صورته بديوان عموم التفتيش من حيث انه موجود بالعمارات والمهمات وما اشبه ذلك من المحلات صيارف مخصوصة فيلزم ان يكون الصرف للساعة تسعة من النهار ثم يفتلوا يوميات الصرف بيومه ولا يفضل شئ بلا تكوين ومقابله الى ثاني يوم ولا يصرف شئ بدون استحقاق

البند الخامس عشر

اي باشكاتب يرتفع من الخدمة بجنحه موجه لرفعه فينبغي ان يقدم الحساب المطلوب منه هو والكتاب التي بصحته لفاية رفته في ميعاد وان تأخر عن الميعاد المقرر فبشتغل بدون ماحية على طرف الديوان لحين ان يقدم الحساب واما اذا كان التأخير ناتجاً من عدم ورود الحسابات من محلاتها والتي ورد منها مستكمل شطبها لفاية رفته فكلما صرف له من بعد الميعاد والذي يصرف يحصل لجانب الميري عن هو السبب في تأخير الحساب واما الباشكاتب الذي يرتفع نظراً الى اتحاده لمصلحة اخرى او عذر مقبول ولا يحصل مخالفه بالمصلحة المستخدم بها ويكون الكتاب الباقي على ما هم عليه فلا يلزم بتقديم الحساب الذي لم يحل ميعاد تقديمه بل يكون مطلوباً من الباشكاتب خلفه

البند السادس عشر

الكتاب المرتبه عليهم عليه فيقتضى ان لا احد يجبرهم على عمله غير مازومه منهم واذا اشتغلوا فيما لا يخصهم وحصل تأخير في شغلهم المخصص بهم فيصير البحث عن اسباب التأخير فان كان سببه منهم فتصير مجازاتهم بموجب سياستنامه واما اذا اتضح انه ليس منهم بل من الذين فوقهم فيكون مجازاتهم ايضاً بموجب السياستنامه

البند السابع عشر

اذا تأخر تقديم حساب اي مصلحة عن ميعاده فالاول يصير طلبه فان حضر بوقت طلبه فيها وان لم يحضر فيستعلم عن اسباب تأخير الحساب فان كان تأخيره مبنياً على سبب مقبول فخلاً يجري ما يوافق لسرعة اتها الحساب ويحرر سنداً بان يصير تقديمه في التاريخ الفلاني ويرسل الى محله

البند الثامن عشر

صيارف الخزن حيث ان سابق وردت لايحه في حق تنظيم اجرا عملياتهم ونشرت عموماً فينبغي اجرا العمليه بموجبها وانما لاجل ملاحظة ضمان الصيارف بالدفعة ولا يبقى لاحدهم مداخلة ولا مصاحبه مع المستخدمين وخلافهم فعلى ذلك اذا كان يقتضي عذر او تبديل الصيارف الموجودين تحت مديرية المدير فيصير عندهم او تبديلهم بمقرته وان حصلت شبهه في اطوار وحرركات صيارف دواوين العموم فخلاً يكف يده عن المصاحبه وينظر في حسابه وجرده واذا تبين انه ما حصل منه افعال مغايره للاصول فيبقى في مصاحبه واذا حصل عكس ذلك فيصير مجازاته بموجب السياستنامه

البند التاسع عشر

كافة ارباب الخدم من الكبير والصغير يكون تحت يدهم سراجى مطبوعه تحتوى حساب اصول وخصوم استحقاقهم ان كان سنويه او شهريه فعلامه الصرف تكون فيهم بقلم خزندارية الخزن والمديرين والنظار ومأمورين الصراف او من وكلاهم بمقدار ما يصرف دفعه دفعه بتواريخ الصرف ونهاية كل سنه يؤخذوا منهم مشروحا عليهم وصل التسليم بخط وحتم اصحابهم او بخط غيرهم ويعطى لهم خلاصهم عن السنه الجديده مبين بهم مقدار المتأخر لغاية السنه الماضيه واما الذين يرفضون في آتاه السنه فيؤخذ منهم سراسمهم بوقت رفضهم من بعد صرف استحقاقهم مسددين على الوجه المشروح واما الاجريه الذين باليومية فيكون بيدهم سراجى ايضا مطبوعه ومحتوم عليها ويحرر تاريخ اليوم الذى يستخمن فيه الاجير على الشرايح المذكوره وتحم من طرف المأمور بمحتما لاجل ان الايام التى استخدموا بها تكون معلومه وكما صرف لهم شئ يحرر عليهم بان صرف ذلك في التاريخ الفلانى ويكون يعلم ملمور الصرف ويصير تسليمهم الى الصراف

بند عشرين

الاستحقاقات التى يتوقف صرفها الى اربابها في اوقاته ويتورد في اصول الاستحقاقات يجرى صرفها الى اربابها عند طلبهم بمعرفة المدير او الساتر قبل مرور ارج وعشرين شهرا ومتى زادت مدة عدم صرفه عن ارج وعشرين شهرا فلا تصرف بل يصير البحث عن الاسباب الموجبه لعدم صرفها الى اصحابها ومتى كان صرفه في عمله ولا مانع فيه فيصرف بمعرفة المدير ويشرح فيه لحل الصرف ما اتضح له بوقت التحقيق واما المضاف لغاية سنة ٤٨ وما يضاف بالسنوات التى بعدها بمقتضى الامر العالي فصرفه يكون فقط بموجب الاراده السنيه

بند واحد وعشرين

ان من الان وصاعدا اذا كان يلزم رفع شئ من اى شئ يكون خلاف المقتضى فلا يصير رفعه وخصمه الى جانب الديوان الا بموجب امر عالي

بند اثنين وعشرين

الخزنجية المستخدمين بكافة مصالح البري ينبغي اولا ان يكونوا مضمونين ويعرفوا القراء والكتابه وتاليا يلزم ان يكون كلامهم صاحب ادراك في الاصناف التى تحت يده حتى لا يقبل لهم اعذار اما ان كان اهل كاره ولم يفهم الكتابه ويحتاج الامر الى استخدامه

لعدم وجود خلافه فبالضروءه يصير استخدامه وصير جرد المخازن بالاوقات المنيه حسب اللزوم ومن حيث ان في اثنا ادارة الجرد لا تخلو عن الصرف والايراد فيصير تحريرهم موثقين بالبيان ويحتموا من ناظر المصلحة او من الذى مامور بالجرد ومن المخزنجى والقبائى الذى يوزن الاصناف ومن يحكون ان قبائى المصلحة جرده مخالف للاصول فيصير الجرد بمعرفة قبائى اجنبى وحين نهاية جرده تصير مقابلة جرد الكف على جرد القلم فان كان يظهر فرق يتحقق امر ذلك ويسطى له صورته حسب مقتضاه

بند ثلاثة وعشرين

القبائيه المستخدمون بمصالح الميرى يلزم ان يكونوا جميعا مدركين في كار القبائيه وكافه عددهم تكون مرقومه بالمدد الهندى المعروف عند العامة ولا تكون عدد مرقومه بالقبطى ودايم الاوقات يشقونوا عددهم ويمايروهم بالضبط وايضا شيخ القبائيه يلاحظ اشغالهم ويماير المدد وفي اوقات بته يمك على كل منهم اى صنف موزون ويبيد ميزانه وكما يظهر بخبر عنه المدير او الناظر بالحجه وعلى القبائيه قيد ككلما وزن من ايراد وصرف بالقساير المطبوعه الموزعه عليهم منمره مع نظافه الدفتر وعدم الاخطه وكما وزن يحررون به اعلاما بخطهم باوقاته لحل الديوان وان كان الشئ الوارد يحتاج في وزنه الى اكم يوم فالذى يوزنه يومى يقيد به دفتره وعند نهايته يحرر علما بالبيان وزنه وزنه تاريخ تاريخ وان كان الشئ يمك وزنه اكثر من اسبوع فيقتضى كل جمعه يحرر علما بالموزون ويقدمه الى الديوان وكل يوم يقابل دفتر الديوان على دفتره وتوضع اشارة المقابله بدفتره بقلم الكاتب الذى يقابله واذا كان بدفتر القبائى بضم رقم مصلح بالقلم خالى الشبه يتفقط المقدار بقلم القبائى وعليه اشاره بالصحه بقلم الكاتب واما القبائيه الذين يكونون قبائيه وعهدتهم الاشيا التى يوزنونها فيكونوا على اصول المخزنجيه الموضح بياتهم قبله

بند اربعة وعشرين

ريسا المراكب ينبغي ان الارزاق التى تنسحن بمراكبهم تكون بحضورهم حتى يضمنوا مقدار ما شحن ان كان بالوزن او بالكيل وعلى كل منهم الالتفات بالدقه في وقت الاستلام ويؤخذ عليهم سندا بالتسليم من بعد فهمهم المقدار الذى يستلموه ولاجل الضبط يكون بشهادة العهد حيث ان بكل مورد موجود بها عهده وان وسق المراكب يكون بقانون حملتهم في ايام التيل ويكون بمعرفة العهد كذلك ريسا المراكب يكونون ملازمين وقت التسليم في محل الوصول بان يكونوا بنايه الالتفات والدقه في التسليم لمن يستلمهم حيث

أنهم ملزومين بما يظهر عليهم من السجز وصير استخدام المراكب البرانية والميريه على لسق واحد

البند الخامس والعشرون

المفتشون عليهم ان يجمعوا واجبات وتلبيقتهم كما هو لازم عليهم ويلاحظوا المشتريات والمبيعات والتشغيل والمعدلات بناية الضبط والدفعة الواجبه ويمجرون تفتيش المصالح الناتجه لتفتيشهم طبق المبرهن بلائحة التفتيش مع جرد خزن الصبارف بته والبحث عن لزوم الاصناف والموجودات والمواشى التي بالمصالح وتوزيع النير لازم على محلات لزومه والتاكيد على المديرين وكافة النظار والخدمه على الاجرا كما هو محرر وتسمي خدمتهم ويلاحظوا اشغالهم وحركاتهم ان كانت بالاستقامه فى حق المصلحه ام لا وكذلك ينبغى ان المشكلات والاعطاشى التى تتقدم الى المفتشين لا يوخرون نهوها وحلها على الوجه اللازم بحضور من يلزم حضورهم ويرضوا عن كل ما يلزم اعراضه باوقاته اولا باول

البند السادس والعشرون

كافة الاصناف والموجودات التى تكون باشوان الصرف ومخازن الميرى تكون على قدر اللزوم والاحتياج وكما كان زياده عن اللزوم ولا حابه لوجوده فيقتضى توزيعه على محلات لزومه وان كان شى غير لازم بمصالح الميرى فيعرض عنه باوقاته الى مدير الديوان الذى هو تاج له لكي اذا استنوب ميهه يباع حتى لا يترأ كم شى بالتاخرات بلا قايده وان كانت اشيا لا يصح ميسها بحسب الاقتضا فتُرسل الى المخزن المعد للالات النير اللازمه كذلك لا يكون بالتاخرات تحميات تحت الخصم بل يكون انها امرها اولا باول ولاجل استقامه التاخرات على الاصول المرغوبه ينبغى على المديرين والنظار ملاحظه ذلك حيث انهم يجمعوا دقائر الحسابات فى كل شهر وكذلك المفتشون يلاحظون ذلك بوقت مرورهم

البند السابع والعشرون

انه اذا كان يقتضى اعمال او تعمير محلات لاجل التشغيل بمديرىات الاقاليم وبمديرىات دواوين العموم او مخازن لتخزين الاقشه والاتقان ومحلات عماله فلذلك او بعض محلات بالقاطر والجسور ويكون ذلك ضروريا فيقتضى ان تكون مباشره الاعمال والتعمير بمعرفة الهندسين ويتحرر كيفية ذلك من مديرين الاقاليم الى مفتشيهم ويصير درجها بالجرا نال الجمى الذى يتقدم للاعتاب السنيه من طرف مديرين دواوين العموم

قدر الزوم ولا يكون موجود مواشى زياده عن الزوم والثور الذى يكون منشوشا والحكيم يحكم بذبحه فان وجد احد من الرطايا يلاخذه وهو على قيد الحياه ثمن مبيعه ذبيح فيسقط له ويلاخذ منه الثمن تقدا

الفصل الثالث

في بيان سياسة تامه

من حيث ان حسن سلوك الامور الملكيه منوطا باجرا مضمون اللوائح والقوانين فانما كانوا المستخدمين بالمصالح الميرييه من كبار وصغار لم يوفوا حكم اللوائح والقوانين كما هو الواجب عليهم او يضلوا شيئا مخالفا لشرف الانسانى او لشروط العبوديه فيلزم ان يجازوا مجزاهم اللائق بهم لاجل ان يكون تاديبا لهم وعبرة لغيرهم فن ذلك ومن كون ان رجوع اجرى القوانين الى الجميع يعنى الى الكبير والصغير من عدالة الحكومه قد محورت السياسه اذتاه لاجل ان يصير العمل بموجبها وبالله التوفيق

الباب الاول

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه ان كان سنيرا او كبيرا ويتجاسر على اختلاس مبالغ واموال وغيرها من الذي تحت ادارته او من الذي صار تسليمه له على وجه الامانه واحتلاسه يزيد عن خمسة الاف قرش يصير ارساله الى اللومان من ستين الى خمسة سنين مربوطا بالزنجير واذا لم يزد عن الخمسة الاف قرش يكون من ستة شهور الى ستين والذي صار احتلاسه من اى شى يصير محصيله بالتهام من مرتكبه واذا لم يكن له مقدره على تاديبه فيصير تشديد جزاء ولا يصير ابلاغه الى مثليه

الباب الثانى

ان كل من كان من خدامين الميرييه يلاخذ ولا يسقط رخصه باخذ شى من الاهالى او من غيرهم خلاف الاشيا التى يشترعها ثمنها الى لوازمه الضروريه فيرسل اللومان مربوطا بالزنجير من سنه الى ثلاثه ويتحصل منه الشى الذى اخذه ويورد الى اربابه واذا كان صرفه ولم يبق له مقدره على تاديبه فيصير ابلاغ مدته الى خمسة سنين

الباب الثالث

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه ويلاخذ رشوه والا يلاخذ شي باسم الهديه فيمقابله الرشوه ويلاخذه خفيه او جهارا فيصير مقايضة الضرر الذى حصل الى المصلحه

من الرشوة والهدي التي اخذها ويصير ارساله القومان مربوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويصير تحصيل الذي اخذه من اى شئ وحفظه بجزينة الابنية لاجل ان يصرف الى الصارات الملكية واما اذا كان احد يجبر عن الذي يقدم الرشوة قبل ما يخذها ويتحقق انه صحيح فالجزا الذي يخصص على الذي ياخذ يصير اجراء على من يريد يعطى

الباب الرابع

ان كل من كان مستخدما بالمصالح المبرية وقشط دفتر او سندات بناء على حيله ويكتب دفتر او رجه او سندا بخلاف الاصول والا يستعمل ختاما مشابها فيرسل الى القومان مربوطا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين

الباب الخامس

ان كل من كان مستخدما بمصالح المبرية من الكبار والصغار ويورث ضررا الى جانب المبري او الى سائر العالم او يعطل حق واحد بصورة اجرا الفرض فيصير ربطه بالقلمه من ستة اشهر الى سنتين واذا كان يقتل احدا لاجل اجرا الفرض سوا كان بالضرب او بطريقه اخرى فاذا كان للمقتول ورثه ولم يرضوا بالديه فيصير القصاص والا يرسل القومان مدة حياته واذا كان يرضوا بالديه فيبعد محصيلها منه كطولهم يرسل الى القومان من سنتين الى خمس سنين لاجل التريية

الباب السادس

اذا كان احد يشتري الاشيا اللازمة من خارج لاجل جبر منفعة وهي موجوده بمخازن المبري فحيث انه عين الاغتلاس فيصير مجازاته بالجزا المقرر بباب الاغتلاس اما اذا لم يكن لجبر منفعة واشتراها من غير ان يبحث ان حكاه موجوده بمخازن المبري ام لا وبهذه الصورة يتحقق انه صار سبيا لتلف الموجودات فيحصل منه ثمن الاشيا التي صارت تادمه واما اذا لم يكن له مقدره على تاديبه فيربط بالقلمه من ستة اشهر الى سنتين

الباب السابع

ان كل من كان مستخدما بخدمات المبري واتلف او اعدم شيا من الاشيا والامته والالات والادوات التي صار تسليمها له امانة والتي تحت ادارته وضبطه من عدم دقة واحتماله فيحصل منه ثمن الاشيا الذي اتلفها واعدمها واذا لم يكن له مقدره على تادية

ذلك والذي اتلفه قليل فيصير استخدامه بالحل الذي هو فيه ثلاثة اشهر بلا معاش
واذا كان شيا كليا فيربط بالقلمه من ستة اشهر الى سنتين

الباب الثامن

اذا كان احد من تظار المصالح الميريه في وقت ميع الاشيا الميريه التي تحت ضبطهم
لم يحضوا ويتجسوا عن احوال التجار واعطوا شيا من المفلسين والذين لهم سابقه وبهذه
المناسبه يصير سببا لاعدامه مال الميرى فاذا كانت الدراهم التي اعدمها جزئية وله
مقدره على تاديتها فيصير تحصيلها منه واذا لم يكن له مقدره فيصير حبسه واستخدامه
بلا معاش بالحل الذي هو فيه مدة ثلاثة اشهر واذا كانت الدراهم كليه وله مقدره فقطرا
لجسامه المبلغ يصير ربطه بالقلمه من سنه الى ثلاثة سنتين

الباب التاسع

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من صغير وكبير ويستعمل دراهم الميرى
او يستعملها احد غيره على اسمه فن بعد استرداد الدراهم التي استعملها يصير ربطه
بالقلمه من سنه الى ثلاثة سنوات واذا لم يكن له مقدره على استرداد الدراهم المذكوره
فبحيث ان هذا عين الاغتلاص فيجرى عليه الجزا المحرر بباب الاغتلاص

الباب العاشر

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى ان كان كبيرا او صغيرا وياخذ او يعطي
شيا زياده عن استحقاقه من دراهم الميرى فاذا كان استجراره جزئيا فن بعد استرداده
يصير حبسه او استخدامه بلا معاش بالمصلحه التي هو فيها مدة ثلاثة اشهر واذا كان
كليا فبعد استرداده يصير ربطه بالقلمه من ستة اشهر الى سنه واحده واذا لم يكن له
مقدره على استرداده فبحيث انه عين الاغتلاص فيصير مجازاته كما هو مشروح بباب
الاغتلاص

الباب الحادى عشر

انه اذا كان يوجد احد من المستخدمين بخدمة الميرى ياخذ شيا من الاضناق
والغلال والميريات وغيرها من التجار والا حالى لاجل التجاره خلاف محصولاته التي
تحصلت من اطياعه التي زرعه بالمال ومن حقه كوكذلك اذا كان احد الخدمه يتجر بخصوص
مصاحته المامور بها فيصير ضبط الاشيا التي يتجر فيها الى الميرى ويصير ربطه بالقلمه
من ستة اشهر الى سنتين

الباب الثاني عشر

ان الذين يرتكبون الجنب المحرمه اعلاء ثاى مره فيصير جزاهم مرتين

الباب الثالث عشر

اذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميرى صغيرا او كبيرا يعطى سكه وحللا الى احد خلافه بناء على نفسانيه او غرض والا ينظر شيئا فيه مضره ولم يحرض عنه الى المحل اللازم له الاعراض بوقته خوفا منه او بسبب مراعاة خاطر قائل دفعه يصير عزله واقامته بمنزله بلا معاش مدة ستة اشهر وفي الدفعه الثانيه يصير ربطه بالقلمه سنه واحده والدفعه الثالثه يصير تبعيده من خدمات الميرى جله كافيه

الباب الرابع عشر

اذا كان احد منهم احد او افترى عليه بناء على غرض او نفسانيه وفي اثنا التحقيق يظهر ان ادعاء بخلاف فالحجزا الذى كان يصير اجراء على المتهم اذا كان الكلام صحيحا يصير اجراء على من افترى واتهم

الباب الخامس عشر

اذا كانت الكبار والصغار المستخدمين بالمصالح الميريه يخالفون مضمون الاوامر ومنطوق اللوائح والقوانين الذى صاير العمل على موجبهم ولم يعلموا الذى عليهم قائل دفعه يصير حبسهم بالمصلحه التي هم فيها من ثمانية ايام الى خمس عشر يوما وفي الدفعه الثانيه مدة خمسة عشر يوما الى اخر الشهر وفي المره الثالثه يصير حبسهم بمحل المصاحه من غير معاش مدة شهر واحد وان كانوا لا يعتبروا يصير عزلهم من المصالح المامورين لها واذا كان عدم اتقيادهم يصير موجب الى السكوت في المصلحه فيصير رقتهم من خدمتهم اول مره

الباب السادس عشر

اذا كان احدا من الذوات المستخدمين يتداخل في شغل خارج عن شغله ومتفرقات ماموريته وصار منه معامله غير لايقه لاحد فابتداء الامر يصير حبسه في محل خدمته خمسة عشر يوما واذا كان يفضل ثاى مره يصير حبسه شهرا ونصفا واذا كان يفعل ثالث مره يصير حبسه بلا معاش في محل خدماته ثلاثة اشهر واذا كان لم يته يصير عزله

الباب السابع عشر

اذا كان الكبار والصغار من المستخدمين بالمصالح المبرية يتكاسلوا ويصطوا اهمالا في المصالح المأمورين بها ومن اهمالم وتكاسلم هذا لم يحصل سكتة وغلل الي ذات المصلحة فيصير مجازاتهم كما هو محرر بباب عدم الاطاعة اما اذا كان اهمالم وتكاسلم هذا يورث المضرة الي ذات المصلحة فيصير حبه بمحل المصلحة المأمور بها بلا مئش من ثلاثة اشهر الي ستة اشهر واذا كان ايضا يظهر مضرة ناتجة من تكاسلم واهمالم فيصير طردهم وتبيدهم من الخدمة

الباب الثامن عشر

اذا كان المتهمون بنهمه من التهم المنشروحه من ابتدا الياب الاول الي الباب الرابع عشر من الرجال الكبار فيصير دقة دعوته بمجلس مركب من ارباب شوري خاصه ونظر ديوان قتيش الحساب والقنوات الذين يصير ثمنهم من طرف حضرة اقدينا ولي التهم البادوي الانغم والحدوي الاعظم واذا لم يكن من الرجال الكبار فيصير تحقيق دعوته على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم المتعلق به ولما يصير انظارها فيصير ترتيب واجرا الجزا التي يستحقه من المحرر بالابواب المذكوره وفي اثنا التحقيق فلا يصير ترتيب جزا في حق المستحق ما لم يكن المدعى والمدعى عليه بالمواجهه وان كان الذي صار تحقيق دعوته بدواوين العموم لم يقع ويريد رؤية دعوته بمجلس ديوان غيره فيصير المساعدة لاستدعاه لاجل اسكاته واما جزا الذين يرتكبون الجح الخفاف المذكوره من ابتداء الباب الخامس عشر الي حتام الباب السابع عشر فيصير اجراء بمعرفة الكبار الذين فوهم ونظارهم ونظرا الي الجزا المحرر في الثلاثة ابواب المذكوره فيكون كبارهم ونظارهم ماذونين في التبديل من خمسة وعشرين الي خمسين كرابج

الباب التاسع عشر

ان البادوي التي يصير رؤيتها بالمجلس ويتخصص جزاها كالشروح اعلاه فيصير تقديم صورتها الي الاعتاب الكرعه لاجل ان يتعلق اجرا جزاها للارادة السنيه فاذا كان يرى موافقا ان يصير المرحه الي المذنب من لدن ولي التهم المعظم ففوق ومخفف الجزا المحكوم به متوط الي الامر العالي

الباب العشرون

اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح المبرية عاجزا في ادارة المصلحة المأمور بها

وثمين انه لم يمكنه ادارتها ويستدعى بان يصير استخدامه بخدمة مناسبة لحاله فتصير
المساعدة لاستدعائه واذا حُكِن اختيارا ووجوده ليس نافعا له في حد ذاته ومن ذلك
يستغنى من المصلحة جلّه كلفه فيصير الحاقه بالمتساعدين بتخصيص معاش نظرا لحاله
وخدمته واما اذا كان له قدره على الخدمة ويستغنى من غير عنده فيصير تفتيش المصلحة
المأمور بها ولما يطلع طرفه خالصا يصير قبول استغفاه ولا يتخصص له معاش واذا كان
احدا يستغنى من اذيه كبيره فيصير احقاق حقه بموجب السياسات

الباب الحادى والعشرون

من حيث ان من المعلوم ان عمار المملكة والبلاد ورفاهية الرعيه والمباد وادخال
المصالح المبريه في حسن النظام موقوفه على ثلاثة اشيا عظام اعنى اولا اجرا الانصاف
والعداله ثانيا الصدق والاستقامه ثالثا السعى والاجتهاد فلاجل ان يصير حصول هذه
الفضائل العظام قد ترتب هذا القانون الذى باصول العداله مقرون فيلزم ان يصير اجرا
الجزا والقصاص المهرر اعلاء في حق من لم يسلك سلوك الطيعه الانسانيه ويرتكب
الحركات المناهضه للمبوديه واما من يسلك طريق الرشاد ويمجرى حقوق واجبات عبودية
التعمه الجليله المستغرق فيها من فيضات بحر كرم الحديوى الاعظم فمن المعلوم ان يصير
لهم التلطيف ورفع درجاتهم فعلى ذلك ينبغي على الجميع ان يجتهدوا بالصدقه لاجل ان
يتلوا هذا المراتب الجليله وائتلاطيف الميمه (تم)

(طبع في محروسة بولاق في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣)

ملحق نمرة ٣

لائحة ترتيب الجمعية الختانية التي صار تنظيمها بمقتضى
امر كريم حسب المذكور اعلاه

الباب الاول

في تركيب الجمعية الختانية

بند اول

ان ترتيب الجمعية الختانية المذكورة يكون مركب من رئيس وستة اعضاء من القوات
والسته يسكنون منهم اثنين من ذوات الجهادية واثنين من ذوات البحرية واثنين من
ضباط الملكية ويكون الستة ارباب المجلس خالين من الوظيفة والمامورية في احد الدواوين
وان لا يجوز تعيينهم خارجا عن ماموريتهم وتبصيرهم عن وظائفهم وبهذا تصير الجمعية
منحصرة بستة ذوات اعضاء لكن يلحظ ان بعض ارباب الدواوين الذين يصير رؤيتهم
بالختانية يتمس اقله ويطلب تعيين احد ارباب المجلس لتحقيقها بمعرفة فينظر في
تعيين ذوات من الضباط على حسب الاوصاف التي ذكرت قبله في ترتيب الجمعية ويصير
الحاقهم بها

بند ثاني

عن تحديد مقدار كتاب ومعاونين الجمعية المذكورة وهو يكون بحسب مناظرة
العمل وانما الآن يقترب قرين معاونين وقرى حكايب تركى لضبط الواردات وحفظ
الاوراق التي تخص التحريرات والمذاكرات وان يكون موضوع القرارات في هيئة الخلاصات
ثم وكاتب ايضا لترجمة اوراق العربي الى التركي وكاتب تركى ميسر لقبد الواردات وتبضع
الخلاصات والقرارات وكاتب عربي يكون مستعد لقراءة الجرنالات بالمجلس واستخراج
زيدهم واخذ التقارير اللازمة ويكون معه واحد مساعد ويقيد الواردات

الباب الثاني

في بيان روية الدواوى والمصالح المتوعدة

بند اول

ان جميع الدواوى التى تظهر من عساكر البحرية والبرية وخدما الملكية تنظر بالديوان التى يكون متعلق بها وتتقدم للجمعية وبها يصير مطالعة الجرائد المتشمله على الجزاءات وبعد مراجعة الحكم المعطى فيها على القوانين والتحقيق وتميزها فان وجد الحكم فى محله فيحكم به

بند ثانى

اذا كان احدا يقدم عرضا لاعتاب الخديويه يتظلم بان قضيت فى المحل الفلانى لم تنظر فيها بالحقي ويتمس بتحقيقها بالثانى ويصدر الامر باعلا العرض بروية دعواه فيؤذن برويتها وتحقيقها واذا لزم الحال لتحقيقها بمحل الواقعة يبين احد الدواوى ارباب الجمعية من طرف ريس المجلس لاصال الجرائد اللازم واحضاره للجمعية

بند ثالث

انه مبين بقانون السياسة الملكية اذا وقع تهمة لاحد الرجال الكبار من انواع التهم المحررة بالسياسة من بند (١) لغاية بند (١٤) فيتمين لها مجلس مركب من ذوات يتعينوا من طرف الخديوى الاشرف ومن ارباب شورى خاصة وتاخر ديوان تحقيق الحسابات لكن من حيث الآن صدره اراده سنه بان كافة الاحكام السياسية تكون محولة للجمعية الخفانية فبذلك يجب انه عند ظهور مثل هؤلاء الدواوى وصدر الامر الكريم بتحقيقها فيحسب الاصول يجرى رؤيتها وفصلها بالخفانية

بند رابع

ان مملوكين الاداره اذا تشكوا لاعتاب الخديويه من الاحكام والقرارات التى توجد صادره بخلاف القانون وصدر امر طالى بتحقيقها فيصير رؤيتها وتحقيقها بحسب القانون واذا تبين صحة شكواهم فيصير فسخ الاحكام والقرارات المذكوره واذا لم يثبت ذلك فيجرى مقتضى القوانين وثايب الحكم المذكور

بند خامس

ان الدواوى والتنازعات والمعارضات التى تحصل من قبل المصلحة من افراد الناس

مع احد خدمة الميرى وكذا المنازعات التى تنتج من قبل المشتريات التى تؤخذ على ذمة الميرى والالتزامات التى تعطى الى الملتزمين وايضا المعارضات والمنازعات التى تظهر من جهة القوميات المصره فيجبرى رؤيتها وتحقيقها والحاصل ان الدعاوى والمعارضات الجارى رؤيتهم بشوارى خاصة ما عدا الدعاوى المتعلقة بالحكمه وديوان خديوى ومجلس التجار فهؤلاء يصير رؤيتهم بحسب التحقيق اللازم بالموافق المتعلقين بها وعند حضور حوزاتهم اللازمه يصير رؤيتهم بالحقتايه حيث ان فصل وقطع ذلك من ماموريه الجمعيه المذكوره

بند سادس

اذا حصل معارضه بين المديرين والوكلاء ان يقول احدهم المصلحه القلانيه ليس متعلقه به او بقوله انها من ماموريه فستد وقع ذلك فيحكم على من يكون متعلق بالمصاحه المذكوره على مقتضى القانون ايضا يكون من وظائف الجمعيه المذكوره الحكم فيذلك

الباب الثالث

في بيان عمليه الجمعيه المذكوره

بند اول

ان المصالح الذى يوردوا اوراق مشروحا عليهم بالنظر فيهم بجمعيه الحقتايه من الاعتبار يصير قديم بيان توارىخهم ويصير مباشره رؤيتهم بالتوبه اتبعا لتوارىخ ورودهم وبعد المذاكره والمداوله يتحرر القرار تركى العبارة بطرز خلاصه وبعد التعمير يصير تقديمها من طرف حضرة الرئيس الى الاعتبار الخديويه وتحفظ الجرنالات الاصليه بالجمعيه

بند ثانى

ينبغى ان الدعاوى التى يصير رؤيتها بالجمعيه الحقتايه وان كافة الجراوات التى تقرب للمؤذين بحسب الاقتضى يكون قرارها بالغلب راي ارباب الجمعيه وانه لا يعطى حكم ولا قرار مالم يكون ثلثاى ارباب الجمعيه حاضرين وان حصل اتقسام راي المجلس نصفين في حكم احد الدعاوى فينظر في عددهم وان وجدوا متساوين في العدد غير يمكن ضم رأيهم فالحجه التى يكون منضم اليها راي رئيس المجلس فيعطي القرار عنها حيث

وابها هو الغالب وراى كل من القنات الذين براى اخر يجرى درجه وادخله بالمضبطه
بتوضيح ادله واسباب الخالفات في الراى ولدى التمهيد يعرض عنها للاعتاب

بند ثالث

ان الجزا التي يترتب على الشخص المذنوب عند ختام تحقيق دعاوى التي يصير
رويتها بالتطبيق لقانون الجبهه التي هو منها وان كان من البريه الى قانونها او من البحريه
الى قانونها او من الملكيه الى قانونها براى موافق غير ان من حيث ان مصالح هولاء
الثلاث جهات لم يشابه بعضهم البعض فينبى ان جزا جنحة ككل من يصير وقوعها
بالمصلحة يجرى تخصيصه تطبيقا للقانون التعلق بالخدمه الموجود بها تلك الشخص ولا
يصير ترتيب جزا خلوا عن هولاء القوانين وبما ان قرار الجزاوات التي يصير تخصيصها
يجري تقديمه للاعتاب فالمفوض والتخفيف في الجزا المرتب فهو منوط بالاراده السنيه

بند رابع

ان دعاوى والمصالح المتنوعه المخصص رويتهم بهذه الجمعيه فاذا اتفق الحال
لجلب بعض ارباب الوقوف واصحاب الخبره فذلك من الدواوين البريه وغيرهم فيصير
جليهم والاستفهام منهم عن الاشيا اللازم الاستفهام عنها

بند خامس

ان دعاوى الميين عنها في البند الاول والثاني والخامس من الباب الثاني يجرى
رويتهم بالفروعات وبعد المطالعاه عليهم بدواوين العموم ويتحقق ان جزاوات الرتبه
جرى ترتيبها بلوجه الموافق للقانون تامه فذلك عند ورودهم بالجمعيه يجرى مناظراتهم
بالتاني بها ويتقدموا للاعتاب العاليه لاجل صدور الامر فينبى ان عند ما تنطبق الاراده
السنيه باجرا ذلك يصير اعتبار حكم دعاوى المذكوره تعلي ولا يعلو جواز لاحاله
وقل حكمهم الى محل اخر

ختام الاشحه

انه كما استفاد من البنود المحرره اعلاه صار ايجاد وتأسيس جمعيه الحفانيه وسبب
احداثها وتأسيسها على هذا الوجه وتوسيمها وتخصيصها باسم الحفانيه فهو ان الاحكام
التي تترتب بالجزاوات في حق القنات قارباب المجلس لا ينظروا كبيرا ولا صغير ولا
غنى ولا فقير بل ياملوا الجميع على سياتى واحد ولو ان ارباب الجمعيه المذكوره يجهدوا

متفاوتين سنا ورتبه لكن لحن الاجتماع لتحقيق السعادي يصير منع معاملات الكبير والصغير وكل من يورد بفكره ملحوظات ومطالبات فيكون مرخص وماذون في اعطاء التقارير والاقتادات عنها من دون ان يخشى شئ وكذا هو مستغنى عن التمرير من حيث ان القول بجمعية الحقانيه فهو لاجل عدم التزامها مراعية الكبير والصغير والفقير بل هو لاجل رؤية كل شئ على مقتضى الحقانيه وشيم العداله ينبغي منظرتها كما هي حقها ومباعدتها واجتنابها بكامل المرتبه في كل حال ومكان عن جميع الحالات المقرره والتزامات من امثال التزام مراعية الخاطار ومباذرتها بالحركة لاجل مطابقة اسمها المسمى بالجمعية الحقانيه وان يكون علمها علم اليقين ان مقتضى حقانيه الحكومه ان اذا كان لم يصير الحكم باللائيق من مصالحه ويصير التجاسر في راي وحكم مخالف الحقانيه يصير مجازات ارباب الجمعيه بالجزا الشديده

ملحق نمرة ٤

ترتيب مجالس التجار

انه بنا على ما لاحظه الارادة الامفيه التي من مقتضاتها دوام شمول الراحة لكافة الرعيه بترتيب مجالس العداله المانوطه بفصل الحكومات على مقتضى اصول المحكمه والروابط المتدرجه في القوانين قد انقده الجمع به ديوان داوري سكندريه في ٢٢ ج سنة ١٢٦١ بحضور كل من ارئين بيك وسالوس بك والخواجه توسيجه والخواجه جباره والخاص ابراهيم انا باكير والسيد محمد بدر الدين وذلك لاجل تنظيم المجالس التجاريه بسكندريه على نوال الاستقامه والائتفات بطريقه تكون مناسبه بموافقة اصول على اثبت الاركان ولدي المذاكره استقر الحال ان يكون ذلك المجلس مشتملا برياسة حضرة على بيك

وان يكون الخواجه غفاني معاون له في ذلك وان باجتماعهما مع حضرات الاتي ذكرهم وهم جناب الخواجه جباره والخواجه افرنك والخواجه قرنامرس والخاص ابراهيم انا باكير يجري ترتيب لايحه محتويه على ما يقتضيه الحال بنوع الاختصار والاجمال

فيما يستلزم حصوله وأجراه بالمجلس المذكور وعلى مقتضى ما ذكر صار اجتماع المومى اليهم وجرى ترتيب هذه اللائحة المشتملة على البنود الآتى ذكرها من بعد المحر والاثبات الذي جرى باللائحة المذكورة بالجلسة الثانية في الجمية الذي صار انعقادها بديوان داورى بحضور من سبق ذكرهم اعلاه

بند اول

ان جمعية ارباب المجلس المذكور مقتضى ان يكون تكوينها منتظمة من اثني عشر نفس وبهم رئيس المجلس المذكور الثاني المعاون لحضرة الرئيس المومى اليه يكون بادارة ما يقتضى بطريق التبايه والتوكيل عند غياب الرئيس لعذر من الاعذار واثني كتاب احدهم باشكاتب المجلس المذكور يكون به لياقة واستعداد ويجب ان يكون عارفا باللغة العربية والاطلايانية كتابا بها لكي اذا ورد تقرير من ارباب الدعاوي بهذه اللغة الثانية لا يحتاج لمن يترجم له معناه وفهمه بل يكون فاهما بقوة معرفته وذلك يومن التغير والتبديل في التقارير الذي تقدم للمعجال باللغة المذكورة ويترتب عليه ثانيا وهو ان بواسطة الكتاب المرقوم يحصل التفاهم ما بين ارباب الدعاوي وارباب المجلس الاورواوين على وجه التحقيق بدون خلل واحتياج الى المترجمين والكتاب الثاني يكتفي بمعرفة اللغة العربية وكتابها اما يشترط ان يكون له مهاره في الحسابات والتحريرات وما يستلزم له من ذلك وبقية ارباب المجلس ثمانية اشخاص من عمد التجار ارباب الخبرة والدراية بمعرفة الطريق المتجربة والاحوال القانونية في البيع والشرا والاخذ والعطا وما ينشأ عن ذلك وما يتفرع عليه منهم خمسة من الاهالي وثلاثة من الاورواوين وبذلك تنظم داية المجلس المذكور على نسق الاستكمال ويستغنى الحال بوجودهم عن غيرهم واما خدمة المجلس من قواصه ترك وبلغطيه وفراش قهولاه لا يقتضى حصرهم في عدد معين بل يلزم حضور من يقتضى حسب اللزوم على تعاقب الاوقات والتماتية تجار المتخين من ارباب المجلس يجري عليهم التوبة في ظرف ستة شهور ويصير تبديلهم في نهايتها لكن على هذه الكيفية وهو انه في اول توبه من بعد مضي ثلاثة شهور يصير غيار اربعة اشخاص منهم بطريق القرعة التي يصير اجراها فيها بينهم والاربعة التي تطلع القرعة باسمهم يصير انتخاب اربعة تجار بدلهم لتكميل الثمانية الذين هم داية ارباب المجلس وبنهاية ثلاثة شهور اخري ثمة الستة شهور من ابتدي تاريخ ترتيب المجلس يتوجهوا بقية التجار الاربعة المتخين في اقتتاح الترتيب ويختب عوضهم

أربعة تمهيدا لعدد التامية وهكذا يكون دورات المناوبة إنما يجب أن كل تاجر انتهت نوبته من أى طائفة كانت يكون الذى انتخب بدله من عين طائفته وبهذه الوسيلة وتداول المناوبة ما بين التجار يستتجج اكتساب المعرفة والمهارة لهم الجميع واللاحق يضم الأصول من السابق خلف عن سلف

بند ثانى

أن وتليفة ريس المجلس المذكور يستلم الاوامر الصادره من سعاده مدير الديوان برؤية الدعاوى وفصلها وتسلمها من قبله الى باشكاتب المجلس بوضع تاريخ ورودها واثبات تمرتها وقيد مضمونها ثم بوقت انعقاد الجمعية يصير تلاوة الاوامر المشار اليها مع العروض والتقارير المقدمه من ارباب الدعاوى بسماح الرئيس الموصى اليه وبسماح ارباب المجلس الحاضرين به لاجل المداوله والمذاكره ومن بعد التفاهم والاخطاه بكامل اطراف ما يصير تلاوته من ذلك ويكون اجرا ذلك على نسق الترتيب بالمره في ملاحظه تقديم الاولى على الثانيه بحيث لا يتقدم دعوى لاحقه على دعوى سابقه الا عندما تدعو الضروره الى تقديم سماح الدعوى الاخيره على سبيل التسهيل لعذر من الاعذار التى تستوجب تقديم ذلك وبعد استكمال الاستثله والاجوبه واعطى القرارات الناتجه من المذاكره فى تلك الخصوص وتطبقهما على الاصول مربوطه والقوانين فينظر فى مال ما استقر عليه الحال فان حصل التوافق بين كامل الجمعية فى الحكم الذى استقر عليه رايهم فيها وان حصل اختلاف فى ذلك واقسمه ارباب المجلس فرقتين فرقه منهم تبلغ الاثنين وفرقه تبلغ الثلث فاذا وافق راي ريس المجلس للفرقه الاقل عدد فن بعد تكرار المداوله والتفحص وزيادة الدقه والمباحثه فى ذلك اذا لم يزل مصمما رايه على مطابقه فرقه الثلث يكون الحكم على مقتضى ما حكمت به فرقه الثلثين التى هى ضعف الاولى

بند ثالث

أن وتليفة معاون ريس المجلس هى القيام بطريق النيهاء والتوكيل عن الرئيس الموما اليه فيما هو وتليفته اذا حصل لذلك الرئيس عذر ام مانع استوجب لتخلفه عن حضوره وقت الجمعية ويكون المعاون المذكور مسؤولا فى اجرا كافة ما يجره الرئيس لو كان حاضرا واما بالوقت الذى يكون به الرئيس حاضرا فلا يكون الى المعاون المذكور كلام بحضوره وانما يجرى المداوله مع ارباب المجلس بوقت المذاكره فى القضايا والخصومات لكن لا يحسب فى عدد الفرقتين اذا حصل بينهما اختلاف فى الاحكام لا فى جهة

القه ولا في جهة الكثرة يدعى انه فرع ريس المجلس الحاضر ومع وجود الاصل لا كلام للفرع كما انه اذا ظب الرئيس واقام عنه الماون المذكور في وظيفته بطريق التياه فيكون هو صاحب الراي الراجع بمنزلة ما شرح في حق الرئيس الموى اليه

بند رابع

ان وظيفه ارباب المجلس المذكور ان يتخصص لهم كل جمه يومين مخصوصين وهما يوم الاثنين ويوم الاربع ويلزم يستوا حضورهم قبل الزوال بثلاثة ساعات على حسب اختلاف الفصول وقصر النهار وطوله ولا لهم ميعاد لتهائه بل بحسب رؤيه وتعام القضايا الذي يلزم رؤيتها بها ولا يرخص لهم في التياه عن الجميع واذا حصل عذر لبعض ارباب المجلس وحضروا الباقي فينظروا في عدد الموجودين من الهاتيه اشخاص فان كان اقل من خمسة اشخاص فلا يلزم رؤيه دماوى في هذا اليوم وان بلغ مقدارهم خمسة من حيث ان المقصود الاصل في ترتيب المجلس هو فراغ القضايا ونهو الدماوى وعدم تعطيل الاحكام فنا على هذا المتوال يرخص لهم في رؤيه القضايا المقتضى الحال لرؤيتها بالمجلس ويسوغ لهم الحكم فيها بالتطبيق على القواعد والقوانين كما لو كان المجلس مستكمل فان طابق الراي هو المقصود وان حصل اختلاف في راي الثلاثة اذا انضم لهم راي الرئيس هو الذي يصير اعتماد الحكم به ويترك راي الاثنين الاخرين واما اذا تطابق راي ريس المجلس مع الاثنين الاخرين واقسم راي المجلس فرقتين متساويتين فرقه منهم ثلاثة بغير الرئيس والفرقه الثانيه باضام الرئيس اليها فتلك القضية يلزم ابقاها وعدم الحكم فيها الي حين استكمال ارباب المجلس بحضور الذين كانوا غايين وتماد رؤيه القضية من ابتداها وتلى الاستله والاجوبه والقرارات وما يستقر عليه الحال في ذلك فيكون اجراء على نهج ما ذكر وتوضح بالبند الثاني هنا ما يقتضى له الحال في حق ارباب المجلس الهاتيه واما ريس المجلس والمعاون والكتاب والجنما هولاً يلزم يستوا حضورهم الي الديوان يومياً اسوة كافة الدواوين الميره ولا يرخص لهم بالتخلف الا في الايام المسموح فيها لارباب الدواوين كاجمعه والاعياد والمواسم او ان يحصل لاحدهم عذر ضروري يوجب التخلف بقدر قضاء والرجوع لحل الشغل بدون تاخير كفي في بقية ايام الجمعه الذي ليس صاير بها انعقاد مجلس تصير منهم الهمة في تميم ما انقط عليه القرار فصل القضايا ومحرير معابها وخلصانها واستكمال قيوداتها وقبول المرفعات الواردة لاجل تنجيز كل شئ بوقته وملاحظة ما يستوجب له الحال من

دون تعطيل ولا تأخير ولا اهمال حتى لا يطرأ خال ولا تشكى في هذا الحضور من احد

بند خامس

ان وظيفة الكاتبين المذكورين انهم ينشوا دفتر الى المجلس المتى عنه احدهم لتقيد الصادر والوارد والثاني لتقيد المناياط والالامات والثالث لحفظ الروايع والامانات وتكون كافة الاوامر والعروضات والتقارير والقرارات مستكده في التقيد وانحة الياز خاليه من سقوط ما يلزم اثباته وقيدته كما انه يلزم دفتر راجع لتحقيق المواعيد التي تط من طرف المجلس لار باب المناوي في الكميات والسندات التي يصير الشرح عليها من طرف المجلس وما يلتحق بذلك وكذلك اذا استوجب الحال الي حتم دكان احدا او حاصله وضبط ما يتهم عليه بحسب الاقتضى او حصر متروكات متوفى او غائب او مفاس او ما يماثل ذلك يلزم ان يتوجه الكاتب الذي بمعية البشكاتب برقعة من يلزم الحال لتوجهه من قبل المجلس والدياته ونحوها ويجرى حصر ذلك وضبطه بواقع الصحة بالمجلس على وجه الضبط من دون ادنى مغايره والحاصل ان كافة صلية الكتابة عربى وتلياني فبا يخص المناوي والتحريرات والروايع والمتروكات والختمومات والضبط والمواعيد وحفظ ما يلزم حفظه من اوامر وسندات وما يضاها ذلك مسؤولته فائدة على البشكاتب المذكور والكاتب الذي بمعيته حيث يلزم تنميم ذلك بمواقة الاصول من دون تعطيل ولا اهمال ولا سقامه ولا خلل كليا

بند سادس

ان كل من كان له دعوي على شخص ويريد اقامة دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكور يلزم ان يمرض او لا لسعادة مدير الديوان البناوري قلنا صدر امر سعادته بقبول سماع الدعوي المذكوره بالمجلس وفصلها بمقتضى الاصول المجريه فيحضر بالامر المشار اليه بيده بالمجلس ويسلمه الي حضرة الرئيس لاجل ان يجرى فيه الحال على مقتضى ما ذكر في البند الثاني وحيثئذ يحضر كل من المدعى والمدعى عليه في الوقت الذي يتعين لحضورهم من طرف المجلس وقام الدعوي على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون التداعي بين شخص كلا من المدعي والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند

ذلك يمكن كلاهما ان يقيم ويكلا عنه على حسب ما يوافق الاصول

بند سابع

ان المدعي اذا اراد اقامة دعوته على المدعى عليه يقتضى ان يعطى تقرير بالكتابة مشمولا بمحتمه يحصر فيه كامل دعاويه ومن بعد اخذنه منه بالمجلس يتقيد بمجرائه الدعوي ويسمى الى المدعى عليه ضمن منه حقيقة ما دعا به المدعى ومن بعد اخلاعه على التقرير المذكور يكون مجبورا بالمبادره في اعطاء الجواب اللازم في تقرير اخر مشمول بمحتمه مستوفى الشروط بالايجاب عن كل جزؤه تندرج في تقرير المدعي ومن بعد تلاوة الجميع بالمجلس وقيدها بالجرنال فاذا وجد بجواب المدعى عليه معارضه للدعوي حيثئذ يتوجه السؤال من طرف ارباب المجلس عن تلك المعارضه الي المدعي ليعطى الجواب اللازم عنها اما بخطه او بقلم كاتب المجلس على حسب ما يستصوب برأي الجمعيه باثني النظر في الدعوي فاذا احتاج الحال لاقامة الادله والبراهين من الطرفين بحسب البواعث ومقتضيات الاصول واستوفت الاسيله والاجوبه اللازمه من المجلس وصار مستغنى الحال عن وجود كل من المدعي والمدعى عليه عندها يصرفها ريس المجلس عن الديوان وعن ذلك يجري المداوله بالجمعيه وتصدر المذاكره في كامل اطراف الدعوي سؤالا وجوابا وكامل ما يخط عليه القرار يصير ثبات الحكم بموجبه طبق الاصول

بند ثامن

ان التجار الذين ياخذون البضائع بالكميالات بمواعيد معلومه ويمضي الميعاد على الكميه والمشتري لم يدفع مبلغه وماتل فيه صاحبه فاذا حضر صاحب الكميه المذكور الي المجلس وانها بالتشكي من المشتري الذي مضى ميعاد الكميه عليه ولم دفع فبوقته يصير جلب المديون بالمجلس ويامر بدفع الكميه فاذا ابدى عنذرا مقبول موجه لتوقفه عن الدفع في الميعاد فبوقتها يعطى له ميعاد من طرف المجلس مسافه واحد وثلاثين يوم من يوم حضور صاحب الدين بالكميه ويشرح على الكميه بتلك الميعاد والتاريخ ويشتمل بحكم المجلس بعد قيده بالدفع وبنهاية الميعاد المذكور ان دفع المديون مبلغ الكميه فهذا هو المرغوب واذا لم يذل متوقف بالدفع وتعلل بهال وايدا اعذار اخري فلا يسمع منه ذلك ولا يقبل قوله بعد ميعاد المجلس بل في الحال يجري عليه اصول الكميه بان يحتم على كافة موجوداته بمعرفه المجلس انما اجرا ذلك يشترط فيه ان يكون تاريخ الكميه من بعد تاريخ هذه اللائحه الصادره بشأن ترتيب المجلس المذكور

البند التاسع

إذا تروى مبلغ كميال حواله لشخص آخر والشخص المحول عليه احواله لشخص آخر خلافاً بحيث أن كل من الاشخاص الذي ثبت لهم اسم فيك الكميال من الحيل والحال عليه ملزوم بدفع مبلغه فوالحالة هذه اذا مضى الميعاد وتاخر دفع مبلغ الكميال من طرف المديون الاصلي فالتاخر الذي وصل ليده الكميال آخر مرة يكون له حق الرجوع على كل من يريد من الاشخاص الذين تداولت عليهم حواله الكمياله المذكوره وصارت اسماهم موضوعه فيه الا ان ينتهي الحال لصاحب الدين الاول فيرجع به على المديون الاصلي اذا كان الامر على هذه الكيفية واما اذا تحول شخص بمبلغ كمياله على مديون وبعد مضى ميعاده الاصلي الماخوذ في الكميال اعطى لشخص محول له المبلغ ميعاد آخر من طرفه لذلك المديون فيسوغ له ذلك بمسافه وقدرها من يوم لحد ثلاثين يوم فقط فاذا توقف المديون عند نهاية الميعاد الثاني في دفع مبلغ الكميال فيترخص للمحول الرجوع على صاحب الكميال الاصلي وفسخ الحواله بشرط ان لا يزيد الميعاد المعطى من قبله عن الثلاثين يوم فاذا زاد عليها ولو يوم واحد فیتعين عليه قبول حواله الكميال المذكور ويكون هو الملزوم به ولا يسوغ له الرجوع على محوله وكذلك لو مضى ميعاد كميال اصلي وعند حلول الميعاد توقف المديون عن الدفع واخذ ميعاد ثاني من صاحب الحق كالمشتره ايام او أكثر او اقل ومضى الميعاد الثاني ولم يزل المديون متوقف عن الدفع فاذا حضر صاحب الدين الى المجلس واعرض بكل ذلك فبوقتها يجلب المديون الى المجلس ويامر بدفع ما عليه وان استمر متوقفاً يعطى له من طرف المجلس ميعاد الثلاثين يوم حسباً توضع بالبند الثامن انما يحسب من ضمنها تلك الايام التي اخذها المديون فسحه من صاحب الدين بعد الميعاد الاصلي المقرر بوقت تحرير الكميال بحيث انضمام تلك الايام على وعدة الديوان تكون مسافة الجميع هي مدة الثلاثين يوم اعنى تلك الفسحه تمد من وعدة الديوان

البند العاشر

تمسكات الديون اذا عرضت ضمن الدعاوي المرفوعة الى المجلس فيجري الحال فيها على نسق ما صار ايضا في حق الكميال غير ان اذا توقف المديون عن الدفع بعد الميعاد مربوط باصل التمسك يعطى له من المجلس ميعاد واحد وثلاثين يوم ويعتمد ذلك من تاريخ تقديم الشكوي فاذا مضت وعدة الديوان وقسم اعذار مقبولة

في توقعه عن الدفع يعطى له ميعاد آخر نظير الميعاد السابق فسمعه ثانياً يبارك بها السداد وإذا انتهت المواعيد المذكورة ولم يذل مصمم على التوفيق فيحكم عليه بالحكم الجاري بالكسب كما سبق بالبند الثامن

بند حادي عشر

إذا ترتب لشخص دين بذمة آخر والمدين حول صاحب الدين على شخص ثاني يملغ مرقوم في نظير ما هو مطلوب منه سواء كان بكل الدين أو بعضه وكان كلا منهم بالبندر فإذا أخذ الحوالة صاحب الدين وتوجه بها إلى المحول عليه وبوتها قبض منه مبلغ الحوالة فالامر واضح أما إذا كان كتب عليها علامة القبول ومضت ثلاثة أيام ولا يدفع له في ظرفها مبلغ الحوالة فيسوغ للذي في يده الحوالة أن يرجع على من حوله يدعى أن الذي حول صاحب الدين في ذلك المبلغ يعلم أن الذي مستحقه حاضره عند الشخص المحول عليه وبهذا السبب أحال صاحب الدين بذلك المبلغ أما إذا زاد الحال عن ثلاثة أيام بعد وضع علامة القبول من طرف المحال عليه وبقيت الحوالة بيد المحول فليس له الرجوع على من حوله إذ لربما يطرأ على المحول عليه فليس أو توقف حال وهذا يكون اجراء بين التجار وبعضهم بالبندر فإذا كانت الحوالة المذكورة مذكور بها ميعاد فن بعد مضي الميعاد بثلاثة أيام يحكم فيها بحكم الحوالة التي ليس مربوط فيها بميعاد البند الثاني عشر

البيع والشرا الجاري بين التجار وبعضها يلزم أن يكون بموجب كتراتات تكتب بشأن ذلك بفرمة البايع والمشتري لأجل رفع المشاكل وحسم مادة النزاع بالاعتماد على الشروط المأخوذة بها والعمل بمقتضاها وقت الدعاي وأما إذا كان الأخذ والمعا بدون كتراتوا فلا تقبل الدعاوي فيذلك ولا يصير سماعها بالمجلس

البند الثالث عشر

إذا عين المشتري البضاعة ونظرها وكتب بالكتراتوا أنه اشترى بعد النظر والمعاينة والمشتري ملزوم بقبول تلك البضاعة غير أن ينبغي للبائع أن يعطى رخصه زائده للمشتري في فتح البضاعة وتقليبها سواء كانت أصناف أو حبوب حيث أن المشتري متى أشهد على نفسه بالكتراتوا أنه قاب وطاين يكون مجبوراً على القبول إنما الحبوب التي توضع بالمخازن ونحوها أو تكون مشونة وبواسطة كثرتها لا يتمكن المشتري من اطمأن النظر في جميعها فالعمدة في البازار المتعدي بها على اليقظة بحيث وقت الاستلام ومضاهية الصنف على

البينة اذا ظهر اختلاف عنها او وجد به فرق بالاحتلاط او غش او نحو ذلك من التروقات التي تظهر بوقت الاستلام والتسليم ولم ينتهي الحال على التوافق في ذلك بين البائع والمشتري فيصير البازار فاسد ولا يبول عليه

البند الرابع عشر

اذا اشترى احد التجار صنف من الحبوب او غيرها ولم يكن الصنف حاضر بالبندر وتحرر بذلك كثراتو بين البائع والمشتري بمعاذ واستلم البائع من المشتري جانب دراهم فانما مضى الميعاد قبل توريد البائع الصنف الذي باعه واعرض المشتري عن ذلك الى المجلس وعند جلب البائع يركن على اعذار مقبولة فيثبت على ميعاد ثلاثين يوم بشرط يحضر الضامن الفارم المقبول الضمائم برضا المشتري وراي ارباب المجلس وعند حضور الميعاد اذا حضر جميع الصنف الى المشتري فقد انتهى النزاع واذا كان الذي ورده فقط البعض مما استلمه من الدراهم او بازيد او باقص وبوقتها تزايد سعر ذلك الصنف وعجز البائع عن توريد باقيه في الميعاد الذي تمخذه عليه فيكون البائع ملزوم بدفع الزيادة الناتجة من فرق الامان الى المشتري اذا رضى المشتري بقبول ذلك اما اذا ابي البائع عن تكميل الصنف فانه يسطى للمشتري رخصه بان يشتري باق ما وقع عليه البازار من اي تاجر بالبندر يكون ذلك الصنف موجود عنده بالسعر الحاضر ويحجر البائع بوجه اللزوم على وضع فرق الامان حيث ان الطل والتاخير ناشئ من قبله هذا اذا كان الكثراتوا خاليا من الشروط المحرره به واما اذا كان متضمن بعض شروط بين البائع والشاري فيصير ملا حظتها والتعطل فيها واجرى العمل بمقتضاها

البند الخامس عشر

انه في كل معلوم ان من تلبس بامر المبيع والشرا وطاني مادة الاخذ والعطاء سواء كان من التجار والمستبشرين المقيمين في دكاكينهم او غيره متعين عليه بالطريقة بوجه اللزوم ان يكون عنده دفتر يقد فيها اخذه وعطاه ويحفظ بها حركات يمينه وشراؤه على ما يستوجب الحال من الضبط والربط في كليات وجزويات معاملته هذه بحسبما تستوجب الاصول والطرائق المستقيمة غير انه يجري الان بطرف المذكورين هو ان كل شخص منهم يتجاري على كيفية يجري بها عمله طبق ما وصلت اليه مفهومته حتى ان بعضا من تجار الاسلام وغيرهم ليست جاريه قيوداتهم بموافقة الاصول الكاملة ولا يوجد لكتابتهم تميم عليه فاستحسن بان يصير في هذا الخصوص من تدوين راجله لتتيم بها قيوداتهم

وتكمل بها عملياتهم وذلك بان يكون لكل شخص مما ذكر على وجه التحميم دفتر يوميه اشبه بمجرتال يحفظ به على وجه اللزوم قيد كافة اشغاله الوتية بكل يوم من قبض وصرف وبيع وشرا ومحويات ومحو ذلك مما يتعلق بكافة اشغاله والدفتر المذكور الذي جعل اساسا لعماليته يتكون من انشا كامل الدفاتر المتضمنة لادارة اشغاله على منوال الاصول المستقيمة ونمط القرار على ان يكون من ابتدى تاريخ هذا الترتيب الجاري بهذه اللامحة عند كل مما ذكر اعلاه دفتر مجزئ اوراقه معلومة العدد ونمرته محفوظه من نمرة اول صفحة الى اخر عدد الاوراق ويشتمل بحكم الحكومة بكل ورقه ويظهر اوله بيان عدد الاوراق والنمر ويكون هذا الدفتر هو الاساس لعملية صاحبه ومنه يتفرغ جميع دفتاره وكذلك كافة الاوراق التي يلزم التعامل بها بين التجار وبعضها نظير كتفئات وسندات وكميالات وخلافه سيعمل ترتيب فيها بعد تجميعها من الحكومة ويخصيص عوايد عليها بموجب التعرغه التي تعمل بوقتها

البند السادس عشر

اذا توقف حال احد مما ذكر عنهم في البند الخامس عشر عن الحقوق او تظاهر ضعف حاله واعرض هو وارباب الديون المطلوبه منه الى المجلس عن حقيقة الكيفية الحاصلة له ومن الزامه بالسداد في المجلس يمين تأخيرهم وعدم اقتداره على ايفا المطلوب منه فخالا يستوجب الحال بان يصير اشهار تأخيرهم من طرف ناظر المجلس باعلان عمومي وبوقتها يصير حجزه اذ لم يحضر من ضمنه ضمان حضور من من يرتضيه المجلس وحيثما يتخبط احدا من التجار المقيمين بالمجلس ويتوجه بمعيته احد الكتاب لاجل وضع الحتم على موجودات الشخص المتاخر ودفاتره واوراقه وفي بحر ثمانية ايام من بعد وضع الحتم على الوجه المشروح يمين يوم مخصوص يحضره كافة البقية الى المجلس ويرضاه يتخبطوا شخصين منهم لكي يجبروا من يمين من ارباب المجلس الى الحتم وتوجهوا جميعا الى المحل المختوم ويصير اذ ذاك دفع الحتم بمعرفة الجميع وجرد كافة الموجودات والدفاتر والاوراق ويجري محرر حساب الشخص المتاخر في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ الجرد ينظر ماله وعليه ويعرض ذلك الى المجلس بحضور جميع البقية فاذا تبين من افادة من تبين للضبط باطلاعهم على دفتاره وحساباته عدم خيانه ونفي اغتلاسه وينشا الوجه الذي اقتضى تأخيرهم والاسباب المستوجبة لذلك فبوقتها يطلق الشخص المذكور حيث ثبت براه من الشبهة وامتنعت عنه مظنة الحيانه واذا ظهر

بمخلاف ذلك فخالا يرسل من المجلس لطرف الحكومة بالاقداه ليجرى عليه اللازم بموافقة الاصول وبعد ارساله لجهة الحكومة يصير بيع موجوداته بمعرفة من تعين لضبطها من ارباب المجلس والديانة وبأنهى حصرها يقدموا الحساب المشتمل على ذلك الى المجلس لاجل توزيع المتحصل من ذلك على ارباب الديون واما الشخص الذى من بعد تأخير ومطالبة حساب لم يظهر عليه احتلاس وثبت براته فهذا اذا حضرت الديانة الى المجلس وصار عمل رابطة ما بينهم وبينه يدفع خمسين بللابة او اقل او اكثر فينظر في عدد ارباب الحقوق وفي مقدار المبالغ المطلوبة لهم فان ارتضوا الجيع في ذلك وقبلوا القسمة فقد انفصل النزاع وان لم حصل توافق فيما بينهم قال قول لمن يبلغ عددهم النصف ويكون لهم مبلغ نحو الثلثين جميع ما ارتضوا به يجرى العمل بمقتضاه عمل الرابطة اللازمة لتهو ذلك بمعرفة المجلس ومعرفة ويوقتها يطرح قول الباقي من الديانة اعنى الذى يكون عددهم اقل من النصف ولا يكون لهم المبلغ الاكثر او يكون عددهم بلغ النصف ولكن المطلوب لهم اقل من الثلثين ويجبروا هؤلاء على قبول ما يرتضى به الفريق الثانى من اجراء قسمة الفرما على دابر القرش او اى رابطة يستتر رايبهم عليها ويصير فهو الحال على ذلك وان توقفت كافة الديانة وما صار اتفاق ولا قبول عمل رابطة فيما سبق شرحه عندها بيجري تصفية حساب المذكور بمعرفة من ذكر على الوجه المشرح اعلاه وتوزع القسمة على ارباب الديون

البند السابع عشر

من حيث ان الجارى بمحل فصل القضاء والمنازعات فى اخلب الممالك ترتيب غرض معين على وجه الرسم بحسب اللايق ومربوط ذلك بكافة الطرائق على كامل القضاء الصاير بنجازها وحل مشكلاتها بالمجلس الذى دفعه اليه فى نظير الراحة الابله لارباب الحقوق بحفظ اموالهم وتخليص حقوقهم والانتقام من من يترك سلوك الاستقامه ليتادب عن المود لما يمثال ذلك نظير ارتكابه ويعتبر عبرة بما جوزي به ذلك من الثمرات المايده والفوائد المتزايدة الناتجة من اعمال الضبط والربط فى كافة امور المعاملات المستوجبه لرافاهيه بقية الخصومه والمرافعات بمنصب ميزان العدالة فى الاحكام والاهتمام الخاص والعام فقد روى بان يجعل على كافة دناوى الفايدين والمفلسين ومحوهم كما حسابات الشركه المتنازعين وما يضايف ذلك منا يرفع الى المجلس ويصير نهو به بموافقة الاصول رسما فى المايه قرشين تؤخذ من عين المال واما الكمسيال والبوالص والتمسكات والسندات

وما يشابه ذلك فيما يقتضى الحال الى النظر فيه بالمجلس ويجري الحكم عنه باعطاء
 وعنه او بابطال او مضي فيجعل على كل واحد من ذلك رسما عشرين قرش سوا قتل
 مبلغه او كسر ويؤخذ ذلك من الذى بيده السند ونحوه اما الطوحي المترافع فيما الى
 المجلس من غير ما تقدم شرحه فهنا من بعد اعطاء القرار عنها واتضح الحق والمحقوق
 يؤخذ فيها رسما في المائة عشرين من الشخص المحقوق بداعي انه لو استقام الى الحق لم
 يخرج غريمه الى المرافعة فان كان المحقوق غير مقتدر اذ ذاك عن الدفع فيجبرى بمحصل
 الرسم من الحق حيث صار بيده سند قوي من طرف المجلس يصدم المحقوق به في
 احدى وقت او اى محل يريد ومن حيث ليس مقتضى الحال بالمجلس لاجرا قبض وصرف
 ما يتحصل من الرسم ولا احضار صراف لهذا الخصوص فقد استنسب ان ما يتج من
 الرسومات تجرره كشوفات بحتم المجلس وترسل من طرفه لخزينة التجاره والميوعات
 البند الثامن عشر

من حيث ان السامره همعهده البيع والشرا والاخذ والاعطا بين التجار والمسيين
 بالبلده فيلزم غصهم بمعرفة المجلس والذي يظهر حسن سلوكه منهم يعطاه ورقه بيده
 بحتم المجلس لاجل يتمد بموجها في الاشغال الذي يابنها بين المذكورين

البند التاسع عشر

اذا كان احدا من ارباب الطوحي تظلم من الحكم الذي صدر عليه من المجلس
 الى الديوان لا قبل اعراضه بل يكون من طرفه التاكيد باجرا وتنفيذ الحكم الصادر
 من المجلس المذكور انما اذا كانت دعوي جسيمه وقدم عرفحال لقبه السنيه فيصدر عليه
 اولا الاستعلام من الديوان ومن بعد ايضاح الاقاده عن الكيفيه وبيان ما يرى من
 الملحوظات اذا وجد ان الحكم الذي جرى عليه هو بمحله والدعوي غير قابله الاطاده
 فيشق عرفحاله ويصرف النظر عن دعواه واما اذا وجد وجه موجب لاطاده الدعوي
 فيكون له المساعد في نظير دعوته بجميعه تجار خلاف الاشخاص ارباب المجلس
 ويمرض خلاصة ما ينظروه للاعتاب السنيه وحيد يبقا الامر منوط لارادة المليه

ملحق نمرة ٥

ترتيب القناصل

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٢ شبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠
المختص بمجلس التجار ومجلس الابلاو

اولا مجلس التجار يكون مركبا من الرئيس او وكيله وستة تجار ثلاثة من ربايا
الحكومة وثلاثة افرتك ربايا الحكومة يصير انتخابهم بواسطة ديوان المحافظة مع سر
تجار والافرتك يصير انتخابهم من طرف حضرات قناصل المحروسه وانتخاب التجار
يكون في كل ستة شهور

ثانيا اجتماع اعضا المجلس يكون يومين في كل اسبوع الاثنين والجميس
ثالثا اوقات الاجتماع تكون في الصيف من الساعة ٩ تسعة قبل الظهر الى نصف
النهار ومن الساعة ثلاثة الى الساعة ٦ ستة بعد الظهر وفي الشتاء من الساعة ٩ تسعة
قبل الظهر الى نصف النهار ومن الساعة ثلاثة الى الساعة خمسة بعد الظهر
رابعا اذا صدف وقص احدا من المجلس فيكفي اربعة تجار اثنين من ربايا
الحكومة واثنين من الافرتك مع الرئيس او وكيله لانتقاد مجلس كافي لنهاية الاشغال
بدون انتظار اجتماع الستة اعضا

خامسا تعاطي الدعاوي في مجلس تجار لا يجوز دخول ابوكانية والجهتين المتداعيين
يقدّموا دعاويهم بالذات او بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيها يطلبوه وما يستتبعه
بالكتابة

سادسا السندات والاوراق المختصين بالدعاوي يصير قديمهم من المتداعين الي
المجلس المدعي يقدم تقريراً او اتيين والمدعى عليه يقدم تقريراً او اتيين فقط
سابعاً في الدعاوي التي قيمة التقدير التي تحتوي عليه لا يتجاوز خمسة الاف غرش
مصري يكفي ان كل من الجهتين يقدم تقريرين فقط
ثامناً في الدعاوي التي قيمة التي المطلوب بها يتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش
مصري يفرض للجهتين ان كلا منهم يقدم ثلاثة تقارير

تاسعا التقارير يصير تقديمهم لسنتين واحدة تحفظ بالمجلس والثانية يشرح عليها من حضرة رئيس المجلس وترسل الى المدعى عليه ويومر ان يقدم الجواب في مدة ثمانية ايام

عاشرا في الدعاوي التي للتداعين فيهم يطلبوا ان تصير نهايتهم بسره واضطرار وفي تلك الدعاوي التي يلزمها وقت زياده عن الثانية ايام لتقديم الجواب فريس المجلس يستسب فصل القضية حالا من طرف المجلس وفي التشرح على التقرير لاجل ارساله لمن يلزم بين الوقت اللازم لتقديم جواب المدعى عليه

حادي عشر الدعاوي يصير تقديمها لاجل سماعها بقرين حسب رتبة تلوئهم بالدفعة ثم انه يتعين دفتر في المجلس لقيد الدعاوي التي تقدم اليه بترتيب توارئهم بالتابعه ثاني عشر اذا تاخر احد المداعين في اعطاء جواب عن تقرير خصمه عن الوقت المحرر عليه فيحكم من المجلس في غيابه بحسب طلب الخصم الحاضر

ثالث عشر الخلاصات يقتضى ان يكونوا لسنتين ومحررين تلباني وعربي رابع عشر اذا كان المحكوم عليه رعية الحكومة فديوان المحافظه يجري مفعول الخلاصة واذا كان رعية او حامية احد الدول الافرنكية فحكومتها التسلطة عليه تجري مفعول الخلاصة

خامس عشر الابلو اي رفع الدعوى لديوان اخر هو مباح ولكن بعد اجرا مفعول خلاصة المجلس وتبيا بوضع المبلغ الصادر الحكم عليه امانه

سادس عشر مجلس الابلو اي المجلس الذي يبيد رؤية الدعوى يكون مركبا من اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومة واثنين افرنك الاولين يصير اتحابهم من ديوان المحافظه والثانين من قاصل المحروسه والاربعة تجار المذكورين يصير اتحابهم مره واحده في السنه سوية مع سعاده المحافظ فحصول الخلاصة التي تصير مناقضتها ويحكموا عنها سابع عشر اذا حكمان الخلاصة المحكوم بها تتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش عمله مصري فيرخص للجهتين بالابلو اي رفع الدعوى لديوان ثاني

ثامن عشر الابلو اي رفع دعوى الخلاصة الصادرة من مجلس تجار يكون الي ديوان المحافظه اذا كان الطالب لرفع الدعوى رعية الحكومة يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور واذا كان افرنك يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور بواسطة الحكومة المتسلطة عليه

تاسع عشر المدة لرفع الدعوى اى الابلو يكون ثمانية ايام من تاريخ
ايضا يعين ميعاد اتي عشر يوم من تاريخ ارسال الخلاصة لاجل الميعاد
عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضة لاجل الجوابه عن المناقضة اذ
عشرين يقتضى ان يصير استخدام مترجم فهم بلغات التبريد
علاوة على المستخدمين الموجودين في المجلس

ملحق نمرة ٦

لائحة

مجلس الابلو صدرت من مجلس الاحكام بافاده تركي لمباغتة سكندرية
منقول ذلك من صورة ما صدر من المحافظه المذكوره الى مجلس تجار
سكندرية في ١٩ ج سنة ١٢٧٣ وفيها اربعة واربعين بند صورة اذناه

وهي لائحة الاربعين بند

في كيفية رؤية الشاوى المحاله على مجالس التجار

بند اول

لا يستلزم الحال الى توسط الافوكاتيه في رؤية القضايا المحاله على مجالس التجار

بند ثانى

عرض الشاوى وتقديمها الى مجالس التجار يلزم ان تكون بالكتابة وان يكون
التقرير المقدم مخصوصا لسنتين احدهما محفوظ تحت يد كاتب المجلس والاخرى من
بعد الشرح والتاثير عليها من طرف رئيس المجلس يصير توصيلها بمعرفة الكاتب المذكور
الى المدعى عليه مع تكليفه بالجوابه عنها في المواعيد الاتى ياتها

بند ثالث

الميعاد المعتاد يكون ثمانية ايام

بند رابع

لا بد يذكر في التقرير الذي يقدم للمجلس أولا تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي ولقبه وصنفته ومحل توطئه ثانيا موضوع الدعوى مع بيان ما يرتكز عليه من الأدلة بيانا موجلا ثالثا بيان المجلس الذي من خصائصه رؤية الدعوى مع قايمة تشتمل على عدد ما يكون موجود من اوراق وسندات

بند خامس

في الدعاوى المستعجلة المتقضى الاسراع في نهوها للرئيس ان يطلب من المجلس الحكم فيها بالسرعة والاختصار وان يتعين لحضور المدعى عليه اقصر المواعيد ولو يوما بل وساعة ويجوز له ايضا اتخاذ الوسائل اللازمة لحفظ الحقوق وضبط وحجز ما هو موجود من ائتمنة المدعي عليه وكل اوامره بهذه الخصوصيات نافذة يجري العمل بموجبها تماما لمن صدرت في حقه ان يطلب المناقضة او المرافعة للمجلس اخر فيها بعد

بند سادس

اذا صار عرض الدعوى المستعجلة وتقدمها في غير الايام المعدة لانعقاد المجلس وكان يخشى من حصول ضررا او سقامة من تأخيرها فللرئيس او لوكيله عند غيابه ان يامر على عريضة المدعى باجري الوسايط التحفظية المذكورة في البند السابق لكن بشرط ان يصدر من المجلس المتخذ بعد ذلك قرارا بالتصديق على الامر المذكور وذلك القرار يسطر بذيل النسخة المحفوظة تحت يد كاتب المجلس

بند سابع

للمدعى المرافعة مع خصمه اما امام المجلس الموجود بمحل توطئن المدعى عليه او امام المجلس الذي جرى مبيع البضاعة وتسليمها في الجهات اتابعة له او امام المجلس المتسلط حكمه على الجهة التي كان مشروط دفع قيمة البضاعة فيها

بند ثامن

يجب على الاخضام الحضور امام المجلس اما بنفسهم او بوكيل مفوض بالنيابة عنهم في قس الدعوى

بند تاسع

في الدعاوى المتأداه اعنى الغير مستعجلة تكون رؤية الدعوى بالكتابة ويجوز للمجلس ان ينيط احد الاعضا بتلخيص الدعوى واعمال تقرير عنها كتابة

بند طشر

في بحر الثانية إلم التالبه لاعلان تقرير المدعى يجب على المدعى بإء الجلبوه مع ايصاح الاوراق من تاريخ اطلاعه على جواب المدعى عليه كما ان للمدس ناه اجنا مثل تلك للمده للمجلوبه عن جواب المدعى

بند حادي عشر

يجب على المدعى ان يجاب عن جواب المدعى عليه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اطلاعه على جواب المدعى عليه

بند ثاني عشر

في الدعوي التي لا يتجلوز مقدارها خمسة الاف غرش مصري لا يجوز للمتدعين ان يقدم كل منهما زياده عن تقريرين واما في الدعوي الذي يزيد مبلغها عن خمسة الاف فيجوز لكل منهما ان يقدم ثلاثة تقارير

بند ثالث عشر

في الدعوي التي تستلزم اعطاء مهلة أكثر من ثمانية ايام للحصول على جواب المدعى عليه يجوز للمجلس ان يصدر في الحال من دون مراعاة الاسول المعتاده قرارا به بمحدد المده التي يجب اعطاء الجواب فيها

بند رابع عشر

يلزم ان يكون في قلم تحريرات المجلس جريده لكافة قيد الدعوي المحاله على المجلس على حسب تواريخ ورودها ويكون به ايضا دفتر سجل لقيد ما تقدمه الاخصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

بند خامس عشر

الدعوي التي استوفى تحقيقها لا يجوز تاخير الحكم فيها

بند سادس عشر

الدعوي تعتبر انها مستوفية التحقيق متى اتفعل باب المذاكره والتفتت فيها

بند سابع عشر

اذا ترائي للمجلس ان الدعوي المحاله عليه ليست من خصايصه يصرف النظر منها ولو لم يعرض احد الاخصام بتق تلفها به

بند ثامن عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوي من ادعى ان القضية ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القضية انما ذلك يكون على قسمين منفصلين قسم مختص يذكر ما ثبت كون القضية من خصايص المجلس والثاني بايراد ما ينبغي عليه الحكم المختص بموضوع القضية والقسم المختص باثبات كون المجلس له الحق في رؤية القضية يجوز في اى وقت كان الطعن فيه وطلب اعادة النظر فيه بمجلس اعلى

بند تاسع عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم مطوية احد السندات او طعن فيه بانه مزور وكان الخصم الاخر مصرا على الاستناد عليه فالمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل تحقيقه لمحل الاقتضا وعلى كل حال فلا يحكم في القضية الاصلية بشئ حتى ينتهى تحقيق هذا الامر

بند عشرين

اذا لزم الحال لاحالة الاخصام على المميزين لتحقيق حسابات او سندات او دفاتر فيصير تعيين مميز واحد او ثلاثة لاستماع دعواهم والاصلاح بينهم ان امكن والا فيبدون ما يترأى لهم وان احتاج الامر الى معانة او تميم بعض المشغولات او البضائع فيعين لذلك واحد او ثلاثة من اهل الخبرة المميزون واهل الخبرة يصير تعيينهم رسما بمعرفة المجلس ما لم تنفق الاخصام على تعيينهم وقت انعقاد المجلس

بند حادي وعشرين

اذا استنوب المجلس اثبات القضية بالشهود فيجربى العمل في ذلك على حسب الرسوم المتتادة انما يصير اخذ الشهادات بالكتابة بمعرفة كاتب المجلس وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم فتقريرهم هذا يصير درجه ضمن المذكور التي تعمل بهذا الخصوص

في كيفية صدور قرارات المجلس

بند ثاني وعشرين

الحكم في القضايا يكون باغلبية الآرا ويكون ضرورة في الحال وقد يسوغ لاعضا المجلس الانتقال الي اودة السر لجمع الآرا

بند ثالث وعشرين

عند افتراق الآراء إلى أكثر من رأيين يجب على الأقل عددا من الأعضاء ينضموا إلى أحد الرأيين الصادرين عن أكثر الأعضاء عددا إلا أن انضمامهم هنا لا يكون إلا بعد جمع الآراء مرة أخرى

بند رابع وعشرين

كل قرار يحكم فيه بأداليتين لا بد وأن تذكر فيه المواد المتضمنة للحلف عنها

بند خامس وعشرين

كل من ثبت دعواه ملازم بتأدية المصاريف

بند سادس وعشرين

لا بد أن يصرح في نص شكل قرار عن اسم الرئيس والأعضاء وأسماء الخصام وصنائعهم وسكنهم وعن مضمون الدعوى وتطبيقها على مقتضيات الأحكام وعن الأسباب والأدلة التي اتبنت عليها الحكم وعن منطوق ذلك الحكم ويحرر من كل قرار نسختين بالبرقي والتلياني بأمر الكاتب الحاضر بالمجلس

بند سابع وعشرين

إذا قصر المدعي عن الحضور في اليوم المبين لحضور الخصام بالمجلس أو تأخر عن تقديم ما يتعلق بدعواه من سندات وغيرها فيؤذن للمدعي عليه بالانصراف ويحكم على المدعي بالمصاريف وله المتناقصه في ذلك فيما بعد

بند ثامن وعشرين

إذا قصر المدعي عليه عن الحضور في الوقت الموعود أو تأخر عن تقديم أوراق فيعطي الحكم في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعى به أن ثبت وتحققت محنته

بند تاسع وعشرين

الحكم في غياب أحد الخصام ينفذ ويجرى العمل به بعد الإعلان بيوم ويستمر ركوزه إلى وقت المتناقصه

بند ثلاثين

لا قبل المتناقصه بعد مضي ثمانية أيام من يوم الإعلان إنما إذا كان الحكم صادرا في حق خصم لم يحضر أو لم يقدم سنده ف تكون المتناقصه مقبولة إلى وقت الاجري

بند واحد وثلاثين

عند اجراء الحكم ان تصدى المحكوم للمناقضة وقرر ذلك بمذاكره تعمل على يد مندوب من طرف المجلس فهذا الحكم يقف عمله بشرط ان التناقض يحضر في ظرف ثلاثة ايام لتكرار طلب المناقضة بالمجلس فان مضى هذا الميعاد فتكون المناقضة الاولى ملغاة لا عمل بها

بند ثاني وثلاثين

لا تقبل المناقضة مطلقا في حق حكم صدر يني مناقضه اولى

بند ثالث وثلاثين

يجوز للمجلس التجار ان تامر بلجبرى قراراتها اجراء موقتا بقطع النظر عن مناقضة المحكوم عليه اذا كانت تلك القرارات مبنية على سندات صحيحة او غير مطعون فيها او سبق بخصوصها حكم غير قابل للاستئناف بمجلس اخر واما في المواد الجائز احالتها على مجلس اخر فلجبرى الحكم فيها موقتا يكون بوضع المبلغ المحكوم به امانه بمحل الاقتضا

بند رابع وثلاثين

القرارات الصادرة من مجلس التجار يلزم اجراها بمعرفة المحافظة

في الاسباب الموجبة لمنع بعض الاعضا من استماع قضايا بعض الخصام

بند خامس وثلاثين

اي عضو من اعضا المجلس يمكن من الاشتراك في رؤية الدعاوى للاسباب الاتية اولا اذا كانت يته وبين الخصام قراه او نسب ثانيا اذا كان يته وبين احد الخصام دعوى ثالثا اذا ثبت انه اعطي نصيحة بشأن الخصومة او سبق توكيله او كتب شيئا يتعلق بها رابعا اذا حصل له ادى شهادته بخصوصه خامسا اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الخصام من ابتدى اقتراح الدعوى

بند سادس وثلاثين

الحصم الذى يريد منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب عليه ان يطلب ذلك قبل الشروع في رؤية الدعوى او قبل مضى المواعيد ما لم يكن السبب

الموجب لمنع قد حدث بعد ذلك

بند سابع وثلاثين

الاستدعاء بعدم قبول الوكلاء من قبل المجلس أو المميزين أو أهل الخبرة لا يجوز
المرض عنه إلا في الثلاثة أيام التالية لتعيينهم إذا كان الحكم مبنياً على مواجهة الخصام
وأما إذا كان الحكم قد صدر في غياب أحد الخصمين فالمرض لا يكون إلا بعد مضي
المواعيد المحددة للمناقشة

أصول عمومية

بند ثامن وثلاثين

طلب إعادة النظر في الحكم الصادر من مجلس التجار يجب إعلانه مباشرة للمتهم
الأخر نفسه أو لمحل توطئه بمعرفة كاتب المجلس في ظرف الآتية أيام التالية لإعلان
الحكم إذا كان ذلك الحكم صادر بمواجهة الخصام وفي اليوم التالي لانتهاء الميعاد
المختص للمناقشة إذا كان الحكم صادر في غياب أحد الخصمين

بند تسع وثلاثين

الميعاد المقرر لإقامة المرافعة بالمجلس الأعلى يكون مدة ثلاثة أشهر من تاريخ
إعلان طلب الإعادة على حسب المقرر في البند السابق

بند أربعين

يجب على مجالس التجار أن تحكم في القضايا على حسب العوايد الجارية في هذه
البلد وعلى مقتضى الأحكام المقررة بقانون التجاره المتأني وبالتطبيق على ما هو
مذكوراً بهذا القانون

بند واحد وأربعين

إذا اتفق أن قانون التجاره المذكور أعلاه غير مشتمل على أحكام تخص بعض
الدعاوي أو كان للقوانين الملكية مدخل في قطع بعض المشاكل التجارية فعلى أرباب
المجالس أن يتبعوا في ذلك البنود الموافقة للدعوى من القوانين الفرنسية إن كانت
تلك البنود غير مخالفه للأحكام المدونة بهذا القانون

مجلس الابلاو اي المجلس القدي سيد رؤية الدتاوي

بند ثاني واربعين

يترتب بسكندريه مجلس ابلاو مختلط يكون مركبا من ريس وستة اعضا يصير انتخابهم على حسب الاصول الجارية في تشكيل مجالس التجار المختلطة واعضا هذا المجلس يصير تعيينهم مدة سنة واحدة ويمد اقتضا تلك المدة يصير انتخاب غيرهم او اتمامهم كلهم او بعضهم ويتعين للمجلس المذكور كاتب مخصوص

بند ثالث واربعين

كل قضية صدر عنها حكم من مجالس التجار وصار طلب اعادتها رؤيتها بمجلس الابلاو يصير تحقيقها تابيا من ابتدى اعلان الطلب المذكور على مقتضى الاصول الجارية في تحقيق الدتاوي بمجالس التجار

بند رابع واربعين

الاحكام الصادره من مجلس الابلاو يصير اجراها على مقتضى ما هو مقرر بالبند الرابع والثلاثين ولا يجوز قضائها مطلقا

ملحق ثمة ٧

لايحه

تشتمل على عشرة بنود ارسلت بافاده من سعادة شريف باشا في ٢٩ من سنة ٧٨ لمجلس تجار صورته هي والافاده ادناه

صورة الافاده

انه لما اقتضى الحال تنظيم بعض ملحوظات فيما يتعلق بادارة وحركة مجالس تجار مصر وسكندريه قد صار تنظيم لايحه عن ذلك محتويه على عشرة بنود وحصل الاتفاق بين الحكومة السنيه والقناصل الجزائيه باجرا العمل بمقتضاها وصدر لنا التعلق

العالي بموافقة ذلك واعلانها لمجلات الاكتفى فلزم تحريره لحضرتكم ومرسولا من طيه نسخة من ذلك بالغة العربي واخرى بالفرنسوي لتجرون دستور العمل بموجبها بالمجلس رياستكم بنابة الاعتا بالدقة التامة كما تملقة به الاراده السنيه

صورة اللائحه

بند اول

كل قوصلاتوا تحرر قائمه ببيان اعيان رعاياها وترسلها الى اقدم القاتصل الجزائري لكي يمكنه جمع كافة الاعيان بجميعه عموميه لمباشرة انتخاب الاعضا الاوروبوين اللازمين لمجلس التجار

بند ثاني

الجميع العموميه المركبه من الاعيان الاوروبوين تحت راية اقدم القاتصل الجزائري تخصص لسنه بتماما اتي عشر اعضا واتي عشر نايبا اوروبوين لزوم مجلس التجار وكل واحد من الاعضا يحكم مدة شهرين فالاعضا الاتنين الاولين يصير تسمية احدهما بمدة شهر واحد والثاني بمدة شهرين والاعضا التالين للاعضا المذكورين يمكنوا كلم في وظيفتهم مدة شهرين بحيث في ككل شهر يخرج واحد من الاعضا ويتجدد نصف الاعضا في كل شهر

بند ثالث

انه بحسب الاكتفى تنقذ جميعه عموميه من الاعيان والاهالي تحت راية محافظ اسكندريه ومحافظ مصر وتلك الجميعه تخصص لسنه بتماما اتي عشر اعضا واتي عشر نايبا من الاهالي لزوم مجلس التجار والقاءيه التي تعمل ببيان الاعضا والتواب المذكورين يصير عرضها للاعتاب ليصدر عليها الامر الكرم بالاعتماد وبقي الاحكام المقرره في السطر الثاني من البند المذكور قبله يصير اتباعها ايضا في حق الاعضا والتواب والاهالي

بند رابع

قائمة الاعضا المبيين بالوجه اللازم لجميع اشهر السنه تجري تحريرها بمعرفة اقدم القاتصل الجزائري الذي تنقذ تحت رياسته جميعه التجار ثم يرسلها الى ريس مجلس التجار وهو يرسل اليه بمثل القاءيه التي يكون جري تحريرها ببيان الاعضا من الاهالي ويكون صدر الامر الكرم باعتماد تسميتهم والقاءيتين المذكورتين يجب اعلامهما في

المحل المد لعدد جميعات مجلس التجار ولتمرها في احد جرايد التجاره بالبلده وترتيب
اسما الاعضا بالتصايمه يجب ان يكون بحسب القرعه وتعمل ايضا قائمه بمعرفه اقدم
التواصل الجزاليه بيان نواب الاعضا الاوروبوين وترسل الى ريس مجلس التجار وهو
يرسل اليه قائمه بيان نواب اعضا الاهالي وترتيب اسما هؤلاء النواب بالقائمتين ويكون
بحسب القرعه كما ذكر في حق الاعضا

بند خامس

الاعضا المينين في القوائم المحرره مقدما كما ذكر يصير تكليفهم بدون واسطه من
طرف ريس مجلس التجار بالحضور لاجرا وتليفتهم وعند ظهور مانع شرعي من الحضور
يصير طلب النواب والاعضا المينين في القوائم من طرف ريس المجلس بحسب نمرة ترتيبهم

بند سادس

كل ما ينقذ مجلس التجار للحكم يجب بدون تغير ان يكون عدد الاعضا اربعة
اشخاص خلاف الرئيس ويكون نصفهم من الاهالي والنصف الاخر من الاوروبوين
وفي دعاوي الاطلو اعني في الدعاوى التي ترفع بطريق الاطلو من سكندريه الى
المحروسه ومن المحروسه الى سكندريه يكون تشكيل المجلس مضاعف ففي هذه
الصوره يجب ان العدد المقرر قاتونا يكون اربعة اعضا اهالي واربعه اعضا اوروبوين
والرئيس ويجب على الرئيس قبل كل جسيه ان يتحقق من عدد الاعضا ونوابهم اللازمين
لاستكمال الجسيه وصلاحياتها للحكم

بند سابع

يلزم ان يعمل باوده المجلس

اولا دفتر قيد فيه كافة السندات والتقارير والاوراق وكل ما تقدم من الاخصام
من الاوراق والقيد يكون بحسب تاريخ ترتيب تسليمهم باوده كاتب المجلس
ثانيا يسل دفتر فهرست يتقيد به وجوبا بالتوالي كافة الدعاوى التي استوفت فيها
المكاتبه والسندات وصارت صالحه لاعطائ الحكم عنها ولا يجوز الحكم في اى دعوى
قبل حلول دورها بموجب دفتر الفهرست للحكم في الدعاوى الا بقرار مبني على اسباب
يصير درجه في مضبطة قرارات المجلس

ثالثا يلزم ان يعمل مضبطة للمجلس يندرج بها وجوبا كافة الاحكام والقرارات
التي تعطى بجميعات المجلس وواجب ان يندرج بها حالا قتيجه الاحكام الصادره وان

يصير الامضا عليها بحال انعقاد المجلس من طرف كافة الاعضا الحاضرين وهذا لا يمنع من اتباع كافة باقي الدفاتر والسجلات وما اشبه الجاري اتباعهم على التوالي بلودة كاتب المجلس ومن الوجوب ايضا اتباعهم على احسن نظام

بند ثامن

يصير تعيين شخص من المستخدمين يكون صاحب النفوذ والزم اللازم ويكون بمعية احد التجار الذي يتعين بمعرفة القناصل الجزائلية ومأموريته هي اجري التفتيش سنوي على مجالس التجار بهذه المدير ليحقق ان كانت المواد المدرجة بهذا جاري العمل بموجبها بالدفعة ام لا ولكي يطلب ترتيب الجزاء بدفع غرامات او جزوات اخرى عند اللزوم على رؤسا المجالس والباشكتاب والمستخدمين الاخرين الذين ثبت عليهم ارتكاب نوع من انواع التقصير

بند تاسع

جميعات المجلس يصير التحري فيها بحيث تنعقد جميعات في كل اسبوع بمناسبة عدد الدقاوي ويخصص لهذه الجميعات ساعات موافقة بحيث يمكن استمرار الجميعه عند الزوم اقل ما يكون ساعتين متواليتين وهذا الامر محول لمصلحة الرئيس الذي من واجباته تخصيص هذه الساعات بمعرفة المجلس واعلاها في المحل المدد لانعقاد جميعات المجلس ودرجها في جرايد التجاره

بند طائر

يجب على رئيس المجلس ان يدرج بالتوالي في احد جرايد التجاره وفي جريده مخصوصه لذلك ترجمة نتيجة الاحكام الصادره من مجلس التجار باللقنه القرنساويه



ملحق نمرة ٨

المجلس الخصوصي والمجلس العمومي
والجمعية العمومية بالإسكندرية

ترجمة ارادته سنينه صادره الى سعادة كتنخدا باشا بتاريخ

٢٤ محرم سنة ١٢٦٣

صار منظوري هذا القرار المشتغل عن كيفية انشاء واجراءات وترتيب اعضا
مجلس الخصوصي والعمومي المنقضى تشكيلا لخطر في حل وعقد امور ومصالح
الحكومة ومن الاقتضا اتباع الاجرا بدووجه فلاجل المبادره بالاجرا بما نص به
اصدوت امري لكم

ترجمة لايحة المجلسين المذكورين ومجلس جمعية سكندرية

بانه جاري اجتماع حضرات نظار ومأموري دواوين الحكومة بدويان المالية لاجل
النظر والتروي في حل عقد امور ومصالح الملكية الجسيمة وهذا الاجتماع موقت وانه
من دواعي مصالح الحكومة التي هي في الازدياد يوما فيوما ومن بواعث الوصول الى
التسليم الحسنه هو تشكيل مجلس باسم مجلس خصوصي لقدح الفكر والتروي لما فيه
الوصول من تاسيس القواعد الحسنه ولذلك قد قرر بان يكون ترتيب اعضا المجلس
كل من دولتو ابراهيم باشا نجمل ولي التمس وسعادة كتنخدا باشا وسعادة احمد باشا يكن
وحسن بك رئيس جمعية الحقانيه سابق وحضرة يرهان بك وصكفذك تشكيل هيئة
جميعه عموميه بدويان المالية يكون اعضا الجمعية كل من سعادة مدير المالية وحضرات عبد
الباقي بك وصكيل ديوان خديوي وادهم بك مدير المدارس وباسليوس بك مدير
الحسابات ولطيف بك مفتش الفابريقات وحافظ بك مفتش الشفاك مع تعيين روسا
اقتلام دواوين الحكومة من ضمن هيئة تلك الجمعية ويكون عقد الجمعية دفتين في
الاسبوع على الاقل وما يلزم من الكتب بتلك الجمعية يصير ترتيبهم بمراقبتها وان كافة
القرارات والالواح والمواد التي تصدر من الجمعية يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئة

وتقديمها للمجلس الخصوصى وبعد النظر فيها يجرى تقديمها للاعتاب الخديويه لصدور الامر وكذلك يصير تشكيل جميعه صوميه بديوان (داورى) محافظة سكندريه ويكون ترتيب الهيئه تحت ريسه ذكى ائحدى ناظر الديوان ويكون الاعضا كل من حضرات حسن بك مدير ديوان البحريه وارئين بك مدير التجاره ومأمور الضبطيه وراىب ائحدى ناظر القربانه وامين بك وكيل الدوتخا للمناصكره في المواد المهمه مثل المواد السالف الذكر عنها ومن بعد اعطا القرار عنها يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه وتقدمها للجميعه العموميه بديوان الماليه وبعد النظر فيها واعطا القرار حسب ما يترأى لها يجرى تقديمها للمجلس الخصوصى لاجرا ما يازم عنها واستحصل الامر هذا ما تقرر باخلاق الاراء

ملحق نمرة ٩

لائحة المجلس العمومى

صورة ترجمة قرار من المجلس العمومى بتاريخ ٢٢ من سنة ١٣٠٣

نمره ٣٤ مقيد بنمرة ١٩ كالمرقوم

انه بالتذكر بالمجلس العمومى ورد بالفكر ان الدعاوى التى ستحال على المجلس العمومى محتاجه لاستطاق المدعى والمدعى عليه ابتداء لاجل اوضحها وتبسيطها من الابتداء واذا كان يصير جلبهم الى المجلس في مبدا الامر يصير سببا لتوقيف ساير المصالح وبهذا الدعاى وجد من لزوم المصلحه ان ابتداء يصير فهم تحرير كيفية ادعى المائلين لهؤلا فردا فردا باوده اخرى وفيما بعد يصير احضار الاوراق المذكوره والمدعى والمدعى عليه وان حسين بك ناظر التزديه سابق ذو درايه ومفهوميه في اللسان العربى وبذا تصاد من اعضا المجلس وتعين تارة وتعين خلافه تارة اخرى مأمورا على ذلك بالنظر للاتضى عند ظهور دعاوى مثل ذلك يكون موجبا لعدم تاخير المصالح وحسن سلوكها وقد استقر الراى على هذا الوجه

قرار من مجلس العموم في ٨ الحجة سنة ٦٣ وصدق عليه المجلس
الخصوصي في ٢٢ منه وصدر عليه إرادته في ٢٣ الحجة
سنة ٦٣ ونشر صموما

انه جرى عقد المجلس والمشورة كل جمعة يوم ويومين وبض الاوقات ثلاثة ايام
في ديوان المالية بموجب ترتيب ثلثة المجلسين الذين اعلاهم بإيراده سنه ٢٤ سنة
٦٣ بشأن حل وعقد المصالح المتنى بها انما من المعلوم تكاثر واتساع المصالح الجارية
وبذلك بالضرورة حضرات ارباب المجلس محتاجين لمطالعة مقررات القضايا ولاستطابق
الدمي والمدعى عليه حسب الايجاب لاجل الاطلاع على حقيقة النطوى والمصالح
الجسيمة واعطى القرار اللزوم من بعد ذلك وبهذه الحثية جرى اطالة تسوية وقطع
المصالح التي تحت المناظره بالمجلس العمومي ومن ذلك صار لازما ربطها بصورة مستحسنة
ولدى المذاكرة عن ذلك قيل ان حسي بك ميرلاي وحسين بك وخايل بك وقايمقام
على حبيب بك يصير ترتيبهم اعضا تملية الى المجلس المذكور والاعضا المومي اليهم
يداموا يومي بالمجلس المذكور واذا كان يلزم جلب ارباب النطوى الى المجلس لاجل
استطاعتهم كما هو مشروح اعلاه يصير جلبهم واستطاعتهم بمعرفتهم وطلالوا اوراق تلك
النطوي وساير المصالح اول بول ويحرروا قبيحتهم واذا كان لهم رأي يجرون علاوته
ويحضره من طرفهم والمصالح التي يعملوها يومي الاعضا المومي اليهم يصير مطالعتها
والمداوله عنها بحضور حضرات ارباب الجمعية العمومية في الجمعه يومين واذا وجدوها
موافقه يصير حتمها من طرفهم واما اذا كان لهم ملاحظه وعلاوه يصير علاوتها واجرا
مقتضاها وكافة المصالح التي يصير احالتها الى المجلس المذكور يتحرر عنها من جهاتها
الى ديوان المالية وصير ارسالها من هناك الى المجلس المذكور كما هو الجاري ولايحال
الى هناك مصالح راسا من جهات اخر والارباب المومي اليهم لا يتكاثروا راسا مع
الجهات بخصوص المصالح الميريه واذا كانوا رايعين يستعلموا من جهات يجرون السؤال
من ديوان المالية وبما ان الخطابه الجارية من الجهات الى المالية ومن المالية الى الجهات
هي بكرة ديوان المالية حاصل قيده في قيودات المجلس وقيودات الديوان المذكور الا ان
ذلك موجب الى المضطه فن الان وساعد لا يصير قيد وارد وصادر المجلس بقيودات
المالية بل يكون منحصر بقيودات المجلس وبهذه التاسبه يصير نشر نمرة المجلس في

الجهات ونمرة الجهات في المجلس لاجل اذا كان يلزم الكشف عن شئ لا يصير متعسر مثل الان ومن حيث ان صادر ووارد المجلس لم هو رابع يصير درجه للماليه بل رابع يصير درجه بقيودات المجلس لوحده لاجل يكون ذلك موجب لسهولة الكشف وعلى الخصوص لم يكن المجلس المذكور ولو ان القرارات المعطيه من المجلس جاري ارسالها الى المجلس الخصوصى محتومة من حضرات جميع ارباب المجلس الا ان الاستعلامات والجوابات الصادره بشأن بعض الخصوصيات جارى حتمها من المالىه وبهذا القاعى من الان وساعد الاعضا المومى اليهم يوضوا امضايهم ويتوضح عليها امضه كاتب المجلس واذا كانت عربى يتوضح عليها امضه الكاتب العربى سندا لحفظ تلك التساويد بطرف كاتب المجلس وعليهنا يقتضى ان يصير الاعلان لديوان المالىه بشأن الاجرا على تلك الوجه ولجميع الدواوين بالاشعار عن علم وخبر ذلك كما استقر الراى بالمجلس المسمى

ملحق نمرة ١٠

لائحة وترتيبات مجلس السكرية

اعضا المجلس

عدد	
١	احمد باشا التتكي رئيس المجلس
١	ميرلوى سوارى خليل بك
١	ميرالاي طوبجى قاسم بك
١	عبد القادر بك
١	سوارى على شكرى بك
١	بياده مراد بك
١	ابراهيم بك
٧	

كتاب المجلس

عدد	
١	مباشى طوبجى حسن اقدي كاتب المجلس
١	يوزباشى سوارى محمد اقدي كاتب ثاني
٢	ورئيس كتابة العربى

٢
٩

البند الاول

يلزم ان يكون المجلس المذكور مركب من السبعة اعضاء من ضابطان عظام البياده والسوارى والطوبجيه كما هو مبين اعلاه

البند الثانى

يجتمع المجلس يومى من الساعة اربعة لساعة عشره لرؤية المصالح فقط يسلط

يوم الجمعة كسائر المصالح

البند الثالث

تنظر بهذا المجلس كافة الترتيبات والنظامات الجديدة المختصة بالجهادية وفروعها وفي حال وجود عدم المساواة في اراء اعضا المجلس وكانت ارايهم منقسمة الى قسمين فيلزم بيان راي الشقين وعرض الكيفية لتنظر فيها الى مجلس الاحكام المصري

البند الرابع

تنظر المواد الموافقة لاصول المصالح المدونة التي ترد لديوان الجهادية في نفس القلم المختصة به بمعرفة نظار الاقلام اما ما يكن منها مقايير للاصول تنظر بمعرفة هذا المجلس

البند الخامس

تعرض خلاصات كافة المواد التي يتقرر عنها في المجلس او ما لها لباشا مدير الجهادية للتصديق عليها من طرفه واجلئها لحل اقتضاها اما المواد التي يلزم عرضها لمجلس الاحكام المصري بمقتضى القانون تعرض الى الباشا المدير بعد ضم راي مجلس الاحكام عليها

البند السادس

اذا خطر بفكر احد اعضا المجلس مواد تختص بحسن تنمية مصالح الجهادية يعرضها لباشا المدير وبعد الترخيص له بالمداولة عنها بالمجلس يجري فتحها بالمجلس لتقريرها ثم تعرض كما تقرر

البند السابع

اعضا المجلس مرخصون بالافادة عما يراى لهم من الاراء الموجبة لرواج المصلحة بدون مبالاة مع عدم مراعاتهم لارا بعضهم واذا اتضح مراعاة بعضهم للآخر يجازى بالجزا الصارم قانونا بعد التحقيق

البند الثامن

يجب على اعضا المجلس كما اتهم يجتهدون في صيانة ووقاية المبرى كذلك في صيانة وحماية الاهالي والمستخدمين والساكر وسلوكهم مسلك العدالة واعطا كل ذي حق حقه

البند التاسع

القوانين والاورايج والترتيبات اللازمة اجراها المختصة بالامور العسكرية تكون بمعرفة هذا المجلس من الان فصاعد ثم تقدم لمجلس الاحكام المصري لتنظر فيها

البند العاشر

بما ان ارباب المجلس هم امنا اسرار الجهادية فلا ينبغي افشاء المواد التي يحصل
المناسكره فيها باودة المجلس وليعلموا انهم ياقبون بشد الجزا بمجرد السماع
بحصول ذلك

البند الحادي عشر

لا يجبر احد من اعضا المجلس بالتصديق على الخلاصه التي لم يكن مقتنعا فيها
لقرار اغلب الاعضا وقطع له ان يكتب ملحوظه المختص بالماده المذكوره بزيل الخلاصه
والحم عليها منه

البند الثاني عشر

استبدال اعضا المجلس يكون بامر طلي لكونهم معدودين من متحيزي ضباط
الجهاديه

البند الثالث عشر

تنظر بمعرفة المجلس المذكور المواد الجسيمه المختصه بالمسكره وكذلك المواد
التيقنه المختصه بترتيب المدافع وتشغيل المهمات الحريه والهندسيه انما حال مصادقة
مشكلات حال تقريره بعض المواد تين ملحوظات وارا ارباب المجلس عنها وتعرض
لمجلس الاحكام المصري لتنظر فيها

ترجمة الامر العالي الصادر عليهنه اللايحه لرئيس مجلس المسكره

بتاريخ ٤ ربيع اول سنة ١٣٥٥ (١)

صار منظورا هذه اللايحه الشامله ثلاثة عشر بند المختصه بكيفية اجراءات
وترتيبات المجلس المذكور وقد استسب لبينا اجرا مقتضاها ولبلادرتكم في اجرا موجيها
لزم الاضطر



ملحق نمرة ١١

مجلس احكام مصريه

ترجمة اراده سنیه صادره لرياسة مجلس الاحكام المصريه

بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ١٢٦٥ نمرة (١)

صار منظوري هذه اللائحه المشتمله اتى عشر بند عن كيفية تشكيل وتزيب واجراءات
المجلس وقد استنسب لدينا الاجرا بموجيها فلاجل المبادره في اجرا مقتضى ذلك لزم
الشرح والاشعار

صورة لايحة مجلس الاحكام العالي المصريه واسما حضرات ارباب

هيئة المجلس والموظفين به

ريس المجلس سعادة سليم باشا مدير قبلي سابق

سعادة حسين باشا اعضا مدير القرية سابق

سعادة حسن حيدر باشا اعضا

» صفر باشا اعضا

حضرة ادهم بك اعضا مدير المدارس

سعادة راشد باشا اعضا

» حمزه بك اعضا

ميرالاي مصطفى بك اعضا اصله من اعضا جمعية الحفائية

محمود بك ناظر المكتب سابق اعضا

حضرة الشيخ محمد قطب من علما الاحناف ويكون معه واحد من

علما الشافيه

توفيق اقدي بشتايب المجلس

ذكي اقدي اكنجي

رحمي اقدي بشتايب اقلام عربي

نويلر اقدي ترجمان ثاني المجلس

نصودة اللامحه

البند الاول

ينبغي ان مجلس احكام مصره يصير انعقاده يومي وحيث انه مامور على رؤية المصالح الواده على موجب مضمون هذه اللامحه ينبغي ان حضرات الزوات الكرام المحرر اسماهم اعلاه يداوموا يومي بالمجلس

بند ثاني

ان المصالح المشككه التي تظهر بكافة دواوين العموم او التي يتحرر عنها اليهم من فروطهم حسب الاصول وبالضرورة لم يمكن حلها بهم ينبغي ان الخصوصات المائه فانه يمرض عنها لمجلس احكام مصره من الدواوين العموميه لكونه صار مامورا بفعل ذلك المصالح المشككه ومن بعد تلاوتها بالمجلس والمداوله عن ايجابها يعطا عنها القرار ويصدر خلاصاتهم وتقدم لديوان حضرة الكتبخدا وللشرح عليهم من طرف حضرة بالاجرا للجهات اللازمه وارسلهم لمحلهم من طرفه

البند الثالث

من المعلوم ان الدواوين العموميه ستجري المصالح الوقتيه المرخصين باجراها على مقتضى حدود ناماتهم غير ان القضايا التي تشبه المواد المحتاج الاستينان والاستفاده عنها وكانوا يحجروا عنه مقدما للمعيه ما عدا المصالح المذكوره حسب ايجاب الحدود فانه السابق ذكره فهو لا يحجرون المرض عنهم لمجلس احكام مصره ومن بعد المذاكره يعطا عنهم القرارات وارسل خلاصاتهم لديوان حضرة الكتبخدا ومنه الى جهاتهم بعد الشرح عليهم من طرف حضرة كما المسطر بالبند الثاني

البند الرابع

ان الدعاوى التي كانت تقع وتظهر بالاقليم ودواوين العموم فانه كان جاري تقديم جرنالاتها مقدما بجمعية الحفانيه اللنيه ويورودهم اليها كان جاري بها تخصيص وتجميع جزاوات المجرمين غير ان فيما بعد كافة دعاوي الجهات المذكوره يجري تحقيقهم بمعرفه حضرات مامورهم والحكم عليهم واجراهم تطبيقا الى نسخ القوانين الموجوده عندهم وقطع يمرضوا لمجلس احكام مصره عاما وخبرا بذلك

البند الخامس

من المعلوم ان فروع الدواوين العموميه سيجرون تطلع واجرا المصالح المتقضي بها

كما المصرح بالحدود ثامه والغير مرخصين بها سيخرجون للعرض عنها لمومهم وعلى تلك الوجه دواوين العموم كذلك سيخرجون ايضا الخدمة اللازمة ويمرضوا لمجلس احكام مصره عن المصالح اللازمة ويسطى لها صوره كالتوال المحرر بالبند الثالث وحيث انه سيصير النشر والاعلان لاجبات اللازمة من طرف حضرة كتنخدا باشا على انه اذا كان يحصل التجاسر من دواوين العموم في عرض الخصوص المرخصين به الى عمومهم من دون ملاحظه كما السابق فدواوين العموم تخصص جزا لفروعها بموجب القاتواتامه مع رد واطاعة اوراق المصلحة لاجبا المرسلين منها لاجل اجرا مقتضاهم بنا عليه يقتضى انه اذا كان احد الدواوين العموميه ايضا يحصل منه التجاسر في عرض مصلحة مثل ذلك بمجلس احكام مصره فالعامله التي سيخرجونها للعموم في حق فروعهم يخرجها المجلس المذكور في حق الدواوين العموميه

البند السادس

من حيث انه على موجب هذه اللائحه كل من كان مقيم بمجل ماموريته لاجل اجرا مقتضاها فلا يوافق شربهم الدخان بمجل السليه وقت ما يكونوا مشغولين بماموريتهم فينبى ان طايعة الكتبه فقط يشربون القهوه من دون شربهم الدخان ولا يحضروا ايضا بشبوكتهم الى دواوينهم وان كان احدا من ارباب المجلس يريد شرب قهوه ودخان فيتوجه الى الاوده القريبه التي سيصير تينها وبعد الشرب يعود للمجلس

البند السابع

حيث من الواجب محافظه المصالح المتقى بها من الشيوخ وسيصير تخصيص خدمة اود المجلس في وقت المذاكره من الاشخاص المحرس فعلى ذلك ينبى ان خدمة اوده مجلس الاحكام المصريه ايضا يجرى تعيينهم من الاشخاص المحرس مع الحظر من دخول خدمة حضرات ارباب المجلس باوده المجلس

البند الثامن

بما ان خدمة اود المجلس سيصيروا من الاشخاص المحرس كما سبق الايضاح ينبى بذل القه والاعتنا من طرف حضرات ارباب المجلس وكتابه في عدم اشاعة المصالح التي سيصير المذاكره عنها قبل نشرها والاجرا وان اشيع عنها فيحيث يتضح ان ذلك ليس من الخدمة المحرس فيجربى التحقيق وعندما يتضح انه من احدا فيجلس الاحكام المصريه يجرى مجازات تلك الشخص تطبيقا للقانون

البند التاسع

ان عند ما يمرض المجلس احكام مصره عن قضيه حسب اليجاب بخصوص
مصلحة الامدايه فدير الامدايه ايضا يكون موجود بالمجلس وقت المناوله عن
تلك المصلحه

بند طشر

ان عند ما يتقدم المجلس احكام مصره لايحه حسب مقتضى ماموريه من جهه
بخصوص شمول المصالح العموميه او بخصوص ترتيبات مستجده فن بعد مناقرتها
وتبقيها وتنظيمها واتمام صورة قرارها يجرى قديمها الي المجلس الخصوصي لاجل
النظر فيها ايضا بالمجلس المذكور وان مجلس الاحكام المصره يتوقف ويستشكل نادرا
في بعض خصوص جسيمه من المصالح التي متعرض ويظهر شوايب عدم حكمها
فيجري عرضه بالمجلس الخصوصي

بند احدي عشر

من حيث ان المصالح الجسيمه التي تظهر بخصوص المصالح الخارجيه سيجرى
رؤيتها بالمجلس الخصوصي فينبغي ان المصالح الصغيره وغير جسيمه يصبر رؤيه مقتضاها
بمجلس الاحكام المصره

بند اثني عشر

ينبغي ان ارباب المجلس لم يميلوا الى جهة وقاية الميري فقط بل مثل منطرتهم
لصيانة الميري ايضا يصبر منهم صيانة وسلامة المستخدمين والاهالي والرباه بالمعاليه ومن
يوجد له حق في مواد يصبر حمايته في ذلك مع سلوكهم في سلك احقاق الحق دائما



ملحق نمرة ١٢

تشكيل

المجلس الخصوصى

امر صادر لكتختدا مصر ٨ ربيع اخر سنة ٦٥ نمرة ٢٠

. على لايحة ترتيب المجلس الخصوصى ذات تسعة بنود

صار منظورنا هذه اللائحة الشاملة تسعة بنود المختصة بكيفية اجراءات وترتيب
المجلس الخصوصى وقد استنسب لدينا الاجرا بنقضاها ولهذا لزم صدوره اليكم لتبادروا
في الاجرا بموجبها

ارباب المجلس الخصوصى

عدد	
١	رئيس المجلس كتحنا باشا
١	مدير الجهادية حسن باشا او دولة سعيد باشا حال وجوده بمصر
١	مدير المالية برهان باشا
١	رئيس مجلس المسكرية احمد باشا
	سليمان باشا
	كامل باشا
	كاتب ديوان اخضر شفيق بك اقتدى
	الشيخ السادات او الشيخ البكرى او مفتى الحنفية او شيخ
	الجامع الازهر بالتاوية
	مدير التجاره جناب ارتين بك وان لم يوجد يكون خسرو بك
	كتاب المجلس

عدد	
١	كاتب المجلس اسماعيل بك تيمور زاده
١	كاتب ثانى ورفيقه الشيخ محيى كاتب عربى المجلس

لايحة

المجلس الخصوصى

ترجمة لايحة المجلس الخصوصى الصادر عليها الامر الكرم

بتاريخ ٨ ر سنة ٦٥ نمرة ٢٠

بند اول

من حيث ان المجلس المذكور ليس هو يومى بل كلاً يلزم بمجرى عقده باجتماع
حضرات الذوات العظام المحرر اسماهم اعلاه حسب الايجاب وكما يلزم ايضا من ارباب
مجلس الاحكام المصرى بمجرى جلب حضرة الباشا الرئيس بالمجلس الخصوصى

بند ثانى

اذا كان مجلس احكام مصرى يستشكل في بعض خصوص نادرا من المصالح التى
ستعرض اليه ولم يحلها فيجرى عرضها الى المجلس الخصوصى ومن حيث ان حل ذلك
فهو من وظائف المجلس المذكور فينتهى فصل ذلك به من بعد المذاكرة ويجرى
تقديم الخلاصات اللازمة عن ذلك للاعتاب السني وبعد تحرير الاوامر عليه باعلامهم
يرسلوا لجهاتهم

بند ثالث

ان عندما يتقدم لمجلس احكام مصرى من احد الجهات لايحه بخصوص المصالح
العمومية النافعة فمن بعد مناظرتها يصير اجرا مقتضاها بالمجلس المذكور وان كان
المجلس المذكور لم يقطع ويحل ذلك فيجتمعوا المجلسين بمحل واحد ويجرون فصل
ذلك بصفة مجلس عموم واذا حصل وقوع اختلاف في الراى فيصير التعداد واي جهة
كانت توجد اغلب وزياده في العدد يجزى التصديق على راي تلك الجهة وبحسب
الايجاب اذا كان مقتضى اعمال ترتيب جديد او لايحه مجددا فيصير اعمالها واتمامها
بمجلس الاحكام وبعد اعطاء القرار يجزى ارسالهم الى المجلس الخصوصى فاذا لزم الحال
للمذاكرة عن خصوص يحتوى اسرار محتفيه بالمجلس المذكور فلزوات الماشتر اسماهم
اعلاه لا يحضرون بمجلس تلك اليوم

بند رابع

من حيث ان عند تنصيب ارباب المصالح الموجودين بكافة الجهات فهو من وظائف المجلس الخصوصى يبنى رؤية مقتضا القضايا المرقومه بالمجلس المذكور

بند خامس

ان المصالح الجسيمة التى ستظهر بخصوص المصالح الخارجيه ايضا يعبرى اعلا صوره عنها بمعرفة حضرات ارباب المجلس الخصوصى واما المصالح النير جسيمة فيصير رؤية اقتضاها بمجلس احكام مصره

بند سادس

فن حيث ان على موجب هذه اللائحه كل من كان سيوجد بمحل ماموريته لاجل اجرا مقتضا ماموريته ولا يوافق شريم السخان بمحل العمليه فيبنى ان طائفة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون السخان ولا يحضرون ايضا بشبوكتهم الى السواوين وان كان احد من حضرات ارباب المجلس يريد شرب قهوة ودخان فيتوجه الى الاوده القريره الذى يعبرى تيمنا وبعد الشرب يعود للمجلس

بند سابع

من حيث ان محافظه المصالح المتباها من الشيوخ فهو من الواجب فيبنى ان خدمة اوده المجلس الخصوصى ايضا يصير تيمهم من الاشخاص الحرس حسبا جرى تخصيص خدمة اود المجلس وقت المذاكره من الاشخاص المذكورين والخبر من وصول احدا من خدمة حضرات ارباب المجلس باوده المجلس

بند ثامن

من حيث ان خدمة اود المجلس سيصيروا من الاشخاص الحرس كما الوجه الموضع فيبنى بذل الله والاعتنا لقناية من طرف حضرات ارباب المجلس والكتبه في عدم اشاعة المصالح التى يصير المذاكره عنها من قبل نشرها واجراها

بند تسع

ينبنى ان ارباب المجلس لم يميلوا الى جهة وقاية المبرى فقط بل مثل مناظرتهم لصاية المبرى ايضا يصير صيانة المستخدمين والراية والاهالي ومعاملتهم بالعدل والدين يترآ لهم حق في مواد يصير حمايتهم فيه ويلزم منهم السلوك دائما في مسلك احقاق الحق

ملحق نمرة ١٣

تشكيل مجالس الاقاليم

قرار المجلس العمومي

ان رقابية وراحة الاهالي والعامه وتوسيل الحقوق لاربابها من اقصى مرغوب ومطلوب الجانب المالي الخديوي وبنا على ذلك قد قرر بالمجلس العمومي تشكيل مجالس بالاقاليم قبا وبمحري وان يكون مجلس طنطا من اختصاصاته رؤية كفاية المطاوى والتاخرات التي تحصل بين اهالي مديريات الغربية والمتوفيه والبحيره ومجلس سمند المطاوى التي تشا بمديريات القفليه والشرقيه والقليوبيه ومجلس الفشن مديريات الجيزه والميا وبني مزار وبني سويف والقنوم ومجلس جرجا مديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا على حسب ما تدون باللاحه

ويجري تعيين اثنين مفاتي لكل مجلس من المجالس الآتي ذكرها يكون احدهم حنفى المذهب والثاني شافعي المذهب يصير انتخابهما بمعرفة شيخ الجامع الازهري بمعاية ربماية قرش صلف شهرى لكل منها

مجلس طنطا غربية

عدد	
١	حسين بك ظالب ريس المجلس
١	قايمقام شنان بك اعضا
١	بمباشي عنديلب اقندي
١	فيض الله اقندي
١	سميد قبودان
	« ناظر قسم ميت غمر

كتاب المجلس

عدد	وصف
١٠٠٠	يوسف رحى ائدي المستخدم صندوق الايتام
٤٥٠	اكنجي
٣٥٠	تاك
٣٠٠	رايح

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصري



مجلس سنود

عدد	عدد	وصف
١	١	محمد كامل رئيس المجلس
١	١	حشى ائدي ناظر قسم ابو كير اعضا
١	١	قاي مقام احمد ائدي اعضا
١	١	يوسف ائدي اعضا
١	١	على راقم ائدي ناظر قسم الغريه اعضا

كتاب المجلس

عدد	وصف
١٠٠٠	الشيخ محمد بنوها باسكتاب المجلس
٤٥٠	اكنجي
٣٥٠	تاك
٣٠٠	رايح

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصري



مجلس الشئون

عدد	
١	حسين وهي بك رئيس المجلس
١	يوسف ضيا اقصدي من مستودعي ديوان الجهادية اعضا
١	بمباني رستم اقصدي اعضا
١	امين اقصدي من مستودعي ديوان الجهادية
١	خليل اقصدي ناظر قسم وادي حلفا

كتاب المجلس

عدد	عدد	
١٠٠٠	١	الشيخ علي النادي من مستخدمي المياه السنية
٤٠٠	١	اكتبي
٣٥٠	١	مالك
٣٠٠	١	راج

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصري

مجلس جرجا

عدد	
١	دغستاني محمد بك رئيس المجلس
١	قايمقام علي اقصدي كامل اعضا
١	بمباني محمد اقصدي من مستودعي الجهادية اعضا
١	علي فضلي اقصدي ناظر قسم جرجا
١	حسن حبيب قبودان وكيل مديرية الشرقية سابق اعضا

كتاب المجلس

ماهياتهم	عدد	
١٠٠٠	١	الشيخ محمد طاهر بكتاتيب المجلس
٤٥٠	١	كتاب ثاني
٣٥٠	١	كتاب ثالث
٣٠٠	١	رابع

واذا لزم عمل يطلب من حضرة مدير الحسابات المصري

مجلس الخرطوم

عدد	
١	ميرلای مودی بك رئيس المجلس
١	بشاشي اسماعيل حقي اقدي اعضا
١	« على اقدي «
١	« على حبيب اقدي « قبولان
١	قابيقام محمد اقدي اعضا

كتاب المجلس

عدد	
١٢٥٠	١ الشيخ اسماعيل البكتاتيب
٦٠٠	١ اكنجي
٥٠٠	١ ثالث
٤٠٠	١ رابع

واذا لزم عمل يطلب من حضرة مدير الحسابات المصري

لائحة مجالس الاقاليم

ترجمة الامر الصادر على لائحة تشكيل مجالس الاقاليم
بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٣٦٨ نمرة (١) صحيفة نمرة (١٩٠)
من دفتر قيد قرارات المجلس الخصوصى نمرة (١٩٥٨)

يصير انتخاب فترتين من مشايخ البلاد وتعينهم اعضا لكل مجلس بالتساوية بماهيه
شهرى ٢٥٠ غرش صاغ وعند اقتضا مدة التلوو به يتخصص تلك الماهيه لمن يتبين بدلها

البند الاول

انقضاء المجلس يكون يومى ما عدا ايام الجمعة والمواسم ومرخصين لرؤية دعاوي
المديريات التي تختص رؤيتها بالمجلس

البند الثاني

كافة الاحكام التي تصدر من المجالس تكون بالتطبيق على القوانين والقوانين المعمول
بها الان

البند الثالث

يصير وضع صندوق على باب المجلس لوضع الاعراضات التي تتقدم للمجلس ويكون
قنحه امام الرئيس بحضور الاعضا وتلاوتها

البند الرابع

يصير حك احتام باسماء المجالس لحكم المضابط والخلاصات التي تصدر من المجالس
وقديم تلك الخلاصات والمضابط الى مجلس الاحكام لاعادة النظر فيها بالمجلس

البند الخامس

كافة جرائيل القضايا التي كانت تنظر بالمديريات يجري هديمها الى المجالس
لحكم فيها ومتى قبل المحكوم عليه يصير هديمها الى ديوان الكتبخدا لصدور امر التنفيذ

البند السادس

ارباب المجلس يكونوا خالين من الاغراض سوا كان فبا يختص للميري او الاهالي
وعدم الميل عن الحق ويكونوا مسلهم مسلهم الحق والعدل

البند السابع

عند ما تدعو الحلقة بطلب المديرين او احد موظفين المديريات الى المجالس في مواد جسيمة للمناكره فيها او استوقفا ما يلزم فيها يصير احضاره امام المجلس لاستوقفا ما يلزم استوقفه

البند الثامن

كلما لاح للمجالس من المواد التي تكون فيها تقدم وفوايد للاهالي او في مواد الفلاحه يعطي عنه القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام

البند التاسع

ارباب المجلس يكونوا لهم الحرية التامه في ابدا رايهم وعدم رطايه خواطر بعضهم لبعض وعند ما يثبت على احدهم الميل والانحراف يجازى بعد اجرا التحقيقات اللازمه بالتطبيق للقانون وان يكون توقيع الاحكام على السطوي باغليه الارا عند حصول اختلاف في الارا

البند العاشر

سيعمل قاعده المجالس المذكوره في رؤيه السطوي سوا كان جزئي او كلي لسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعده يكون سير اعمال المجالس على مقتضى ما تدون بنود هذه اللائحه

ملحق نمرة ١٤

ترتيب مجلس الاحكام

اعضا المجلس	تابع اعضا المجلس
عدد	عدد
١ حسن بك الشرمي	١ الشيخ مصطفى العروسي
١ عبد روس بك الحوت	١ السيد علي القدي البكري
١ احمد بك القاضي	١ الشيخ محمد الشرقاوي
١ حسن بك شعير	١ احمد محمد مديرة اسبوط البكرات
١ الشيخ محمد السادات	١ احمد محمد مديرة قنا البكرات
١ الشيخ احمد السادات	١١ مفتي واحد للمجلس (١)

اعضا المجلس من النواب

عدد
١ علي باشا القوالي
١ لوا حافظ باشا
١ طارف بك
١ اسماعيل بك رشدي
١ مصطفى بك ربالة
١ شرين بك
١ خليل بك
١ ميرالاي حافظ بك
١ خليل بك مامور الضبطية سابق
٩

فقط العدد تسعة من اعضا المجلس من النواب الموجودين بمصر

ملحق نمرة ١٥

ترتيب

مجلس الاحكام

مجلس احكام رؤس ساداتو بلشا حضر تلى

عرض لينا هنا الترتيب الذي عمل بالداخلية عن مجلس الاحكام البالغ فيه قدر المرتب شهري مايتين وثلاثة عشر الف ومايتين ثمانية وثمانين غرش وخسة عشر فضة والوفر اربعة عشر الف وستاية اثنين واربعين غرش وخسة وعشرين فضة وقد وافق ارادتنا الاجرى بموجبه من ابتدئ تاريخه انما يعطى القنوات الذى كان صار تنقيص ماهيتهم وصدر امرنا الي الداخلية بايقاها كما كانت ياملوا بموجب امرنا المشار عنه والوفر فا يكون رفت منه يستبر فيه تواريج الرقت والباقي يرفت من تاريج وصوله ويحورر للمالية بالرفت والقيد على وجهها ذكر ويجري ادارة الاشغال بالفتة والاستقامة وفي اخر السنة ان تظاهر لزوم وفر او زيادة شئ يحورر عنه للداخلية لتظر فيه وبنا عليه اسدرا امرنا هذا اليكم من اجل ذلك

١٨ سنة ١٢٧٤

ختم

(محمد سعيد) خديوى مصر المعظم

نمره ٩ من القلمه السميديه

~~~~~

## قرار المجلس الخصوصي

انه برؤية وتنظيم تراتيب الدواوين والاقاليم والمصالح بالمجلس الخصوصي وبالجمله قد نظر في ترتيب مجلس الاحكام المصري فجزى ترتيب العمال والمعمورين وحكافات الخدمه السايه بحسب اقتضا المصلحه كلاح بالمجلس حسب الموضح بهذا وبلغ مقدار الذي قرر ترتيبه شهري مبلغ ١٥ ٢١٣٢٨٨ فقط مايشان وثلاثة عشر الف غرش ومايشان ثمانية وثمانين غرش وفضه خمسة عشر لا غير من اصل ما كان مرتب مبلغ

|              |              |           |           |           |
|--------------|--------------|-----------|-----------|-----------|
| حکم          | حکم          | حکم       | حکم       | حکم       |
| مصطفیٰ علی   | امین شکر     | عزت عبادہ | محمد امین | حافظ خلیل |
| حکم          | حکم          | حکم       | حکم       | حکم       |
| ابراہیم ادھم | علی ذوالفقار | حسن فواد  |           |           |

ترتيب مجلس الاحكام المصريه

نقر  
سعادة ذو الفقار باشا رئيس المجلس

|          |          |   |         |
|----------|----------|---|---------|
| طاحنة    | ١٢٥٠٠ .. |   |         |
| بطل تعين | ٢٩٦٦ ٠٥  | ١ | ١٥٤٦٦ ٥ |

## حضرات الاعضا

اجمالی ماہیہ بدل تعین

| مقرر - م |   |       |        |                           |
|----------|---|-------|--------|---------------------------|
| ١٥٤٦٦    | ١ | ١٢٥٠٠ | ٥      | ٢٩٦٦ سعادة عبد الطيف باشا |
| ١٥٤٦٦    | ١ | ١٢٥٠٠ | ٥      | ٢٩٦٦ علي باشا يرهان       |
| ١٥٤٦٦    | ١ | ١٢٥٠٠ | ٥      | ٢٩٦٦ امين باشا            |
| ١٣٤٦٦    | ١ | ١٠٥٠٠ | ٥      | ٢٩٦٦ حسن باشا رافت        |
| ١٠٥٤٢    | ١ | ٨٠٠٠  | ١٥     | ٢٥٤٢ حضرة استغفار بك      |
| ٦٥٠٩٣٥   | ١ | ٥٠٠٠  | ١٥٠٩٣٥ | ١٥٠٩٣٥ ر.المصطفى بك       |

مقر

١٥٤٦٦ ٥

اجالي مائة بدل تعين

مقر

|           |              |                      |
|-----------|--------------|----------------------|
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | حضره حسين شيرين بك   |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | ستانه لي خليل بك     |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | محمد بك حافظ         |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | حسن بك شعير من اهالي |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | احمد قاضي بك         |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | حسن بك شريبي         |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | عبداروس بك الحوة     |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | احمد بك ابو مناع     |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ | ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | همام بك              |

٢٩٥٠٥ ٢٥ ١٠٦٠٠٠

١٥ ١٣٥٥٠٥ ٥

١٦ ١٥٠٩٧١ ٣٠ مملوكين

الجله مائة بدل تعين

مقر

|           |             |                               |
|-----------|-------------|-------------------------------|
| ١٠ ٣٢٠٣ ١ | ٢٧٠٠ ١٠ ٥٠٣ | جاهين بك من الرتبة الثالثة    |
| ١٠ ٣٢٠٣ ١ | ٢٧٠٠ ١٠ ٥٠٣ | راغب بك                       |
| ٥ ١٤٥١ ١  | ١٢٥٠ ٥ ٢٠١  | سليمان اقدي من الرتبة الخامسة |
| ٥ ٨٠١ ١   | ٠٦٠٠ ٥ ٢٠١  | جركس حسن عصمت اقدي            |

يوزبانه

١٤٠٨ ٣٠ ٧٢٥٠

٤ ٨٦٥٨ ٣٠

نفر  
            
 ٤ ٨٦٥٨ ٣٠

## ١ قلم مضبغة

| نفر |                           |
|-----|---------------------------|
| ١   | رئيس حسين فهمي اقدي وظيفة |
| ١   | اكنجي محمد امين           |
| ١   | خليل اقدي وهي             |
|     | <u>          </u>         |
|     | ٤٥٠٠                      |
|     | ٢٥٠٠                      |
|     | ٢٠٠٠                      |

## ٢ مترجين

| نفر |                   |
|-----|-------------------|
| ١   | علي اقدي وهي      |
| ١   | محمد همت اقدي     |
| ١   | محمد رفعت اقدي    |
| ١   | محمد امين اقدي    |
| ١   | مصطفى وهي اقدي    |
| ١   | محمد كامل اقدي    |
| ١   | عبد الله اقدي     |
|     | <u>          </u> |
|     | ١٥٠٠              |
|     | ١٥٠٠              |
|     | ٠٦٠٠              |
|     | ٠٦٠٠              |
|     | ٠٦٠٠              |
|     | ٠٢٥٠              |
|     | ٠٢٥٠              |
|     | ١٠ ١٤٣٠٠          |

## ٣ قلم توكي

| نفر |                            |
|-----|----------------------------|
| ١   | رئيس محمد توفيق اقدي وظيفة |
| ١   | علي اقدي رضا               |
| ١   | خليل زهدي اقدي             |
| ١   | عمود وهي اقدي              |
| ١   | ابراهيم ادعم اقدي          |
|     | <u>          </u>          |
|     | ٤٠٠٠                       |
|     | ١٥٠٠                       |
|     | ٠٦٠٠                       |
|     | ٠٥٠٠                       |
|     | ٠٥٠٠                       |
|     | ٠٥ ٠٧١٠٠                   |

تقر ٧١٠٠  
٥  
تابع مابقه

## ٤ قلم عر محلات

تقر ٣٠٠٠  
١ رشوان اقدى بكباشى عر محالجبى  
١٠٠٠  
وظيفة

١ حسين اقدى بوشناق

١ ٧٠١ ٥  
ماهيته بدل تبين  
٢٠١ ٥ ٥٠٠  
مجدد اقدى صفور

١ ٦٠٠ ٤ ٥٣٠١ ٥  
اسماعيل بك

## ٥ قلم عربى

تقر ٣٥٠٠  
١ ريس وظيفة  
١ ٢٠٠٠  
اتكنجبى

## ٦ مدرسة البواوين

تقر ١٠٠٠  
١- ريس  
١ ٧٠٠  
١ ٦٠٠  
١ ٥٠٠ ٤ ٢٨٠٠  
اتكنجبى



|                            |  | تقر |         |    |     |
|----------------------------|--|-----|---------|----|-----|
|                            |  | ٦٢  | ٢٠٩٣٣٣١ | ٢٥ | ٢٥  |
| تاج ماقبله                 |  | ٦   | ١٢٠٣    | ٣٠ | ٢٥  |
| مذكورين خرس فيه التفر شهري |  |     |         |    | ٢٥  |
|                            |  |     |         |    | ٢٠٠ |

|                    |  | تقر |     |   |     |
|--------------------|--|-----|-----|---|-----|
| فراشين             |  | ١   | ١٠٠ |   |     |
| فراش بكه           |  |     |     |   |     |
|                    |  | ٨   | ٦٤٠ | ٩ | ٧٤٠ |
| فراشين فيه شهري ٨٠ |  |     |     |   |     |

|          |  | تقر |     |   |     |
|----------|--|-----|-----|---|-----|
| سما      |  | ١   | ٢٠٠ |   |     |
| ساعي بكه |  |     |     |   |     |
|          |  | ٥   | ٢٢٥ | ٦ | ٤٢٥ |
| سما      |  |     |     |   | ٤٥  |

| سقايين |  | ٣ | ٢٤٠ |  |  |
|--------|--|---|-----|--|--|
| ٨٠     |  |   |     |  |  |
| بواب   |  | ١ | ٧٣  |  |  |

مذكورين مطبعية لعملية الباطنية والمجلس والجهاد

|                       |  | تقر |     |    |           |
|-----------------------|--|-----|-----|----|-----------|
| رئيس المطبعة النواوين |  | ١   | ٨٠٠ |    |           |
| المشروحة اعلاه        |  |     |     |    |           |
|                       |  | ١   | ٢٥٠ |    |           |
|                       |  | ١   | ١٠٠ |    |           |
|                       |  | ١   | ١٢٥ | ٤  | ١٢٧٥      |
|                       |  |     |     |    |           |
|                       |  |     |     | ٩١ | ٢١٣٢٨٨ ١٥ |

١٥ ٢١٣٢٨٨ ٩١ قمر  
تابع مائته  
مائة  
ص

اصله حكم الكشف ٢٢٧٩٣١

تزيل وفر والذي مستقى عنه الحال ويلزم رقه  
بمحور كشف باسماهم بمعرفة سعادة رئيس المجلس  
و بموجه يجرى الرف  
اصل الوف

٢٠ ٢٥٠١ من الماوين

١٥٠٠ قلم مضبطه

١٦٠٠ قلم توريكي

١٠٠٠ قلم عرضيات

٥ ٧٤١ مراد اقصدي كاتب توريكي

الذي توجه بلاد

الروم باجازة ولم

حضر

٢٧٠٠ كتاب قلم عربي

٢٠ ١٤٩٠١ ٣٥ ٤٨٥٨ مذكورين نذكر عنهم

تحت الحضور

٢٥ ١٤٦٤٢ ٣٥ ٢٥٨ تزيل عن قيمة الزيادة جميعه

بوتليفة المطبعية

١٥ ٢١٣٢٨٨ ٩١

قط مائتان وثلاثة عشر الف قرش ومائتان ثمانية وثمانون قرش  
وفضه خمسة عشر والفقر واحد وتسعون لا غير



## ملحق نمرة ١٦

## قانون رؤية الدعاوي بمجلس قوميون مصر

لما عزم سعادة اقدينا ولي التمس على سرعة فهو الدعاوى المقامه على بعض الرعايه  
الحليه بخصوص مواد سياسيه مدنيه سبق تقديمها الى ديوان محافظه مصر من بعض  
رعايا الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري تعلقه ارادته السنيه بان يصير  
تشكيل مجلس قوميون تعرض القضايا عليه والنظر فيها بمقره

## البند الاول

مدة دوام هذا المجلس تبقى مستمره بقدر الزمن اللازم لئلا الدعاوى المتقدمه  
لديوان المحافظه المذكور لغاية اليوم التتم للواحد والثلاثين من شهر ديسمبر سنة ٦١  
الموافق ٢٩ جاد اخر سنة ٧٨

## البند الثاني

كيفية تشكيل مجلس القومسيون تكون على الوجه الاتي

عدد

- |   |                                     |
|---|-------------------------------------|
| ١ | رئيس المجلس عزتو سليم بلشا الحزائري |
| ١ | اعضا سيد عفتاوي اقدى برتبه ثالثه    |
| ١ | اعضا سليمان نجاتي اقدى رتبه قائمقام |
| ١ | اعضا من الاوروبايين الخواجه تايد    |
| ١ | اعضا من الاروام الخواجه موسى عبود   |
| ١ | اعضا من الاسرائييين الخواجه يوم طوب |
| ١ | اعضا من الارمن مقريش بيده           |

## البند الثالث

في الشهر التالي لاعلان صدور هذا القانون الى قصليات الممالك الموكله من  
طرفها نواب عنها بالقطر المصري ينبغي ان تقدم اصحاب الدعاوى السابق منهم تقديمها  
الى محافظه مصر تقريراً مكتوباً واضح البيان على قدر الامكان بالافه المريبه معنوا

بنوان رئيس مجلس القومسيون تقديم التقرير المذكور يكون بواسطة القصلان التابع  
لها صاحب الدعوى ومن طرفها يصير ارسال ذلك التقرير الى مجلس القومسيون  
بمعرفة ديوان محافظة مصر

#### البند الرابع

التقرير المذكور يلزم ان يكون مشتملا عليا هو اتي ادناه  
اولا تاريخ اليوم والشهر والسنة وكذا اسم وصحة وعمل تواطن المدعي او وكيله انا  
اراد ان يقيم وكلاء عنه في دعواه  
ثانيا اسم وصحة وعمل توطن المدعي عليه انا كان محل توطنه معلوما لدى المدعي  
ثالثا بيان الدعوى بيان مجمل وموضوعها مع ذكر ما يرتكن عليه المدعي من  
الادله والبراهين

راسا بيان ما يكون موجودا عنده من اوراق وسندات يستند عليها

#### البند الخامس

رئيس مجلس القومسيون يوضح بصلاته على زيل التقرير الذي يصير ارساله  
بواسطة ديوان محافظة مصر الى محل توطن المدعي عليه مع تكليفه بتقديم جواب في  
المواعيد المقرره بالبند الاتي

#### البند السادس

مدة الوعده تكون شهر واحد اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان المحرر من محافظة  
مصر ان حكان محل توطن المدعي عليه يوجد باحدى الجهات الكائنه بين المحروسه  
واسكندريه وبني سويف والفيوم وتكون مدتها شهرين ان يكون محل توطنه ابعد من  
الجهات المذكوره لغاية اصوان وتكون مدتها اربعة شهور لمن يكون محل توطنه  
بالمدير يات الموجوده من اصوان وطالع

#### البند السابع

في بحر المدد التي توضح بياتها في البند السابق يجب على المدعي عليه ان يقدم  
جوابه الى حضرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المده  
المذكوره ينبغي له ان يحضر الى المحروسه بنفسه ويسكن بها لغاية نهو الدعوى المقامه  
عليه او يقيم وكلاء من طرفه مستوفيا لجميع الشروط يتصرف عنه ليقوم مقامه ايمام  
ارباب مجلس القومسيون في كل كليه وحزويه

## البند الثامن

بجواب المذكور ينبغي ان يكون مينا فيه جميع السندات والادله والبراهين التي  
يحتاج بها المدعي عليه على المدعي والمستندات الموجوده ترسل صورتها مع الجواب او  
ترسل هي بنفسها لتتحقق بمحتد كاتب المجلس يلزم ان يتوضح في الجواب المذكور  
ايضا حضور المدعي عليه بالمحروسه ان كان حضر بها وفي هذه الحاله يذكر به كذلك  
مع الدقه والضبط محل توطئه او يتوضح فيه اسم وصنعة ومحل توطن الشخص الذي  
استأجره وكيلاه في المرافعه

## البند التاسع

اذا لم يحضر المدعي عليه بالمحروسه في المواعيد المكرره بند (٦) او لم يوكل له  
وكيلا عنه بمصر حسب المكرر بند (٨) او اهل لسيا منه في اجري اعلان حضوره  
بالمحروسه او في اقامته وكيل عنه في دعواه قالمدي عليه المذكور يستبر مقعرا ويحكم  
عليه في غيابه حسبما يتضح من نتائج المدعي

## البند العاشر

اذا كانت السندات الاصلية موضوعه عند كاتب المجلس لا يجوز لاحد الاخصام  
ان يطلع عليها او يتقل صورتها الا بحضور الكاتب المذكور

## البند الحادي عشر

كاتب المجلس يعطي وصلا بالسندات التي يستلمها ويبين فيه تواريخها ومضمونها  
ويكون عنده دفتر لقيده ما تقدمه الاخصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

## البند الثاني عشر

يجب على المدعي في بحر خمسة عشر يوما تضي من تاريخ اعلانه بجواب المدعي  
عليه ان يرسل جوابه من جواب المدعي عليه حسبما هو مكرر بند ٣ كذا يجب  
على المدعي عليه في الوعد المذكوره اعتبارا من يوم الاعلان الذي يرسل اليه من ديوان  
المحافظه ان يرسل جواب الثاني عن جواب المدعي المذكور

## البند الثالث عشر

اذا مضت مدة المواعيد المكرره اعلاه ولم يجابوا احد الاخصام او تقدم للمجلس  
القومسيون بجواب الثاني عن الجواب فيجوز للاخصم صاحب الفايده ان يقيد دعواه في  
دفتر الدعاوى المستنده لقطع الحكم فيها

## البند الرابع عشر

الدفع المذكور يحفظ تحتيد كاتب المجلس لاجل ان قيد فيه ما يكون مستمدا للحكم من القضايا التي يصير عرضها ورؤيتها حسب تاريخ قيدها به الدعوى تكون مستمدة للحكم فيها عند ما يصير من المدعى عليه تقديم الجواب الثاني عن جواب المدعى او اذا انتهت المواعيد المكرره لتقديم الجواب الاول من المدعى عليه او جواب المدعى عن جواب المدعى عليه او الجواب الثاني من المدعى عليه عن جواب المدعى بدون ان يقدم احد الاخصام شيئا مما ذكر

## البند الخامس عشر

في مدة الجلسة عشر يوما التناهي لقيد الدعوى بدفع الدعاوي التي تحت الحكم يحرر خطاب من حضرة ريس مجلس القومسيون بشعار الاخصام او وكلاهم وذلك الخطاب يصير ارساله لهم كما السوابق في ارسال خلافه ويتوضح لهم فيه بيان اليوم والساعة التي يصير عرض الدعوى فيهما على ارباب المجلس لاجل سماع ما تبديه الاخصام بمواجهة بعضهم من الادله الواقية والحقوق المذكورة في سندات واوراق كل منهم

## البند السادس عشر

اذا تراءى لمجلس القومسيون ان الدعوى المحولة عليهم ليست من خصايصه يصرف النظر عنها ولو لم يعرض احد الاخصام لتنى تعلقها به

## البند السابع عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوى من ادعى ان القضية ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القضية انما يكون ذلك على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما يثبت كون القضية من خصايص المجلس والثاني ابدا ما ينبت عليه الحكم المختص بموضوع القضية

## البند الثامن عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم معلوميته احد السندات وطعن فيه بانه زور وكان الخصم الاخر مصرا على الاستناد عليه فالمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل محقيقه لحل الاقضى وفي هذه الحالة لا يحكم في القضية الاسليه بنى حتى يتم محقيق هذا الامر

## البند التاسع عشر

إذا لزم الحال تعيين ال خبيرة او اجراء تفتيش او تحمين اشيا بين الاخصام فيجب على مجلس القومسيون ان يمين ربما واحد او جملة من ال الخبرة  
بند عشرون

إذا استنوب مجلس القومسيون اثبات القضية بالشهود فيجبرى العمل فيذلك على الوجه الاتى وهو ان يجب على الشهود يملعوا باتهم يقولون بالحق ولا يكتمون شيا ولا يقولوا غير الحق في جميع المواد المطلو به منهم اذا الشهاده عليها تلك الشهادات يصير اخذها بالكتابة وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم على الكتابة فى هذه الحالة يصير درج تقريرهم في المذاكرة التي تعمل بهذا الخصوص

## بند ( ٢١ )

للقونسلاتو التابع لما المدعي ان ترسل منظرها ترجانا واحد ليحضر بالمجلس  
التمتع حسب المتصوص بالمهدنات

## بند ( ٢٢ )

اذا طلب احد الاخصام التحجيل في نهو قضيته لسبب مهم فليس مجلس القومسيون عرض الطلب المذكور على ارباب المجلس في المجلس التمتع عقب ذلك الطلب وفي هذه الحال يسوغ للمجلس ان يصدر امره باجرا معمول هذا الطلب عملا موافقا اذا راي في تاخير مضره بشرط ان لا يقرب على ذلك الاجرى ضرر لحقوق احد الاخصام الجارى في حقه ذلك الطلب

## بند ( ٢٣ )

يجب على مجلس القومسيون ان يبادر بالمداولة في القضية بمجرد ما سمع قول الاخصام ومع ذلك اذا كانت القضية تستوجب التاخير فلامجلس ان يؤخر متطوق الحكم الى اقرب مجلس من المجالس التي تمتد عقب ذلك بشرط ان لا تتجاوز مدة ذلك التاخير اربعين يوما

## بند ( ٢٤ )

المداولات واعطا الا را يصير اجراء سرا لا يلمها الا اعضا مجلس القومسيون فقط ويلزم ان تكون الاعضا اصحاب الراى حاضرين في كل مجلس بنقصد لانتظر في

القضية واما اذا تفرقت الآراء فيجب على اعضاء مجلس القومسيون ان يمينوا بمقررتهم  
عضوا وقتا يطلع على جميع اوراق القضية وسنداتها ويحضر في احد المجالس المنعقدة  
فيها بدو يعطى رايه بانضمامه في الراى الى الحزب الذي يرجحه من الطرفين  
بند (٢٥)

قرارات المجلس على نوعين فرعين واصليين  
فالفرعين هي التي تختص بفرع من المسئلة والاصليه هي التي تقطع الحكم في  
موضوع المسئلة

بند (٢٦)

القرارات الاصليه لا بد ان يتوضح فيها بيان الاشيا الاتيه ادناه  
اولا اسم ومحل توطن الاخصام او وكلائهم ان كان لهم وكلا  
ثانيا مضمون القضية على حالها كما عرضت من الاخصام  
ثالثا الاسباب التي اتبنت عليها الحكم  
رابعا منطوق الحكم  
خامسا تاريخ اليوم والشهر والسنة والمحل الذي صدر فيه الحكم المذكور  
سادسا امضا الاعضاء الذين صدر عنهم ذلك الحكم وامضا كاتب المجلس  
بند (٢٧)

الاحكام الفرعية يذكر فيها فقط البيانات الموضحة بجملة اولوا واربعا وخامسا وسادسا  
من البند السابق

بند (٢٨)

الحكم في القضايا يكون باغلبية الآراء وصير جميعها بمعرفة رئيس المجلس ويبدونها  
الاعضاء ارايهم بشرط ان يبتدأ بالراى اصغرهم سنا ثم من يليه منهم في السن واحد بعد  
واحد حتى ينتهوا وبعد ذلك رئيس المجلس او من هو قائم مقامه يكون رايه ختامهم  
بند (٢٩)

متى صار امضا القرارات المذكورة فريس مجلس القومسيون يأمر بتلاوتها بوقته  
على الاعضاء الحاضرين في المجلس المنعقد

بند (٣٠)

كل قرار يحكم فيه بابدا الميعين لا بد وان يذكر فيه المواد المتقضى الحلف عليها

## بند (٣١)

تأدية اليمين يكون امام مجلس القومسيون وصير الحلف عليها بالكتب المقدسه المتعلقه بديانة الشخص الملزوم باذا اليمين اتما يبنى لرئيس المجلس ان يحث الشخص ويلمه باهمية الامر المطلوب منه اذا اليمين عليه وما يترتب عليه والسواقب الباطنه والظاهره والعقوبات التي يستحقها من ثبت فيها بعد انه ادى عينا بلحلا

## بند (٣٢)

اذا قصر المدعي عن الحضور او عن اقامة وكيل عنه في اليوم الميعن لانتقاد المجلس يوزن للمدعي عليه بالانصراف ومع ذلك للمدعي المذكور المناقضه فيها بعد في الحاله المعلومه بند ٣٦

## بند (٣٣)

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور او تاخر عن تقديم الاوراق والسندات المينه بندي ٧ و ١٢ في المواعيد المقرره فالحكم يعطى في غيابه ويسلم للمدعي فيها ادعى به ان ثبت وتحققت صحة دعواه

## بند (٣٤)

الحكم في غياب احد الاخصام يجري مفعوله بعد الاعلان بيوم واحد الا ان يتقدم من طرف المحكوم عليه مناقضه

## بند (٣٥)

لا قبل المناقضه بعد مضي شهر كامل اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان

## بند (٣٦)

لا قبل المناقضه من المناقض الا اذا ثبت بسند قوي يكون سبق ارساله منه الى مجلس قومسيون مصر في المواعيد المقرره بالبند السابق ان المانع عن الحضور في يوم انتقاد المجلس او عن تقديم سندها كان ناشيا عن قوه جبريه وحقت للمجلس ان يحكم في ظرف الثمانية ايام اما بقبول تلك المناقضه واما برفضها ويكون صدور الحكم في اوده سر المجلس بدون حضور الاخصام

## بند (٣٧)

لا قبل المناقضه في حكم صدر بتني مناقضه اولي

بند (٣٨)

اذا قبل مجلس القومسيون مناقضه في حكم صدر منه يصير تأخير اجراء  
معقول ذلك

بند (٣٩)

اذا لم تحصل المناقضه في المواعيد المقرره فيلزم في جميع الاحوال رفضها بريس  
المجلس بناء على حصول طلب بمحل

بند (٤٠)

اذا قبل مجلس القومسيون المناقضه من المحكوم عليه يصير استمرار رؤية القضي  
بمواجهة الاخصام

بند (٤١)

اذا تأخر الطرف المناقض عن الحضور ثاني مره فالحكم الصادر من مجلس  
القومسيون لا يمكن نقضه ويجري مفعوله في الوقت والحال

بند (٤٢)

لا يمكن منع اعضا مجلس القومسيون من الاشتراك في رؤية القضايا الا اذا وجدت  
فيهم الاسباب الآتيه ادناه

الاول اذا كان بينهم وبين الاخصام او بين احدهم فقط قرابه ونسب

الثاني اذا كان بينهم وبين احد الاخصام دعوى

الثالث اذا ثبت ان احد الاعضا اعطى نصيحة بشأن الخصومه او سبق منه مراقبه

فيها او كتب شيئا يتعلق بها

الرابع اذا ثبت انه ادى شهاده مخصوصه

الخامس اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدا افتتاح الدعوي

بند (٤٣)

الحكم الذي ياتمس منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب ان  
يوضح ذلك الاتباس في جوابه الاول ما لم يكن السبب المستوجب لمنع العضو المذكور  
قد حدث فيها بعد

بند (٤٤)

الاستدعا بعدم قبول الالجبهره يسوغ تقديمه عند وجود الاسباب السابقه الذكر



بشرط ان يكون حصول الاستدعا المذكور في بحر الثلاثة ايام الجاري فيها تعيينهم

### اصول عموميه

#### بند (٤٥)

يسوغ اعمال الابلو عن القرارات التي صدرت من مجلس القومسيون في مواجهة  
الاضام وصير اعلان طلبه لحضرة رئيس المجلس المذكور بواسطة ديوان محافظة  
مصر في الشهر الذي اعلن فيه القرار  
ولا يجوز اعمال الابلو في الحالات التي صار فيها رفض المناقضة وينبى ان يذكر  
في استدعى طلب الابلو بيان الاسباب التي يتج بها طلب الابلو على بطلان  
الحكم الصادر

#### بند (٤٦)

مجلس القومسيون يبنى احكامه الصادره منه على الشرائع والقوانين المعمول بها في  
الدولة الميامع اعتبار الاصول المرعيه بالقطر المصري

#### بند (٤٧)

يصير رفع الابلو الى مجلس الاحكام

#### بند (٤٨)

المواد المتعلقة بالمقاررات ليست من خصائص مجلس القومسيون بل يصير احالة  
النظر فيها على الشرح الشريف وكذلك المواد المتعلقة بالاوقاف يلزم النظر بالجهات  
التابعة لها الاوقاف المذكوره

#### بند (٤٩)

المواد المتعلقة بالزراعة ليست من قبيل المقاررات بل يصير رؤيتها والنظر فيها  
بمعرفة مجلس القومسيون

#### بند (٥٠)

طلب الاضرار والخسائر الناتجة من مواد متعلقه بالمقاررات او بالاوقاف لا  
ينظر فيها مجلس القومسيون الا من بعد صدور حكم على موضوع القضية من الجهة  
التي تكون من خصائصها ومن بعد ان يثبت لدى المجلس القومي اليه ان المدعي ييده  
حق في المقاررات او في الوقت الجاري في شانه الخصومه

بند (٥١)

تنفيذ الاحكام الصادره من مجلس القومسيون يكون بمعرفة الجهة المتسلطه على  
الشخص المحكوم عليه

## ملحق نمرة ١٧

مجلس اقليم بحري وقبلي

قرار الجمعية بمجلس الاحكام

حيث ان مجلس الاحكام السابق رفعه موقتا ضمن المجالس التي رفعت قد صار  
تشكيله فيما تقدم وفي هذه الدفءه صار علاوة الاعضا اللازمه اليه ايضا ولتاسبه ذلك  
صدره الاراده السنيه بتشكيل مجلسين آخرين لرؤية وفصل الدعاوي التي تحصل بالاقليم  
القبليه والبحريه فبنا على ذلك قد ترتب الروسا والاعضا والمعاونين والكتبه وسائر  
الختمه اللازمه لهذين المجلسين بشرط ان يكون احدهما بططا ليختص برؤية الدعاوي  
التي تقع بالاقليم البحريه والجزيره والاخر باسيوط ويكون مناطا برؤية الدعاوي التي  
تقع بالاقليم القبليه ومديريتي بنى سويف والفيوم وقد تضمنت هذه البنود المشتمله على  
بعض تعليمات وقهيات فيما يتعلق بإدارة هذين المجلسين

## صورة البلاغ باعتمادها

انه من مقتضى بند ١٠ و ١١ من اللائحه والمقدمه المشتمله على بيان اجراءات  
مجلس قبلي وبحري الذي صار تشكيلهم بنا على الاراده الصادره اليها سيجري تقديم  
مضايف الدعاوي التي يصبر رؤيتها بالمجلسين المذكورين الى مجلس الاحكام ومن بعد  
مناظرتهم به يصير محرر الخلاصات اللازمه عنهم وتقدم الى المليه السنيه حسب  
السوابق فالامل معلومه بمجلس الاحكام بكيفية اجراءات هذين المجلسين الموضحه بهذه  
اللائحه ويتبع الاجرا بموجها يقتضي ابقا لسحتها هذه المختومه من طرفا ومن طرف  
حضرات الدوات الذين كانوا بالجمعية بمجلس الاحكام

## اللائحه

## بند اول

القانون نامه الهمايونيه والعهده نامه ولايحه الاطيان وقانون الملئ والزبل والاوامر الصادره مؤخرا بخصوص اللايحه المذكوره وقانون الملئ مع قانون التجاره ايضا ولو ان كل ذلك معلومين لدى حضرات روسا المجلسين والاعضا لكن من حيث يقتضي اطلاعهم على جهة ذلك ايضا في بداية الامر كما يجب فيلزم ان حضرات روسا المجلسين يطلبوا من مجلس الاحكام من كل من ذلك نسخه واحده

## بند ثاني

بما ان الدعاوي التي يلزم احالتها من المديرية الى المجلسين فهي موفقه بالقانون نامه فهذه الدعاوي والتي تظهر وتكون غير مندرجه بالقانون نامه او ما يشا به لها من الدعاوي وعلى الخصوص الدعاوي التي يقرب عليها المجلس زياده عن مدة شهرين او التزيل من الرتبة او الطرد او التني او البيان او الاستخدام في الاشغال السفليه فهؤلاء من بعد اجرا التحقيقات اللازمه عنها بمعرفة حضرات المديرين يصير تقديمها الى المجلس التابعه اليه المديرية ولدى ورودها يقتضي قبولها واجرا مقتضي حسب ما هو موضح بالقانون نامه

## بند ثالث

القائمين والسامعين بالفساد الذين يظهروا بالاقاليم من ارباب الجبايات ان من المعلوم ان دعاويهم من الاقتضي رؤيتها بمجالس الاقاليم وفضلها وانبتها تواترا كما هو مبين بكل من الماده الثالث والثام والفصل الاول من القانون نامه الا انه تطبيقا الى بند ١٣ من البنود المخصوصه بخدمة وحركة حضرات مديرون الاقاليم والى بند ١٣ ايضا من البنود المتضمنه فروع وظايف المجالس يجب على حضرات المديرين ان يجربون التفحصات الابتدائية في الاجرا على وجه ما ذكر في تلك القضايا يقتضي ان كل مديرية ترسل اوراق التحريات الابتدائية ومن يلزم الى المجلس التابعه اليه ومن كان يقتضي ارساله متحفظا عليه يصير ارساله مع مخصوصين

## بند رابع

من حيث ان الدعاوى المقتضى نهوها بمجهلتها بدون احالتها على المجالس موضحه بالقانون فهذه الدعاوى او الدعاوى التي غير مندرجه في القانون المشابه لها او الدعاوى التي يترتب عليها الحبس مدة شهرين يكون فصلها بمعرفة حضرات المديرين وكذلك اذا لزم عزل احد المشايخ او احد مستخدمي المديرية بمقتضى القانون فيكون مفوضا لحضرات المولى اليهم وبما ان مادة جمع الساکر وارسالها للجهاديه متعلقه بهم ايضاً فاللدعاوى التي تنشأ عن ذلك تكون محوله على عهدتهم ولا يصير قبول شيء منها بالمجالس راساً الا بإرادته سنه واما اذا حضر احد اصحاب الدعاوى المذكوره وقدم اعتراضاً للمجلس يشكي من تاخير نهوضه قضيه بلا موجب او من عدم نهوها على وجه الحقايق ويرغب النظر فيها بالمجلس فيتحرر من المجلس لحضرات المديرين موكلنا بخصوص الدعاوى المدعى تاخيرها واما الدعوى التي قيل عنها انها لم تنظر بوجه الحق فيحرر عنها من المجالس للمديرية ابتداء بالاستفهام عن نهوها وعدمه ومتى ورد جواب من المديرية فيد نهو القضية المذكوره فتتظر مفصلات اوراقها بالمجلس واذا حصل اشتباه في التحقيق الواقع واقتضى الحال لاعادة التحقيق لاجل الظاهر الحق فيصرف النظر عن التحقيقات المذكوره في الاوراق ويصير استئناف التحقيقات المقتضيه بمعرفة المجلس واصدار المصبطه بما يترأى ان كان باحثة المدعى او عدمه ومن بعد صدور هذه المصبطه اذا كان المدعى المذكور ما زال يشكي لا يسمع شكواه اذ لا يكن له حق في التداعي ثانياً واما ان كان جواب المديرية الذي يعطى بنا على الاستفهام الابتدائي الذي يحرره المجلس عن الدعوى المذكوره فيد عدم اتمامها فمن حيث قبل اتمام الدعوى لا يقال انها نظرت على غير حق فيعطى الجواب للمشتكى بذلك واما اذا كان من بعد نهو الدعوى المذكوره بمعرفة المديرية صاحب الدعوى لا يتع بحكمها وتشكي للمجالس فنل هذه الدعوى يصير رؤيتها بالمجلس على الوجه المستروح افا

## بند خامس

حيث ان الضرب استعوض بالحبس بمقتضى الارادة السنيه فارباب الجنابات المستحقين الضرب يجازون بالحبس والقضايا التجارية لا يصير قبولها بالمجالس بل ترد الي الهيئات الوارده منها لاجل احالتها الي مجالس التجاره واما ان اتعنا المدعى والمدعى عليه على رؤية قضيتهم المتعلقه بالتجاره بمجالس الاقاليم واستدعيان ذلك فمن بعد

أخذ السند القوي منهما بتهما يستبران حكم المجلس حكماً قطعياً ويستمان بدون الجلو  
يصير رؤية وفصل الدعاوى المائة لتلك بالمجلس على الوجه المشرح بوجه الاستنا  
صفة كونه جمعية حكم مندوبه لذلك

#### بند سادس

وان كان من المعلوم ان الأوراق التي ترد للمجلس هي بكرة الجهات وتنظر بالترتيب  
الا انه لاجل زيادة الضبط والربط يلزم ايجاد دفتر فهرست مخصوصا لتقيد الدعاوى  
بخره متسلسلة بمعنى انه اذا ورد للمجلس عشرة دعاوى في اول يوم يصير قيد مضمون  
الدعاوى المذكورة وتواريخها وجهات ورودها مع تواريخ الورد بتسلسل الخمره من واحد  
لثانية عشره واذا ورد في اليوم الثاني خمسة دعاوى تعتبر نمره الاولى فيهم احدى عشر  
وهكذا بالتسلسل حتى ان الدعوى الخامسة عشر تعتبر بكرة خمسة عشر وتفيد بالبيان  
والاسلوب السابق ذكره بالدفتر المذكور بحيث اذا فرض ورود خمساية دعوى للمجلس  
لثانية ختام السنه تكون نمرها خمساية ايضا وهكذا نمر ما يرد من الدعاوى للمجلس في  
السنه الجديده تكتب بدفتر نمره جديد على حسب البيان السابق ذكره ويتنا فيه من  
نمره واحد وعلى وكيل المجلس ان يوضع بقلمه تاريخ الورد على المخطبات الوارده  
وكذلك المرفعات التي تقدم للمجلس لا تعطى لاحد من طرف اصحابها بل  
يوضعونها في الصندوق المنفرد المخصص لذلك حسب ما كان جاري بالمجالس السابقه  
وكيل المجلس في صباح كل يوم يفتح الصندوق المذكور امام المجلس ويوضع تاريخ  
الورد على المرفعات التي توجد به ثم يعطيا للكتاب وقرا هذه المرفعات بالمجلس  
بالترتيب على حسب تواريخ الورد وعلى المجلس ان يقدم في كل خمسة عشر يوم كشف  
لمجلس الاحكام ببيان القضايا الموجوده به وما هو منها في اليد وما هو متاخر لسبب  
من الاسباب ويتوضح في الكشف المذكور كيفية التأخير وسببه

#### البند السابع

من حيث وضع نمر على الدعاوى كما موضح بالبند السادس فالدعوى التي تنظر  
بالمجلس فهي دعوة نمره واحد وبهذه نمره اثنين وثلاثه ويستبر بالتوالي رؤية الدعاوى  
الاخر فقبل اتمام الدعوى الاولى لا تنظر الدعوى الاخره انما اذا كان يقتضى تأخير  
الدعوى الاولى تحت سؤال او لورد جواب من اي جهة فالدعوى التي من بعدها  
لا مانع من رؤيتها بتأشير الوكيل على أوراق القضية حسب تسيب الرئيس واعضا

المجلس وأما ان كان بحسب الاقتضي استلزم الحال لتقديم دعوي عن البطاوي لاجل رؤيتها في اليوم التي وردت فيها فيلحامد راي ارباب المجلس يصير تقديمها ورؤيتها ومن حيث دعواي القتل ايضا لا تقاس بسائر الدعاوي فيصير تقديمها على البطاوي المذكوره فيهذا البند ويجري تحقيقها في الحال والوقوف على حقيقة تيقنها وعلى وجه ما ذكر يتبر دعواي القتل ايضا بغيره مخصوصه بالتوالي ويجري تحقيقها مع اجرا مقتضاها اول باول كما هو بين انفا

#### البند الثامن

اذا لزم الحال جلب اشخاص من جهتين او ازيد لاحد المجلسين لاجل استوقا تحقيق دعوي فاولا يصير طلب الاشخاص الذين بالجهات المتباعده ويطلب الاقاده من محل الارسال بواسطة التلغراف عن التاريخ الذي يكون فيه ارسال المطلوبين ومق وزدت الاقاده بقدر بالتخمين ايام ورودهم للمجلس وثم يحرر للجهة اللازمه بشأن ارسال الذين بالجهات القريبه في المياد الذي يتعين لحضورهم وبحيث يكونوا بالمجلس في الايام التي يوصل بها حضور المطلوبين من الجهات البعيدة وهكذا اذا ظهر طلب اشخاص او كشوفات من بعض الجهات في اتى تحقيق دعوى فلاجل عدم تعطيل الاشخاص الحاضرين بالمجلس عن اشغالهم بخصوص هذه القضية يتلاحظ وقت حضور الاشخاص والكشوفات المطلوبه ويتخصص لحضور هؤلاء الاشخاص مواعيد مخصوصه ويصير تهيئتهم بانهم ماذونين بالتوجه الى محلاتهم بشرط انهم يهودوا في المواعيد المذكوره وان لم يحضروا فيها بمعرفة المديره يجري اللازم معهم بمقتضى القانون والاصول واذا استوجب حبس احد من ارباب البطاوي فيصير سجنه بحسب خاتمة المديره التي بها ذلك المجلس

#### البند التاسع

ان حضرة الرئيس وارباب المجلس في كل جمعه يطابقوا سويه دفتر الخمره السابق ذكره واذا وجد ان البطاوي لم تنتظر بالترتيب على واقع نمرها او احداها قدمت للمجلس بدون راي منه او ان احد الدعاوى المتاخره على ورود الجواب اللازم عنها بنا على سؤال المجلس ورد جوابها وتاخر عند الكتبه فيصير مجازاة الكتبه المهملين بمقتضى القانون ومق كانت الدعوى المذكوره مستكهة الاوراق فيصير اتمامها على وجه السرعة

## البند العاشر

ان شكل دعوى من الدعاوي التي تنظر بالمجلس من بعد استوقاف اوراقها والاستطلاقات اللازمة عنها يطالبون ارباب المجلس مفرداتها واحدا بعد واحد وكذلك حضرة رئيس المجلس يطلب رأي شفاهي من ارباب المجلس بشرط ان يبدأ استمرهم في الترتيب ثم رأي ذو الرتبة الكبريه وان اتسموا في الرأي وانضم رأي الرئيس لاحدها فيعتبر برأين ويحكم بالأغليه وبعد ذلك احد كتاب المجلس يستخرج نتيجة تلك الاوراق ويصير محرر القرار على النتيجة ويحتم من ارباب المجلس ومن حيث ان هذه النتيجة تحفظ بالمجلس في مقام صوره فالكاتب يوضع عليها اسمه ويصير محرر المضبطه على موجبها ويحتم من المجلس

## البند الحادي عشر

المضابط التي يصير حتمها من بعد اعطاء القرار بمجالس الاقاليم حسبها هو موضعها بالبند العاشر يجري ارسالها لمجلس الاحكام حسب منطوق القانون نامه وبعد مناظرتها به كما هو السوابق يصير محرر خلاصتها وتقديمها للمعيه السنيه فاذا وجدت موافقه تصدر عنها المكاتبه المتقنيه الى جهتها ويحرر ايضا العلم الخبر اللازم عن ذلك لمجلس الاحكام ولاجل معلومية المجلس التي وردت منه المضبطه بالحكم الصادر يجري ارسال صوره من الخلاصه الصادر عليها الامر للمجلس المذكور بواسطة مجلس الاحكام

## البند الثاني عشر

الدعاوي التي سبق رؤيتها فيما تقدم وعمل عنها القرار اللازم وصدرت المضبطه عنها وصار تصديقها بالاراده العاليه او بواصر صدرت من المعيه السنيه او من ديوان الداخليه الملئيه او الدعاوي التي يكون صدر عنها اوامر عليه لا يجوز رؤيتها بالثاني

## البند الثالث عشر

ولو ان اجراءات المجلس مينه بهذه اللايحه لكن مع ذلك اذا تراءى فيما بعد لارباب المجلس ملحوظ حال رؤيه وفصل الدعوي واستسب به علاوة على اللايحه وتخص عن ذلك بند مخصوص وجري تقديمه الى مجلس الاحكام واستصوب به ذلك ايضا فلاجل علاوة على اللايحه يرض للاعتاب الحديويه ومتى صدرت الاراده السنيه عن ذلك يجري علاوة على اللايحه

## ملحق نمرة ١٨

## قانون المنتخبات

بيان ما هو منتخب من قانون الفلاحه الذي طبع ونشر في شهر  
شعبان سنة ١٢٤٥ من الهجرة النبويه

المادة الاولى ) اذا اخذ احد اتر احد من غير سبب فزرعه وصاحب الاثر لم  
يذلك في وقت الاخذ منه فتكون الزراعه في تلك السنه لمن زرع الارض وياخذ  
الها وتعطي الارض الى صاحبها في السنه القايه

لمادة الثانيه ) اذا قل احد حد غيطه الفاصل بينه وبين جاره فادخله في ارض  
وحضر ذلك الجار الى قائمقام البلد وشيخ الحصة وانهى اليهما ذلك يجب عليهما  
نقا الامار من دفتر التاريخ وينظر الى مقدار ما زرعه ناقل الحدود من اطيان  
يعطي الارض المنصوبه الى صاحبها الاصل بما فيها من الزرع ولا يعطى لناقل  
الذي زرع شيئا في نظير التقاوى واجرة الحرث تاديبا له

امدة الثالثه ) الذي ياخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون او المحراث بغير  
هابها او ياخذونها بغير رضي منهم ويشغلونها في اشغالهم فلذا بلغ قائمقام البلد  
ح الحصة ان احدا فعل ذلك يستخلص منه اجرة البهيمه وتعطى لصاحبها مع  
ويضرب الذي اخذ البهيمه بغير اذن صاحبها او بغير رضاه خمسة وعشرين

امدة الرابعه ) اذا كان احد يسرق فأكفه او خسروا او اصنافا من البستان  
خ والقلاون ونحوه او غللا من البلد او من السفن او دجبا قاما من يسرق  
والخسروا واصناف البستان كالبطيخ ونحو ذلك فيرسل الى حاكم الخط  
سرقه فان كانت سرقه بقدر ما ياكل يضرب عشرة كراييج وان كانت بقصد  
نمرب خمسين كرايجا واما سارق البساج فيضرب خمسة وعشرين كرايجا واما  
رق الثلال من السفن فاقه يضرب مائة كرايج واما سارق المعز والغنم اذا لم يسبق



منه وتوقع سرقه ففي اول مرة يضرب مائة كرباج وفي الثانية مائتي كرباج وفي الثالثة ثلثاية كرباج فان عاد الى الزايع فيرسل الى جيل فيزاوغل بالميعاد المحدد في المادة الحادية والعشرين بعد المائة واما الذين يسرقون من بيوت بعضهم اصنافا فيكون جزاؤهم مثل سارقي المعز والغنم

( المادة الخامسة ) الذين لم يهتموا في تحضير الاصناف والتتوي ويهملون في حرنها او غرقها ان كان بالفريق او قطع ما فيها من الاعشاب او يهملون في ري اطيائهم او في شي من جميع خدمتها ولم يخدموها كما ينبغي وحصل بسبب ذلك تلف الى الزراعه فمن يصل ذلك يحصل له التثنيه في اول مره فان لم يتبه وعاد لتلك فيضرب في الثانية خمسين كرباجا ويضرب في الثالثة مئلهما واما من يقصر في زراعة الكتان عن الوجه اللائق به ولم يصلح حقه في التسبيخ والتعطير والتنفيض فليجلزى بالجزا المقرر للاصناف في هذه المادة

( المادة السادسة ) ان من لم يحضر الى اشغال الترع والجسور بعد التثنيه عليه او يحضر ثم يهرب او يقبض في هروب احد فن حيث هو تمتع عن ادا خدمة الميري يجب قصاصه فان كان شيخ حه فيضرب مائتي كرباج وان كان قائمقام فيضرب ثلثاية كرباج وان كان فلاحا وهرب من غير سبب فيحصل له التثنيه او لا يعدم هروبه ويعامل بالتخفيف فاذا هرب في الثانية وكان هروبه بلا سبب فيضرب خمسة وعشرين كرباجا ويشغل في العمليات كخلافه

( المادة السابعة ) الذين لا يدفعون المال عند طلبه ويمتنعون عن الدفع بالاعتلال مع انهم قادرون على اداؤه اذا حصل منهم نزاع بسبب التحصيل وتلف بعض الاعضا في حالة النزاع كالعين والاذن والسن والاقف يحال امرهم على الشرع الشريف ويحرم بالحكم اعلان شرعي والحاكم العرفي يجري مقتضى ما في الاعلام

( المادة الثامنة ) اذا طلب المال من احدى البلاد ولدى طلبه حرب قائمقام البلد او احد المشايخ فاما التايقام سواء حرب بمفرده او كان معه احد من الفلاحين يضرب في اول مره ثلثاية كرباج وفي الثانية خمسية كرباج وفي الثالثة اذا وجد من يد مسده يمزول واذا لم يوجد فيضرب في كل مره حرب فيها ثلثاية كرباج ويستخدم في خدمته واما شيخ الحصة اذا هرب يضرب في اول مره مائتي كرباج وفي الثانية ثلثاية كرباج وفي الثالثة اذا وجد من يقوم مقامه يمزول والا فيضرب ثلاثة اصناف ويستخدم في خدمته

(المادة التاسعة) اذا طلب اقرار الى الجهادية من اي بلد كانت وحصل امتناع من اعطائهم فان كان الامتناع من شيخ الحصة والقاييقام فلكونهما تسييا في الفساد بامتناعهما ينبغي ان يؤخذ المطلوب من اخوتهما فان لم يكن لهما اخوة فمن اولادهما فان لم يكن لهما اولاد فمن ابنا اعمامهما او اقاربهما فان لم يكن لهما اقارب او كان الموجود لا يصلح للجهادية فيؤخذ المطلوب من اقرار الاخيه ويضرب القاييقام في اول مره ثلثاية كرجاج وفي الثانية خمسية كرجاج فان عاد فذلك فيضرب خمسية كرجاج ايضا ويضرب الشيخ في اول مره مائتي كرجاج وفي الثانية ثلثاية كرجاج وان عاد بعد ذلك يضرب كل مره ثلثاية كرجاج وان كان الامتناع والتوقف اتما هو من الاهالي وليس للمذكورين فيه سبب فيكتفى باخذ الاقرار المطلوبه من الفلاحين

(المادة العاشرة) اذا كان المامور يطلب من بلدة عشرة أكياس مثلا عما عليها وتحقق ان المشايخ قسموا ذلك المقدار على الفلاحين دون انفسهم واقاربهم والفلاحين الذين في حمايتهم فيضرب كل شيخ منهم في اول مره مائة كرجاج وفي الثانية مائة وخمسين كرجاجا والصراف اذا لم يبلغ عن بعض اسما عند قرأته قائمة المقبوض بحضور القاييقام او المشايخ فيضرب كلما فصل ذلك خمسية كرجاج في كل مره

(المادة الحادية عشرة) اذا كان شيخ الحصة يبيع بهيمة احد من الفلاحين في غيابه باقتص من قيمتها او قبض من احد دراهم في غياب الصراف فمن حيث ان الواجب على القاييقام وشيخ الحصة وحاكم الخط بيع ذلك بسر الوقت فلمدم اقتباهم فذلك ينظر الى مقدار الفرق ويحصل منهم بالتقسيم كل منهم على قدر مرتبته ويسمى الى الصراف ليخصه الى صاحب البهيمه في ورده فان لم يكن عليه دين للمبرى وكان موجودا فيعطى اليه ذلك فان كان قد توفي فيعطى الى ورثته فان لم يكن له وارث فيصرف لبيت المال

(المادة الثانية عشرة) اذا كان الفلاح يصي المشد المرسل اليه ليحضره الى محل الديوان ويمنطل ولم يحضر معه فيضرب عشرة كرابيج فانما سلك في خلاف الطلعه ومد يده وضرب المشد ورده من غير ان ياتي معه فيضرب خمسين كرجاجا وذلك لا يكون الا من بعد التحقيق

(المادة الثالثة عشرة) اذا طلب شيخ الحصة من احد الفلاحين الذين في حصته ان يدفع ما عليه للديوان وذهب ذلك الفلاح واحتمى في جاء شيخ اخر فان كان

الشيخ الذي قبل الفلاح ذا مقدره فيؤخذ منه المال المطلوب من ذلك الفلاح ثم يضرب خمسين كرابجا وان كان غير مقتدر فيضرب مائة وخمسين كرابجا (المادة الرابعة عشرة) العربان المقيمين في بعض الاقاليم اذا كان يطلقون مواشيهم قصدا في مزارع الفلاحين واكلوا منها شيئا فيجبرى تحقيق ما اكلوه بمعرفة المأمور وبعد التحقيق تقاس الارض المأكول زرعها ويؤخذ من البدوي الذي فعل ذلك بمعرفة شيخه بدل كل فدان مائة ريال ويعطى لصاحب الزرع والمواني التي توجد في الزرع للعربان سواء كانت من الابل او البقر او غير ذلك تضبط وتضم لجانب الديوان من غير ثمن فضلا عما يتحصل منهم من قيمة الزرع باعتبار كل فدان مائة ريال كما تقدم

(المادة الخامسة عشرة) اذا احتق احد الفلاحين عند العربان وتزيا بزيهم ثم وجد عندهم فان كان عليه بواقي فيؤخذ ما عليه ممن اخفاه من العربان وان لم يكن عليه بواقي وكان من اخفاه شابا فيرسل الى الجهادية وان كان احتيالا فيرسل الى اللومنان ستة اشهر

(المادة السادسة عشرة) اذا تعدى احد على عرض غيره او ازال بكاره بنت فيحال امرهم على الشرع الشريف لان ذلك مما يتعلق النظر فيه بالشرع ومتى حكم الحاكم الشرعي فيه بنى وجب على الحاكم العرفي ان ينفذ ما حكم به الشرع بموجب الاعلام .

(المادة السابعة عشرة) اذا كان احد من الفلاحين او المشايخ يكسر ساقية احد او يحرقها او يهدمها او يسرق الاتما فلان كان الفاعل لذلك شابا فيرسل الى الجهادية وان كان احتيالا فيستخدم في الابنية الميرية الموجودة في المأمورية التي هو منها مقيدا في رجليه بالحديد مدة سنة كاملة

(المادة الثامنة عشرة) اذا كان فلاح او شيخ بلد يحرق جرينا او اصنافا او منزلا لاحد او يضبط في حالة قصده الاحراق قبل ان يقع منه ذلك فان ثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فان كان مقتدرا فيحصل منه قيمة ما احرقه وان كان الذي احرقه جرينا او غيطا يرسل الى جبل فيزاوغل بمدة سنة واحدة وان كان الذي احرقه منزلا فيرسل الى اللومنان بالمدد المذكورة وان كان غير مقتدر على دفع القيمة فيقيم باحد الجهتين المذكورتين مدة حياته بالنسبة لما احرقه

(المادة التاسعة عشرة) اذا سأل الحاكم عن شي من احد المشايخ او الفلاحين ولم يجزبه بالصحيح عما سأل فيه وظهر انه كاذب فان كان المسؤول هو الشيخ فيضرب خسين كرابجا وان كان فلاحا فيضرب خمسة وعشرين كرابجا

(المادة العشرون) اذا كان احد من المشايخ او الفلاحين يحرق جره او اصنافه زعما منه بان يرفع عنه مال احيائه فن يفعل ذلك فينبى ان يرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته اذ هو خائن في حق نفسه وحق الميرى

(م ٢١) اذا كان احد المشايخ او الفلاحين يوجد عنده اطيان غير حيد يتركها في الثيل بغير ري لتكون شراقيه او يرويها ولم يصرف الماء عنها ويديم انه مستعجر وقصد بذلك رفع مالها مع امكانه من ربا وصرف الماء عنها فينبى ان يضرب وكل من قايمقام البلده وشيخ الحصة التي منها تلك الاطيان خسين كرابجا ويضرب صاحب الاثر مائة كرابج ويحصل منه مالها بتمامه وان كانت الارض كثيرة فيضرب كل من القايمقام وشيخ الحصة وصاحب الارض مائة كرابج ويؤخذ المال من صاحب الاثر

(م ٢٢) اذا توجه شيخ حه او فلاح الى القاضي لفصل دعوى ورأى ان القاضي عدل عن الحق وسلك خلافه او اخذ القاضي دراهم من الاهالي زياده عن الرسم المقرر له فان كان نايبا قترغ الدعوى الى قاضي البندر وان كان هو القاضي صاحب المنصب قترغ الدعوى الى كبار العلما الموجودين بتلك الجهة لينظروا فيها ويضبط الحكم الاول وحكم العلما في صحيفه وتعرض الي الديوان الحديوي ليعرضها ماموره على حضرات علما المحروسه الكرام حتي ينظروا في الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم في ذلك

(م ٢٣) شيخ اي بلده يكون موجودا فيها اذا طلبه الحاكم ولم يتوجه اليه او هرب من البلد عند قدوم الحاكم اليها ثم يوجد فيضرب خمسين كرابج

(م ٢٤) اذا كان شيخ بلد اتفق معه بعض الفلاحين او فلاح اتفق معه فلاحون وفرغوا على حاكم الخط او شيخه وهما ان يضربوه او ضربوه فلا فلان كان شيخ البلد موجودا مع التحصين عند هجومهم بالثبايت او احد من الفلاحين جمع كم فلاح وحصلت منه الجساره فيضرب الشيخ او ذلك الفلاح الذي جمع رفته ثلثماية كرابج

واما اذا اطلقت بندقية ولم يحصل بسببها سقط فيضرب كل من شيخ البكر **والله اعلم** البندقيه خمسية كرايج وان حصل بسببها جرح غير متلف فن بعد الثبوت يرسل من اطلقها الى فيزاوغلى مدة ثلاث سنين وان حصل للمجروح سقط فيرسل الضارب الى فيزاوغلى خمس سنين وان توفي المجروح بسبب ذلك الجرح قبل ارسال الجوارح الى فيزاوغلى فيجري قصاصه شرعا وان كان الجارح قد ارسل الى فيزاوغلى ومات المجروح من بعد ارساله فيقيم الجارح في فيزاوغلى مدة حياته وان كان الجارح متهما فيؤخذ منه ما يلزم من المعروف لتناوى المجروح الى ان يبرا وان كان الجارح غير مقدر فيرسل المجروح الى الاسباليات القريبه ليعالج بها

(م ٢٥) اذا كان حاكم الخط يضرب احد بالكرليج بنا على غرض زياده عن القدر المحدود له بالنظر الى ذنبه او يضربه القدر المحدود على المحلات المقتله ومات المضروب بسبب ذلك فيجب على الضارب ان يدفع اليه الشرعي الى اوليا الدم وهي ثلاثة الاف وستاية قرش وهذا الحكم يجري على من يضل ذلك من حاكم الخط الى المأمور الكبير وعلى هذا ينبغي ان يكون الضرب بالكرليج انما هو على الاقدام والمقصد فقط وان لا يزيد الضرب عن القدر المحدود

(م ٢٦) اذا كان احد من خدمة الميري او قائمقامات القري او مشايخ الحصص او المشايخ الكبار مستقيما في خدمة الميري بحسن الاجتهاد وهدم عليه جماعة من اهل البلده وضربوه وهما بقتله بسبب مطالبته لهم بالاموال ولم يكن هناك سبب غير ذلك فان اصاب بجروح قاتله ومات وكان الضاربون له معلومين فيقتلون جميعا بعد الثبوت بالوجه الشرعي وان كانوا غير معلومين في الظاهر ووقع غالب التهمة على بعض اشخاص منهم فينبني ان الحاكم يحتمد في تقريرهم بتطويل مدة الحبس والضرب الذي لا يؤدي الى الهلاك فان لم يقع غالب التهمة على احد او وقت التهمة ولم يبين القاتل من بعد تلك المعاملة تجب اليه على ما سيأتي بيانه وهو اذا كان اوليا الدم يتهمون بعض اشخاص من اهالي تلك الناحية وبعد اجرا المعاملة على الوجه المنروح اعلاه لم يثبت القتل على احد فيبطل دعوى المديعي حيثئذ ولا تؤتبه اليه على احد واما اذا ادعى اوليا الدم على اهل البلده قتله وارادوا تخليف خمين رجلا عينوهم منها وحلفوا لهم بشرط ان يقولوا في الميمن انهم ما قتلوه ولا نظروا من قتله ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتفوا منهم بالميمين فحشد مجب اليه على اهل البلده وتؤخذ منهم

وتعطي لاوليا الدم

(م ٢٧) اذا حصل عصيان من بلد بالكايه وقاموا بالسلاح وارسل لهم المأمور او الحاكم احدا ولم يطعموه فيتوجه اليهم المأمور بنفسه فان لم يطعموه ايضا فيذهب له ان يحاصر تلك البلده وضبط كبار مشايخها ويرسل اكبر المفسدين الذين ليسوا في ايضاظ الله الى فيزاوغلي ويقيم فيه خمس سنين وبقي المفسدين يرسلوا الى اللودان بلياد المذكور واما سائر المشايخ ومن معهم من القسلاحين يضرب كل واحد منهم اربعاية كراباج وان توجه احد من قرية اخرى لاجل العجده والاعانة لتلك القرية العاصيه سواء كان شيخا او فلاحا فان كان شابا فيؤخذ للعباديه وان كان اختيارا فيرسل الى لومان سكندريه ويقيم فيه ثلاث سنين وان اطلقت بنديقه وحصل منها جرح او اتلاف فيجزي العمل في ذلك كما هو مذكور بالمادة السادسة والعشرين

(م ٢٨) اذا وقع نزاع او مضاربة بين المرأة الحامل وزوجها او غيره وسقط حملها بسبب ذلك فيحكم فيه بمقتضى الشرع الشريف اذا كان مثل هذا مما يتعلق بالشريعة الشرا

(م ٢٩) اذا اعتدى اهل بلدة على بلدة اخرى في اوان الربى وارادوا ان ياخذوا الملاء منها انتمهم سواء كان الاخذ ليلا او نهارا ووقع القتل بينهم وقتل فياحد فيجزي فيه الحكم بما هو مذكور في القتل بالمادة المحررة اعلاه واذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتال وكان المعتدي في اخذ الملاء بنير امر الحاكم فيضرب كل من القابعقام ومشايخ الاحيه خمساية كراباج

(م ٣٠) اذا قتل احد ولده عمدا فإل اهل بما يتخذه الشرع الشريف

(م ٣١) اذا كانت بنت انتقد نكاحها على احد أو كانت مخطوبه ومشرط شرطها باعطاء الزماني واراد شيخ البائمه ان ياخذها بنير رضي ابوها او ولها ليتزوج بها هو او زوجها من رجل اخر قوة منه واقدر فتحال دعواهم على الشرع الشريف ويجري العمل في ذلك بما يتخذه الشرع

(م ٣٢) اذا تزوج احد باية احد على سنة الله ورسوله وبعد الدخول بها ذهبت الى اربها او اهلها منقبه واقامت عندهم ولم يرض اهلها ان يطوها اليها ما لم ياخذوا منه دراهم على قبول الصالح فيذني ان يجري في ذلك مقتضى الشريعة

(م ٣٣) اذا كان احد له عدو وليس في قدرته ان يفعل به مكروها او مكيد

وقطع السنة مواشيه خفية كبقر او اثار او نحو ذلك فبعد الثبوت يضرب من قبل ذلك مائة كرباج ثم يعامل بعد ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعي

(م ٣٤) اذا ترك احد يريمته مطلوقة السراح فأكلت من جرن او غيط واتلفت بعض زرعه بارجلها فبعد تحقيق ذلك وشيؤه اذا تحقق انه تركها قصدا فيضرب خمسين كرباجا ويلزم بقيمة ما أكلته او اتلفتته تلك اليريمة وان كان ذلك بغير قصد فيكتفى فيه بالزامه بقيمة ما اتلفتته او أكلته فقط

(م ٣٥) ان من لم يأخذ عمراته في وقت التخضير ويذهب به الي غيطه او ينكسل في تخضير ارضه يضرب خمسين كرباجا ويجبر على شفه بمجراته حتى ينحضر ارضه

(م ٣٦) اذا ذهب احد مشايخ القرى ليضبط الممارين من بلد ويردهم اليها ويحقق انه ضبط احدا منهم واخذ منه دراهم واطلقه ولم يات به الى البلد فيضرب مائتي كرباج من بعد التحقيق

(م ٣٧) اذا كان احد الفلاحين له دين على احد وحصل التذية على المدينين مرارا يدفعه ولم يدفعه وماتل في ادائه فان كان مقتدرا يسجن ويستخلص منه الحق فان تمت يضرب خمسين كرباجا ثم يسجن وبعد السجن يوتي به ويحصل السعي في استخلاص ما عليه فان تمت تانيا يضرب مائة كرباج فان لم يدفع ما عليه يسجن ايضا ويضرب خمسين كرباجا تضيقا عليه ويقال له انك لم تدفع ما عليك فتضرب في كل يوم خمسين كرباجا زياده على المرة الاولى حتى يحصل منك ما عليك ويجبر على الدفع وان كان غير مقتدر فيقسط دينه ويحصل منه شيئا فشيئا من غير ضرب ولا حبس

(٣٨) اهالي القرى والجزارون الذين هم بالناواحي اذا خلف احدهم الاوامر وذبح انا من الهيايم بلا عذر او ذبح ثورا أو ذكر جاموس قبل ان يتم عمره ثلاث سنين او اذا باع الجزارون اللحم بزياده عن الثمن المقرر او حصل منهم نقص في الوزن او ذبحوا بهائم بخلاف ما سيأتي بيانه ادناه من غير اذن فن بعد التحقيق يصرب من قبل ذلك في اول مرة مائة كرباج وفي الثانية مائة وخمسين كرباجا واما في ايام المواسم كمعيد الانحية ومولد السيد احمد البدوي والسيد ابراهيم الدسوقي فلا يمنع ذبح ذكور المواشي ولو كان عمرها اقل من ثلاث سنين واما الاناث العقم والعجايز اللاتي لا تقع بين

للتساج واللاتي قد اصابهن تآلف في اعضائهن فن بعد الكشف عن ذلك بمعرفة المأمور او ناظر القسم لا يمنع من ذبحهن

(م ٣٩) حيث ان كل جماعة من الفلاحين يكونون رجلا في توريد غلالهم الى الاشوان في زمن الايراد فان كان ذلك الوكيل يخرج الرجعة باسمه مع ان الغلال ليست له او يخرجها باسم احد غير صاحب الغلال فلكون هذا الفعل يعد من السرقة فينبغي استرداد ذلك الي اصحابه بعد الثبوت ويضرب قاعله مائتي كراچ ناديبا له

(م ٥٠) اذا كان شيخ البلد ياخذ جل الفلاح بالجير عليه ويستعمل في قتل زروعه بغير اجرة او اذا استعمل الفلاح في حصاد زروعه بدون اجرة فتحصل منه اجرة المثل مثلين حسب الجاري بالملكة وتطلى لاصحابها

(م ٤١) اذا كان الفلاح او شيخ البلد له دعوى على احد وياخذ فيها خطايا الي الكشف ولم يوصل الخطاب لمحله بنفسه وارسله مع غيره وادعي بعد ذلك ان دعواه لم تعمل وطلب خطايا غير الاول فاذا تبين انه لم يوصله الورقة بنفسه ولم يتوجه للحاكم مطلقا فان كانت الورقة من المأمور فمضى حضور المدعي اليه يحجزه ويرف ناظر القسم به فان ائاد ناظر القسم بانه لم يات بالخطاب فيلزم المأمور ان يحقق له دعواه بوجه الحق فاذا ثبت انه غير محق وكان كاذبا في دعواه يضرب خمسين كراچا لكونه ترك اشتغاله

(م ٤٢) اذا كان احد الفلاحين او مشايخ القرى يقدم عرضا للاعتاب السنية في دعوى له ويصدر عليه الامر العالي بتحقيق دعواه ومن بعد تحقيقها يظهر انه غير محق ويعطى له الجواب بان لا حق له ثم من بعد ايام يعود للاعتاب العاليه ويقدم عرضا اخر في تلك الدعوى بينها فهو وان كان قد عطل اشغال الميري وعطل دفع المال المطلوب به بسبب مرور الوقت لا يمنع من تقديم المرفعات لهذه الوجة لان اعتاب جناب الحديوى هي ملجا للتقرا وملاذ الضعفا

(م ٤٣) اذا كان حاكم البلده عند حلول وقت التخفيض يلزم اهلهما بتخفيض جانب الاطيان من التواحي المجاوره لها بالنسبة لطاقتهم بنا على كونهم مقتدرين ولم يخضروها او لم يخضروا طياتهم المسوحة المضافة عليهم ويهربوا ثم يهودوا بعد ان يمضي الوقت فيحصل مال تلك الاطيان من اهل التاحيه الذين يملكون هذا الخلاف ويضرب كل واحد من مشايخهم ثلثماية كراچا



(م ٤٤) اذا شارك احد المشايخ او الفلاحين غيره في زراعته وتسبب في قرار من شاركه عند اوان المحصول باي وسيله كانت ثلثا ياخذ الشريك حقه من الزراعه ثم حضر الشريك وانتهى دعواه وتظلم من ذلك يجب ان يستخلص له حقه من شريكه القدي احاطه واوجب قراره ويضرب المتعدي ثلثية كرجاج

(م ٤٥) انا كان مشايخ القرى يريدون ان لا يكون اثر في الاطيان ويقولون الفلاحين في كل سنه من غيط الى غيط ليخصصوا الطين الحيد لانفسهم وان يريدونهم وهم وان كانوا يسطوا من الطين الحيد لغيرهم ولكن لعلمهم ان الطين لا يبقى لهم لا يستون في خدمته كما ينبغي ويتهاونون فيها وبسبب ذلك يعود الحيد رديا فلاجل رفع هذه المضرة يجب ان الحاكم يذه على المشايخ ويلزمهم بان تكون الاطيان اترافا حصل تبويض بعد ذلك يجب التفتيه عليهم في اول مره فان لم يرجعوا وفعلوا هذه المخالفة فيضرب كل من فعل ذلك ثلثية كرجاج

(م ٤٦) اذا ظهر وتحقق ان بعض القايمقامت او المشايخ الكبار او مشايخ الحصص اخفى القصوص عنده او ارسلهم الى السرقه بلطلاعه فيضرب في اول مره خمسية كرجاج ويكون ضربه في يوم سوق الباده عند مجتمع الناس على ملا العالم وفي المره الثانيه يجازى كما يجازى الجرامي

(م ٤٧) عساكر الجهاديه الذين يتوجهون الى القرى بالاجازه سوا كان توجههم للبحث عن الثغارين من الجهاديه او لاقامتهم في بلادهم اياما مطويه وسوا كانوا من الضباط اعني من اليوزباشي لحد الاونباشي او من البلطجيه والانتظار اذا وقع منهم نزاع في الاسواق مع بعض الفلاحين وضبطوا واتى بهم الى المامور فليحقق دعواهم فان كان الحق على الفلاح يضرب ثلاثين كرجاجا ويغني عليه بانه لا يضل ذلك مره اخري وان كان الحق على العسكري فيرسل مع جرنال القضيه الى ديوان الجهاديه

(م ٤٨) اذا كان احد من الجهاديه من الثغر الى اليوزباشي يضبط عسكريا هاربا من العسكريه وسامه الى المامور او تاخر القسم ليحفظه له عنده حتى يتوجه هو الى محل اخر ويوجد لياخذنه فيعطى لثغر المضبوط في كل يوم ثلثية درهم من الخبز ومتى رجع الذي تركه لياخذنه يوخذه منه رجه بمقدار ما صرف لثغر من الخبز وترسل الى ديوان الجهاديه

### ملحقان

(م ٤٩) اذا كان احد الفلاحين له ولدان وشيخ حصته اخذ منهما ولما في اول مره وقدمه عند الطلب الى الجهاديه ثم اخذ منه الثاني في مره اخرى وقدمه الى الجهاديه ايضا بنا على غرض منه مع ذلك الفلاح وتركه بمفرده معطلا عن اشتغاله وحضر ذلك الفلاح الى الحاكم وشكى له ذلك فلما اتضح ان البالد موجود فيها من يصاح للجهاديه من الانصار المتطعين عن الاشتغال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتعدى لاختذ ابن الفلاح المذكور فليأخذ الحاكم ابن الشيخ المتعدي او واحدا من اقاربه ان لم يكن له ولد ويوصله الى الجهاديه بدلا عن ابن ذلك الرجل ويخل سبيل ولده من الجهادية بمقتضى الجواب الذي يحضر الي ديوان الجهاديه من المأمور بحقيقة الواقعة

(م ٥٠) اذا شكى الفلاح ان شيخ البالد او القايقام اخذ منزله غصبا او اخذ منه ولو خشبه واحده يجب على الحاكم محصيل ثمن ذلك عن اغتصبه ويسطى لصاحب الحق حقه ثم يضرب من فعل ذلك مائة كراياج بعد التصصيل منه

(م ٥١) اذا شكى احد الي الحاكم انه اخذ منه خشبه لاجل وضعها في الجسر عند زحمة النيل فلاجل منع التظلم من ذلك يجب ان القايقام والمشايع باي باده كانت يقيدون الاخشاب الماخوذه الي المصاحه المائله لذلك سوا كانت مائة واحدة من الاشجار او ماخوذه من البيوت بيان اجناسها واعداها عند الصراف ثم بعد ذلك ينظرون في ثمنها ويسمون على بيوت الناحيه بالتخصيص ويحصلون الثمن بتمامه من اصحاب البيوت ويحلونه الي اصحاب الاخشاب ويرسلون الي المأمور قايمه ببيان ذلك

(م ٥٢) اذا قطع شيخ البلد أو القايقام غنله او شجرة لفلاح غصبا واخذها منزله او ساقته ولم يدفع ثمنها اصحابها وحضر صاحبها وشكى ذلك الي الحاكم يجب على الحاكم محصيل الثمن واسترداده لصاحب الحق وان يضرب المتعدي خمسين كرايجا

(م ٥٣) اذا هرب احد المشايخ او الزلاحيين ثم قبض عليه بمعرفة الحاكم وسئل عن سبب ذلك واخبر الزلاحي ان هروبه باغرا شيخ البالد فايجب تحقيق دعواه وان ظهر ان قوله صحيح فليضرب من سبي في التساد سوا كان القايقام او او الشيخ مائة كراياج

(م ٥٤) اذا وجد احد الصاكر الفارين من الجهاديه وقبض عليه بمعرفة ضامه

وغلت يدها بالحطب او ربط بسلاسل الحديد وسلم لمن حضر جلبه فاذا ادعى الذى استلمه للحاكم انه حرب منه فانيا من بعد خروجه منه من عمل التسليم يبنى للحاكم ان يبحث عنه بمعرفة الضامن ويجهتد في التفتيش عليه في التاجيه والبلاد الاخر فاذا لم يجده يكتب ذنب الذى اضاعه في جركال ويرسله معه الى ديوان الجهادية

(م ٥٥) اذا فتح اهل بلدة سدا من السدود الحاجزه للماء في زمن النيل لاجل سلامة مزارعهم وغنايهما من الفرق وكن تحتم ايام خفيه ولم يمكن سده بعد ذلك وتختلف بسبعه جانب شرقا في اطيان بلدة من بعض البلاد او كانت تلك البلده طايه لا يمكن رى ارضها بالتمام لاسم وصول الماء اليها بسبب ذلك فان كانت المضرة جسيمة فليرسل من اسبب في ذلك الى لومان الاسكندرية يقيم فيه مدة حياته وان كانت المضرة قليلة فلتكن اقامته في اللومان ثلاث سنين

### بيان ما انتخاب من قانون السيادة المالكه الذى طبع ونشر في ربيع الاخر سنة ٥٣ ثلاثه وخمسين ومايتين بعد الالف من الهجرة النبويه

(م ٥٦) كل من كان مستخدما للمصالح المبريه كيرا كان او صنيرا اذا نجاسر على احتلاس مبالغ من اموال ونحوها منها هو تحت ادارته او من ما سلم اليه على وجه الامانة وكان احتلاسه يزيد عن خمسة آلاف قرش فايرسل الى فيزاوغلى من ستين الى خمس سنين متريدا بالزنجير على متضى المادة السادسة وانقسمين بعد المائة فان لم يزد على خمسة آلاف قرش تكون اقامته من ستة شهور الى ستين وكلا احتلاسه يحصل منه بالتمام فان لم يكن له مئدره فيجب تشديد جزايه بحيث لا يتجاوز ضعفين

(م ٥٧) اذا كان احد من خدم المبري كاشا من كان ياخذ نيتا من الاهالى او غيرهم خلاف الاشيا التى يشترها اليها الى لوازمه الضرورية او الى لوازم المطالب المبري المقتة او يؤخذ غيره او يعطى رخصه بذلك يرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه ويعطى الى اربابه فان كان قد صرفه

ولم يكن له قدره على ادائه فتضاعف مدته الى خمس سنين

(م ٥٨) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميري كيرا كان او صغيرا ياخذ رشوه سوا كان بنفسه او بواسطة احد ممن تحت يده او ياخذ شيئا على سبيل الهدية في مقابلة الرشوة بالحيلة المادية سوا كان اخذه اليه سرا او جهرا فليظر الى الضرر الذي حصل للمصلحة من الرشوة والهدية التي تاملها ويرسل الى اللوامن مربوطا بالزنجير من سته الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه من اي شئ كان ويحفظ بالجزيرة ليصرف في لوازم الاستتابة الملكية وان اخبر احد عن شخص تصدى لاعطاء الرشوة اليه وكان اخباره قبل ان ياخذها منه ويحقق ان قوله صحيح فليجازى من اراد ان يعطى الرشوة يلجزا المشروط على من ياخذها

(م ٥٩) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميري كاشفا من كان يكشط دفن او سدا بنا على حيله او يكتب دفن او رجه او سدا على غير الاموال او يستعمل خطا مزورا او يدهو احدا على استعماله فليارسل الي فيزاوغلي مقيدا بالزنجير من ستين الى خمس سنين

(م ٦٠) اذا كان احدا من المستخدمين في مصالح الميري كيرا او صغيرا يجلب ضرر الى جهة الميري او الي سائر العالم بسبب تصاحبه او يبطل حق احدا او يدعوه غيره في ابطال حق احد بصورة تنفيذ الاغراض فليربط بالقامة من ستة اشهر الى ستين واذا قتل احدا او اغري احدا على قتل احد بدين القرض سوا كان قتله بالضرب او بطريق اخرى فان كان للمقتول ورثة ولم يرضوا بالدية فيجري انتصاص او يرسل الي فيزاوغلي مدة حياته فان رضوا منه بالدية فن بعد تحصيلها منه يرسل الي فيزاوغلي من ستين الى خمس سنين لاجل التريه

(م ٦١) اذا كان احد المستخدمين بمصالح الميري يشتري الاشياء اللازمة للميري من الخارج وهي موجودة في مخازن الميري وقصد بذلك نفعه فن حيث ان ذلك هو عين الاحتلاس يجازى قاعله بالجزا المقرر في باب الاحتلاس واما اذا لم يقصد بعشراتها منفته وكان ذلك مبنيا على عدم بجه هل هي موجودة في مخازن الميري اولا وبهذه الصورة يتحقق انه صار سبيا الي اطلاق الموجودات يحصل منه ثمن الاشياء التي تصد فان لم يكن له مقدره على اداء قيمتها فليربط بالقامة من ستة اشهر الى ستين

(م ٦٢) اذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميري يتلف او يضيع شيئا من الاشياء كالامته والالات والادوات التي هي مسامة له على وجه الامانة او هي تحت ادارته وضبطه وكان اتلافها او ضياعها ناشيا عن عدم دقة واهتمامه فليحصل منه ثمن ما اتلفه او اضاعه فان لم يكن له قدره على ادائه وكان الذي اتلفه قليلا فليستخدم بمحله الذي هو فيه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان ما اتلفه كليا فليربط في القلمه من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٣) نظار المصالح الميرية اذا لم يحثوا عن احوال التجار ضد مبيع ارزاق الميري التي هي في عهدهم ولم يتجسوا عنهم واصطوا شيئا الى المفلسين او لن لهم سابقة فلكونهم صاروا سببا في اعدام مال الميري فينبى اذا كانت الدراهم التي اعدمها قاعل ذلك جزئيه وله مقدره على ادائها ان يحصل منه وان لم يكن له مقدره فيحبس في محل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كانت الدراهم كليه وله مقدره على ادائها فلتحصل منه فان لم يكن له قدره فليربط بالقلمه من سنة الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه المبلغ

(م ٦٤) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري صغيرا كان او كبيرا يستعمل دراهم الميري لنفسه او يدعو غيره لاستعمالها لاجل كسبه فتسترد منه الدراهم التي استعمالها هو او دعي غيره لاستعمالها ومن بعد استردادها يربط بالقلمه من سنة الى ثلاث سنين فان لم يكن له قدره على ردها فليجرى عليه الجزاء المقرر في باب الاحتلاس اذا كان هذا الفعل هو عين الاحتلاس

(م ٦٥) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا كان او صغيرا ياخذ شيئا زياده عن استحقاقه من دراهم الميري او يعطى لغيره او يدعو احد لاعطائها فان كان استجراره جزئيا فن بعد استرداده يحبس بمحل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان كليا فن بعد استرداده ايضا يربط بالقلمه من ستة اشهر الى سنة واحدة فان لم يكن له قدره على رده فلكون ما فعله هو عين الاحتلاس يجب ان يجازى بما هو المذكور في باب الاحتلاس

(م ٦٦) من حيث ان اهالى القرى التي بهمة القذوات لا يمكنهم بيع محصولاتهم وترويعها كما فينبى وكان هذا باعثا على ان القذوات المتصدين بهم يكونوا مجبورين على اخذ ما عندهم من محصولات وبيعها حسب اصول المهد الجارية الان فينبى ان كل

من كان مستخدما في خدمات الميرى كيرا كان او صغيرا لا يأخذ شيا من الاصناف والفلل وسائر الحبوب لاجل التجاره من محلات غير جفلكه او الطياه التي زرعتها بالمال وكذلك المديرين والحكام الذين في عهدهم بلاد لا يأخذوا شيا من ذلك للتجاره في محلات اخر غير محمولات اهلالي بلادهم التي في عهدهم وكذلك ينبغي ان خدمة الميرى على اختلاف مراتبهم لا يتجروا في شئ مما يتعلق بالمصلحة المامورين بها واذا فعل ذلك احد منهم يؤخذ منه ما التجر فيه ويضبط لجهة الميرى ويرسل الى القلعه من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٧) اذا تجاسر احد على ارتكاب الذنوب السابق ذكرها مره ثانيه فيضاعف له الجزا ضعفين

(م ٦٨) اذا تجاسر احد من المستخدمين بمصالح الميرى كيرا كان او صغيرا على جلب خلل او سكت لامور شخص اخر بنا على ما بينهما من التفاسيه او لغرض او شاهد شيا فيه مضره او كان يطمه ولم يرعه بوقته على المحل اللازم عرضه عليه لحوفه او لمرأاة خطر قاته يزل في اول مره ويقم في منزله ستة اشهر بلا معاش وفي الثانيه يربط بالقلعه سنه واحده وفي الثالثه يطرد من خدمة الميرى بالكلية

(م ٦٩) اذا كان احد بهم احد بهمه ويختري عليه بنا على غرض او قضايه بينهما او لاه وتحقق ان دعواه غير صحيحه فيجازى بما يجازى به المدعى عليه لو ثبتت عليه الدعوى نظرا لعدم محه دعواه

(م ٧٠) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميريه تظهر منه المخالفه في اتباع الاوامر والالواح والقوانين الجاري بها العمل ولم يطلع من فوقه ففي اول مره يحبس بالمصلحة التي هو فيها من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوما وفي الثانيه من خمسة عشر يوما الى شهر وفي الثالثه يحبس بالمصاحه شهرا كاملا من غير معاش فان لم يعتبر هذا فيعزل من المصلحة المامور بها واذا كان عدم اتياده موجبا للسكته في المصلحة فيرفع من خدمته من اول مره

(م ٧١) اذا بداخل احد من القنات المستخدمين بالميرى في شغل غير شغله او فروع مأموريته او عامل احدا بما لا يليق فيحبس في اول مره خمسة عشر يوما في محل خدمته فان عاد لذلك مره ثانيه فيحبس شهرا او نصف شهر وان عاد الثالثه فيحبس ثلاثة اشهر من غير معاش فان لم ينته بعد هذا فيعزل

(م ٧٢) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح المبررة يتكامل او يحصل منه افعال في المصلحة المأمور بها ولم يحصل من افعاله او تكامله خلل ولا سكتة في المصلحة فيجأزى بما هو مقرر في باب عدم الطاعة فان حصل من افعاله او تكامله ما يورث الضرر للمصلحة فيجب في المصلحة المأمور بها من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر من غير ممانى فاذا حصل منه بعد هذا ايضا افعال او تكامل اوجب ضرر المصلحة فيطرد من خدمة الميرى بالكلي

(م ٧٣) اذا كان احد من الرجال الكبار اتهم بشئ مما هو مشروح من ابتدا المادة السادسة والحسين الى المادة التاسعة والستين فيقعد مجلس مرعكب من ارباب الشورى الخاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات ومن يتعين فذلك من التواتر التديوين من طرف سعادة اقدينا ولى التمس العاوى الانغم والحدوى الاعظم لتحقيق ما اتهم به فان لم يكن من كبار الرجال فينظر دعواه على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم الذى هو متعلق به وفق محققت يرتب عليه الجزا الذى يستحقه مما هو محدد بالابواب المذكورة وينبى ان لا يرتب جزا من يجب عليه الجزا الا من بعد مواجهة كل من المدعى والمدعى عليه وقت التحقيق فان لم يتبع من حققت دعواه بديوان العموم واراد رؤيتها بمجلس ديوان آخر فيساعد في ذلك اسكانا له واما من ارتكبوا الخنج الخفيفة المذكورة من ابتدا المادة سبعين الى نهايه المادة الثانية والسبعين فيجأزوا بمسرفة نظارهم ومن فوقهم من الكبار ثم ان كبارهم ونظارهم يكونون مذنونين في التبديل بالنظر لما هو محدد في الثلاثة ابواب المذكورة من خمسة وعشرين كرابجا الى خمماية كرابج

(م ٧٤) العاوى التى ترى بالمجالس ويرتب فيها الجزا على الوجه المشروح بموجب القانون نامه يجب تقديم صورتها للاعتاب العاوى ليكون اجرا الجزا فيما متعلقا بالارادة عليه ربما يامل المذنب بالرحمة من لدن ولى التمس المظلم لان العفو وتخفيف الجزا المحكوم به انما هو منوط بالامر العالى

(م ٧٥) اذا كان احد المستخدمين بالمصالح المبررة عاجزا عن ادارة المصلحة المأمور بها وتبين انه لم يمكنه ادارتها واستدعى بان يستخدم بخدمة تطبيق به فيجب مساعدته وان كان شيخا مسنا وكان وجوده ليس بنافع له في حد ذاته واستغنى بسبب ذلك من المصلحة بالكلي فيجب اعفاؤه ويلحق بالتقاعدين ويخصص له ممانى بالنظر

لحلقه وختمته السابقة واما اذا كان له قدره على الخدمة واستغنى من غير عنر فليجب  
تفتيش المصلحة المأمور بها ومتى ظهر انه خالص منها يقبل استغناؤه ولا يخصص له  
معاش وان كان استغناؤه من ايذا كبيره فيجب تحقيق حقه بموجب السياسه

بيان ما هو منتخب من لائحة الجسور التي عملت

بمجلس الحقاينه ونشرت في شهر

رجب سنة ١٢٥٨

(٧٦ م) اذا اقطع جسر في اى بلدة كانت وكان اهل تلك البلده فيهم الكفايه  
لسده يجب على مشايخها وقائماها ان يبنلوا النيره في شاته ويهتوا بسده في الحال  
قان لم يسدوه وحصل بسبب عدم سده ضرر الى القرى القريبه منه قان كان الضرر  
جزئيا فيرسل من تسبب في ذلك الى اللومان من ستة اشهر الى ستين وان كان كليا  
فيرسل من ستين الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر ولا يكون ذلك الا من  
بعد التحقيق

(٧٧ م) اذا اقطع جسر في احدى القرى وكان اهلها ليس فيهم كفايه لسده  
في الحال واستعوا عليه بطلب اقرار او غيرها مما يلزم لسده من ساير المطالب من اقرب  
البلهان المجاوره لهم يجب امدادهم والاسراع لهم بالاعانه فيما طلبوه من كل وجه قان  
حصل من احدثاين او تكاسل في بذل الاعانه وتسبب في مرور الوقت واعتل في  
ذلك بقوله انه لا يتعلق ببلده وانه لم يصب منه ضرر وتحقق انه كان سببا لوقوع المضره  
في تلك الجهة فن بعد التحقيق يرسل من قبل ذلك كايما من كان الى اللومان من  
سنة اشهر الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر الحاصل حسب مقايسته قان لم  
يحصل الاستعداد من اقرب البلاد وطلب الممد والاعانه من بلاد بعيدة عن ذلك  
الجسر لفرض ما وبسبب ذلك لم يتيسر سده في وقته فيجرى الجزا الذى يترتب  
بالنسبه لما يحصل من الضرر على من طلب الاعانه من البلاد البعيده بنا على التفاضيه  
(٧٨ م) اذا قطع احد جسرا متعمدا لاجل جلب المنفعه لنفسه ولم يمكنه سده  
في وقته واورث المضره لمن حوله قان كانت المضره جزئيه يرسل الى اللومان من سنة



الى ستين وان كانت عليه يرسل الى فيزاوغلى مدة حياته ويكون ذلك بعد التحقيق .  
( ٧٩ م ) انا تضايق جسر من شدة زحمة الماء ولم تحصل الاطاة ولا الامداد فيما  
يطلب لتقويته قبل ان يحصل فيه خلل وانقطع بعد ذلك من شدة مصادمة الماء له  
فيبنى ان ينظر الى مقدار المضرة التي حصلت من ذلك على وجه المقاييس ويرتب الجزاء  
على من تسبب فيه بمقتضى المادة السادسة والسبعون والمادة السابعة والسبعون

( ٨٠ م ) اذا وجد ان جسرا من الجسور اصابه ضعف من شدة مضايقة الماء له  
واحتاج الى التقوية ووجب ان تعمل طريقه لتقويته وكان الشخص المأمور بالأخبار  
عنه لحل الاقتضا قد اعمل في ذلك ولم يبلغ ما رآه من حال الجسر بوقته قبل ان يحصل  
فيه الخلل وكانت قوته ومداواته ممكنة وبعد ذلك أنكر الجسر المذكور وسى في  
الأخبار عنه من بعد كسره يجب ان يجري الجزاء على من هو ملزوم بالأخبار عنه بما  
هو منصوص في حق من يتهاون في بذل الاطاة والامداد بالنسبة الى كثرة  
الحساره وقتلها

بيان ما هو منتخب من ذيل القانون الذي طبع

ونشر في شوال سنة ١٢٥٨ ثمانية

وخمسين ومايتين والف

( ٨١ م ) اذا كان احد من خدم الميري كايثا من كان صغيرا او كبيرا لم يسطر  
المصلحة حقها في تحرير الاجوبة المتعلقة بها وحرر جوابا راعى فيه الزمان والمكان او  
قصد فيه المحاولة والمناظرة فانه يجلس في اول مرة ثلاثين يوما وفي الثانية شهرين وفي  
الثالثة مثلها ايضا واتما يقطع جميع استحقاقه في مدة الشهرين وفي الرابعه ينزل من  
رتبه درجه واحده مدة سنة كاملة ان كان من ذوى الرتب فان لم يكن ذا رتبه ينظر  
الى مقدار مالهية وينزل منها مقدار رتبه واحده تطبيقا على مرتب الرتبه بيماد سنة  
والجلس في المرات الاربع اتما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مرة خامسه فيرسل  
الى ابي قير مدة سنة

( ٨٢ م ) اذا كان احد من بعد اليوم لا يقطع في المصلحة على قدر ما هو مرخص

فيما يقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ثاني عشر رجب سنة ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت بالأحالة والمكاتبه او يعرض الى الاعتاب الطليه عن شيء يكون مريضا فيه ويقصد بذلك اتخاذ سند لاجل تخليص نفسه من فائده المسئوله فيما بعد قائمه يجازى بالجزا المهرر في الماده الحاديه والثمانين

(م ٨٣) من حيث ان بعض خدم الميرى اذا صدر لهم امر او افاده او شقه اعتادوا على اتهم يحبون عنها يجرب كلهم لم يهتموها فاذا كان احد منهم يكتب جوابا مثل ذلك قائم يحبس في المره الاولى خمسة عشر يوما وفي الثانيه تضاعف له مدة الحبس حتى تكون ثلاثين يوما وفي الثالثه يحبس هذه المده ايضا ويقطع جميع استحقاقه فيها وفي الرابعه ينزل من رتبته درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن ذا رتبه ينظر الى ماهيته وينزل منها مقدار رتبته تطبيقا على مرتب الرتبته والحبس في المرات الاربع اما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مره خامسه قائم يرسل الى ابى قبر مدة ستة اشهر

(م ٨٤) ان بعض خدمه الميرى اذا حرر له اشعار في شان مصلحه من احد المامورين او نظار المصالح الذي هو تحت ادارته فمع كونه واجب عليه بسبب كونه مديرا ان يبين ملحوظاته ومعلوماته في حق تلك المصلحه فلا يراعى ذلك وانما يقول ان هذا الاستدعا مقدمه فلان وهو مرسل لاجل ان ينظر في مقتضاه ويشرح عليه سطران مثل ذلك من غير روح ويرسله الى الاعتاب السنه او الى احد المصالح فاذا كان فيها بعد لا يجرى العمل على مقتضى اللائحه ومجاسر على دفع المصاحه من طرفه بكتابة شرح عبارته عن سطرين لا معنى لهما من غير ان يبين ملحوظاته ومعلوماته فيجازى بالجزا المهرر في الماده الثالثه والثمانين

(م ٨٥) الكتاب الذين لا يراعون حق المصلحه في الكتابه ويكتبون الاستعلامات والاقرارات ناقصه المقصود ويوقعون التبرعات والكشوفات الواجب تحريرها بالتصريح في التليل والاذكال من غير سبب او لم يبادروا باخطار المدير او المامور بقولهم له انك مرخص في هذه التضييه على قدر كفا فلكنهم بهذه الواسطه صاروا سببا في كرهه المراجعات فقل هو لا الكتب اذا كانت جنحتهم محتصه بالماده الحاديه والثمانين والماده اثنيه والثمانين يجازوا بالجزا المهرر بالماده الحاديه والثمانين على الوجه الذي يجازى به المامورون والمديرون بحسب جنحتهم ومع ذلك يضرب كل منهم في المره الاولى مايتى كراياج وفي الثانيه ثمانية كراياج وفي الثالثه خمسين كراياج وفي الرابعه

ينزل عن رتبته درجة واحدة بمقادير سنة واحدة فإن لم يكن من ذوي الرتب فينظر في مقدار ماهيته وينزل منها درجة واحدة بمسابقة رتبته وتطبيقها على مرتب الرتبة فإذا فعل ذلك في المرة الخامسة فيرسل الى ابي قير او الى اللومان مدة سنة بالنظر الى مقام صاحب الجحجه واعتباره وان كانت جحجتهم مختصه بالماده الثالثه والثمانين والماده الرابعه والثمانين فمن بعد اجرا الجزا المحرر في الماده الثالثه والثمانين يضرب كل منهم في المرة الاولى مائة كرباج وفي الثانيه مائتي كرباج وفي الثالثه مائتي وخمسين كرباجا فانما فعل مره رابعه فينزل عن رتبته درجة واحدة مدة ستة اشهر فان لم يكن من ذوي الرتب ينظر في مقدار ماهيته وينزل منها مقدار الرتب بالقياس على مرتب الرتب وان فعل ذلك مره خامسه فيرسل الى اللومان او الى ابي قير ستة اشهر بالنظر الى مقام ذلك الكاتب المجنوح وسأله

(م ٨٦) اذا قال كل من نظار الاقلام او الخلفا او الروسا او باسكتاب المواوين او كتاب اليد حق المصلحه في قضيه للمدير او المأمور ولم يسمع منه فايصرف النظر عن كتابة امضاء في الورقه التي تكتب في تلك القضيه وليعلم انه مرخص له في عرض ذلك بنفسه للاعتاب اليه

بيان ما هو منتخب من قانون عمليات الجسور

الذي طبع ونشر في شهر ذي الحجه

سنة ١٢٥٨

(م ٨٧) حيث كان من الاصول المقرره ان باسبهندس كل مديره عند هبوط النيل يمر على جميع الترع والجسور الموجوده فيها لضبط مصلحه الري في الاقاليم ومعاينة العظمي الحاصل في الترع والقطعوع ويكشف عن الاضرار الحادثة في الجسور وبعد ان يعرف مقادير ما يلزم من الردف والتطهير وغير ذلك مما يلزم من العمليات يحجر جدولاً بذلك ويقدمه لـديوان المدارس لاجل النظر في مقتضياته وكانت هذه العمليات جاريه بموجب اللائحه المصومه ولكنها بسبب حركات النيل التي لها تاثير في كل جسر وترعه مختلف الارتفاعات الجاري وضما الان في الجداول اتما هي المروض والارتفاعات

المتوسطة يجب ان لا يختصر المهندسون بعد الآن في الكشف على وضع العروض والارتفاعات المتوسطة في الجداول بل يلاحظون ارتفاع الجسور الى اعلى ما يكون من زيادة التيل كنيل سنة ٢٥٦ وسنة ٢٥٧ ويجردون الجداول على موجب ذلك مع تمييز المساحات التي اختلف عرضها وارتفاعها في كل ترعه وجسر وبين الطول والرض والارتفاع الاعلى والاسفل مساحة فسطحها وان يضموا في اول كل مساحة واخرها ما يكون موجودا في الجسور من العلامات الخاضية لتلك المساحة كالشجرة والساقية ونحوها لاجل الوقوف على صحة الامتدادات ويقدمون الجدول المذكور على هذا الوجه لديوان المدارس وعند وروده ومراجسته بالديوان المذكور انا ظهر انه لا يحتوي على هذه البيانات او وجدت فيه مخالفه اوجب اطلعه ثانيا فيرد اليه وتقطع نصف ماهية الباشمهندس في ظرف الايام التي تمنح في اعادته ثانيا

(٨٨ م) حيث ان شهر صكبيك القبطى ميقات لورود الجداول المشتملة على عمليات المديرية من قبل ويجرى بالنظر للمرتق منها والتخفيض قائلا تالخرت الجداول عن اوقاتها المقرره يجرى الجزا على الباشمهندس الذي حصل منه التأخير بما هو مذكور في الماده السابعة والثمانين وان وجد فيها خلل غير التأخير اوجب ردها وتغييرها فقطع ماهية الباشمهندس جميعها في مدة النهاب والاياب

(٨٩ م) لما كانت الترع الصيفية المتداد تطورها في كل سنة لا تخلو من التشعب في وقت التطوير وربما يوجد فيها بعض مواضع تربتها من خالص الرمل ليس فيها طين وكان حفر مثل هذه الارض اصعب من حفر الارض السوداء وكانت هذه المواضع التي فيها الرمل معلومه حقيقتها عند المهندسين لاطلاعهم عليها في السنين الماضية لزم عند تنظيم الجدول السابق ذكره ان توضع فيه مسافات المواضع المختلطة بالرمل وتعتبر كل قصب منها بقصب ونصف من الارض الخالصه ويتوضح به مقدار ما يضم الى الاصل من تلك الزيادة قائلا وجد في اثنا العمليه ان مقدارها اقل مما هو محرز في الجدول او ان المحلات التي قيل انها رمل وجدت مختلطة بالطين فمن حيث ان الضم المذكور انما وضع في مقابلة صعوبة الارض ذات الرمل وليس لها وجود في الظاهر وكان وجوده قصفا في مقدار العمليه التخصيص على التواحي التي وقعت الارض ذات الرمل في حصتها فان كان الجدول المذكور فيه ذلك محمرا بمعرفة الباشمهندس ينظر في مقدار مكعب الاقصاب التي زيدت في مقابلة الصعوبة ويقطع قيمة تشغيلها من

استحقاق الباشمهندس ويعترف في العماره الخيره وان كان قد عمل بمعرفة مهندس القسم فيترتب جزاؤه بمعرفة ديوان المدارس سواء كان بالضرب او بغيره لجنحته (م ٩٠) من حيث ان العمليات اللازمه لمصلحة الرى اتما هي عباره عن عمل الجسور وحفر الترع الصفيه والتليه وهذه العمليات لا يشبه بعضها بعضا بسبب ما فيها من الصعوبه والسهوله لان حفر الترع الصفيه اكثر صعوبه من حفر الترع التليه وان الاتصاف المكعبه المختصه باحدى التواشى سواء حركات من الجسور فقط او من الترع الصفيه والتليه ولو كانت متساويه في المقدار لكنها غير متساويه في العمليه فلا يصح العمل بمقتضى ذلك بل ينبغي ازالة هذه المحظورات ينظر في حصة كل ناحيه من العمايه التى قررها الباشمهندس وتلاحظ عند التحقيق في الجمعيه المذكوره في الماده الثالثه من قانون عمليات الترع والجسور بحيث تكون على وجه التمديل بالنسبه الى ما يكون من المكعبات كافه سواء كانت من الجسور او الترع التليه والصفيه لتأخذ كل ناحيه حقاها في المحلات الصبه والسهله ومن بعد التخصيص على هذا الوجه يحرر اعلام بحكم المدير بيان ما خص كل ناحيه من المكعبات في الجسور والترع المذكوره ويرسل الى شيخ كل ناحيه او الى وكيل متعهدا ليحلم منه مقدار ما خص بلده ويحرر قائمه بيان التخصيص وترسل الى ديوان المدارس من طرف الباشمهندس لتنظر بالديوان المذكور فاذا تبين ان جهة امتازت عن أخرى او ان بعض الجهات خصها شئ من عمليات الترع الصفيه واستبدلت من عمليات الجسور والترع التليه او غير ذلك فبعد تحرير حسابه على وجه الصحه يحرر اشعار الى المدير به بالزام ذلك المقدار للجهه المتعلقه به ويمنع الباشمهندس من ذهابه الى وطنه من خمسة ايام الى ثلاثين يوما ويقطع فيها استحقاقه بالنظر لما يظهر من وجود الجسامه وعدمها

(م ٩١) من حيث ان اجرا العمليات كافه بمعرفة الباشمهندس ومرووره عليها في كل يوم امر صعب ولهذا كانت عمليات الترع والجسور اتما تعمل بموجب الاستمارات التى يحرر بحكم الباشمهندس والتواشى التى تنهى عمليتها اتما يحل سبل اتقارها بمعرفة مهندس الاقسام فينبى ان الاستمارات المذكوره تكون بيان مساحة المحلات الواجب ردها او حفرها او تطهيرها على الوجه الموضح في الجدول وضد التقسيم على التواشى يرسل علم من طرف مهندس القسم الى الناحيه بيان المكعب والطول والعرض والعمق من العمليات التى تخصها ولدى ختام التقسيم ترسل صورته من طرف الباشمهندس الى

ديوان المدارس ليكشف منه عند اللزوم وكل بلدة اتت عملتها على الوجه المحرر في الاستارة فيكتب مهندس القسم ورقة الى شيخها او وكيلها سندا بخلاص العمليه ويحلى سبيل اقارها ثم يحرر مهندس القسم خطابا مشتملا على بيان التواحي التي اتت عملتها وصرفت الفارها وورسل الى الباشمهندس ويحب على الباشمهندس ان يقيس كلا من الطول والمرضه والمعمق من عمليات الجهات التي صرفها مهندس القسم فان وجدها تامه على الوجه المحرر في الاستارة اعطاء سندا بجمته حتى اذا تين فيها اختلاف يكون هو المسؤول عنها وان وجدها ناقصه عنها هو محرر في الاستارة عمل معه لما ذكره بحضور من يلزم حضوره من مهندسي الاقسام وغيرهم ويقع مهندس ذلك القسم بالتحقيق وتورسل صورة الاستارة وجرنال المذاكره مونها في بيان النقص الى ديوان المدارس وعند ورود مثل هذا الجرنال الى الديوان المذكور ينظر فيه فان كان النقصان جزئيا بالنظر الى مقدار اصل المكعب ولم يظن فيه وقوع ضرر او سقامه فيحمل على الاعمال ويجازى مهندس ذلك القسم بجزا المهلين الموضح في القانوناته وان كان كليا بحيث لا يحمل على الاعمال يلزم تحقيقه على وجه الحق في عمل الواقعه بمواجهه الباشمهندس ومن يتخبط من ديوان المدارس فان تحقق ان ذلك النقصان مبني على التداخل فيجازى مهندس القسم المذكور بجزا المختلين المحرر في القانوناته وان لم يمكن التحقيق فن حيث ان وجود النقص الجسيم يدل على تداخل المهندس المذكور مع الاهالي يجب ان يجازى بالضرب والحبس مما ولما كان هذا النقص اتما هو مبني على صرف الافتار قبل اتمام العمليه لتداخلهم مع المهندس وجب ان حضرة المدير يلزم اهالي التاجيه الواقعه فيها النقصان باتمام عملتها ويخرجهم اليها في الحال ويجازيهم على ذلك حتى لا يقع منهم مثل هذا الامر ويغني ان لا تكون الاستارة التي يسطها الباشمهندس الى مهندس القسم قاصره على بيان عروض المساحات وارتفاعاتها فقط بل يلزم ان تكون مشتمله على بيان العمليات القديمه والمستجده في الترع والجسور كافة لاجل عدم الضرور ورفع الشبه بتزليل المكبات القديمه من مجموع العمليات وان لا يكون لاحد وسيله عند التحقيق

(٩٢م) اذا وجد في الكشف السومي ان بعض الجهات فيها نقصان عن الامتدادات المحرره في الجداول وكانت تلك الجهات من الجهات التي كشف عنها الباشمهندس وحرر الى مهندس القسم التي هي عنده سندا بانها موافقه يجازى الباشمهندس

## بالجزء المشرح اعلاه

(م ٩٣) حيث ان قسم الماء فزراعات الصيفه والثليه والثتويه من الامور التي تحتاج الى العدالة والمساواه فبني ان يكون قسمه بمعرفة المهندسين لاجل عدم امتياز جهة عن أخرى وليكون صرف الماء على قدر اللزوم بحسب ما يخص كل جهة بالنسبة الى الاطيان المرتب سقيا او رها وان لا يرخص لاحد من الحكام والمتعهدين والاهالي كافة في حجز الماء او صرفه بمقرهم واذا تبين ان احدا تجاسر على فعل هذا الامر او حصل منه افعال في اجرا العدالة وقت قسم الماء فيجازى بالجزا الاتاق بحاله بالنظر الى المضرة التي وقعت للتير بسبب تلك الحركة

(م ٩٤) حيث ان الاشغال الهندسية التي تلزم عملياتها في المديرية كعمل الترع والجسور وحجز الماء وصرفه منوط ترتيبها والنظر فيها بمعرفة المهندسين طبق الارادة السنية يلزم ان حضرات المديرين يتولون المهمة في انه لا يكون لاحد مدخل في هذه الاشغال غير المهندسين وان يجلبوا لهم المهمات والافتار اللازمة لاجرا هذه العمليات في وقتها لان المهندسين هم المسؤولون في هذا الباب ويجب ان يساعدوهم في منع من يتعدى عليهم ويتداخل معهم في اشتغالهم وعملياتهم واذا تجاسر احد من الاهالي او من الحكام على فعل شئ من الامور المتعلقة بالمهندسين او يتداخل معهم او جبرهم على فعل شئ مغاير للاصول فيكون جزاؤه منوط برأى الجمعية الختامية

(م ٩٥) حيث ان عملية الرى مما لا يقبل التراخي يلزم المهندسين انهم اذا شغلوا في شئ يبادرون بجوابه ويتولون المهمة في تقديم الكشوفات باوقاتنا الى المحلات المتتاد تقديمها اليها على الوجه المهرر في لائحة العموم واذا حصل من احد منهم تأخير في كشف او في مصلحة أخرى من غير ان يكون له فيها عذر واضح فيجازى بالجزا المهرر في المادة السابعة والثمانين وان ترتب على تأخير العملية الحاله على عهده سقاه لجهه او اتلاف شئ او ضياعه فلتحصل منه قيمة ما ضاع او تلف وان كان غير مقتدر فليرتب عليه الجزا بالنظر لفة ذلك الشئ وكثرته

(م ٩٦) ان من جد اجرا العمل على الوجه الذي شرح وتوضح من البيان في الكيفيات المتقضي اجراؤها في عمليات الترع والجسور التي هي بالمواد المهرره بالثلاثة ابواب من الفصل الاول من قانوننامه عمليات الترع والجسور والمواد المذكوره اذا كانوا بالاشمهندسين بحررون مكيمات زياده بالجداول التي يكتبونها ثم يتولون تلك

الزيادة من العمليات التي تخصصت لبعض البلاد او يخصصون باغراضهم على بعض البلاد زياده وعلى البعض اقل مما هو مخصص بوقت التقسيم او يمجرون التخصيص لبعض البلاد في المحلات البعيدة مع وجود المحلات القريبه فبعد التحقيق اذا ثبت ذلك فيرسل قاعله الى اللوامن مدة حياتهم

(م ٩٧) ان يدلا عن اجرا المكاتب في كل وقت مع المتصددين المهملين في تشييل العمليات العموميه التي تخصصت على حصصهم بالمديرية في اوقاتها ينبغي ان كل انسان يعلم درجة مسؤوليته في عدم ايفا ما يجب على ذمت لاجل خلاص العمليه المطلوبه من بلاد عهده وعلى هذا ينبغي ان التقسيم والتخصيص انما يكون على الوجه المحرر في المادة الثالث من الباب الاول من الفصل الاول بقانوننامه عمليه الترع والجسور وبعد ان يعلم كل متعهد او وكيله مقدار ذلك اذا كان عند حتام الاشغال يتبين ان حصة فلان المتعهد التي قدرها كذا قصبه باقى منها اقصاب بقدر كذا ويثبت انه ليس له عنده مقبول يتبع من ايفائها فن حيث ان كل قصبه تصل بشرين قرشا فينظر الى مقدار الاقصاب التي يعملها ذلك المتعهد ويخصص على كل قصبه ثلاثة اضعاف ذلك لتكون ستين قرشا ويجرى تخصيص ذلك وتوزيعه على دابر فدان بالنسبه الى مقدار زمام تلك التاحيه وكل من خصه شئ بالنسبه لزراعته سواء كان نفس المتعهد او الفلاحين المزارعين يجرى تصنيفه وتحصيله منه فان كان المتعهد من خدمة المدير يحصل منه المبلغ الذي خص تلك الاقصاب بمعرفة ديوان ملكي مصر ويرسل الى المديرية وان كان من المتصددين الصغار او مشايخ القرى فيحصل منه ذلك بمعرفة المدير وتسلم تلك المبالغ الى خزينة المديرية على وجه الامانة ثم تصير المبادره من طرف المدير باعمال المحلات التي كانت بقيه من غير عمل وتصرف اجرتها وهي المثل ثلاثة امثال

بيان سياسة اللاتحه التي طبعت ونشرت

في ربيع الآخر سنة ١٢٦٠

(م ٩٨) اذا تكامل احد كائنا من كان في اجرا مقضى مأموريته وكان تكامله بعنا على تأخير المصالح فبعد التحقيق لا ينبغي ان المصالح التي تأخرت في ظرف مده واحده يحسب ايام تأخيرها من حيث هي بل ينبغي ان ينظر الى اطولها مده في



التأخير فالتضيق التي يكون تأخيرها أكثر من الكل هي التي تعتبر في التأخير وفي أول مرة يجبس من آخرها بقدر ايام التأخير ويقطع فيها ماهيته وفي الثانية يضاعف له الجزاء بقدر الايام التي وقع فيها التأخير ويجبس ويقطع ماهيته ضعفين وفي المرة الثالثة يجبس بقدر ايام التأخير فقط ويقطع ماهيته ثلاثة اضلاع فان لم يصلح حاله ووقعت منه المرة الرابعة احضر الى المجلس وجرى معه تحقيق تلك التأخيرات ونظر هل هو ثانی من عدم لياقته او من اهماله فان كان من تكاسله وكان هو من ذوى الرتب فينزل عن رقبته درجه واحده من شهر الى سنة واحده بالنظر الى التأخيرات الواقعه منه والى جسامه المصلحه التي تأخرت وعدم جسامتها والا بل ان لم يكن من ذوى الرتب فانه يجرى معه العمل على الوجه المشروح بالقطع باعتبار ماهيته وان كان التأخير ناشيا من عدم لياقته فيرفع من الخدمة المشرف بها بحيث لا يمنع من الخدمة التي تليق به حسب قدره

(م ٩٩) اذا خاطب كبير جهة وجهه اخرى بطلب شئ وتلك الجهة لم ترسل اليه المطلوب والجهة المطالبة قد اجرت الاستعجال بحسب الضرورة مرتين او ثلاثة مرات يلزم ان تلاحظ المسافة والمصلحة المطلوبة فان كانت الجهة التي استعجلت قوت وقت الاستعجال قريب لما الجزاء لكونها قوت الاستعجال عن وقته ثم يرتب الجزاء على من لم يعط الجواب بالنظر لكونه لم يبادر باعطاء الجواب ويكون ترتيب جزائهم على موجب المادة الثامنة والتسعين

(م ١٠٠) اذا لزم ان جهة تكتب جوابا لسؤال جهة اخرى فيلزم ان تعطى الجواب في ظرف يوم او يومين او ثلاثة ايام نهاية ما يكون فان لم تكتب الجواب اللازم في تلك المدة وكتبته بعد نفويت ايام ينبغي ان يجرى الجزاء على من تسبب في ذلك بما هو محدد في المادة الثامنة والتسعين بقدر ما زاد من الايام المحددة لتحرير الجواب

(م ١٠١) اذا كان المدير او المأمور او المحافظ او المفتش لا يقطع في مصلحة من المصالح المرخص له الحكم فيها بموجب اللوائح المؤرخه في ثاني عشر رجب سنة ٥٧ سب و خمسين وعرضها الى أولى الامر فيرتب جزاء بموجب المادة الحادية والثمانين (م ١٠٢) اذا حرر امر او افاده الى احدى الجهات يتضمن استعلاما عن مصاحبه فان كانت تلك المصلحة مما يحرر عنها الجواب من الجهة بنفسها وجب ان يكتب جوابها من يوم الى ثلاثة ايام غير مسافة الطريق وان كانت المصلحة المطلوبة

هي كشف او جواب متعلق بالمديرية فيخصص لها ميعاد من تلك الجهة بمقدار الايام التي يتم فيها المطلوب ويحرر به اشارة الى الجهة الطالب وينبغي ان الميعاد الذي يخص انما يكون بمعرفة كبير الجهة بالموازنة والحق على وجه الحق من غير زيادة فاذا اقتضى الميعاد المذكور ولم يأت الجواب المطلوب فيه من تلك الجهة وفات ميعاده وكان الاهمال فيه من كبير الجهة جوزى بموجب المادة الحادية والثمانين وان كان الاهمال من الفروع فيجازي من تسبب فيه بموجب المادة المذكورة ايضا

(م ١٠٣) اذا سئل احد من المأمورين بالمصالح صغيرا كان او كبيرا عن شيء متعلق بمصلحة المأمور بها سوا كان السؤال بالمكتبة او بالمشافه ولم يعط الجواب عما سئل فيه واجاب بجواب يشتمل على طريق المحاولة والمغالطة وكذا اذا عرض احد المأمورين شيئا ابتكارا منه شفاها كان او محريرا وكان ما عرضه مشتملا على المغالطة والمحاولة يجري في حقه ما تقتضيه المادة الحادية والثمانين

(م ١٠٤) اذا كان احد من المأمورين صغيرا كان او كبيرا يعلم شيئا فيه مضرة لمصلحة المأمور بها وكان علمه اياه محققا عنده ولم يخبر عنه او كان مجبورا على كتمان من خوفه وتحقق ذلك من جهة أخرى فيحبس في اول مرة ثلاثة اشهر يحل خدمته من غير معاش بالنظر الى المضرة وفي الثانية ستة اشهر من غير معاش ايضا وفي الثالثة ينزل درجه عن رقبته الممزر بها بميعاد ستة وفي الرابعة يرسل الى قلعة ابى قير بميعاد ستة اذلالا له ومعاذ الله اذا كانت المضرة جسيمة فيعامل بتشديد الجزاء عليه بالوجه المقضى بالنظر الى جسامتها

(م ١٠٥) اذا كان احد من عمال دواوين العموم او فروعهم سوا كان من الكبار او الصغار يعمل منه جنحة فيجب تحقيقها وتقديم جرائمها الى الجemie الحفانية واذا تحقق ان المدير حصلت منه المساعدة لصاحب الجنحة واخفى القضية او اتى جرائمها من بعد تحريره وتحقق انه متثبت بسبب التسرع مجازى ذلك المدير بالجزا الذي يلزم تربيته على صاحب الجنحة

(م ١٠٦) من حيث ان جميع الجزاءات التي تحكم بها جمعة الحفانية انما هي على موجب اللوائح والقوانين وتلك اللوائح والقوانين موجودة في كل مصلحة فان كان الشخص الذي حكمت عليه الحفانية بالجزا يعلم باليقين ان ذلك الجزا ليس على وجه

الحق فليأخذ اللوامح والقوانين وليذهب بها الى الجمعية الحفائية ليقمها وعلى مقتضى هذا يكون اجرا العمل

-----

المادة الذي نشرت من جمعية الحفائية في شهر  
ربيع الآخر سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومايتين  
ليكون ذيلًا للقانون

(م ١٠٧) اذا كان احد من الذين يملكون ويقطعون معاشهم بنا على جنحه ويمودون الى التشريف بلخدمه المبريه ثانياً يقدم عرضا الى مدير الجهة التي هو فيها او مامورها يتمس فيه صرف استحقاقه مدة عزله وييسر فيه بعض اسباب يجب صرف النظر عنها وعدم مساعدته فاذا كان ذلك المدير او المامور يساعد في استدعاه ويجري ذلك او يسترحم له من الاعتاب عليه بذكر جملة موجبات ومدجات باطبيب كلمات تقتضى قبول استدعاه فان اجري له ذلك من نفسه او تجاسر على تصديق حضرة الحديوي الاعظم بالعرض له فمن حيث انه صار بذلك مخالفا لطريق القوانين وقاعلا لتصاحب وساعيا في اضرار جانب المبري يجب ان يجازى في مقابلة هذه الافعال التي هي غير مرضيه بان يحبس اول مره في محل خدمته ستة اشهر من غير معاش وفي الثانيه ينزل من رتبته درجه واحده من سنة الى سنتين وفي الثالثه يرط في القاعه من سنة الى ثلاث سنين

-----

المادة التي نشرت من جمعية الحفائية في شهر  
جمادي الاولى سنة ٢٥٩ تسع وخمسين  
لتكون ذيلًا للقانون

(م ١٠٨) من حيث ان سعادة اقدينا الحديوي الاعظم في دائم الاوقات يحث حضرات القرنا الذين هم بمعية سعادته ويرجعهم على الاخطارات له بالمصالح المبروره

فيلاحظ ان اجتبايهم عن الاخطارات التامة انما هو لمهائنه ولهذا تد ترتب اجرا الجزا على من ينفل عن الاخطار حتي يكتسبون الجساره وتطلى لهم الرخصه الكامله في الاخطار على موجب هذه الشروط الاتيه — الشرط الاول ينبغي ان يكونوا مرخصين في الاخطار الى الاعتاب السنيه عن ما يمكنهم ان تحيط به حوصه ادراكهم بحسب البحث في نصاب الهياقه باستعمال افكارهم في المصالح المديده المتنوعه المتداول فيها بطرف الاعتاب — الشرط الثاني اذا كان ماده حكم بها او صدر فيها امر وجد الامر بها حصلت شائبه ذلك في اذهان الكتاب المئين لتحرر الاوامر وتصوروا ما ينالني مقتضى الحال في الامر المصدر قائم يكونون مرخصين في العرض والاقدام للاعتاب الحديويه — الشرط الثالث من حيث ان درجات العقول تتفاوت وتتميز بعضها عن بعض فهؤلاء الكتاب اذا لم يتقوا بما افادهم به سعادة ولي التعم ينبغي ان يتوجهوا الى القرأ الموما اليهم ويحلوا ذلك المشكل وان كان الجميع يتصورون زياده او نقصا في ذلك الامر فليتوجهوا الى الاعتاب السنيه ويرضوا ما يلزم من مقتضى الاخطار — الشرط الرابع ينبغي ان تكون جميع اخطاراتهم خليه عن القرض والموض بريته من التسويلات التفاسيه فان لم تحصل منهم رعايه هذه الشروط الاربعه يؤخذ من كل منهم مقدار دراهم بالنسبه لتصرف في الخيرات والحسنات ويكون اخذ ذلك بالنسبه الي خفة المضرة وجسامتها وبالنسبه الي الرتبه التي حازها كل منهم والي الثروه واليسار

(م ١٠٩) ينبغي ان كل من كان مستخدما في المصالح المبريه يكون مرخصا في الاخطار على موجب هذه الشروط الاربعه التي بالماده الثامنه يعد المايه بقدر ما تحيط به حوصه ادراكه في المصلحه المأمور بها فان لم يراعوا تلك الشروط ولم يجربوا طريقه الصواب مع كونهم يعلمونها وتحقق ذلك يجب تأديب قاعله بان تؤخذ منه دراهم جزا له بالنسبه الي مرتبه كل انسان وحاله وبالنسبه الي جرم المضرة التي تحصل بسبب عدم رعايته وتصرف تلك الدراهم في وجوه الخيرات والحسنات كما هو محرر في الماده المذكوره



## لائحة القصاص المشتتة على الحدود والمواعيد

التي نشرت من الشورى في ذى الحجة

سنة ١٢٥٨ ثمان وخمسين

(م ١١٠) الذين يتنبئون الى المصالح التي اشتملت عليها التامة مواد المذكورة في لائحة المواعيد اذا تحقق ان احدا منهم تجاوز الحدود والمواعيد المخصوصه بموجب عمليه فان كان من الذين رتبهم من حد الملازم الثاني الى حد الصاغقول انما هي الجديد وسواء كان من الضباط او من المعاوين فانه يضرب على كل يوم من ايام مدة التأخير عصى واحده بمعدل الديوان وان وقع منه هذا التأخير مره اخرى يضاعف له الجزاء ضعفين وفي المره الثالثه يؤخذ نفيه ويطرده من الخدمة وان كان ممن رتبهم من رتبة الصاغقول انما هي القديم فما فوقها من الرتب يكون جزاؤه قطع نصف مالهيه في مدة التأخير وفي المره الثانيه يقطع منه نصف المالهيه مع بدل التسعين بتمامه وفي المره الثالثه قيد بنصف المالهيه من غير بدل تمين في مدة ماموريته بتامها كالذين لا يكونون في الاشتغال

~~~~~

للماده التي نشرت من جمية الحقاية في حق الذين يرسلون في

مامورية الى الجهات حسبا تقتضيه المصلحة وكان

نشره في شوال سنة ١٢٥٩ تسع وخمسين ومايتين

(م ١١١) اذا تمين احد في مامورية الى اي مصلحة كانت في الاشتغال المتنوعه سواء كان من ضباط الصف او ائثار الجهاديه او من وفاق البلطجه او من القواصه او من الشاويشي او من اغوات البيرون والاندرون على موجب ما هو معين في لائحة المواعيد التي نشرت ينبغي ان يحدد له ميعاد بالنسبه للمصاحه التي هو متوجه اليها وتراعى فيه ايام الذهاب والاياب فاذا تجاوز حد الميعاد الذي خصص اليه وكان ذلك غير موجب فمن انه قد صار سببا لتأخير المصلحة التي امر بها يلزم ان يجازى

بالنسبة الى مدة التأخير وجسامة المضرة التي تحصل بسبب التأخير بان يضرب في اول مره من مائة كراباج الى مائتين وفي الثانية من المائتين الى الاربعماية وفي الثالثة من الاربعماية الى الستماية تأديباً له واذا تهاون احد من المديرين او النظائر في اجراء مقتضى اللائحة المذكورة ومقتضى هذه المادة فانه يجازى بموجب المادة السبعين والمادة الحادية والسبعين

القانون نامه السياسية التي نشرت من جمعية

الخطانية في حق الملتزمين في شهر شوال

سنة ١٢٥٩

(م ١١٢) ينبغي للملتزمين الموجودين في المهرسة ان يتوجهوا لديوان الإيرادات في اوقات المزايدات من غير ان يرسل اليهم علم بالطلب وان يكون توجههم في الجمعه مرتين مره في يوم الاثنين ومره في يوم الخميس فان اخبروا الديوان المذكور بمكتابه منهم من اول المزايدات بانهم ليس لهم رغبة في المصلحة التي عرضت في المزايدات فلا يكونون ملزومين بالحضور الى الديوان المذكور مرتين في الجمعه لاجل الزيادة في تلك المصلحة وان كان احد منهم لا يقدر على التوجه الى الديوان المذكور لاعنار ضروريه فليقم له وكيل متصرفا ويرسله الى الديوان المذكور بورقه محتومه منه فان لم يتوجه بنفسه ولم يرسل وكيلاً يحبس في اول مره ثلاثة ايام وفي الثانية ستة ايام وفي الثالثة يحبس خمسة عشر يوماً في نظير مخالفة الاوامر واللوائح تطبيقاً لما في القانون وهذا الجزاء انما يكون اجراءؤه في مقابلة عدم الحضور لاجل الزيادة في المصلحة الموجودة في المزايدات فقط وان وقع منه تأخير عن الحضور في مزايدات مقاطعة اخرى فليعامل بمثل ذلك ايضا ولا عبره بانشراك بعض المزايدات يحض بل يجب ان ينحصر لكل مزايدة معين جزاء مستقل

(م ١١٣) اذا كان الملتزمون يقدمون مع بعضهم شركة في الباطن ولم يذكروها في قائمة المزايدات ولم يكن للديوان عليها اطلاع فمن حيث ان الاشتراك والمساواة خساره موجبه لانكسار مال الميرى عند المزايدات فاذ ثبت من بعد التحقيق ان احداً يجاسر على هذا الفعل واضمح انه حصل قصص في مال تلك المقاطعة في السنة الجديدة عن السنة

الماضي ولم يكن ذلك التقص مبنيا على ترك بعض عوايد قد تركها الديوان او على محو
 واثبات في شروط المصلحة او على مواد تماثل ذلك يجب تحصيل مقدار ذلك التقص
 من الذين عقدوا الشركة لكونهم تسيبوا في هذا التقص بمساواتهم وان حصل في المقاطعة
 رواج بسبب حدوث امور وقته واتفق الملتزمون مع بعضهم على كف اليد ولم يزدوا
 فيها حسب حقوقها مع انها قابله للزيادة عن السنة الماضية وصيروا سببا لعدم بلوغ
 الزيادة الى ما تساويه القيمة وبلغ خبر ذلك الى ديوان الارادات او الى جهة غيره
 فلهي التحقيق ان ثبت ان المقاطعة قابله للزيادة ولها راجب وانه وقع مساواه بين من
 استامها وبين الراغبين فيها للزيادة يجب ان ينظر الى مال المقاطعة المذكورة في السنة
 ويحصل من الملتزم على كل مائة قرش عشرة قروش جزا له في نظيره كونه غدر الميرى
 لاجل قطع نفسه

(م ١١٤) اذا كان الملتزمون يقصدون مرور الوقت بالتطويل والمساغة في اوقات
 جمياتهم المملوكة او بالاستناد على بعضهم بضا يفتي ان يحضروا الى محل المزاد في اليوم
 الثاني منه صباحا على مقتضى تنبيه الديوان بحيث لو كان المزاد في يوم الاثنين يكون
 حضورهم يوم الثلاثاء ولو كان المزاد في يوم الخميس يكون حضورهم يوم السبت وان
 خالفوا التنبيه مجازوا على موجب المادة الثانية عشرة بعد المائة

(م ١١٥) اذا كان احد من الملتزمين ياخذ زيادة عن العوايد المقررة له او باع
 شيئا الى الميرى او الى الاهالي زيادة عن الامان المقررة في الشروط يجب تحقيقه مع
 ذلك الملتزم على وجه الحق وتراجع دقايره ومتى تحقق ان هذه المخالفة وقعت في محل
 اقامته او باطلاعه فليحصل منه نصف مال الالتزام زيادة على المال الاصلى كما هو
 محرر في سند الشروط وتؤخذ منه تلك المقاطعة وتعرض على الراغبين في المزاد وتسلم
 للراغبين فيها وان تحقق ان المخالفة وقعت في احد الفروع وكان وقوعها باطلاعه واذنه
 وكان ما تحصل من الايراد اما هو لنفسه خاصة يجازى على الوجه المشروح اعلاه وان
 كان وقوع المخالفة اما هو من اتباع الالتزام كوكيل الملتزم او كملتزم بضرع من فروع
 المقاطعة او احد الخدم وكان فعل ذلك من يادى رايه لاجل نفسه ولا علم للملتزم
 الاصلى به بالكلية يجب بعد استرداد ما اخذه من الزيادة الى اربابه ان يرسل من فعل
 ذلك الى لومان اسكندريه مقيدا بالحديد من سجين الى ثلاث سنين فان لم يكن مقتدرا
 فيحصل ذلك من ضامنه فان لم يكن له ضامن فيحصل ذلك من الملتزم الاصلى ويرد

الى اربابه نظرا لامهاله في اخذ الضمان لان المصلحة اتما اعطيت له بمقتضى ضمانه وكان
الواجب عليه ان ياخذ ضمانه على ذلك الشخص ثم يضاعف جزا الشخص الفاعل
المذكور بان يرسل الى اللومان مدة خمس سنين

المادة الصادرة من الجمعية الحفائية بخصوص

التأخير في شهر شوال سنة ١٢٥٩

(م ١١٦) اذا كان حضرات المديرين يحضرون اوراقا حسب المصلحة الى مامورى
المصالح التى هي تحت ادارتهم والمأمورون لا يكتبون جواباتها بللواعيد المصرحة في
المادة ١٠٠ والمادة ١٠٢ يجب ان المديرين الموما اليهم يحضرون الجزا على المأمورين
بمقتضى المادتين المذكورتين ويجمعون ما يلزم لنهاية المصالح التى حصلت فيها الخطا اما
بتمين اشخاص مخصوصين او بمقرهم ان امكن ذلك ويرسلون الى الجمعية الحفائية علم
خبر بالجزا التى يرتبونه واما الاشيا التى لا يمكن ان يعطى عنها الجواب في ميعاده اذا
كانت من المواد المحتاجة الى استعمال من محلات اخر او كجلب كسوفات او احتسار
اشخاص وتحقق لمدير الديوان الحاطب عنها عدم امكان خلاصها في الميعاد الذى اعطاه
فليخصص لها ميعاد تاني لضرورة ذلك المحطور وان ظهر ان اعذاره موافقه قبل منه
فان لم يتم المصلحة المذكورة في الميعاد الثاني فيرتب جزاه بمقتضى المواد المذكورة اعلاه
نظير التأخير واذا كان المديرين لم يراعوا هذه الاصول ولدى التحقيق يتضح ان عدم
اجرا ذلك لم يكن مبنيا على عذر بل هو من الاعمال والتكسل يحازون بمقتضى ما
هو مدون في المادة الثامنة والتسعين واذا كانت المحاطبات المذكورة حصلت بين اثنين
من المديرين ووقع التأخير من احدهما فليمرض المدير الاخر الى الجمعية الحفائية ليرتب
الجزا على من كان سببا لتأخير المصلحة بمقتضى المواد المذكورة واذا لم يمرض وتحقيق
ان عدم عرضه وعدم رعاية هذه الاصول اتما هو ثلثى من رخلوته فليرتب له الجزا
بموجب المادة الثامنة والتسعين

المادة الصادرة من الجمعية الحفانية بخصوص

التأخير في محرم سنة ١٢٦٠ .

(م ١١٧) نظر التواصي التي هي في عهدة حضرات انجال ولي التمس وسائر القوات ومفتدوا الزراعات اذا حصل منهم حركات تخلفه بان خطبوا في اى مصلحة كانت واخروا اعطاء الجواب عن ما خطبوا فيه من غير عنبر فيه على المفتش او الوكيل او الناظر منهم بان يجيب في محل خدمته بقدر الايام التي اخرها ومن حيث ان ما عيبتهم انما هي من طرف حضرات القوات الذين هم قد استخدموهم يرسل استحقاقهم في مدة ايام التأخير من طرف حضرات القوات الملوما اليهم الى الحزبه الحديويه لاجل صرفه الى الاستباليه الملكيه

المادة الصادرة من الجمعية الحفانية في

ثامن عشر محرم سنة ١٢٦٠

(م ١١٨) حيث اقتضى الحال وجوب رفع قضية المتسحين وازالتها بالكلية واطاعتهم الى المحلات التي هم متمولون بها في سنة ١٢٤٨ على مقتضى ما صدرت به الاوامر عليه والمنشورات الى العموم في رابع عشر ذى الحجه سنة ١٢٥٨ وعلى مقتضى اللوائح الصادرة قبل ذلك وعدم قبولهم فيما بعد بوجه من الوجوه وان يرتب الجزا الشديد لمن يتجاسر على الخلفه ينهى لكل من كان عنده احد من المتسحين ان يرسله الى الحجه المتمول بها في سنة ١٢٤٨ لمياد شهر واحد من تاريخ نشر هذه الخلاصه من دواوين التفتيش والمديريات الى الجهات اللازمه واذا تحقق ان احدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسحين في ظرف هذا الميعاد او يقبل من ياتيه منهم من الان فصاعدا فن بعد التحقيق يجازى بصله واعدامه وليلا يكون لاحد قال ولا قيل ينهى من الان فصاعدا انه اذا سحب اقرار من جهة يجري التجسس والتحقيق عن عمل اقامتهم بمعرفة مشايخ تلك الجهة ويعرضون الى مدير تلك الجهة انه قد وجد كذا وكذا اقرارا باصاح اسماءهم عند فلان الفلاني بالناحية الفلانيه فان كانت الجهة التي فر اليها

المسجون من بلاد الجفالك فلبعضوا الى مفتشها او مديرها وذلك المدير او المفتش يحضر ناظر الناحية الموجود فيها اولئك الاتجار ويطلب منهم ويؤتى بهم الى ديوان المديره ويسأل منهم بالتدقيق عن الذي كانوا مستخدمين عنده وعن صاحب الحصة التي كانوا مقيمين فيها وهل الناظر يعلم بهم او لا ومن بعد التحقيق يمرض ذلك الى جمعية الحفانيه لاجل ترتيب الجزاء لمن اخفاهم على الوجه المشروح وحيث يحتمل ان بعض المسجونين اذا صمموا على الفرار الى محل يمر على بعض التواشي التي في اشنا الطريق يقيمون بها بعض ايام ومشايخ تلك التواشي ونظارهم لا يعلمون كيفية تسجيمهم ومن المعلوم ان الاجنيين تعلم حالتهم في ظرف اربعة ايام او خمسة فاذا وجد احد بهذه الصورة وظهر انه هارب يضبط ويسلم لديوان المديره لاجل اعادته الى بلده وان اقام بالناحية زياده عن الحصة ايلم فيعد من الذين حصل اخفاؤهم ويجرى التحقيق عنه مع من اخفوه ويعاملون بالجزاء المحرر على الوجه المشروح اعلاه ولهذا ينبغي الاعلان والتنبه بالتاكيد في هذا الخصوص على من يلزم الاعلان اليه والتنبه عليه من مفتشي الزراعات الذين هم بالمديريات ونظار التواشي والمشايخ والاهالي



المادة التي نشرت من الجمعية الحفانية في شهر

ربيع الاول سنة ١٣٦٠ ستين ومايتين

(م ١١٩) حيث قد نشرت اعلامات الى الجهات بعدم تداول الاخذ والمعطى بالمسكوكات بزياده عن اسمائها الحقيقية فينبى ان اجناس المسكوكات المتداوله بين الناس تكون المعامله الاخذ والمعطى بالاسمار الحقيقيه المقرره واذا وجد من يخفيها او يعطيها بزياده عن تلك الاسمار فيرتب جزاؤه على ما سيأتي وهو انه اذا كان احد من الاهالي يشتري اشيا من احد اخر بخمسين قرشا مثلا ويدفع منها بزياده عن الاسمار المقرره فيتنظر الي ما تصور من الربح في الخمسين قرشا المذكورة ويرتب في مقابله تربية الآخذ والمعطى بالجزا الشديده وان كان الآخذ والمعطى اتماها من التجار وذوى الائتدار فيحصل منهما في اول مره قدر ما يتصور من الربح خمسة اضعاف وفي المره الثانيه يحصل منهما مقداره عشرة اضعاف وان كانا من المأمورين والمستخدمين في الميرى فيحصل منهما في اول مره مقدار الزيادة عشرة اضعاف وفي الثانيه يطرد من

يُضَلَّ ذلك ويبعد عن مصالح الميرى بالكلية وكذا يحصل من ذلك رتب جميعه الى الاستتاليه الملكيه واذا سمع انه حصل تداول المعامله بزياده عن اسمائها وكان ذلك بسبب عدم اصفاء مامورى الجهات للتنسيات فيرتب جزا مامور الجهة التي يحصل فيها ذلك بموجب القانون

المادة التي نشرت في ربيع الاخر سنة ٢٦٠ ستين

(م ١٢٠) اذا كان احد من المستخدمين في الميرى او غير المستخدمين يمرض شيا ضمن المصلحة او عرض او افاد بشئ خارج عن وظيفته الى احد اكبر منه في الرتبة سوا كان محيا لسؤال او ابتكار منه وسوا كان بالمشافهه او بالكتابة وكان عرضه مخالفا او من غير حساب يجب على ذلك القات الممرض له انه لا يسكت في ذلك بل يميز ما عرض له بالموازنة وينظر فيه هل هو بسبب عدم ادراك عقل من عرض او افاد او هو مدرك ما عرضه او انه قاصد ذلك فان كان من عدم ادراك عقله فينبه بانه لا يتقوه ولا يكتب بما لا يدركه عقله ويجعل ذلك اخطا له وان كان يتحقق ان عقله مدرك لذلك وانما تقوه به او كتبه قصدا منه فيضع له خطيته قدامه ويقتنه بموجب القانون ويحصل منه دراهم على سبيل التفرير جزا له بالنسبة الى رتبته ومقامه وترسل تلك الدراهم الى الاستتاليه الملكيه فان كانت رتبته من الملازم الثاني الى البكباشي يحصل منه من خمسين غرشا الى خمماية غرش وان كانت رتبته من البكباشي الى مير اللوا يحصل منه خمماية غرش الى الفين وخمماية غرش وان كان مير ميران فيحصل منه من الفين وخمماية غرش الى سبعة الاف وخمماية غرش وفي المرة الثانية يحصل المثل مثلا ونصفا وفي المرة الثالثة يحصل المثل مثلين واذا وقع ذلك فيما بين الاقران فقرين من يضل ذلك يعرض امر من اخطا الى كبيره ليحجرى في حقه ترتيب الجزا المذكور واذا كان احد الكبرا يحصل منه غرض طرف او مساعه ولم يحجرى ذلك في حق اربابه او يحصل من قرينه شئ مثل هذا ولم يحجرى كبير من اخطا بذلك فان الجزا المذكور يحجرى على من ساع في ذلك سوا كان كبير المخطئ او قرينه

المادة التي نشرت من ديوان المالية بخصوص العصوص
في ثامن جمادى الآخر سنة ٢٦٠ ستين

(م ١٢١) يجب على مشايخ التواشي ان ييذلوا الفقه وحسن الاتفات كل وقت في حفظ التواشي من العصوص وان يرتبوا ما يلزم من الرجال لغفارة التواشي ليلا كان سرق شيء من احدى التواشي ليلا ومشايخ تلك التواشي لم يضبطوا السارق يجب ان يلزموا بقيمة ما سرق ومن بعد الزامهم اذا ضبط الشخص السارق يسلم الى المدير ليحقق قضيته بمركته ويجازى بالنسب الى سرقة فان كان السارق من الفلاحين وكانت هذه اول سرقة وليس له سابقه قبلها في السرقة وكانت السرقة جزئية يرسل الى مديره فيزاوغلى من ستين الى خمس سنين وان كان من العصوص القداما وقد اتخذ التهب والغارات طامه ونجاسر على هذه الافعال الرديئة كقطاع الطريق وتحققت عنه هذه الحاصل بالبراهين الشرعية القاطعة والادلة العقلية والتقليد فيرسل الى فيزاوغلى مدة حياته وان كان من الريان فن بعد تحقيق سرقة وسواقه على الوجه المنسروح يجازى كما يجازى اهل القرى الفلاحون وبنا على ذلك ينبغي ان تؤخذ وتايق بالتعهد من مشايخ الريان بان لا يسرق احد من العرب الذين هم تحت مشيختهم وبعد ذلك اذا تبين احدا من عربان اي قبيلة كانت قد سرق وسمع بان شيخه مشبوت عليه التداخل معه في هذا الباب او فعل ذلك فن بعد التحقيق والتبوت يحصل الاشياء المسروقة من شيخ السارق ويرسل ذلك الشيخ الى مديرية فيزاوغلى من ستين الى خمس سنين وان لم يكن للشيخ تداخل في ذلك فلاجل اتبائه يحصل منه قيمة ما سرق واما غفارة المراكب وحراسها فاتها تكون مطلوبه من البلد التي تكون المراكب مربوطه بموردتها او بساحلها ومن حيث ان طاعة الروسا واجب عليهم ان يكونوا على بصيرة وظاه من الاتقاء فيكونوا مشتركين في هذا الباب واذا سرق شيء من احدى المراكب او من ابناء السيل المسافرين فيها فيحصل قيمة ما سرق من مشايخ واهالي التاجيه التي تكون مربوطه عندها تلك المركب ومن ريسها ايضا ثم ينبغي ان يرتب عساكر من الحياه الى كل مديرية حسب الاقتضا لاجل البحث عن قطاع الطريق والتفتيش عنهم وضبطهم وكل من ضبط ممن سلك في هذه الطريق فبعد التحقيق اللازم عن كيفيته بمعرفة مدير تلك الجهة اذا تحقق انه من قطاع الطريق يرسل الى مديرية فيزاوغلى

مدة حياته وأما الذين يدورون بقصد السرقة وهم حاملون السلاح سواء كانوا من العرب أو من الفلاحين ويتجاسرون على هذه الأفعال ويضبطون فمن حيث أنهم يمدوا من قطاع الطريق فكل من ضبط منهم بعد تحقيق أمره يرسل إلى فيزاو غلي مثل قطاع الطريق

— — — — —

المادة المنشورة من الجمعية الخيرية في تاسع

شهر شعبان سنة ١٢٦٠

(م ١٢٢) إذا فعل أحد من أرباب الرتب جنحة أوجب تزيده عن رتبة درجه فأكثر على مقتضى القوانين والأوامر فإن لم تكن جنحته جسيمة ووجب تزيده عن رتبة لمعاد معين فيحدد المعاد اللازم لذلك وإن كانت جنحته جسيمة أو سبق له التزييل عن رتبة ووجب تزيده عن رتبة أيضا بشرط أن لا يصعد إليها فلا يحدد له معاد معين

(م ١٢٣) إذا عزم أحد على فعل زنب كبير وتبين بالإمارات الظاهرة أنه حين هم بفعله وشرع فيه طرات عليه موانع أخرى عن إتمام أجراءه كوجود أحوال غيبه بدون اختياره أو وقع أسباب غير متظرة ترتب عليها المنع والتأخير فيمد هذا القصد من الذنوب الكبيرة

(م ١٢٤) إذا حكم على أحد بإرساله إلى الأومان بمدة الحيلة فإنه يلزم أن يفضح بجميع الناس بتعليق ورقة في عنقه ويدق على كتفه الأيمن بالأبر حرف لام

(م ١٢٥) إذا فعل أحد ذنبا كبيرا كقتل نفس أو سرقة جسيمة أو اختلاس عظيم أو عمل نهي مشهور كنزور رستم أو شبه ذلك وحكم عليه بأن يقيد بزنجير الحديد في القلعة أو يرسل إلى الأومان بمدة حياته أو بمدة تزيد على خمس سنوات فإنه يلزم قبل هيبده أو إرساله أن تحرر ورقة بخط غليظ تشتمل على بيان اسمه ولقبه ومناعته ومسكنه وكيفية مجازاته وبسبب ترتب تلك المجازاة في حقه ويجرى تطبيق تلك الورقة في عنقه ويترك بالحل الذي هو فيه قدر ساعه لأجل تشوهر بين الناس

(م ١٢٦) ينبغي أن لا يجري جزاء مطلقا في يوم من أيام المواسم المخصوصة بالقياسات كالإجم والاعياد وشهر رمضان
(م ١٢٧) إذا حكم على امرأة بالقتل وأخبرت بأنها حامل وتحقق حماها فلا يجري عليها الجزاء إلا بعد وضعا الحمل

(م ١٢٨) اذا رتب جزا على احد بالارسال الى اللومان او الربط بالزنجير في القلعة بمعد معين فانه يلزم ان يقام له وكيل لادارة امواله واملاكه مدة غيبته اذ هو ممنوع من التصرف في اموال نفسه حتى يستوفى مدة ذلك الجزا

(م ١٢٩) اذا انتهت مدة المحكوم عليه بالجزا فانه ترد اليه امواله ويلزم الذي توكل له ان يودى حساب الاموال التي كان مأمورا بادارتها في مدة وكالته عنه

(م ١٣٠) ان الاحكام التي تقرر في المجازاة باجرا القتل او الارسال الى اللومان سوا كان تخيلا او بمدة مديدة او الثني والحللا بمدة الحياة او الربط بالزنجير في القلعة او الطرد والتجديد عن الحكمه او التبرئه عن تمتع الحقوق الملكية يلزم ان تلجج صورها وتشر وتعلق بكل من مندر المديره والمحل الذي صدر منه ذلك الحكم والبلده التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجزا والمكان الذي فيمكن الشخص المذنب (م ١٣١) ان جميع ما تملكه يد المحكوم لا يحصل ضبطه الى جانب الميرى بمقتضى حكم من الاحكام مطلقا الا اذا وجد التصريح بذلك في القانون فيشذ ربما يكون حصول ذلك

(م ١٣٢) اذا اقتضى الحال الى اجرا احكام التعريم ورد الاشيا وتضمن الخسارات واعطا المصاريف بالجلس والتضييق على المحكوم عليه بها لاجل محصيل المبلغ بالنسبة الى حاله فانه يجوز ذلك

(م ١٣٣) اذا كان الصبي الذي بلغ عمره اثني عشر سنة قد اتهم بفعل شئ وتحقق ان فعل هذا الذي قد صدر منه وهو غير مميز فينبى ان لا يجازى بالجزا المخصص لذلك الفعل بل يصير تاديبه اما مجبسه في محل التزيه الى حتام المدة التي تمدها الحكومة او يسلمه الى ابويه حسبما يقتضيه الحال وانما يلزم ان السنين التي تحدد له لا تتجاوز عن بلوغ عمره الى ثمانى عشر سنة

(م ١٣٤) ينبى ان المجازاة بالارسال الى اللومان سوا كان بمدة الحياة او لمدته معينه او بالتقي على قيد الحياة لا يصدر حكم بأجراها في حق من يكون عمره قد بلغ سبعين سنة مطلقا

(م ١٣٥) ان المجازاة التي ذكرت في حق من بلغ عمرهم الى السبعين سوا كان بالارسال الى اللومان بمدة الحياة او لمدته معينه ينبى ان يبدل ذلك بالربط بالقلعة وهكذا يجري تخفيف مدة الجزا المبدل وتقصيرها بالنسبة الى امتدادها

(م ١٣٦) ان المحكوم عليهم باللويمان تخليدا او بعمه معلومه اذا بلغ احدهم سن السبعين فانه يجري اخراجه من اللويمان والتخفيف عنه في الشدة بحيث يصير مثل المحكوم عليه بجزا الربط في القلعة ويجرى قصير منته وتخفيفها ايضا
(م ١٣٧) ان كل من يجلس على عمل شئ يراني تقليدا لسكة الذهب او لسكة الفضة الجائز تداولها بالمالك المصريه او تجارى باحدى الحيل المتوعه على اخراجها عن هيتهما الاصليه بتلاف وتغيير او كان له علم بتداول المعامله المذكوره او جلبها وادخلها في المملكه المصريه فانه من اول مره يرسل الى قزاوغلى مدة حياته
(م ١٣٨) اذا اجترأ احد على فعل شئ يراني تقليدا لسكة الحاس التناوله بالمالك المصريه او كان له يد في ظهور ذلك او في جلبه من خارج وادخله الى المالك المصري فانه يحكم برساله الى قزاوغلى يقيم فيه خمس سنوات اول مره وان عاد مره ثانيه يرسل مدة حياته

(م ١٣٩) اذا تجلس احد بالخير المصريه على التزوير بتقليد السكه الاجنيه او صدر منه غش او حيله في ذلك او كان له مشاركة في اخراج السكه المزوره الى الميدان وادخلها في الحكومه المصريه فيحكم عليه برساله الى قزاوغلى بعمه معلومه من خمس سنوات الى عشر

(م ١٤٠) ان ذنب المشاركه المحرر بلاده السابقه قبل هذا ليس هو لاحق بمن يلخذ السكه البرانيه ذات الحيله على انها ديوانيه ويسيرها ويروجها بل هو لاحق بهم على الوجه الاتي وهو ان الذين يتحققون انها معيه سوا كان التحقيق بواسطه انفسهم او بواسطه غيرهم وبعد ذلك يصرفونها قتل هؤلاء ينبغي مجازاتهم بلن تؤخذ منهم دراهم بمقدار الدراهم المعينه لاجل الصرف الى الاستباليه الملكيه واقل الاخذ ٣ اضعاف واكثره ٦ اضعاف ولا تؤخذ دراهم بحال من الاحوال اقل من خمسين قرشا مطلقا

(م ١٤١) ان كل من علم بمحل عمل السكه البرانيه ذات الحيله المعالاه للسكه الديوانيه الجائز سيرها والتداول بها في الخيار المصريه من ذهب او فضه او نحاس او عرف المكان الجارى تخزينها فيه وسكت ولم يخبر مامور الاداره او مامور الضابطه حقه حتى مضى اربع وعشرين ساعه فيجرى مجازاته بالحبس من شهر واحد الى ستين نظرا لعدم تبليغه ولوتين انه لم يكن له يد في ذلك ولا لاحقه علم به مطلقا
(م ١٤٢) ان الذين يرضون امر المذنبين المدرجين في الماده السابقه والتاجين

بعد المائة والمائة الثامنة والثلاثين بعد المائة لحالات الاقتضا ويمينوا المذنبين ومادتهم ويكون ذلك قبل وقوع الذنب منهم والشرع في البحث عنهم فانه يجري ابرائهم واعفاؤهم من انواع الجزا كافة وخصوصا انما صاروا سببا لضبط المذنبين المذكورين ولو كان ذلك بعد الشرع في البحث عنهم

(م ١٤٣) ان كل من صدر منه غش المشتري في عيار الذهب او عيار الفضة او يقول على حجر مصطع انه من الجوهر الخالص الفضة او يبيع الاشيا ناقصة في الوزن او الكيل والحاصل ان كل من ينش المشتري بالحيل في اى شئ كان فيرسل الى اللومان بمدة معلومة من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة ويجرى تنقيحه بمبلغ من الفراهم بحيث لا يتجاوز اكثره ربع قيمة ما يسترد منه مكافأة الى الفرر ولا يتقص اقله عن مائتي قرش ويصرف ذلك الى الاستتابة الملكية

(م ١٤٤) ان كل من يتجلى على عمل ختم مشابه لحكم الحكومة او يستعمل الختم المشابه لحكم الحكومة او يحصل منه تزوير بان يقد الاوراق التي خرجت من دواوين الحكومة محتومة بختم الحكومة لتداول بها او يقد اوراق البنك او يزورها او ياخذ او يعطى بشئ مزور مثل ذلك ويدخله على المملك المحروسه فيرسل الى اللومان قيم فيه مدة حياته

(م ١٤٥) ان كل من يحصل منه جرأه على تقليد العلامات الختمية التي بالاوراق او تقليد التهمة الختمية التي يضرب بها الذهب والفضة ويستعمل تلك الاشيا البرانية فيجازى بارساله الى فيزاوغلى قيم فيه من سنة الى عشر سنوات

(م ١٤٦) ان كل من يحنوى بطريق الحيلة على دمنه الميرى المعتاد استعمالها او على الدمنه الجارى ضرب الذهب والفضة بها ويستعمل ذلك في خصوصيات تحمل بالحقوق والمنافع الميريه فيجازى بتشغيله في الابنيه الميريه

(م ١٤٧) اذا حصل ان حتما موضوعا بمقتضى امر الحكومة او بمقتضى حكم صادر من المحكمه او من محل الحكم قد أنكر او اهلك وكان ذلك ناشيا عن عدم اتبائه النفر فيحكم في حقهم بالجزاء بالحبس من ستة ايام الى ستة اشهر

(م ١٤٨) اذا كان الختم الذى جرى فكه موضوعا على اوراق وسندات واشيا لشخص متهم بذنوب كبير يستحق عليه القتل او ارساله الى اللومان او فيه مدة حياته او يكون قد حكم عليه بجزا من ذلك فالتغير الذى يكون قليل الاتبائه حيثذ يجازى

بالجس من ستة اشهر الى سنة واحدة

(م ١٤٩) ان كل من يحصل منه كسر الاختام الموضوعه على الاشيا والسندات والاوراق التي من النوع المتقدم ذكره في المادة السابقة وكان الكسر عمدا او كان علمه لاحقا بمادة الكسر فيجازى بالربط في القلعة وان كان المتهم بهذه التهمة هو ذات التغير فيرسل الى اللومان لمدة محدد

(م ١٥٠) ان السرقة التي يتوقع حصولها بواسطة كسر الاختام تكون المجازاة فيها مثل المجازاة التي تجرى في السرقة التي يحصل بكسر بعض الخلات

(م ١٥١) اذا عقد الاشيا جبه وتين من مكاتبه تجرى فيما بين بعضهم مع بعض او فيما بينهم وبين رئيسهم او من مقاوله او معاهده بينهم انه حصل بينهم توافق مثل هذا على توزيع ثمرة يحصل من افصا لم القبيحه فان لم يكن لهم ذنبا ينضم الى هذا الذنب فيجازى مدير تلك الجمية ورئيس الجردة الذي عليهم او رؤسائهم الذين هم تحت الامر بالارسال الى اللومان يقيمون فيه من سنتين الى خمس سنوات وهكذا الذين يكونون مأمورين بخدمة نقات تلك الجمية والذين يملكون الكيفية ويطون الجمية المذكورة او تواجها اسامحه ومهمات حربية وآلات قتل برضا لم والذين يرتبون محلات لتكن الاشيا المذكورين وجسمهم واحتفاظهم فيها فيجازون بالجزا المتقدم ذكره

(م ١٥٢) الاشخاص الفلانية الثابت عليهم القتل المؤدى لدم راحة الاهالي قاهم يحبسون لاجل هذه الذنوب من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر ومن بعد انتهاء مدة حبسهم يمكنون تحت نظر الحكومة الى اقتضا المدة التي ترى مناسبة بحسب اطوارهم (م ١٥٣) الاشخاص الفلانية الثابت عليهم ذلك اذا كانوا اجنبيين يجوز ارسالهم باسم الحكومة الى محل خارج عن الممالك

(م ١٥٤) الفلانية اذا كانوا مولودين في الحكومة المصرية وكان القتل ثابتا عليهم فتد صدور الحكم في حقهم اذا طلبهم مشايخ بلادهم التي ولدوا فيها او ظهر لهم ضامن معتمد يجوز تخليه تسليمه ولو عند المباشرة في اجرا الحكم الذي صدر ولدى حصول المساعدة للمشايخ او الضمان المذكورين في استدعائهم ترسل اوليك الاشخاص الى القرى التي يريدونها المشايخ او الضمان

(م ١٥٥) ان كل من ينادى بغير اذن من مأموري الصبط والربط او يماق ورقة مطبوعة كذلك يجازى بحسبه من ستة ايام الى شهرين

(م ١٥٦) ان كل من يرتكب تهمة تتمدى الى عرض احد من ذكرا او اثى بطريق الزور او فعل شئ مضاد للادب والحيا غصبا وزورا في اي شئ كان فيجازى بالربط في القلعة من ستة الى ٥ سنوات

(م ١٥٧) ان كل من يسى نفسه باسم كاذب او يتلقب بلقب كاذب يستعمل لاجل ان يجيل نفسه في مظهر الاعتبار والوقار الذين ليس لهما وجود فيه او يوهم غيره في شئ ان عاقبه وخيمه عظمه او يستعمل حيلة ومكرات متشعبة لياخذ بذلك من يد الثيراشيا او دراهم او سندات او ورقة محالصة او تمسكات بلئ نوع كان وياخذ من طريق النصب باحد هذه الالوجه جميع ما يملكه الغير او يهتبه فانه يرسل الى اللومان بمدة اقلها ستة واحدة واكثرها خمس سنوات ويجازى بالتغريم من مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ليصرف ذلك الى الاستتاليه الملكيه وكذلك كل من تركت عنده ورقة معتمده على بياض بوجه الامانه محتومه كانت او مخفيه وبعد ذلك جعلها سند دين او ورقة محالصة او يجملها في صورة توجب المضرة الى صاحب الختم او الامضا في نفسه او فيها يملكه فانه يرسل الى اللومان بمدة اقلها ستة واحدة واكثرها خمس سنوات ويجزى تغريمه بان يوخذ منه من مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ويصرف ذلك الى الاستتاليه الملكيه واما اذا لم تكن تلك الورقة المحتومه او المخفيه قد تركت عند ذلك الشخص اماته فانه يعد من ذوي الزور ويحتشد بجازي بالجزا المحدود لمن يفعل ذلك من المزورين

(م ١٥٨) الحجاج والمقاتر والتقارير المشتمله على تحقيق النطاوي القصاصيه والسندات والاوراق المماثله لذلك سواء كانت موضوعه بالدفتر خاته او بسائر الدواوين المبريه او تسلمت الى احد ماموري الدواوين اذا ضاع شي منها او تلف او سرق فيجبس المامورون بحفظها في محل خدمتهم مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر بغير معاش نظر المدم دقهم واتابعهم واما من يحصل منه تلف الاوراق المذكوره او سرقتها كابنا من كان فانه يرسل الى اللومان يقيم فيه من ستة اشهر الى ستين اذا كان السند الذي سرق جسيبا

(م ١٥٩) ان كل من يشتر احدا باستعمال جواهر مسم يوجب الموت بسرعه كليه او جزئيه فلا شك انه لا يعد الا ساما فمن يستعمل ذلك او يرتبه كابنا من كان ولولم يحصل له منه اي نتيجه كانت يعامل مثل ما يعامل القتاتل

(م ١٦٠) ان كل من يسقط حمل المرأة باطعامها او سقيها شيا او باعطائها ادوية او بجمليها الاذى سوا كان ذلك برضاها او بغير رضاها فانه يجازى بارساله الى اللومان او بالربط في القلعة مدة من ستة اشهر الى سنتين بعد تحصيل الدية الشرعية منه
(م ١٦١) اذا كان احد يقتل شخصا او يقسب في قتله بغير قصد منه وانما كان ذلك ناشيا من غشومية الفاعل او من قلة احتياطة او من عدم دقة ورعايته للقوانين فانه يحكم عليه باعطاء الدية واما اذا لم يحصل القتل وبقيت بعض جروح او اثار من سائر ما يكون بسبب الغشومية وعدم الرعايه والاحتياط فيجازى من تسبب في ذلك اما بمحبسه مدة من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر او بضربه من خمسين كرابجا الى ثمانية كرابج

(م ١٦٢) اذا كان احد يهجم على شخص خلافا بقصد اعدام او ضرب او مضرة خلاف ذلك والشخص المهجوم عليه يقتل الشخص المهاجم او يجرحه او يضربه لاجل حفظ نفسه فانه يضمن في ذنب القتل من بعد التحقيق واذا اتهم احد بقتل احد او جرحه او ضربه لاجل منه من قتل حايط او ملحقات سكن للدخول فيه نهارا فانه يضمن في ذلك ايضا واما قتل الوالد او الوالدة فلا يقبل فيه عذر مطلقا
(م ١٦٣) اذا كان الزوج يضبط زوجته مع الزاني في حالة القتل بالمنزل الساكن فيه ويحصل منه قتل فانه يضمن في ذنب القتل بعد التحقيق

(م ١٦٤) ان كل من يتلبس بحركات غفل بالمرض والساموس فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فانه يؤدب بالضرب من خمسين كرابجا الى خمسمائة كرابج وان كان من الكبار فيحبس في عمل خدمته بمدة من شهر واحد الى سنة واحدة

(م ١٦٥) ان كل من اتهم بالتعدي زورا على عرض احد من ذكر او انثى او يقصد فعل امر مزورا وغضا يحل بالمرض من اي وجه كان ويثبت ذلك عليه فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فيرسل الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين وان كان من الخدم الكبار فيربط في القلعة تلك المدة

(م ١٦٦) ان كل من يخرج احدا او يضربه بدون حق فلذا سكان الشخص المجرع او المضروب يحصل له عيا بسبب وقوع هذا الفعل او يصير غير مقتدر على اشتغاله بمدة تزيد على عشرين يوما وكان الشخص المذنب من الكبار فيجازى بمحبسه مدة من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة بعد اعطاء ما يلزم من المعالجة الى الشخص المصاب

واعطاه ما يقابل الكسب الذي قد حرم منه الى ان يحصل له الشفا او يكسب التدره على اشغاله وان كان المذنب من الصغار فيجازي بضره من ثلثاية الى خمسية كرابجا بعد اعطائهم الملاجات واداء ما يقابل الكسب الذي ضاع على الخروج او المضروب واما اذا لم يحصل من ذلك عيا ولا عدم اقتدار على الاشغال فلي هذا الوجه اذا كان المذنب من الكبار فانه يجلس من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر واذا كان من الصغار فيجازي بالضرب من خمسين كرابجا الى ٣٠٠ كرابجا

(م ١٦٧) ان كل من يحصل منه تركيب بعض مشروبات بمجوهر مضر لصحة البدن او بيع مشروبات مركبه مضره مثل ذلك فيجازى بالجلوس من ستة ايام الى ستين ويضبط ما عنده من المشروبات المركبه الى جانب الميرى

(م ١٦٨) اذا وقعت السرقة وكان وقوعها باجتماع انواع خمس ياتي ذكرها احدها ان تقع في الليل والثاني ان تكون حصلت باجتماع شخصين فأكثر والثالث ان توجد اسلحه مع السارقين او مع بعضهم ظاهره كانت او مخفيه والرابع ان تكون حصلت بكسر باب او شباك او غير ذلك من خارج سوا كان ذلك من منزل او من اوضه او من محل مسكون او قابل للسكنى او مما يلحق بذلك او بوضع سلم او بتوفيق مفتاح والخامس ان يكون السارقون قد اجروا السرقة بالتخويف والتهديد باسلحتهم قهرا او جبرا فيقتل مجازون بالاعدام او بقيد الحياه

(م ١٦٩) ان جزا ذنب السرقة التي يحصل ارتكابها في الطرق العامه يفتى ان يكون بالاقامه في فيزاوغلى مدة الحياه وكذلك الذنب ينضم اليهم نوتان من الاربعه انواع المتدرجه في الماده الحاديه والتحسين بعد المايه ويسرقون بالجبر والقهر وهكذا اذا حصل من السرقة التي تكون بالنصب والقهر اثار جروح فتكون المجازاه في حتم بالاقامه في فيزاوغلى مدة الحياه

(م ١٧٠) الذنوب المتروحه في الشرط الرابع من الماده الثامنه والستين بعد المايه وهي كسر باب او شباك او عمل خلافتها من الخارج او صنع سلم او توفيق مفتاح اذا وقعت بالخلات والايه المحيط بها حائط فبا عدا المنازل المسكونه وماحققتها ولو يكون كسر الباب او عمل السخول ليس من خارج بل يكون من داخل المحل وهكذا ذنب السرقة التي تحصل بالجبر والقهر اذا لم يخاف منه جرح ولم يكن الحق به وقته خلاف ذلك او اذا لم يحصل ذلك بالجبر والقهر وكان وقوعه باجتماع الثلاثة انواع الاتي بيانها

وهي وقوع السرقة ليلا ووقوعها باجتماع شخصين فأكثر ووجود أسلحة عندهم أو عند بعضهم ظاهره كانت أو مخفية فعلى هذه الصورة إذا وجد المذنبون ذوى أسلحة فيجبرى جزاءهم بالرسالم الى فيزاوغلى مدة حياتهم وإن وجدوا بدون أسلحة فيرسلون بمدة من خمس سنين الى عشر سنوات

(م ١٧١) ان السرقة الموضع بيتها على الأوجه الآتية التي اولها ان تكون السرقة حصلت ليلا باجتماع شخصين فأكثر أو حصلت بإحدى الحالتين المذكورتين فقط ويكون وقوعها بمحل مسكون أو بمحل قابل للسكنى الثاني ان يوجد عند المذنبين أو عند بعضهم أسلحة ظاهره كانت أو مخفية وإن تكون السرقة وقعت بمحلات غير مسكونه وغير قابله للسكنى أو تكون السرقة قد حصلت نهارا ووقت من شخص واحد الثالث ان يكون السارق من الخدامين وسرق اشيا من سيده أو من أحد بمنزل سيده أو من بعض المنازل التي يتدد عليها مع سيده سوا كان بمأهيه من طرف سيده أو بدون مأهيه أو كان السارق شغالا أو صنايعيا أما بغاوريقه أو بمخزن قاوريقه أو بمنزل سيده والرابع اذا حصلت السرقة من أحد مثل لوكاتنجي وعربجي وخاشجي وحلمى وقهوجي ومراكبي ومن قبهم وذلك فيما سلم لهم على وجه الأمانة سوا كان كله أو بعضه أو يكون السارق من الإضافى أو المشتريين الذين يحضرون الى المحلات المذكورة فيكون اجرا الجزا في هذه الأوجه المشروحة على فرض تقدير وقوعها بالارسال الى فيزاوغلى من سنة واحدة الى خمس سنوات

(م ١٧٢) الذين يسرقون خيلا أو بقرا أو بهائم من المدة للعريبات أو للركوب أو غير ذلك من البهائم كبارا كانت أو صغيرا أو محصولات أو آلات زراعه أو اخشابا من الابنية أو احجارا من المحاجر وكذلك الذي ينقل الملامات الموضوعه لفرق حدود الاملاك والمزارع وتميزها ويحولها الى جهة خلافها فيجازون اما بالضرب من مائة كراباج الى خمماية كراباج أو بالارسال الى فيزاوغلى بمدة من ستة اشهر الى خمس سنين بالنظر الى جسامة الجرمه ومناسبة حال الشخص

(م ١٧٣) ان كل من يوقد النار عمدا في ابنية أو سفن أو مخازن أو معامل أو ارمائن أو احجار واخشاب أو في حصاد ومحصولات سوا كانت مكومه أو غير مكومه أو في نى قابل للاحتراق يمكن ان تسري منه النار الى هذه الاشيا المقدم ذكرها بسبب قربه منها يجب ان تخصص له مدة مئنه بالنظر الى جسامة ما يحصل من الحساره

ويرسل بها الى اللومان فاذا فرض على وجه التقدير انه حصل قتل او جرح من الذنوب المذكورة في هذه المادة وفي المادة الرابعة والستين بعد المائة فلي التقدير الاول يجب القتل وعلى التقدير الثاني يؤدبه بتشديد الجزاء المنصوص في المادتين المذكورتين واذا وقع الاحتراق ببعض المحلات وكان ذلك من عدم دقة بعض الاشخاص وعدم احتياطة فيجازي من تسبب في ذلك بان يحصل منه قيمة الخسارة

(م ١٧٤) اذا كان احد يتلف الاشجار الصغيرة التي تكون قد اقلحت اما بطبعها او بفعل قاعل او يتلف الزرع الذي لم يحصد فيجازى بالجزاء المذكور في المادة الرابعة والستين بعد المائة

(م ١٧٥) ان كل من يحصل منه هدم وتغريب او اتلاف ونشويه للابنية الحقيقية او التماثيل الموجبة لزينة البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامة والاثار القديمة والجديدة سوا عملت من طرف الله والحكومة او حصل ايجادها باذن من طرفها فيجري مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين وبالتغريم من اربعمائة قرش الى التي غرش لاجل صرفه الى الاستتاليه الملكيه

(م ١٧٦) ان كل من يخطف ولدا او يعتصبه او يخفيه او يبدل ولدا بولد آخر او ينسب ولدا بالكذب الى امرأة غير امه فيجازى بالربط في القلعة من سنتين الى خمس سنوات وكذلك من يكون في ذمته ولد ولم يسلطه الى من له حق في طلبه فيجازى بالجزاء المقدم ذكره

(م ١٧٧) ان جميع ارباب الوظائف الميريه او كتابهم او وكلائهم ومحصلي الفرده والمال والخراج وسائر التكاليف والارادات الميريه او كتابهم او وكلائهم اذا كانوا يامرون بتحصيل مبلغ من احد او يحصلونه هم منه مع كونهم يطمون ان ذلك لم يكن ديناً عليه او يتجاوزون الدين الذي على بعض الاشخاص سوا كان من مال او فرده او علايف او سائر التكاليف فان كان الدين قد فعلوا ذلك هم او ارباب الوظائف الميريه فيربطون في القلعة من ستة اشهر الى سنتين وان كانوا وكلائهم فيجازون باللومان من ٦ اشهر الى سنتين بالنظر في مقدار المبلغ

(م ١٧٨) اذا كان احد من خدم الميري والضباط الموميه وكلا الحكومة يعجل نفسه فا حصه مع النير في المصالح التي فوض الامر في نظارتها وادارتها الى عهده لاجل جبر نفسه لنفسه سوا كان خفية او جهرا او بواسطة احد او يقبل حصه مثل

ذلك بأن يضع يده مع الغير في المصالح التي تعطى عهدة او في المقاطعات التي تعطى لمن يأخذها ويتفق هو ومن التزم بها فانه يجازى بالحبس في مصلحته من ستة اشهر الى سنتين وبعد ذلك يجري تفرجه بمبلغ يكون اكثره بقله ربع المبلغ الذي يسترد منه واقطع جزؤ من آتي عشر جزؤا من ذلك المبلغ ليصرف الى الاستباليه الملكيه وان تجلسر على فعل ذلك مره ثانيه فنجد حبه ايضا يكون يرثا من الاهليه للاستخدام في الوظائف الميريه للابد

(م ١٧٩) ان كل من يضبط شخصا او يحبسه ويوقفه بغير حق وبدون امر من الحكام او رخصه من القانون في ضبط المتهمين ويكون ذلك لاجل جر منفعه لنفسه او لفرض منه وثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فن حيث ان المحبوس صار حيثن عروما من اكتسابه في تلك المده فتحسب ايام المده التي حبس فيها وتعتبر اجرتة في كل يوم من خمسة غروش الى عشرة غروش وكلما بلغت تلك المده على هذا الحساب يحصل بمن حبس ويسطى لمن كان محبوسا

(م ١٨٠) ان المفلسين والكسورين بالكذب والحيله يجري مجازاتهم بالارسال الى اللولمان بمده محدوده والذين يكون افلاسهم طاريا عن الحيله فيجازون باللولمان واقطع شهر واحد واكثره ستان

(م ١٨١) ان المسجونين الذين يفرون هارين سوا كانوا متهمين بذب صغير يستوجب النفي والطرود والتفريم او الحبس اما بالسجن او بمحلات الخدمه بمده معينه او كانوا من الاسرا الذين اسروا في اثنا المصاربه يجب ان ينظر في فرارهم فان كان حصوله بسبب عدم اقباه النفر الذين عليهم او المامورين بنقلهم من جهة الى اخرى فاتهم يجازون بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وان كان فرارهم بسبب توافق مع المذكورين او اغماض عين منهم فاتهم يجازون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك بحيث اتهم لم يكونوا نفرا عليهم ولا مامورين بنوصيلهم من جهة الى اخرى فيجازون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

(م ١٨٢) ان المحبوسين الذين يفرون اذا كان كلهم او بعضهم متهمين بذب موجب لاجرا الجزا بالربط في القلعه او في اللولمان بمده معينه او يكون محكوما عليهم بنوع من انواع الجزا يجب ان ينظر في فرارهم فان كان بسبب قلة اتبساها النفرا او

للمأمورين بتقلهم من جهة الى اخرى فيجربى مجازاتهم بالحبس من شهرين الى سنة
اشهر وان كان بسبب اتحاق او اغماض عين من المذكورين فيجازون بالربط في القلعة
او في اللومان بمدة مئتين واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك
ولم يكونوا مأمورين بمحفظهم ولا حراستهم فيجازون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين
(م ١٨٣) اذنا كان جميع المحبوسين الذين يهرون او احدهم متهما بذنوب كبير

يوجب التقي او اللومان بقيد الحياه او يوجب القتل او يكون قد حكم عليه بنوع من
انواع الجزاء المذكور فان كان فرارهم ناشيا عن قسري مامورى حراستهم او قتلهم من
مكان الى مكان آخر فيجازون بالحبس من سنة واحدة الى سنتين وان كان فرارهم من
توافق او اغماض عين فيرسلون الى اللومان من سنة واحدة الى خمس سنوات واما
الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم عليه ولم يكونوا مأمورين بغفارتهم او
بتقلهم من جهة الى اخرى فيحبسون من سنة واحدة الى خمس سنين

(م ١٨٤) الذي يستر او يخفي المذنب المرتكب كباثر القنوب المستوجب معاملته
بالقصاص المئين بالمادة السبعين بعد المائة والمادة الحادية والسبعين بعد المائة سوا كان
ذلك السر او الاخفا بواسطة نفسه او بواسطة غيره يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر
الى سنتين

(م ١٨٥) ان كل من يشهد شهادة كاذبة في مادة من مواد القصاص سوا كانت
على التهم او له فيحكم عليه باللومان من سنة واحدة الى ٥ سنوات واذا كان التهم الذي
شهد عليه شهادة الزور قد حكم عليه مجزأ شديدا اشد من اللومان بالمدة المئتين فينفى
ان يجازى الشاهد ايضا بذلك الجزاء الشديد

(م ١٨٦) ان كل من يشهد شهادة زور في مادة من المواد التي تتعلق بالجزا
سوا كان الجزاء مختصا بالتأديب واصلاح النفس او بمجرد الضبط والربط وسوا كانت
الشهادة على التهم او له فيجازى بالربط في القلعة من سنة اشهر الى سنتين

(م ١٨٧) ان الشخص الذي يشهد شهادة الزور في مواد الضبط والربط او
التأديب واصلاح النفس اذا كانت شهادة طمعا في دراهم او في وعد بمكافأة فيحكم عليه
باللومان من سنة واحدة الى خمس سنوات ومهما اخذته شاهد الزور على اى حال كان
يضبط منه لاجل صرفه الى الاستتابة الملكية وان كان ذلك الشاهد من مزورى المحكمة
فيرسل الى فيراوغلى بدلا من اللومان

(م ١٨٨) ان الذي يطمع الناس ويفسدهم ويحشهم على شهادة الزور ان كانت تلك الشهادة تؤدي الى الربط بالقلمه فيحكم عليه باللومان من ستة اشهر الى سنتين بدلا من هذا الجزا وان كانت شهادته توجب التني فيحكم عليه باللومان من سنه الى ٥ سنوات وان كانت شهادته توجب الجزا باللومان مدة الحياه فيحكم عليه بذلك

(م ١٨٩) ان كل من يهزو بكلمات تخل بشأن وشهرة احد من حكام الادارة والقضاة وترى بزمهم ونحوهم في وظائفهم او بسبب وظائفهم سوا وقع منه ذلك في حق واحد منهم او في حق جماعه فانه يحبس من شهر واحد الى سنتين

(م ١٩٠) اذا كان احد من ارباب الوظائف المبريه او وكلا الحكومه كايئا من كان بلوى رتبته كانت يامر بتحرك قوة الحكومه الحريه او باستعمالها او يطلب صدور امر بذلك سوا كان بواسطه نفسه او بواسطه غيره لاجل منع اجرا احد القوانين او منع تحصيل تكليف شرعي او منع العمل بموجب اوامر المحكمه او منع اجرا ساير الاوامر الصادره على مواقيها من الماموريه الشرعيه فانه يجازي بالربط في القلمه

(م ١٩١) ان البلاد التي يسكرون فيها محلات ممدده للفقرا لاجل قمعهم وعدم تحملهم الضروره اذا وجد بهم احد يسأل فيضبط ويرسل الى محل الفقرا ولا يؤذن له في الخروج منه بلوى وجه من الوجوه مدة ثلاثة اشهر ويسامل حينئذ مثل المحبوس (م ١٩٢) اذا وجد احد من الاشخاص الذين يسألون في البلاد التي ليس بها محلات للفقرا ويكونوا قد اتخذوا السؤال طاده مع كونهم امها الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتسليمهم في الابنيه المبريه التي بلديريه او بالمحروسه بمده من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وهكذا الذين يضبطون وهم يسألون في محلات خارجه عن القره التي يكون محل اقامتهم فيها فيجرى تنفيذ في الابنيه المذكوره ستة اشهر جزا لهم

(م ١٩٣) ان السائلين والقلايه اذا بدلوا هياتهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وضبطوا وهم على هذه الحاله ووجد عندهم اسلحه وان لم يكونوا قد استعمالوها ولا خوفوا بها احد او وجد عندهم من الالات ما يمكن التوصل به الى فعل السرقة او الى الاقدام على سائر الجناح او الى الدخول في البيوت كبرد او كلاب او سائر ما يكون من الالات فاقمهم يجازون بالارسال الى اللومان بمده من ستة اشهر الى سنتين (م ١٩٤) ان كل من يوفق تذكرة مرور بلزور او صنع جيله في تذكرة مرور

يكون اصلها صحيحا او يستعمل تزويرات مثل ذلك او تذكره مرور ذات حيله فانه
يجازى بإرساله الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين



المادة التي نشرت من الجمعية الحقانية في الثاني

والعشرين من شهر رمضان سنة ١٢٦٠

(م ١٩٥) اذا كان احد من الخدم يتجاسر على اجرا نوع من التزويرات فيما
يتعلق بالمصلحة التي هو فيها او كان لا يوفى خدمته المأمور بها ويحصل بسبب اهماله
او تكلسه ضرر للمعيرى ويكون ذلك الضرر جسيما او يفعل المغايرات والتحالفات المضادة
للقانون وللانسانية والسودية ويستوجب الحكم عليه من بعد التحقيق بإرساله الى ابي
قبر او الى اللومان او بطرده وتبيده بالكلية على موجب القوانين بسبب تلك التحالفات
والمغايرات فمن حيث ان صرف استحقاقه انما هو في مقابلة كونه يوفى المصلحة التي هو
مأمور بها بحسن الانصاف والعدل والصدق والاستقامة والجهد والتفكير فلا يجوز صرف
ما يستحقه المذنبون المحكوم عليهم بسبب هذه الجح التي فعلوها وكذلك اذا كان احد
يفعل تزويرا في حق غيره خارجا عن مصالحه التي هو مأمور بها سواء كان قطلا او
محريرا ويثبت عليه فعل ذلك التزوير بالتحقيق ثم يحكم عليه باللومان او بابي قبر على
موجب القوانين فلا يجوز صرف استحقاقه ايضا وانما اذا كان احد منهم عليه مجوزات
او شئ من سائر المطالبات الميرية فيخضع ما عليه من استحقاقه وبعد ذلك اذا بقي له
شئ يضاف الى جانب الديوان الاضافه القطعية فان لم يكن عليه مجوزات ولا شئ من
سائر المطالبات الميرية فانه يضاف جميع استحقاقه الاضافه القطعية .



المادة الصادرة في غاية شهر رمضان سنة ٢٦٠ من

• ديوان المالية في حق السارقين والمختلسين

(م ١٩٦) من حيث ان جزا من يكون من خدم الميري ويسرق شيئا من مال
لليري فانه محذور في القانون نامة المالكه بالارسال الى اللومان بالنسبة الى خفة الشئ

المسروق وجسماته وهذا وإن كان جارياً فيما سبق لكنه من الآن فصاعداً ينبغي إذا كان أحد من أمنا الأشوان والصيارفة وسائر خدام الميرى قد تجاسر على سرقة شيء من مال الميرى الموضوع تحت يده أماته أو في تسليمه فمن بعده ثبوته بالتحقيق والتدقيق بوجه الحق والعدالة يجري بمحصيل المال المسروق أولاً من ذلك الخنثى أو من ضامته وبعد ذلك يستخدم في جيل فيزاوغلى الكائن ببلاد السودان بدلاً من إرساله إلى الأومان بالمعاد المعلوم المحدود له بالقانون ثامه الملكيه بالنسبة إلى خفة المال المسروق وجسماته أو يشغل في زراعة أراضى ذلك المحل والحاصل أن مثل هؤلاء المرتكبين يرسلون إلى بلاد السودان لأجل أن ينظر لهم عمل يشتغلون فيه وإن كان السارق لا يقدر على دفع مال الميرى الذى سرقه ولا يقدر ضامته على دفعه أيضاً فمن حيث أنه قد ذكر في القانون ثامه أجراً مجزاة من لم يقدر على دفع المال المسروق من الميرى بأزيد من جزأ المتقدرين ينبغي عند إرساله إلى الجهة المذكورة على موجب القانون أن يرفع ذلك المال المسروق على طرف القديوان

(م ١٩٧) الفصاحات التي يلزم إجراؤها في حق القصوص الذين يسرقون أموال الرعايا وأشياا البرايا سواء كان ذلك بمصر المحروسة أو بالأقاليم والبادر فعلى وإن كانت مسطوره في القوانين والقوانين لكن ينبغي من الآن فصاعداً أنه إذا كان أحد يتجاسر على السرقة والنهب والغارات في أموال الرعايا وأشياا البرايا ثم يضبط وبعد تحقيق الأشياء المسروقة بوجه الذمه إذا ثبت وتحقيق بجمعية الحقايق أن الشخص المضبوط هو الذى سرق ذلك وأنه يجب إرساله إلى الأومان بمعاد معلوم على موجب القانون بالنسبة إلى خفة المسروق وجسماته فيرسل إلى جيل فيزاوغلى الكائن ببلاد السودان بالمدة المحدوده له بالقانون ثامه بدلاً من الأومان كما هو محرز في المادة السابقة وكذا إذا كان السارق من القصوص القدماء وقد أخذ النهب والغارات هذه وتجاسر على الأفعال الرديئة كقطع الطريق وثبت عليه ذلك بالبراهين القاطعه التسريعه والأدلة القاطعه فلا يصح قتله وأعدامه بل يرسل إلى جيل فيزاوغلى بدلاً من القتل والاعدام لأجل تشفيته في الاشتغال الموجوده في الجبل المرقوم ما دام حياً

المادة التي عملت بجمعية ديوان للمالية بمختص اللومان

(م ١٩٨) من حيث ان الجارى في بلاد اوروبا ان كل من يحكم عليه باللومان كليتا من كان يوضع في رجه القيد الحديد ويشغل في اشغال الترساة من غير التفات الى رتبته واعتباره ينفي اجرا العمل على موجب ذلك ثم يجب ان خفارة الترساة لا تكون بمدة طويله بل يجب في كل اربع وعشرين ساعه ان يبدل جميع غفرايا ويغيروا حسب اصول السكره ويجب على مفتش الدوتما ان يجري التفيش والتحرى بنفسه في كل خمسة عشر يوماً مرة وينظر هل استخدام المحكوم عليهم باللومان جار على الوجه المشروع اولا وهل الاعتا بالغفاره وتمير الغفرا باوقاته حصل اولا وكذلك الضابط الذى يكون مامورا بغفر المذنين لا يكون منفرداً على حدة في ذلك بل يلزم تغييره هو والساكر ما حسب قانون السكره واذا سمع انه لم يحصل اجرا اصول السكره بموجب القانون في استخدام المذنين وتمير الضابط والغفرا ويتحقق ذلك فان مفتش الدوتما وانظر الترساة يكونان هما المسؤولان عن ذلك

(م ١٩٩) من حيث ان الترع والساقى والبراج والحوشات الجارى عملها منذ مدد مديدة لاجل عمار البلاد اذا تركت على حالها بغير تمير وترميم يحصل لها اضمحلال بالكليه وبسبب ذلك كانت الترميمات والتعميرات مقتته على البلاد من قديم فلى هذا ينفي ان يحصل الاهتمام من طرف المشايخ في تمير وترميم الترع والجسور والساقى والحوشات والبراج المعتاد على البلاد وتسميرها وترميمها اولا قالوا كما كان في السابق واذا كانت البلاد عهده فتكون الهمة ايضا من وكلا الهده او المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التي لم تكن مقتته على البلاد يجري تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بذل الهمة في اجرا التعمير والترميم بمطاعه من طرف المشايخ او الوكلا او المفتشين ان كانت البلاد في الهده والحاصل ان التعميرات التي مثل ذلك يجب الكشف عنها في الابتدا بمعرفة مهندس الاقسام ويسطى الجدول الى الباشمهندس وبعد ان يصدق الباشمهندس عليه يقدمه لديوان المديره ويجرى تقسيم ما يخص كل جهة على وجه الحق بديوان المديره ويجرى عنه الاوامر من طرف المدير الى مشايخ القرى والى وكلا التمهدين بالاجرا على موجب ذلك التقسيم واذا كان من جد تحرير الاوامر من طرف المدير

ترك التعميرات والتزيمات او لم يحصل اتمامها واكالمها حكم القياس المقرر على الوجه اللائق وعند التفتيش يشاهد ان القرع والجسور والسائق والبوابج والحوشات التي حصل ايجادها بواسطة الجهد والنصب منذ مدة قد اشرفت على الخراب فيجربى تجديد قياس هذه المحلات وينظر الى مقدار ما بلغت من الانصاب المكعبه فان كانت تلك البلاد تايجه للمديره فيحصل من مشايخ تلك البلاد على كل نصب مكعبه خمسة وعشرون قرشا وان كانت تلك البلاد داخه في التهد فيكون التحصيل من وكلا السهده ويصرف المبلغ الذى يحصل الى الانصار الاجريه حتى يحصل به تعمير المحلات المتخربه واذا كان مهندسو الاقسام او بائنهندس الاقليم لا ينظرون الى التعميرات اللازمه التي مثل ذلك او لم يدروها في الجدول بسبب عدم دقهم ولا يرضون ذلك الى المدير فيجربى في حقهم ترتيب الجزا اللازم بموجب قانون المهندسين نظرا لانغاضهم وتكاسلهم في اجرا مقتضى ماموريتهم كما هو الحق وهذا الامر ولو انه لا يلزم المشايخ ووكلا السهده شيئا منه لكن من حيث ان التنى الآيل للخراب يمكن فرقه وتيميزه لكل انسان يجب على كل احد انه اذا رأى شيئا مما يحتاج الى التعمير والتزيم آيلا الى الخراب باراضى القرى التي هو فيها ان يخاطب فيه المدير والمهندسين بالكتابة ليخلصوا انفسهم من الجزا واذا لم يجرؤوا العمل على هذا الوجه فليكونوا مشتركين في الجنبه ويجربى في حقهم ترتيب الجزا على الوجه المشروح وحيث كان من العلوم ان نظار الاقسام والمديرين ذهبوا على المهندسين ويمحرون لهم الاوامر من طرفهم لاجل ان يكتشفوا عن مثل هذه المحلات المتخربه يجب ان لا يخلو عن التحقيق والتدقيق في مثل ذلك بل ينظرون هل جربى العمل على الوجه اللازم وهل المحلات المقتضى تعميرها عملت او لا كما هو واجب على ذمتهم وكذلك ينبغي لهم في الحال ان يفهموا الذين يسلكون في طريق التكاسل عن الامور المهمه المماثه تلك ويطلوهم على موجب القانون واذا حصل منهم اغماض عين وبسبب عدم تعمير المحلات المتخربه يحصل بالاقليم ضرر وخساره فليكونوا هم ايضا مشتركين في الجنبه وليعلموا بالتحقيق ان يرتب جزاءهم بموجب القانون

(م ٢٠٠) من العلوم ان ترك كل انسان طريق التكسل والاماله واجتهاده بكمال الدقه في الخدمه التي هو مامور بها بالتبعيه الى الانسياء وحده على ان يجرى امور المصالح التوطه بوظيفته كما يلحق اما هو متعلق بمحصل التصح عن يكون فوقه يكونهم يرشدون الذين تحت ادارتهم الى الطريق بالتنبيه والتاكيد والتعريف الكافى فعلى

ذلك ينبغي ان الذين لا يسلكون طرائق الاستقامة والانصاف في ذلك ولا يسمعون كلام من فوقهم ولا يطيعون امرهم ومع ظهور تكاسلهم يحصل ضرر وخساره للجانب المبرى يجرى ترتيب جزائهم بموجب القانون بمعرفة كبارهم ويربون من يميل منهم الى الجنحة او لا قولا ولا يتركون بابا لازدياد التكاسل والخساره متى صار هذا الامر مطلوبا لدى كل انسان وسارت حركاتهم مستقيمة على الوجه اللائق فانه لا يبقى احد متشبثا بالكسل الا ما نذر وهو لا ايضا يجرى في حقهم ما يلزم وبنا على هذا اذا كان احد لم يبذل النيرة كما يجب بوجه الحق في رؤية الاشغال بالمصالح المبرية عموما وخصوصا في مصالح الزراعة والحراث والسقي وجمع المحصول واجرا ما يلزم في محل الجرن والاشوان ولم يحصل منه البقرة التامة في تطوير مواشى المبرى الموجودة بالجفاك والهد وسائر الجهات المبرية ونظاقهم وأكلهم وشربهم وتبين منه الكسل والتراخي وعند الاستخبار يكون الذي فوقه المحول على عهده نظارة ذلك الشخص وادارته مشتركا معه في الجرم ويجب ان يرتب له الجزاء اللازم ايضا بموجب القانون تطبيقا على باب التكاسل وحيث الامر كذلك ينبغي من الان فصاعدا لكل مدير ومأمور ونظر ومفتش وجميع من كان فوق احد من المشايخ والسد وغيرهم ان يلموا اثم مسؤولون عن تكاسل الذين تحت ادارتهم ومتى علموا انه حصل اغراض عين وتكاسل وتراخ من هم تحت ادارتهم في اشتغالهم لا يساعون احدا منهم بل يجب عليهم في الحال ان يجرؤا مفتضى القانون في حق الجنوح وان كانوا لا يجرؤون قصص مثل هؤلاء المذنبين او لا قولا وظهرشى يوجب ضرر المبرى بسبب ذلك الاهمال والتكاسل فالجزا الذي يجب اجراؤه في حق الجنوح المستحق الجزا بسبب اهماله وتكاسله يجرى حيثخذ على من فوقه وعلى هذا لا يصح لهم تجوز المساعدة والمساعدة في هذا الباب مطلقا بل يقتضون بسباب عدم الاعراض والتكسل والتراخي في اشتغالهم على النوال الحرر ويرغبون من يكونون تحت ادارتهم ويشوقونهم لطريق الاستقامة والعدالة ويبذلون السى والاقنام في تربيتهم

(٢٠١ م) انه مسطور بالمادة السادسة والتحسين وكذا بالمادة السادة والتسمين بمد المائة عن من يكون محتلسا انه اذا كان اختلاسه يتجاوز خسة آلاف غرش يرسل الى فيزاوقلى مقيدا بالزنجير بمدة من ستين الى خمس سنين واذا لم يتجاوز الحجة آلاف غرش فيرسل ايضا الى المحل المذكور بمدة من ستة اشهر الى ستين واذا لم يقتدر على تأدية ما اختلسه فينشدد جزاؤه ونهاية الجزا لا يتجاوز المئتين ومذكور ايضا بالمادة

الستين انه اذا بلغ الاختلاس الى عشرة آلاف غرش يرسل المختلس الى فيزاوغلي بالمواعيد المذكورة واذا كان اقل من عشرة آلاف غرش يرسل الى ليان سكندريه بالمدة المذكورة وان القتال اذا حكم عليه بالقصاص شرط وورثة القتول لم يرتضوا بالدية يجرى القصاص واذا كان الورثة لم يصروا على القصاص يرسل الى فيزاوغلي مدة حياته واذا ارتضى الورثة فن بعد تحصيل الدية يرسل الى فيزاوغلي بمدة من ستين الى خمس سنين ولكن يقتضى ان القتال المحكوم عليه بمدة الحياة يرسل الى فيزاوغلي والقتال المحكوم عليه بمدة مقدمه يرسل الى ليان اسكندريه واما قطاع الطريق ومقتدى السكك فيرسلون الى فيزاوغلي بمدة حياتهم واما شهود الزور اذا كانوا من مزوري المحكمة فيرسلون الى فيزاوغلي بالبياد الموضح في المادة السابعة والثمانين بعد المائة وسائر اللذين يرسلون الى ليان اسكندريه

(٢٠٢ م) انه قد نصرح بالمادة العشرين بعد المائة باه اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية او غير المستخدمين يخبر احدا من القنات الكبار بشئ خارج عن وتليفته اما جوابا لسؤال او ابتكارا شغلا منه وكان اخباره من غير موازنه وذلك القنات الذي اخبره لم يردعه في الجواب تطبيقا على ما في المادة المذكورة وتولد من اخباره مضرة للمملكة فان كانت تلك المضرة غير جسيمة فيجازى بالجزا المحدود في المادة المذكورة وان كانت المضرة جسيمة ففي اول مرة يقطع من سنوية ذلك القنات استحقاق ستة اشهر وفي المرة الثانية يقطع منه استحقاق سنة كاملة وفي المرة الثالثة يقيم في بيته من غير معاش وهذه المادة تشمل من يدالوا الى اكبر انجال حضرات سعادتلو الحديوي الاعظم

(٢٠٣ م) ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية وورد في فكره رأى سديد فيه الصواب فيما يتماق بالمتافع المالكه يكون مأذونا في عرضه لجمعية ديوان المالية او الى من يكون من القنات الحائرين رتبة الاو فا فوقها لحد اكبر حضرات انجال الجنبان الحديوي والمعرض اليهم يرسلون ذلك الى جمعية المالية لينظر بها فيما يقتضى لذلك ومن بعد المداولة فيها يعرض للاعتاب السنيه

(انتهى)

ملحق نمرة ١٩

• فهرست قانون نامہ سلطاني

الفصل اول

في جزا القتل والجرح

الفصل الثاني

في حد القذف والتزوير على الافعال النيرة المرضية والارتكابات القديمة

الفصل الثالث

في جزا التمدي على الاموال والاحتلاسات وتكاسل المأمورين عن اداء مامورياتهم
وتداسخهم فيما لا يخصهم وتادية الوريكو واجتباب الرشوة والجريمة
والسرقة والتزوير ومحو ذلك

الفصل الرابع

في جزا غصب الاطيان والحيوانات وقطع الاشجار واتلاف المزروعات وتسخير
الفلاحين من غير اجرة وقرارهم من بلادهم وعدم اجابة الحاكم وعدم
المساعدة على سد ما يتكسر من الجسور والهروب عند طلب الوريكو
والغدر في توزيع الوريكو واشباه ذلك .

الفصل الخامس

فيمن لا يسوغ استخدامه في الخدمات الميرية وفي جزا من اتلف شيا من الآثار
القديمة او الجديدة وفي اسقاط الحامل وجزا من يعدم ولده وفي عدم طاعة
المستخدمين وفي مخالفة شروط الالتزام وفي مادة الاستعفا من الخدمة
وما شا كل ذلك

القانون السلطاني

الفصل الاول

وفيه سبعة عشر مادة

(المادة الاولى) اذا وقعت حركات من احد اتباع الدولة عليه كايما من كان بلا استثناء كالتجاري والتجاسر على قتل النفس او ايقاظ الفتن على الدولة عليه التاج هو لها شرطا او على الحكومه المحليه المحاله على ولاء مصر بمقتضى فرمان العالي الصادر بالاحسان بالوراثه اليهم او على من كان واليا بالتوارث او على احد المأمورين فلا يقصد اتلافه بوجه من الوجوه لا بالقتل ولا بالسلم ولا بغو ذلك من سائر اسباب الاتلاف لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يوجب ذلك عليه الحكم الشرعي بعد ثبوت جنايته من غير غرض ولا ميل عن سنن الحق بالنظر في امره مرارا بما يقتضيه الحال من التحقيقات اللازمه والتدقيقات الجازمه والتحرى التام مع رعاية الشرع والقانون واذا حصل الاتلاف من اي مأمور كان لشخص ما مباشرة او بواسطة شخص اخر فلا بد من اجرا القصاص والحكم الشرعى عليه ولورضى ورثة المقتول باخذ الدية او عفوا عن القاتل واسقطوا حقهم جزا لتلك المأمور على مجلسه على مادة القتل القبيحة حسبما تقتضيه السياسة والنظام وبالجله فيلزم مراعاة المساواه في حكم القتل من غير تفريق بين كبير وصغير

(المادة الثانيه) ان مادة القتل التي تحصل في نفس مدينة القاهرة ينظر فيها بمجلس الاحكام المصري بحضور حضرة قاضي مصر او نائبه وحضرة المفتي ولكن لا يجوز اجرا مقتضى ذلك ما لم تتحقق حقيقة الحال اما بالتواتر او بتركيه الشهود بكمال الدقه والتثبت ويصدر فرمان العالي بالاجرا على مقتضى الاعلام الشرعى الذي يحرر بذلك ويقدم الى الاعتاب السنيه السلطانيه من مد التصديق عليه من حضرة شيخ الاسلام بالاستاه عليه

(المادة الثالثه) ان مواد القتل التي تحصل في اي اقليم من الاقاليم المصريه يلزم ان تنظر بمجلس ذلك الاقليم ويجري ابحاثها وتحقيقها بمعرفة الشرع او بالتواتر او بتركيه الشهود بكمال الدقه والتثبت ثم يرسل اعلامها الشرعى مع مضبطة المجلس الى

يجلس الاحكام المصريه وبه تحصل التدقيقات الشافيه والتحقيقات الكافيه ثم يرسل ما ذكر الى ديوان حضرة الوالي ومنه الى الاستاذ العاليه وقدم الى حضرة شيخ الاسلام ليصدق عليه من طرفه ثم يرضى على اعتاب الحضرة السلطانيه ويصدر فرمان العالي ولا يسوغ اجرا التقصاص حتى يحصل جميع ما ذكر ويصدر فرمان العالي بالاجرا

(المادة الرابعة) اذا كان احد المأمورين من اي صنف من صنوف الدولة العاليه سبقت محاكمته بمجلس البلد كما تقدم ذكره ونظرت قضيتيه بمعرفة الشرع وثبتت جسامته على القتل وصدر الحكم الشرعي عليه بالتقصاس الا انه لم يصدر في حقه فرمان حال مشرف بالطرفاي السلطانيه يتضمن صورة المحاكمة في حق ذلك الشخص بحيث ان اجرا التقصاص بدون وجود فرمان حال ممنوع بحسب القانون فكل من لا يراعي هذه الاصول ولا يتقن بها من المأمورين فهو بلا شك يتجاسر على مخالفة القانون فيلزم بمقتضى النظام اجرا الجزاء اللازمه في حقه

(المادة الخامسة) ان الساعين بالفساد قسمان قسم يسمى بالفساد قولاً والاخر يسمى به فعلاً فالاول كان يستميل شخص شخصاً او اشخاصاً ويتكلم بكلام يمارض به الدولة العاليه والحكومة المحليه المحاله على ولاء مصر او من كان والياً بطريق الوراثه او المأمورين من طرفه او يتقو به جارات يفرى بها على فعل حركات تخالف القوانين والتظامات فاذا ثبت انه اتفق او تعاهد او كاتب احداً في شأن اتقا المفساد لزم حبه مقيداً من سنه الى خمس سنين

(المادة السادسة) واما الثاني وهو ان يسمى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لان يدعو شخصاً او اشخاصاً للبنى والصيان او يجمع جماعاً ويطلبه باروداً او سلاحاً فاذا ثبت عليه ذلك يرسل الى اللبان مدة من عشر سنين الى خمس عشرة سنه او ينقل الى بلاد بعيدة لما ان ذنب من كان من هذا القليل عظيم جداً واما من ادخل نفسه في خدمة شخص جمعية اهل الفساد وساعدهم على اغراضهم واعطاهم اسلحه ومهمات حربيه وهو عالم بمحالمهم وما هم عليه غير مكروه ولا مجبور او اعد محلاً لاحتقاليهم وتجميعهم فيه فانه ياتى بالجلس مقيداً من سنه الى خمس سنين على حسب ذنبه وذلك بعد المحاكمة والنظر في امره

(المادة السابعة) اذا كان الذين يتجاسرون على الفساد قولاً او فعلاً بمحروسة مصر فلن انظر في دعواهم وانباتها بالتواتر لا يكون الا بمجلس الاحكام المصريه

(المادة الثامنة) اذا كان الساعي بالفساد قولاً او فعلاً باقليم من الاقليم لزم ان يحقق دعواه اولاً في مجلس ذلك الاقليم على وجه الحق ثم يرسل جرنال قضيته ومضبوطها بالتفصيل الى مجلس الاحكام المصري ثم يجرى الكيف منه الى ديوان حضرة الوالي ويجري اللازم تطبيقاً على المادة الخامسة والسادسة

(المادة التاسعة) اذا لم يحصل من قطاع الطريق قتل نفس وآثماً يتجاسروا على مجرد سلب الاموال فقط فانهم ياقبون بالحبس مدة سبع سنين واما اذا قتلوا قسماً وثبت عليهم ذلك بالتحقيق فمقابهم القتل حسباً تقتضيه الشريعة

(المادة العاشرة) حيث كان من اللازم الهجوم بالاسلحة على من كان حاملاً للسلاح من ارباب الفتنة والفساد وقطاع الطريق فلا قصاص على من قتل احداً منهم واما من قبض عليه منهم حياً بحيث انه لا يسوغ قتله بدون المحاكمة فكل من يتجسس على قتله قبل المحاكمة يجري عليه حكم القصاص

(المادة الحادية عشرة) اذا كانت مادة القتل يجب فيها القصاص لكن حكم فيها بالدية بسبب عفو الورثة او المصالحة او كانت تجب فيها الدية من اول الامر بحيث ان مصر القاهرة يجده فيلزم بعد اجرا ما تقتضيه الشريعة في المادتين ان يرسل القاتل الى لبنان اسكندرية او الى محل اخر مثله مدة من خمس سنوات الى خمسة عشر سنة كما هو جار في حق من وقع منه القتل بالحال البسيدة المماثلة لذلك

(المادة الثانية عشرة) اذا كان المقتول من اهالي جهة غير التي قتل بها او كان ودرته غائبين في جهة اخرى فان القاتل يحبس حتى يحضر الورثة واما من مات قتيلاً لا عن وارث بحيث ان امره من خصوصيات السلطنة السنية فيمد ان ثبت قتله على من قتله بعد الترافع والمحاكمة يجري في حقه ما يقتضيه راي اولى الامر حيث ان من كان من هذا القبيل من القاتلين امره مفوض لهم فان شاؤا حكموا بقتله وان شاؤا حكموا باخذ الدية منه الى بيت المال

(المادة الثالثة عشرة) اذا كان القتل خطأ والقاتل لم يسبق له ما يماثل هذا الفعل وحسنت شهادة الناس فيه وتبين للشرع ان ليس له مظنة للؤف فيكتفى في حقه بما تقتضيه الشريعة واما اذا كان مظنة للؤف فيلزم ان يجازى بالنفي أو الوضع في الحديد مدة سنة واحدة

(المادة الرابعة عشرة) اذا قصد شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص آخر

اغراء على ذلك بلال او بشى ما فيجرى الحكم اللازم شرطا وقاوتنا على القاتل المعرى
الحقيقي الذي باشر القتل

(المادة الخامسة عشره) اذا كان القاتل امرأه فحين ان الحكم بالقصاص او الهديه
مستوفى حتى كل مكلف ذكر كان او اثنى كما هو مقتضى الشرع فيحكم عليها بالحكم
المخصوص في حق الذكور وان كانت المرأة معينة للقاتل فقط فانها تصاب بالجلبس في
الجلبس المختص بمجرمات النساء حتى تصلح حالها وتحسن ثوبها واذا لم يكن لها ولى ولا
اقارب تازمهم فقها وكسوتها مدة حبسها كانت فقها وكسوتها في تلك المدة على بيت المال
(المادة السادسة عشره) اذا تجاسر احد على افعال قبيحه كمارسته من كان مأمورا
بالضبط والربط وشهر السلاح عليه فحين ان بذلك يكون قد ارتكب ذنب عدم الطاعة
للضابط زياده على ذنبه الاول فيلزم ان يستخدم في الخدمات الدينية مثلولا مدته من
شهرين الى سنتين على حسب قبحه وسؤفه فان افرغ السلاح بالفعل فيستخدم
كذلك من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات فان جرح برصاص او بالآلة جرحه اخرى
فتؤخذ منه مصاريف الجريح حتى يلتم جرحه ويرا ويستخدم كذلك مدته من خمسة
شهور الى خمس سنوات فان مات المجرع من جرحه فيجرى في حق ما يقتضيه الشرع
والقانون حيث ان الامر حيثئذ آل الى مسألة القتل

(المادة السابعة عشره) اذا شهر السلاح احد من الناس كايما من كان على آخر
لزم حبسه بقيد الحديد مدة شهر فاكتر الى سنة على حسب ذنبه فان افرغ السلاح
بالفعل قيد من شهرين الى سنتين فان جرح قيد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات
وتلزمه مصاريف الجريح حتى يبرأ فان مات بسبب جرحه حكم على الجالجرح عند ذلك
بما يقتضيه الشرع والقانون

الفصل الثاني

وفيه سبع مواد

(المادة الاولى) لما كان جميع اتباع الدولة عليه قد نالوا الحقوق التشريعية من الامن
على النفس والمال وحفظ العرض والاموس وكان كل انسان صغيرا كان او كبيرا قادرا
بهذا السبب على ان يطلب حقوقه بمقتضى الحربه التشريعية لادهاق الحربه وكان عرض

الإنسان وناموسه عزيزاً محترماً عنده كروحه وكانت صيانة المرض ووقايتها مما تقتضيه المروءة والإنسانية وكان القذف بكلام يخل بقدر الشخص وشأنه أو ضرره أو شتمه بلا موجب يعد حكماً لمرضه واتهاكاً لحرمة لزم أن كل من ثبت عليه شرطاته تجاسر على هتك المرض بما يوجب عليه الحد يحد شرطاً

(المادة الثانية) إذا وقع امر من هذا القيل بمحرسة مصر وكان لا يستوجب إلا التعزير فقط لزم أن ينظر لحال المدعى عليه وشأنه لما أن أنواع التعزير وكيفية متفاوت بحسب أحوال الناس فإن كان من استوجب التعزير من العلماء الفضلاء والسادات الكرام ووجوه الناس وأصحاب الرتب وجب احضاره إلى مجلس الأحكام وتعزيره فيه بما يليق وإن كان من أوساط الناس أو السوقه ومن يشابههم لزم جلده وتعزيره بالحبس أو الثاني على حسب ما يقتضيه الحال وإن كان من آحاد الناس فإنه يؤدب بالحبس أو الثاني أو الضرب من ثلاث حتى إلى تسع وسبعين على الوجه النعري ويجزى مثل ذلك أيضاً خارج المحروسه بمعرفة مدير المحل ولا يحكم في هذه المسألة بمجرد الدعوى بل لا بد من الإثبات والتحقيق على وجه الثبوت والتدقيق حتى لو ظهر كذب المدعى بحسب تأديباته منه من خمسة أيام إلى خمسة وأربعين يوماً

(المادة الثالثة) حيث أن مجلس الأحكام المصري هو مجلس الدمه والحفانيه فينبغي أن يكون من وظيفته وواجبات ذمت أن يدقق في هذه المواد ويعين النظر في تمييزها حتى تكون مستقيمة خالية عن الميل والترض وان يجنب بالكلية كل ما يوقه في ورطة المسؤليه عما يخالف ذلك وإن يقول الحق ولا يبالي وإن لا يقصر في إخطار ما يلزم

(المادة الرابعة) لا يسوغ لأحد من ضباط السكركه والأفكار وما موري الضبطه أن يضرب أحداً أو يسبه في نفسه بيادي رأيه فإن ماموريتهم إنما هي عبارة عن القبض على من اتهم بريئه في الطرق أو الأزقة أو على من وقع بينهم نزاع وشقاق واحضاره إلى محل الضبط والربط بدون أن يضلوا به شيئاً أصلاً ويجب على الشخص المدعو إلى محل الضبط أن يبادر بالإجابة ويسارع في الذهاب إليه ولا يتخلف عن ذلك إلا إذا كان له عذر شرعي فإن حصل منه عدم الطاعة للضابط أو وقع منه إساءة أدب فلا مانع حينئذ من اجراء المعاملة الجبرية على حسب ما يقتضيه الحال

(المادة الخامسة) السكران الذي يربد ويؤذي الناس ويصول عليهم في الأسواق وغيرها يحد شرطاً بعد إثبات سكره ومن يرفع صوته ويحبس عليه من المقامرين ومعه

آلة القمار يزور بضربه قائما من ثلاث عصي الى تسع وسبعين نظرا لجرمه على حسب ما يسوغه الشرع بحيث لا يفضى به الضرب الى الموت وهكذا يضل مع المذكورين ان وقع ذلك منهم مره او مرتين فان زاد السوم منهم على ذلك ولم يرتدع عن غيه وظهر اصراره على اسائه وجب نفيه او جبهه مقيدا حتى يندم على ما فعل ويتوب توبة نصوحا

(المادة السادسة) اذا تجاسر احد على ارتكاب امور غير مرضيه كتهريب بنت من بنات المسلمين او بنات الملل الاخرى الى اقليم آخر او الى خارج البلد زاعما انه عقد عليها بدون علم اقاربها فانه يقبض عليه وتحقق دعواه بمعرفة مدير الجهة ثم يرسل هو واوراق قضيته الى مجلس ذلك الاقليم تنتظره حتى تثبت جنته يجازى حسبما يقتضيه النظام بالمجلس في محله مدة ستة اشهر تأديبا له وعلى اخذ بيئت من هذا القبيل الى شيخ اوقية او محكمة في اقليم آخر لزم ان لا يقعد عليها بل تعرض الكيفية في الحال على حاكم البلد بلا احوال وعلى الحاكم المذكور ان يرسلها الى محلها

(المادة السابعة) كل من تجاسر على المضاربة بما ليس من الالات الجارحة يزور بالحبس مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر على حسب جرمه ويجوز تعزيره بالضرب من ثلاث عصي الى تسع وسبعين بحسب جنته على الوجه الشرعي

الفصل الثالث

وفيه اثنان وعشرين مادة

(المادة الاولى) لا يسوغ لهدوله عليه ولا للحكومة المحلية المخالفة على ولاية مصر بموجب فرمان الوريث العالي ولا لقات من كان واليا بطريق التوارث ولا للمامورين ان يضمنوا ايديهم على مال احد او ملكه ولا يجوز بوجه من الوجوه لشخص ما كيرا كان او صغيرا ان يتعرض او يتسلط او يتداخل في مال شخص آخر او ملكه بغير حق ولا ان يجبره مباشرة او بواسطة على ان يعطيه اياه او يبيعه له فان تصدى احد مثل هذا الفعل القبيح وقصد التسلط على مال احد او ملكه وجب كفه ومنه عن ذلك فان كان قد استحوذ عليه بالفعل اجبر على رد عين ما استحوذ عليه من الاملاك او الاموال لصاحبه ان كانت عينه قائمه والا وجب عليه دفع قيمته له ثم ينظر في حاله فان كان من اهل المتاعب والمأموريات لزم طرده من الخدمة جزاله على اقدمه على مخالفة القوانين

وان لم يكن كذلك عوقب بالتني الى محل غير مملكته ليقم به مدة سنة واحدة
(الماده الثانيه) اذا تجاسر احد من كبار المامورين المستخدمين للمصالح الميريه او
صفارهم على اختلاف شئ مما هو تحت ادارته او هاتكان موضوعا عنده على سبيل
الامانه من القود والاموال وغيرها فانه يرافع ويحاكم علنا فان ثبت عليه ذلك لزم محصله
منه وان ظهر الاعسار وعدم القدرة على الاداء بيع مما يملكه ما بقي بقيه ذلك الشئ
ويجبر محصله ثم يطرد بحيث لا يستختم في الخدمات الميريه بعد ذلك وان لم يكن
عنده ما بقي بجميع ما احتسب عوقب بالطرد والتني

(الماده الثالثه) اذا تبين ان شخصا احتسب شيا من الموجودات او المقبوضات او
المدفوعات عند الاطلاع على الحساب الذي يقدم من القروع الى دواوين الصوم ثم
منها الى ديوان المال او عند مقابله على الرجوع والسندات اللازمه او عند تفتيش القفاقر
والحسابات والمحازن والاشوان وسائر المصالح لزم ان يسترد منه ما احتسبه ويحاسب بما
نص عليه في عقوبة السارق واذا ثبت ان المامور الاصل علم بهذا الامر وانقض عنه
ادب بالعزل والطرد واذا ثبت ان احد المامورين اتلف او ضيع شيا مما استؤمن عليه
وسلم له من الامته والاشيا والالات والادوات بسبب اهماله وتساهله لزم ترعيه قيمه
بجازه له ويجوز عزل المامور الذي وقع منه ذلك من المصلحه وطرده

(الماده الرابعه) حيث ان كل مامور مسؤول بالمجلس عن مقبوضاته ومدفوعاته
وضامن لما يحصل في ذلك من الضرر فينبغي ان يكون الاشخاص المستخدمين بعميه
كل منهم مسمدين وامنا فبنا على ذلك لا يجوز استخدام احد في مثل هذه الخدمات
رعايه لخطر جهه من الان فصاعدا

(الماده الخامسه) كما ان الحلى الاقوى للظلمات المؤسسه والقوانين الموضوعه من
طرف الحضرة الملوكة الاشرف هو مجلس الاحكام المدليه فكذلك الحلى الاقوى
للتظلمات والقوانين التي تأسست بمصر من طرف السلطه السنيه على مقتضى فرمان
الوراثه المتم بها على ولاه مصر بالتوارث هو الوالي ومجلس الاحكام وحيث كان الامر
كما ذكر وكان العلما والامرا وجميع مامورى المصالح الميريه ومستخدموها مسؤولين عن
سائر افعالهم وحركاتهم الختمه بماموريتهم منوطه بهم فيلزم انه متى ظهر من احد منهم
تكاسل وتساهل في خدمته المنوطه به تنظر دعواه بمجلس الاقاليم او بمجلس الاحكام
المصريه وعند ثبوت جنحة تجري في حقه المعامله الجزائيه بمقتضى القانون

(المادة السادسة) حيث أنه جارٍ بمصر ان المواد التي تتعلق بالاحكام الشرعية بقضى فيها احكام الشرعية والامور التي تخص الملكية والمالية يحكم فيها المديرون والمأمورين وبعض القضايا يقدر لها بخصوصها مجلس مركب من احكام الشرعية ومأموري الملكية مما وينظرون فيها بالتطبيق على الشرح الشريف والقانون النيف فيلزم ان يمين بعضهم بضاً على حسب ما يقتضيه الحال كما هو مقتضى مأموريتهم غير أنه لا يجوز لاحد الطرفين ان يتدخل في امور تخص الطرف الاخر بدون علمه فان ظهرت بينهما منافسة بناء على مداخله او امور اخرى ووقع التشكي من ذلك فلا بد من المرافعة والمحكمة بالتحقيقات اللازمة والتدقيقات الجازمة وكل من ثبتت جبنته وقبحه يلزم تأديبه

(المادة السابعة) حيث أنه يجب على الاهالي تأدية الوركو المطلوب منهم بلوقاته بدون تأخير كما أنه جارٍ تأدية الوركو المقتن على الاياله المصرية بلوقاته بموجب فرمان الوراثة العالي فلذا حصل من احد تمت وعخالفه في هذا الخصوص لزم اخذه وحبسه واجباره

(المادة الثامنة) حيث ان مادة الرشوة امر منكر شرعا وقانونا فيجب على كل انسان ان يحرز عن هذا الامر المكروه ولا يتجاسر على هذا الفعل المتكر وكل من تجاسر على ذلك تؤخذ منه الرشوة التي اخذها وتسلم ليت المال ثم ان كان من ارباب المأموريات فالحال في حق منه بالدولة العلية اخراجه من خدمته وتنزيهه عن رتبته بحيث لا يستخدم في مناصب الدولة العلية ومأموريتها وتأديبه بحسب شخصه وحاله فكذلك يكون الاجرى على هذا الوجه في حق من كان في الخدمات المصرية وان لم يكن من ارباب المأموريات والخدمات اصلا فكذلك يجرى تأديبه ولا يستخدم في المصالح الميرية مطلقا

(المادة التاسعة) ينبغي ان ما تقرر في حق المرتضى من الجزاء والعامله يجرى بينه في حق الراشئ ولكن حيث أنه محتمل ان الراشئ لم يحصل منه البذل بقصد ترويح غرضه ولم يكن بطوعه واختياره بل باختيار المرتضى ونحوه فيصكون حينئذ مظلوما فينبى أنه متى ثبت جبره على ذلك يرد اليه ما اعطاه

(المادة العاشرة) حيث ان مادة الجريمة والفرامه ممنوعه بالكلية فكل من تجاسر على ذلك يجازى بجميع الجزاء المقرر في حق المرتضى وحيث ان الشخص الذي حصل تعريمه لا يكون الا من المظلومين الساجدين فلما يجزى بها الامر فورا واستبان أنه

ممنور في ذلك يصرف النظر عن تأديبه

(المادة الحادية عشرة) مادة السرقة التي لم يوجد فيها ثبوت شرعي وأما يصير فيها نصاب السرقة حيث أنه لا يوافق العدالة فيها مجازاة من اخذ شيا يساوي بعض مات من القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم ان يستخدم في الخدمات الفنية مقيدا بالحديد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات على حسب قيمة الشيء الماخوذ وحيث أنه من سرق ثلاث مرات وجوزي عليها ولم يرتدع عنهم من حاله أنه صار غير قابل للاستقامه وحسن السلوك فيلزم فيه وتغريبه الى بلاد السودان

(المادة الثانية عشرة) كل من يجاسر على التزوير بتقليد او قسطن او تغيير بعض مواضع من الاوامر العلية الصادرة من طرف الدولة العلية والاوراق الرسمية الصادرة من طرف ماموري السلطنة السنية والسندات الشرعية وثناكر المرور وختم من يكون وإلّا والاوراق والرجع الصادرة من القواوين الميرية محتومه باسقام الميري واوراق الاعلانات يلزم تأديبه بالنفي والتغريب والقيد من اربعة شهور الى اربع سنوات على حسب تهمة وشخصه ومن قلد اوراق سائر الناس فحقابه كذلك لكن من ثلاثة شهور لثاية ثلاث سنوات واما الزغليه الذين يقلدون السكة الساطية واوراق التقديف يوضعون في القيد من ستة شهور لثاية اربع سنوات على حسب سوء صنيعهم ومثلهم من يدفع القود البراية فيجازى بين جزا الزغلي على حسب جرمه واسأته

(المادة الثالثة عشرة) زمرة الاشرار يعني الذي تظهر منابرهم ومخالفهم في بعض جزيات متى كانت حالتهم تقضي الى سلب الامن عن الاهالي فمن حصل التماس تأديبه وتزيتته منهم يلزم فيه وتغريبه مقيدا بالحديد مدة سنة بحسب حاله وشخصه فان ظهرت استقامته وحسن سلوكه في ظرف المدة المذكورة وحصل الامن من فائكه واتى بضامن من الاهالي خلى سبيله والا زيد في مدته حتى تظهر استقامت ويحسن حاله

(المادة الرابعة عشرة) كل من حمل المحصولات وكتمها واخفى امرها كيلا يدفع المقطوع المضر به على الاراضي لجانب الميري يلزم اخذه وجبه واجباره كمن امتنع من دفع العوائد التي عليه

(المادة الخامسة عشرة) حيث ان ارباب الجنج الذين يظهرون بالاقليم ويطلقون بالنفي والقيد بالزغير على مقضي القاتون ما عدا من تكون جنحته كبيرة كالقاتل والساعي بالفساد تلزم مجازاتهم في محالهم بمقتضى القانون ليكونوا عبرة لامثالهم فيلزم عند محاكمتهم

بمجالس الاقاليم ان تمرض كيفية ذنوبهم على ديوان حضرة الوالي بعد ثبوت جنحتهم وذنوب كل منهم ويجري الاستئناف من ديوان الوالي بموجب مضبطه وعلى مقتضى الاشعار الذي يحصل بالتطبيق على قانون الجزا يسلون تذاكر بايديهم ببيان الجنحة الواقعة ومقتضى المتنبه ويشدون بالقيد بالزنجير وينقلون الى المحل اللازم واما من يحكم عليه بحبس الدين والقراقول والرياضه والضرب بالجلده على ما يقتضيه القانون فهو لا تجري مجازاتهم في مواضعهم واما يرسل علم خبر عن ذلك الى مجلس الاحكام المصري واما القاتلون والساعون بالفساد فتجري محاكمتهم بمجالس الاقاليم كما قرر آقا ثم يرسلون مع مضابطهم الى مجلس الاحكام المصري

(المادة السادسة عشره) اذا حصل لاحد من المحبوسين اياما كانوا مرض شديد فينبغي ان تؤخذ عليه ضمانه قويه ويرخص له في الاقامه بمنزله ومداواته حتى يبرأ من مرضه برأ تاما وتحسب له ايام مرضه من المدة المئنه لجسده وكل من ظهر مرضه عند الخصاص والعمام ورخص له في الاقامه بمنزله يلزم البحث عن حاله بالتدقيق من طرف مأمور الامور الملكيه بتلك البلده في كل خمسة عشر يوما مره هل اكتسب افاقه من مرضه ام لا

(المادة السابعة عشره) اذا كان في اصحاب الذنوب المحبوسين لاجل تاديبهم اشخاص قرا ليس لهم اوليا ولا اقارب تلزمهم نفقتهم وكسوتهم مدة حبسهم فان نفقتهم تكون من الاموال الميريه المرتبه للمحل الذي هم به غير انه يلزم مجانبه اتلاف الاموال المذكوره بصرف زياده على مقدار الكفايه

(المادة الثامنة عشره) حيث ان الاشخاص الذين يكونون من خدم الحرايين وياخذون تقاوى على وجه السرقة اذا عوقبوا بالعقوبات المقرره في حق المتهمين بالسرقة يوجب ذلك تعطيل مصلحة الزراعة قتل هؤلاء الاشخاص يكتفى في عقابهم بضرهم بالجلده من اثنى عشرة لثاية تسع وسبعين بعمرة حاكم المحل الذي هم به وذلك بعد استقطاع ثمن التقاوى التي اخذوها من اجرتهم

(المادة التاسعه عشره) جميع البقالين والجزارين والخبازين وسائر الياعين اذا كانت دراهمهم ناقصه او باعوا بزياده عن السعر الجاري فلا بد من تاديبهم وتعزيرهم لكن حيث كان تاديبهم بالحبس يلزم عليه غلق دكاكينهم وتعطيل بيعهم وشرايهم فيجري في حقهم التعزير بالوجه الشرعي بان يضربوا على حسب جنحتهم من ثلاث

صحي الى تسع وسبعين وهم واقفون امام المجلس فان تكرّر منهم ذلك جاز حبسهم ايضا ما لم يجاوزوا الثلاث والا فن بعد اجرا تاديبهم بالجسب والضرب حسب مقتضيه الحال يلزم ان يسد فوراً ما لهم وما عليهم بمعرفة نظارة الاحتساب ومشايخ الحرف ويطردوا الى بلدهم حتى انهم فيما بعد لا يعدون من طائفة اليساعين الذين اخرجوا من زمرتهم

(المادة العشرون) لما كانت اقامة الحدود الشرعية على الصيد والامّا عند الاكتضا امرها طيد لطرف السلطنة السنية وكان امر تزييرهم متوطلاً بساداتهم وكان بعض اسياهم يتجاوز الحد في التادييب والتعزير ويظلم البد او الامة وبعضهم يميل في ذلك او يدفع الضرر والمفسد عن نفسه ببيع البد او الجارية لغيره فيكون بذلك سبباً في سرعان الفساد وانتقاله الى غيره ويترتب على ذلك خلل النظام العام كان من اللازم في صورة ما اذا وقع من الصيد او الامة جنحة توجب التعزير وظهرت تلك الجنحة بالطبع ان يراعى جانب هؤلاء المساكين بمنع التمدي وبمجاورة الحد عنهم وان يراعى جانب النظام العام بحفظه من طرق الخلل اليه وذلك انه في صورة ما اذا كانت جنحة البد او الجارية قتلا وسقط عنه القصاص او الدية بقوا اولاً القتل تطبيقاً على القانون الجاري في حق عموم الناس يحبس البد مقيداً حسب مقتضيه الحال من سنة الى خمس سنوات او ينفي ويغرب كذلك وكذلك الحكم في صورة ما اذا كانت الجنحة جرحاً يحبس او ينفي المدة المذكورة وهكذا الامة نجيب هذه المدة في عجب مخصوص بالقضاء وفي صورة ما اذا كانت الجنحة توجب التعزير بالضرب بالصا يضربون على الوجه الشرعي المعلوم عدده وكيفيته

(المادة الحادية والعشرون) الأمر في مادة قتل النفس وقطع العضو على نوعين الاول مكره مجبر اي مقتدر على ايقاع ما هدد به وحكم هذا النوع حكم القاتل فانما عفا الاولاً عن القصاص كان جزاؤه من خمس سنوات لغاية خمسة عشرة سنة على حسب حاله في القبح والاساءة هنا اذا امر بالقتل واما اذا امر بقطع عضو فقط فلا يكون حكمه في الجزاء حكم الجارح بل تزداد مدته بحيث تكون من ثلاث سنوات لغاية ست سنوات والنوع الثاني ما اذا لم يكن الأمر بقتل النفس او قطع العضو مكرهاً مجبياً بمعنى انه لا قدره له على ايقاع ما هدد به جزاؤه من سنتين لغاية خمس سنوات واما الشخص الذي يفسد ذلك بأمر الأمر الغير المكره فان كان قاتلاً فجزاؤه من خمس

سنوات لغاية خمس عشرة سنة وإن كان قاطع عضو فجزاؤه من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وأما مساوئ القتال فيزاد في مجازاته من خمس سنوات لغاية سبع سنوات (المادة الثانية والعشرون) إذا كان القتال امرأة نجس في المجلس المعد للمجلس النساء من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وإن كانت أمه مجبره فكل ذلك نجس من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وإن كانت أمه غير مجبره نجس من ستين لغاية خمس سنوات وإن كانت مبيته للقتال نجس من خمس سنوات لغاية سبع سنين وفي سورة ما إذا لم يكن لها من تلمه فقها وكسوتها من ولي أو قريب في مدة حبسها تكون فقها وكسوتها على بيت المال

الفصل الرابع

وفيه سبع وعشرون مادة

(المادة الأولى) إذا غصب انسان اطيان غيره وزرعها لزم تحصيل اجرة المثل منه ودفعها للمالك مع رد الاطيان المذكورة لصاحبا ثم يجازى الناصب على حسب حاله اما مجبسه من خمة عشر يوما لغاية شهرين واما بضربه من ثلاثين جلده لغاية تسع وسبعين

(المادة الثانية) إذا غصب شخص من آخر حيوانا واستعمله في اشغاله فعليه ارض ما تقضه الاستعمال سوا كان ذلك في اعضاء الحيوان او في قيمته فيجب بحسب قانون النظام تحصيل ذلك الارش منه مع اجرة المثل ودفع ذلك مع الحيوان الى صاحبه ويجازى الناصب تأديبا له اما مجبسه منه من خمة عشر يوما لغاية شهر او بضربه من اثني عشرة جلده لغاية خمسين جلده

(المادة الثالثة) إذا نجس احد على قطع اشجار نابتة بنفسها او مستتبته بضل فاعل او على اطلاقها فان كان موسرا لزم ترميعه لصاحبا نصف تلك الخسارات زجرا له وتأديبا وإن كان مصرا عزز بالضرب بالعصا من ثلاث عصي الى ثمان وسبعين على حسب حال التلف خفة وجسامة فان كانت الخساره فاحشة جدا جاز وضعه في القيد من خمة عشر يوما لغاية ثلاثة اشهر

(المادة الرابعة) حيث انه يوجد عربان ببعض الولايات فاذا اطلقوا مواشيهم في

الزراعة قصدا حتى اكتملت كلاً أو بعضاً فإن ثبت ذلك لدى التحقيق بمعرفة الحاكم لزم قياس مقدار ما اكتمل تلك المواشي من الزراعة وتزويج صاحبها نصف قيمة المأكول بمعرفة مشايخ القبيلة زجراً له وتاديباً ويسمى ذلك لصاحب الزراعة وإن لم يكن أكل المواشي عن قصد من أربابها بل نشأ من التساهل وعدم الفقه يلزم تزييم رب الماشية المطلقة قيمة المأكول فقط بمعرفة المشايخ المذكورين وتدفع لصاحب الزراعة وحكم مواشي غير الرعيان في ذلك حكم مواشي الرعيان

(المادة الخامسة) إذا ثبت أن يرمه أكلت من جرن غير صاحبها أو اتلفت شيئاً من زراعة غيطه بلرجائها وثبت أن ذلك بسوق صاحبها لزم تحصيل الحصار المذكورة بمن يلزم وادب من كان سبياً في ذلك بالضرب بالجلده من عشر لغاية خمسين وإن ثبت أن ذلك بالقضاء والقدر من غير قصد من أحد وجب ضمان قيمة التالف فقط

(المادة السادسة) إذا كان شيخ القرية أو غيره يستخدم القلاح بلا أجره على وجه السخرة في أشغال حمل الزرع وحصاده فحق ثبت ذلك عليه يرم الأجره كاملاً لذلك القلاح ويجبس من خمسة عشر يوماً لغاية خمسة وأربعين أو يضرب من اتى عشر جلده لغاية خمسين عقاباً له على تعديه

(المادة السابعة) إذا غلب سراً أحد على أخذ حيوانات الرعيان أو الركوب من خيول أو بحيرات أو مواشي أو على أخذ البهايم الكيرة أو الصغيرة أو الات الزراعة ومحصولاتها من محال الزراعة أو الأخشاب من المباني أو الإحجار من المحاجر أو على نقل العلامات الموضوعه لتمييز حدود الفيلان والأملاك ونحويلها من موضعها إلى محل آخر فحق كان عقابه في صورة ما إذا كان من أرباب الزراعة بالوضع في القيد من ثلاثة أشهر لغاية ثلاث سنوات على حسب جنحته كما هو عقاب الأخذ بوجوب تمثيل مادة الزراعة في جهتها لزم تزييمه في هذه الحالة على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين لغاية مائة وخمسين فقط

(المادة الثامنة) إذا كان أحد القلاحين يتزاي بزى الرعيان ويتنظم في سلوكهم فتد القبض عليه إذا وجد في ذمة بواق من مال الميري وكان الذي أخفاه وأدخله في حمايته مقتدراً على تادية ذلك أرسل من أخفاه إلى اليابان بمدة شهرين من بعد تحصيل البواق المذكورة منه وإن كان غير مقتدر على ذلك أرسل إلى اليابان بمدة أربعة شهور وإن لم يكن على القلاح للفساد بواق للميري أرسل من أخفاه إلى اليابان بمدة شهرين ويؤدب

القصاص بضربه تسعاً وسبعين جلده

(المادة التاسعة) اذا طلب شيخ البلد لعرف الحاكم الأكبر بذلك الجبهة ولم يحضر مع كونه موجوداً بهذه البلدة او فر هارباً عند حضور الحاكم الى تلك البلدة فحيث ان ذلك يد من علم الطاعة لحاكمه فيضرب بمقتضى النظام ما يني جلده فاذا نجاس على مثل ذلك ثانياً عوقب بعزله من المشيخة

(المادة العاشرة) انه في وقت ري اطيان احدى القرى عند فيضان النيل اذا حضر اهالى بلدة اخرى ايلاً او نهراً لاجل اخذ مياه تلك القرية وحصل فيها اثنا ذلك قتل شخص او جرحه لزم اجرا ما يجب لذلك من احكام القاتل والجراح واما اذا لم يحصل قتل ولا جرح وانما تعدى اهالى قرية على اهالى قرية اخرى واخذوا مياههم بالجبر بدون ان يجبروا الحاكم فيلزم بمقتضى النظام ان يضرب شيخهم واطلر البلدة بالجلده من خمسة وسبعين جلده لفاية مائة وخمسين واذا ظهر بالتحقيق ان الفلاحين تمدوا على غيرهم بدون علم الشيخ وجب تاديب هؤلاء الفلاحين بالضرب بالجلده من خمسة وسبعين لفاية مائة وخمسين

(المادة الحادية عشرة) اذا حضر احد الى الحاكم وشكى اليه ان شخصاً كائناً من كان قطع شياً من نخيله او اشجاره بدون اذنه ورضاه واخذته غصباً بلائعن لزم بعد التحقيق تقديم ذلك بمعرفة اهل الجبهة وتحويل ضعف قيمته منه ودفعه الى المالك المتظلم وحيث ان اشجار البلع والدوم من الممولات فيلزم اضافة مال تلك الاشجار على من قطعها ويجب تحصيله منه وتسديده مع المال في كل سنة حتى تفرس اشجار غيرها وتمو مثلها فان كان المتعدي غير مقتدر على ذلك وجب تعزيره على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين جلده لفاية مائة على حسب ما يتعمله جسمه

(المادة الثانية عشرة) اذا تعصب احد مشايخ البلاد مع الفلاحين او تعصب احد الفلاحين مع جماعة منهم على ظلم البلد او الشيخ وهجموا عليه بالثبايت والأسلحة وحصل منهم الضرب فقط من غير اطلاق سلاح وجب بمقتضى النظام ان يضرب الشيخ او الفلاح ريس العصبة ما يني جلده ويضرب كل من الفلاحين الذين معه مائة جلده واما اذا حصل منهم اطلاق السلاح فيجري في حقهم اجرا الجزاء المقرر في حق امتانهم

(المادة الثالثة عشرة) اذا احرق احد جريد احد كائناً من كان او اسنانه او

منزله او اشعل نارا في اشيا قابله للاحراق لاي شخص كان وقبض عليه وكان مستعدا
 الاحراق ما ذكر وثبت عليه ذلك بالتحقيق فان كان هذا المتندي موسرا مقسودا
 وجب تحصيل قيمة ما احرقه منه وتسليمها لصاحبها ثم ان كانت القيمة لا تزيد على
 خمسمائة قرش لزم تزيده اما بضره ثما وسبعين جلده او بوضعه في القيد بالجزيرة
 من شهر لنهاية ثلاثة شهور وان كانت القيمة تزيد على ذلك او كان الشخص الذي
 تجاسر على هذا الفعل له سابقه وجوزي عليها ثم عاد الى ذلك فانبا لزم ارساله الى
 اللبان بمدة ستة لغاية خمس سنوات

(الملة الرابعة عشره) اذا تجاسر اهالي احدى القرى على كسر جسر بلا اذن
 من الحكومة لاجل منفعة اطيافهم قصرتم المياه وترتب على بقا جانب شرقي من
 اللبان البلاد التي حوالها او ادى ذلك الى غرق الاصناف او المزروعات التي بتلك
 البلاد لزم عقابهم بالارسال الى اللبان من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وان كان
 الجسر الذي انكسر من الجسور السلطانية وتصرفت المياه في غير الوقت الذي تنصرف
 فيه وادى ذلك الى تشريق اراض بكثره او الى عدم كفايتها في الري او الى غرق
 اصنافها او مزروعاتها حتى حصل لاهالي تلك القرية خسائر جسيمة وجب ارسالهم
 الى اللبان من ثلاث سنوات لنهاية ثمان سنوات وان حصل التدارك بالمبادرة الى سد
 الجسر المذكور فورا او لم يترتب على كسره ضرر بحسب الوقت فاته مع ذلك يلزم
 معاقبة من تجاسر على هذا الفعل الخطر بالارسال الى اللبان من ستة اشهر لغاية
 سنة واحدة

(الملة الخامسة عشره) اذا انكسر جسر في بعض المواضع وكان اهالي ذلك
 الموضع لهم اقتدار على سد الجسر المذكور وجب على المشايخ ونظار الزراعة ان
 يجتهدوا في سده مع التبره التامة و بسوقوا الاتجار اللازمة لذلك في الحال فان تمذر
 عابهم سده وجبت اجاتهم من البلاد التي يجوارهم باحضار الاتجار وغيرها من اللوازم
 بقدر الحاجة وهذا من وظيفة المشايخ والنظار فاذا غابت القرى المجاورة لهم كسر
 الجسر وتهاونوا في الاسعاف والاعانة متخلين بقولهم انه ليس في حقهم ولم يتوجهوا
 اليه ويجتهدوا في سده او طلب من البلاد المجاورة اتقا وعوها من اللوازم ولم يسفخوا
 بالرساها وترتب على ذلك مضره للتواحي التي حوالها فحين ان مثل ذلك يفضي الى
 الضرر العام فيلزم تحقيقه والتفكر فيه فان تبين ان مضرته خفيفه جزئيه وجب ان

يساقب كل من تساهل وتكسل في هذا المعنى وكذلك من ظهر انهم سبب في كسر الجسر المذكور من مشايخ الحصة والشيخ المسند والناظر بالارسل الى اللبان من شهر لغاية ستة اشهر وان تبين ان المصوه عظيمه عليه عوقبوا بالنفي الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب تفاوت تلك المضرة في الجسمله

(المادة السادسة عشره) انا أنكسر جسر من الجسور ولم يكن لاهالي تلك الناحية قدره على سده كما ذكر في المادة السابقة ولزمت اعاتهم من البلاد القريبة التي بجوارهم ولكن لبعض الاغراض حصل طلب الاعانه من بلاد بيده بحيث لا يمكن التشارك وسد الجسر في الحال فكل من المهندسين والحاكم الذين تسيبا في طلب الاعانه على مقتضى ذلك الترض يرسل الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب خفة ما يحصل من الضرر وجسامته

(المادة السابعة عشره) يلزم ترتيب خفرا على حسب ما يقتضيه الحال لحفظ ما يخص كل بهه من جنس السموم قلنا قاض الثيل وامتلأت الحياض لزمت احضار اشيا كالقش واللبوس والحوازيق والاجتهاد وعدم التساهل في تليش الجسور وتحصيل متانتها حتى لا تضر بها امواج المياه فان اضررت بها الامواج بلن اكنتها حتى انكسرت لعدم تليشها او لعدم الحفر عليها التالى ذلك عن التساهل بها وقلة الاعتسا بشاتها فالخل الذي ينكسر منها يلزم عمله واصلاحه فقط بعمرة اهالي تلك القرية ما لم يكن قد ترتب على انكساره مضره والا فان كانت المضرة جزيه لزم مجازاة من تبين تهاونهم وتكسلهم في هذا المعنى ولذلك ان ينظر في القرية التي يكون بها ذلك الجسر فان كانت عهده وكان المتصد مقبلا بها وثبت تكسله في ذلك جوزي بلواعيد المقرره في المادة الخامسة عشرة وان لم يكن بها جوزي على الوجه المشروح كل من تبين تساهله وتهاونه في ذلك من مفتش وناظر وعمده ومشايخ وان كانت القرية من بلاد المديرية وكان المدير موجودا بذلك الطرف عند كسر الجسر وثبت تهاونه وتكسله يجازى المدير نفسه بالمجزا المذكور وان لم يكن موجودا هناك ولم يقع منه التكسل فالجزا بما ذكر على من تثبت تساهله وتكسله من قائل القسم وحاكم الخط وعمد المشايخ غير ان من كان في رتبة البكباشي او اعلى منها ينفي الى السودان او اقليم حليقا على المواعيد المقرره في المادة السالفة

(المادة الثامنة عشره) انا حصلت مضايقة لاحد الجسور بكثرة المياه لزم فوراً

الاهتمام والمبادرة الى ما يدفع الضرر عنه وحيث ان المهندسين والمأمورين يجب عليهم متى عرفوا ان احد الجسور حصلت له مضايقة وضعت بسبب كثرة المياه ان يفتدوا في الحال محل الاقتضا عن ذلك ويتشبتوا بتحصيل النتائج اللازمة فاذا خلفوا الواجب عليهم بان لم يبادروا بالاقتضا والاشعار الى محل الاقتضا وقت امكان التدارك وتيسر المحافظة على الجسر المذكور ولم يتشبتوا بتحصيل التداير اللازمة لحفظه ولم يحصل منهم الاقادة لمحل الاقتضا الا بعد انكسار الجسر المذكور وحصول الخسارة والضرر فكل من وجب عليه ذلك ولم يجزه من المهندسين والحكام والمشايخ يجزى عليه الجزاء المقرر في المادة السادسة عشره مع التظير لجسامة الضرر وخفته حيث انه لم يعمل بمقتضى وتليقته المتوقعة به فيكون حكمه حكم من قصر في الاطاعة والاسعاف

(المادة التاسعة عشره) اذا هرب احد قائممقامات القرى ومشايخ الحصص عند طلب اموال الوريثين المقررة على البلده واحتفى وحده واستصحب معه بعض الفلاحين فسد القبض عليهم يجزى تأديبهم بمقتضى النظام فيؤدب القائممقام او الشيخ بالضرب من مائة جلده الى مائتين وضرب الفلاح من خمس وسبعين جلده الى مائة فان تبين ان القائممقام او الشيخ كان قد هرب قبل ذلك وان له سابقه بهذا الامر فجزاؤه الجزاء المقر من منصبه

(المادة العشرون) اذا كان المأمور بتحصيل المال يطلب مقدارا معينا مما هو مطلوب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناصفة ما هو مطلوب منه بل تركوا اقرارهم بدون توزيع شئ عليهم من ذلك او وزعوا عليهم شيا قليلا لا يناسب المطلوب منهم ووزعوا على سائر الافاضل شيا زائدا فيلزم بمقتضى النظام ان يؤدب مثل هؤلاء المشايخ اصحاب الاغراض الخاليين عن الانصاف بضربهم تسعا وسبعين جلده في المرة الاولى ومايه وخمسين في المرة الثانية واذا قرئت قائمة المقبوض بحضور القائممقام ومشايخ الحصص فاختفى الطرف بعض الاسما ولم يذكرها مؤملا جزاء المتغصه نفسه فيجوز من وقت منه هذه الحليه بمقتضى النظام بضربه في المرة الاولى مايه وخمسين جلده وفي المرة الثانية بارساله الى القيان بمده من ثلاثة شهور الى سنة على حسب الحال (المادة الحادية والعشرون) اذا ارسل مشد الناحية الى احد من الفلاحين لاجل مساحه فضرره ذلك الفلاح ورده او ارسل المشد من طرف الديوان ليدعو فلاحا فتمال ذلك الفلاح ولم يحضر فاذا لم يوجد بعد التحقيق للفلاح عند شرعى جزاؤه في

هذه الحالة ضربه عشر جهلات واذا وقع منه عدم الطاعة ورفع يده على المشد فجراؤه ضربه خمسين جلده

(المادة الثانية والعشرون) إذا كسر احد من المشايخ او الفلاحين ساقية احد من الناس او سرق مالاها ضمن قيمتها لهاحبها ثم يجازى بحبسه مدة من عشرة ايام الى شهر كامل او بضربه اتي عشر جلده فأكثر الى تسعا وسبعين

(المادة الثالثة والعشرون) اذا احرق احد من الفلاحين او مشايخ البلاد جريد نفسه او اصنافه مابدا زاعما انه بذلك يرفع عنه اموال الاطيان فيحت انه قد وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق المبرى لزم ان يسامل بمقتضى ما تقرر في المادة الثالثة عشرة

(المادة الرابعة والعشرون) حيث ان من الجارى ان بعض فلاحين يوردون بعض محصولات الى الاشوان من اصل المطلوب منهم وفي وقت التوريد يوكل كل جماعة شخصا في توريد محصولاتهم المذكورة بالشون فاذا استخرج الوكيل المذكور الرجسه اللازمه عن تلك المحصولات باسم شخص آخر غير صاحبا او باسم نفسه مع كونها لا تخصه ولا تعلق له بها فلا شك ان مثل هذا الفعل هو عين الحياه فيلزم استرداد ذلك لصاحبه بعد الثبوت ويجازى الشخص الخائن على مقتضى النظام بضربه من خمسين جلده الى مائة تأديبا له وزجرا

(المادة الخامسة والعشرون) اذا شارك شيخ البلد او احد المزارعين شخصا آخر في زراعته ثم ضايق ذلك الشخص واسأ معاملته حتى الجأه الى الفرار قاصدا بذلك عدم اعطائه حقه وقت وجود المحصولات فن بعد التحقيق يجرى تحصيل حق الشريك المذكور فن تجاسر على ذلك ودفعه الى صاحبه ثم يجازى على مقتضى النظام اما بحبسه من خمسة عشر يوما الى مدة شهر كامل او بضربه من خمسة وسبعين جلده الى مائة

(المادة السادسة والعشرون) حيث ان بعض المشايخ لا يراعى الاصول الاتريه بل ينقل في كل سنة الفلاحين من غيط الى آخر ويحصن نفسه ويريد بالاطيان الحيدة او يضل نحو ذلك من الامور التي تخالف الاصول الرضيه واللوائح المرعيه فلواجب اولاً انذارهم والتنبية عليهم من طرف الحاكم بلجري على الاصول الاتريه وزيارتها والمحافظة عليها وفقا للمضرة التي تنشأ عن الاخلال بها فان لم يكفوا عن ذلك ولم يزالوا يتجاسرون على عدم رعاية هذه الاصول لزم تأديبهم ليضربهم تسعة وسبعين جلده فاذا

عادوا الى ذلك ثانية فجزاؤهم بمقتضى النظام اما ضرب مائة وخمسين جلده او العزل من المشيخة

(المادة السابعة والعشرون) لما كان حسن ترتيب واجرا ما يلزم اجراؤه في المديريات من الاشغال الهندسية مثل حفر الترع وانشاء المسور وحبس المياه وتصفيتها من المواد المتروكة بالمهندسين وهم المسؤولون في هذه الامور كان من الواجب عليهم مزيد التدقيق في التثبت باسباب التلحظ والتحرز بطلب الانظار والمهمات اللازمة عند الاقتضا بدون تأخير واستحصال حسن ادارة تلك العمليات وحيث ان مديري الاقاليم هم المسؤولون عن جميع امور مديرياتهم وادارتها وهم اكبر الحكام بها فيلزم ان يبذلوا بتحصيل ما يقتضيه الحال من اللوازم والمهمات بحسب طلب المهندسين بدون تأخير عن وقت الاقتضا بحيث يجمعون الانصار ويوزعونهم على وجه الحق والمعادلة ويتقنون باجراء العمل فان حصل اهمال او تهاكل وعدم اعتناء من طرف المهندسين او المديرين وترتب على ذلك ضرر فمن بعد التحقيق يجبسون في المدة الاولى بدويان المديرية من شهر الى ستة اشهر فان تكررت منهم هذا الامر فقد ظهر بذلك عجزهم عن ادارة المعاملة فيرفعون من الخدمة ولا يستخدمون في الخدمات الميرية حتى يظهر منهم التزم على ما قبلوا ويحسن حالهم



الفصل الخامس

وفيه احدى عشرة مادة

(المادة الاولى) كل شخص عوقب بالثاني او بالقيد بالحديد فانه بعد تمام مدة عقابه واستيفاء جزائه لا يستخدم في الخدمات الميرية ما لم يكن من ارباب الرتب ويشهد في حقه جماعه من الامراء المتقربين انه صالح حاله وحسن سلوكه وانه لا يتثبت بعد ذلك بادنى شئ يخالف الرضى العالي فانه حينئذ يجوز استخدامه في الخدمات الميرية

(المادة الثانية) انا تعرض شخص يهدم او تخرب او اخلاخل او اتلاف بشئ من الآثار القديمة او الجديدة او من التماثيل الموجبة للمنافع العامة او المستوحية لزينة المملكة وشهرتها او من سائر الابنية السنية فان كان ذلك الشخص من الاكابر لزم عمل ذلك الشئ الذي اتلفه بمعرفة مع اطلاع المدير وان كان من الاصاغر لزم بمقتضى

النظام ضربه من خمسين جلده الى مائة وخمسين
(المادة الثالثة) اذا كانت المرأة حاملا ووقع بينها وبين زوجها او غيره من الناس
مشاجرة وتزاع ادعى الى سقوط حملها فانه في هذه الحالة يلزم اجرا ما تقتضيه الشريعة
من الاحكام •

(المادة الرابعة) انا اعدم شخص ولده عمدا لزم بعد اجرا الحكم الشرعى عايه
ان يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

(المادة الخامسة) اذا سقطت الحامل بضرر شخص ابها او باعطائه لها بعض
ادوية او باطعامها او اسقيائها شيئا سوا كان ذلك برضاها او بدون رضاها فانه بعد اجرا
الحكم الشرعى في حق ذلك الشخص يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

(المادة السادسة) اذا سرق انسان او اضاع او اتلف شيئا من الاوراق كاللحجج
والوثائق والدفاتر والتقارير المشتملة على تحقيقات دطوى القمصان وقضايا الجنابات
والسندات سوا كانت في المقرخاته او غيرها من سائر الدواوين الميرية او كانت في عهدة
احد من ماموري الدواوين المذكورة لزم حبس المامورين بحفظ تلك الاوراق بمحل
انقلاهم في المدة الاولى مدة من شهر الى ثلاث شهور وفي الثانية يلزم اما حبسهم
كذلك او اخراجهم من تلك المصلحة واما السارق او ائتاف لتلك الاوراق فيحبس
مقيدا بالحديد مدة على حسب حاله من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

(المادة السابعة) جميع المستخدمين بالمصالح الميرية كبارا كانوا او صغارا اذا لم
يتقادوا بتطويع القوانين او لامر الوالي او الدوات الذين من فوقهم لزم ان ينظر في
قضيتهم فان تبين ان عدم الاتقياد لم يترتب عليه ضرر للمصلحة عوقبوا بالحبس بدويان
المديرية مدة على حسب حالهم من عشرة ايام الى شهر واحد وان تبين انه توجب عليه
ضرر للمصلحة حبسوا بالدويان المذكور مدة من شهر الى ستة اشهر على حسب
درجة الضرر فان وقع منهم ذلك ثانيا وترتب عليه ضرر لزم اخراجهم من المصلحة
وعدم استخدامهم في الخدمات الميرية حتى يتدموا على ذلك ويحسن توبتهم

(المادة الثامنة) لا يسوغ لاحد من الامراء المستخدمين في الخدمات الميرية ان
يتدخل فيما لا يخص ماموريته او فروعها ولا ان يعامل احدا بما لا يليق فان خالف
وارتكب مثل ذلك حبس في محل ماموريته مدة من عشرة ايام الى شهر واحد
(المادة التاسعة) انا وقع في دائرة احد من الملتزمين امر مخالف للشروط كاخذ

عوايد زايده على العوايد المقرره او بيع شئ للميرى او الاحالي بنين زايد على الاعيان المشروطه وحصل التحقيق والتدقيق بمراجعة اوراقه ودفاتره وثبت في المحكمه ان تلك المخالفه وقعت في محل اقامه الملتزم وانه مطلع عالما لزم بحصيل ربح مال الالتزام منه زياده على بدل الالتزام المقرر زجرا له على مخالفته حيث انه التزم بالالتزام على تلك الشروط المتدرجه بالشروطنامه وحيث انه لا بد من اتمام تلك المقاطعه في عهده ذلك الملتزم حتى تخفى سنة الالتزام فلاجل منع وقوع مخالفه من هذا القبيل فيما بعد يلزم تعيين ناظر من طرف الميرى يكون مه لادارة تلك المقاطعه وبمجرد انقضاء سنة الالتزام ينزع الالتزام من يده ويمجرى مثل ذلك ايضا فيما اذا حصلت المخالفه على الوجه المشرح في احد الفروع الملحقه بالالتزام وثبت ان الملتزم يلتمها وان حصولها كان باذنه ورضاه وان الارباد التي نتج عنها عاد عليه وان وقت المخالفه من احد اتباع الملتزم كوكيله او احد ملتزمي الفروع او خدم الملتزم الاصلي وثبت ان ذلك الشخص فعل هذه المخالفه برأيه لجرد تقع فيه وان الملتزم الاصلي يري القمه من ذلك لزم بحصيل القدر الزائد من ذلك الشخص ورده لاصحابه ان كان موسرا فان كان مسرا لا يقدر على دفعه وجب تحصيله من ضامنه فان لم يكن له ضامن لزم تحصيله من الملتزم الاصلي ورده لاصحابه لانه اهمل في اخذ الضمان مع وجوبه عليه وبعد تضمين اتباع الملتزم الذين وقت منهم المخالفه ما تقدم ذكره يلزم تزييرهم اما بالضرب من مائة جلده الى مائة وخمسين او بالاستخدام في الخدمات الدينيه مقيدين من مدة شهر الى ستة اشهر

(المادة العاشره) اذا احس شخص من نفسه بالحجز عن ادارة المصلحه المفوضه الى ادارته واستدعى باستخدامه في خدمه تليق بمجالة فينبغي ان يساعد على ما استدعاه ويجاب الى مطلوبه ولذا استغنى من الخدمة يرجى ككبرته او ضعف بيته بحيث لا تساعد قواه الجسديه على الخدمة وكان مقبلا بمصر فينبغي ان يرتب له المصالح اللائق بمجالة وخدمته التي سبقت بالتطبيق على لائحة مطاشات مصر ويلحق بزمرة المتقاعدین وإذا استغنى بلا عنر مع اقتداره على الخدمة وظهر ان طرفه خالص من المصلحه المتوسطة قبل استغناؤه لكن لا يرتب له مصلح وإذا استغنى مدعيا وصول الاذيه اليه من رؤيه الذي فوقه تنظر دعواه باي مجلس او باي ديوان يريد ان تبين انه حق في دعواه اتى في خدمته وعومل المدعى عليه بمقتضى القانون وان تبين انه مبطل فيما يدعيه جوزي ايضا بمقتضى القانون

(المادة الحادية عشره) جميع الوكلاء والمفتشين والتظار والخدم الذين ببلاد الصدد
والجبالك والمصالح التابعة للقنصليه والقنولات ارباب الرتب وغيرهم كابينا من كان اذا وقع
من اخدم مخالفه لقوانين الموضوعه بخروجه عن طاعة المديرين والحكام يلزم بحد
المحاكمه ترتيب جواته واجراؤه بمقتضى القانون كغيره بدون استسا
(تمت الحصة فصول)



ملحق نمرة ٢٠

لائحة المجالس المركزية الصادرة

سنة ١٢٨٨

مقدمة

البعض من أعضاء مجلس شورى النواب كان انهم عن المندوبات الواقعة من تعدد
وظائف نظار الاقسام بالنسبة لسرعة سير وتسوية مصالح الاقاليم وسعادة ناظر الداخلية
احال رؤية هذه المسئلة على المجلس الخصوصي ولما ان صارت المذاكرة فيها مرارا تحت
رئاسة فات الجانب الحديوي الاعظم وحصل التأمل في الترتيبات الاصلية الموضوعة
قدما للاختلاط والاقسام تحققت صحة تلك المندوبات وبناء على التعليقات التي صدرت
صار البحث بمعرفة المجلس على إيجاد طريقة لاصلاح العادة القديمة بحيث لا يترتب عليها
تغييرها بحيث لا يترتب عليها طريقة جديدة وانما فقط يصير تحسينها بموافقة العوايد والاحوال الجارية
وكما هو معلوم ان الاصول القديمة في ادارة مصالح التواشي كان جاري تمثيلها بمعرفة
المنشأ وان تعيين انتخاب هؤلاء المنشأ هو بمعرفة الاهالي ولا ينصبون شيخا واحدا في
كل ناحية لانهم لا يرون ان العدد الأكثر يجبر العدد الأقل في الانتخاب بل كل جماعة
تنتخب شيخا مختاره لنفسها ومن هنا نشأ تعدد المنشأ المتولين بإدارة المصالح ورؤية
الدعوى في أكثر التواشي وكيفية ذلك هو ان هؤلاء المنشأ بالانحداد مع البعض من
العدد يحقون الحق ويتناكرون في مصالح الناحية على هيئة مجلس يسمونه مجلس المصطبة
فلم يحصل التعرض لاجال هذه العادة وانما تصور منها وضع مجلسين احدهما خاص
بالادارة والثاني برؤية الدعوى وانتخاب اعضائهما يكون مثل جميع المصطبة بحضور
وانحداد العدد وهذا الوضع ما هو الا لتأييد المجلس البلدي واجراء آت مع افرانها على
قاعدة منتظمة واما الجارى في الاقسام فانه مرتب في كل قسم شخص واحد بوظيفة
ناظر قسم من مامورى الحكومة ووظائفه المهولة على عهده متوعة قارة يشغل

بتحصيل الاموال وتارة في الادارة وفي العمليات العمومية واخرى في رؤية البطاوى ولا يتعامل فيها لوحيد بل بقرارد ثلاثة او اربعة من العمدة بصفة ارباب جمية وهذا ايضا لم يحصل التعرض في لائحة الخصوصي اليه بل اضيف له بعض ثقات وتخصينات صار استباطها من الموائد والتنظيحات الجارية الآن وهي تنظم كيفية انتخاب ارباب هذه المجالس وجعلهم بمعد معلومة وتخفيف وتطاييف ناظر القسم بان صار استعراض مأمورية البطاوى المحولة عليه لاهميتها بوضعها تحت مأمور خاص بها وبنوان رئيس مجلس البطاوى وهذه التحسينات لم يدخل فيها المجلس أحداثات جديدة ومع ذلك فولو ان العمل كان قاصر على تعديل اصول مؤسسة على الموائد ووضعها في هيئة قانونية الا انه مما صار اجراء حصل نتيجة عظيمة وهي انفصال وظائف الادارة والقضاء عن بعضها حيث كانت الى الآن منحصرة في يد واحدة وصارت مأمورية ناظر القسم بسيطة بعد ان كانت في غاية الارتباك وانحنت نسوة الاشغال سهلة التجاز بلوقاتها هذا على وجه الاجمال ما تضمنته اللائحة التي اشارت بها الحضرة الخديوية وهي التي بعد ان صار تنظيمها بمعرفة المجلس عرضت للاعتاب وصدر عليها الامر العالي ومن المعلوم ان المجلس لم يقصد بتنظيمها وعرضها اجراء عمل مستوفى بل لا يخلو عن عمو او اثبات فيه ولذلك قد رؤي بالمجالس انه اذا تحسن لدى الاعتاب الخديوية ابتداء تنشية العمل بموجب هذه اللائحة في مديرتي القربية والمتوفية لانهما مرتبطتين ببعضهما بسبب اشتراكهما في مصلحة الري وبواسطة هذه التنشية وطول الوقت في دوام العمل بها لا بد وان يصير الوقوف على ما يكون لازما علاوته عليها بحيث يذير استوقاها قبل سرعان العمل بموجبها في كافة المديريات



بسم الله الرحمن الرحيم

صورة امرى على صادر لنظارة الداخلية رقم ٢٥ جاد اول

سنة ٨٨ نمرة ١٧٢

صار منظورا صورة قرار مجلس شورى النواب هذه الرقم ١٩ جاد اول سنة ٨٨ نمرة ٦ المتعلق بمسئلة ترتيب مجالس بالبلاد ومجالس وضبطيات بالمراكز عوضا عن الاخطا والاقسام بالكيفية الموضحة بها وبحيث وافق لدينا تنفيذ ذلك فاصدونا امرنا هذا لكم لتتعدوا الاجراء بمقتضاه

صورة قرار مجلس شورى النواب

حضرة الشيخ احمد ابو حمر من اعضاء مجلس الشورى انهى اليه بشارخ ٦ ر سنة ٨٨ بان جهات الاقاليم مرتب بها احكام اخطا ونظار اقسام وكتبة وقواصة بمجايات لاجل تحصيل الاموال واداء الاشغال ورؤية الدعاوى وبموجب كثرة الاشغال غير حاصل تشويل في تادية ما هو لازم في وقته وفصلا عن ذلك فان القضايا بعد سماعها بطرف احكام الاخطا ونظار الاقسام محال على المديرية وينتج من هذا عطل المدعى والمدعى عليه عن اشغالهم وربما تمكث القضية في بحر التحقيق مدة ويزداد عظام بسببها وانه من حيث اقصى مرغوب الحضرة الحديوية راحة الاهالي ونحو اشغالهم في وقته لانتفاهم لزراعتهم فتلاحظ طريقة سهلة يمكن بها اجراء هذه الاشغال من دون عطل ولا مشقة وهو انه يترتب بكل خط مجلس او مجلسين بمحسبة فة البلاد المحتوي عليها وكثرتها وكل مجلس يكون مركبا من ثلاثة اعضاء وواحد رئيس جسيم من عمد الاهالي يصير اتحابهم بمعرفة الحكومة بالدور كل اربعة شهور مرة ويعمل تلك المجالس حدود يتبعون الاجراء بمقتضاها ويعطى لهم دفاتر محتومة من المبري وينظرون القضايا والدعاوى ويجري عملية الكتابة بمعرفة الصيارف وبعد رؤية القضايا ونحوها تحرر المضابط اللازمة عنها وتقدم الى المجالس المحلية واما القواصة الذين يلزموا مجري احدهم من حضرة البلاد بالدور لكل مجلس اثنين او ثلاثة بما ان غفرة البلاد صاروا تحت راجلة

منتظمة وبهذه الحالة يسهل رؤية الاشغال وتخفيف المصاريف لانه ما دامت الاشغال والاموال طبعاً جاري تأديتها بمرقة مشايخ البلاد والقطاوى ترتب المجلس لرؤيتها فلا يكون فيه اقتضاء للخدمة المرتين بالاخطا والاقسام واقلام القطاوى وان تصير المخاطرة مع الحكومة صحيح اذنا نحن ليسها المذاكرة في ذلك فيجربى ما يلزم ويصلى القول اللازم بما يستقر عليه الحال وقد استقر رأى المجلس على عفاية الحكومة في ذلك وتأثير على الانتهاء المرقوم من سعادة الرئيس بمرقة ١٢ وارسلت صورته للداخلية بإقادة في ٦ ر سنة ٨٨ نمرة ١٥ وقد حضر سعادة ناظر الداخلية في ١٤ منه مامورا من طرف الحكومة وقال من المعلوم ان الحكومة الحديثة احب ما عليها تأسيس وتسيول ما فيه راحة الاهالي لكن هذه هيئة ادارة جديدة ولا يمكن اعطائه قول فيها الا بعد التروى والتفكر ولذلك رأت الحكومة بان تنظر ابتداء بالمجلس الخصوصى لتأمل فيما يقتضى وان المجلس المشار عنه رأى بان يتبين اثنين من اعضاء الشورى احدثهم من بحرى والآخر من قبلى ليكونوا حاضرين حين المذاكرة لتسيور المسئلة واخذ الاستفسارات اللازمة منهم عند الاقتضاء ويتقدم المجلس الشورى التصورات التي تراها الحكومة في ذلك لرؤيتها والمذاكرة فيها فتقرر بالمجلس انه في الواقع هذه هيئة ادارة جديدة ويلزم لها التأمل التام والذي رآه الحكومة من النظر فذلك بالمجلس الخصوصى ابتداء في عمله وبعد رؤية ما يقتضى وتقديم تصورات الحكومة الى مجلس الشورى حين ذاك تصير المذاكرة بما يترامى ثم استقر الرأي على تعيين اثنين من اعضاء المجلس احدثهما من بحرى والآخر من قبلى وبناء على ما ورد به الاخبار من مجلس الخصوصى عن تعيين اثنين آخرين ايضا علاوة على الاثنين السابق تعيينهما اولا لزيادة الايضاح في تلك المسئلة تعيين اثنين ايضا احدثهما من بحرى والآخر من قبلى ولقد ورد شرح ديوان الداخلية رقم ١٥ جاد اول سنة ٨٨ نمرة ١٥ على صورة اللائحة التي عملت فذلك بأنه حصل التروى والتفكر بالمجلس الخصوصى بعد اخذ قول من حضر من مجلس الشورى والتصورات التي رآها المجلس الخصوصى تدونت بالصورة المذكورة وقدمت للاعتاب الحديثة بقصد الاستئذان عن ابدائها لمجلس الشورى فصدر عليها الامر العالي رقم ١٥ الحاضر نمرة ١٦٨ بموافقة تقديمها لمجلس الشورى من طرف الداخلية وقد تالت بالمجلس فتقرر به عن لزوم تعيين قومسيون لهذه المادة وقد صار تعيين القومسيون والنظر في البنود وقدم تقرير واضح به صورة اللائحة وما تراءى له كما سيأتى بيباته بعده

صورة الامر العالي الصادر لثقله الداخلية على اصل هذه اللائحة رقم ١٥ جا
سنة ٨٨ نمرة ١٦٨

اطلعتنا على مفصلات هذه اللائحة التي عملت بالمجلس الخصوصي وقرار المجلس
المشروح عليها واستسب لبينا تهديما لمجلس شورى التواب من طرفها الداخلية واصدرا
امرا هنا لكم للاجرا كما ذكر

انه بناء على اقادة مجلس شورى التواب المحررة لديوان داخلية في ٦ رسة ٨٨
المرفوعة معها صورة الانتهاء المقدم لمجلس شورى التواب من احد اعضائه المتسب فيه
عفاة الحكومة فيما يتعلق باستساب ترتيب مجالس بالاضطراب بالتواشى بيثة أخرى
عن الجارى لتظر في القضاء والدواوى ومحصلات الاموال ونحوه تسليلا عن الجارى
بمعرفة نظار الاقسام وحكام الاضطراب الذين من اناطتهم بذلك غير حاصل منهم الملاحقة
على نهوما ذكر خصوصا الدواوى التي من بعد ان ينظروها بمعرفتهم فانه جارى احوالها
من طرفهم على المديرية وينشأ من تلك الطولة عطل لارباب الدواوى وتأخير
لاكتفائهم لتجواز ونجاح اشغال المزروعات ونحو اشغال الاهالي الحالية ثم وما استسب
بالداخلية من حصول التفكير والتذكر في ذلك بالمجلس الخصوصي قد سار مفاوضة
الآراء في هذه المادة بالمجلس بحضور من حضروا به ايضا من اعضاء شورى التواب
والذي استحسنه المجلس فيها ان يترتب في كل بلد مجلسين احدهما للإدارة والثاني للدواوى
وعلى كل كم بلد مجلس دواوى مركبة ثم واعمال ضبطية في كل مركز وضبطية عموم
بكل مركز ديوان مديرية كما هو آتي تفصيلاته بهذا

التفصيل الاول

فما يتعلق بترتيب مجلسين في كل بلد وكيفية انتخاب الاعضاء والرئيس والاجراءات
المقتضية وهو منقسم الى ثلاثة اقسام

القسم الاول

في بيان ترتيب وانتخاب ارباب مجالس البلد

(بند ١)

يترتب في كل بلد مجلسين احدهما لامور الادارة يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني
لرؤية الدواوى يسمى مجلس دواوى البلد وكل مجلس يكون مركب من واحد رئيس

من مشايخ البلد واثنين اعضاء بالدور على وجه ما هو آتي تفصيله في بند ٤ وبند ٥ ويجعل لكل رئيس ولكل عضو نائب حتى اذا ظب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالتواب عنهم يؤدوا وظاقتهم مدة الغياب ويكون مدة دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين اثنين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة

(بند ٢)

يترقب مجلسين مثل ذلك ايضا في كل بندر من بنادر الاقاليم البحرية والقبيلة مثل طلمبا والمتصوره واسيوط وجرجا وبقي البنادر فالاول يسمى مجلس بلدى ويؤدى وظائف مجلس ادارة المشيخة في البندر والثاني لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البندر ويتعين لكل مجلس منهما رئيس من مشايخ البندر واثنين اعضاء من عمد المزارعين واعيان اهالي البندر بالدور ويجعل لكل رئيس وكل عضو نائب ايضا حتى اذا ظب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالتواب عنهم يؤدوا وظاقتهم مدة الغياب ويكون مدد دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة انما الانتخاب يكون سنوى كما في بند ٨

(بند ٣)

البلد الصغيرة او الكفرة التي يكون لكل منهما اطيان مفروزة بزماء مخصوص فان كانت البلد الصغيرة اهاليها قليلة لا يتنظم بها مجلسين مشيخة ودعاوى مثل البلد الكبيرة فيصير نبيتها برضا اهاليها لبلد كبيرة من المجاورين لما انما ينتخب من عمد تلك البلد الصغيرة اثنين اعضاء كل منهما يكون في مجلس من المجلسين الذين يكونوا في البلد الكبيرة واثنين نواب لهما من ذات البلد الصغيرة واذا كان بلدين صغيرين يقيموا لبلد صغيرة فيكون من كل منهما واحد اعضاء وواحد نائب له وان تعددت البلاد الصغيرة التابعة لبلد كبيرة زيادة عن بلدين فيكون الاخذ منهم بالدور اى البلد التي لم يؤخذ منها في اول دور يؤخذ منها في ثاني دور

(بند ٤)

رؤساء واعضاء مجالس كل بلد وبندر ونوابهم حسبما في بند واحد وبند اثنين هؤلاء يكونوا من اهالي الحكومة ومن عمد المزارعين في البلد ولهم في نفس البلد التي ينتخبوا لمجالسها ملكية واترية ومشتغلين في البلد المذكورة بزراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين بالبلد ذاتها لا اقل من خمسة سنين والريس ينتخب ممن باع في العمر

ثلاثين فأكثر والاعضاء يكون كل منهم من سن خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس و بعد افلاسه ما اقلد اعتباره ولا يكون وقع منه جنابة وسدر عنها في حقه مضبطة بالارسال الى الايان او الطرد من وظيفته

(بند ٥)

من يكون مستخدما او سبق استخدامه بالحكومة وله طين ابادية او اترية بالناحية ولو لم يكن متوطنا بها لكنه يكون حائز باقي شروط الانتخاب يجوز له ان يكون منتخبا ان كان خالي من الخدمة ومنتخبا اذا كان مستخدما

(بند ٦)

اذا كان في البلد شيخ واحد ولا تكون تلك البلد من البلاد الصغيرة المدون عنها في بند ٣ فيكون هو رئيس مجلس ادارة المشيخة في اول دور وبنهاية دوره اذا ارادوا الاهالي اجاءه رئيسا في الادوار القابلة بعد ذلك او رغبوا تعيين غيره من عمد الاهالي المزارعين بالبلد فيجاءوا لذلك واما رئيس مجالس الدطاوى يتعين من اول دور بالانتخاب من عمد البلد واما البلد المقسمة شياختها حصص فلاهالي البلد ان يختاروا رئيسا من مشايخها في كل دور من يريدوه منهم

(بند ٧)

من يكن معدودا من العسكرية تحت السلاح يستثنى من الانتخاب اما اذا صادف وقت الانتخاب وجود احد المساكر في البلد بالاجازة فيجوز له ان يكون حاضرا مع الاهالي وقت الانتخاب وله ان ينتخب من يريده مثل الاهالي

(بند ٨)

انتخاب ارباب المجلسين لكل بلد كبيرة من رئيسا واعضا ونواب يكون في ذات البلد وبمعرفة مشايخ واهالي البلد وبحضور ثلاثة عمد بصير تعيينهم في وقته بمعرفة مجلس الدطاوى المركزية من عمد التواحي المجاورة وعلى العمدة المذكورين ان يقبوا رضا الاهالي بدون ان يمتنعوا عن لياقة وعدم لياقة من يختاروهم مشايخ واهالي البلد ولكون وقوع الانتخاب لازم ان يكون في كل سنة مرة قبل نهايتها بشهر واحد بكيفية ان الرئيسا ونوابهم يكون دورهم كل سنتين مرة والاعضاء ونوابهم دورهم سنوي فالانتخاب الاول يجري عن جميع رئيسا واعضا ونواب المجلسين بحسب مددهم والانتخاب الثاني في السنة الثانية يكون عن الاعضا ونوابهم فقط وفي ثالث سنة يكون الانتخاب مثل اول سنة وهكذا بحيث

بتعين في وقت الانتخاب كل اسم من اسماء الريسا او الاعضا واسم من ينوب عن كل منهم
(بند ٩)

الاشخاص الذين يجرون الانتخاب الموضح عنهم في بند ٨ يكونوا من الذين بلغوا
في العمر زيادة عن واحد وعشرين سنة ويكونوا متوطنين في البلد لا اقل من خمس
سنين ولهم فيها ملكية واثرة ولا يكن فيهم احد من المنهي عن انتخابهم في البند الرابع
وبالتل الثلاثة عمد الذين يحضروا انتخاب ارباب مجالس البلد يكونوا مستوفين لهذه
الشروط ومن قبل ارسال الثلاثة عمد المذكورين من مجلس المركز للبلاد يصير توضيح
بيان اسماء باقاة منه الى المديرية من قبل اليعاد بكم يوم فلذا وجد انهم مستوفين
لشروط المذكورة وهنا والبند الرابع يتصرح منها بتعيينهم
(بند ١٠)

حيث ان مجلس السطاوى العسكرية الذي من وظيفته تعيين الثلاثة عمد الذين
يحضروا انتخاب ارباب مجالس البلد سترتب مجددا فالثلاثة عمد اللازم تعيينهم الآن
لذلك الانتخاب كما في بند ٨ يكون تعيينهم في هذه الدفعة بمعرفة المديرية وفي المقابل
طبعاً يكون تعيينهم بمعرفة المجلس المركزي على وجه ما سبق ايضاحه بند ٩
(بند ١١)

انه لاجل معرفة عمد البلد الموجودين فيها الذي يجري الانتخاب منهم سنوي على
موجب بند ٤ يلزم انه قبل الانتخاب في اول دفعة يعمل كشف بمعرفة مشايخ كل بلد
عن اسماء العمدة الذين بها الموضح عنهم في بند ٤ وبند ٥ بحيث يكون عن الذي بلغ
سن الواحد منهم من خمسة وعشرين سنة فما فوق وحازين للصفات المقبولة للانتخاب
ويتقدم للمديرية للمراجعة منه على جدول الانتخاب الذي يعمل بمعرفة مشايخ واحالي
البلد بما يتخذه في السنة الاولى وقدموه للمديرية كما في بند ١٣ الآتي بهذا ثم من
بعد السنة الاولى يكون تحرير الكشف المذكور في كل سنة بمعرفة مجلس ادارة المشيخة
باسماء العمدة التي توجد في البلد ويتقدم للمديرية لتاخرته بها وعند المناظرة اليه والتحرى
عن حقائق تلك الاسماء ان وجد ان من ضمنهم احد له موانع تمنع قبوله في الانتخاب
للاسباب التي ذكرت قبله في بند ٤ بهذا فلا يصير اعادة الكشف لمجلس ادارة البلد
لتغييره بكشف خلافاً بعد استبعاد من تظاهر للمديرية منع قبوله من الانتخاب ويورود
الكشف للمديرية يبقى بها للمراجعة منه على جدول انتخاب ثاني سنة وهم يجري ذلك

سنوى واذا تفكى احد من عدم قيده بقوله انه من الصمد الذين يجوز الانتخاب منهم المصرح عنهم في بند ٤ و ٥ ولم يجرى قيده بالكشف فيسمع منه وينظر في دعواه بمجلس دتاوى المركز ويجرى في ذلك ما تقتضيه حدود المجلس

(بند ١٢)

الانتخاب الذى يحصل في كل سنة يقع فيه رأى عموم البلد الذين يجوز لهم الانتخاب او اكثرية الآراء واذا ظهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او مجبورية مما يحل بالانتخاب قلنا كان ذلك مما يختص بانتخاب احد من مجالس البلد فلمديرية ان تحول تحقيقه على مجلس دتاوى المركز وان كان وقوعه مما يختص بانتخاب احد من مجالس دتاوى المركز فيتحول بمعرفة المديرية على المجلس المحلي

(بند ١٣)

عند تجميع الانتخاب في كل سنة كما في البنود السابقة يصل به جدول بيان اسماه ارباب كل مجلس من ريس واعضاء ونواب وبيان مدة الدور ويكتب ذلك الجدول حال الانتخاب في نسختين ويحتم عليهما من الحاضرين الانتخاب ويشرح عليهما من الثلاثة عمد الميعين لذلك وترسل منهما نسخة الى مجلس الدتاوى المركزية والثانية ترسل للمديرية

(بند ١٤)

يورد جدول الانتخاب الى المديرية يصبر مراجعته بمعرفة المدير او وكيله فان وجد مستوفى الشروط الموضحة بالبنود السابقة فيكتب عليه تصديق ويرسل الى مجلس الدتاوى المركزية في الحال وبموجبه يحرر اعلانات من مجلس الدتاوى الى كل من الرئيس والاعضاء والنواب لمعلميتهم قبول انتخابهم ومدة الدور واما ان وجد وارد ضمن الانتخاب احد من انتهى عن تعيينه بموجب البنود المذكورة فالمديرية لها ان تطلب تعيين غيره ويكتب منها بذلك لرياسة مجلس المركز ومنه ترسل عمد الى نفس البلد لانتخاب بدله بمعرفة المشايخ والاهالي وبتعيينه يكتب منه للمديرية وجد التصديق منها يجرى قبوله

(بند ١٥)

من ينتهي دوره ويريدوا الاهالي ابقاءه لدور ثاني عند الانتخاب لمنوفيتهم منه فيجابوا لذلك

(بند ١٦)

الشيخ الذي ينتخب لرئاسة أحد المجلسين يمين بمقرته لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيما حتى ينتهي دوره في الرئاسة

(بند ١٧)

إذا تلب أحد الأعضاء لعذر معلوم للمجلس فالمجلس يمين النائب عنه مدة غيابه وأما الرئيس لا يغيب إلا بإطلاع مجلس دطاوى المركز وأذنه وعند غيابه يتعين نائبه وإذا صادف غيابه غير إذن مجلس دطاوى المركز فأرباب المجلس وليست لهم ان يبينوا النائب عنه أيضاً في وقته ويخطروا مجلس دطاوى المركز

(بند ١٨)

إذا استغنى أحد الاعضاء من أحد المجلسين فيكتب منه الى الرئيس ويشير عليه من الرئيس الى مجلس الدطاوى المركزية بالاستئذان وبصدور الاذن بأجابه التماسه يتعين النائب عنه لنهاية دوره وأما إذا استغنى أحد الرئسا فيكتب منه الى مجلس الدطاوى المركزية ومضى صدر منه الاذن بأجابه يتعين النائب عنه لنهاية دوره ويطلق عن كل من ذلك علم خبر الى المديرية

(بند ١٩)

من يصير انتخابه رئيس او اعضا او نائب وبعد الانتخاب يحصل له افلاس او يحصل منه جنابة تصدر عنها مضبطة حكم بإرساله الى القيان او بالطرد من وظيفته فيكون داخل تحت حكم من يحرم من الانتخاب على موجب البند الرابع ويتعين بدله النائب عنه حسب اللائحة

القسم الثاني

في وظائف مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٠)

أمور الادارة التي هي الاصل في وظائف مشيخة البلاد وحدودها يؤدبها كل شيخ حصه تحت ملاحظة هذا المجلس ما عدا رؤية الدطاوى تكون مخصوصة بمجلس دطاوى البلد

(بند ٢١)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة انتظام الاضرحة وعمارية المساجد التي

بالتاحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب

(بند ٢٢)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة قيدا للمولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاحالي وسكان البلديات ويتقيد من يستجد توطئه فيها وتيزيل من يتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجدرى وسائر للمواد الصحية التي تخص التاحية حسب التعاليم التي تصدر من مجلس الصحة

(بند ٢٣)

ما يقتضيه التنظيمات الهندسية وتصدر به التنبيهات عنها يكون اجراءها بمباشرة مجلس المشيخة

(بند ٢٤)

في وقت زيادة النيل ولزوم تدارك قوية جسور البحر او سد مقاطع وامثال ذلك مما يقتضي الاحتمام به قصير المداوة فيه من المجلس مع باقي المشايخ واحالي التاحية

(بند ٢٥)

نجاز الاشغال العمومية بالتاحية يكون تحت مباشرة مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٦)

يترب على ذلك المجلس تقديم كشوفه لمجلس تفتيش الزراعة عن بيان المزروعات الشتوية والصيفية والتبليغ عن كل موسم كشف بمقدار المزرع بالقدن والصف ليعلم منه ترقى الزراعة وكذا يتقدم منه للمديرية اخطارات كل خمسة عشر يوم عما ينظر من امور الري والزراعة ومواد الصحة وسائر الاحوال المتعلقة بالاشغال العمومية والامور المهمة وكل كشف او بيان او استوضاات تطلبها المديرية من مجلس المشيخة عن سائر اشغال الادارة التي تخص البلد فيجب على المجلس اجابة المديرية عنه في وقت

(بند ٢٧)

اذا تراءى لمجلس ادارة المشيخة اقتضاء اعمال واستجداد مسقة او ترعة او قطرة ونحو ذلك من العمليات التي يقتضيها الري والصرف واصلاح الاهليان والمزروعات بالتاحية فيكتب منه عنها لمجلس تفتيش الزراعة لينظر به ما يقتضي لذلك حسب اصوله ويسطى حالاً اخطار للمديرية من مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٨)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه مباشرة تحصيل الاموال حسب التقسيط في اوقاته بكيفية ان شيخ كل حصة ملزوم بتحصيل ما يخص شياخته في اوقاته وتوريده عن يد اربابه الى صراف البلد والصراف يقيم في محل مركز المجلس وعلى المجلس ان يلاحظ ويهتم في تحصيل التقسيط بمقتضى ما يرد له به كشوفه من المديرية بالمستحق تحصيله الواضح بياته يدفعه المفردات عند الصراف واذا تراءى الى المجلس قصور من شيخ اى حصة في تحصيل ما يخص شياخته من التقسيط فليه ان يحثه وان لزم للشيخ مساعدة في ارسال احد من اتباع المجلس لتسهيل التحصيل بمن يكون متأخر قصير مساعده من المجلس

(بند ٢٩)

كل ما تحصل عن يد صراف البلد بمحل مجلس المشيخة بتقيد اول باول بيومية وجريدة الصراف والورد في وقته وصير قطع حساب الصراف يومي بمعرفة المجلس وفي كل خمسة عشر يوما يرسل كشف من المجلس للمديرية باصل المستحق تحصيله وما يكون تحصل من التقسيط والمديرية تراعي رواج التحصيل من عدمه واذا تبين لها تأخير في تحصيل المستحق على اى ناحية خلافاً لمجري المكاتبه منها للمأمورية ضبطية المركز التي تترتب وبمعرفة مجري تحصيل باقي التقسيط على حسب ما يرد لها من المديرية

(بند ٣٠)

بعض البلاد في زمن الري والصرف يحدثوا في السكك والجسور قتلوا صغيرة لاجل الري منها او تصريف المياه وفيهم من يعمل تسيلات للمرور بوضع اخشاب على المقاطع التي تكون صادفت الطريق ويراجح مستحكمة والبعض يتركها ويحطل المرور فتتل هذا يلزم ان مجلس ادارة المشيخة يلاحظه وعلى الدوام تكون الطرق سالكة بسهولة

(بند ٣١)

مجلس ادارة المشيخة عليه ان يلاحظ عند اخراج اثار العمليات طلوع الاثار بالدور بوجه المساواة ويكون لها قيد وبيان في المجلس

(بند ٣٢)

كل مصاريف تلزم لعموم البلد من تعمير وانشاء بربخ عمومي لتاحية او قطرة صغيرة لزرعة البلد او مشتركة بين بعض حيضان التاحية او ماهيات غفرة الحدود وغفرة

السكن أو تصليح طرق أو سائر المصارف التي تكون لازمة للمنافع بالناحية أو جمع اطة. حصة لله تعالى لبناء أو ترميم مساجد أو أضرحة أو مقابر أو معابد في البلد بقدر ما يصير التبرع به ممن يتبرع يدفع شيء لذلك فيكون جمع وصرف هذه التتعود بمعرفة مجلس مشيخة البلد و يصير حصره ببيان أصله وبيان صرفه في دفتر مخصوص تحت يد صراف البلد للمطوية والمراجعة عند الاقتضاء

(بند ٣٣)

إذا كان مجلس إدارة المشيخة يطلب أحد المناهج أو أحد الأهالي أو بعض النفر في اوقات اللزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخيره يتبر عذر شرعي فلمجلس أن يحرر عنه للمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى مجلس إدارة المشيخة وبعد نهو اللازم منه ومطوية اسباب تأخيره يصير ارساله الى مجلس دعاوى البلد لاجل محاكمته على التأخير على حسب حدود مجلس المطاوى

القسم الثالث في وظائف مجلس دعاوى البلد

(بند ٣٤)

مجلس المطاوى له انه ينظر في المواد المينة ادناه وما يماثلها من الانواع السادسة الجزوية التي يتبعها الامر فيها بتكدير الحقوق او بالتعذير او بالحبس لمدة اربعة وعشرين ساعة او بالجزاء التقدي بدل الحبس من خمسة غروش لمدة خمسة وعشرين غرناً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

- ١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخاصمين في فصل حدود غيط او رى او شركة مواشى او شركة زراعة على العادة المعتبرة بين الاهالي وبضها او اجرة حرث
- ١ دعوى من يتنكى من شيخ حصته اذا اراد اخذه في الصليات زيادة عن دوره
- ١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرناً ديوانيا ويكون السارق خلى السوابق
- ١ تطاول بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزا آت التي تدونت بهذا البند
- ١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مضاربه بالآلات

(بند ٣٥)

الحقوق الأهلية المدنية التي فيها بين بعض الأهالي وبعضها في البلد فقط هذه تنتظر أولاً في مجلس دعاوى البلد سواء كانت عن مقدار قليل أو كثير ويكون نظرها ابتداء من طريق المصالحة فإذا انتهت بالمصالحة بين الطرفين يصير إثبات وقيد ما انتهى فيها في دفتر المجلس وإذا لم يتوفق نهوها بالمصالحة وتنتظر قاتوناً فما كانت الدعوى فيه من خسارة غرش وأقل ينظرها مجلس دعاوى البلد ويحكم فيها وما زادت الدعوى فيه عن خسارة غرش ترسل بمذكرة إلى مجلس دعاوى المركز مع المتداعين لتتظر به قاتوناً حيث لم تنتهي صلاحها

(بند ٣٦)

من يكن من الأهالي له دين من الحقوق الأهلية المدنية على واحد من أهالي بلد ثانية فالمدعى يتوجه إلى مجلس دعاوى البلد الموجود فيها المدعى عليه وما عدا الحقوق من سائر الدعاوى تنتظر في محل وأقامتها

(بند ٣٧)

من يكن عليه دعوى ويتعاضد وجوده في بلد غير محل الواقعة فإذا كان يمكن فهو قضيتها في مجلس دعاوى البلد التي وجد فيها المدعى عليه فتتظر به والا فيصير إرساله إلى محل الواقعة بواسطة ضبطية المركز

(بند ٣٨)

ما ينظره مجلس دعاوى البلد على موجب البنود السابقة ويستقر رأيه فيه فيجري تنفيذه في وقته بإطلاعه بمعرفة شيخ حصة المحكوم عليه ويجري قيده بالدفتر المد لكتابة المجلس بتواريخه ويحكم في الدفتر على كل مادة من الرئيس والأعضاء وفي كل خمسة عشر يوماً يخرج جدول مقدم من ذلك الدفتر بالتوقيعات المذكورة ويرسل إلى مجلس دعاوى المركز لأجل الإحاطة

(بند ٣٩)

من يثبت له حق على أحد يحكم مجلس دعاوى البلد وأراد المحكوم له توسط الضبطية في تنفيذ الحكم فتكتب له بوصله من مجلس دعاوى البلد ليتوجه بها إلى مأمور ضبطية المركز أو وكيله لأجل انجاز ذلك

(بند ٤٠)

• صدور احكام المجلس على من يحكم عليه مجلس دعاوى البلد من المزارعين حسب حدوده المقدمة في بند ٣٤ اذا صادفت في وقت تحصيل او وقت حصيد او ري او يكون المحكوم عليه لا تساعده محته الجسمية على المجلس في وقت صدور الحكم او يكون له اعذار ضرورية بحيث لو جلس يترتب على حبه عطل او ضرر وما اشبه ذلك فيجوز للمجلس تبديل جزاء المجلس بالجزاء التقدي لحد خمسة وعشرين غرشاً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه ويتدون ذلك في الرأي الذي يسطى وما يتحصل من هذا يتقيد في دفتر المجلس ويسلم الى صراف البلد ويتقيد عنده في دفتر المدون عنه في بند ٣٧ تحت صرفه في مصروفات مجلس دعاوى البلد.

(بند ٤١)

من يحكم عليه بمجلس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بمجلس دعاوى المركز بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته بمجلس دعاوى المركز لا يقبل منه طلب اعادة رؤية الدعوى بمجلس آخر فيجب لذلك انما تمضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تقيمه بالحكم

(بند ٤٢)

الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ و ٣٥ وتكون درجتها زيادة مثل من يستحق المجلس اكثر من اربعة وعشرين ساعة او سرقات تبلغ قيمتها من ٢٥ خمسة وعشرين غرشاً فاكتر او دعاوى الحقوق المدنية التي فيها بين الاهالي وبعضها ولم تته بالمصالحة وتكون قيمتها زيادة عن خمسمائة غرش كما ذكر في بند ٣٥ فتقبل بمعرفة مجلس دعاوى البلد الى مجلس دعاوى المركز مع اصحاب الدعوى بمذكرة عنها

(بند ٤٣)

المواد المهمة كدعاوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الثانية عنها جروح خطيرة والحريق العمدا او قطع جسر بضل قاعل والسرقات الجسيمة اذا وقع منها شيء في حدود البلد داخل وخارج فعلى مجلس دعاوى البلد ان يرسل خبراً في الحال الى مأمور ضبطية المركز ويطم المجلس وباقي المشايخ بسبط القاعل ومن يكون معنياً له على ما قبله والمتهم وما يوجد من آلات القتل بدون انتظار حضور مأمور الضبطية ومن يحضر ثم يجري المجلس التفتحصات الموصلة لمعرفة الحقيقة وعلى مأمور الضبطية اشعار المديرية

وسرعة اخبار مجلس دعاوى المركز بما ورد له من ذلك من مجلس دعاوى البلد في وقت
ثم يبادر المأمور او وكيله بالقيام الى محل الواقعة هو ومن يتبين منه بعمق مجلس
الدعاوى المركزية من اعضائه سواء كان عضوا واحدا او اثنين بحسب اهمية الواقعة
ويأخذوا معهم من يقتضى اليه الحال من حكيم او نايب شرع او مهندس وبالمجاد مجلس
دعاوى البلد معهم يجرؤا تبين الاستكشافات والاستجابات وشهود الحال بغير قنات وقت
ويسلم محضر ويحتم عليه من الجميع ويرسل مع المذاكرة باقاة من مأمور ضبطية
المركز الى مجلس دعاوى المركز وبعد ان يتلى به المحضر ومذاكرة الاستجابات التي
جرت في محل الواقعة اذا نظر له لزوم لاستقواء شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه
ويقدم اوراق الدعوى بغير حكم الى المديرية لترسل منها الى المجلس المحلي واذا حدثت
واقعة من ذلك في كفر او بلد صغيرة تكون تاجرة لمجلس دعاوى بلد كبيرة فلي مشايخها
الموجودين بها انهم حالاً يطلوا خبراً عنها لمجلس البلد التابعين اليه

(بند ٤٤)

المواد الجزئية الداخلة حدود مجلس دعاوى البلد في بند ٣٤ اذا كان عند تسويتها
به يوجد ان من يكون محقوقا في مادة له سابقة وملاوة ما وقع منه على سوابقه يستوجب
الحكم عليه بزيادة عن المرحض به لمجلس دعاوى البلد قتل ذلك ترسل قضيتته لمجلس
الدعاوى المركزية

(بند ٤٥)

اذا حصلت مشاجرة بين اشخاص في البلد بنوع مضاربة بالآلات او اشياء خطيرة
ولم يحصل تشكي الى مجلس دعاوى البلد في خصوصها فالمجلس المذكور لا ينتظر تقديم
شكوى اليه بل يلزمه بحال سماعه بها انه يهتم هو وباقي المشايخ والنفر في تدارك منع ذلك
وضبط المتعمدي واجراء مقتضى ما تستلزمه الواقعة حسب المقرر في البنود المشروحة قبله

(بند ٤٦)

اذا كان مجلس دعاوى البلد يطلب احد المشايخ او احد الاهالي او بعض النفر
في اوقات الزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخيره بغير عذر شرعي
فلمجلس ان يجرؤ عنه لمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى مجلس دعاوى
البلد وبعد نهو اللازم منه ومطوية اسباب تأخيره يصير ارساله الى مجلس الدعاوى
المركزية لاجل محاكته على التأخير

(بند ٤٧)

إذا وقعت مشاجرة من أحد أهالي البلدة في بلدة ثانية فتتظر السعى بحل الواقعة
بغير إحالة على مجلس بلدة الأصلية

(بند ٤٨)

إذا وقعت مشاجرة في حدود بلدين بين أهالي من التاحيتين سواء كان في أمور
الري والصرف أو لأي سبب من الأسباب فتتظر السعى في مجلس البلدة التي تكون هي
محل الواقعة من أي البلدين

الفصل الثاني

فيما يتعلق بترتيب مجلس الدطاوى المركزية على كل كم بلدة مجلس وهو منقسم إلى قسمين

القسم الأول

في بيان ترتيب المجلس وانتخاب أربابه

(بند ١)

يترتب على كل كم بلدة مجلس يسمى مجلس الدطاوى المركزية ويكون له رئيس موظف
وأربعة أعضاء من أهالي الحكومة من المشايخ ومن عمد المزارعين الذين من أهالي بلاد
دائرة المركز والرئيس يصير تعيينه من عمد واعيان النواحي بالامتحان من المستخدمين
الآن بالأقاليم ومن يوجد فيهم لياقة من عمد الأهالي الذين لم يسبق لهم الاستخدام أو
كان استخدم ورفعت بحسب الاستفتاء وصار تحت الاستخدام بحيث يكون الامتحان
بمعرفة ذوات يصير تعيينهم من طرف المجلس الخصوصي أما الأعضاء يكون تعيينهم بالسود
كل ستة أشهر ثم يجمل لهم نواب من أمثالهم في كل دور حتى إذا غاب أحد الأعضاء
فأنتاب عنه يؤدي وتليفته ويجوز أن ينتخب في هذا الانتخاب عضوا أو نائباً من يكن
سبق استخدامه بالحكومة وله باحد نواحي المركز اطيان خراجية أو عشورية ولو لم
يكن متوطناً بالناحية لكنه يكون حائز شروط الانتخاب

(بند ٢)

يتعين محل لاقامة هذا المجلس باحد نواحي دائرة المركز بمراعاة قرب المسافات
ويكون تعيينه بتمهيد مشايخ بلاد المركز مع المدير أو وكيله ويكون ذلك أهل فيه سعة
واستعداد لاقامة ديوان ضبطية لدائرة المركز ومحكمة شرعية وواحد حكيم وواحد مهندس

(بند ٣)

اعضاء هذا المجلس ونوابه يكونوا من اهالي الحكومة الذين هم من عمد المزارعين في بلاد دائرة المركز ولهم في تلك البلاد ملكية واثرية ومشتغلين فيها بزراعة او بحجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين في بلادهم المذكورة لا اقل من خمس سنين ويدخل في ذلك من يكن سبق استخدامه بلليري حسب ما تصرح عنهم في بند ١ وان الرئيس يكون ممن بلغ في العمر ثلاثين سنة فاكثر والاعضاء والنواب من خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس وبعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكن فيهم من يكن معدودا في زمرة العسكرية ولا من يكون حصلت منه جناية وصدر عنه مضبطة في حقه بارساله الى البليان او بالطرد من توظيفته

(بند ٤)

انتخاب اعضاء هذا المجلس ونوابه يجري في السنة مرة واحدة عن اعضاء ونوابه باختيار كل دور سنة اشهر ببيان اسماء اعضاء ونواب كل مدة ويكون الانتخاب بمعرفة رؤساء واعضاء مجالس المشيخة ومجالس الدعاوى ببلاد دائرة المركز وبحضور المدير او وكيله في البلد التي تكون مركزا للمجلس ويكون الانتخاب قبل نهو السنة بشهرين ومن ينهي دوره ويحصل المنوبة منه ويرام في وقت الانتخاب القابل لانتخابه في دور آخر فلا مانع من ذلك

(بند ٥)

الانتخاب على موجب ما في بند ٣ وبند ٤ يتبع فيه رأى عموم رؤساء واعضاء مجالس مشيخة ودعاوى البلاد او اكثرية الآراء واذا ظهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او مجبورية بما يحل بالانتخاب فللمديرية ان تحول تحقيقه على المجلس المحلي

(بند ٦)

بنهاية الانتخاب السنوي على موجب بند ٥ يعمل به جدول حال الانتخاب ببيان اسماء ارباب كل دور من اعضاء ونواب ويكتب ذلك الجدول في نسختين ويحتم عليهما ممن اجروا الانتخاب بمقرهم وبعد انتهائه على ذلك بالجمعية يجري مراجعته بمعرفة المديرية فان وجد مستوفى على موجب بند ٣ وبالتطبيق الى بند ١١ من بنود مجالس المشيخة والدعاوى بالتواصي فيكتب عليه تصديق وترسل منه نسخة الى المجلس المحلي لتحتفظ به والثانية تحفظ بالمديرية وبموجبها تبحر اعلانات من المديرية الى كل من

الأعضاء والنواب لمطوبيتهم قبول انتخاب كل منهم ومدة الدور وأما ان وجد ضمن الانتخاب احد من انتهى عن تمينه بموجب ما في بند ٣ فالديرية لما ان يجري الاصول في انتخاب خلافه كالوضح في بند ١٤ من بنود ترتيب مجلس ادارة المشيخة

(بند ٧)

من ينتخب اعضاء بهذا المجلس ويكون عليه وظيفة شياخة في بلد فبمقرته بين لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره ويكتب به اشعار من الشيخ المذكور للمديرية

(بند ٨)

اذا ظف احد الاعضاء لمضر معلوم للمجلس بعد الاستئذان منه فالمجلس بين النائب عنه مدة غيابه

(بند ٩)

اذا استمعى احد الاعضاء فيكتب منه الى الرئيس ومن الرئيس الى المديرية متى نصح منها بقبول استغفائه يتعين النائب عنه لنهاية دوره

(بند ١٠)

رئيس واعضاء ونواب هذا المجلس اذا طرأ على احدهم في مدة تمينه اقل اس او حصل منه جناية اوجبت الحكم عليه بجزا البيان او بالطرده من وظيفته فيكون داخلا في حكم من يحرم من الانتخاب على موجب بند ٣

(بند ١١)

الاربعة نواب الذين يتحصنون لاعضاء مجلس دعاوى المركز يتخصص منهم اثنان بالدور للملاحظة اجراءات المكاتب الاهلية مع ملاحظة الاوقاف التي تكون بالنواحي على مقتضى الموضع بند ٢٤ الآتي بهذا

القسم الثاني

في وظائف وحدود هذا المجلس واجراءاته

(بند ١٢)

مجلس المركز له انه ينظر في الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ من وظائف مجالس دعاوى البلاد وما ياتلها من الدعاوى الواردة بند ١٦ بهذا التي تكون داخلة حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالمجلس لخدمة

اليم او بالتجريم الذي هو الجزء التقدي بدل الحبس لمدة غرض بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصلحة الطرفين وان ما يكون من الدعاوى الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرها بهذا

(بند ١٣)

الحقوق الاهلية المدنية التي قيا بين الاهالي وبمضا قد قرر عنها في بند ٣٥ في اجراءات مجلس دعاوى البلاد انها تنظر ابتداء بالمجالس المذكورة فهذه يلزم ان الذي لم ينتهي منها بالمجالس المذكورة سلحا وكان زيادة عن خمسية غرض لحد الفين وخمسية غرض ويحول على مجلس دعاوى المركز تنظر به قانونا بغير ان يقتنع فيها بلب المصلحة بين الطرفين مرة اخرى واما ما زاد عن الفين وخمسية غرض فترسل للمديرية لتتحويل منها على المجلس المحلي واما ما ينظر من ذلك بغير سابقة رؤيته بمجلس دعاوى البلد فينظر ابتداء بمجلس دعاوى المركز بطريق المصلحة سواء كانت الدعوى عن مبلغ قليل او كثير والذي لم ينتهي بالمصالح وكانت الدعوى مبلغها زيادة عن الفين وخمسية غرض كما ذكر فترسل بواسطة المديرية الى المجلس المحلي

(بند ١٤)

المتداعين في مواد الحقوق الاهلية المدنية من الاهالي لم الحضور لهذا المجلس ان ارادوا والمجلس ان يستحضرهم بحسب لزوم الطلب والدعوى

(بند ١٥)

ما ينتهي بطريق المصلحة من دعاوى الحقوق المذكورة في بند ١٣ بهذا سواء كان في مجلس دعاوى البلد او مجلس دعاوى المركز ويصير انباته في قيودات المجالس التي جرت فيها المصلحة بين الطرفين فهذه بعدها اذا اراد احد الطرفين الرجوع عن المصلحة التي تكون جرت بمجلس دعاوى البلد او بمجلس دعاوى المركز فلا تسمع له دعوى

(بند ١٦)

الدعاوى التي تقدم الى المجلس من مثال مواد السرقات او المضاربات او المشاجرات او التمديات بفتح سدود او سد ترع او اغتصاب مواشي والحيان ومهمات زراعة او حصول قذف من احد في حق الآخر وهكذا من سائر هذه الانواع التي ترفع فيها

دعوى للمجلس يصير تحقيقها به وما يكون الحكم فيه داخل تحت حدوده سواء كان بالمجلس لمدة خمسة ايام او بالتجريم لمدة مائة قرش كما توضح في بند ١٧ يكتب بها قرارات من المجلس وتصدر الى ضبطية المركز لاجل تنفيذها وما يكون الحكم فيه زيادة عن ذلك ترسل مذكرات تحقيقاته مع ارباب الدعوى بغير حكم من طرف المجلس الى المديرية وهي ترسلها الى المجلس المحلي ليجرى في ذلك اصوله

(بند ١٧)

المواد المهمة كدعوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها جروح خطيرة والحريق العمد وقطع جسر بفضل قاعل والسرقات الجسيمة اذا وقع منها شيء في بلاد المركز وورد عنها خبر الى المجلس كما قرر في وظائف مجالس دعاوى البلد ببند ٤٣ يتعين معرفة المجلس من اعضائه واحد او اثنين بحسب ما تقتضيه الواقعة ويتوجهوا مع مأمور الضبطية او وكيله ويأخذوا معهم ما يقتضي اليه الحال من حكم او نائب شرع او مهندس ويأخذ مجلس دعاوى البلد معهم في محل الواقعة يجرون تنقيح الاستكشافات والاستجابات وشهود الحال بغير فوات وقت ونهاية مذاكرة الاستجابات يصل محضر ويحتم عليه من الجميع وبوروده الى المجلس بواسطة الضبطية اذا نظر له لزوم استوقا شيء لا يقرب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى مع ارباب الدعوى والمستولين والتهومين وآلة الفعل بغير حكم الى المديرية لتقدمه الى المجلس المحلي

(بند ١٨)

اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في امور موارث او تخیل او سواقي او خصومات تتعلق بالمقار قسم الدعوى فيه بالمجلس بحضور قاضي النزع الموجود بالمركز

(بند ١٩)

من يحكم عليه بمجلس دعاوى المركز في اي مادة كانت على حسب حدود المجلس بدون سابقة حكم من مجلس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته به لا قبل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فيجب لذلك ان لم تحضر مدة خمسة عشر يوم من تاريخ تقيمه بالحكم

(بند ٢٠)

حيث تدون بالبند الثاني عشر بهذا عن رخصة المجلس في توقيع الجزآت بالمجلس لمدة خمسة ايام فبوقت صدور الحكم يجوز ملاحظة حال المحكوم عليه واذا كان يضر

به معاملته بالحبس بسبب تحطيل اشغاله او زراعته من تحضير او حصيد او ري او عدم مساعدة محبة جسمه الى ذلك وحصول الضرر اليه اذا حبس ويستنسب المجلس تبديل جزاء الحبس بالجزاء التقدي لحد مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه فيجوز له الاجراء ويورد ذلك بالمضبطة التي تصدر منه لضبطية المركز

(بند ٢١)

مجلس الدعاوى المركزية اذا طلب احد ارباب الدعاوى او من يقتضيه الحال من الشهود ويتأخر المطلوب عن الحضور للمجلس بغير عذر شرعي فيتحرر عنه للمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى المجلس لتأدية ما هو مطلوب منه والنظر في اسباب تأخير

(بند ٢٢)

اذا رفعت دعوى خصومة بين شخصين وكلا منهما يكون من بلد مخصوصة من بلاد المركز او مشاجرة في حدود بلدين من بلاد المركز ايضاً سواء كان في امور الري والصرف او باي سبب من الاسباب فتتظر الدعوى بمجلس دعاوى البلد التي تكون وقعت في حدودها

(بند ٢٣)

الجزاء التقدي الذي يحصل من المحكوم عليهم بعد تحصيله بمعرفة الضبطية يرسل آخر النهار بكشف يومي لمجلس المركز ليحفظ به تحت يد صراف الناحية التي بها المجلس ويتقيد بالدفتر المخصوص عند الصراف المذكور عنه في بند ٣٢ من بنود مجالس المشيخة ويكون قيد ذلك بملاحظة المجلس في باب مخصص ويبقى تحت يده للصرف في المصروفات التي تتعلق بمجلس المركز

(بند ٢٤)

لمجلس المركز تعيين اثنين من نواب اعضاء الملاحظة وحصر ايرادات ومصروفات الاوقاف التي توجد بنواحي ذلك المركز ثم وملاحظة عسارية المكاتب الاهلية التي توجد بنواحي المركز وحصن ادارتها واقامة شعارها وحصر الايرادات المينة او التي تتعين اليها من التبرعات الخيرية وفي كل سنة يعمل محاسبين احدهما عن ايراد ومصروف المكاتب الاهلية تتقدم لديوان المدارس والثانية عن ايراد ومصروف الاوقاف وتتقدم لديوان الاوقاف

الفصل الثالث

فيما يتعلق بأموريات الضبطيات المركزية وضبطيات العموم

(بند ١)

كل مركز يكون فيه مجلس دعاوى مركزية يقرب فيه ديوان ضبطية مركزية تكون مركبة من مأمور ووكيل موظفين يصير انصياعهم بالامتحان من المستخدمين الآن بالاقاليم من نظار الاقسام او خلاصهم ومن الذي تحت الاستخدام ممن سبق لهم خدمة مع ترتيب باقي الخدمة اللازمة

(بند ٢)

يجعل بمركز كل ديوان مديرية ضبطية عموم على ضبطيات مراكز المديرية وتكون هي أيضاً ضبطية ذات النندر الكائن في ديوان المديرية ومركبة من مأمور ووكيل موظفين واتباع وعلى المأمور او وكيله ان يبروا على ضبطيات المركز ويختبروا احوال اجرا آتهم وان تراعى هناك خطأ او قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز فبالحال يصير تقديم واقعة ما يترادى بمكاتبة من ضبطية العموم الى المجلس المحلي بعد ان يصير اخطار المديرية أيضاً من ضبطية العموم

(بند ٣)

ضبطية المركز يلزمها ان تلاحظ اجراآت وترتيب الغفرة بالتواحي والحدود ومراكز اقسام المرتين بها وعددهم واختبار واقفاد وجودهم بمحلاتهم عند ما يصير المرور عليهم مع التأكد والتشديد بحفظ المركات والحدود وغفرة الداورية بالبلاد واقفاد جميع ذلك بكل ناحية من نواحي المركز وعليها أيضاً ان تنظر في مواد الضبط والربط المتصلة بالموازين والمكايل بالاسواق والحلقات وتجري ما يقتضى لتنفيذ امور المواد الصحية على عموها اللائق واذا اتضح لها وقوع مخالفات في شيء من ذلك فتحيل دعوتها لمجلس المركز

(بند ٤)

ضبطية المركز لازمها مرور المأمور او وكيله في زمن النيل للمحافظة على جسور البحر ومحلات المقاطع والسدود الخفية برفقة المهندسين والاشاخ والاهار والغفرة الذي تخصص لذلك عما يتعلق بنواحي المركز والمساعدة والحث على تهيئة ما يلزم تهيئته

من الجمهور وما يلزم تليسه وما يلزم المحافظة عليه حسباً يروه المهندسين الذين يكونوا مع المأمور او وكيله حذراً من حصول قطع او خلل يترتب عليه مصادقة تلف او غرق لبعض الاراضي والمزروعات مع ملاحظة ترتيب رباطات الغفر والجسور والمحلات الخفية ومعاينتهم بالمرور عليهم في زمن النيل ليلاً كان او نهاراً مع اجراء كامل الوسايط التحفظية لرفع الضرر وعدم تطرق الخلل الذي يتلاحظ وقوعه من هذا القيل

(بند ٥)

من حيث ان التولي التامين ضبطية المركز جارى انعقاد اسواق بالتواحي الكيرة منهم في ايام معلومة وكذا جاري اعمال موائد الاولياء بهم ويجتمع في ذلك جم غفيرة من اهالي الناحية الواقع بها ذلك واهالي التواحي والجهات المجاورة لها فيلزم ان يكون حاضر في هذا الجمع من يلزم من ضبطية المركز والنفرة للمحافظة والضبط ومنع ما يظن وقوعه من المشاجرات والشقاق ومحوه فيما بين الاهالي وبعضها

(بند ٦)

ضبطية المركز يلزمها تنفيذ ما يكتب لها عنه من مجلس الدواوى المركزية وما يوسط فيه من مجلس دواوى التواحي على حسب مرخصتهم بدون تأخير وان احد تشكى اليها بما حكم به عليه فيكون الاجراء في حقه كما في بند ١٩ من بنود دواوى المجالس المركزية وبند ٤١ من بنود مجالس دواوى البلد

(بند ٧)

اذا بلغ الضبطية وقوع مادة خطرة بنواحي المركز سواء كان مادة قتل او مشاجرة او حريق او غيره من المواد المهمة ولم يكن ورد لها عنها اخبارية من مجلس دواوى البلد الواقع بها ذلك فلا يلزم الضبطية ان تنتظر حضور اخبارية لها بما ذكر بل حالاً يقوم المأمور او وكيله مع من يلزم منه من اتباع الضبطية والنفرة الى محل الواقعة لمداركة الامر وضبط من يلزم ضبطه ويجري عن ذلك ما يلزم من الاستكشافات والتحريات بايجاد مجلس دواوى البلد حسباً ذكر في اجراءات المجلس المذكور

(بند ٨)

ضبطية المركز يلزمها ملاحظة اجراء العمليات الهندسية العمومية والمشاركة التي تؤمر باجرائها من طرف المديرية عن نواحي المركز على حسب الجداول التي تصدر من مجلس الزراعة للمديرية ويحرر عنها لضبطية المركز

(بند ٩)

المكاتب التي ترد لضبطية من المديرية في شأن من يتأخر في تحصيل الاموال
يصير الاتهام من الضبطية في اجراء مقضى ما يلزم لتجاوز التحصيلات اول باول

(بند ١٠)

اذا تراهى للمديرية قصور من اى ضبطية من ضبطيات المراكز في تأدية الاجراءات
المقررة عليهم فتحيل رؤية دعواهم على ضبطية عمومهم وهي من بعد التحقيق محيل
الدعوى من غير حكم الى المجلس المحلى

الفصل الرابع

فيما يتعلق ببعض اجراءات عمومية مع بيان بعض مواد تتعلق بالمديرية

(بند ١)

من حيث على وجه ما سبق ايضاحه من رؤية الدعاوى بالمجلس مقضى اشتغال كل
جهة بما يخصها قلنا تشكى للمديرية احد في دعوى قلنا كانت بما ينظر بمجلس دناوى
البلد او مجلس الدناوى المركزية او المجلس المحلى فيصير احالتها على جهة اقتضاها
المتعلقة بذلك واذا كان قبل الاحالة ينظر المدير ان القضية مهمة وانه يلزم لها تدارك
بعض تحريات لاطهار واختبار واقعة الحال لاجل ان لا يفوت وقت الفرصة فيجري ما
يتراهى له ويبدعا يعمل عنها مذكرة مختصرة وترسل مع الشهود والمسئولين الى الجهة
التي تكون القضية من خصائصها

(بند ٢)

اذا بلغ المدير وقوع مادة قتل او امر مهم في اى جهة من بلاد المديرية ولم يرد
له اشعار من مأمور او وكيل ضبطية المركز في وقته يتضمن حصول ضبط القاعل
فيقوم بنفسه او وكيله لحل الواقعة لتدارك امر ذلك و يصير محاكمة المأمور او الوكيل
الذي اهمل في اخبار المديرية بالمجلس المحلى

(بند ٣)

الدناوى التجارية والديون المدنية حيث انها تحت قوانين وحدود معلومة قلنا
كانت الدعوى تجارية فيكون نظرها من الاول بالمديرية بجمعية تجار من مجار الجهة
واذا ما امكن فصلها بها بالتساوى فتحول على مجلس التجارة الذي يلزم تقديمها اليه

وان كانت الدعوى عن دين مدني بين الاهالي وبضها خارج عن المقادير التي تحت حدود ما ينظروه مجالس دعاوى التواحي ومجالس المراكز فيكون رؤيتها بالمجالس المحلى بواسطة الاحالة من المديرية

(بند ٤)

جداول العمليات الهندسية واجرااتها تكون من مجالس تفتيش الزرورات على حسب الحدود وما مورين الضبطيات المركزية ملزومين باجرائها حسبما يصدر لهم عنها من المديرية

(بند ٥)

للمديرية ان تطلب من مجالس البلاد كشوفه عن الاشغال العمومية وعليهم ايضاً ان يقدموا الكشوفه المقرر عليها تقديمها للمديرية في بنود ترتيباتهم

(بند ٦)

الخدمة المتقضي ترتيبهم بمجالس المشيخة ومجالس دعاوى التواحي ومجالس الدعاوى المركزية والضبطيات وتقدير الماهيات هذه سيصير ترتيبها بمعرفة المجالس الخصوصي

قرار المجلس الخصوصي

انه بناء على ما ورد من مجلس شورى الثواب عن مسئة ترتيب مجالس التواحي والاطلاط بيثة اخرى لظفر في رؤية وفصل الدعاوى باوقاتها ومواد التحصيلات تسهلا عن الجاري الآن كما ذكر مفصلات ذلك بالمقدمة صار الاستئذان من الاعتاب السنية عن ذلك وعلى مقتضى الارادة الخديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رياسة الجنب العالي وتايت هذه المسئة وصدر التعلق الكريم باعمال لايحة عن ذلك بحيث اتها لم تخرج عن الاحكام الجارية بين الاهالي والموائد المتبعة من قديم في البلاد وتكون تحت قاعدة منتظمة وبناء على التعلق الكريم صار اعمال هذه اللايحة بالمجلس الخصوصي باتحاد آراء من حضروا من مجلس شورى الثواب وتوضح بها افكار الحكومة التي خطرت الآن في ترتيب مجلسين في كل بلد احدهما لامور الادارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزي وبه منبضية للمركز ثم ومنبضية عموم في كل مركز مديرية وتوضح في كل باب من ذلك كيفية انتظام وتأسيس اجرائه على حسب الاصول والقواعد المتبعة مع اتساع دائرة الانتخاب كما هو الفرض الاصلي من هذا التصميم وانه

وإن كان محسنات الأفكار لم تكن تحت حصر لكنه من كون اجراء هذه الترتيبات بالتواحي هي ابتدائية وكما كان امر مبتدا وتحدث عليه الايام يأخذ في السجل الثمرين والتقدم وقيل ازدياد ما يستلزم اليه في الحال والاستقبال من محسنات الافكار التي تستدعي المحو والاثبات حسب مقتضيات الاحوال ومراعاة الزمان والمكان حتى باستمرار الاجرى آن قآن تكون كامل اشغال ومجالس التواحي آخذة في التقدم الموجب لنجاح ونجاح احوال البلاد وراحة العباد وحسن العمارة ولهذا يرى المجلس ان المبادرة بجراء هذا العمل وتأسيسه يتبدأ فيه بمديرية الفرية والمتوفية لارتباطهما ببعضهما ولا يس من تعيين اثنين من ذوات الحكومة واسطحاب ثلاثة عمد مهمما لمباشرة هذه التأسيسات في مباديها بهاتين المديريتين حتى يكون اتباطا للاجراء بباقي المديرية وبنشاء وجودهما في هذه المأمورية ان خطر لهما لزوم علاوة تعديلات أخرى حسب مقتضيات الاحوال فلا بأس من المكتبة عنها منهما للداخلية لينظر فيها بالمجلس الخصوصي وبه يجري مقتضى لما يستلزم اتبائه او محوه هنا ما اقتضاه رأي المجلس وصدر به هنا القرار ليجري عرضه بالاستئذان من الجنب العالي وبصدور الامر الكريم بتقدمه لمجلس شورى النواب بغير الاجراء كما استقر عليه رأى المجلس

والذي تراعى لقومسيون هو انه من حيث بناء على ما تلاحظ بمجلس الشورى فيما يتعلق بمجمل كيفية الادارة بالاقاليم والبنادر في هيئة غير الجاري عليها العمل الآن صارت المخاربة مع الحكومة في هذا الخصوص وبحسب المساعدات الدورية الحاصلة في كل آن احيب هذا الالتباس وعلى مقتضى الارادة الحديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رياسة الجنب العالي وتايت هذه المسئلة وصدر التعلق الكريم باعمال لائحة عن ذلك وبناء عليه قد عملت هذه اللائحة بالمجلس المشارعته بإجماع آراء من حضروا من مجلس الشورى وتوضح بها افكار الحكومة التي خطرت الآن واثير بالامر الكريم الذي صدر عليها للداخلية عن ارسالها لمجلس الشورى لرؤيتها وكل ذلك من جهة افضل سعادة عزيزنا الحديوي الاكرم ودوام توجه انظاره العلية لما فيه تسهيل رؤية اشغال الاهالي وراحتهم والتفات كل منهم الى شؤون المائدة عليه بالفرة والمتفعة فن الفرض العين علينا اداء ما يمكننا اداؤه من التشكر لسيادته على هذه المغن الجلية المترادة وقتاً فوقتاً لاثنا معترفون بالجزر عن القيام بكل ما يجب لذلك وقد حصل النظر والتأمل الى بنود هذه اللائحة ووجدت موافقة ومستحسنة ونرى لزوم العمل كما فيها وحيث

انها هيئة ادارة جديدة من المعلوم ان حالة العمل تظهر زيادة محسنتها ومزاياها كما انه ان وجد بعض محن وانتهى منها تعلم كيفيته ايضا عند الادارة وقد تقرر بالخصوصي عن البدء في الاجراء بحسبها بمديرتي الغربية والثوفية وتعين اثنين من حضرات القنات واسطحاب الاعمد برهنتهما لمباشرة هذه التأسيسات في مبادئ بالمديريتين المذكورتين حتى يكون لبطا للاجراء يباقي المديرين فالذي يتراعى لحضراتهما من الملحوظات حال وجودها في هذه المأمورية يتقدم الى المجلس الخصوصي لاجراء ما يقتضي لا يستلزم اثباته لوجوه وهكذا اذا تراءى لاحد ارباب مجلس الشورى ملحوظات بحسب ما يراه حالة الامراء في العام القابل يمرض عنه وينظر فيها يقتضي له وبحسب ما استقر عليه الحال يجرى ما يلزم اليه في وقت هذا الذي رآه القومسيون وقوض الرأي فيه للمجلس وقد سار كلوة التقرير المذكور بالمجلس وجرى ما لزم له حسب الحدود والنظائمه ثم نل لاختلاف آراء عنه وتصدق على موافقة ما فيه وبعده اخذ رأي المجلس عن فروع وموم المستقر الرأي على موافقتها واستحصاتها واته بالاجراء على وجه ما تقرر بها مأمول بجلالة بانفاس سعادة الحديوي رؤوة وتشويل الاشغال والسطاوى في اوقتها من دون تأخر وكل من الاهالي يلتفت لاشغاله الخاصة به وتحصل الراحة التامة من اجل ذلك وما يجب على جميعنا اداء التشكر للنايات الحديوية التي تفضلت علينا بهذه النعم العظيمة للهدر وان يتحرر القرار ويعرض للمسامح الزكية كما استقر عليه الرأي

ملحق نمرة ٢١

ذيل للائحة المجالس المركزية

الصادر في ٦ ر سنة ١٢٩٠

الى رئيسة المجلس الخصوصي

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٥ سنة ١٢٩٠ نمرة ٢٠٠ يتضمن ستة بنود وخاتمة يشتملوا على ما تراهى موافقة اجراء لاتساع رخصة مجالس دطوى البنادر ومجالس المراكز فيما يحكموا فيه من المواد الجنائية والحقوقية وما يصير اتباعه في رؤية الابلو الذي يعمل عما يكون نظر بالمجالس المذكورة مع ما استتسب من ان كل رئيس مجلس من مجالس المراكز يتتجب له وكيل من الاعضاء ليقوم مقامه حال غيابه كما وان القضايا السابق احالتها للمجالس المحلية من المواد الماخلة تحت رخصة هذا الاتساع يصير نهوها بالمجالس المذكورة بدون اعادة شيء منها لمجالس المراكز وهكذا لآخر ما توضح تفصيلاته بالقرار المتق عنه واته مع موافقة وسدور الامر عنه يتخذ ذيل الى لائحة المشيخة ويجري نسرته للجهات فلاجل تنفيذها واتباع الاجراء بمقتضاه لزم اصداؤه بما ذكر

الاحد ٦ ر سنة ١٢٩٠

نمرة ٢٨١

قرار المجلس الخصوصي

لما كان عند احتبار حركات ادارة المجالس المركزية بمديرتي الثرية والتوفية بمعرفة سعادة احمد رشيد بلشا تراهى له بعض ملحوظات تقضى لاتساع الرخصة الى تلك المجالس ومجالس البنادر ونحوه زيادة عما تقرر لهم في اللائحة التي عملت سابقاً ولعرض سعادته عن تلك الملحوظات للاعتاب الكريمة وتعلقت الارادة السنية برؤية ذلك في المجلس الخصوصي وقد حرر سعادته عنها للمجلس باقادتين احدهما بقيمة ٢٥ ن سنة ٨٩ نمرة ٣ والاخرى في ١٠ ل سنة تاريخه نمرة ٤ فبعد ان صار مفاوضة الآراء في تلك الملحوظات بالمجلس واقضى حضور سعادته لامادة التذكر ثانياً في تلك المواد بحضوره وقد حضر فباختصار رأى المجلس مع سعادة المولى اليه قد استصوب الاجراء كما هو آني ذكره

(بند ١)

بما ان المدير يات كان مرخص لهم في السابق بالحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لمدة خمسة عشر يوما وما زادت مدته عن ذلك فانه كان من خصائص المجالس المحلية وكذا المواد الحقوقية فان ما كانت منها تحت دعوى فبعد تحقيقه بالمدير يات والاقسام هذا كان صاير نهوه اما بالمساواة بين الخصمين او باحاطته على المجالس المحلي ثم وما يكن مشبوت من الحقوق وامره يكون رهين التحصيل فكان يحصل بمعرفة المدير يات بدون ان تتوسط فيه المجالس المحلية والمجالس المحلية لها الرخصة فيما زاد في الحكم الجنائي عن خاصة الحبس من فوق الحصة عشر يوما لمدة شهرين وفي المواد الحقوقية بنير تحديد ولما تنظمت لائحة مجالس المشيخة ومراكز الادارة ذكر في بند ١٢ منها ان المجالس المركزية مرخصين في الحكم في المواد الجنائية التي يقضي بالحبس لمدة خمسة ايام ثم وفي بند ١٣ منها ذكر بان المجالس المذكورة لهم الحكم في المواد الحقوقية التي من فوق الحصة قرش لمدة الفين وخمسة قرش وما فوق ذلك يكون من خصوصيات المجالس المحلية فاستنسب الآن بالمجلس حصول الترخيص للمجالس المركزية بالنظر والحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لمدة خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية المدنية لمدة خمسة عشر الف قرش واما ما يكن فوق ذلك فيكون من خصائص المجالس المحلية

(بند ٢)

حيث ان الوارد في بند ١٩ من اللائحة ان من يحكم عليه بمجالس المركز في اي مادة ويرغب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤيتها به لا يقبل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فانه يجاب لذلك على حسب ما توضح تفصيلاته بذلك البند وهذا كان بناء على كون مجالس المراكز حدود اجراءاتهم الموضحة باللائحة كانت اقل من اتساع الرخصة التي توضح بالبند الاول قبله وبما ان الابلو لا يتعدى رؤية زيادة عن درجتين في مجلسين فاستنسب بالمجالس ان الابلو الذي يعمل على حكم مجلس المركز يكون مناظرته والحكم عنه بمجالس الاستئناف لا بالمجالس المحلية اما اذا كان الحكم في مواد حقوقية لمدة الفين وخمسة قرش وفي الجنابة لمدة الحبس بمدة خمسة ايام فيكون الابلو في ذلك قاصر على دفعة واحدة فقط وما كان فوق ذلك لانهاء حدود الرخصة التي توسعت الآن فيجوز قبول تعدد الابلو فيه الى درجتين اي يكون

الاول درجة في استئناف والثانية بالاحكام

(بند ٣)

من حيث ان بند ٤١ من اللائحة يقضي حكمه بان الدعوى التي يحكم فيها بمجلس دعاوى البلد ويصل عنها ابلو ينظر فيها بمجلس دعاوى المركز ثم وبلند الثاني الموضح بهذا تصريح بقبول النظر بالاستئناف في الاابلو الذي يصل على حكم مجلس المركز فاستنسب بالمجلس ان مجلس المركز يختبر اجراآت وتنجز اشغال مجلس دعاوى البلد كما وان مجلس الاستئناف له صلاحية في ان يختبر اجراآت وتنجز اشغال مجلس المركز وعلى هذا ينبغي انه في كل شهر يتقدم للاستئناف من مجلس المركز كشف بيان ما ورد اليه من القضايا بانواعها وانتهى منه بتاريخ وروده ونهوه والباقي واسباب عدم نهوه يدلاً عن الكشف الذي كان متعاداً تقديمه الى المجلس المحلي ويورود الكشف بالاستئناف فيمعرفة يجري الحث والتأكيد المستأنم عليهما سرعة التهو والتجوز لاخر ما يلزم لذلك

(بند ٤)

بما ان البند الاول من اللائحة المتعلق بتزيت مجالس الدعاوى المركزية من مقتضاه ان اي مجلس دعاوى من دعاوى المركز يكون له رئيس موظف واربعة اعضاء يمتنعوا بالدور كل ستة اشهر مرة ولم نواب ايضاً فاستنسب الآن انه بمعرفة كل رئيس مركز ينتخب من الاربعة اعضاء شخص بوظيفة وكيل للمجلس حتى اذا طلب الرئيس لعذر شرعي فذاك الوكيل يقوم مقامه حال غيابه هذا مع كونه لا يسوغ للرئيس غيابه عن المجلس لعذر ما دون ان يستأذن من مجلس الاستئناف بمكتابة رسمية وينصرح له منه بالاجابة بالتطبيق لقرار الاجازات متى رأى الاستئناف اقتضا للاجابة في ذلك

(بند ٥)

حيث ان رخصة احكام مجالس دعاوى البنادر هي متساوية برخصة مجالس دعاوى القرى المرخصين في المواد الجنائية التي يحكم فيها بالحبس لمدة اربعة وعشرين ساعة وفي المواد الحقوقية لمدة خمسية قرش كالموضح في بند ٣٤ وبند ٣٥ من اللائحة فالآن منظور انه لغاي اتساع البنادر وكثرة دعاويها عن دعاوى القرى بما فيهم جهة البرلس المتباعدة عن المجالس المركزية لوقوعها على رخصة مجالس دعاوى القرى ينشأ مشقة لارباب الدعاوى وطوله وتأخير في نهو المواد الجزئية ولذلك استنسب ان مجالس دعاوى البنادر ومجلسين دعاوى البرلس يناسب له سعة الرخصة عن مجالس دعاوى القرى نوعاً وهو ان يكون لهم

الترخيص في المواد الجنائية بالمجلس لحد ثلاثة ايام وفي الحقوق المدنية لغاية اثنين قرش بحيث ان الابلو الذي يتطلبه من يحكم عليهم في ذلك يجري قبوله بمجالس المراكز (بند ٦)

بما ان اصل الرخصة التي كانت للمجالس المركزية على مقتضى لائحة مجالس المشيخة والمراكز السالف ذكرها هي توقيع الاحكام في المواد الحقوقية لحد الفين وخمماية قرش وفي الجنابة الذي يحكم فيها بالمجلس لحد خمسة ايام وما زاد عن ذلك كانت من خصائص المجالس المحلية كما سلف التوضيح ولهذا فما كان باقلام دعاوى المديرين وغيرها من القضايا مع ما كان يتقدم الى المجالس المركزية من القضايا الخارجة عن مرخصيتها قد تقدمت الى المجالس المحلية وقد تلاحظ انه بالنظر لانتعاش الرخصة الآن للمجالس المركزية بالحكم في الجنائي لحد خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية لحد خمسة عشر ألف قرش ربما ان المجالس المحلية تبيد ما هو موجود بها من المواد المناقشة تحت رخصة هذا الانتعاش الى المجالس المركزية ركناً على انها من مرخصيتها وحيث ان الاصول المرعية لا تساعد على قتل واحالة اي دعوى من اي مجلس تكون منظورة به الى مجلس آخر بدون فهو ما عدا المستثنى قانوناً قد استتسب ان ما يكون موجود بالمجالس المحلية من المواد السابق احالتها اليه ولو ان احكامها داخلية في مرخصيات مجالس المراكز بمقتضى هذا القرار الا انه لا يقتضي اعادة شيء منها لمجالس المراكز بل يجري نهوها واتمامها بمعرفة المجالس المحلية وتوقيع الحكم فيها بما كان يحكم به في المجالس المركزية وبهذه الصورة فان القضايا التي ترد للمجالس المركزية السالف ذكرها من الآن فصاعد من التي يستجد بعد الآن يجري فيها على مقتضى الرخصة التي توفحت بهذا القرار

الخاتمة

هذا الذي رؤي في ذلك وحيث انه صار التسرع في ترتيب مجالس المشيخة والدعاوي بباقي المديرين البحرية كالذي جرى بهاتين المديريتين فسد تمام ذلك اذا اقتضى الحال الى تشكيل مجلس ثاني للاستئناف فبوقتها ينظر ويجري الموافق وعلى هذا ينبغي عرض ذلك واذا وافق وصدر عليه الامر بلجراه فيكون ذيلاً الى لائحة المشيخة وينشر الى الجهات كما نشرت ليجري العمل بمقتضاه

٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٠

بند	بند	بند	بند	بند
مستشار	رئيس شورى التواب	سردار عسكرية	اعضا	اعضا
بند	بند	بند	بند	بند
رئيس قوميون الخصوصي	ناظر جهادية	ناظر مالية	ناظر خارجة	رئيس مجلس الاحكام
بند	بند	بند	بند	بند
اعضا	اعضا	اعضا	ناظر حقانية	ناظر داخلية
				بند
			رئيس مجلس خصوصي	ناظر اشتغال عمومية ومعارف واولاف

فهرست

صفحة

١ فائمة الكتاب

مقدمة — المحاماة عند الامم القديمة

٤

الباب الأول

المحاماة في الزمن الحاضر

٢١

لفصل الأول

المحاماة عند الامم الغربية

المحاماة في ألمانيا	٢٣
المحاماة في جمهورية ارجنتين	٣٣
المحاماة في اوسترويا-هنغاريا	٣٣
المحاماة في النمسا	٣٤
المحاماة في بلاد المجر	٣٥
المحاماة في بلجيكا	٣٨
المحاماة في بوسنة وهرسك	٣٩
المحاماة في البرازيل	٣٩
المحاماة في كندا	٤٠
المحاماة في بلاد شيلي	٤٣
المحاماة في اسبانيا	٤٤
المحاماة في الولايات المتحدة لأمريكا	٤٥

الحملة في بريطانيا العظمى	٤٧
الحملة في اليونان	٤٩
الحملة في إيطاليا	٤٩
الحملة في بيرو والمكسيك	٥٢
الحملة في رومانيا	٥٢
الحملة في روسيا	٥٣
الحملة في بلاد الماتيمرك والسويد والنرويج واسلامه	٥٦
الحملة في بلاد السويس	٥٩
الحملة في الدولة العلية	٦٤
الحملة في فرنسا	٦٦

الفصل الثاني

الوكلاء عند الأمم الغربية	٨٣
الوكلاء في فرنسا	٨٥
الوكلاء في البلجيكي	١٠٠
الوكلاء في البرازيل	١٠٠
الوكلاء في بلاد شيلي	١٠١
الوكلاء في بلاد كوستاريكا	١٠٢
الوكلاء في الولايات المتحدة	١٠٢
الوكلاء في انكلتره	١٠٣
الوكلاء في إيطاليا	١٠٤
الوكلاء في البلاد الواطية	١٠٥
الوكلاء في روسيا	١٠٦
الوكلاء في الماتيمرك والسويد	١٠٨
الوكلاء في سويسرا	١٠٩

لفصل الثالث

- ١٠٩ خلاصة ما تقدم — الكلام على مؤتمر المحاماة
 ١١٢ القسم الاول — المحاماة عند جميع الامم وفيه نظامها الحالي —
 انتخاب القضاة — الاسلحات المطلوبة — الكتب
 ١١٣ القسم الثاني — التعليم المتعلق بصناعة المحاماة
 ١١٤ القسم الثالث -- مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة
 ١١٥ القسم الرابع — الملائق بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم
 ١١٦ القسم التكميلي — اعمال المؤتمر — اولاً النظامات الخصوصية التي
 لا دخل للحكومة فيها — ثانياً التعليم المتعلق بصناعة المحاماة — ثالثاً
 الملائق بين طوائف المحاماة وبين المحامين
 ١١٨ اجتماع المؤتمر
 اليوم الرابع ١٢٠
 ١٢٠ مذكرة جناب السيو ملكولم ميكيريث مستشار الحقانية المصرية
 ١٣٦ مراعاة شهوة في قضية خطيرة

الباب الثاني

١٥٨ المحاماة في البلاد المصرية

لفصل الأول

- ١٥٩ القضاء من عهد المرحوم محمد علي بلشا — ديوان الوالي — مجلس
 المشورة — اول مجلس لتجارة — المجلس العالي الملكي — مجلس

شورى الجهادية — مجلس الدواوي بالاسكندرية — مجلس الدواوي
بدمياط — الخزانة المصرية — قلم المدارس — نظارة الاشغال
مجلس الصحة والكحاجر — ديوان البحرية — الكشاف — قتل المعلم
قالي — تشكيل دواوين الموم السبع وهي الديوان الحديوي وديوان
كافة الايرادات وديوان الجهادية وديوان البحر وديوان المدارس وديوان
الامور الافرنكية والتجارة المصرية وديوان الفاوريات — جمعية
الحقانية — المجلس الخصوصي — مجلس الاحكام — المجلس العمومي
بالمالية — جمعية الاسكندرية العمومية — مجالس الاقاليم — الفاء
المجالس — تشكيل المجالس ثانياً — القوانين التي وضعتها الولاة من
عهد محمد علي بلنا

فصل ثان

٢٠٧	القضاء من حكم المرحوم اسماعيل بلنا الى افتتاح المحاكم الاهلية
٢٠٧	تشكيل مجالس الاقاليم — اعادة تنظيمها — انشاء ديوان الحقانية
	تشكيل المجالس المركزية ومجالس المشيخة والدواوي — اصلاح قوانين
	المجالس المحلية
٢١٩	القضايا الجنائية — القضايا القديمة — مضبطة
٢٢٩	المسائل المدنية — التقارير
٢٣٣	ملاحظات عمومية على ما تقدم — احتلال الاحتصاص — سيطرة
	الادارة على القضاء
٢٤٨	حال المحاماة في تلك الاوقات
٢٤٩	الزورون في عهد محمد علي بلنا وهم المحامون
٢٤٩	صورة الشكوى وما جرى لهم بسببها
٢٧٠	وظيفة المحاماة امام المجالس المنفاه — قضية موسى عمر

صحيفة	
درجة معارف المحاماة — أمتة من تحريرات وصكلاء الاشغال	٢٧٤
كتابة المجلس	
مشكلات الكتابة	٢٨٥
محافظ رشيد وشاكرافا	٢٩١

البيانات

المحاماة امام المحاكم الجديدة	٢٩٣
المحاماة امام المحاكم المختلطة	٢٩٤
المحاماة امام المحاكم الاهلية	٣٠١
الدور الاول من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨	٣٠٢
الدور الثاني من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٣	٣٠٥
الدور الثالث من سنة ١٨٩٣ الى الآن	٣١٣

فصل الأول

الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمقرهم	٣١٦
قرارات مجلس الاستئناف	٣٢٥
مجدد الطلب بعد رفضه	٣٢٦
الاشتغال بالحرفة بعد القبول	٣٢٧

فصل الثاني

فيا للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات	٣٣٥
الواجب الاول — الاستقامة — الاستقامة في المعيشة الخصوصية	٣٣٥
الصدق في المعاملات	

الواجب الثاني — كتمان السر — في السر — في الإباحة — في صفة البيع — في مسوئيات الإباحة	٣٤٠
الواجب الثالث — الامتناع عن سب الخصوم وفحش الشخصيات المسيئة والافتهام بما يحدس الشرف	٣٤٨
الواجب الرابع — المداومة عن الفقراء مجاناً	٣٥٢
الواجب الخامس — مباشرة الأعمال تحت ضمان المحامي حقيقة النسبة بين المحامي وموكله — في إثبات التوكيل — فيما يقرب على التوكيل — التخلي عن التوكيل	٣٥٤
الواجب السادس — رد أوراق الموكل إليه بعد انتهاء التوكيل — ضمان الوكيل — لمن طلب الضمان — في انقضاء التوكيل — في عزل المحامي — موت الوكيل أو الموكل — الحجز على الوكيل أو الموكل والانفلاس	٣٦١
حقوق المحامين — الاجرة — لبس البنس	٣٧٠
فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة المحامات — الاشتغال في أي عمل يحط بقدر المحامي	٣٧٣

لفصل الثالث

وهو الباب الثالث من اللائحة

في تأديب المحامين	٣٧٥
في احكام التأديب	٣٧٨
في حكم المعارضة والاستئناف	٣٨١
في العقوبات التأديبية	٣٨٢
التوبيخ	٣٨٤
التوقيف	٣٨٥

محبة	٣٨٥
محو الاسم من الجدول	٣٨٧
فصل في موجبات التأديب	٣٩١
في الجمع بين عقوبات التأديب وعماكم الجنايات	٣٩٤
احكام وقية	٣٩٨
احكام ختامية	

الباب الرابع

معميات

لفصل الأول

المعاماة والقضاء ٤٠٢

لفصل ثانى

كيف يؤدي المعامى مهته ٤١٢

المرافعات ٤١٢

المذكرات ٤١٥

الاستشارة ٤١٨

التحكيم ٤٢٣

الفصل الثالث

القول ٤٢٤

العلوم التي تلزم معرفتها في المعاماة ٤٢٨

الخاتمة

اخلاق المعامى ٤٣١

فهرست الملحقات

صحيفة الملحقات

٢	ملحق نمرة ١	ترتيب مجلس احكام ملكية
٤	٢	تشكيل الدواوين وقانون السياسة فامه
٢٧	٣	لائحة ترتيب الجمعية الحفائية
٣١	٤	ترتيب مجالس التجار
٤٣	٥	ترتيب القناصل
٤٥	٦	لائحة مجلس الابلو
٥٢	٧	لائحة مجلس التجار
٥٦	٨	المجلس الخصوصي والمجلس العمومي والجمعية العمومية بالاسكندرية
٥٧	٩	لائحة المجلس العمومي
٦٠	١٠	لائحة وترتيبات مجلس العسكرية
٦٣	١١	مجلس احكام مصرية - لائحة مجلس الاحكام
٦٧	١٢	تشكيل المجلس الخصوصي - لائحة المجلس الخصوصي
٧٠	١٣	تشكيل مجالس الاقاليم - مجلس طنطا غربية - مجلس سينود - مجلس القشن - مجلس جرجا - مجلس الحرطوم - لائحة مجالس الاقاليم
٧٦	١٤	ترتيب مجلس الاحكام
٧٧	١٥	ترتيب مجلس الاحكام
٨٠	١٦	قانون رؤية السعاوي بمجلس قومسيون قصر
٩٥	١٧	مجلسا اقاليم بحري وقبلي ولائحتها
١٠٠	١٨	قانون الانتخابات
١٥٦	١٩	القانون السلطاني وهو القانون الهمايوني
١٧٩	٢٠	لائحة المجالس المركبة
٢٠٧	٢١	ذيل للائحة المجالس المركبة



